لوتسكي

تاريخ الأقطار العربية الحديث





لوتسكي

تاريخ الأقطار العربية الحديث

دار الفارابي

الكتاب: تاريخ الأقطار العربية الحديث

المؤلف: لوتسكي

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: * دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)

ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107

e-mail: farabi@inco.com.lb

www.dar-alfarabi.com

* منشورات آنيب ANEP

05 شارع خزناجي ـ الأبيار ـ الجزائر

الهاتف: 76 09 92 21 213

الفاكس: 77 09 92 21 213

e-mail: editionanep@yahoo.fr

الطبعة الثامنة 1985

الطبعة التاسعة 2007

ISBN: 978-9953-71-031-0 ـ لبنان

ISBN: 9947-21-103-7 ـ الجزائر

Dépôt - légal: 1457-2004

المحتويات

مقدمة

إن «تاريخ الأقطار العربية الحديث» هو طبعة صدرت بعد وفاة المؤرخ المستعرب فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي (1906 ـ 1962) الذي هو أكبر اختصاصي سوفياتي في مجال تاريخ البلاد العربية الحديث والمعاصر.

وإن نتاج لوتسكي هذا هو أول تجربة في الأدب الروسي والسوفياتي تستعرض بصورة منتظمة تاريخ العرب في العصر الحديث (القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين). ومنذ الثلاثينيات شرع لوتسكي في تدوين تاريخ الأقطار العربية الحديث والمعاصر كفرع مستقل قائم بذاته. وكان من العلماء الذين ينكبون على عملهم ويهبون أنفسهم له ويسيرون بجرأة في سبل غير مطروقة من ذي قبل. وهو يعتبر بحق مؤسس المدرسة السوفياتية للمؤرخين المستعربين. ففي نتاجاته ومحاضراته الجامعية قدَّم تاريخ الأقطار العربية الحديث لأول مرة كمادة بحث مستقلة قائمة بذاتها.

وحتى ثورة أكتوبر لم تكن الدراسات الشرقية الكلاسيكية في روسيا قد تناولت تاريخ العرب في العصر الحديث. كما لم يتناول الصحافيون والدبلوماسيون والعسكريون في كتبهم ومقالاتهم تاريخ العرب إلا فيما يتعلق بالقضية الشرقية أو بالسياسة الكولونيالية التي انتهجتها الدول الأوروبية الكبيرة. وحتى مؤلفات كبيرة ككتاب بازيلي (بالروسية): «سوريا وفلسطين تحت الحكم التركي» وكتاب «العراق العربي وولاية البصرة ماضيهما وحاضرهما» للمؤلف ادموف (بالروسية)، ليسا إلا بحوثاً تاريخية لبعض البلاد العربية، وذلك رغم كل ما يمثلاه من أهمية في تاريخ العلوم الروسية.

وفي العهد السوفياتي نشرت مقالات وأبحاث عديدة مكرّسة لهذه المشكلة أو تلك من مشاكل تاريخ الأقطار العربية الحديث وخاصة مصر وسوريا والسودان

والجزيرة العربية. إلّا أن هذه المقالات والأبحاث لم تضع نصب أعينها مهمة تدوين تاريخ العرب بصورة متلاحمة ومنتظمة في القرن التاسع عشر وفاتحة القرن العشرين. كما لم تعط عرضاً عاماً لتاريخ وتطور العالم العربي ومحله ودوره في تاريخ العصر الحديث.

وإن انعدام التقاليد التاريخية العلمية الروسية والضيق النسبي للقاعدة الأدبية، وأخيراً مجرد عدم دراسة الكثير من القضايا الرئيسية الخاصة بتاريخ الأقطار العربية الحديث لا في الأدب الروسي فحسب بل وفي الآداب الأجنبية الأخرى أيضاً، كل هذه العوامل لم يكن من الممكن ألا تترك أثرها على كتاب لوتسكي. فليست جميع فصوله قد بحثت بحثاً مستفيضاً. ومثلاً لا يوجد في كتابه قسم عن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي المغربي، الذي ما زال حتى الوقت الحاضر صفحة غير مكتوبة في علم تاريخ العالم. وفي حالات أخرى لا يذكر لوتسكي سوى معالم ولمحات عامة جداً هي أحوج ما تكون إلى المزيد من الدراسة والتمحيص. إلّا أن كل هذا لا يقلل من أهمية كتابه كتجربة أولى لتنسيق وتعميم تاريخ الأقطار العربية في العصر الحديث.

وقد كتب لوتسكي مؤلفه منطلقاً من مواقع وجهة النظر الماركسية اللينينية. إنه انطلق من رغبته في رؤية التاريخ الحديث للبلاد العربية في ضوء تعاليم ماركس، إنجلس ولينين. وكان يؤمن تماماً بانتصار المبادىء الشيوعية في حل القضايا الوطنية والكولونيالية، وفي الطاقة الثورية والإبداع الجماهيري. وهو ينتقد في كتابه بحدة السياسة الكولونيالية التي تنتهجها الدول الأوروبية ويعتبر وجودها في الشرق كشرٍّ مطلق.

وإن كتاب لوتسكي لزاخر بمشاعر التعاطف الحار والفيّاض مع شعوب الأقطار العربية وكفاحها من أجل التحرر الوطني والتخلص من ربقة الباشوات الأتراك والمستعمِرين الأوروبيين. وأن لوتسكي يتعاطف بعمق مع المكافحين ضد الاضطهاد الأجنبي ومع جميع أولئك الذين يذودون عن استقلال أوطانهم وهم شاهرو السلاح. وهو يؤمن إيماناً راسخاً بمستقبل الشعوب العربية وبمقدرتها على تقرير مصائرها بنفسها.

إن كتاب لوتسكي هو حصيلة عمل متواصل وعنيد. وهو في شكله الحاضر سلسلة محاضرات جامعية أعدها خلال أعوام كثيرة. وابتداء من 1936 شرع في إلقاء هذه المحاضرات في معهد موسكو للدراسات الشرقية وفي جامعة موسكو وفي غيرهما

من معاهد الدراسات العالية السوڤياتية. وقد نشر قسم من هذه المحاضرات كفصول متفرقة في الكتاب المدرسي «التاريخ الحديث للأقطار المستعمرة والتابعة» (موسكو، 1940، باللغة الروسية). وفيما بعد وسّع لوتسكي بصورة محسوسة المحاضرات الخاصة بتاريخ الأقطار العربية وأضاف إليها مواد جديدة.

وإن الطبعة الحاضرة هي سلسلة كاملة لمحاضرات ألقاها لوتسكي في جامعة موسكو في أعوام 1949 ـ 1953. ومما يؤسف له أن محاضراته هذه لم تسجل بصورة مستوعبة. ولهذا اقتضى لنص كتاب «تاريخ الأقطار العربية الحديث» أن يتخذ أساساً له مسودات وتدوينات مختلفة لمحاضرات الأعوام السابقة نُقّحت واستكملت بموجب المختصرات الموجودة في سجلات ووثائق لوتسكي نفسه وبموجب مخطوطات الطلاب. وبما أن وثائق لوتسكي لم تحتفظ بأية صورة مدوّنة لمحاضرته عن غزو فرنسا للجزائر، فإن متن الفصل الثالث عشر وضع على أساس الفصل الحادي عشر من كتاب «التاريخ الحديث للأقطار المستعمرة والتابعة» الذي كتبه لوتسكي نفسه. وقد استخدمت بعض الأقسام الأخرى من هذا الكتاب أيضاً وخاصة الفصل العاشر والفصل الثاني والعشرون لإعداد كتاب «تاريخ الأقطار العربية الحديث».

وقد ساهم لاندا في إعداد الفصل التاسع عشر («الدولة المهدية في شرقي السودان») والفصل العشرين («الجزائر في غضون الأعوام 1870 ـ 1914») والفصل السابع والعشرين («الأقطار العربية خلال الحرب العالمية الأولى 1914 ـ 1918»). بينما ساهمت سميلانسكايا في تهيئة الفصل الرابع («فلسطين وسوريا والعراق في بداية القرن التاسع عشر») والفصل التاسع («لبنان وسوريا وفلسطين في عهد التنظيمات (1840 ـ 1870») والفصل الرابع والعشرين («سوريا وفلسطين والعراق في نهاية القرن التاسع عشر»). واستخدم النص الذي أعده لازاريف كمادة للفصل الخامس والعشرين والفصل السابع والعشرين من هذا الكتاب.

إيفانوف

الفصل الأول

الأقطار العربية منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر

الفتح العثماني للأقطار العربية

كانت جميع الأقطار العربية تقريباً خاضعة للسيطرة العثمانية في مستهل القرن السادس عشر، وكوّنت جزءاً من الأمبراطورية العثمانية. وفي عام 1514 قاد السلطان سليم الأول، الملقب بالرهيب، الجيش التركي واستولى على شمال العراق، وفي عام 1516 استولى على سوريا وفلسطين منتزعاً إياهما من أيدي مماليك مصر، وفي عام 1517 دحر الأتراك جيش المماليك وقضوا على دولتهم وفتحوا مصر والحجاز.

وقد واصل السلطان سليمان الأول، الذي خلف سليم الأول ـ والمعروف بسليمان القانوني الفتوحات العثمانية في الأقطار العربية. وفي عام 1520 فتح القرصان خير الدين بربروسا (ذو اللحية الشقراء) الجزائر وقدَّم الولاء للسلطان العثماني ومنذ عام 1533 أخذ السلطان التركي يولي من إستانبول الولاة المعروفين «ببكلر بكي» إلى الجزائر. وقام الأتراك عام 1534 بأولى محاولاتهم لفتح تونس المجاورة للجزائر ولكنهم دحروا من قبل الإسبان، ولم يستولوا كلية على تونس حتى عام 1574. أما استيلاؤهم على طرابلس الغرب فلم يتم إلا عام 1551.

كما امتدّ التوسع العثماني إلى الجزيرة العربية. ففي عام 1532 فتح الأتراك اليمن، واستولوا من بعدها على الساحل الصومالي من البحر الأحمر. واستخدمت الموصل كنقطة الانطلاق للتوسع العثماني والتوغل في جنوب العراق. وقد انتهى الصراع القديم، الذي كان دائراً بين تركيا وإيران من أجل العراق، بظفر الأتراك

واستيلائهم عليه عام 1638. ومن ثم قام الأتراك بفتح الأحساء الواقعة على ساحل الخليج العربي.

وهكذا خضعت إلى الأمبراطورية العثمانية، خلال مدة تتجاوز قليلاً مائة عام، جميع الأقطار العربية تقريباً ما عدا مراكش في الغرب وأواسط الجزيرة العربية، وعمان. وقد قاسى العرب من الظلم الإقطاعي العثماني مدة تتراوح بين ثلاثة وأربعة قرون، ثم حلّ محله في القرنين التاسع عشر والعشرين ظلم أفظع وأهول وهو الظلم الاستعماري الذي فرضته عليهم الدول الرأسمالية الأوروبية.

فما الذي استهوى الفاتحين العثمانيين في الأقطار العربية؟ إن الذي استهواهم قبل كل شيء هو رغبتهم في فرض الاستغلال الإقطاعي على الجماهير الشعبية العربية، ثم موقع البلدان العربية الملائم في طرق التجارة العالمية. وبعد أن وطّد الإقطاعيون العثمانيون مواقعهم في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب تمكّنوا، لا من المتاجرة على نطاق واسع مع الأقطار الأوروبية فحسب، بل ومن القيام بأعمال القرصنة في البحر الأبيض المتوسط بنجاح أيضاً وهم يزاحمون الأوروبيين في هذا المجال. (وكان هذا العهد عهد تراكم الرأسمال البدائي، وكانت القرصنة جزءاً لا يتجزأ من التجارة البحرية آنذاك). وأخيراً كانت مصر وسوريا والعراق من أهم مراكز المواصلات في تجارة الترانزيت بين أوروبا والشرق، وكانت هذه التجارة لا تزال تدرّ أرباحاً طائلة رغم تدهورها نوعاً ما بعد اكتشاف الطريق البحري المباشر إلى الهند (حول رأس الرجاء الصالح).

وكانت الأقطار العربية المختلفة في درجات تبعية متفاوتة بالنسبة إلى الأمبراطورية العثمانية. فالجزائر وتونس وطرابلس الغرب، مثلاً كانت تعتبر ولايات عثمانية. ولكنها كانت قد حصلت على استقلالها الفعلي من الباب العالي منذ مستهل القرن السابع عشر. وقبيل منتصف هذا القرن فقدت تركيا سيطرتها الفعلية على اليمن، وحتى في سوريا وفلسطين ومصر والعراق، حيث كان يتولى الحكم الولاة الأتراك ـ الباشوات، كانت سلطة الباب العالي سلطة اسمية محضة غالباً. وكان الباشوات يدبِّرون المؤامرات ضد السلطان تارة بينما كان الإقطاعيون العرب المحليون يثورون ضد الباشوات العثمانيين تارة أخرى. وكانت الثورات الشعبية القوية تهزّ أركان الأمبراطورية العثمانية بين آونة وأخرى.

النظام الاجتماعي في الأقطار العربية، النظام الإقطاعي العثماني

كان العثمانيون، وهم يسعون إلى إيجاد سندهم في البلاد العربية، يحتفظون كقاعدة عامة، بالنظام الاجتماعي الذي كان سائداً لدى الشعوب الخاضعة حين افتتاحها. وبقيت الأرض والسلطة، كالسابق، في أيدي الإقطاعيين المحليين.

وكان نظام ملكية الأرض، في الأقاليم العربية التابعة للأمبراطورية العثمانية معقداً إلى حدّ. إذ كانت جميع الأراضي مقسمة إلى ثلاثة أصناف رئيسية: أراضي الدولة ـ أي الأراضي الأميرية أو «الميري» ـ وكان السلطان نفسه يعتبر مالكها الأعلى؛ وأراضي المؤسسات الدينية ـ أي الأوقاف في سوريا والعراق، الأوقاف أو الرزق في مصر، والحبوسات في شمال أفريقيا، والأراضي الخاصة ـ أي الملك الصرف. هذا بالإضافة إلى نظام الملكية المشاعية للأراضي، الذي كان موجوداً في بعض البلدان العربية.

وكانت الأراضي المملوكة ملكاً خاصاً قليلة نسبياً ولصاحبها حق التصرف بها حسبما يشاء، إذ يستطيع بيعها أو إهداءها أو الإيصاء بها إلى ورثته. ولم تتقاض الدولة عن هذه الأراضي الخاصة إلا ضريبة الأرض وهي العشر أو الخراج، الذي كان يبلغ أحياناً نصف غلّة الأرض. وكان الخراج يُجبى أحياناً على أساس الغلّة الفعلية (الخراج المقسَّم)، وتارة أخرى بنسبة ثابتة إلى مساحة معينة من الأرض (الخراج الموظَّف). وكان على غير المسلم أن يدفع الجزية علاوة على ذلك (الخراج الرأسي). وكقاعدة عامة، كانت تعود الأراضي المملوكة الخاصة إلى كبار الملاكين، وكان يقوم بزراعتها الفلاحون على أساس المحاصصة.

وتتألف الأوقاف التي تعود إلى المؤسسات الدينية من أراض واسعة مصدرها «التبرعات» وهي معفاة من الضرائب. ويعتبر رجال الدين الإسلامي دعامة النظام الإقطاعي، وكان كبار الإقطاعيين يهبون العقارات الكبيرة إلى المؤسسات الإسلامية ـ أي إلى المساجد والمدارس الملحقة بالمساجد والتكايا والزوايا وغير ذلك، لدعم النظام الإقطاعي. وغالباً ما كان «يهب» صغار الفلاحين بما لديهم من أراض للأوقاف تخلصاً من اغتصاب الإقطاعيين لها. (ويتصرف هؤلاء الفلاحون وذريتهم بهذه الأراضي عادة حتى تنقرض سلالتهم، وما كان عليهم إلا دفع الضرائب إلى الأوقاف). ولم تكن حالة الفلاحين المعاشية في الأراضي الموقوفة بأفضل من حالة زملائهم الذين كانوا يعملون في الإقطاعيات.

وكانت الملكية المشاعية للأرض لا تزال قائمة في بعض الأقطار العربية عند الفتح العثماني. فكانت المراعي ملكاً جماعياً لعشائر البدو في المناطق التي يقطنها الرحّالة الذين كانوا يقومون بتربية المواشي في شمال أفريقيا والعراق والجزيرة العربية. أما في مناطق الزراعة الحضرية فكانت المشاعيات الفلاحية لا تزال توزع الأرض دورياً بين العوائل الكبيرة والعزب. وفي هذه الأقطار اتبع الأتراك الفاتحون سياسة نزع أراضي الفلاحين المشاعية عنوة. فأعلنوا الأراضي المشاعية أراضي أميرية أي تابعة للدولة وجعلوها ملكية فردية عائدة إلى ممثلي أشراف الإقطاعيين العشائريين أي إلى الأمراء والشيوخ.

وإذ صفى الفاتحون الأتراك الملكية المشاعية للأرض، احتفظوا غالباً بالمشاعية الفلاحية العربية كملحق لنظام الاستغلال الإقطاعي. وكانت المشاعية مقيدة بكفالة على نحو متضامن لدفع الضرائب والمكوس الإقطاعية، كما كانت المشاعية ملزمة بضمان حراثة أراضي الإقطاعيين.

وكان أكثر أنواع الأراضي انتشاراً في الأمبراطورية العثمانية الأراضي الأميرية، التي كانت تنقسم بدورها إلى صنفين رئيسيين: «الخاصات» والإقطاعيات العسكرية. أما «الخاصات» فهي إقطاعات مترامية الأطراف ذات دخل سنوي لا يقل عن مائة ألف آقجة(*) كان يتصرف بها السلطان شخصياً هو وأفراد أسرته وينتفع منها ومؤقتاً الوزراء وكبار الموظفين الآخرين عند توليهم لمناصبهم. وأما الإقطاعيات العسكرية فتعهد إلى الفرسان مدى العمر، وتعفى من الضرائب الرسمية كلية. ومقابل ذلك، كان الفرسان (السباهية) ملزمين بتأدية الخدمة العسكرية، والحضور في العرض العسكري بصورة منتظمة، والمساهمة في الحملات مع فرسانهم المحاربين. وكان يحدّد عدد الفرسان بموجب سعة الإقطاعية. ويجنّد فارس واحد عادة لقاء كل ثلاثة آلاف آقجة من الداخل. وكانت الإقطاعيات تنقسم إلى صنفين وفقاً لمداخيلها. وكانت الإقطاعية العسكرية، التي يزيد دخلها على عشرين ألف آقجة تسمى «زعامت» ويملكها «زعيم»؛ أما التي لا يتجاوز دخلها عشرين ألف آقجة فكانت تسمّى «تيمار» ويملكها «تيمارجي» أو «تيماري».

وعند تأدية الفارس لواجباته العسكرية طيلة حياته على ما يرام كانت تنتقل

(*) آقجة: عملة فضية كانت تساوي آنذاك حوالى ثلث أو ربع الدرهم.

مقاطعته غالباً إلى أولاده بعد وفاته. إذ يمنح هؤلاء عقداً جديداً يدفعون بموجبه بدلاً نقدياً معيّناً للخزينة. وكان منح الإقطاعيات يجري على أساس طبقي صرف، وهو محصور بالأشراف فقط. وكان على كل فارس جديد أن يحصل على إسناد زعيمين وعشرة تيمارجية. ولم تكن تمنح هذه الإقطاعيات إلى أهالي المدن.

وكانت تحرث أراضي «التيمارات» و«الزعامتات» و«الخاصات» من قبل الفلاحين الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من الرعية أي الشعب الدافع للضرائب. ويستلم الفلاحون من الملاك قطعة أرض تعرف بالجفتلك ولا يستطيعون التصرف بها إلا بإذن خاص منه. وكان الفلاحون في الواقع مرتبطين بالأرض. وكان يقع على عاتقهم عبء ضرائب كثيرة كالعشر أو الخراج، والضرائب لقاء استعمالهم للمراعي الشتوية والصيفية، واستخدامهم الطواحين، وتدخينهم التبغ وهلمّ جرّا. وكان وضع الرعية المسيحية أسوأ من ذلك. إذ كان على المسيحي، بالإضافة إلى ما تقدم، دفع الجزية أو الخراج الرأسي.

وكان نظام الإقطاعية العسكرية سائداً في آسيا الصغرى وفي شبه جزيرة البلقان. ولكنه لم يكن متطوراً تطوراً كبيراً في الأقطار العربية إلا في الأقسام الواقعة شمال سوريا والعراق. وفي إيالة حلب وقسم من إيالة الموصل، أدخل الأتراك، بدلاً من العلاقات السابقة، نظام التملك الإقطاعي العسكري للأرض. وفي الغالب، ظلّت الأرض في سائر الأقطار العربية في حوزة الإقطاعيين المحليين، الذين كانوا يدفعون خراجاً لولاة السلطان.

وفي مصر استبقى، بصورة عامة، نظام تملك الأراضي الإقطاعي، الذي كان سائداً في عهد السلاطين المماليك. وكانت تعود كافة الأراضي إلى الإقطاعيين: من ملتزمين ووال تركي، ورجال الدين الإسلامي. وتعتبر الأرض شكلياً ملكاً للدولة ولكنها كانت تعهد إلى الملتزمين. وإن كثرة من الملتزمين، كالشيوخ النوبيين، كانوا يمتلكون عشرات من القرى، وبالعكس كانت إقطاعيات عديدة مقسمة إلى درجة كان يمتلك معها عدد من الملاكين قرية واحدة.

وكان يقع اختيار الملتزمين من بين الموظفين الأتراك وضباطهم، وكذلك من بين الشيوخ العرب المحليين. وقد ورث حكام مصر الأتراك من السلاطين المماليك عادة تكوين حرس خاص من بين المماليك، الذين كانوا أرقّاء دُرِّبوا خصيصاً للخدمة العسكرية. ويقوم البكوات الأتراك بتعيين مماليكهم في مراكز الدولة الهامة، ويهبونهم

أراضي واسعة. وكنتيجة لهذه السياسة، أصبح ثلثا الأراضي المصرية في حوزة المماليك في نهاية القرن الثامن عشر. وهكذا أصبح المماليك فئة سائدة بين الإقطاعيين المصريين.

وكان يعفى الملتزمون من الخدمة العسكرية، إلا أنه كان يتعيّن عليهم دفع ضرائب كبدل عنهم يحدد مقدارها، بالنسبة لكل منهم، في سجل («دفتر») يحتفظ به موظف خاص يعرف بالدفتردار. وإذا لم تدفع الضرائب في حينه، فتصادر الإقطاعية وتعطى لمالك جديد.

وكانت تمتلك الأراضي بالوراثة عادة. إلا أن المماليك لم يكونوا يتوارثونها أباً عن جدّ، بل من السيد إلى «عبده» المفضل. وكان يجب على الوريث بعد وفاة المالك، أن يدفع للخزينة بدلاً نقدياً كبيراً لاستملاكها يعادل ريعاً لثلاث سنوات بالإضافة إلى خمس قيمة الأرض.

وكانت تقسم كل أرض تابعة للملتزم إلى قسمين: أرض المالك أو «الوسية» وأرض المحاصصة أو «أرض الأثر». أما أرض الوسية فكانت تحرث تارة حسب نظام السخرة وتارة أخرى (وفي حالات نادرة) من قبل العمال المأجورين. وأما أرض الأثر فتتعهد للفلاحين مدى العمر. ويدفع الفلاح للمالك ريعاً نقدياً مقابل استثمار قطع الأرض في الوجه البحري، وريعاً عينياً في الوجه القبلي. ويتألف الريع العيني من 20 ـ 35 إردبّاً(*) من القمح لكل 50 إردبّاً من الغلة. وإذا ورث الفلاح قطعة من الأرض فكان عليه أن يدفع بدلاً كبيراً من المال إلى الملتزم.

ويقوم الملتزمون بجباية الريع النقدي من الفلاحين وهو يعرف «بالمال الحر». وينقسم هذا النوع من الريع إلى ثلاثة أقسام غير متساوية: قسم يدفع كخراج للباب العالي بواسطة باشا مصر، وكان قد بلغ مقداره، في نهاية القرن الثامن عشر، 80 مليون مدينة(**) سنوياً. ويستعمل القسم الآخر لشؤون إدارة الأقاليم («كشوفية»، من نسبة إلى لقب حاكم المديرية ـ كاشف). وكانت قد بلغت حصيلة هذا القسم 50 مليون مدينة سنوياً. ويحدد هذان المقداران بموجب القانون ويدفعان بدون قيد أو شرط. أما القسم الباقي من «المال الحر» فيبقى لدى الملتزمين. وكان قد بلغ مقداره،

(*) إردبّ: مكيال الحبوب، وهو يساوي 1,98 هيكتولتر أو 198 لتراً.

(**) مدينة: عملة نقدية صغيرة كانت تساوي (عندئذ) حوالى ربع كوبيك. حسب أسعار العملة في ذلك الوقت.

عام 1798، 180 مليون مدينة نقداً، فضلاً عمّا دفع منه عيناً. ومع هذا فلم يكتف الملاكون بهذه المقادير. فبالإضافة إلى «المال الحر»، قاموا بجباية «البراني»، وهو عبارة عن ضرائب فلاحية تقليدية (كانت في بادىء الأمر «هدايا» طوعية يقدمها الفلاحون عيناً إلى ملاكيهم، ثم أصبحت فيما بعد مدفوعات نقدية إجبارية). وبلغت عائدات هذه الضرائب عام 1798 مائة مليون مدينة. وفضلاً عن ذلك كانت توجد في كل قرية ضرائب وفروض محلية خاصة.

وكانت تجبى الضرائب بواسطة إدارة القرية برئاسة القائمقام، وكان يساعده مباشرة كبير الشيوخ. وكان يحضر الصراف إلى القرية بعد الحصاد في كل عام. وهو شخص من قاطني المدن، يكون عادة قبطياً وفي خدمة الإقطاعي الملتزم. ويقوم الصراف بتقدير الحصاد وتحديد مقدار الضريبة، ويبدأ بعدها بجباية الضرائب. ثم يجبي الصراف مبلغاً إضافياً من الفلاحين مكافأة «لخدماته». وكان يوجد أيضاً، في قوام إدارة القرية، وكيل ـ يدير أراضي الوسية أي أراضي المالك، وخولي ـ يمسح الأراضي ويدير كذلك الأشغال العامة، وشرطي ـ يقوم بأعمال الشرطة وبجلد الفلاحين على الأخص، وخفراء ـ أي حراس يحمون أنابير الملاك. وخلافاً لموظفي المشاعية الهندية الذين ورد ذكرهم في قائمة كارل ماركس، كان الموظفون، الذين سبقت الإشارة إليهم، في خدمة الإقطاعي لتطبيق سيطرته الاقتصادية والسياسية على المنتجين المباشرين ـ أي على الفلاحين.

هذا وقد احتفظ الغزاة بالنظام الإقطاعي في سوريا ولبنان على غرار ما فعلوه في مصر. فظلت الأرض في أيدي الأشراف الإقطاعيين العرب المحليين (ما عدا شمال سوريا).

وكان لبنان في عهد الحكم العثماني بمثابة إمارة ذات استقلال ذاتي تحت سيطرة المعنيين، ثم غدا في نهاية القرن السابع عشر تحت سيطرة الأمراء الشهابيين، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أتباعاً للسلطان العثماني، وكانوا يقومون بدفع الجزية إلى الباب العالي، ولكن الجيوش التركية لم تكن مرابطة في لبنان. وكانت ثمة إمارات مماثلة في سوريا كإمارة اللاذقية.

وقد وصف بازيلي المجتمع الإقطاعي في لبنان الذي كان مبنياً على مبدأ تسلسل الرتب وصفاً دقيقاً في كتابه المشار أعلاه. وكان منقسماً إلى ثلاث مقاطعات مستقلة، كسروان والمتن والشوف، تديرها أسر إقطاعية محلية. وكانت تنقسم هذه المقاطعات

بدورها إلى مقاطعات أصغر فأصغر. وهكذا كانت الحال في إمارة اللاذقية وفي جنوب سوريا. وكان في قمة سُلَّم السلطة هذا الباشوات الأتراك الذين كان مقرهم في حلب ودمشق وصيدا. وكانوا يقومون بدور الوسيط بين الأمراء العرب والسلطان.

وكان يتمتع الإقطاعي بسلطة مطلقة في إقطاعياته. وكان الأمراء والشيوخ التابعون له يزوّدون جيشه بالفرسان ويجبون الضرائب من السكان ويدفعون إليه الخراج. وكان الإقطاعيون كلهم مفرطين في الغنى. ولقد ذاع من بينهم صيت الأمير اللبناني فخر الدين الثاني باعتباره أغنى رجل في الأمبراطورية العثمانية. إذ كان بلاطه في غاية الأبهة والفخامة حتى استهوى الرحالة الأوروبيين. وكان يقدر دخله السنوي بـ 900 ألف ليفرة، يؤدي 340 ألف منها كجزية إلى السلطان العثماني سنوياً. أما الشيخ ظاهر العمر، الذي حكم في صفد في القرن 18، فكان قد بلغ دخله 1250 ألف روبل سنوياً.

وكانت توجد في المناطق النائية لسوريا وفلسطين بقايا من النظام المشاعي البدائي. فكانت تقطن فيها منذ أمد طويل، كثرة من القبائل الرحّل والقبائل الحضرية، وتجرى فيها عملية تكوين النظام الإقطاعي خلال قرون. ومع ذلك ما زال شيوخ القبائل أشبه برؤساء القبائل والعشائر منهم بالحكام الإقطاعيين. وقد ذكر فولني عام 1784، عند وصفه لأحد الشيوخ لقبيلة في جنوب فلسطين، العديد من العادات القديمة الموروثة من الماضي. وكان الشيخ يعنى بنفسه بالمواشي، ويعمل يداً بيد مع أفراد عائلته، ويقوم بغير ذلك من الأعمال المشابهة في الوقت الذي كان 500 خيال تحت إمرته.

وكان الإقطاعيون الروحانيون يلعبون دوراً كبيراً. ففي سوريا ولبنان وفلسطين كان يوجد حوالى عشر طوائف مسيحية، وخمس طوائف إسلامية. وهكذا كانت الانفصالية الإقطاعية مقترنة بالانقسام الديني. وغالباً ما كان النضال السياسي يتّسم بصبغة دينية. وكان كبار رجال الدين ولا سيما رئاسة الكنيسة المارونية، يملكون أراضي كثيرة ويستغلون الفلاحين على غرار الإقطاعيين الدنيويين.

وكان غريباً من نوعه تكوين العلاقات الإقطاعية في العراق حيث كان يوجد اختلاف بين شمال البلاد وجنوبها. ففي الشمال كانت الأرض محصورة في أيدي البكوات الأكراد الذين يترأسون القبائل العشائرية. وكانوا في الواقع من كبار ملاكي الأرض ومثلاً حياً للإقطاعيين تحت الستار العشائري. وكانت ممتلكاتهم تبلغ أحياناً

عشرات الآلاف من الهكتارات. وكانوا يجندون العساكر ويدفعون الضرائب لولاة السلطان العثماني.

أما في جنوب العراق، فكانت تسود العلاقات البطريركية. وكانت الأرض تعود فيه إلى القبائل العربية وتعتبر ملكاً جماعياً بينهم. وكان قد سار عدد من القبائل طريق الحضارة جامعة بين حراثة الأرض ورعي المواشي على نحو متنقل. وقد حاولت السلطات العثمانية القضاء على ملكية القبائل الجماعية للأرض. فجعلت الأرض المشاعية ملكاً للدولة ومنحتها إلى علية العشائر كما حاولت جعل واجبات شيوخ القبائل بمثابة مناصب وراثية تعهد إليهم بموافقة السلطة الحاكمة. وهكذا نشأت عوائل إقطاعية عربية كبيرة، كانت تملك أصقاعاً واسعة من الأرض. وقد لاقت إجراءات السلطات العثمانية هذه مقاومة من الجماهير القبيلية. فرفضت القبائل الرحالة وشبه الرحالة دفع الريع. ونشب من تلقاء ذلك نزاع بين الإقطاعيين الحديثي العهد والشعب المسلح، تبعته كثرة من الانتفاضات بين القبائل العربية. وغالباً ما كان الإقطاعيون الجدد يملكون بالاسم فقط الأراضي التي منحت لهم.

وقد حدث وضع مماثل تقريباً في شمال أفريقيا، حيث سيطر العثمانيون على قسم من الأراضي الساحلية وشنّوا حروباً مستمرة على القبائل العربية والبربرية التي كانت تذود عن حق ملكيتها لهذه الأراضي.

وكانت في كافة الأقطار العربية الملكية الإقطاعية الكبيرة للأرض جنباً إلى جنب مع الاستثمارات الفلاحية الصغيرة. أما الاستثمارات الكبيرة فكانت معدومة. وبواسطة جباية الضرائب الجسيمة وابتزاز الأموال كان الملاكون يضعون أيديهم، لا على محصول زائد فحسب، بل وغالباً على محصول ضروري أيضاً، ويستهلكونه ويستخدمونه بصورة غير منتجة. وكان الاقتصاد راكداً ولم يضمن، في أحسن الحالات، إلا إعادة الإنتاج البسيطة. إلا أن إعادة الإنتاج البسيطة كانت لا تحدث احتياطات لمواجهة الطوارىء الاجتماعية أو الطبيعية. وأدت الحروب المتكررة، والفتن الإقطاعية، والجفاف إلى خراب الفلاحين وتدهور الزراعة إلى أقصى حد. وكانت تنقرض قرى بأكملها. ولم يبق في نهاية القرن الثامن عشر، من بين 3200 قرية كانت في إيالة حلب في القرن السادس عشر، سوى 400 قرية. ولاذ السكان تارة بالفرار إلى المدن وانقرض بعضهم تارة أخرى. أما في مصر فكانت الأوضاع

سيئة جداً. فقد كتب شابرول في كتاب «أعمال الحملة الفرنسية»: «إن وادي الفيوم المعروف بغناه، وسهول الدلتا الخصبة تنتج الآن بالكاد ربع ما كانت تنتجه من الغلّات سابقاً مع أنها كانت تدرّ بخيرات وافرة في عهد الفراعنة والبطالمة وحتى في زمن سيطرة الرومان. وإن من السهولة بمكان تحديد سبب هذه التغيرات التي يرقى لها والتي لم يكن للعوامل الطبيعية أي أثر فيها. إذ أن النهر هو نفسه كما كان الأمر سابقاً. وما زالت فيضاناته الدورية السنوية تخصب وادي النيل. إلا أن المزارع فقد أمله، ولم يعد يشجعه شيء. فهو يدرك الآن أن الدخيل الشره سيقطف ثمار ما جناه بدمه وعرقه. فلِمَ الاضطلاع بإنتاج غلات جديدة بينما لن يستطيع لا هو ولا أولاده الاستفادة منها؟ إن الفلاح يبذر الأرض على كره منه ويحصدها وهو على وجل، فيحاول إخفاء كمية ضئيلة من الحبوب بعيداً عن قبضة الظالم، وذلك لسد حاجات أسرته. وفي هذا القطر السيىء الطالع ليس الفلاح بمالك، ولن يستطيع أن يكون مالكاً. وفوق ذلك فإنه ليس بالمستأجر. إنه مجرد قنّ من أقنان الطغمة الظالمة لبلاده».

إن عملية خراب الفلاحين واندثار القرى ونزوح السكان عنها كانت ظاهرة متفشية في كافة أنحاء الأمبراطورية العثمانية. وحاول السلاطين وضع حدّ لها بربط الفلاح بالأرض. ومنذ القرن السادس عشر صدرت قوانين في عهد سليمان القانوني للحيلولة دون هروب الفلاحين. وإن التشريعات التي سنّها الأتراك لمصر والمعروفة باسم «قانون نامه مصر» أجبرت الكاشفين والملتزمين والمشايخ على عدم إبقاء قطعة واحدة من الأرض المروية غير مزروعة، وعلى أن يحولوا دون هروب الفلاحين، وأن يسعوا إلى إسكان الفلاحين في القرى الخربة والخاوية. وفي حالة فرار فلاح من أرضه يتحمّل الشيخ التزاماته المادية. ويجوز بيع أرض الوسية مع من يرتبط بها من الفلاحين ليس إلّا.

وكان نصيب الفلاح العربي يتمثّل مجتمعاً بالمجاعة والعمل الشاق ونظام السخرة وكثرة الضرائب والفرائض وبربطه بالأرض، وانعدام الحقوق، وتهكّم الإقطاعي وخدمه. وغالباً ما يثور الفلاحون عندما يبلغ النير درجة لا تطاق. وعندئذ تهاجمهم زمر الإنكشارية وعملاؤها العرب. وكان التنكيل جمّ قاس. وتأمر تشريعات السلطان «القانوني» بسحق الانتفاضات الفلاحية دون رحمة.

المدينة العربية خلال الحكم العثماني

كانت لا تزال المدن العربية تتّسم في غضون القرون من السادس عشر إلى الثامن عشر بطابع القرون الوسطى. وكانت المدن مراكز إدارية يتربّع فيها الباشوات والبكوات الأتراك أكثر من أن تكون مراكز اقتصادية. ومع ذلك فكانت تمارس في المدن التجارة وينمو الإنتاج الحرفي فيها.

وقد صادف عهد الحكم العثماني في الأقطار العربية فترة انتعاش في التجارة العالمية ونموها السريع. وكانت الصناعة الأوروبية آنذاك بحاجة إلى المزيد من الأسواق، الأمر الذي كانت توفره لها الأمبراطورية العثمانية المترامية الأطراف. فابتاع الإقطاعيون العرب والأتراك الأقمشة الصوفية الإنكليزية والهولندية، والحرير والنبيذ الفرنسيين، والفراء الروسي، والزجاج من البندقية، والبلور البوهيمي. كما صدّروا إلى أوروبا الحبوب والحرير الخام والجلود والصوف الخام والفواكه والجوز وزيت الزيتون والمنسوجات والأقمشة البيتية. وفي الواقع، لقد جرى تبادل بين المواد الخام التي انتزعها الإقطاعيون من منتجيها كريع عيني، وسلع الترف والأبهة الأجنبية. وقد كتب آدم سميث: «إن سكان المدن التجارية استوردوا من الأقطار الأكثر غناء البضائع المتأنقة لإنتاج المعامل اليدوية (المانيفاتورة) وسلع الترف ذات الأسعار الباهظة، وبهذا غذوا عجرفة كبار الملاكين الذين ابتاعوا هذه البضائع بشره ودفعوا ثمنها بكميات كبيرة من خامات محاصيل أراضيهم».

وكانت جلية واضحة النتائج الفتاكة لمثل هذه التجارة. فإنها أفضت إلى تقوية الاستغلال الإقطاعي للفلاحين وإلى خراب القرى. وقد لاحظ كل من آدم سميث وفولني أن التجارة العثمانية كانت تتّسم بصفة غير متكافئة، وألحقت أضراراً فادحة بالأمبراطورية العثمانية.

وثمة صفة مميزة أخرى هي أن التجار الأجانب، على الضد من الخلافة الإسلامية مثلاً، لعبوا دوراً رئيسياً في هذه التجارة، وبهذا الخصوص قال إنجلس: «... من هم التجار في تركيا؟ على كل حال إنهم ليسوا الأتراك... إن الأسلوب الذي اتبعوه للقيام بالتجارة هو نهب القوافل؛ والآن وقد أصبحوا أكثر تمدناً، قامت تجارتهم على أساس مختلف أنواع الضرائب القسرية والتعسفية. ورسخ اليونانيون والأرمن والسلاف والأوروبيون الغربيون أقدامهم في المرافىء البحرية الكبيرة قابضين في أيديهم على كل التجارة، وليس لديهم ما يبرّر إطلاقاً شكر البكوات والباشوات

الأتراك على إتاحة الفرصة لهم لممارستها. ولو تخلصنا من جميع الأتراك في أوروبا لما قاست التجارة من ذلك على الإطلاق»(*).

وكانت تجارة ما وراء البحار محصورة على الأخص في أيدي التجار الإيطاليين (البندقية، وجنوا، وبيزا)، إلا أن التجار الإنكليز والفرنسيين بدأوا بإزاحتهم عن الطريق تدريجياً. وكان لديهم أحياء خاصة بهم في المدن التجارية الكبيرة. كما كانت توجد فنادق ومكاتب أوروبية في القاهرة وفي المدن والمرافىء الواقعة على سواحل سورية وشمال أفريقيا. وقد أنشأت شركة الهند الشرقية الإنكليزية خلال القرن الثامن عشر مؤسسات تجارية في بغداد والبصرة.

واضطلع الأرمن واليونانيون والعرب إلى حدٍّ ما بدور الوسيط والمقاول وقاموا في الواقع بالنسبة للتجار الأوروبيين بدور الوكيل. ومارسوا تجارة الوساطة والترانزيت التي كانت أكبر مراكزها: القاهرة وحلب وبغداد وطرابزون والقسطنطينية، التي تدفّق إليها السجاد الفارسي والموسلين الهندي واللؤلؤ وما شابه ذلك. وجلبت القهوة اليمنية من جدة إلى القاهرة، والعبيد والذهب والعاج والسمك وريش النعام من سنار ودارفور. وصدّرت بضائع المنتجات المحلية بواسطة هذه المدن نفسها إلى المرافىء البحرية، حيث ابتاعها التجار الأوروبيون.

أما التجارة الداخلية فكان تطورها ضعيفاً إلى حد ما بالرغم من أنه كانت تتطور تدريجياً مراكز التبادل المحلي بين المدن والقرى. وكان من المألوف بيع سلع حرفيي المدن هنا أيضاً أي في المدينة وذلك في الأسواق الأسبوعية والسنوية.

وثمة عاملان لسيطرة الأوروبيين على تجارة الأمبراطورية العثمانية. فإنهم قد سبقوا أولاً الأتراك إلى ذلك العهد في كلا المضمارين الثقافي والاقتصادي. وتكدّست لدى التجار الأوروبيين رساميل ضخمة واكتسبوا كذلك خبرة أكبر في التجارة وتنظيم الأمور ونقل البضائع على وجه أحسن، واكتسبوا بكلمة واحدة أحسن خبرة تجارية حضارية. والسبب الثاني هو نظام الامتيازات. وكانت تدعى بهذا الاسم، في الأمبراطورية العثمانية، وثائق معينة تمنح التجار الأوروبيين حقوقاً وامتيازات خاصة.

وكانت الامتيازات في بادىء الأمر بمثابة تسهيلات يمنحها السلطان العثماني من جانبه وطواعية إلى التجار الأجانب وكان باستطاعته سحبها في أي وقت شاء.

(*) فريدريك إنجلس، القضية التركية، ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 9، ص 25.

ومنحت امتيازات أولى إلى التجار الإيطاليين في القرن الرابع عشر فخوَّلتهم الإقامة في مدن الأمبراطورية العثمانية وتعاطي التجارة وممارسة طقوسهم الدينية. وهي تحتوي على ضمان الممتلكات وتحديد كميات الرسوم التي كان يتوجب عليهم دفعها.

وفي القرن السادس عشر اكتسبت الامتيازات سمة الاتفاقيات الثنائية. ووقّعت أول اتفاقية من هذا القبيل في عام 1535 بين السلطان سليمان القانوني وفرنسيس الأول ملك فرنسا. ولم يحصل الفرنسيون بموجبها على حق التجارة فحسب، بل وعلى جملة من الامتيازات الأخرى أيضاً (إذ أصبح باستطاعة سفن سائر الأمم دخول الموانىء العثمانية تحت حماية العلم الفرنسي فقط، ومنح الزوار الفرنسيون حرية زيارة الأماكن المسيحية المقدسة والإشراف عليها وحرية ممارسة طقوسهم الدينية). وفي عام 1604 عقدت اتفاقيات مماثلة مع الإنكليز وأهالي البندقية، الذين شرعوا بالتجارة في تركيا تحت حماية علمهم الخاص بهم. ثم منحت حقوق مماثلة لرعايا دول أوروبية أخرى.

وعندما أخذ الوهن يدبّ في أطراف الأمبراطورية العثمانية، بدأت الدول الأوروبية تنظر إلى الامتيازات وكأنها حقوق خاصة مسلّم بها ولا يمكن فسخها. ثم حصلت هذه الدول على إمكانية توسيعها لكي تشمل أيضاً من يتعامل معها من السكان المحليين. وبفضل الامتيازات أعفي الأشخاص الذين تمتعوا بها من الضرائب واستثنوا من سلطة المحاكم التركية الشرعية، غدت ممتلكاتهم مصونة من المصادرة.

واستمر نظام الامتيازات حتى القرن العشرين (بل وحتى عام 1937 في مصر مثلاً)، واستغل من قبل الدول الأوروبية كوسيلة من وسائل الاستعباد الاستعماري للأقطار العربية. فعرقل تطور الرأسمال الوطني في الأساس ووضع التجار المحليين في موقع غير متكافىء في الحقوق مع التجار الأوروبيين الذين كانوا يدفعون رسوماً جمركية تبلغ 3% من قيمة البضاعة بينما كان التاجر المحلي يدفع رسماً تتراوح نسبته بين 7% و10%. وكان التجار الأجانب يدفعون رسوماً جمركية تفرض على بضائعهم مرة واحدة عند دخولها البلاد فقط؛ أما التجار المحليون فكانوا يدفعون الرسوم مرات عديدة أي كلما مرت بضائعهم في دوائر الجمارك الداخلية العديدة وحين نقلها من إقطاعية إلى إقطاعية أخرى. وأدّت جميع هذه الحواجز في الواقع إلى تأخير وعرقلة تطور العلاقات الرأسمالية في الأقطار العربية.

أما فيما يخص الصناعة، فإن الأمبراطورية العثمانية كانت متأخرة تأخراً كبيراً

أيضاً بالنسبة إلى الأقطار الأوروبية المتقدمة، حيث تمّ الانتقال إلى المعامل اليدوية (المانيفاتورات) ومن ثمّ إلى الإنتاج الآلي. وكانت الصناعات الحرفية الطائفية المبنية على العمل اليدوي مسيطرة في الأمبراطورية العثمانية كالسابق. وكان الحرفيون منظّمين في طوائف. وكان داخل كل طائفة تدرج هرمي كما هو الحال في أوروبا. ويرأس كل طائفة رئيس ـ وهو الشيخ. ويليه في المنصب المعلم، ثم الصانع والتلميذ. ولكل طائفة تقاليدها وعاداتها الخاصة بها. وكانت دمشق وحلب في سوريا، وبغداد والموصل في العراق، والقاهرة في مصر، وتونس والجزائر وتلمسان وفاس ومراكش في شمال أفريقيا أكبر مراكز الصناعة الحرفية. واشتهر الحرفيون العرب عن طريق إنتاج الأقمشة والسجاد والسختيان والأسلحة والمصنوعات النحاسية وغير ذلك.

وكان العديد من هذه المصنوعات يصدر إلى أوروبا حتى القرن الثامن عشر. أما بعد نشوب الانقلاب الصناعي فقد بدأت بضائع الإنتاج المحلي تزاح حتى من الأسواق الداخلية.

ولم يكن بعد في البلدان العربية حدّ فاصل بين الأعمال الحرفية والزراعة. ففي مصر مثلاً كان يغزل القطن في بيت الفلاح مباشرة. وظلت صناعة الأقمشة الصوفية من حظ المرأة. كما سادت أوضاع مماثلة في لبنان. وكانت القرى المجاورة لحلب، في سوريا، تنتج لا الأقمشة الصوفية فحسب، بل والقطنية أيضاً. وبالعكس، كان العديد من سكان المدن يتعاطون الزراعة، وخاصة البستنة. وكانت دمشق، مثلاً، موشحة بالبساتين.

ويدل التركيب الاجتماعي للمدن العربية على أن نسبة كبيرة من السكان لم تكن منتجة. ومثلاً كان عدد السكان في القاهرة في نهاية القرن الثامن عشر 300 ألف نسمة، منهم 100 ألف رجل بالغ. وكان بين هؤلاء الأخيرين 25 ألف حرفي، و15 ألف عامل، وينتسب الباقون، وعددهم 60 ألفاً، إلى فئات غير منتجة من العساكر وأصحاب أطيان ورجال دين وتجار وخدمهم. وقد بلغ عدد الخدم لوحدهم 30 ألف نسمة. ويجب ألا نتصور بأن الحرفيين كلهم كانوا منهمكين في الإنتاج. إذ كانت في القاهرة، طوائف خدم الحمامات والحلاقين والمهرجين والمغنين في الطرقات والخطباء وسائقي الحمير والجمالة والراقصات والطبالين.

وقد أعاق النظام الإقطاعي العثماني تطور المدن العربية. ولم يكن باستطاعة

التجار المحليين منافسة الأوروبيين، الذين كانوا يتمتعون بحماية نظام الامتيازات. ومع ذلك فحتى التجارة الأوروبية كانت تلاقي صعوبات جمَّة. ففي البحار، كانت مراكب الشحن التابعة للتجار الأوروبيين عرضة لهجوم القراصنة الذين كان كثيرون منهم في خدمة السلطان التركي. وكانت القوافل التجارية تنهب في البراري من قبل عصابات اللصوص. وكانت طرق المواصلات الجيدة معدومة في الأمبراطورية العثمانية. إذ كانت تنقل البضائع على ظهور الحيوانات. وكان لدى كل مدينة تقاليدها الخاصة بها وتشريعاتها التجارية ورسومها وموازينها ومقاييسها إلى ما شابه ذلك. وبالإضافة إلى كل ما تقدم، أعاق النهب والسلب الإقطاعي تطور التجارة والصناعة وجعل من المستحيل الانتقال إلى العلاقات الرأسمالية. وقد كتب إنجلس بهذا الصدد: «إن السيطرة التركية ككل سيطرة شرقية، لا تنسجم بالفعل مع المجتمع الرأسمالي؛ ولم تكن القيمة الزائدة المكتسبة مضمونة بشكل ما أمام قبضة الحكام الطغاة المستكلبين والباشوات؛ إذ كان معدوماً أول وأهم شرط من شروط العمل لأصحاب المشروع البورجوازي وهو صيانة شخصية التاجر وممتلكاته»(*).

نظام الدولة

كانت القومية التركية هي القومية السائدة في الأمبراطورية العثمانية، وهي أكثرها تأخراً بالنسبة إلى مختلف القوميات الأخرى في كافة أنحاء الأمبراطورية المترامية الأطراف العديدة القوميات. وكان يؤلف الإقطاعيون الأتراك الطبقة الحاكمة، ولقد حافظوا على سيطرتهم بكل جهاز العنف وذلك تحت قيادة السلطان نفسه. وكان رئيس الدولة الأعلى هو السلطان أو البادشاه، الذي كان يتمتع بسلطة عسكرية ومدنية مطلقة. وأصبح منذ القرن السادس عشر خليفة أيضاً أي الرئيس الروحي للعالم الإسلامي.

ويليه في الأهمية شيخ الإسلام، وهو رئيس رجال الدين المسلمين. وكان التشريع والمحاكم والمدارس الملحقة بالمساجد وممتلكات الأوقاف الواسعة جميعها خاضعة له. كما كان خاضعاً له القضاة الشرعيون والقضاة العسكريون والمفتون. وكان يقيم المفتي في كل مركز كبير من مراكز الأمبراطورية ويترأس رجال الدين

(*) فريدريك إنجلس، السياسة الخارجية للقيصرية الروسية، ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 22، ص 33.

المحليين. ومن صلاحيته أن يقرّر انسجام هذه الإجراءات أو تلك مع المبادىء الإسلامية. وكان المفتي الأول في الأمبراطورية العثمانية هو شيخ الإسلام نفسه. وكان العلماء (وهم علماء الدين والفقهاء) والمتصرفون (وهم مديرو شؤون الممتلكات الوقفية) من الفئات المتنفذة التي تمثّل رجال الدين الإسلامي أيضاً.

وكان يطلق على الحكومة المركزية للأمبراطورية لقب «الباب العالي». ويرأسها الوزير الأول أو الوزير الأعظم، الذي صار يعرف منذ عهد سليمان القانوني بـ «الصدر الأعظم» والذي كان يقود دفّة الدولة. ويرافق الوزير الأعظم دائماً الدفتردار، الذي كانت في عهدته سجلات الأراضي وتوزيع الإقطاعيات.

وكان السلطان نفسه يبتّ في شؤون الدولة الهامة. بينما كان يجتمع الديوان لأخذ القرارات بشأن القضايا الأكثر أهمية. ويتألف الديوان من الوزراء وقادة الجيش الكبار ومن الوجهاء الآخرين.

وكان الجيش يحتل مكانة بالغة الأهمية في حياة الأمبراطورية العثمانية الإقطاعية الحربية وتقوم أسسه على الفرسان الذين كان يجب عليهم المرابطة داخل حدود تلك المناطق حيث تقع تيماراتهم. وتعرف كل منطقة «بالسنجق» أو «اللواء». ويشكّل الفرسان الذين يقيمون ضمن حدود السنجق الواحد وحدة عسكرية من الخيالة العثمانية. وتحشّد هذه الوحدات العسكرية عند نشوب حرب ما وذلك تحت راية «سنجق بكي» (أي بك السنجق)، الذي كان يقود المنطقة أو «السنجق» ويدير في الوقت ذاته شؤون فرسان سنجقه.

وتتكوّن كل ولاية (باشوية كانت أم إيالة) من بضعة سناجق. ويترأس الولاية الواحدة مع وحدة فرسانها الباشا أو «بكلر بكي» (أي رئيس البكوات). وبالإضافة إلى وحدة الفرسان كان لدى كثرة من الباشوات حرس إقطاعي شخصي من المماليك أو المرتزقة (وكان يقوم المغاربة بهذا الدور عادة).

وكان المشاة العثمانيون يتكوّنون من الإنكشارية (وهي كلمة تركية «يكيجري» تعني الجيش الجديد). وكانت فيلقاً من المشاة المحترفين له امتيازاته الخاصة، وشكل في القرن الرابع عشر. واحتوت صفوفه، في بادىء الأمر، من الصبيان السلافيين الأسرى، الذين أجبروا على اعتناق الإسلام عنوة ودرّبوا تدريباً عسكرياً. ولم تكن لديهم عوائل ولا أية علاقة بالسكان المحليين. وكانوا يقومون بخدمة السلطان التركي بغيرة وحماس. وكان فيلق الإنكشارية ينقسم إلى وحدات (أو «وجاقات») يترأس كل

واحدة منها آغا ـ ويتمتع بامتيازات كثيرة. وحصل أفراد الإنكشارية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على حق الإقامة خارج «الوجاق» وعلى حق الزواج، وتكوين أسرة خاصة بهم، وتعاطي الحرف والتجارة في الوقت الذي كانوا يواصلون فيه مهام الخدمة العسكرية التي غدت لديهم تقاليد وراثية. وهكذا نشأت طبقة خاصة من الإنكشارية، جنّد منها حرس السلطان وتشكيلات الشرطة العسكرية من أجل جباية الضرائب والخراج وقمع الفتن والثورات. وقد قاسى العديد من مدن وأقاليم الأمبراطورية العثمانية الأمرّين من تجاوزات واستهتار الإنكشارية، ووقعت مراراً تحت سيطرتهم كلياً (مثلاً صربيا والجزائر وتونس). وغدا نفوذهم كبيراً حتى في القسطنطينية، أي في عاصمة الأمبراطورية نفسها.

وبالإضافة إلى الفرسان النبلاء والإنكشارية والمرتزقة، التجأ السلاطين الأتراك وولاتهم المحليون إلى مساعدة القبائل المحاربة التي لعبت دوراً بالغ الأهمية في أطراف الأمبراطورية العثمانية وأقاليمها المتاخمة.

ولقد فرض الأتراك على الأقطار العربية تقسيماتهم الإدارية. وكانت سوريا وفلسطين مقسمتين إلى أربع ولايات مراكزها حلب ودمشق وطرابلس وصيدا (وأصبحت عكا في نهاية القرن الثامن عشر ولاية أيضاً). وجعلت منطقة مدينة القدس سنجقاً خاصاً. وكانت في العراق ولايتان: الموصل وبغداد؛ وفي الجزيرة العربية، ولايتان أيضاً وهما الحجاز واليمن. وكانت مصر وطرابلس وتونس والجزائر ولايات مستقلة بعضها عن بعض. وأخيراً، أصبح الساحل الصومالي ولاية الحبش المستقلة وذلك منذ منتصف القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. وحافظت منطقة لبنان على استقلالها الذاتي تحت سيطرة الأمراء العرب.

وكان يتمتع ولاة السلطان بسلطة مطلقة في ولاياتهم. ولم تزعجهم الحكومة المركزية بفرضها عليهم وصاية في صغائر الأمور. وكان الولاة أنفسهم يقومون حسبما يرونه مناسباً، بفرض الضرائب وجبايتها وبتوزيع الإقطاعيات، وإقامة العدالة وإنزال العقاب وقيادة الجيوش وشن الحرب على جيرانهم أو على أتباعهم المتمردين.

ولم تكن ثمة صلات وثيقة بين الأقاليم المنفصلة بعضها عن بعض. فبينما كانت الأمبراطورية العثمانية تبدو في الظاهر دولة مركزية، كانت في الواقع دولة لامركزية. إذ كانت تفتقر إلى التلاحم الداخلي في اقتصادها وإلى الوحدة الوطنية. وكانت بالفعل

عبارة عن تكتل من مختلف الأقطار والشعوب التي توحدت بحدّ سيف الفاتح. وهكذا كانت قوى انفصالية تفتّت أركان الأمبراطورية رويداً رويداً.

تفسّخ النظام الإقطاعي العثماني

دخلت الأمبراطورية العثمانية في أواخر القرن السابع عشر أزمة خطيرة جداً ترددت صداها في كافة ميادين الحياة الاجتماعية. فقد تدهور الاقتصاد، ودبّ الفساد في ماكينة الدولة، وخرجت الأقاليم عن طاعة الحكومة المركزية، وفقد الجيش المتفسخ قدرته القتالية، وانحطت الثقافة. وقارن كارل ماركس وفريدريك إنجلس تركيا في ذلك الحين بجثة حصان قد تعفنت ودبّ إليها الفساد، «فانتشر منها ما فيه الكفاية من غاز المستنقعات وغيره من المواد «العطرية» الغازية»(*).

ولقد أفضى تفسخ النظام الإقطاعي العثماني إلى هذه الأزمة. إذ جعلت علاقات الإنتاج الإقطاعي تطور القوى الإنتاجية اللاحق أمراً مستحيلاً، فضلاً عن تحطيمها للقوى الإنتاجية الموجودة.

وكانت تركيا والممتلكات العربية التابعة لها بلاداً زراعية والمنتج الأساسي فيها هو الفلاح الذي كان يتعاطى الزراعة في الاستثمارة الصغيرة مستخدماً لذلك عمله الشخصي ومستعيناً بالأدوات الإنتاجية البدائية لحرث الأرض المخصصة له. وكان القانون الأساسي لهذا النوع من الاقتصاد هو إعادة الإنتاج البسيطة. إذ كان يستهلك قسم من المحاصيل، وهو المحصول الضروري، لإعادة إنتاج وسائل الإنتاج البدائية والقوة العاملة؛ والقسم الآخر، وهو المحصول الزائد كان يُغتصب كلياً ويُستهلك من قِبَل طبقة المستغِلين الإقطاعيين الطفيلية. وبنمو العلاقات البضاعية النقدية والتجارة الخارجية، ازداد شره الإقطاعيين أيضاً. فشيّدوا قصوراً فخمة في بغداد ودمشق والقاهرة وغيرها من المدن المركزية. وجلب إليها التجار الأوروبيون والشرقيون الهمامون مواد الترف والنعيم من كافة أنحاء المعمورة، فدفعت أثمانها مما أنتجته الاستثمارات الفلاحية المحلية. ولسدّ حاجات الإقطاعيين المتزايدة، كان من الضروري تزويد الأسواق بكميات من هذه المنتجات أكثر فأكثر.

واستنفد النهب الإقطاعي الاقتصاد الفلاحي بصورة فظيعة. فأخليت القرى من سكانها، وأهملت الأراضي المنزوعة. وأصبحت الحقول التي كانت مستثمرة بالأمس

(*) كارل ماركس وفريدريك إنجلس، السياسة البريطانية. دزرائيلي، المهاجرون. مازيني في لندن، تركيا، ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 9، ص 5.

القريب، مغطاة بأدغال الأشواك، وتحوّلت إلى أرض موات. وأصبح أكثر من نصف مساحة الأراضي في عداد «الأراضي الموات». وصارت المجاعة ظاهرة يتكرر وقوعها مع مرّ الزمن.

وقد طبّق بدقة متناهية مبدأ التكافل الجماعي في القرى. فإن هلكت أسرة فلاحية ما يصبح ما عليها من الضرائب عبئاً إضافياً على عاتق الأسرة الفلاحية المجاورة لها. وإن انقرضت قرية ما عن بكرة أبيها، تدفع القرية المجاورة ضرائبها. ولقد أفضى هذا النظام إلى خراب القرية العربية أكثر فأكثر.

وكلما ازدادت أضرار الاقتصاد الفلاحي، كلما اشتدت ضراوة الصراع بين مختلف الفئات الإقطاعية من أجل حق استغلاله، وحدة الصراع من أجل الإقطاعيات العسكرية والضياع. وقام كبار الإقطاعيين باغتصاب أراضي صغار الفرسان. وقد كتب قجي بك قومورجي (المتوفي حوالى عام 1650) معبراً عن آرائهم، بلهجة السخط والغضب حول مختلف أنواع الأوغاد واللئام وزيادة نفوذهم ورفاهيتهم، وعن كيفية اغتصابهم لأراضي التيمارات والزعامات فقال: «إن ملاكي الإقطاعيات الكبيرة والصغيرة الذين كانوا المحاربين الحقيقيين في سبيل الدين والدولة، حرموا الآن من وسائل الحياة ولم يبق لهم أي أثر يذكر ولا اسم». وقد تقاعس الأشراف عن أداء الخدمة العسكرية بالوقت الذي كانوا يغتصبون فيه الإقطاعيات العسكرية. وقد حذا حذوهم صغار الفرسان، الذين توجّع لمصيرهم قجي بك قومورجي. وإذا كان بوسع السلطان أن يجنّد فيما مضى ما يتراوح بين 100 ـ 120 ألف إقطاعي، فلم يكن يلحق في الحملة العسكرية في القرن السابع عشر سوى ما يتراوح بين 7 آلاف و8 آلاف شخص، وكانت أكثريتهم من المرتزقة والخدم. ومع أن أصحاب الإقطاعيات قد تجنّبوا الخدمة العسكرية إلا أنهم كانوا يسعون إلى الاحتفاظ بأراضيهم. ونحن نرى في هذه الحقبة من الزمن نزعة واضحة كل الوضوح ترمي إلى جعل الإقطاعيات العسكرية ممتلكات خاصة وراثية. ولقد أدت هذه العملية، التي كان أساسها خراب الاقتصاد الفلاحي، إلى تقويض شوكة الأمبراطورية العثمانية، أي إلى تقويض جيشها.

وعمّ هذا الصراع من أجل حق استغلال الفلاحين، الذين أصابهم الخراب، في الأقطار العربية. وازدادت حدَّته في القرن الثامن عشر وذلك بسبب تدهور القرصنة والهزائم المنكرة التي ألحقت بالجيش، الأمر الذي حرم الإقطاعيين من أهم موارد ثروتهم. وتكاثر على السواء تمرّد الشيوخ العرب والأمراء على الباشوات، وعصيان

الباشوات على الباب العالي. واندلعت نيران النزاعات الإقطاعية، وتوسعت الانفصالية الإقطاعية. واستقلت معظم الأقاليم العربية فعلاً عن السلطان التركي، وانتقلت تحت سيطرة الطغمات الإقطاعية المحلية، التي حاول رؤساؤها الانفصال عن الباب العالي كلياً وتشكيل أسر حاكمة مستقلة.

وهكذا قامت في بغداد أسرة حاكمة باشوية مؤسسها حسن باشا، حكمت العراق طيلة القرن الثامن عشر. وكان نفوذها يمتد بين آونة وأخرى إلى سائر أنحاء العراق، وهذا عندما كان يخضع إليها حكام الموصل. وخضع إلى هؤلاء الباشوات المتسلمون الذين كانت في قبضتهم أقسام مختلفة من العراق (وكان العديد منهم يحمل لقب الباشا أيضاً). وباءت بالفشل كافة محاولات الباب العالي لخلع هذه الأسرة. ولم يصمد الباشوات الذين عيّنهم الباب العالي حكاماً في بغداد سوى بضعة أشهر. إذ عزلهم المماليك وقضوا عليهم ونادوا بالوريث التالي لأسرة حسن باشا، باشا جديداً. وفي عام 1780 اغتصب السلطة في بغداد سليمان باشا الكبير (بويوق سليمان) زعيم المماليك. فأوجد أسرة باشوية جديدة هي الباشوات المماليك، حكمت بغداد حتى عام 1831. وكان لدى باشوات بغداد بلاطهم الخاص الذي أنشىء على شاكلة بلاط السلطان في إستانبول بحريمه الواسع وحاشيته الشرهة وعبيده الكثيرين وفخفخته الشرقية الخيالية.

وساد وضع مماثل في طرابلس الغرب حيث حكمت منذ عام 1711 أسرة إنكشارية من البكوات القرمانيين. وكانت هذه الأسرة مستقلة عن الباب العالي استقلالاً فعلياً تاماً.

وفي تونس حكمت الأسرة الحسينية منذ عام 1705. وكان مؤسسها الباي حسين بن علي تركي وأصبحت تونس تحت سيطرة بكوات هذه الأسرة، دولة مستقلة استقلالاً كاملاً، غير تابعة إلى سلطة السلاطين العليا إلا بالإسم.

أما في الجزائر، فكانت السلطة في أيدي الإنكشارية الذين حوّلوا البلاد، في الواقع، إلى طاولة إقطاعية مستقلة. وقام قواد الإنكشارية بمساعدة الإقطاعيين المحليين وشيوخ القبائل المحاربة بفرض الجزية على البدو والفلاحين، وبجباية الضرائب الفادحة لمصلحتهم الخاصة، واغتصاب الأراضي. ومن أجل إدارة شؤون البلاد، اختار مجلس قادة الإنكشارية من بين أعضائه الداي ـ أي حاكم الجزائر، وهو منصب يتمتع صاحبه به مدى العمر، ولكنه لا ينتقل بالوراثة. وكان تحت إمرة الداي أربعة بكوات يترأسون الأقاليم الجزائرية الأربعة.

أما في مصر في أواسط القرن الثامن عشر، فقد استولى البكوات المماليك على زمام الحكم وأزاحوا «الوجاقات» الإنكشارية، التي كانت قد أصبحت، كما قال فولني، شرذمة من الصعاليك المتشردين والأوباش. وبذلك انتقلت إدارة البلاد إلى أيدي أقوى طغمة من المماليك يعرف رئيسها بشيخ البلد، الذي جعل نفسه حاكماً على البلاد. فأصبح الباشا، في الواقع، سجيناً لدى بكوات المماليك وصار كما ذكر فولني «يُعزل ويُطرد ويُنفى». وكان أول حكام المماليك في مصر في القرن الثامن عشر إبراهيم بك الذي حكم من 1746 إلى 1757. ولم يكن هو نفسه مملوكاً. وبما أنه كان كخيا الإنكشارية من البكوات الأتراك ـ فقد استطاع تشكيل حرس من المماليك واغتصاب السلطة بمساعدتهم. وأغدق العطاء على مماليكه إذ منحهم الإقطاعيات والمناصب وعيّن العديد منهم بكوات. وبعد موته جرى صراع قاس في سبيل الاستيلاء على الحكم. وانتصر علي بك الملقب بالكبير، وأصبح في عام 1763 حاكماً على مصر. وبعد مضي ست سنوات أعلن استقلال مصر. ولكنه هلك في عام 1773 فانتقلت بذلك السلطة إلى أيدي الطغمتين المتنافستين من المماليك برئاسة مراد بك وإبراهيم بك.

وأفضت الانفصالية الإقطاعية والنزاعات إلى انحلال الدولة العثمانية المترامية الأطراف، التي لم يتم إنشاؤها بنتيجة التطور الاقتصادي بل بنتيجة الاحتياجات العسكرية للنظام الإقطاعي العثماني في مجرى حروب هدفها السلب والنهب. وقد نشأت هذه الدولة، كسائر دول أوروبا الشرقية، ذوات القوميات الكثيرة، في إطار التشكيلة الاجتماعية الإقطاعية قبل تكوين الأمم فيها، وقبل القضاء على التفتّت الإقطاعي. ولهذا كان توحيد شعوب مختلفة، لها مستويات حضارية متباينة، بصورة مفتعلة في دولة مترامية الأطراف لم تكن عملية من شأنها أن تعمّر طويلاً. وقد أدّت التناقضات بين التركيب الإقطاعي للمجتمع بميوله المتنافرة والشكل المركزي للدولة العثمانية إلى إضعاف الأمبراطورية حتماً.

تدهور النفوذ الخارجي للدولة العثمانية

أما الأزمة الداخلية العميقة التي استولت على الأمبراطورية العثمانية فكانت نذيراً بالتدهور الذي أخذ يدبّ في كافة أنحائها منذ القرن الثامن عشر، إذ تضعضعت سلطة الباب العالي السابقة ونفوذه. وبينما كانت الأمبراطورية العثمانية من الناحية العسكرية

أقوى دولة في أوروبا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إذ كانت قد سجلت انتصارات عديدة وأضافت إلى ممتلكاتها أقطاراً كثيرة، وكان جيشها المؤلف من مشاة إنكشارية وفرسان، جيشاً لا يقهر، أما الآن فأصبحت في وضع لا يؤدي فيه الفرسان والإنكشارية واجباتهم العسكرية الأساسية ولا يذهبون إلى الحرب إلّا كرهاً وليس بمحض إرادتهم. ومع أن الأسلحة العسكرية وكذلك الفنون الحربية كانت قد تطورت كنتيجة لتطور الصناعة آنذاك كما كان الحال في أوروبا، إلا أن مستوى الجيش العثماني ظل كما كان عليه خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وكنتيجة لهذا التأخر انتقلت الأمبراطورية العثمانية من الانتصار إلى الاندحار ومن الهجوم إلى الدفاع ومن التوسع في ممتلكاتها إلى فقدانها.

وفي نهاية القرن السابع عشر، مُنيت تركيا بأول هزيمة بالغة. وانتهت السنوات العديدة التي خاضت فيها الحرب ضد النمسا وروسيا وبولندة والبندقية بتوقيع معاهدة صلح كرلوفيا (كرلوفتز) في عام 1699، التي اضطرت بموجبها إلى التنازل عن آزوف لروسيا، وبودوليا إلى بولندة، وأواسط المجر وترانسلفانيا وباتشكا وسلافونيا إلى النمسا، ومورة (البيلوبونيز) وعدد من جزر الأرخبيل إلى البندقية.

ومع أن تركيا استطاعت بعد فترة قصيرة استرجاع مورة والاستيلاء على آزوف موقتاً، إلّا أنها اضطرت إلى التنازل فيما بعد عن إقليم «بنات» وقسم من صربيا إلى النمسا وذلك بموجب معاهدة بساروفتز التي وقّعتها في عام 1718. وبموجب معاهدة بلغراد عام 1739، انتزعت من سيطرتها منطقتا آزوف وكاباردا وأعلنتا منطقتين محايدتين (أي «حاجزاً»). وتوجت سنوات الحرب الطويلة التي جرت بين روسيا وتركيا بتوقيع معاهدة كوجوك قينرجي في عام 1774 التي منحت روسيا بموجبها حصن كرتش ويبني قلعة وكينبورن، وكذلك منطقة كاباردا. وأعلنت القرم وكوبان استقلالهما عن تركيا؛ وألحقتا بعد مدة قصيرة (في عام 1783) بروسيا. وحصلت روسيا وفق معاهدة كوجوك قينرجي أيضاً على حرية الملاحة في البحر الأسود والمضايق لأغراضها التجارية.

ثم أصبح في حوزة روسيا كذلك بموجب معاهدة ياسي التي أبرمت عام 1792، كل الساحل الشمالي من البحر الأسود، وامتدت حدودها إلى دنيستر. وفي عام 1812 استولت بموجب معاهدة بوخارست على بسّارابيا.

وقد فرضت الضرورات الاقتصادية اللازمة للتجار والملاكين العقاريين الروس

نزاعاً بين روسيا وتركيا بخصوص البحر الأسود وشبه جزيرة البلقان. وقد نما في روسيا الإنتاج البضائعي وأصبح الملاكون العقاريون والتجار بحاجة إلى منفذ يؤدي إلى مياه البحار الدافئة التي لا تتجمد في فصل الشتاء لكي ينقلوا إلى أوروبا بضائعهم، كالحبوب والأخشاب والقنب والفراء. وكانت أهمية البحر الأسود للتجارة الروسية كبيرة جداً وذلك لأن العديد من الأنهار الروسية الكبيرة تصبّ فيه. غير أن البحر الأسود كان في حوزة الأتراك الذين أغلقوا بصورة محكمة الممرَّين الخادمين كمنفذ منه ـ الدردنيل والبوسفور، إذ لم يسمح الأتراك بمرور السفن الروسية عبر هذين المضيقين. وفي نفس الوقت، كانت قضية الاستيلاء على القسطنطينية منسجمة مع رغبة القيصرية في السيطرة في أوروبا. كما كان الملاكون العقاريون والتجار النمساويون يطمحون إلى ضمان منفذ لصادراتهم التجارية المتزايدة يؤدي إلى موانىء بحار المياه الدافئة. بهذا السبب كانت النمسا تطمع في الاستيلاء على ساحل بحر الأدرياتيك وحوض الدانوب. فتشابكت بذلك مطامع النمسا التوسعية في البلقان مع مطامع روسيا التوسعية، وانسجمت معها أيضاً من نواح عديدة. فأدى ذلك إلى وقوع نزاعات بينهما لا مندوحة عنها. غير أن هذه النزاعات لم تمنع هاتين المملكتين الإقطاعيتين من الاتفاق فيما بينهما لتقسيم تركيا.

وكانت كل من إنكلترا وفرنسا تسعيان بدورهما إلى إشرافهما على إستانبول والمضائق وعلى مصر والجزائر وتونس وسوريا والعراق. ومع أن هذه المطامع كانت قد ظهرت في القرن الثامن عشر، غير أنها لم تتطور بصورة كاملة إلّا في القرن التاسع عشر. ومع تطور الرأسمالية اللاحق، تزايدت أطماع الدول الكبرى باستمرار تجاه الشرق الأدنى، واشتدّ الصراع ضراوة فيما بينها من أجل تقسيم الأمبراطورية العثمانية. وشغل هذا الصراع، وقضية مصير الأمبراطورية العثمانية وممتلكاتها، الذي اصطلح عليهما في التاريخ والأدب السياسي اسم «المسألة الشرقية»، مكاناً هاماً في الدبلوماسية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

الحركات الشعبية وكفاح الشعوب العربية التحرري

أثار النير الإقطاعي التركي، نير السلاطين والباشوات والإنكشارية والفرسان، انتفاضات عديدة قامت بها شعوب الأمبراطورية العثمانية. وكانت هذه الانتفاضات تعبيراً وانعكاساً للتناقض الطبقي الأساسي وهو التناقض بين الإقطاعيين والفلاحين، كما كانت انعكاساً للتناقض القومي الأساسي وهو التناقض بين المستعبدين والشعوب

المستعبَدة. وبقدر ما كان النير الإقطاعي في الأمبراطورية العثمانية يحمل، كالعادة، شكل النير الأجنبي فبذلك القدر اقترن نضال الفلاحين ضد الإقطاعيين بالحركات التحررية الوطنية وامتزج بها. كما أن البورجوازية، التي كانت، في طور تشكلها كطبقة في اليونان وصربيا ومصر خلال القرن الثامن عشر قاست هي الأخرى من النير الإقطاعي العثماني، أسهمت في النضال ضد الإقطاعية.

وعلى وجه العموم. يمكن ذكر نوعين من الحركات: الحركات الشعبية التي كانت موجهة، في تركيا نفسها، ضد النير الإقطاعي والتي كانت تلاقي سنداً من قبل الشعوب المضطهَدة كما اصطبغت، على وجه العموم، بصبغة طبقية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت هنالك حركات الشعوب المضطهَدة ولها طابع الحركات التحررية الوطنية.

وكانت من أكبر الحركات الشعبية المعادية للإقطاعية في تركيا نفسها، الانتفاضة التي جرت في 1415 ـ 1418 برئاسة بدر الدين السماوي، وانتفاضة قره يزيجي في نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر.

وامتدت انتفاضة بدر الدين السماوي عبر أراض واسعة من البلقان حتى شرقي الأناضول. وقد ندّد الشيخ بدر الدين، زعيم الانتفاضة بالمستثمرين بضراوة في خطابات ألقاها في ذلك العهد ودعا إلى المساواة العامة وإلى تصفية الطغيان الطبقي وإلى شيوع الممتلكات. كما دعا إلى وحدة الكادحين لجميع القوميات والأديان. وفي صفوف الثوار حارب المسلمون جنباً إلى جنب مع المسيحيين واليهود والأتراك إلى جنب اليونان والسلاف.

وامتدت حدود انتفاضة قره يزيجي الجغرافية إلى أبعد من ذلك. فشملت البلقان وآسيا الصغرى وشمال سوريا والعراق. واستولى الثوار على بغداد وبقيت تحت حكمهم سنوات عديدة. وقد أسهم الفلاحون العرب والبدو في هذه الانتفاضة إلى جانب الفلاحين الأتراك وصغار الفرسان وحتى عدد من الباشوات أيضاً. وأن المستوى العالي لهذه الحركة ونطاقها الواسع، شأنهما شأن انتفاضة بدر الدين، جعلها في مصاف انتفاضات ووت تايلر وتوماس مونزر ويان هوس والانتفاضات الفرنسية المعروفة باسم «الجاكري» ومع حروب الفلاحين الروس التحررية في تلك الآونة.

ولم تكن الانتفاضات التحررية للشعوب المضطهَدة بأقل عنفاً منها. وكانت

البلقان ومنطقة ما وراء القفقاس وكذلك الأقطار العربية أهم مراكز الحركات التحررية المضادة للأتراك. وبالرغم من قيادة الإقطاعيين لهذه الحركة في بعض الحالات، فقد كانت في الأساس حركات شعبية حقيقية.

وكان لبنان واحداً من أهم المراكز العربية لمقاومة الأتراك. واستولت جيوش سليم الأول عام 1516 على لبنان وعلى المناطق الجبلية من سوريا وفلسطين. وعهدت إدارة هذه المناطق إلى فخر الدين الأول ـ وهو أمير من الأسرة المعنيَّة الذي قدَّم الولاء للباب العالي. ولقد أزعجت الأتراك محاولاته التي كانت ترمي إلى التملص من دفع الجزية. فقرروا في النهاية بسط نفوذهم المباشر على البلاد. ولكنهم لاقوا مقاومة ضارية من الفلاحين ومن الإقطاعيين اللبنانيين. وعلى هذا الأساس نشب صراع مديد وعنيد. وتوفي فخر الدين الأول مسموماً في عام 1544 في بلاط باشا دمشق، واستشهد ابنه قرقماز، كغيره من ممثلي الأشراف اللبنانيين، في عام 1585 حينما كان يقاتل الأتراك الذين كانوا قد شنّوا حملة تنكيلية كبيرة على لبنان.

وبدأت مرحلة جديدة من المقاومة عام 1590 عندما اعتلى السلطة الأمير فخر الدين الثاني نجل قرقماز. وكان هذا التلميذ الأمين لماكيافلي، درزياً تقنّع بقناع المسيحية في حال الضرورة، وسياسياً ماهراً، وبارعاً في حبك الدسائس. وكانت له عيون في القسطنطينية وفي قصور الباشوات ودور الأتباع. وقد حاك المؤامرات وبذر الشقاق في صفوف أعدائه. وقد قام بدفع جزية ضخمة للخزينة العثمانية إرضاء للسلطان في بادىء الأمر، وتقاسم معه الغنائم الحربية. فعيَّنه السلطان والياً لا على جبال لبنان فحسب، بل وعلى المناطق الساحلية التابعة له وكذلك على قسم كبير من سوريا وفلسطين.

وكانت الغاية الأساسية من خطة فخر الدين الثاني العريضة الأهداف هي شنّ حملة صليبية ضد السلطان بمساعدة الغرب. وعندما استعد لهذه الحملة ضد الباب العالي، شرع في مفاوضات مع الإيطاليين، وإنشاء الحصون وتقوية جيشه الذي كان قد بلغ عدده آنذاك 40 ألف مقاتل. وأعلن فخر الدين الثاني الثورة عام 1613 واشترك في القتال ضد القوات التركية جميع سكان لبنان. غير أن الغلبة كانت للعثمانيين. واضطر فخر الدين الثاني إلى الهرب من لبنان إلى إيطاليا حيث أمضى خمس سنوات. وسحرت حاشيته الفخفخة وثروته الطائلة الأوروبيين وتركت أثراً عميقاً

في نفوسهم. وكانت دبلوماسية فخر الدين أقل حظاً ونجاحاً. إذ فشلت خطته التي كانت ترمي إلى تكوين اتحاد ضد الأتراك بمساهمة فرنسا وفلورنسا والفاتيكان وفرسان القديس يوحنا في جزيرة مالطة وغيرها من الدول.

وعندما تسنّم عثمان الثاني العرش عام 1618، عفا عن فخر الدين الثاني عفواً فعاد إلى لبنان. ولم يكد يسترجع ممتلكاته حتى صار يعنى بها ووضع خطة لتطويرها اقتصادياً، وشجع التجارة الخارجية واندفع في «فرنجة» البلاد. وقسّم بيروت إلى شوارع مشجَّرة متّسعة على الغرار الأوروبي، وشيّد المباني الجديدة فيها. وأرسل مجموعة من الشباب للدراسة في إيطاليا. وكان ذلك فاتحة للثقافة المارونية الروحية الجديدة. كما حفز الأوروبيين على دراسة آداب اللغة العربية. وأعلن فخر الدين الثاني العصيان والتمرد للمرة الثانية في أوائل الثلاثينيات ولكنه فشل أيضاً. فأخذ أسيراً وأرسل كرهينة إلى القسطنطينية. وفي عام 1635 اندلعت الثورة للمرة الثالثة فشنق فخر الدين الثاني ونهبت إمارته.

ومع ذلك استمرت مقاومة العرب للنير العثماني. وخلال القرن السابع عشر جرى صراع بين فريقين متناحرين من الأشراف اللبنانيين أحدهما القيسية (أو «الحمر» كما كانوا يلقبون أنفسهم) وقاوموا برئاسة الأسرة المعنية الطغيان التركي، وكسبوا بذلك مساندة الفلاحين اللبنانيين. أما الفريق الثاني فهو اليمنية (أو «البيض»). وكان هذا الفريق تحت قيادة أمراء أسرة علم الدين ويسانده الأتراك. وجرى الصراع سجالاً بين الفريقين المتناحرين، إلّا أن الحظ كان في أغلب الأحيان حليف القيسية، الذين وطدوا سلطتهم في لبنان مرات عديدة. وبعد انقراض آل معن في عام 1697 أصبحت القيسية تحت قيادة أمراء الأسرة الشهابية.

وفي عام 1710 قام الأتراك بالاشتراك مع اليمنيين بمحاولة أخرى للقضاء على فرق أمراء القيسية. فبالإطاحة بالأمير حيدر الشهابي، كان في نيّتهم تحويل لبنان إلى ولاية تركية اعتيادية. غير أن القيسيين هزموا الأتراك واليمنيين شرّ هزيمة، وذلك بعد مرور عام واحد فقط (1711) في معركة دارت رحاها قرب عين دارة، وقد قتل في المعركة كافة ممثلي أسرة علم الدين. واضطر الأتراك من بعدها إلى التخلي عن خططهم، وكفّوا عن التدخل في شؤون لبنان الداخلية لمدة طويلة.

وكان لإحدى المحاولات الخطيرة التي قام بها الحكام العرب المحليون لتخليص أنفسهم من النير العثماني البغيض والحصول على الاستقلال، صلة بالحرب الروسية ـ

التركية خلال الأعوام 1768 ـ 1774. إذ قد ساندت دبلوماسية الدول الأوروبية، وخاصة دبلوماسية روسيا القيصرية، رغبة منها في إضعاف تركيا، حركات التحرر الوطني في البلقان وفي الأقطار العربية مساندة قوية. وسعى رؤساء وقادة القوى الثائرة بدورهم إلى التحالف مع روسيا لبلوغ غاياتهم بمساعدتها.

وفي عام 1769 أعلن علي بك الكبير حاكم المماليك في مصر استقلاله عن الأتراك منتهزاً فرصة اندلاع الحرب ضد روسيا. وإن هذا المملوك الأبخازي الأصل، الذي كان يعطف على روسيا لمدة طويلة ويخفي كرهه للباب العالي، كان قد أعلن نفسه حاكماً مستقلاً على البلاد وانتحل في عام 1770 لقب «سلطان مصر وخاقان البحرين». وصار اسمه يذكر أثناء الخطب الملقاة في جوامع مصر والحجاز التي خضعت لسيطرته في عام 1770.

ودخل علي بك، لتقوية كفاحه ضد الأتراك، في تحالف مع الشيخ ظاهر العمر، القيسي الأصل، منهمكاً لسنين طويلة في توسيع ممتلكاته، بالطرق المشروعة وغير المشروعة على السواء، تلك الممتلكات التي كان قد منحها إلى والده أمير لبناني. واستولى الشيخ ظاهر العمر في حدود عام 1750 على عكا وهي الثغر البحري الصغير، وجعل منها مركزاً كبيراً للتجارة البحرية والإنتاج الحرفي، واتخذها عاصمة له. وقام بعدئذ بترميم حصن قديم كان للصليبيين في عكا، فجعل منه حصناً منيعاً إلى درجة أنه صدّ فيما بعد جيوش نابليون بونابرت نفسها. واستخدم الشيخ ظاهر العمر القسم الأكبر من الموارد الضخمة التي كان يدر بها نظام التزامات الأراضي والاحتكارات، وكذلك مختلف أنواع الضرائب وابتزاز الأموال، بصورة خاصة لتجهيز جيشه (كان عدد قواته في أيام الحرب ما بين 60 ألف و70 ألف محارب) وأسطوله.

هذا وقد قرّر علي بك، بعدما قطع العلاقات مع الباب العالي، أن ينال مساعدة روسيا، وكان الأسطول الروسي مرابطاً آنذاك في بحر الأرخبيل تحت قيادة الكونت أورلوف. وعندما تمّ تدمير الأسطول التركي في موقعة جشمة الشهيرة في الخامس والعشرين والسادس والعشرين من شهر حزيران/ جوان عام 1770، وطّد الروس سيطرتهم على البحر واستولوا على بعض جزر الأرخبيل، مساندين بذلك الثوار اليونانيين مساندة فعّالة. وفي مستهل عام 1771 وصل مبعوثون خاصون من قبل علي بك إلى مقر قيادة الكونت أورلوف في جزيرة باروس. فتمّ الاتفاق بينهم على القيام بنضال مشترك ضد الأتراك.

وقد أفلحت خطة علي بك في بادىء الأمر. إذ شرع المصريون بمساندة قوات الشيخ ظاهر العمر بشنّ حملة كبيرة على سوريا في عام 1771، واستولوا على دمشق وصيدا وحاصروا يافا. غير أن خيانة قادة المماليك غيّرت مجرى الثورة بصورة فجائية. إذ سحب أبو الذهب، قائد القوات المصرية مماليكه من دمشق فجأة وحصَّن موقعه في الوجه القبلي وشرع بالنضال ضد علي بك. وانحازت أكثرية بكوات المماليك إلى جانب أبي الذهب. فمني علي بك بالفشل وهرب ملتجئاً إلى حليفه في عكا. وبعد فقدان دمشق ومغادرة المماليك، أصبحت أوضاع الشيخ ظاهر العمر أكثر تعقيداً. وانضم يوسف الشهابي، أمير لبنان إلى الأتراك، فحاصروا معاً صيدا. وقدم إلى سواحل سوريا وفقاً لطلب الحلفاء، الأسطول الروسي بقيادة ريزو، الذي ساعد على رفع الحصار عن صيدا واستولى على بيروت (في أيار/ماي 1772). وبعد عقد الهدنة مع الأتراك في خريف عام 1772 غادر الروس سواحل سوريا وأصبحت بيروت تحت حكم الأتراك ثانية.

وأرسل الكونت أورلوف، في تلك الأثناء، وفداً برئاسة الملازم بليشييف، إلى علي بك. فقدم الوفد إلى الثوار كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر. وشرع علي بك في عام 1773 بمحاربة بكوات المماليك المتمردين، معتمداً على جيشه الذي أعاد تنظيمه والذي بلغ آنذاك عدده 6 آلاف محارب ومع ذلك فإن جيوشه هزمت في معركة قرب الصالحية (شرقي الدلتا). وأصيب علي بك نفسه بجرح خطير وأخذ أسيراً وتوفي بعد فترة قصيرة في القاهرة بتاريخ الثامن من أيار/ماي عام 1773. فأصبح الشيخ ظاهر العمر في وضع حرج. غير أن انتهت الهدنة في حزيران/جوان عام 1773 بين تركيا وروسيا ووصل إلى سواحل سوريا للمرة الثانية قسم من الأسطول الروسي بقيادة كوجوخوف، وقطع يوسف الشهابي أمير لبنان علاقاته مع الأتراك وعقد تحالفاً مع الروس والشيخ ظاهر العمر. وبعد حصار استمر ثلاثة أشهر، استولت روسيا على بيروت. وفي تشرين الأول/أوكتوبر عام 1773 قدّم يوسف الشهابي طلباً إلى الأمبراطورة كاترينا الثانية بأن تجعله تابعاً لروسيا وأن تضع لبنان تحت الحماية الروسية. وقد رفض هذا الطلب بعد توقيع اتفاقية صلح كوجوك قينرجي في عام 1774، وغادر الأسطول الروسي سواحل سوريا.

فوجّه الأتراك كافة قواتهم ضد الشيخ ظاهر العمر على أثر مغادرة الروس. وفي

عام 1775 حوصر الشيخ ظاهر العمر في عكا ثم قتل بعد ذلك بقليل. فأخمدت الثورة وأصبحت عكا، عاصمة الشيخ ظاهر العمر، مقر أحمد الجزار ـ الحاكم التركي، الذي قرن اسمه بأحلك أيام تاريخ سوريا.

وكان أحمد الجزار من البوسنة، وأصبح من المماليك في مصر واستحق لقب الجزار لما اقترفه من مذابح لا تحصى. وقام الجزار خلال سنوات الحرب الروسية التركية بتنظيم مفرزة من المماليك خاصة به لمحاربة الروس. وقد منح باشوية صيدا في عام 1775 جزاء لخدماته البارزة في إخماد ثورة الشيخ ظاهر العمر ومُنح بعد زمن قليل ولايتي طرابلس ودمشق. فأصبح بذلك الوالي الحقيقي على سوريا كلها. واتخذ عكا مركزاً لأملاكه. واشتهر الجزار بقسوة لا مثيل لها في إخماد الثورات المتعاقبة. وفي عام 1780 بدأت في لبنان حركة تلقائية للفلاحين أسندها بعض الأشراف المحليين. وكان على رأسها عدد من أقرباء يوسف الشهابي، الذي انحاز مرة أخرى إلى الأتراك. وهبّ الثوار ضد الزيادة الفاحشة للجزية التي فرضها الجزار على لبنان. ولكنها أُخمدت بوحشية. وقام يوسف الشهابي بقطع لسان أخيه، واقتلع عيني أخيه الآخر وقتل بيديه أحد الشهابيين الذي كان قد انحاز إلى الثوار. وغذّى الإنكشارية أسراءهم بلحوم البشر.

واندلعت بعدها وأخمدت بصورة وحشية ثورات البدو الفلسطينيين، وفلاحي صيدا. واحتدم الصراع باستمرار في لبنان حيث كانت فئتان إقطاعيتان متناحرتان قد حفّزتا الفلاحين على انتفاضة واعدتين إياهم بحياة أفضل. ونشبت أشد ثورة ضد أحمد الجزار في عام 1789. واستولى الثوار على بيروت وصيدا وصور واقتربوا من عكا. وأدت الخيانة التي اقترفها قسم من رؤساء الإقطاعيين الذين باعوا ذمتهم للجزار، إلى سحق الثورة. وفي عام 1790 نشبت من جديد ثورة أخرى في لبنان بسبب تذمر الفلاحين والنزاع الذي كان قد احتدم في صفوف الطبقة الإقطاعية. ولم تخمد الثورة إلّا في عام 1797 وذلك عندما استولى على السلطة في لبنان الأمير بشير الثاني ابن أخ يوسف الشهابي، الذي أخذ يحارب خاله.

وفي عام 1798 حدثت ثورة كبيرة في دمشق. ورفض سكانها دفع الجزية إلى الجزار. وقد أفلح الباب العالي في تسوية النزاع بطريقة ما على إثر تعيين وال جديد في دمشق. ومع ذلك استمرت الاضطرابات والقلاقل في سوريا.

أما في العراق فدامت الانتفاضات مدة ثلاثة قرون بلا انقطاع، وذلك من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر. وهي حركات قام بها البدو والفلاحون شبه الحضر، الذين كانت حياتهم قائمة على أساس النظام القبيلي العشائري. وذاد الثوار عن حقوق ملكية أراضيهم، وهبّوا بوجه النير الإقطاعي الذي فرضه عليهم العثمانيون. فرفضوا دفع الضرائب للسلطات الحاكمة التركية. فأوفد الباشوات، رداً على ذلك، حملات عسكرية خاصة لجباية الضرائب من الرعايا الثائرين. فنشبت على إثر ذلك حروب بين الباشوات والقبائل كانت سنوية متواصلة تقريباً. وقد لعب الإقطاعيون المحليون ـ من كرد وعرب، دوراً مزدوجاً. فكانوا يقومون أحياناً بمساعدة الباشوات لتهدئة قبيلة أو أخرى (مقابل رشوة كبيرة عادة). وغالباً ما كانوا يترأسون الانتفاضات القبيلية ضد الأتراك.

ثم أضيفت الغارات الفارسية إلى هذه اللوحة التي اتصفت بالفتن الإقطاعية والثورات. فقد قام شاهات إيران، وهم يحاربون الأتراك، كأعدائهم الدائمين بإسناد كل عمل من شأنه مناهضة حكم الأتراك في العراق، من ثورات قبيلية أو حملات باشوية. وكان باشا بغداد يتّحد في بعض الأحيان، مثلاً، في الأربعينيات من القرن الثامن عشر، مع القبائل ومع شاه إيران ويحارب سلطانه.

وشهدت القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني في العراق العشرات من الانتفاضات الكبيرة نسبياً. وكانت من أكثرها أهمية انتفاضة القبائل في جنوب العراق، التي اندلعت في عام 1651 في نواحي البصرة، تحت قيادة أسرة السياب الإقطاعية. واستولى الثوار على البصرة نفسها وبقيت مع المناطق المجاورة لها في قبضتهم لبضع سنوات. ولم يفلح الأتراك في إخماد الانتفاضة وتنصيب واليهم في البصرة إلّا في عام 1669. كما اندلعت نيران ثورة قبائل المنتفق العربية عام 1690 وشملت وادي الفرات الأسفل والأوسط. واحتلّ العرب البصرة وشنّوا حملات ظافرة على الجيوش التركية حتى عام 1701. وهكذا لم يفلح الأتراك في قمع هذه الثورة كلية. وقد أبدت قبائل المنتفق مقاومة شديدة ضد الأتراك خلال القرن الثامن عشر كله وذلك اعتماداً على مساعدة شاهات إيران لها. وفي نهاية القرن الثامن عشر سرت موجة جديدة من الانتفاضات الشعبية في جنوب العراق، غير أن باشا بغداد بويوق سليمان باشا (الكبير) تمكّن من إخمادها.

وقد أفضت هذه الانتفاضات الكثيرة العدد والنزاعات الإقطاعية إلى إضعاف الأمبراطورية العثمانية. وسادت الفوضى الإقطاعية في أرجاء ممتلكات الباب العالي. وهزّت الحركات الشعبية وانتفاضات الجماهير العربية واليونانية والكردية والأرمنية والسلافية الأركان المتداعية من الأمبراطورية الإقطاعية، وعجّلت بانهيار النظام الإقطاعي الرجعي العثماني الذي ولّى ومضى زمانه.

الفصل الثاني

الحملة الفرنسية على مصر (1798 ـ 1801)

أسباب الحملة

عندما نشبت الثورة في فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر، محطّمة النظام الإقطاعي، بدت البلدان العربية وكأنها أقلّ استعداداً لتقبل الأفكار التحررية للثورة. ومع ذلك فقد شُعر بتأثير الثورة الفرنسية بسرعة في البلدان العربية أيضاً وبالدرجة الأولى في مصر، أكثر الأقطار العربية تقدماً، حيث كان تفسخ النظام الإقطاعي أكثر مدى، وحيث كانت تتوفر المقدمات الاجتماعية ـ الاقتصادية الضرورية لخوض الكفاح ضد الإقطاعية. وكان جيش الجمهورية الفرنسية بقيادة الجنرال نابليون بونابرت هو الذي نقل هذا التأثير إلى مصر.

وبعد أن فتح نابليون إيطاليا عام 1797 وزحف على شبه جزيرة البلقان، بل حدود الأمبراطورية العثمانية، التي كانت تعاني يومئذ من أزمة عميقة. ففي الحروب التي كانت قد خاضتها ضد النمسا وروسيا منذ أمد قريب، منيت بعدد من الهزائم الكبيرة. فأصبحت الأمبراطورية، وهي واهنة القوى وغير قادرة على المقاومة، هدفاً مغرياً لكل نوع من المخاطرات التوسعية التي كانت تسعى إليها البورجوازية الفرنسية. وفي ذلك الحين كتب نابليون إلى حكومة «الديركتوار» (وهو الاسم الذي كان يطلق عندئذ على الحكومة الفرنسية): «إن الأمبراطورية العثمانية على شفا الهاوية، وليس ثمة ما يدعونا إلى إسنادها».

ومما زاد في تأجيج خطط نابليون التوسعية موقع الأمبراطورية العثمانية الاستراتيجي. إذ إن الأمبراطورية كانت تسيطر على القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط وعلى ساحله الجنوبي. فإذا ما استطاعت فرنسا السيطرة على الأمبراطورية،

بعد أن كانت قد أخضعت شبه جزيرة الأبنينو، فلسوف تكون قادرة على تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة داخلية تابعة لها. وهكذا تكون قد أنزلت ضربة قاضية بعدوّها اللدود ـ أي ببريطانيا العظمى، التي كانت ملهمة كافة التجمعات المعادية للثورة والموجهة ضد الجمهورية الفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، كان يتراءى لنابليون بأن فتح البلدان العربية الواقعة في شمال أفريقيا وفي آسيا الغربية(*)، سيتيح إلى فرنسا تكوين أمبراطورية استعمارية جبارة تعوّض عن الممتلكات الاستعمارية التي خسرتها في أميركا.

وكان تعزز فرنسا باعثاً لقلق البورجوازية الإنكليزية الشديد. كما هدّد تطورها الاقتصادي الكبير، سيادة إنكلترا على الأسواق العالمية والمستعمرات. وإن صيرورة فرنسا على هذا النحو من شأنه أن يهدد الاحتكار الصناعي للرأسمال الإنكليزي. ولذا فإن بتضبيق الخناق على المزاحم والاستيلاء على أسواقه وممتلكاته الاستعمارية وضمها، تلكم هي الأهداف التي كانت تكافح من أجلها البورجوازية الإنكليزية. وكان الصراع الجاري بين إنكلترا وفرنسا من أجل السيادة العالمية السبب الأول للحروب الطويلة المتوالية التي أدت في آخر المطاف إلى إعلاء شأن إنكلترا وسقوط أمبراطورية نابليون.

وكانت الأمبراطورية العثمانية في هذا الصراع من أجل السيادة العالمية الورقة الرابحة الرئيسية التي عزم نابليون على انتزاعها من أيدي الإنكليز. وببعد النظر الذي كان يتصف به قرر نابليون فتح مصر بالدرجة الأولى، إذ كانت إحدى ممتلكات السلطان الأكثر تطوراً وغنى.

وعبر مصر كان يوجد أقصر طريق بين إنكلترا والهند. صحيح، أن قناة السويس لم تكن قد حفرت بعد؛ ولم يكن ثمة طريق بحري موصل بين الإسكندرية والسويس. غير أن محطات نقل الشحنات كانت قد تأسست هناك. وكان الركاب ينزلون في الإسكندرية وتفرغ البضائع والبريد فيها أيضاً، ثم ينقل كل ذلك من هناك بواسطة القوافل إلى السويس. وبفضل هذا الطريق عجّل الاتصال مع الهند بصورة محسوسة. فبالاستيلاء على مصر، حصل نابليون على فوائد كثيرة: أولاً ـ إنه حاز على مستعمرة غنية؛ ثانياً ـ تقوى في القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط،

(*) وتشمل آسيا الغربية أراضي آسيا الصغرى وسوريا وفلسطين والعراق. الناشر.

حيث أخذ يهدّد من هناك الأمبراطورية العثمانية بأكملها؛ ثالثاً ـ أنزل ضربة بإنكلترا عن طريق الإخلال باتصالاتها مع الهند؛ رابعاً ـ حصل على قاعدة لشنّ الهجوم على الهند، الأمر الذي كان يحلم به منذ أمد طويل.

بدء الحملة

في عام 1798، أقنع نابليون حكومة «الديركتوار» الفرنسية بشن حملة فتح مصر. وقاد بنفسه فيلقاً مؤلفاً من 30 ألف محارب. وفي أيار/ماي عام 1798، غادر الأسطول الفرنسي طولون وهو يحمل قوات الإنزال البرية. كما التحقت به قوات أخرى من إيطاليا. وقد أفلح نابليون في مغافلة نلسن ـ الأميرال الإنكليزي، الذي كانت سفنه الاستطلاعية تمخر عباب البحر الأبيض المتوسط كله. وقاد نابليون أسطوله إلى الإسكندرية سالماً. واستولى في طريقه على جزيرة مالطة، واستصحب معه نفراً من عربها مستخدماً إياهم كمترجمين وروّاد له في مصر.

وأنزل الجيش الفرنسي في أول تموز/جويليه عام 1798 في الإسكندرية التي كانت مدينة صغيرة عندئذ، والتي حاول سكانها إبداء المقاومة، إلّا أنهم قهروا سريعاً. وعلى أثر ذلك زحف الجيش الفرنسي نحو الجنوب متوجهاً إلى القاهرة.

ووجّه نابليون في اليوم ذاته، نداء إلى الشعب المصري اقترنت فيه، على نحوٍ غريب، أفكار الثورة الفرنسية مع تهديدات الفاتح المستعمر ومع التلاعب الدجلي السافر بالعواطف الدينية للسكان المتخلفين. وفي هذا النداء صوّر نابليون نفسه وكأنه مسلم حقيقي وصديق صدوق وحامي الإسلام. وبعدما استولى نابليون على أغنى إقليم في الأمبراطورية العثمانية، جعل من نفسه «صديقاً للسلطان التركي»؛ وادّعى بأنه قدم إلى مصر «للاقتصاص من المماليك» ـ لا غير، باعتبارهم أعداء السلطان، وأعداء الشعب المصري، وأعداء فرنسا. وبالإضافة إلى ذلك قدّم حجة تذرّع بها، فيما بعد، كافة المستعمرين الفاتحين وهي ضرورة الدفاع عن المقيمين الفرنسيين في مصر. ويستهل النداء بالكلمات القرآنية التقليدية: «بسم اللّه الرحمن الرحيم. لا إلّه إلّا اللّه لا ولد له ولا شريك له في ملكه».

ثم يستطرد: «من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية.

السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابرته يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمن مديد، السناجق الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل

والاحتقار في حق الملة الفرنساوية، ويظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدّي فحضرت الآن ساعة عقوبتهم. واحسرتاه، من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون في الإقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها، فأما رب العالمين القادر على كل شيء، فإنه قد حكم على انقضاء دولتهم. يا أيها المصريون قد قيل لكم إنني ما نزلت بهذا الطرف إلّا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح، فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلّا لأخلّص حقكم من يد الظالمين، وأنني أكثر من المماليك أعبد اللّه سبحانه وتعالى، وأحترم نبيه والقرآن العظيم، وقولوا أيضاً لهم إن جميع الناس متساوون عند اللّه وإن الشيء الذي يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط. وبين المماليك والعقل والفضائل تضارب. فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجواري الحسان، والخيل العتاق، والمساكن المفرحة. فإن كانت الأرض المصرية التزاماً للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها اللّه لهم. ولكن رب العالمين رؤوف وعادل وحليم. ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية، وعن اكتساب المراتب العالية. فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيديرون الأمور، وبذلك يصلح حال الأمة كلها، وسابقاً كانت في الأراضي المصرية المدن العظيمة، والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر، وما أزال ذلك كله إلّا الظلم والطمع من المماليك.

أيها المشايخ والقضاة، والأئمة والجربجية، وأعيان البلد، قولوا لأمتكم إن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائماً يحثّ النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكواللييرية الذين كانوا يزعمون أن اللّه تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين. ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني وأعداء أعدائه، أدام اللّه ملكه. ومع ذلك إن المماليك امتنعوا عن إطاعة السلطان غير ممتثلين لأمره. فما أطاعوا أصلاً إلّا لطمع أنفسهم.

طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم، وتعلى مراتبهم! طوبى أيضاً للذين يقعدون في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين

المتحاربين، فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب. لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا، فلا يجدون بعد ذلك طريقاً إلى الخلاص ولا يبقى منهم أثر».

وتلت هذه الديباجة المثيرة للعواطف أوامر عملية دقيقة كاملة، وهي كالآتي:

«المادة الأولى: ـ جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة بثلاث ساعات عن المواضع التي يمرّ بها عسكر الفرنساوية فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر من عندها وكلاء لكيما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا علم الفرنساوية الذي هو أبيض وكحلي وأحمر.

المادة الثانية: ـ كل قرية تقوم على العسكر الفرنساوي تحرق بالنار.

المادة الثالثة: ـ كل قرية تطيع العسكر الفرنساوي أيضاً تنصب سناجق السلطان العثماني محبّنا دام بقاؤه.

المادة الرابعة: ـ المشايخ في كل بلد يختمون حالاً جميع الأرزاق والبيوت والأملاك التي تتبع المماليك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها.

المادة الخامسة: ـ الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلازمون وظائفهم، وعلى كل أحد من أهالي البلد أن يبقى في مسكنه مطمئناً وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة، والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك قائلين بصوت عالٍ:

أدام الله إجلال السلطان العثماني!

أدام الله إجلال العسكر الفرنساوي!

لعن الله المماليك!

وأصلح حال الأمة المصرية!»(*)

وقد استولى الرعب على المماليك لسماعهم أخبار الإنزال الفرنسي. واجتمع في اليوم ذاته، مجلسهم العسكري في القاهرة وقرر طلب المعونة الفورية من السلطان. وعهد بالدفاع عن مصر إلى مراد بك ـ حاكم المماليك. وبعد مضي خمسة أيام، زحف مع جيشه لملاقاة بونابرت. وتقدمت الخيالة على محاذاة شواطىء النيل، واستعمل المشاة القوارب النهرية في منحدر النهر. ولصدّ السفن الفرنسية ومنعها من

(*) الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار. الجزء 3، القاهرة، 1880، ص 4.

التقدم في النيل، التجأ مراد بك إلى الأسلوب الدفاعي التقليدي الذي كان متبعاً في القرون الوسطى فقطع النهر بالقرب من بلدة شبرا خيت الصغيرة، بسلسلة حديدية صفّ على محاذاتها، في النهر، سفناً حربية مسلحة بالمدافع، بينما رابطت على الشواطىء خيالة المماليك ومشاتهم.

وحدث في هذا الموقع أول اصطدام بين الجيشين الفرنسي والمصري بتاريخ الثالث عشر من تموز/جويليه. ودمرت سفينة مصرية في أول ساعة من المعركة. وفي هذا الخصوص كتب الجبرتي، المؤرخ المصري، قائلاً: «فقدر اللّه أن علقت نار بالقلع وسقط منها نار إلى البارود فاشتعلت جميعها بالنار واحترق المركب بما فيه من المحاربين وكبيرهم وتطايروا في الهواء، فلما عاين ذلك مراد بك داخله الرعب وولّى منهزماً وترك الأثقال والمدافع وتبعته عساكره ونزلت المشاة في المركب ورجعوا طالبين مصر ووصلت الأخبار بذلك إلى مصر فاشتدّ انزعاج الناس»(*). وأصبح الطريق إلى القاهرة مفتوحاً فتقدم الفاتحون على جناح السرعة مقتربين من تلك المدينة التاريخية العظيمة.

الدفاع عن القاهرة

كان بكوات المماليك يعتبرون أن جيشهم «لا يقهر». غير أن كافة نواقص هذا الجيش الإقطاعي غير النظامي الذي لا يتّصف بالانضباط تجلّت في أول معركة. وبالطبع، لم يكن بمقدوره أن يقاوم أكثر الجيوش تقدماً في ذلك الحين ـ جيشاً نما وتعرّك في حروب الثورة الفرنسية. وكان نابليون قد قدر على نحو صائب الصفات القتالية التي يتّسم بها المحاربون المماليك فرداً فرداً، فإنهم كانوا يحاربون بالحرف الواحد، كالأسود، غير أنه أكد عدم أهليتهم على العمليات الحاشدة المنظمة. وقال بهذا الصدد: «لا شك أن مملوكين يتفوقان على ثلاثة من الفرنسيين. وأن 100 مملوك يعادلون 100 فرنسي، و300 فرنسي يتفوقون عادة على 300 مملوك، أما 1000 فرنسي فيهزمون دوماً 1500 مملوك». وبهذا الصدد كتب إنجلس: «كل ما يحتاج إليه نابليون هو قدر محدد أدنى من مفرزة الخيالة ليظهر قوة ومفعول الضبط الذي تنطوي عليه الصفوف المتراصة والعمليات المخططة، ولكي تتحول قوة الضبط

(*) الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار. الجزء 3، القاهرة، 1880، ص 6.

هذه إلى تفوّق حتى على حشود أكبر من الفرسان غير النظاميين الذين يملكون خيولاً أجود ويتصفون ببراعة أكبر في الفروسية وفي المبارزة والذين هم لا يقلون عن غيرهم بسالة»(*).

وتبيّن للمماليك من أول هزيمة أنهم يقارعون نداً هماماً. فأخذوا يحصنون القاهرة على نحو محموم ويبنون مراكب جديدة ويحفرون الاستحكامات. وأسهم سكان المدينة إسهاماً فعالاً في الدفاع عن القاهرة إذ أنهم كانوا لا يريدون الخضوع إلى النير الأجنبي. وجمعت الطوائف التبرعات لشراء الأسلحة. وشكّل العمال والحرفيون كتائب المتطوعين. غير أن الأسلحة لم تكن كافية لمن كان يروم القتال. وجرت في المدينة تظاهرات وطنية. وفي المساجد، ابتهل العلماء إلى اللّه لكي يمنحهم النصر.

ومع ذلك لم يكن الدفاع عن المدينة منظماً. وفي الواحد والعشرين من تموز/ جويليه، اقترب جيش نابليون من الجيزة ـ الواقعة على الشاطىء الغربي من النيل، مقابل القاهرة. ودارت معركة أنبابة الحامية بالقرب من الأهرام العريقة في القدم. وهزم المماليك وأهالي المدينة، الذين كانوا يقاومون الفرنسيين بضراوة، هزيمة ساحقة. وسقط في حومة الوغى 3000 مملوك من مجموع 6000، وهرب الباقون بعضهم مع مراد بك إلى الوجه القبلي والبعض الآخر مع إبراهيم بك إلى سوريا. إلّا أن الأرتال الفرنسية اقتفت أثرهم. وأثناء التراجع غرق في النيل الألوف من سكان القاهرة، والفقراء الذين كانوا يحاربون في مشارف القاهرة. وانقضّ المنتصرون على العاصمة، ناهبين إياها ومنزلين عقاباً قاسياً بمن شاركوا في الدفاع عنها.

الانتفاضة ضد المحتلين

وجد الفاتحون الفرنسيون أنفسهم عاجلاً في وضع حرج. ففي أول آب/أوت 1798، دخل الأسطول الإنكليزي تحت قيادة الأميرال نلسن خليج أبي قير، فدمر الأسطول الفرنسي الذي كان مرابطاً فيه. ولم يبق من السفن الفرنسية الخمس عشرة إلّا أربع سفن هربت إلى مالطة. أما السفن الأخرى فأُحرقت أو أُغرقت أو استولى عليها الإنكليز. وكانت الهزيمة تامة. إذ حرمت الحملة الفرنسية من الاتصال المنتظم

(*) فريدريك إنجلس، ضد دوهرينغ، ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 20، ص 132.

مع فرنسا ووضع مصيرها في كفة القدر. ولم يعد من الممكن الآن التفكير بالحملة على الهند إطلاقاً.

ووضعت معركة أبي قير حداً لتردد الباب العالي. وفي أيلول/سبتمبر 1798، قرّر السلطان سليم الثالث إعلان الحرب على فرنسا لانتزاع أغنى أقاليمه من أيدي المغتصبين. وإن دخول الباب العالي الحرب أعطى قوة جديدة إلى الشعب المصري الذي لم يتوقف عن النضال ضد المحتلين الفرنسيين.

ومثّل نابليون، متلاعباً بعنعنات السكان الدينية، دور الحاكم «المسلم» على بونابردي باشا. وكان يتجوّل وهو مرتد الملابس الشرقية، العمامة والجلباب. وكان يتردد إلى المسجد أيام الجمعة ويسهم بالشعائر الدينية التقليدية، وحتى أنه عمل على أن يعتنق الإسلام أحد جنرالاته، جاك مينو، الذي أصبح اسمه فيما بعد عبد اللّه. وكوّن نابليون هيئة استشارية أو ديواناً مؤلفاً في الغالب من الشيوخ والعلماء المحليين. واستغلّ بُغض الناس للمماليك. غير أن كل هذا لم يستطع إخفاء ما فرضته الإدارة الفرنسية على مدن وقرى مصر من أتاوات نقدية وعينية فادحة إلى درجة أنها لم تدفع مثلها حتى في عهد المماليك، وما ابتزته من الضرائب بالإضافة إلى الجبايات والغرامات الاستثنائية، ومصادرة جميع احتياطات الأغذية والعلف مما تجاوز كل حدّ، وأن البلاد ترزح تحت نير الطغمة العسكرية الأجنبية.

ولهذا اشتدّ زخم حركة الأنصار في مصر (وخاصة في منطقة الدلتا) بعد دخول الأتراك الحرب. فهجم الأنصار على السعاة العسكريين وعلى الدوريات والمفارز الصغيرة، وأربكوا خطوط الاتصال الفرنسية، وقتلوا الضباط وموظفي الميرة وجباة الضرائب الفرنسيين. فأرسل نابليون الحملات التنكيلية إلى الدلتا. وحرق قواده القرى المتمردة. غير أن هذه الإجراءات لم تؤدّ إلّا إلى تقوية روح التذمر. وامتدت الانتفاضة بسرعة إلى القاهرة.

وفي يوم من أيام تشرين الأول/أوكتوبر، ثار سكان القاهرة، بعد أن دوت إشارة متفق عليها. فجرت فوراً حملة إبادة الفرنسيين وخاصة القواد والضباط. وقتل فرادى الواحد تلو الآخر في الشوارع وفي البيوت. وبعد أن أُخذت على غرة، انسحبت القوات الفرنسية على عجلة من القاهرة. وهرب نابليون نفسه إلى جزيرة من جزر النيل القريبة من المدن، حيث قام من هناك بإدارة العمليات التنكيلية. واجتمع 15 ألف ثائر في جامع الأزهر، وأقاموا الحواجز في كل الطرق المؤدية إليه، واتخذوا

الاستعدادات اللازمة لصدّ هجوم القوات الفرنسية. وسارع إلى نجدتهم 5 آلاف فلاح من القرى المجاورة، وبضعة آلاف من البدو، قدموا من صحراء ليبيا. فأرسل نابليون كتيبة للتنكيل بالفلاحين، وأخرى ضد البدو. وحشد قواته الأساسية بالقرب من العاصمة الثائرة. وأصلى الثوار المعتصمين في الجامع، بنيران مدفعيته. فقتل الآلاف منهم. ومن نجا منهم من نيران المدافع، هلك بحراب الجنود الفرنسيين المتوحشين. ولم يؤخذ أحد أسيراً. وطلب الثوار الرحمة من نابليون. إلّا أنه أمر بمواصلة الرمي. وانتهت هذه المذبحة، التي نُفذت بفظاظة وبرودة دم استثنائية، بإعدامات وحشية. إذ قطعت رؤوس ستة من قواد الانتفاضة ورفعت على الحراب التي حملها الفرنسيون وطافوا بها في شوارع القاهرة.

وفي الوقت ذاته، استمر مراد بك في مضايقاته وشنّت مفارزه هجمات فجائية من يوم لآخر على الحاميات الفرنسية في الوجه القبلي.

الحملة السورية

قرر نابليون، بعدما انقطع اتصاله بفرنسا، الزحف مع جيشه نحو الشمال، أي نحو آسيا الصغرى. فحاول وهو يستعدّ للحملة، تكوين صلات مع حكام سوريا الإقطاعيين. غير أنهم لم يستجيبوا لمحاولته.

وفي شباط/فيفري عام 1799 بدأت الحملة على سوريا. واستولى فيلق نابليون، المؤلف من 13 ألف محارب، على العريش وغزة ويافا وحيفا دونما أية صعوبة واقترب، في أواسط آذار/مارس، من أسوار عكا. فلم يبد أهل البلاد أية مقاومة ضد الفرنسيين إذ أنهم كانوا يمقتون أحمد الجزار ـ الباشا التركي. «ونظرت القبائل المجاورة إلى الحرب نظرة حب الاستطلاع التي يشوبها عدم الاكتراث، أو حتى، أنها، يسّرت للفرنسيين أمورهم إن لم يكن بسبب العطف عليهم فعلى الأقل بسبب مقتهم للجزار». وفي السادس عشر من نيسان/أفريل، قهر نابليون عند جبل طابور في الجليل جيش المماليك المؤلف من 20 ألف محارب، الذي أرسله باشا دمشق لمحاربته. وكان يبدو سير الحملة موفقاً. إلّا أنها اصطدمت بأسوار عكا التي سدّت على نابليون طريق الشمال. ولم يكن لدى الفرنسيين ما فيه الكفاية من مدافع الحصار. فحاولوا جلبها بحراً، غير أن الكومودور الإنكليزي سدني سميث نجح في الاستيلاء عليها وهي في طريقها إلى الفرنسيين. وعلى أثر ذلك، دخل أسطول سميث خليج عكا ودافع عن الحصن بنيران مدافعه. كما أسهم في الدفاع عن عكا بصورة

فعّالة المهاجرون الفرنسيون، الذين كانوا في خدمة الجزار، والوحدات النظامية الأولى من جيش سليم الثالث، التي كانت قد تدربت قبل نشوب الحرب على أيدي مدربين فرنسيين. وحاول نابليون أكثر من مرة اقتحام الحصن المحاصر إلّا أن جميع هجماته منيت بالفشل. ومما زاد الطين بلّة، تفشّي الطاعون في المعسكر الفرنسي. فقرر نابليون، بعد مضي 70 يوماً على الحصار، العودة إلى مصر. وبهذا انتهت الحملة على سوريا بفشل الفرنسيين التام.

كما باءت بالفشل الحملة المصرية بمجموعها. وكان عاجزاً عن إنقاذ الموقف النصر الذي أحرزه نابليون على أثر عودته إلى مصر رأساً على القوات الإنكليزية ـ التركية التي كانت قد أنزلت إلى أبي قير بتاريخ 25 تموز/جويليه عام 1799. فبعد هذا الانتصار بقليل، غادر نابليون مصر عائداً إلى فرنسا (22 آب/أوت 1799) لإقصاء حكومة «الديركتوار» وليجعل من نفسه قنصلاً أولاً. ولقد سافر نابليون خفية، بغير علم من جيشه، وحتى من الجنرال كليبر الذي أناط به قيادة الجيش الفرنسي المرابط في مصر.

إخفاق الحملة

أصبح وضع الجيش الفرنسي في مصر، بعد مغادرة نابليون، أكثر صعوبة. فإن الجمع الصغير من الفرنسيين الذي كان آخذاً في التضاؤل غدا محاطاً بشعب معاد له، كما كان مهدداً من قبل الجيش التركي والأسطول الإنكليزي. فأدرك كليبر بأن المخرج الوحيد هو الجلاء عن البلاد. ولذا وقّع في العريش بتاريخ 28 كانون الثاني/ جانفي عام 1800 هدنة مع الإنكليز والأتراك ـ الذين وعدوا بإمداده بالسفن لنقل الجيش الفرنسي إلى بلاده. إلّا أنه عندما طلب الإنكليز من كليبر تجريد جيشه من السلاح قرر القائد الفرنسي مواصلة القتال.

وفي 20 آذار/مارس عام 1800 سحق كليبر، في معركة هليوبوليس (قرب القاهرة)، الجيش التركي الذي كان قد وصل من سوريا.

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه هذه المعركة ثار سكان القاهرة مجدداً وأبادوا الحامية الفرنسية الصغيرة التي كانت باقية في المدينة، وخلال حصار فرض عليهم مدة شهر تمكنوا من صد هجمات القوات الفرنسية المتكررة. وقد ساعدت الثوار مفرزة من المماليك كانت عائدة من سوريا بقيادة إبراهيم بك. ولم يستطع الفرنسيون أن يغيّروا الموقف إلّا في الخامس عشر من نيسان/أفريل، عندما دكوا بولاق، إحدى

ضواحي القاهرة وحوّلوها إلى كومة من الرماد ودمروا 400 بيت، وأبادوا، بنيران مدافعهم وبحرابهم عدة آلاف من الثوار. سلم إبراهيم بك القاهرة وتراجع القهقرى نحو سوريا. فسارع كليبر إلى فرض غرامة حربية باهظة على القاهرة.

وبعد مدة قصيرة (14 حزيران/جوان عام 1800) اغتيل كليبر من قبل الإرهابي سليمان الحلبي الذي كان قد أرسله الأتراك سرّاً، والذي تسلل إلى محل إقامة كليبر فطعنه بخنجره عدة طعنات. وحكمت المحكمة العسكرية الفرنسية بحرق يد سليمان ومن ثم خوزقته. كما قطعت رؤوس أربعة شيوخ مسلمين بتهمة اشتراكهم في الجريمة. وقد قابل سليمان الموت ببسالة. إذ وضع يده بجرأة في النار الملتهبة، ولم ينبس ببنت شفة حينما كانت تحترق. كما كان باسلاً طيلة الساعات الأربع والنصف التي قضى من بعدها نحبه وهو مخوزق. فاجتاحت جموع من الجنود الفرنسيين شوارع القاهرة، وهم يحرقون الدور ويقتلون سكان المدينة.

وفي آذار/مارس عام 1801، أنزل الإنكليز في مصر 20 ألف محارب واحتلوا أبا قير، وسحقوا القوات الرئيسية من الجيش الفرنسي بالقرب من الرحمانية، وحاصروا ما تبقّى من القوات الفرنسية في الإسكندرية والقاهرة. وفي الوقت ذاته، أنزلوا في القصير ـ الواقعة على البحر الأحمر، قوة مؤلفة من 6 آلاف سباهي كان من المقرر أن يزحفوا على القاهرة. وبدلاً من حشد كل القوات الفرنسية في موقع واحد، قام مينو، قائد القوات الفرنسية، بتوزيعها على عدة مراكز. وتفشّى الطاعون في الحاميات الفرنسية المحاصرة. وفي حزيران/جوان، استسلمت القاهرة إلى الإنكليز. وفي آب/أوت ـ أي بعد مضي أربعة أشهر من الحصار، استسلمت الإسكندرية ـ حيث كان يقيم مينو نفسه. وفي أواخر أيلول/سبتمبر شحن ما تبقّى من الحملة الفرنسية في مراكب توجهت إلى فرنسا. وهكذا انتهت بصورة بائسة مغامرة نابليون بونابرت التوسعية.

وبعد مرور بضعة أيام (9 تشرين الأول/أوكتوبر عام 1801) وقعت فرنسا معاهدة الصلح مع تركيا. ولم تخسر فرنسا، كنتيجة للحرب، مصر ومالطة فحسب، بل وأيضاً الجزر الأيونية ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة، والتي كانت قد استولت عليها عام 1797.

نتائج الحملة

كانت النتيجة الوحيدة التي حصل عليها الفرنسيون من هذه الحملة هي البحوث

اللامعة للعلماء الذين اصطحبهم الجيش الفرنسي معه إلى مصر. ومن بين هؤلاء العلماء كان الجيولوجيون والرياضيون والفلكيون والجغرافيون والمؤرخون والاقتصاديون واللغويون، وعلماء الهيدرولوغيا والتكنيك والطب والطبوغرافيا والآثار القديمة والحقوق والفن. ولم يقم هؤلاء العلماء فقط بإيجاد حل للقضايا الحربية العملية (كصنع البارود من الموارد الطبيعية المتوفرة في مصر، والتزويد بالمياه، ومكافحة الأمراض السارية في الجيش، وجباية الضرائب، وما شابه ذلك)، وبوضع الخرائط للعمليات الحربية فحسب، بل وقاموا أيضاً بدراسة شاملة لهذه البلاد التي لم تكن قد درست إلّا قليلاً في ذلك الحين. وظهرت نتيجة دراساتهم في 20 مجلداً من كتاب «وصف مصر» «Description de l'Egypte» حيث سجلت معلومات متنوعة للغاية عن هذه البلاد فيما يخص نظام مستويات النيل والري والزراعة والحرف وأسلوب حياة الناس وآدابهم وأخلاقهم وآثار الثقافة المادية، والعلاقات الاجتماعية والموسيقى الشعبية ومالية الدولة، وغير ذلك من المواضيع. وإن هذا الكتاب بقي حتى يومنا هذا مصدراً ثميناً فائقاً لا يمكن أن يستغني عنه كل من يتقصى أحوال مصر. إلّا أن النتائج السياسية للحملة كانت بحكم العدم تقريباً.

أما الشعب المصري فمع أنه مرّ، خلال سنوات الاحتلال الفرنسي الثلاث، بفترة عصيبة للغاية، غير أنه استفاد من مدرسة الكفاح التحرري الوطني إذ أنه نهض خلالها شاهراً السلاح لإنقاذ بلاده من التبعية الأجنبية، ولمس الشعب نتائج نضاله العملية. وإن هذه التجربة الكفاحية عادت بالفائدة على الجماهير الشعبية المصرية من أجل النضال ضد المحتلين الإنكليز، الذين خلفوا الفرنسيين، وضد الإقطاعيين المماليك على السواء.

الفصل الثالث

مصر تحت حكم محمد علي

الاحتلال الإنكليزي (1801 ـ 1803)

بعد مغادرة الفرنسيين مصر، بقيت مرابطة فيها قوات جيوش ثلاثة، هي الإنكليزية والتركية والمماليك. وكان تعداد هذه الجيوش المحتلة يربو على 20 ألف إنكليزي وسباهي و40 ألف تركي و4 آلاف مملوك. ويروي المؤرخ الجبرتي بأن المحتلين نهبوا دكاكين التجار وأجبروا الحرفيين على دفع ضرائب بلغت أربعة أضعاف ما كانت عليه سابقاً واغتصبوا النساء في شوارع المدن. وعند دخولهم القرى قاموا بفرض التعويضات عليها وأودعوا الشيوخ رهن التوقيف. أما ما اقترفوه من أعمال ضد النساء، فأمور لا يمكن وصفها. ونهبوا وذبحوا، في قارعة الطريق، المسافرين الفرادى والقوافل برمتها. واستولوا على السفن المحملة بالبضائع ورموا بتجارها ونوتيتها في النيل. كما ذبحوا أصحاب الحمير وباعوا دوابهم في الأسواق. فخلت القرى من السكان وأهملت الزراعة واشتد التذمر في البلاد ضد المحتلين.

وبالإضافة إلى ذلك، نشأت خلافات في معسكر المحتلين. إذ كانت تركيا تسعى إلى المحافظة على مصر. أما إنكلترا فكانت، على العكس، تريد الاستيلاء هي بنفسها على هذه البلاد، مع العلم أنها كانت تعتمد على المماليك في صراعها ضد الأتراك. وكان يتوجب على باشا مصر، الذي كانت قد عينته الحكومة التركية، أن يعيد إلى المماليك ممتلكاتهم ومناصبهم في الدولة وذلك بأمر من الجنرال الإنكليزي. غير أنه كانت لدى الباشا التركي تعليمات أخرى من حكومته: فلقد كان في نية السلطان سليم الثالث، من أجل تعزيز سلطته في مصر التخلص بصورة حاسمة من المماليك، المتهورين العصاة. ولهذا أعطيت الأوامر إلى الباشا بإبادة المماليك.

ونجح الأتراك في إيقاع المماليك في الشرك. فأبادوا بعضهم وأسروا البعض الآخر.

وعندها تدخل الإنكليز وهددوا بقصف القاهرة، فاضطر الباشا التركي إلى إطلاق سراح 2500 مملوك وتسليمهم إلى القيادة الإنكليزية التي استقبلتهم وكرّمتهم وفقاً للمراسيم العسكرية وكوّنت منهم وحدات إقطاعية خاصة جديدة. كما طلب القائد الإنكليزي، بصورة معينة، سحب الأسطول التركي من مصر، وأخبر الأميرال التركي بأنه سوف يقيده بالسلاسل وينقله إلى لندن.

ومع ذلك فلقد انتهت السيطرة الإنكليزية على عجل. إذ كان على الإنكليز مغادرة مصر بموجب شروط معاهدة صلح إميان، التي كانت قد وقعت بتاريخ 27 آذار/مارس عام 1802 بين إنكلترا وفرنسا. ومهما ماطل الإنكليز في الجلاء إلّا أنهم سحبوا قواتهم الرئيسية من البلاد منذ أوائل عام 1802 أما آخر الوحدات فغادرت الإسكندرية في آذار/مارس عام 1803.

ومع كل ذلك لم يتخلّ الإنكليز عن خططهم التوسعية. إذ استصحبوا معهم إلى لندن محمد الألفي، قائد المماليك الموالي لهم، وذلك بغية إرساله إلى الميدان المصري في اللحظة المناسبة كما أن نابليون لم يتخل عن خططه التوسعية. ففي تشرين الأول/أوكتوبر عام 1802 أوفد إلى مصر بمهمة خاصة هي تهيئة الظروف لحملة جديدة، الكولونيل سباستياني ـ الذي أصبح جنرالاً منذ عام 1803، والذي كان عليماً بشؤون الشرق ومن أحسن رجاله الدبلوماسيين وعيونه. فكوَّن سباستياني صلات مع رئيسين آخرين من رؤساء المماليك ـ هما إبراهيم بك وعثمان البرديسي.

الحرب بين الأتراك والمماليك (1802 ـ 1804)

قرّر الباشا التركي استئناف الحرب ضد المماليك على أثر مغادرة الإنكليز مصر. وفي عام 1802 أرسل وحداته إلى الوجه القبلي حيث كان قد تحصّن المماليك. غير أن المماليك استطاعوا تقوية أنفسهم في ذلك الوقت. إذ عقدوا حلفاً مع الشيوخ البدو، وأصبح تحت تصرفهم جيش كبير من البدو.

كما شكلوا عدة وحدات من النوبيين، وهكذا تمكنوا من سحق الأتراك. وانساب المماليك في منحدر النهر في موجات عارمة، ناهبين وحارقين المدن والقرى الواقعة في طريقهم. كما أبادوا في الموقعة التي دارت رحاها بالقرب من دمنهور، 5 آلاف

تركي (من أصل 7 آلاف)، وسقط منهم في المعركة 60 مملوكاً. وانضموا بعدها إلى القوات الإنكليزية التي كانت ما تزال مرابطة في الإسكندرية آنذاك.

وبعد جلاء القوات الإنكليزية عن الإسكندرية (آذار/مارس 1803) انسحب المماليك إلى الوجه القبلي. غير أن الخلاف الذي نشب في المعسكر التركي من جراء تقسيم الغنائم الحربية، أتاح للمماليك فرصة العودة بسرعة.

وكنتيجة لهذه الخلافات استمرت التمردات العسكرية في القاهرة. وحكم مصر، في غضون شهر واحد فقط، ثلاثة باشوات الواحد تلو الآخر. وانحازت إلى المماليك وحدة كبيرة من الجيش التركي ـ وهي وحدة الألبانيين المرتزقة. وفي أيار/ماي عام 1803، استولت قوات المماليك والألبانيين الموحدة على القاهرة. وحكمت البلاد سلطة ثلاثية، مؤلفة من بكين من المماليك ومن القائد الألباني محمد علي، الذي كان في ريعان شبابه حينذاك والذي لعب دوراً كبيراً في تاريخ مصر. ولقد ولد محمد علي عام 1769 في كافالة (قولة) إحدى مدن مكدونيا. ورويت قصص متناقضة جداً عن طفولته. ويبدو أن والده كان ملاكاً صغيراً. غير أن محمد علي فقد والديه وهو في نعومة أظفاره. فترعرع في أحضان عائلة غريبة. وعندما بلغ الرشد بدأ يتعاطى تجارة التبغ. وحدث تغيير في مجرى حياته عندما بلغ الثلاثين من العمر. فحينما توجب على كافالة أن توفد، وفقاً لأوامر الباب العالي، كتيبة ألبانية صغيرة إلى مصر لا تتجاوز الثلاثمائة شخص، أخذ محمد علي في ضمنها وشغل مركز مساعد الآمر. وأظهر في المعارك الأولى مواهب حربية فائقة وشجاعة ورباطة جأش. فأصبح، بسرعة، قائداً لكل القوات الألبانية الداخلة في عداد الجيش التركي المرسل إلى مصر. وأذكت الانتصارات الأولى مطامحه العارمة. فقرّر الاستيلاء على مصر بأسرها. ولهذا عقد حلفاً مع المماليك وأعلن، معهم، حرباً على الباشوات الأتراك. وانتهت الحرب في كانون الثاني/جانفي عام 1804 بهزيمة الأتراك التامة.

انتفاضة سكان القاهرة (1804 ـ 1805) وتسنّم محمد علي الحكم

تبين من جديد وكأن المماليك تمكنوا من توطيد أقدامهم في مصر. إذ استعادوا سلطتهم وممتلكاتهم، وأبعدوا الأتراك ونهبوا الشعب كالسابق.

فقرّر الإنكليز، الذين كانوا قد استأنفوا الحرب ضد فرنسا قبيل ذلك الوقت، الاستفادة من انتصار المماليك. وعلى جناح السرعة وضعوا عميلهم محمد الألفي ـ

أحد بكوات المماليك، على ظهر فرقاطة إنكليزية وأرسلوه إلى الإسكندرية في شباط/ فيفري عام 1804.

ومع ذلك، فإن جهود سباستياني لم تذهب سدى. إذ هبت طغمة المماليك الحاكمة في مصر برئاسة عثمان البرديسي للوقوف بوجه العميل الإنكليزي. فأبيدت كتيبة محمد الألفي، وهرب هو بنفسه إلى الصحراء.

فقد عزم سكان القاهرة، من حرفيين وعمال وتجار، على الإطاحة بالنير البغيض للإقطاعيين المماليك منتهزين الخلافات الموجودة داخل معسكر المماليك. وترأس الانتفاضة رجال الدين ـ أي شيوخ الأزهر. وفي اليوم المعيّن، امتنع سكان القاهرة عن دفع الضرائب وبدأوا بقتل الجباة. فدارت معارك ضارية حامية في شوارع المدينة. وحوصر قصر عثمان البرديسي بك المماليك، ثم دمر بتاريخ 12 آذار/مارس عام 1804. وفرّ عثمان البرديسي نفسه من القاهرة.

وتحولت غضبة الشعب ضد الألبانيين، شركاء المماليك. إلّا أن محمد علي ـ كسياسي ذكي بارع، انحاز إلى الثوار بعدما أدرك قوة الحركة الشعبية المتعاظمة. فسارع إلى الأزهر وخطب في مجمع الشيوخ واعداً إياهم ببذل الجهود لإلغاء الضرائب البغيضة. وأعلن نفسه حامياً لحقوق الشعب المصري ووجّه كتائبه الألبانية لمحاربة الإقطاعيين المماليك. فضمنت لمحمد علي السلطة على مصر هذه المناورة البارعة، التي أملاها التقدير الصائب لتناسب القوى. واختاره مجمع الشيوخ قائمقاماً ـ أي نائباً لباشا مصر. كما اختير خورشيد ـ الحاكم التركي في الإسكندرية، كباشا لمصر.

وحاصر المماليك، الذين طردوا من القاهرة المدينة الثائرة ومنعوا نقل المؤن إليها. إلّا أنها قاومت الحصار الذي استمر أكثر من أربعة أشهر، مما اضطر المماليك إلى التراجع إلى الوجه القبلي.

فنمت شعبية محمد علي الذي قاد الدفاع عن القاهرة، واعتبر الشعب هذا القائد المحنّك الموهوب زعيماً له، أما الباب العالي فنظر إلى ارتفاع مقام محمد علي بهلع وضجر. فأمره السلطان بالعودة إلى الوطن مما أثار التذمر في القاهرة. واحتجاجاً على ذلك أغلقت الحوانيت ودور الحرفيين في المدينة وبدأت تسير فيها المواكب الشعبية، الأمر الذي اضطر الباب العالي إلى إلغاء مرسومه.

وخلال شتاء عام 1804 ـ 1805، لاحق محمد علي وقواته المماليك في الوجه

القبلي. وفي هذا الوقت بعث خورشيد باشا وانكشاريته من جديد كل أهوال ظلم المماليك في القاهرة. إذ فرض تعويضات كبيرة على الأهالي وأخذ الرهائن وقام بجباية الضرائب لسنة كاملة مقدماً من القرى التي كانت قد خربتها الحرب. واستؤنف النهب والذبح والعنف. إلّا أن الشعب المصري، الذي حارب الفرنسيين وطرد المماليك، لم يكن في نيته تحمل مذلة الإنكشارية. وفي أيار/ماي عام 1805 اندلعت انتفاضة شعبية جديدة في القاهرة. فطرد الإنكشارية وأطيح بخورشيد، ونادى مجمع الشيوخ بمحمد علي حاكماً على مصر.

فاضطر السلطان سليم الثالث إلى الاعتراف بمحمد علي والياً على مصر، إذ كان السلطان في ذلك الوقت منهمكاً في شؤون أخرى خارج مصر. ففي عام 1804 كانت قد اندلعت انتفاضة وطنية تحررية كبيرة في صربيا بشبه جزيرة البلقان. ولم تكن الأوضاع مستقرة في اليونان وبلغاريا. ومُني الجيش العثماني القديم بالهزيمة تلو الهزيمة. وازداد السلطان المصلح اقتناعاً، مرة بعد أخرى، بضعف الجيش العثماني، الذي كان يتسم بطابع القرون الوسطى. وبجهود مضاعفة شرع بإعادة تنظيمه، وكوّن أفواجاً جديدة وفقاً للنظام الجديد. إلّا أن الضرائب الباهظة التي فرضت للإنفاق على هذه الوحدة العسكرية النظامية، أدت إلى تذمر الجماهير الشعبية. وبالإضافة إلى ذلك، لاقت الإصلاحات مقاومة من الإنكشارية والعلماء والدراويش. فانبثقت في البلاد حركة شعارها «الدين والقوانين القديمة» وكانت موجة ضد الإصلاحات وضد الجيش الجديد والضرائب الجديدة.

وفي آذار/مارس عام 1805، أصدر سليم الثالث مرسوماً بدعوة المجندين الجدد إلى الوحدات النظامية، الأمر الذي أدى إلى تمردات الإنكشارية في أقاليم كثيرة. وباءت بالفشل الحملات التنكيلية التي أرسلها سليم الثالث ضدهم. فاضطر السلطان إلى إلغاء مرسومه.

وطبعاً لم يكن باستطاعة السلطان التدخل في مثل هذه الأحوال في شؤون مصر تدخلاً فعالاً. وعندما قام بمحاولة فاشلة أخرى لعزل محمد علي من مصر، اصطدم مجدداً بمقاومة سكان القاهرة، فاضطر إلى التراجع. وفي عام 1807 أطاح الإنكشارية المتمردون بسليم الثالث ثم قتل بعدها بقليل.

الحرب الإنكليزية ـ التركية عام 1807، الحملة الإنكليزية على مصر

وفي غضون ذلك استؤنفت الحرب بين إنكلترا وفرنسا في آب/أوت عام

1805، وامتدت بعدها بسرعة إلى الشرق. فأخذت كل من الدولتين بتقوية دسائسها في مصر. وفي عام 1806، ظهر على المسرح المصري مجدداً، العميل الإنكليزي محمد الألفي ـ أحد بكوات المماليك. فلاقى مقاومة من عثمان البرديسي الذي كان موالياً للفرنسيين. واستطاع محمد علي أن يستغلّ بحذاقة الصراع الناشب بين المماليك. فبدعمه عثمان البرديسي وباعتماده على أهالي القاهرة، تغلب على محمد الألفي ـ صنيعة الإنكليز، الذي توفي في نهاية عام 1806 في ظروف غامضة، ويبدو أنه مات مسموماً. وبعد ذلك بقليل، حلّ المصير نفسه بعثمان البرديسي. وبذلك أنقذ محمد علي المصريين من قائدي المماليك. غير أن الصراع ضد المماليك استمر بعد ذلك. إذ لاحقهم محمد علي دون هوادة وطاردهم في الوجه القبلي.

وانساقت الأمبراطورية العثمانية إلى خوض الحرب بين إنكلترا وفرنسا. وانحازت في هذه المرة إلى جانب فرنسا. وفي عام 1806، أثار الجنرال سباستياني، الذي عيّن سفيراً لفرنسا في إستانبول، النزاع بين الباب العالي وروسيا التي كانت حليفة إنكلترا آنذاك. وفي كانون الثاني/جانفي عام 1807 طلبت إنكلترا من الباب العالي، عندما كانت القوات الرئيسية للجيش العثماني محتشدة على الدانوب لمحاربة الروس هناك، أن يطرد سباستياني فوراً، وأن يسلم أسطوله وحصون الدردنيل وبطاريات المدفعية إلى الإنكليز، بينما يسلّم للروس مولدافيا وفلاكيا. إلّا أن الحكومة التركية رفضت هذا الإنذار النهائي. وعندها دخل الأسطول الإنكليزي بحر مرمرة وهدد بقصف إستانبول.

وأثار اقتراب الأسطول الإنكليزي الحماسة الوطنية في العاصمة. وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه الأسطول الإنكليزي ريحاً مؤاتية لعبور البوسفور، أخذ الأتراك يحصّنون العاصمة وسواحل الدردنيل بإرشاد من سباستياني والمهندسين الفرنسيين. فقرّر الأميرال الإنكليزي سحب أسطوله إلى البحر الأبيض المتوسط لأنه لم يعد هناك أمل باقتحام إستانبول.

من هنا قرر الإنكليز القيام بهجوم على مصر. فأنزلوا في 17 آذار/مارس عام 1807 قوات قوامها 5 آلاف محارب إلى الإسكندرية. خاض المصريون الحرب بقيادة محمد علي ضد المحتلين. وسحقوا في نهاية آذار/مارس في شوارع رشيد وحدة عسكرية إنكليزية عدادها ألفا محارب كانت قد تغلغلت في هذه المدينة. فوجّه القائد الإنكليزي إلى رشيد وحدة أخرى أقوى من الأولى بمرتين إلّا أنها سحقت

أيضاً. وقد أسهم في معركة رشيد الفلاحون والبدو، بالإضافة إلى العسكريين المحترفين. وكان أهالي القاهرة يواصلون تحصين مدينتهم في الوقت الذي حاول الإنكليز الاستيلاء على رشيد.

وهكذا فلم يكتب للإنكليز السير إلى القاهرة. وانسحبوا إلى الإسكندرية بعد أن اندحروا مرتين على مقربة من رشيد وفشلوا في محاولتهم لإثارة المماليك للقيام بتمرد جديد. وزحف محمد علي بجيشه نحو الإسكندرية. فطلب قائد القوات الإنكليزية عقد الصلح. وفي أيلول/سبتمبر عام 1807 ركبت القوات الإنكليزية الباقية السفن وغادرت البلاد. فدخل محمد علي الإسكندرية. فزادت شعبيته بين الجماهير على نطاق أوسع. واعتبر بطلاً ذاد عن مصر ضد المغتصبين الأجانب.

الإصلاح الزراعي 1808 ـ 1815، استئصال المماليك

إستلم محمد علي مقاليد الحكم في غضون كفاحه ضد الإقطاعيين المماليك. ولم يتوقف عن القتال ضدهم خلال أربع سنوات (1804 ـ 1807). وأثناء الحملة الإنكليزية على مصر عام 1807، قام محمد علي بتنازل كرهاً عنه، فعقد الهدنة مع المماليك لكي يصدّ العدو الخارجي بنجاح أكبر. إلّا أن الهدنة لم تكن وطيدة. إذ أن المماليك، بعد أن اعترفوا بمحمد علي كسيد لهم احتفظوا بالسلطة في الوجه القبلي، الذي أصبح بؤرة للمؤامرات والتمردات المتواصلة.

وبعد أن سحق محمد علي الإنكليز شرع بتطبيق الإصلاح الزراعي، الذي أنزل ضربة قاضية بملكية الأرض للملتزمين والمماليك. وقام في عام 1808 بمصادرة أملاك الملتزمين الذين امتنعوا عن دفع الضرائب، وفي عام 1809 حرمهم من نصف الفائض، وفي عام 1812 وضع يده على جميع الأراضي، التي كانت في حوزة المماليك، وفي عام 1814 ألغى نظام الالتزامات برمته وبصورة قطعية. فصار الفلاحون يدفعون الضرائب لا إلى الملتزمين بل إلى الدولة مباشرة. كما قضى على تبعيّة الفلاحين الشخصية للملتزمين. ولم يبق في قبضة الأخيرين سوى أراضي الأواسي. أما الأراضي المحاصصة (الأثر) فأصبحت أراضي أميرية. صحيح أن محمد علي أمر، كتعويضات بدفع فائض للملتزمين على حساب خزينة الدولة وذلك بشكل تقاعد سنوي. إلّا أن الأساس الاقتصادي لسطوتهم كان قد تقوّض.

ومع ذلك فلم يقض محمد علي على نمط الإنتاج الإقطاعي. إن تصفية الالتزامات وتقسيم الأراضي المشاعية، الذي شرع فيه عام 1813، كان من شأنهما،

بدون شك، تغيير وضع الفلاح المصري. إلّا أنه بقي معرضاً، كالسابق، للاستغلال الإقطاعي، بالرغم من أنه صار يعمل الآن لا للملاكين كفرداى، بل للدولة الإقطاعية ككل.

وفضلاً عن ذلك، فقسم كبير من الأراضي، التي كانت قد تحوّلت إلى أراضٍ أميرية، غدت بسرعة أراضيَ خاصة مرة أخرى. وفي الثلاثينيات(*) وزّع محمد علي، على نطاق واسع، أراضيَ أميرية على أقاربه ومقربيه وكبار الأعيان والموظفين وضباط الوحدات الألبانية والكردية والجركسية والتركية. ووزع خلال مدة قصيرة مئات الألوف من الأفدنة مع من كان يقطنها من الفلاحين. ومن ثم (أي منذ عام 1854) صار ملاكو هذه الأراضي يدفعون ضريبة (العُشر) ومن هنا اشتق اسم «العشرية» التي عرفت به فيما بعد. وهكذا، بعدما حرم محمد علي الأشراف الإقطاعيين القدماء من ممتلكاتهم ونفوذهم، وبعد أن صفّى طبقة الملتزمين، أنشأ على أنقاضهم طبقة جديدة من النبلاء الملاكين الإقطاعيين، الذين أصبحوا سند الأسرة الحاكمة الجديدة.

وخلال الأعوام 1809 ـ 1815، استملك محمد علي، لصالح الدولة، أراضي الأوقاف (الرزق). وأخذت الدولة على عاتقها الإنفاق لإعالة رجال الدين وصيانة المساجد. إلّا أن هذا الإجراء أدى إلى إثارة التذمر في صفوف رجال الدين، وهدّد بعض الشيوخ بالإطاحة بمن كانوا قد رفعوا من قدره، أي محمد علي. إلّا أن الأخير عمل على إبعاد الرؤساء من القاهرة واتخذ إجراءات صارمة لقمع معارضتهم.

ومن جهة أخرى فإن مصادرة الالتزامات وتقليص الفائض وغيرها من الإجراءات التي قام بها محمد علي، أفضت إلى تبرم المماليك، الذين قاموا بانتفاضتين ضده خلال العامين 1809 و1810، إلّا أنهما أخمدتا. فهرب قسم من المماليك إلى السودان واعترف قسم آخر بسلطة محمد علي فظلوا في مصر واستوطن كثرة منهم القاهرة. إلّا أنهم لم يستطيعوا نسيان ممتلكاتهم الضائعة وسلطتهم المفقودة، فأخذوا يدبرون عصيانات جديدة لإعادة النظام الإقطاعي للمماليك.

فعزم محمد علي على التخلص من تهديد المماليك بأكثر الوسائل صرامة. وفي عام 1811، عهد إليه الباب العالي بإرسال قواته إلى الجزيرة العربية، للقضاء على الدولة الوهابية، التي كانت قد تأسست هناك. وفي اليوم المحدد لرحيل الجيش، أي

(*) يعتبر أول من كانون الأول/ديسمبر عام 1829، اليوم الذي جرت فيه هبة هذه الأراضي لأول مرة.

في أول آذار/مارس عام 1811، نظم محمد علي عرضاً عسكرياً في القاهرة. وكان بين المشتركين فيه 500 مملوك. وحشدت القوات في قلعة القاهرة، ومن هنا بدأت مسيرتها إلى المدينة. وعندما غادرت القوات الأساسية الحصن أغلق الألبانيون أبواب القلعة وأحاطوا بالمماليك وأبادوهم. وبعد ذلك بدأوا بتحرّي دور المماليك. وصار جنود محمد علي بمعيّة الأهلين يفتشون عن المماليك ويقتنصونهم في القاهرة وفي الأقاليم وفي الوجه القبلي، وفي كل مكان آخر. وتمّ القبض على كل المماليك تقريباً وأعدموا. إلّا أن قبضة صغيرة منهم لاذت بالفرار إلى السودان.

إصلاحات محمد علي العسكرية

كانت التحولات الزراعية التي قام بها محمد علي قد مهّدت الطريق لإصلاح الجيش، وقد جرت في ظروف الصراع ضد المماليك الذين أبدوا مقاومة ضارية لأعمال محمد علي الإصلاحية. وكسياسي ذكي اتّعظ محمد علي بتجربة المصلحَيْن التركيين الأليمة ـ سليم الثالث ومصطفى باشا بيرقدار، اللذين سقطا صريعين عام 1808، على أيدي الرجعية الوحشية. فأدرك أنه يجب القضاء على الرجعية الداخلية من أجل تكوين جيش نظامي قوي. ومن هنا الإجراءات التنكيلية التي اتخذها ضد المماليك ـ هؤلاء الإنكشارية المصرية، والتي مكنته من تفادي مصير سليم الثالث ومن تكوين جيش مصري جديد على أحدث طراز في زمانه.

وقد شرع محمد علي فوراً منذ اللحظة التي تسنّم فيها الحكم بإنشاء جيش نظامي. ولكن قلة الكوادر والأسلحة، جعلت الأمور تسير ببطء. وكان العساكر الألبانيون نواة الجيش الجديد في بادىء الأمر. ولم يجنّد المصريون فيه وذلك لأن تحيّز الأتراك والمماليك كان لا يزال قوياً جداً. ومع ذلك قرر محمد علي مبدأ تجنيد الفلاحين المصريين في الجيش بعد الحملة على الجزيرة العربية (1811 ـ 1819)، وخاصة بعد الحملة على مورة (1824 ـ 1828) التي قاسى أثناءها وهلك من البرد الجنود الأفريقيون الذين كانوا يشكلون القسم الأكبر من الجيش المصري. وقد أحرز محمد علي بفضل هذا الجيش المكوّن من الفلاحين المصريين انتصاراً باهراً في سوريا.

وفي السنوات الأولى، قام بتدريب الجيش أخصائيون عسكريون أجانب. هكذا أنشأ محمد علي بعد الحملة على الجزيرة العربية معسكراً تدريبياً كبيراً في أسوان، حيث انخرط فيه آلاف الشبان المصريين والسودانيين للتدريب العسكري تحت إشراف

مدرّبين فرنسيين وإيطاليين، وخاصة تحت إشراف ضباط من عهد أمبراطورية نابليون، الذين كانوا قد هجروا بلادهم بعد عودة البوربون إلى الحكم. ولعب دوراً بارزاً بينهم الضابط الفرنسي الموهوب «سيف» الذي لقب في مصر بـ «سليمان باشا الفرنساوي». وبالإضافة إلى ذلك قام محمد علي بفتح المدارس الحربية لإعداد الكوادر القيادية من المصريين، كمدرسة للمشاة في دمياط، ومدرسة للخيالة في الجيزة، ومدرسة للمدفعية في طرة (بالقرب من القاهرة). وفي عام 1826، أنشئت كذلك، أكاديمية الأركان العامة. وترجمت الأنظمة العسكرية الداخلية الفرنسية إلى اللغة العربية لكي تكون متوفرة لدى وحدات الجيش الجديدة. وكانت كافة تنظيمات الجيش على شاكلة جيش نابليون تماماً. فالقوات كانت مجهزة بالمدفعية. وقد كتب أحد مشيري نابليون عنها قائلاً: «يمكن مقارنة هذه المدفعية الممتازة بمدفعية الجيوش الأوروبية. وعند النظر إليها يعجب المرء دون إرادة منه بقدرة السلطة التي جعلت من الفلاحين جنوداً صالحين إلى هذه الدرجة». وكانت تشترى الأسلحة من أوروبا ويصنع جزء منها في مصر نفسها.

وفي الثلاثينيات من القرن التاسع عشر اتسع حجم الجيش المصري النظامي اتساعاً كبيراً. وكان يحتوي عام 1833 على 36 فوجاً من المشاة قوام كل منها 3 آلاف جندي، و14 فوجاً من الحرس يبلغ تعدادها العام 50 ألفاً، و15 فوجاً من الخيالة ذا 500 حسام، و5 أفواج من المدفعية تعدادها ألفا جندي. وبهذا يكون المجموع العام حوالى 180 ألف جندي. وفضلاً عن ذلك كانت توجد في الجيش المصري وحدات غير نظامية يبلغ تعدادها العام حوالى 40 ألف شخص.

ولم يكتف محمد علي بإنشاء القوات البرية، بل إنه انكبّ أيضاً على دراسة إصلاحات بطرس الأول بدقة، وكان يحلو له مقارنة نفسه بهذا المصلح الروسي العظيم. وعلى غرار بطرس الأول، قرر محمد علي إنشاء أسطول وطني مصري.

ولم يقم فقط بشراء السفن من الخارج ـ من مرسيليا وليفورنو وتريستا، بل شرع محمد علي عام 1829، بعد تحطيم كل الأسطول المصري تقريباً في واقعة نفارين ببناء دار بناء سفن كبيرة في الإسكندرية («ترسانة الإسكندرية») التي جرى تشييدها بوتائر سريعة للغاية. وفي كانون الثاني/جانفي 1831 أنزلت إلى البحر أول سفينة ذات مائة مدفع. وفي بادىء الأمر، كانت أغلبية عمال صناعة السفن من الأوروبيين. إلّا أنه هيئت في وقت قصير الكوادر الوطنية من العمال المهرة. واكتسب

العرب بسرعة الاختصاصات التكنيكية. إن الثمانية آلاف عامل ممّن كانوا يشتغلون في دار بناء السفن كانوا كلهم تقريباً من المصريين. وكتب بهذا الخصوص مشاهد أوروبي فقال: «إن دار بناء السفن في الإسكندرية، التي كان العرب يقومون بها بكافة الأعمال والتي كان باستطاعتها أن تنافس كل دور بناء السفن في العالم، تشير بوضوح إلى ما يمكن عمله بهذا الشعب. وقد لا يتمكن الأوروبيون أبداً من بلوغ مثل هذه النتائج المدهشة بمثل هذه المدة القصيرة».

واستحدثت كذلك كوادر البحارة الوطنية. وخلال مدة قصيرة تدرّب 15 ألف مصري على الفنون البحرية. وتأسست المدرسة البحرية العسكرية لإعداد الكوادر القيادية. وكتب بهذا الصدد أيضاً المشاهد المشار إليه أعلاه قائلاً: «العرب ـ هؤلاء الناس المرنون المفعمون بالمزايا الممتازة ـ وكأنهم خلقوا لأن يكونوا بحّارة».

وفضلاً عن ذلك، قام محمد علي بتشييد حصون جديدة عديدة في مصر، كما أنه عمّر وعزّز القديمة منها.

تطوير الصناعة والزراعة، الاحتكارات

تطلّب إعادة تنظيم الجيش تشييد العديد من المصانع والمعامل اليدوية (المانيفاتورات). فبالقرب من دار بناء السفن بالإسكندرية شيّدت مصانع لصب المعادن والحدادة والبرادة ومانيفاتورة أقمشة الأشرعة وفتل الحبال وغيرها من المشاريع المتمّمة. وظهرت مصانع جديدة في القاهرة ورشيد. وفضلاً عن ذلك، أنشىء مصنع لصب الحديد، قابليته الإنتاجية ألفا طن من حديد الزهر سنوياً، وكذلك ثلاثة معامل أسلحة بنيت على طراز المصانع الفرنسية المتقدمة، ومصانع نترات البوتاس، ومصنع بارود. ولسدّ حاجات الجيش والأسطول المصري، شيّدت معامل للقطن والكتان والأجواخ والحبال ومصانع للطرابيش. وأنشئت مصانع للسكر والألبان. وكانت تعود كافة هذه المشاريع للدولة أولاً أو لأفراد الأسرة المالكة.

وتقدّمت الزراعة في عهد محمد علي تقدماً سريعاً، وخاصة إنتاج المزروعات المعدّة للتصدير، كالقطن والنيلة والأرز والمحاصيل الأخرى. ومما ساعد على نهوض زراعة القطن إلى حد كبير هو إدخال نوع جديد من قطن يستنبته الفرنسي جوميل، وكانت له قيمة عالية في الأسواق العالمية، وكذلك تحقيق برنامج واسع لأعمال الريّ. ورمّمت قنوات الري القديمة وأنشئت أخرى جديدة، شرع الانتقال في الدلتا من نظام السقي بالأحواض (الري الدوري) إلى نظام الري الدائم. كما بدىء ببناء

أول سدّ في مصر، لحجز مجرى النيل في منحدره شمالي القاهرة (القناطر الخيرية). وهذا في القسم الأعلى من المثلث الذي يكوّن دلتا النيل. وكنتيجة لهذه الإجراءات، ازدادت مساحة الأراضي المروية بحوالى 100 ألف فدان، كما ازدادت كافة مساحة الأراضي المزروعة من مليوني فدان عام 1821 إلى 3,1 مليون فدان عام 1833.

وكان مجموع الإنتاج الصناعي والحرفي والزراعي في مصر تحت سيطرة الحكومة في عهد محمد علي. وتحققت هذه السيطرة بواسطة نظام الاحتكارات ـ وهو جهاز ذو طابع خاص من التنظيم والإدارة المركزية لحياة البلاد الاقتصادية. وتكوّن نظام الاحتكارات في أساسه بين الأعوام 1816 ـ 1820. وهو يقوم على إشراف الموظفين على الأعمال الاقتصادية التي يقوم بها الفلاحون والحرفيون وتنظيمهم لها، وكذلك على حق الحكومة الاستثنائي في شراء وبيع البضائع التي ينتجونها. وكان يعيّن للفلاحين في كل عام مساحة ما يزرعونه من فدادين وما يبذرونه فيها من مزروعات، كما تثبّت مقادير ما يجب تسليمه حتماً للحكومة من غلات وتحدّد أسعار شرائها. وبالإضافة إلى المنتوجات الزراعية، احتكرت الحكومة إنتاج وشراء القطن المغزول والمنسوجات والمناديل ونترات البوتاس والصابون وكربونات الصودا والسكر وبضائع أخرى.

وأضيف إلى الاحتكارات في مجالي المنتوجات الزراعية والحرفية، الاحتكارات في مجال التجارة. إذ اضطلعت الدولة بدور المورّد الوحيد للبضائع المصرية إلى الأسواق الداخلية، والمصدّر الوحيد إلى الخارج. وتحوّل تجار المفرد في المدن فعلاً إلى وسطاء للحكومة لبيع البضائع الحكومية.

حالة العمال والفلاحين

إن إصلاحات محمد علي العسكرية والعمران الاقتصادي، كان قد تمّ تحقيقها على حساب جماهير الشغيلة في مصر، على حساب العمال والحرفيين والفلاحين.

وكنتيجة لإنشاء عدد كامل من المشاريع الصناعية الكبيرة والمتقدمة بالنسبة لذلك العهد، ظهرت لأول مرة في مصر البروليتاريا الصناعية.

وكان العمال المصريون يعيشون في ظروف صعبة جداً، أسوأ بكثير من إخوانهم الأوروبيين. وكان المصنع المصري بتنظيمه الداخلي، يذكّر إلى درجة ما بالمعمل اليدوي الإقطاعي وحتى بالقرى العسكرية ذات النظام الحديدي. وكان العمال المرتبطون بالمصانع منظمين في فصائل وسرايا وكتائب، وهم يخضعون إلى أمراء

وملزمون بإجراء التمارين العسكرية بعد الانتهاء من العمل. وكانوا يعيشون في الثكنات ويعملون في المصانع نتيجة التجنيد الإجباري، ويستلمون أجوراً زهيدة. وتشير معطيات ميزانية عام 1833 إلى أن مصروفات الجيش كانت قد بلغت 28 مليون فرنك، ونفقات محمد علي الشخصية 3,5 ملايين، بينما دفع لنفقات المصانع وأجور العمال 2,75 مليون فرنك لا أكثر.

ولم تكن حالة الفلاح بأحسن من ذلك. وبالرغم من تخلّصه من المماليك والملتزمين البغيضين، فإنه لم يجر أي تحسن في حياته. فهو مرتبط بقطعة أرضه كما كان في عهد المماليك. وكان يتوجب عليه أن يعمل 60 يوماً من كل عام سخرة في أراضي محمد علي وأتباعه. أما ما كان يدفعه من ضرائب للملتزمين فصار يقوم بجبايتها جباة الدولة ولكن بنسب أعلى وكان قد أعفي الفلاح من الخدمة العسكرية في عهد المماليك. أما الآن فغدا الفلاح معرضاً للتجنيد العسكري، ومهدداً بالخدمة لسنوات طويلة في الجيش الإقطاعي مع التدريب تحت السياط. وأخيراً لم يكن في وسعه التصرف بحرية بمنتجاته، إذ كان ملزماً بتسليم القسم الأكبر منها إلى محتكري الحكومة، وذلك بأسعار منخفضة.

وفي الوقت الذي كانت فيه الاحتكارات تحكم على الفلاحين والحرفيين بالجوع، كانت تدرّ بإيرادات طائلة على الحكومة المصرية متيحة لها إمكانية تشكيل جيش جديد، كما أغنت التجار الذين التزموا ابتياع البضائع المحتكرة بالجملة وجباية الضرائب.

وأصبح الكثيرون من الفلاحين والحرفيين غير قادرين على تحمّل الظلم، فتمرّدوا ولاذوا بالفرار إلى سوريا المجاورة. إلّا أن الحكومة المصرية تمكنت من استعادتهم، وقمعت بقسوة الانتفاضات الشعبية، التي حدثت عام 1822 في القاهرة، وعام 1823 في مديرية المنوفية، وعام 1824 في الوجه القبلي، وعام 1826 في منطقة بلبيس.

إعادة تنظيم جهاز الدولة

كانت مصر تعتبر شكلياً إحدى الولايات التابعة للأمبراطورية العثمانية، بينما كان يعتبر محمد علي باشا والياً خاضعاً للسلطان والباب العالي. وقد احتفظ محمد علي بقناع الولاء هذا إلّا أنه لم ينفِّذ من أوامر الباب العالي في الحقيقة إلّا ما هو في صالحه، وتجاهل ما سواه. فأصبحت مصر، في الواقع، دولة مستقلة ذات حكومة وجيش وقوانين ونظام ضرائب خاصة بها. وكان يدفع محمد علي جزية سنوية إلى

السلطان بلغت حوالى 3% من مجموع نفقات ميزانية الدولة، ويستلم من السلطان التقليد. وكان يذكر اسم السلطان في الخطبة، وبهذا كانت تنحصر تبعية مصر للباب العالي. وكان الأجانب يطلقون على محمد علي لقب «نائب الملك».

وقام محمد علي بإصلاحات إدارية من أجل تقوية قدرة مصر الدفاعية. وألغى نظام المماليك الإداري القديم، الذي كان يسمح لحكام الأقاليم ـ أي الكاشفين، بالقيام بأعمال استبدادية كيفية، وأنشأ عوضاً عنه جهازاً مركزياً للدولة. واستحدث عدداً من الوزارات على الطراز الأوروبي مع تحديد وظائف كل وزارة بصورة دقيقة. فقادت وزارة الحربية شؤون الجيش والأسطول. وقامت وزارة المالية بجباية الضرئب. وأدارت وزارة التجارة شؤون الاحتكارات، كما أنيط بها احتكار التجارة الخارجية؛ وفتحت وزارة التعليم العالي العديد من المدارس وأوفدت الطلاب إلى الخارج لدراسة العلوم الأوروبية. وأخيراً شكّلت وزارتا الخارجية والداخلية. وألّف في كل مصلحة عدد من المجالس واللجان للنظر في قضايا خاصة كشؤون الملاحة والزراعة والصحة وما شابه ذلك.

وقام محمد علي بتقسيم مصر إلى مناطق جديدة. إذ قسمت البلاد إلى سبع مديريات. ووضع على رأس كل مديرية مديراً خاضعاً إلى الحكومة المركزية في مصر. وكان المدير لا يمارس الشؤون الإدارية وجباية الضرائب فحسب، بل وإدارة مصانع ومانيفاتورات تابعة للدولة، ويشرف على حالة القنوات والجسور والطرق، ويضمن البذار وجمع الغلات الزراعية في حينه. وتقسم المديرية إلى مراكز يترأس كل منها «المأمور»، وتعرف أصغر الوحدات الإدارية بالناحية (الخُط) ويترأسها «الناظر». وأخيراً، كان يتولى أمور القرية العمدة وشيخها. ولقد ضمن هذا النظام الإداري المنسّق بتقسيماته المتدرجة الصارمة، سيطرة الحكومة المركزية على جميع حلقات جهاز الدولة.

وكان للفرنسيين نفوذ كبير على جهاز الدولة المصرية. إذ أن محمد علي كان قد استدعى للخدمة عنده، الأطباء والمهندسين والمعلمين والحقوقيين الفرنسيين الذين ساعدوه على فرنجة إدارة البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، هيّأ كوادر من المثقفين البورجوازيين والنبلاء من بين المصريين أنفسهم.

الإصلاحات الثقافية

تطلّب تكوين الجيش وجهاز الدولة الجديد أناساً مثقفين ومتعلمين. ولهذا أوفد

محمد علي عشرات من الشباب المصريين إلى أوروبا لدراسة العلوم الحربية والتكنيكية والهندسة الزراعية والطب واللغات والحقوق. وترجمت إلى اللغة العربية الكتب المتخصصة والمدرسية. وعند انتهاء هؤلاء الشبان من دراستهم وعودتهم إلى بلادهم، كانوا يعيّنون ضباطاً وموظفين، واشتغلوا كمدراء ومهندسين في المؤسسات الحكومية، وتقلّد بعضهم منصب وزير.

وبالإضافة إلى ذلك، فتحت للمرة الأولى في التاريخ المصري، المدارس العلمانية العامة. وكان في المدارس الابتدائية أكثر من 6 آلاف تلميذ، تتراوح أعمارهم ما بين 8 إلى 12 سنة ويدرسون اللغة العربية والحساب. وفي المدارس الثانوية، كان يدرس التلاميذ، الذين تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 16 سنة، بالإضافة إلى ما مرّ اللغة التركية والرياضيات والتاريخ والجغرافيا. وكان باستطاعة التلاميذ، بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية، الالتحاق بإحدى المدارس المهنية لمواصلة الدراسة لمدة 4 سنوات. وأنشئت بالإضافة إلى المدارس العسكرية، مدارس أخرى وهي: الطب والبيطرة والصنائع والميكانيك والزراعة واللغات والموسيقى. وكان المنخرطون في هذه المدارس يتقاضون رواتب خاصة ويعيشون في الأقسام الداخلية حيث يطعمون مجاناً.

وأسست في مصر أيضاً مستشفيات عسكرية ومدنية، لم تكن بأسوأ من أغلبية المستشفيات الأوروبية في ذلك الحين.

وفي عام 1822، فتح محمد علي لأول مرة في مصر داراً للطباعة صارت تقوم بطباعة الكتب باللغة العربية وكذلك بالفارسية والتركية. وصدرت في عهده أول جريدة مصرية هي «الوقائع المصرية». وتعلّم محمد علي نفسه القراءة في وقت متأخر جداً، عندما بلغ الخامسة والأربعين من العمر. وقاد دفة الحكم في مصر لمدة تقرب من عشرة أعوام وهو لا يعرف المبادىء الأولية للقراءة والكتابة. إلّا أن ذكاءه الفطري الكبير، جعله قادراً على أن يتملك سريعاً أسس الفن الحربي والتكنيك والتاريخ. وألمّ بتفاصيل إدارة الجيش والمشاريع، وتتبع بنفسه الصحافة الأجنبية.

السمة العامة لإصلاحات محمد علي

كانت إصلاحات محمد علي، كإصلاحات بطرس الأول، تحمل طابعاً تقدمياً بالرغم من أنها كانت عبئاً ثقيلاً على عاتق جماهير الشغيلة المصرية، المستغلة بلا رحمة من قبل الدولة الإقطاعية. وكبطرس الأول، لم يقض محمد علي على نمط

الإنتاج الإقطاعي، إلّا أنه قضى على مخلّفات القرون الوسطى الأكثر رجعية، وعمل في الوقت ذاته، على تعزيز دولة الملاكين والتجار. وأنشأ جيشاً وأسطولاً قوياً وجهاز دولة قوياً، وقام بعدد من الإصلاحات التي جعلت من مصر دولة مكينة ذات قوة حيوية.

وقدَّر كارل ماركس عالياً إصلاحات محمد علي. فوصفه بـ «الشخص الوحيد» الذي كان في وسعه أن «يتوصّل إلى استبدال «العمامة المفتخرة» (أي تركيا في القرون الوسطى، ـ ملاحظة المؤلف) «برأس حقيقي»[*]. كما وصف مصر، تحت قيادة محمد علي «بالقسم الوحيد الذي كان ذا قوة حيوية آنذاك»[**] في الأمبراطورية العثمانية.

ومع ذلك فكانت في فعالية محمد علي بعض الجوانب الرجعية. فهو لم يضطهد العمال والحرفيين والفلاحين في داخل مصر فحسب، بل واضطهد بقسوة شعوباً أخرى. وقمع الانتفاضة التحررية اليونانية، وأخضع الجزيرة العربية والسودان وسوريا وكيليكيا وكريت. وكان يحلم بتكوين أمبراطورية واسعة الأرجاء ذات قوميات متعددة، لصالح الملاكين والتجار المصريين. وكان تحت سلطته الأتراك واليونانيون والسودانيون فضلاً عن العرب، وتصرفت قواته العسكرية كما يتصرف الفاتحون في الأقطار المغلوبة وذلك حتى في الأراضي العربية المجاورة لمصر.

وإن نير القنانة الإقطاعي الذي لا يرحم، والحروب التوسعية المتواصلة، ومقاومة الشعوب المغلوبة، ومناهضة الدول الكبرى، وبالدرجة الأولى إنكلترا ـ كل ذلك قوّض قدرة محمد علي، وأدى في آخر المطاف إلى انهياره.

(*) ك. ماركس، التعقدات الروسية ـ التركية، خداع ومراوغات الوزارة البريطانية. آخر مذكرة لنسلرود، مسألة الهند الشرقية، ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 9، ص 202.

(**) ك. ماركس، الحرب في بورما، المسألة الروسية، مراسلة دبلوماسية ممتعة. ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 9، ص 210.

الفصل الرابع

فلسطين وسوريا والعراق في بداية القرن التاسع عشر

فشل الخطط الفرنسية في سوريا

وجدت فلسطين وسوريا والعراق نفسها، على حين غرة تماماً، منجرّة في دوامة الأحداث التي كانت تهز أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، مع أنها كانت أقاليم نائية من الأمبراطورية العثمانية، رازحة تحت سلطة الطغاة المحليين الذين اعترفوا بسلطة الباب العالي بصورة شكلية فقط. وفي غضون حملة نابليون على مصر، والصراع الإنكليزي الفرنسي الضاري في الهند وقعت هذه الأقاليم في مدار السياسة العالمية وكانت برامج وحسابات نابليون البعيدة المدى مرتبطة بهذه الأقاليم. إذ لم يتخل نابليون عن فكرة الحملة على الهند طيلة مدة حكمه. وقد شغلت سوريا والعراق مركزاً هاماً في الخطط العديدة التي صممت لهذه الحملة. وفي أثناء الحملة الفرنسية على مصر، أعدت خطة الزحف إلى الهند عبر سوريا والعراق بمحاذاة وادي الفرات.

واهتمت حكومة «الديركتوار» الفرنسية، وهي تواصل تقاليد البوربون ببسط النفوذ الفرنسي في الشرق. فشرعت في حماية التجارة الفرنسية والمسيحيين الشرقيين. ومنذ ذلك الوقت استغلت البورجوازية الفرنسية على نطاق واسع ضرورة الدفاع عن «حقوق المسيحيين الشرقيين»، كذريعة للتغلغل في سوريا وفلسطين، ولتغطية خططها التوسعية في الشرق. وعلى غرار ما فعلته في مصر، كانت البورجوازية الفرنسية تسعى هنا وراء غايات اغتصابية صرفة. أما خطط فرنسا العملية في هذه المنطقة، فكانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمهمات حملة نابليون(*) المصرية ومستمدة منها، كما أنها كانت موجّهة لتحقيق أحلامه حول الحملة الهندية.

(*) راجع فيما تقدم الصفحات 45 ـ 56.

وعندما شنّ نابليون حملة على سوريا عام 1799، في غضون الحملة على مصر، حسب أنه سيكوّن هناك جيشاً عربياً بنواة فرنسية، يمكن استخدامه لمقارعة الأتراك والإنكليز. وبهذا الصدد ارتأى الاعتماد على الإقطاعيين العرب والحكام الأتراك المحليين. غير أن المفاوضات مع أحمد باشا الجزار ـ والي سوريا ـ منيت بالفشل. إذ كان الجزار يمتلك سلطة واسعة ونقوداً إنكليزية كثيرة. وقد مارس حكماً مطلقاً في سوريا لأكثر من 20 عاماً، ولم يشأ أن يشارك سلطته أي دخيل.

أما بخصوص بشير الثاني ـ أمير لبنان (الذي أوفد الكولونيل سباستياني للتفاوض معه)، فإنه خاتل وانتظر ليرى لمن ستكون الغلبة.. وأجاب بشير الثاني الجزار الذي طالبه بإرسال قواته إلى عكا بأن الفوضى التامة تسود في الجبال... وأن الشعب لم يدفع الضرائب، ولا يريد أن يسمع شيئاً عن الحملة. وقد قام بتزويد الأتراك والفرنسيين على السواء بالمؤونة. وفضلاً عن ذلك، كان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار بأن القسس، والرهبان الكاثوليك، الذين هربوا من أوروبا، قد أثاروا بين السكان المارونيين المتخلفين في شمال لبنان وخاصة في بيروت، شعور الكراهية ضد الجمهورية الفرنسية وبونابرت.

وكان صالح ـ شيخ صفد، حفيد ظاهر العمر، المشهور، الشخص الوحيد الذي انحاز إلى جانب بونابرت وساعده على سحق قوات المماليك على مقربة من سفح جبل طابور (16 نيسان/أفريل عام 1799). وحدث هناك، في معسكر بونابرت، لقاء بين المنتصرين ووفود بشير الثاني والموارنة، الذين وعدوه بالنجدة في حالة استيلائه على عكا.

ومع ذلك فرغم استمرار الحصار لمدة 70 يوماً والهجمات المتكررة لاقتحامها لم يستطع الفرنسيون الاستيلاء على عكا، التي كانت تحميها مدافع الأسطول البريطاني بقيادة سدني سميث. وهكذا عاد بونابرت إلى القاهرة بتاريخ 14 حزيران/جوان من عام 1799.

وقد فشلت تقديرات نابليون المغامرة. إذ لم يلاق جيش الفاتحين الفرنسيين مساندة فعالة بين جماهير سوريا الشعبية. إلّا أن الحقد على الجزار كان عظيماً إلى درجة أن العرب السوريين لم يقدموا أية مساندة للأتراك أيضاً.

ولم يترك الجيش الفرنسي آثاراً عميقة في سوريا، كما تركها في مصر. ولم

يتجاوز الفرنسيون عكا. وكانوا قد احتلوا فلسطين فقط. وحتى هنا فإنهم اكتفوا بسواحلها وبسهل عزريلون (مرج ابن عامر). واستقاموا في هذا البلد ثلاثة أشهر فقط. غير أن العمليات الحربية التي اندلعت في سوريا، عقّدت الوضع الداخلي وأفضت إلى استعار الصراع مجدداً بين الإقطاعيين.

الصراع الإنكليزي الفرنسي من أجل العراق

إن فشل الحملة المصرية، الذي أفسد خطط نابليون، لم يثبط عزيمته مطلقاً فبعد قليل من عقد صلح إميان عام 1802، أعاد الفرنسيون مجدداً العمليات العاصفة في الشرق الأدنى. وفي خريف عام 1802، أخذ الكولونيل سباستياني يطوف ثانية في الشرق الأدنى، ويكوّن صلات مع الأوساط الحاكمة المحلية، ويهيىء الطريق لحملة فرنسية جديدة.

وفي عام 1805، وضع نابليون الثقل بشدة على السياسة الشرقية، بإعداده العدة لحملة على الهند. وفي هذه المرة كان قد قرر إنزال قواته في مصب نهر العاصي (أورنتس)، حيث يزحف من هناك نحو وادي الفرات.

ومن أجل تأمين مرور القوات الفرنسية عبر العراق، عقد عملاء نابليون اتفاقية مع حافظ علي باشا، والي بغداد، الذي كان قد استولى على السلطة في العراق بعد موت سليمان باشا الكبير (1802). فشكل حافظ علي باشا بمساعدة المدربين الفرنسيين وحدة عسكرية نظامية، نظمت على الطراز الأوروبي. ففي آب/أوت 1807، قتل حافظ علي من قبل المتآمرين. إلّا أن سليمان الصغير (كوجوك)، ابن أخيه، الذي كان مرتبطاً بفرنسا أيضاً، سحق المتآمرين بمساعدة هذه الوحدة النظامية. وبإلحاح من الجنرال سباستياني، ثبت الباب العالي سليمان الصغير والياً على بغداد. وفي الوقت ذاته، عقدت فرنسا معاهدة تحالف مع إيران. فأوفدت إلى هناك بعثة حربية، بقيادة الجنرال غاردان، أخذت بإعادة تنظيم جيش الشاه وبالتهيئة لمرور القوات الفرنسية عبر إيران.

وأثار نشاط العملاء الفرنسيين في العراق مقاومة إنكلترا. فإن العراق بحكم موقعه على طريق الهند، كان قد اكتسب بالنسبة لها أهمية متزايدة. وفي نهاية القرن الثامن عشر أنشأت شركة الهند الشرقية خطوطاً بريدية منتظمة عبر العراق. وكان يحمل البريد على ظهر السفن البحرية من بومباي إلى البصرة ومن هناك كان يمرّ ببغداد وحلب حتى إستانبول عن طريق البرّ على ظهور الجمال السريعة. وكان ممثلو

الشركة المقيمون في البصرة وبغداد، والذين كانوا يدبرون شؤون هذه الخطوط، قد استلموا (على شاكلة الممثلين الإنكليز في إيران) تعليمات لتجميد نشاط عملاء نابليون. وكانت المؤامرة في عام 1807 ضد حافظ علي باشا، والي بغداد، قد نظمت بمساعدة الإنكليز.

وفي عام 1809، عندما أقلع بونابرت عن خططه الهندية بسبب أحداث إسبانيا، تمكن الإنكليز من طرد البعثة الفرنسية من إيران. غير أنه نشب في العام ذاته خلاف بين شركة الهند الشرقية وسليمان الصغير مما اضطر ممثل الشركة إلى مغادرة بغداد.

وتحت تأثير الإنكليز عزل الباب العالي سليمان الصغير عام 1810 وحكم عليه بالموت. ووعد والي بغداد الجديد الشركة بإعادة امتيازاتها وبعدم التدخل في شؤونها. ومع ذلك، فإن القوات التركية طردته من بغداد وقتلته أثناء مطاردتها له. وأُعيد إنشاء المؤسسات التجارية للشركة في البصرة وبغداد.

وفي فجر القرن 19، منيت فرنسا بالهزيمة في الصراع الضاري من أجل السيطرة على الشرق الأدنى. وفي كل مكان ما عدا مصر، التي كانت تحت حكم محمد علي، ساد نفوذ إنكلترا، التي عززت مركزها إلى درجة كبيرة في العراق وفي منطقة الخليج العربي.

الغارات الوهابية

أصبحت المدن والقرى السورية وفلسطين الشرقية والعراق (الشاطىء الغربي من الفرات)، في العقد الأول من القرن 19، هدفاً للغارات الوهابية(*) الدائمة. ولم يعترف القائمون بالدعوة إلى الوهابية بسلطة السلطان على البلدان العربية التي أرادوا توحيدها على أساس تعاليمهم الدينية. ولعدم وجود القوة الكافية لديهم لتحقيق هذه المهمة، فإنهم اقتصروا على تنظيم الغارات على سوريا والعراق، والتجاوزات والنهب وجمع الأتاوات.

وفي نيسان/أفريل عام 1801، استولى الوهابيون على كربلاء ـ مدينة الشيعة المقدسة. ولمدة يومين، نهبوا المدينة وحرقوا البيوت ونكلوا بالمرتدين. ثم تراجعوا إلى الصحراء، بعدما قتلوا ما يربو على 4 آلاف شخص واستولوا على كنوز لا

(*) للاطلاع على الدولة الوهابية بإسهاب، راجع الفصل الخامس.

تحصى، كانت محفوظة في مسجد الشيعة. وهزمت الحملة التي كان قد أرسلها والي بغداد لملاحقتهم في الجزيرة العربية.

وفي عام 1803، ظهر الوهابيون في جوار حلب. وفي عام 1804، شنّوا غارة على الزبير والبصرة، غير أنهم دحروا من قبل قوات حافظ علي باشا، والي بغداد، الذي قام بأمر من الباب العالي، بحشد القوات لشنّ حملة على الجزيرة العربية، إلّا أن حملته (1804 ـ 1805) منيت بالفشل. فجدّد الوهابيون غاراتهم محاولين ثانية الاستيلاء على البصرة والزبير وكربلاء والنجف.

وفي عام 1808 شنّ الوهابيون الذين بلغ عددهم 45 ألف رجل، هجوماً كبيراً على بغداد، حيث صدّهم سليمان الصغير. وفي العام نفسه، ظهروا في البطاح الواسعة بين معان وحلب، وفي عام 1810 في حوران.

ولم تتوقف غارات الوهابيين على سوريا والعراق إلّا بعدما حلّت القوات المصرية في الجزيرة العربية عام 1811 وهددت بالقضاء على الدولة الوهابية.

اتساع الفوضى الإقطاعية

إن تفاقم سياسة الباب العالي الخارجية وتدخّل الدول الكبرى وفشل إصلاحات عامي 1807 و1808 ومصرع سليم الثالث ومصطفى باشا بيرقدار، كل ذلك قوّى إلى مدى أبعد الميول المتنافرة في الأمبراطورية العثمانية. فبلغت انفصالية الباشوات، الذين كانوا يحكمون الأقاليم العربية التابعة للباب العالي، حداً لا مثيل له وأسفرت عن صراع لا مبدئي تماماً من أجل السلطة والولايات. وحاولت الحكومة المركزية، التي لم تكن تملك لا القوة ولا الإمكانيات لمقارعة الأتباع العصاة، القيام بمناورة في هذا الوضع المعقد، محرضة الباشوات الواحد ضد الآخر، مما أدى إلى تفاقم الفوضى العامة. فتدخلت الدول الأوروبية ومن بعدها إيران ومصر، بصورة فعالة في المنازعات الإقطاعية الداخلية، سعياً وراء مصالحها الخاصة.

وبعد مغادرة القوات الفرنسية فلسطين، اشتدت بصورة محسوسة قوة وسطوة أحمد باشا الجزار، الذي عزى لنفسه شرف الانتصار على نابليون، وقد وقفت مدينته المتواضعة عكا بوجه هذه الجحافل الأجنبية التي لا تغلب وصدّت هجوم الجيش الأوروبي المتقدّم، الذي لم يذق طعم الهزيمة.

وبقوة جديدة كان الجزار، وهو ثمل بالانتصار، يسعى إلى وضع سوريا برمتها تحت سلطته. وخاض حروباً متواصلة ضد باشوات دمشق وطرابلس، حالماً بضمّ

ممتلكاتهما إليه. وفي طريقه نحو هذا الهدف، اصطدم بمقاومة الباب العالي، الذي نظر بعين عدم الرضى إلى اشتداد سطوة والي عكا المستبد. فحاول السلطان سليم الثالث، الذي خاض نضالاً عنيداً ضد ميول ولاته الانفصالية، تحديد سلطة ونفوذ الجزار بكل الوسائل. وفي الوقت ذاته، وجد الجزار منافساً جديداً له في شخص صنيعته وتابعه بشير الثاني، الأمير اللبناني.

وبيد صارمة نكّل بشير الثاني بالمتمردين الإقطاعيين التابعين له. ووضع حداً، في ممتلكاته، للنزاعات القديمة بين الإقطاعيين، ووحّد جميع لبنان تحت سلطته. فعزم الجزار على التخلص من هذا المنافس. إلّا أن الباب العالي، في نضاله ضد الجزار قرّر مساندة بشير الثاني.

وفي عام 1799، بعد خروج القوات الفرنسية بقليل، عزل الجزار بشير الثاني، ولكن الباب العالي أعاده إلى منصبه حالاً. وثبت سليم الثالث الحقوق الإقطاعية لبشير الثاني لا في المنطقة التي كانت تحت حكمه فحسب، بل وفي مناطق البقاع والجبل الشرقي وجبيل وصيدا أيضاً. وأصبح بشير الثاني، منذ ذلك الحين خاضعاً مباشرة للباب العالي متخلصاً هكذا من ربقة أحمد باشا الجزار. مما ألحق ضربة كبيرة بالجزار، الذي انتزع من سلطته بهذا الشكل لبنان بأسره.

إلّا أن مرسوم الباب العالي لم ينفذ إلّا عندما مرّ في سوريا الجيش التركي الكبير، الذي كان قد أرسل إلى مصر. ومع هذا فلم يكد يغادر الجيش تخوم البلاد حتى استطاع الجزار إقصاء بشير، مستغلاً تذمر الفلاحين اللبنانيين، ونصّب بدله لرئاسة لبنان اثنين من عملائه. وفي عام 1800، أدت ابتزازات الأميرين الجديدين إلى انتفاضة الجبليين اللبنانيين، الأمر الذي أعطى فرصة إلى بشير الثاني النضال ضد الجزار، وفي النهاية، عقد معه في عام 1803 صلحاً ودفع له 400 ألف قرش(*) «عن الضرائب المتأخرة للسنوات المنصرمة» و500 ألف قرش كإتاوة سنوية.

وفي نيسان/أفريل عام 1804، توفي أحمد الجزار، مما أدى إلى تفاقم الفوضى الإقطاعية، التي كانت تسود البلاد. وبدأت في كل ولاية نزاعات دموية. وتقوّى في عكا بعد نزاعات استمرت عدة أشهر، سليمان باشا قائد جيش الجزار، وحكم جنوب سوريا لمدة 15 عاماً (1804 ـ 1819). وفي دمشق حلّ الباشوات الواحد بعد الآخر

(*) القرش: عملة نقدية متداولة في الأمبراطورية العثمانية. وكان يعادل في ابتداء القرن التاسع عشر 1/4 الفرنك تقريباً أو 1/5 الروبل الفضي.

مطيحاً اللاحق منهم السابق وفي الوقت نفسه، اضطر الباشوات إلى مواصلة الحرب ضد الوهابيين. وبرز في هذه الحرب اليوزباشي غنج يوسف، الذي حاز، في آخر الأمر، على ولاية دمشق. وقاد غنج يوسف الحروب لا ضد الوهابيين فحسب، بل وكذلك ضد الباشوات المجاورين من عكا وطرابلس وحلب. وانتهت هذه الحروب بصورة محزنة بالنسبة له. إذ اضطر حوالى عام 1812، إلى الهروب إلى مصر. وتسنّم الحكم في طرابلس أحد مقربي الجزار المدعو مصطفى آغا بربر. فبعد أن عيّن صدفة آمراً لقلعة طرابلس، سيطر على جميع المنطقة وجبى الضرائب من السكان ولم يعترف بأية سلطة. ومن جهة أخرى استولى على السلطة في يافا شخص اسمه محمد آغا، الذي كان يلقبه الشعب بأبي نبوت.

وكانت تشاهد في العراق الصورة نفسها، صورة الحزازات الإقطاعية والنزاعات الضارية من أجل السلطة. وقد تدخل حاكم كرمانشاه الإيراني والبكوات الأكراد بصورة فعّالة في هذه الخصومات مساندين أدعياءهم. وفي عام 1810، تقوّى في بغداد، بعد وفاة سليمان الصغير، شخص اسمه عبد الله واستطاع الحفاظ على السلطة لمدة سنتين. وفي عام 1812، حلّ محله سعيد باشا وهو ابن سليمان الكبير المشهور. وكانت سنوات حكمه (1812 ـ 1817) مفعمة بالاضطرابات الإقطاعية وبمحاولات الباب العالي العقيمة لوضع حد لانفصالية المماليك العراقيين واستبدادهم.

إصلاحات بشير الثاني في لبنان

في هذا الوضع من الانهيار الإقطاعي التام، خاض الأمير بشير الثاني النضال من أجل إصلاح لبنان وإشاعة نظام المركزية فيه. ورغم أنه لم ينشىء لا جيشاً نظامياً ولا معامل أو مدارس جديدة، فإن أعماله كانت تحمل طابعاً تقدمياً وساعدت موضوعياً على تطوير البلاد اقتصادياً.

وغالباً ما كان يلقب بشير الثاني بـ «الرهيب». فمجرد ذكر اسمه كان يثير لدى الرعية الذعر والرعب. وكان بشير الثاني طماعاً جشعاً وطموحاً إلى أقصى حدّ وذا إرادة لا تلين. وكانت أساليبه المفضلة الغدر والإعدام والتعذيب والرشاوى والنهب ـ وهي الأساليب التي يتميز بها العهد الإقطاعي. إلّا أن بشير الثاني ـ الإقطاعي قلباً وقالباً ـ حاول بواسطة هذه الأساليب الهمجية، على غرار المصلحين الشرقيين

الآخرين، قطع دابر الاستبداد الإقطاعي لتأمين الظروف اللازمة لتقدّم لبنان الاقتصادي.

وكانت كافة أعماله ترمي إلى تكوين دولة مركزية قوية، وتصفية الفوضى الإقطاعية. وفي عام 1795، عندما تسلم بشير الثاني الحكم، أباد عدداً من العوائل الإقطاعية الأكثر نفوذاً في لبنان واستولى على أملاكها. وفي القرن 19 واصل نضاله ضد العوائل المتنفذة. وسلب الإقطاعيات من أتباعه المتمردين ووضع في محلهم أولاده. وبعد موت الجزار بقليل، ضم إلى ممتلكاته إمارة جبيل الإقطاعية الواقعة في شمال لبنان، ثم وادي البقاع، الذي كان يمون لبنان بالقمح.

واستولى بشير الثاني على أراضي كبار الإقطاعيين الدروز في جنوب لبنان وأحلّ فيها الفلاحين الموارنة القادمين من المناطق اللبنانية الشمالية والذين أخذوا يدفعون له بدلات إيجار قليلة نسبياً ويزرعون أشجار التوت ويغزلون الحرير. وقد أثرى بعض هؤلاء المستأجرين وابتاعوا الأرض منه.

واستطاع بشير الثاني أيضاً الحدّ من تعسف الإقطاعيين الموارنة في كسروان.

ونتيجة للكفاح الضاري ضد قطاع الطرق الإقطاعيين، ضمن بشير الثاني السلامة التامة في الطرق. وعندها استطاع التجار نقل بضائعهم بحرية في ممرات لبنان الجبلية، علماً منهم بأن أياً من قطاع الطرق الإقطاعيين لن يمسّهم بضرر حتى في أقصى الشعاب النائية ـ وإلّا فتمسك به يد بشير الصارمة. كما تنفّس المزارعون الفلاحون الصعداء، وذلك لتخفيض مقدار الضرائب الإقطاعية بالنسبة لعهد الجزار.

إلّا أن بشير الثاني نفسه إذ حدّ من تعسف الإقطاعيين استغل بدون حرج الفلاحين اللبنانيين. وعاش عيشة ترف جليل. وأنشأ في محل إقامته وهو بيت الدين قصراً يعتبر من أشهر آثار الهندسة المعمارية اللبنانية.

وكان بشير الثاني مسلماً بصورة رسمية، واعتنق «خفية» مع أقربائه المسيحية وأدى الطقوس المسيحية في كنيسة قصره «السريّة». وقد أملت هذا «الاعتناق» اعتبارات سياسية: وهي السعي إلى استغلال نفوذ رجال الدين الموارنة بغية توحيد لبنان تحت حكم الشهابيين. وإن بشير نفسه عمل الكثير لإفشاء هذا «السرّ» بين سكان لبنان المسيحيين. وصوّرته الصحافة الكاثوليكية كمسيحي متحمس. إلّا أنه كان لا يكترث في الحقيقة بقضية الدين. فلقد كان بشير الثاني حسب تعبير لامارتين الشاعر الفرنسي،

الذي كان قد زاره في حينه، درزياً مع الدروز ومسيحياً مع المسيحيين ومسلماً مع المسلمين.

عبد اللّه باشا و«إصلاحاته»، انتفاضة عام 1820 في لبنان

توفي سليمان باشا، حاكم عكا، عام 1819. فابتاع الملتزم المقيم عنده من الباب العالي ولاية عكا لأحد مماليكه المفضلين وهو عبد اللّه باشا، الذي كان شاباً في السادسة والعشرين من العمر ذا موهبة شعرية، وتغنّى في أشعار رنانة بمآثره الحربية، التي لم يقم بها في الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه اشتهر بخط يدوي ممتاز وأهدى إلى السلطان التركي ـ محمود الثاني ـ المولع كثيراً والعليم تماماً بفنّ حسن الخط نسخة من القرآن خطها بيده وبهذا نال حظوة لدى السلطان.

«وعلى غرار» المصلحين الشرقيين الكبيرين ـ محمود الثاني ومحمد علي، شكّل عبد اللّه باشا كتيبة مشاة نظاميين من مماليكه. وعدا هذه النزوات وعدد من العصيانات الفاشلة ضد السلطان محمود الثاني التي ظلت دون عقاب، لم يكن لعبد اللّه ذكر ما. وكان كلية في أيدي الملتزم، الذي ابتاع له ولاية. وكان يتوجب على عبد اللّه تنفيذ أوامره إلى أن حلت اللحظة التي خنقه فيها. وكان الملتزم يطالبه على الأخص بتقديم المال له دون انقطاع، وللحصول عليه فرض عبد اللّه جزية خارقة العادة على لبنان.

وشرع بشير الثاني بجباية هذه الجزية. وفي عام 1820، ثار الفلاحون عندما رأوا عودة عهد الجزار. وفي قرية أنطلياس الواقعة في لبنان الشمالي، اتخذ اجتماع الفلاحين الذين كان عددهم 6 آلاف شخص قراراً بعدم دفع الضرائب. فهرب بشير الثاني من لبنان، إلّا أن الأميرين الآخرين اللذين كان قد عينهما عبد اللّه لم يستطيعا أيضاً جمع المبلغ المطلوب.

وعندئذ أعاد عبد اللّه لبنان إلى بشير الثاني، الذي توجه على رأس مفرزته إلى منطقة جبيل، حيث أحاط بمعسكره آلاف من الثائرين. ولم يفلح بشير الثاني في صدّ الثائرين وإغراقهم في بحر من الدماء إلّا بعد وصول قوات الشيخ جنبلاط، الإقطاعي الدرزي الكبير، التي أرسلت لنجدته.

إبادة الأشراف الدروز

وفي عام 1822، هرب بشير الثاني مجدداً من إمارته. وقد التجأ في مصر بعدما

شارك في عصيانات عبد اللّه الفاشلة وتوجس خيفة من سخط السلطان. فاستولى على السلطة في لبنان الإقطاعيون الدروز برئاسة الشيخ جنبلاط. وقد انتخبوا أميراً للبنان واحداً من الشهابيين، عديم الإرادة ومنفذاً لأوامرهم. فانتعشت في لبنان الأنظمة القديمة، حكم الإقطاعيين المطلق واستبدادهم. إلّا أن محمد علي استطاع الحصول من الباب العالي على العفو لصالح بشير الثاني، الذي عاد إلى ممتلكاته. إلّا أن الإقطاعيين الذين لم يريدوا عودته إلى السلطة، قاموا بعصيان. فنكل بشير الثاني بالعصاة شرّ تنكيل. إذ دكّ قصر آل جنبلاط وأسر الشيخ جنبلاط نفسه وخنقه، ونفى أولاد الشيخ واستولى على عقاراتهم ووزعها على أولاده وحل الأمر ذاته بأمراء آل أرسلان، ولم يفلح في الهروب إلّا بعض أولادهم. وأخيراً، فإن بشير الثاني، في كفاحه ضد الحكم الإقطاعي المطلق، لم يتردد في اضطهاد أقربائه. وعزز بشير الثاني بهذه الإجراءات سلطته وتمتع بالحكم (منذ عام 1831 كحليف وتابع لمحمد علي) حتى عام 1840، عندما اضطره الوضع العالمي إلى مغادرة لبنان إلى الأبد.

إصلاحات محمود الثاني والقلاقل في سوريا وفلسطين

وفي العقد الثاني من القرن 19، اشتد التذمر في سوريا وفلسطين ضد أعمال السلطان محمود الثاني الإصلاحية. فسخطت جماهير متدينة واسعة من السكان على تجديدات السلطان واتهمته بالارتداد والخيانة. وكان السلطان قد أمر موظفيه بارتداء الملابس الأوروبية واستبدال العمامة بالطربوش، وشرع بإعادة تنظيم الإدارة المدنية محاولاً بذلك «فرنجة» الأمبراطورية العثمانية. وفي 1826، ألغى رسمياً نظام الإقطاعيات العسكرية وصفّى فيلق الإنكشارية. وتمرد إنكشارية إستانبول رداً على المرسوم الخاص بتشكيل وحدات عسكرية نظامية. وفي 15 حزيران/جوان 1826، اجتمعوا في ساحة أمام ثكناتهم وقلبوا غلاياتهم كعلامة لعدم خضوعهم للسلطان. إلّا أن السلطان تمكّن من قمع هذا التمرد. إذ قد أحاط الساحة، حيث اجتمع المتمردون بمدفعيته وأحرق الثكنات. فهلك آلاف من الإنكشارية محترقين باللهب. ومن هرب من الثكنة، سقط تحت نيران مدافع السلطان.

وعلى غرار إنكشارية العاصمة، أبيد إنكشارية الأقاليم. ونال عقاباً صارماً أيضاً حماةُ الإنكشارية رؤساء الطريقة البكتاشية، الذين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير بين سكان المدن البسطاء. وألغيت الطريقة البكتاشية. واضطهدت بشدة الطوائف الحرفية التي كانت مرتبطة بالإنكشارية، وأعيد تنظيمها على نحو جذري.

وقد زادت هذه الإجراءات من التذمر في المدن. وفضلاً عن ذلك، فإن تنفيذ الإصلاحات كان يتطلب نفقات كبيرة، وقع عبؤها إلى مدى كبير على عاتق الحرفيين وصغار التجار. فانخفضت الأجور وارتفعت الضرائب. وتحوّل التذمر إلى كراهية للسلطان ذلك «الكافر» الذي تمادى حسب قول الملالي في السكر بمعية الوجهاء، في الوقت الذي كان فيه أطفال الحرفيين يموتون جوعاً. وقال الدراويش إن السلطان كان يعيش في ترف في الوقت الذي كان يخيم فيه البؤس على أكواخ الحرفيين. ووصم إيديولوجيو الحرفيين ـ وخاصة البكتاشيون ـ في مواعظهم بالعار ترف وفساد قصر السلطان، ودعوا إلى التمسك بآداب التقشف البسيطة الصارمة وإلى الاحتفاظ بالفضائل القديمة وبأدوات الإنتاج اليدوية القديمة. وكانت هذه الدعوات مقرونة عادة بالمواعظ الصوفية وبالتمرد على السلطة.

وإن تردي الحالة الاقتصادية وعدم إدراك طبيعة الإصلاحات الحقيقية ودعاية الدراويش، كل ذلك أجج الحركة الثائرة الواسعة التي كانت قد شملت المدن المختلفة من الأمبراطورية العثمانية. وفي سوريا بلغت الحركة قمتها في حلب وخاصة في دمشق.

وفي عام 1825، حدثت اضطرابات كبيرة في دمشق ضد إصدار فرمان حول تداول العملة في البلاد. وكتب معاصر قائلاً: «إن التهديدات بقتل الحاكم وبإبادة جميع الموظفين، ضمنت للشعب إصدار أمر بإبقاء جميع النقود حيّز التداول حتى وصول أمين الصندوق من إستانبول».

وحدثت في العام نفسه انتفاضات في القدس وبيت لحم ونابلس، إذ رفض سكان هذه المدن الثلاث دفع الضرائب. وفي عام 1830، اندلعت انتفاضة جديدة في نابلس، وأخرى، عام 1831، في دمشق.

وفي دمشق شرع الوالي التركي، بأمر الحكومة، في إعداد قائمة المعامل الحرفية والحوانيت لغرض زيادة الضرائب. واستخدم ذلك كإشارة للانتفاضة. فأحرق الثوار قصر الباشا وحاصروا القلعة، التي التجأ إليها مع الحامية. واستمر الحصار مدة 6 أسابيع. وعندما نفد احتياطي المؤن في الحصن قام الباشا بمحاولة خرق نطاق الحصار، إلّا أنه قتل. وانتصر أهالي دمشق في المعركة، غير أنهم لم يستطيعوا الاستفادة من ثمار انتصارهم.

وكل هذه التمردات والانتفاضات العفوية بالإضافة إلى السخط الذي كان سائداً

في سوريا، كان لصالح محمد علي الذي كان يعلّل النفس ويضع خططاً طموحة بصدد أقاليم الباب العالي الآسيوية. وفي عام 1831، عندما اقتحمت القوات المصرية حدود سوريا وفلسطين، رحب السكان بها كمنقذة لهم من ظلم وتعسف السلطان الكافر.

إصلاحات داود باشا في العراق (1817 ـ 1831)

كانت مكانة السلطان متدهورة بما فيه الكفاية في بلاد ما بين النهرين أيضاً. فكان العراق، الذي تفصله عن تركيا الجبال، إقليماً ذا حكم ذاتي في الواقع، حيث كانت سلطة الباب العالي معترفاً بها عن طيب خاطر، إلّا أنها لم تكن لتتمتع بأي احترام. وكانت البلاد تدار من قبل المماليك الذين كانوا يسمون بالتركية «كوُلَهْ مَنْ». وفي عام 1817، تسنم الحكم داود باشا، بعدما قطع رأس سلفه وصهره. وكان داود باشا جورجي الأصل، وبيع في طفولته كرقيق إلى سليمان الكبير. وقد برز بين المماليك الآخرين بمواهبه الأدبية والدبلوماسية وبمعرفته الممتازة باللغات الشرقية وعلم اللاهوت الإسلامي. فأصبح سكرتيراً لسليمان الكبير وتزوج ابنته. وبعد وفاة سليمان الكبير، أصبح من المغضوب عليهم، وصار مُلّا في أحد جوامع بغداد. فأقام صلات واسعة بين رجال الدين، وكوّن له في الوقت نفسه أتباعاً بين المماليك. وبالاستناد إلى هذه العناصر أصبح باشا.

وحكم داود باشا العراق حكماً مستبداً مطلقاً خلال 14 عاماً مقلداً في كثير من الأمور محمد علي باشا، والي مصر.

وحاول قبل كل شيء تصفية نظام الامتيازات، الذي كان عبئاً ثقيلاً على كاهل التجار المحليين، والذي كان قد ضمن عدداً من الامتيازات لشركة الهند الشرقية ووكلائها الكومبرادوريين (ومعظمهم من الفرس). وبأمر من داود، جرّد الفرس في عام 1821 من امتيازاتهم ووضعوا على قدم المساواة مع التجار المحليين.

فردّت الشركة على هذه الإجراءات بحرب حقيقية. إذ قادت أسطولها في أنهار العراق وقطعت المواصلات بين البصرة وبغداد. وعندئذ صادر داود باشا بضائع الشركة وحاصر مقرّها في بغداد. وانتهى الخلاف بغلق مؤسسات شركة الهند الشرقية وإبعاد كافة مستخدميها من البلاد. ومع ذلك، فسرعان ما تمكنت الشركة المتجبرة من استعادة كافة الامتيازات لنفسها ولعملائها، كما أجبرت داود باشا على دفع أثمان البضائع المصادرة. وانتهت محاولة تأمين مصالح التجار المحليين بالفشل.

وخاض داود باشا النضال ضد الانفصالية الإقطاعية والقبيلية، سعياً وراء مركزة العراق تحت سلطته. وأخمد الانتفاضات القبيلية وأقصى الشيوخ غير الموالين له ووضع رجاله على رأس القبائل العربية. أما الكفاح من أجل إخضاع الأكراد الإقطاعيين فكان أشد صعوبة.

إذ كان لدى بكوات الأكراد حليف مقتدر بشخص شاه إيران. فإذا كانت إيران في النصف الثاني من القرن 18 تجتاز مرحلة تفسخ إقطاعي، فإنها توحدت ابتداء من عام 1797 تحت حكم فتخ علي شاه، الذي كان يسعى إلى ضم العراق أيضاً إلى ممتلكاته. فاتصل فتخ علي قبل كل شيء ببكوات كردستان العراق، الذين اعترفوا بتبعيتهم له وصاروا يدفعون له الجزية. وعين الشاه من بينهم وفق أهوائه، حكاماً للمنطقة. وكانت كافة المحاولات التي قام بها باشوات بغداد لاستعادة سلطتهم في كردستان العراق، تصطدم بمقاومة القوات الفارسية. فقرّر داود باشا وضع حدّ لهذه الحالة. وفي عام 1821، شنّ حملة ضد البك، الذي كان قد عيّنه الفرس حاكماً على كردستان غير أن قوات الأكراد والفرس الموحدة سحقت قوات داود باشا. فأمعن داود باشا في اضطهاد الفرس الذين كانوا يعيشون في العراق. وصادر ممتلكاتهم وألقى القبض عليهم. وبأمر منه، أخذت الكنوز، التي كانت تعود إلى رجال الدين الشيعة في كربلاء والنجف وأبيد الكثير من الفرس، الذين كانوا متخفين في مساجد الشيعة. وهذه الإجراءات، التي زادت من حدة النزاع الإيراني الناجم بصدد كردستان، أدت إلى الحرب 1821 ـ 1823.

وكان التفوق في الحرب بجانب الفرس الذين كانوا قد أعادوا تنظيم قسم من جيشهم وسلحوه على الطراز الأوروبي. ومني الأتراك بعدد من الهزائم سواء في العراق أو في الشمال ـ أي في شرقي الأناضول. واحتل الفرس السليمانية وكركوك والموصل. إلّا أن وباء الهيضة اضطرهم إلى التراجع إلى أراضيهم وتوقيع صلح أرضروم (آذار/مارس 1823)، الذي ظلت كردستان العراق بموجبه تحت سلطة الباشوات الأتراك.

ولقد أقنعت تجربة الحرب مع إيران داود باشا بتفوق الأساليب الحربية الأوروبية، فشرع بتكوين جيش نظامي. وبخلاف أسلافه لم يستخدم داود باشا المدربين الفرنسيين بل الإنكليز. وبمساعدة الكولونيل تايلور ـ الممثل الجديد لشركة الهند الشرقية المقيم في بغداد، كوّن وحدات نظامية مجهزة ومدربة على طراز

السباهيين الإنكليز ـ الهنود. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه تزوّد بالمدفعية الحديثة وأنشأ في بغداد ترسانة، تستجيب لكافة متطلبات تكنيك ذلك العهد.

وبحثاً وراء الموارد من أجل إعادة تنظيم الجيش فرض داود باشا، على غرار محمد علي، احتكار شراء وتصدير الأصناف الرئيسية من المنتوجات العراقية: القمح والشعير والتمر والملح. واستملك المراكب التجارية النهرية والبحرية لنقل هذه البضائع. كما حاول على غرار مصر، تجربة زراعة القطن وقصب السكر.

وكمحمد علي، قرر داود باشا استغلال هزيمة الأتراك في حرب 1828 ـ 1829 ضد روسيا لكي يحقق استقلال البلد الخاضع لحكمه.

وبموجب صلح أدرنة كان قد فرض على تركيا غرامة حربية كبيرة. وطالب السلطان محمود الثاني المال من باشواته. فأوفد إلى العراق في كانون الأول/ديسمبر من عام 1830 موظفاً خاصاً يمثل الباب العالي لجباية الجزية. إلّا أن هذا الموظف قتل بأمر من داود باشا بعد حفلة الغداء مباشرة.

فأعلن الباب العالي تمرّد داود باشا، وفي عام 1830، أرسل ضده قوات علي باشا، والي حلب. غير أن داود باشا كان قد استعدّ لمحاربة الباب العالي منذ أمد بعيد. وكان لديه جيش مدرب ومسلّح تسليحاً لا بأس به مع كل الموارد الضرورية للحرب. وهو لم يحسب حساب النصر دون أساس، إذ كان تحت تصرفه وحدات نظامية وفيلق تعداده 25 ألفاً من المشاة والخيالة غير النظامية وكذلك 50 ألفاً من القبليين المحاربين. ومع ذلك فلقد قرّرت نتيجة الحرب ظروف أخرى. فإن فاجعة الفيضان والقحط ووباء الحمى أضعفت قوة العراق. وأهلك طاعون عام 1831 كل جيش داود تقريباً. وعندما انتهى وباء الطاعون، دخلت قوات علي باشا العراق واحتلت، بدون مقاومة تقريباً، البلاد الخربة المنهوكة. وفي أيلول/سبتمبر 1831، عُزل داود باشا وأرسل إلى إستانبول. وفي الوقت ذاته، وضع حد لانفصالية باشوات ومماليك بغداد. وأخذ الباب العالي يعين من الآن فصاعداً باشوات بغداد، الذين التزموا بتطبيق أوامره وانتهاج سياسته.

الفصل الخامس

الوهابيون وأقطار الجزيرة العربية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر

الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر

كانت الجزيرة العربية دوماً أكثر أقسام العالم العربي تأخراً إذ قد احتفظت العلاقات الإقطاعية هنا بخصائص كثيرة من الحياة البطريركية، التي تذكّر إلى حد كبير بعهد النبي محمد. وكما كان الأمر في العهود السحيقة الغابرة، بقيت تربية المواشي لدى البدو، وزراعة الأراضي المرويّة في الواحات، القاعدة الاقتصادية لمجتمع الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر. ورغم سعتها لم تستطع أبداً البطاح العربية، التي تصليها الشمس المحرقة أن تؤمِّن متطلبات السكان الذين يقومون بتربية المواشي وازدياد عددهم، وذلك بسبب مزروعاتها الضئيلة. ومنذ الأزل، قاست الجزيرة العربية دورياً من «أزمات المراعي» التي زعزعت كيانها الاقتصادي البدائي وولدت موجات هجرة واسعة، وأدت إلى نزوح الفيض من السكان إلى ما وراء حدود شبه الجزيرة. وأجبرت قلة المراعي البدو لا على الهجرة فحسب، بل وكذلك على الاستقرار في الأرض والانتقال إلى حراثة الحقول وإلى زراعة التمر وأشجار مثمرة أخرى. وهكذا نشأت في الجزيرة العربية «النسبة بين حياة الحضارة لقسم من القبائل والحياة البدوية المستمرة في القسم الآخر منها»[*]، وكانت هذه النسبة، حسب تعبير ماركس، ميزة اتسمت بها كافة الشعوب الشرقية. وهكذا نشأت القرى الحضرية

(*) ك. ماركس، رسالة إلى إنجلس، 2 حزيران/جوان عام 1853 .ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 28، ص 214.

في جبال عسير واليمن وحضرموت وعمان ونجد وفي الواحات الواقعة على سفوح هذه الجبال.

وفي أوائل القرن الثامن عشر، لم يكن في الجزيرة العربية تنظيم دولة موحد. وكان سكانها ـ سواء من بدو السهوب أم من مزارعي الواحات الحضريين ـ منقسمين إلى قبائل متعددة، مفككي الأوصال ومتخاصمين فيما بينهم، يشنّون بعضهم على بعض حروباً طاحنة متواصلة بسبب المراعي وقطعان المواشي وحصول الصيد والينابيع. . . ولما كانت هذه القبائل مسلحة كلها بدون استثناء، اتّسمت هذه الحروب بضراوة كبيرة واستمرت إلى أمد طويل.

وكانت الفوضى العشائرية الإقطاعية في مناطق العرب الرحّل متمّمة للتجزئة الإقطاعية في المناطق الحضرية. وكان في كل قرية ومدينة تقريباً حاكمها الوراثي؛ وكانت الجزيرة العربية الحضرية برمتها عبارة عن مجموعة من الإمارات الإقطاعية المتدرجة من الصغيرة حتى المتناهية في صغرها. وعلى غرار القبائل، لم تتخلص هذه الإمارات من الحروب الإقطاعية.

وكان تركيب المجتمع الإقطاعي للجزيرة العربية معقداً بما فيه الكفاية. وكانت السلطة على القبائل الرحّل تعود إلى الشيوخ. وكانت جموع البدو تنتخب الشيوخ في بعض القبائل. إلّا أن هؤلاء الشيوخ أصبحوا حكاماً بالوراثة في غالب الأحيان. وبالإضافة إلى أرستقراطية البادية الإقطاعية هذه والقبائل «النبيلة» الحرة التي كانت تحكمها، كانت توجد أيضاً «القبائل التابعة» أي قبائل خاضعة، وكذلك سكان تابعون حضر وشبه حضر. وفي المدن والمناطق الزراعية، كان النبلاء الإقطاعيون (كالشرفاء والسادة) والتجار الأثرياء يناهضون صغار الباعة والحرفيين والفلاحين التابعين للإقطاعيين.

وتعقّدت العلاقات الطبقية للمجتمع الإقطاعي في الجزيرة العربية بسبب العلاقات البطريركية ـ العشائرية واستفحال نظام الرق، الذي كان منتشراً بصورة واسعة نسبياً بين القبائل الرحّل والحضر على السواء. وكانت أسواق النخاسة في مكة والهفوف ومسقط وغيرها من المدن، تزوّد نبلاء العرب بعدد كبير من العبيد الذين كانوا يستخدمون في الحياة العادية وفي الأعمال الشاقة على السواء.

وكانت مدن وقرى الجزيرة العربية معرّضة على الدوام إلى الغارات البدوية التخريبية. وأدت هذه الغارات والحروب الإقطاعية إلى خراب الينابيع والقنوات وإلى

هلاك بساتين النخيل. وكان من الضروري وضع حدّ لهذا الوضع. وكانت الحاجات الاقتصادية الماسة للسكان تتطلب تحقيق ذلك بصورة قاطعة. ومن هنا نجمت النزعة إلى توحيد الإمارات الصغيرة في الجزيرة العربية في وحدة سياسية كاملة.

وفضلاً عن ذلك، كان التقسيم الاجتماعي للعمل بين سكان الجزيرة العربية الحضر والرحل، قد أفضى إلى ازدياد التبادل بين محاصيل الواحات الزراعية ومنتوجات تربية المواشي في السهوب. وعلاوة على ذلك، فإن بدو السهوب وفلاحي الواحات كانوا بحاجة معاً إلى البضائع المستوردة من خارج الجزيرة العربية، كالقمح والملح والأقمشة. وازداد من جراء ذلك التبادل بالبضائع والتجارة عن طريق القوافل بين الجزيرة العربية والبلدين المجاورين سوريا والعراق. غير أن الفوضى الإقطاعية والنهب البدوي أعاقا تطور التجارة. ولهذا فإن مقتضيات السوق النامية (وكذلك الحاجة إلى تطوير زراعة الأراضي المروية) كانت قد حفّزت الإمارات العربية إلى الوحدة السياسية.

وأخيراً، فإن التجزئة الإقطاعية ـ العشائرية للجزيرة العربية، التي كانت كذلك حافزاً هاماً للتوحيد، كانت قد يسّرت مهمة الفاتحين الأجانب في الاستيلاء على الجزيرة العربية. إذ احتل الأتراك في القرن السادس عشر بدون مقاومة كبيرة مناطق البحر الأحمر من الجزيرة العربية أي الحجاز وعسير واليمن. ومنذ القرن السادس عشر، أنشأ الإنكليز والهولنديون والبرتغاليون قواعد لهم على الساحل الشرقي من الجزيرة العربية. وفي القرن الثامن عشر، استولى الفرس على الأحساء وعمان والبحرين. وبقيت أواسط الجزيرة العربية وحدها صعبة المنال على الفاتحين، فإنها كانت محاطة بالصحارى.

ولهذا السبب اتخذت حركة الوحدة في المناطق الساحلية من الجزيرة العربية شكل كفاح ضد الغزاة الأجانب. وترأس هذه الحركة في اليمن الأئمة الزيديون ومنذ القرن السابع عشر تمّ طرد الأتراك. وسيطر الأئمة على جميع القسم الجبلي الآهل من البلاد. ولم يحتفظ الأتراك في الحجاز إلّا على السلطة الاسمية، أما السلطة الحقيقية فكانت تعود إلى الإقطاعيين الروحانيين العرب، أي الشرفاء. وطرد الفرس من عمان في منتصف القرن الثامن عشر، ومن البحرين عام 1783، كما استحكمت هناك الأسر الإقطاعية العربية. وعلى العكس، اتخذت حركة الوحدة شكلاً أشد وضوحاً وانسجاماً في داخل الجزيرة العربية، أي في نجد، حيث لم تكن ثمة حاجة

لمكافحة الأعداء الأجانب. إذ اقتصر هذا الكفاح على توحيد القبائل العربية ومركزة إمارات نجد ودمج أراضي الجزيرة العربية في وحدة كاملة. وقد وضعت في أساس هذا الكفاح إيديولوجية دينية جديدة، عرفت بالدعوة الوهابية.

التعاليم الوهابية

كان مؤسس التعاليم الوهابية الشيخ محمد بن عبد الوهاب. وهو لاهوتي نجدي من قبيلة بني تميم الحضرية. ولقد ولد محمد بن عبد الوهاب عام 1703 في العيينة (في نجد) وكان والده وجده من العلماء. وعلى غرارهما كان يستعد لتكريس حياته للشؤون الدينية، كما كان كثير الترحال. فزار مكة والمدينة وحتى بغداد ودمشق، حسب بعض المعلومات. ودرس في كل مكان علم اللاهوت لدى علماء معروفين، وأسهم مساهمة فعّالة في الجدل الديني. وبعدما عاد إلى نجد في أوائل الأربعينيات خطب أمام مواطنيه مبشراً بتعاليم دينية جديدة. ووجّه نقداً لاذعاً إلى بقايا العقائد البدائية الشائعة بين العرب، أي إلى عبادة الطلاسم من أصنام وأحجار وينابيع وأشجار وإلى مخلفات المذهب الطوطمي[*] وعبادة الأولياء. ومع أن العرب كانوا كلهم شكلياً يدينون بالإسلام ويعتبرون أنفسهم مسلمين، إلّا أنه كان يوجد في الجزيرة العربية في الواقع كثرة من الأديان القبيلية المحلية. وكان لكل قبيلة عربية ولكل قرية طواطمها وعقائدها وطقوسها. وكانت هذه الأشكال الدينية المتنوعة التي فرضها المستوى البدائي للتطور الاجتماعي وتجزئة الجزيرة العربية، عائقاً هاماً في طريق الوحدة السياسية. وواجه محمد بن عبد الوهاب تعدّد الأشكال الدينية هذه بمذهب وحيد هو التوحيد. وفي الظاهر أنه لم يستنبط عقائد جديدة، إلّا أنه كان يسعى فقط إلى بعث الدين الإسلامي بين العرب بـ «نقاوته» القرآنية الأصلية. وكتب إنجلس عن منشأ الإسلام قائلاً: «... إن ثورة محمد الدينية ككل حركة دينية كانت في الظاهر ردّ فعل، وعودة مزعومة إلى القديم وإلى البساطة»[**]. وهكذا فإن «ثورة»

(*) الطوطم: شعار القبيلة من حيوان أو نبتة تنتحل القبيلة صورته كشعار لها ويعكس معتقداتها ومشاعرها. المترجمة.

(*) ف. إنجلس، رسالة إلى ماركس، نحو 26 أيار/ماي عام 1853 .ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 28، ص 210.

محمد بن عبد الوهاب «الدينية» اتسمت بمثل هذه «العودة المزعومة إلى القديم وإلى البساطة». إلّا أن فحوى هذه «الثورة» لا يتلخّص في التفسير الجديد للعقائد القرآنية القديمة، بقدر ما يتمثل في الدعوة إلى توحيد العرب.

وقد خُصص مكان كبير في تعاليم الوهابيين إلى قضية الأخلاق. وكان يتوجب على أتباع هذه التعاليم الذين شبّوا في ظروف الصحارى القاسية، مراعاة بساطة صارمة في الأخلاق، تقترب من التقشف. فقد حرّموا شرب النبيذ والقهوة وتدخين التبغ. ونبذوا جميع أنواع الترف وحرّموا الغناء والضرب على الآلات الموسيقية. واستهجنوا الإفراط والتحلل الجنسي. وهكذا فليس من قبيل الصدفة أن يدعو غواة التشبيه الظاهري الوهابيين بـ «حنابلة الصحراء».

وقد كافح الوهابيون ضد مخلفات بقايا العبادات القبيلية المحلية ودمّروا الأضرحة وحرّموا السحر والعرافة. وفضلاً عن ذلك، فكان وعظهم يرمي إلى مكافحة الإسلام الرسمي. وكافح الوهابيون الصوفية والدروشة وتلك الأشكال من العبادات الدينية، التي كان يمارسها الأتراك والتي نشأت عبر القرون. ودعوا إلى الكفاح بلا هوادة ضد الفرس ـ الشيعة الذين كانوا يعتبرونهم كمرتدين، والسلطان العثماني ـ الخليفة الكاذب والباشوات الأتراك.

وكان الهدف النهائي من الاتجاه المعادي للأتراك والذي كانت تتّسم به الوهابية هو طرد الأتراك وتحرير وتوحيد الأقطار العربية تحت راية الإسلام «النقي».

توحيد نجد

كان يترأس الحركة الوحدوية الأمير محمد بن سعود (المتوفى عام 1765) وابنه عبد العزيز (1765 ـ 1803) وهما الحاكمان الإقطاعيان للإمارة الصغيرة الدرعية بنجد، اللذان اعتنقا التعاليم الوهابية ودخلا عام 1744 في حلف مع محمد بن عبد الوهاب. ومنذ ذلك الوقت خاض أتباعهما، خلال ما يربو على 40 عاماً، كفاحاً عنيداً لتوحيد نجد تحت راية الوهابية. فأخضعوا إليهم إمارات نجد الإقطاعية الواحدة تلو الأخرى. وجلبوا إلى الطاعة القبائل البدوية الواحدة بعد الأخرى. وانقادت بعض القرى إلى الوهابيين طوعاً، بينما اقتيدت أخرى «إلى الطريق السوي» بحدّ السيف.

وقبيل عام 1786، أحرزت الوهابية نصراً تاماً في نجد. وبعد أن كانت صغيرة ومتخاصمة فيما بينها من غابر الزمان، كوّنت الإمارات النجدية دولة إقطاعية كبيرة

نسبياً ذات طابع ديني برئاسة أسرة آل سعود. وفي عام 1791، بعد وفاة مؤسس الوهابية محمد بن عبد الوهاب، جمع الأمراء السعوديون في أيديهم السلطتين الدنيوية والدينية.

وإن انتصار الوهابية في نجد وظهور الدولة السعودية لم يكوّنا نظاماً اجتماعياً جديداً كما لم يجلبا إلى السلطة طبقة اجتماعية جديدة. إلّا أنهما قلّصا في خاتمة المطاف من نطاق الفوضى وتجزئة الجزيرة العربية ويكمن في هذا بالذات مدلولهما التقدمي.

ومع ذلك فإن الوهابيين لم يستطيعوا تكوين دولة متمركزة ذات تنظيم إداري متميز المعالم. إذ وضعوا على رأس المدن والقرى الخاضعة الحكام الإقطاعيين السابقين، بشريطة اعتناق المذهب الوهابي والاعتراف بالأمير الوهابي كسيد ورئيس روحاني لهم. ولهذا كانت الدولة الوهابية في القرن الثامن عشر غير مستقرة إلى درجة قصوى. وكانت تهزّها العصيانات القبيلية والإقطاعية الدائمة. ولم يتوافق الأمراء الوهابيون في ضمّ منطقة واحدة إلى ممتلكاتهم، حتى يبدأ عصيان في منطقة أخرى. واضطرت القوات الوهابية إلى أن تتحرك سريعاً على طول البلاد وعرضها منكلة بقسوة في كل مكان بـ «المرتدين عن الدين».

نضال الوهابيين من أجل الخليج العربي

في نهاية القرن الثامن عشر، انتقلت الدولة الوهابية من مرحلة الدفاع إلى الهجوم بعد أن ضمت تحت لوائها أقاليم نجد برمّتها. إذ شنّ الوهابيون عام 1786 أولى غاراتهم على ساحل الخليج العربي، أي على منطقة الأحساء ثم احتلوها بعد مرور 7 أعوام أي في عام 1793. وهكذا ابتدأ عهد الفتح الوهابي فيما وراء حدود نجد. وتزعّم الوهابيين، بعد وفاة عبد العزيز، الأمير سعود (1803 ـ 1814)، الذي أسس دولة عربية كبيرة، ووحّد شبه الجزيرة العربية برمتها تقريباً.

وبعد الأحساء، بسط الوهابيون نفوذهم على جميع الخليج العربي. وفي عام 1803، احتلوا البحرين والكويت، وانضمت إليهم مدن تابعة لما يسمّى بـ «شاطىء القرصنة» والتي كانت تمتلك أسطولاً قوياً. واعتنق معظم سكان مناطق عمان الداخلية الوهابية أيضاً.

وبالعكس قرّر حاكم مسقط ـ السيد سلطان، التابع لإنكلترا، مقاومة الوهابيين.

فهجم عليهم بأسطوله عام 1804 إلّا أن هذا الهجوم انتهى بكارثة: إذ أغرقه الوهابيون. ومع هذا واصل ابنه سعيد، الصراع بإيعاز من شركة الهند الشرقية.

وفي عام 1806، أرسلت شركة الهند الشرقية أسطولها إلى الخليج العربي وحاصرت الساحل الوهابي بمعونة سفن صنيعتها حاكم مسقط. وانتهى الصدام باندحار الوهابيين الموقت، مما اضطر الوهابيين إلى إعادة السفن الإنكليزية التي كانت قد أسرت، وإلى التعهد باحترام علم وممتلكات الشركة. ومنذ ذلك الحين، ظلّ الأسطول الإنكليزي مرابطاً على نحو دائم في الخليج العربي ملاحقاً ومدمراً السفن الوهابية. إلّا أن العمليات الإنكليزية في البحر لم تتمكن من زعزعة سيادة الوهابيين على البر. هكذا بقي كل الساحل العربي من الخليج في حوزتهم.

الكفاح الوهابي من أجل الحجاز

وفي الوقت الذي كان يدور فيه الصراع من أجل الخليج العربي، سعى الوهابيون إلى ضم الحجاز وساحل البحر الأحمر إلى دولتهم.

واعتباراً من عام 1794 أخذوا يشنون غارات سنوية على الفيافي المتاخمة للحجاز واليمن واستولوا على الواحات الواقعة بالقرب من الحدود وأدخلوا القبائل المتاخمة في مذهبهم. وفي عام 1796، أرسل شريف مكة ـ غالب بن مساعد (1788 ـ 1813) قواته ضد الوهابيين. فاستمرت الحرب 3 أعوام. وكان الوهابيون ينزلون الهزيمة بشريف مكة على الدوام. وكان التفوق المعنوي إلى جانبهم: قوات منظمة تنظيماً دقيقاً وانضباط حديدي وثقة بقضيتهم العادلة. وفضلاً عن ذلك، كان لديهم أتباع كثيرون في الحجاز. وكان الكثيرون من الإقطاعيين الحجازيين واثقين بضرورة توحيد الجزيرة العربية. وانضم إلى الوهابيين حكام الطائف وعسير وشيوخ عدد من القبائل وأخو الشريف نفسه. وقبيل عام 1796، انحازت إلى جانب الوهابيين كافة قبائل الحجاز إلّا واحدة. واضطر الشريف المغلوب إلى الاعتراف بالوهابية كالتيار الأصيل الحق في الإسلام، وإلى التنازل عن تلك الأراضي التي كان الوهابيون قد استولوا عليها فعلاً (عام 1799). إلّا أن الوهابيين، الذين كانوا يسعون إلى توحيد الجزيرة العربية لم يرتضوا لأنفسهم الوقوف عند هذا الحد. فبعد فترة راحة دامت سنتين، جدّدوا القتال ضد شريف مكة. وفي نيسان/أفريل 1803، استولوا على مكة وشرعوا بحمية في إزالة جميع مظاهر العبادة الرمزية وعبادة الأوثان. وجردت الكعبة من زخرفتها الغنية، وهدّمت أضرحة «الأولياء»، وأعدم الملالي المتشبثون باعتقادهم القديم. فأفضت هذه الإجراءات إلى حدوث انتفاضة في الحجاز، الأمر الذي اضطر

الوهابيين إلى التراجع عن البلاد مؤقتاً. ومع ذلك، ففي عام 1804، استولوا على «المدينة» وفي عام 1806، استولوا على مكة مجدداً ونهبوها. وهكذا ضموا الحجاز برمته إلى دولتهم التي كانت تمتد حينذاك من البحر الأحمر إلى الخليج العربي، وشملت ضمن تخومها جميع أقسام الجزيرة تقريباً، كنجد وشمر والجوف والحجاز والأحساء والكويت والبحرين وقسم من عمان وتهامة اليمن وعسير. وحتى في تلك الأقسام من الجزيرة العربية، التي لم يكن قد احتلها الوهابيون ـ ومثلاً في داخل عمان وحضرموت ـ كان لديهم أتباع كثيرون وكان نفوذهم حاسماً.

وسعى الوهابيون آنذاك، بعدما وحّدوا الجزيرة العربية برمتها تقريباً، إلى ضمّ أقطار عربية أخرى إلى دولتهم وقبل كل شيء سوريا والعراق.

كفاح الوهابيين من أجل سوريا والعراق

كان محمد بن عبد الوهاب، مؤسس الوهابية، يحلم أيضاً بتحرير عرب سوريا والعراق من النير التركي. ولم يعترف بخلافة السلطان التركي. وكان يعتبر كافة العرب إخوة ويدعوهم إلى الوحدة. وفي تلك الأيام، حينما كانت الجزيرة العربية برمتها مجموعة غير متبلورة من القبائل والإمارات، المنهمكة في الصراع الإقطاعي، كانت فكرة الوحدة العربية الشاملة حلماً بعيداً. إلّا أن الجزيرة العربية كانت موحّدة في أوائل القرن التاسع عشر، وبدا حينئذ بأن الوقت قد حان لتحقيق هذا الحلم.

ومع الغارات الأولى التي شنّت على الحجاز، شرع الوهابيون بعملياتهم على حدود العراق. غير أنهم لم يتمكنوا من إحراز نجاح كبير هنا. حقاً، إنهم دحروا في كل مرة قوات باشوات بغداد الذين كانوا يتخطون فيها أراضي العراق ويقتحمون الجزيرة العربية. إلّا أن الوهابيين لم يفتتحوا أية مدينة أو قرية من أراضي العراق. واضطروا إلى الاكتفاء هنا بالغارات وبجباية الأتاوات لا غير. وحتى كبرى غاراتهم التي شنّوها على كربلاء في نيسان/أفريل 1801، والتي ذاع صيتها في كل العالم، كانت قد انتهت دون نتيجة. وعاد الوهابيون القهقرى إلى بطاحهم، بعدما أفنوا كنوز مساجد الشيعة في كربلاء. وبعد توحيد الجزيرة العربية عام 1808، نظّم الوهابيون حملة كبيرة على بغداد، إلّا أنها فشلت. كما كانت حملاتهم على دمشق وحلب ومدن سورية أخرى بدون جدوى. واستطاعوا جباية الإتاوة من هذه المدن، إلّا أنهم لم يتمكنوا من الاستقرار فيها.

ولم يكن يقاتل الوهابيون في سوريا والعراق بأسوأ مما حاربوا في عمان أو الحجاز. فلقد كانوا هنالك أيضاً منظمين وشجعاناً ومتمسكين بالضبط والنظام، كما كانوا واثقين بحرارة في قضيتهم العادلة. إلّا أنهم لقوا التأييد في الجزيرة العربية من لدن القبائل والعناصر التقدمية من الطبقة الإقطاعية. وهذا لأن الحاجة إلى توحيد البلاد كانت قد نضجت موضوعياً وتأصلت وسط ظروف التقدم الاقتصادي. ويكمن في هذا بالذات سرّ انتصاراتهم. وعلى العكس، لم تكن المقدمات الموضوعية متوفرة بعد من أجل توحيد سوريا والعراق مع الجزيرة العربية. وكان سكان هذين البلدين ينظرون إلى الوهابيين كفاتحين غرباء مما دفعهم إلى مقاومتهم. وهكذا كانت وحدة الأقطار العربية حلماً طوباوياً من المتعذر تحقيقه في أيام الغارات الوهابية على بغداد ودمشق، كما كان متعذر التحقيق في الوقت الذي كانت فيه الحركة الوهابية في مهدها. ومع هذا فإن الكفاح الذي خاضه الوهابيون خلال نصف قرن أدّى إلى نتيجة واقعية هي توحيد الجزيرة العربية.

الفصل السادس

استيلاء المصريين على الجزيرة العربية

بداية الحرب ضد الوهابيين

قرّر محمد علي، بعدما عزّز سلطته في مصر، تخطي حدودها وتكوين أمبراطورية واسعة. ومنذ عام 1811 خاض حروباً متواصلة. وفتح المصريون بلدان المشرق العربي بأسره تقريباً خلال عقدين من الزمن.

وكانت أول حرب خارجية شنّها محمد علي الحرب ضد الوهابيين. وقد بدأها كتابع للسلطان التركي. إذ قد أقلقت الحملات الوهابية الباب العالي بصورة جدية. واعتبر السلطانان التركيان سليم الثالث ومحمود الثاني الدولة الوهابية المتعاظمة كتهديد خطير لسيادتهما في الأقطار العربية. ومع ذلك كانت جميع محاولاتهما لسحق الوهابية بدون جدوى. ولم يكن باستطاعة السلاطين الأتراك تخصيص جيش كبير لمحاربة الوهابيين لانشغالهم في الخصومات الداخلية والانتفاضات البلقانية والحرب مع روسيا. ولذا عهدوا بهذه المهمة إلى باشواتهم في بغداد ودمشق وجدة، واكتفى هؤلاء الباشوات بصد الهجمات ولم يخاطروا بالقيام بحملات هجومية. وفي عام 1811، اقترح السلطان محمود الثاني على تابعه القوي، باشا مصر، تجريد حملة تنكيلية ضد الوهابيين. فتبنّى محمد علي هذا الاقتراح عن طيب خاطر، لا سيما وأن الحملة على الجزيرة العربية كانت قد أثارت اهتمام التجار المصريين، الذين تكبدوا خسائر كبيرة من جراء توقف الحج وما يتصل به من تجارة وقدّموا الأموال بسخاء لتجهيز الحملة. وكان هدف محمد علي المباشر هو السيطرة على التجارة والاستيلاء على البلاد وخيراتها. وأخيراً فإنه اعتبر الجزيرة العربية كمفتاح لسوريا والعراق. وظهر

الوهابيون خصوماً واقعيين له في الصراع من أجل الاستحواذ على الأقاليم العربية التابعة للأمبراطورية العثمانية.

وعيّن محمد علي قائداً للجيش الغازي ابنه طوسون بك البالغ من العمر 16 عاماً. وكان تعداد الجيش بين 8 و10 آلاف شخص. إلّا أن قائد الحملة الحقيقي كان أحمد آغا، مستشار طوسون، الملقب «بونابرت» ـ وهو من أحسن قادة محمد علي. ورافق الجيش تاجر قاهري اسمه محمد المحروقي، الذي اضطلع بدور المموّن الرئيسي والمستشار السياسي.

وفي أيلول/سپتمبر عام 1811، انطلقت الحملة المصرية في طريقها. ونقلت المشاة على السفن بينما تحركت الخيالة بطريق اليابسة، وتلتهم القوافل المحمّلة بالماء والمؤونة.

وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1811، احتلّ المصريون ميناء ينبع في الجزيرة العربية. وبدأوا بتوسيع العمليات الحربية ضد الوهابيين، بعدما حوّلوا هذا الميناء إلى قاعدة انطلاق لهم.

واتضح للمصريين أن الحرب ضد الوهابيين أمر شاق للغاية. إذ تكبّدوا خسائر كبيرة من جراء الحر الذي لا يطاق والجفاف والجوع والأوبئة. وانتشر الطاعون والهيضة والملاريا والدوسنطاريا في جيش الغزاة. وفقد مئات من المحاربين المصريين حاسة البصر بسبب نور الشمس الاستوائية الساطع المتوهج. واضطر الجنود المنهوكو القوى إلى قطع الصحاري، مع أنها كانت تعتبر عبر القرون منيعة لا يمكن التغلغل فيها. وهلك المصريون في الرمال الموّارة.

وأحاط بالجيش المصري سكان معادون لهم وطبيعة قاسية لا ترحم أحداً. وهجمت القبائل البدوية على الدوريات المصرية وعلى القوافل المحمّلة بالمؤونة وقطعت الاتصال بين الخطوط المصرية الأمامية والقواعد الخلفية. وتوجّب أخذ كل قرية عنوة ومحاصرة كل مدينة خلال بضعة أشهر قبل أن تستسلم. وكان مما يشدّ أزر الوهابيين إيمانهم الراسخ بقضيتهم العادلة. كما كان لديهم التفوق العددي. إذ كان يبلغ تعداد الجيش المصري بين 8 و10 آلاف مقاتل، بينما كان يبلغ عدد المقاتلين الوهابيين بضع عشرات الآلاف. ومقابل ذلك كانت لدى المصريين أسلحة أجود.

وكانوا يتفوقون على الوهابيين بمدفعيتهم الحديثة وبالفن العسكري الذي كان يملكه قادتهم المتدربون في مدرسة محمد علي. ومن هنا كان النصر سجالاً في هذه الحرب الشاقة الطويلة التي استغرقت سنين عديدة.

وفي كانون الثاني/جانفي 1812، تقدّم الجيش المصري من ينبع متجهاً نحو «المدينة». فهجم عليه الوهابيون بغتة وهزموه شرّ هزيمة في الشُعب الضيق بالقرب من الصفراء. وهلك 5 آلاف مصري من مجموع 8 آلاف، وقفل الباقون راجعين إلى ينبع.

واستغلّ المصريون فترة الراحة الاضطرارية لبثّ روح الهزيمة والشقاق في المؤخرة الوهابية. واستطاع العملاء المصريون، الذين لم يبخلوا بالأموال والوعود، تكوين ركيزة لهم في مدن الحجاز، واستمالة شيوخ أكبر القبائل البدوية إلى جانبهم. وانتقلوا إلى الهجوم بمؤازرة هؤلاء الأخيرين وبفضل النجدات الجديدة التي وصلتهم من مصر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1812 استحوذ المصريون على «المدينة». وفي كانون الثاني/جانفي 1813 استولوا على مكة والطائف وجدة. وهكذا افتتحوا الحجاز. ومع ذلك، لم تتحسن حالة الجيش المصري. إذ قد هلك حوالى 8 آلاف جندي من جراء الحر والأمراض. وكان السكان معادين للمصريين. واحتفظ الوهابيون بقواتهم الأصلية وحاصروا المدينة ووسعوا حرب الأنصار على خطوط المواصلات المصرية.

محمد علي في الجزيرة العربية (1813 ـ 1815)

وفي هذه اللحظة العصيبة، قرّر محمد علي أن يقود شخصياً الجيش المصري في الجزيرة العربية. وفي أيلول/سبتمبر 1813 حطّ في جدة مع إمدادات جديدة. وكانت جهوده الأولى موجهة لتوطيد مواقع المصريين في الحجاز. فعزل غالب ـ شريف مكة، وعيّن صنيعته في محله، وأخمد بؤر المقاومة الصغيرة وأغدق الأموال على شيوخ البدو. ومع ذلك، فقد باءت بالفشل محاولات التوغل في أعماق الجزيرة.

وفي أيار/ماي 1814، توفي الأمير سعود. وأصبح عبد اللّه الأمير الوهابي الجديد، الذي ترأس المقاومة في الشمال. وفي الجنوب احتشدت قوات وهابية كبيرة في واحة تربة، التي تسيطر على الطريق الموصل بين نجد واليمن. واستخدمت تربة كنقطة استناد وقاعدة لكافة العمليات الحربية والوهابية في جنوب البلاد.

وفي جنوب الحجاز وعسير نشط محمد علي. فقاد النضال شخصياً ضد التكتل الوهابي الجنوبي وشنّ ضدهم حملات عديدة. وفي 20 كانون الثاني/ جانفي 1815، أنزل المصريون بالوهابيين هزيمة ساحقة في موقعة قرب بسل (شرقي الطائف). وسحقوا جيشاً مؤلفاً من 30 ألف شخص (من أهل الجنوب) بقيادة فيصل ـ أخي عبد اللّه، وهزموه شرّ هزيمة. وكانت هذه الهزيمة ضربة خطيرة لسطوة الوهابيين في الجنوب. واحتل المصريون تربة ثم بيشة. ومع ذلك، ففي أيار/ماي 1815 اضطر محمد علي إلى مغادرة الجزيرة فوراً والذهاب إلى مصر، متخلياً مؤقتاً عن نيّة الاستيلاء على اليمن.

وفي الشمال قاد القوات المصرية طوسون بك الذي خاض نضالاً عنيداً ضد قوى عبد اللّه الكبيرة، التي حشّدها من جميع أنحاء نجد والأحساء وعمان. وفي ربيع 1815، أنزل طوسون بك بالوهابيين عدداً من الهزائم وأرغم عبد اللّه على عقد معاهدة صلح.

ووفقاً لشروط هذه المعاهدة تركت نجد والقصيم تحت قبضة الوهابيين. ودخل الحجاز تحت إدارة المصريين. وتعهد عبد اللّه بأن يعتبر نفسه تابعاً للسلطان التركي ووعد بالخضوع إلى الوالي المصري في المدينة. وتعهّد بتأمين سلامة الحج وإعادة الكنوز، التي أخذها الوهابيون من مكة والتخلّي عن البدع الدينية. وفي حالة استدعائه كان يتوجب عليه الذهاب إلى إستانبول والمثول أمام السلطان التركي.

وبعدما عقد الصلح، وضع طوسون بك حاميات مصرية في مدن الحجاز الرئيسية وارتحل إلى مصر. وهكذا انتهت المرحلة الأولى من الحرب.

حملة إبراهيم والقضاء على الدولة الوهابية

ومع ذلك فلم يكن في وسع الوهابيين التسليم بشروط الصلح المهينة، التي فرضها عليهم طوسون بك. فلقد وافقوا عليها قولاً، إلّا أنهم أخذوا يستعدون فعلاً لخوض حرب تحررية جديدة. كما أن السلطان ومحمد علي لم يصادقا على معاهدة الصلح. إذ أنهما اعتبرا بأن عبد اللّه ـ الأمير الوهابي، قد امتنع عن الالتزام بما وعد به ولا سيما عن إرجاع كنوز مكة والسفر إلى إستانبول.

وهكذا استؤنفت الحرب في عام 1816، وأرسل إلى الجزيرة العربية جيش مصري برفقة مدربين عسكريين فرنسيين ومع وحدة خاصة بالألغام. وقاد الجيش أكبر

أولاد محمد علي، إبراهيم باشا، الذي كان قائداً فذاً وشخصاً ذا إرادة حديدية. فقرّر مهما كلف الأمر التغلغل في قلب الدولة الوهابية ـ أي في داخل الجزيرة العربية وسحق الحركة الوهابية في موطنها. وحاصرت قوات إبراهيم خلال سنتين أهم مراكز القصيم ونجد الواحد تلو الآخر. فحولوا الواحات المزدهرة إلى صحاري وخربوا الآبار واجتثّوا النخيل وحرقوا البيوت. وأباد الجنود المصريون السكان واعتدوا على النساء. ومن سلم من حراب المصريين هلك من الجوع والعطش. وعند دنو القوات المصرية هرب السكان من أماكنهم الأصلية للبحث عن النجاة في الواحات النائية.

وفي مجرى حرب الإبادة هذه التي لم يسبق لها نظير في الجزيرة العربية استولى المصريون عام 1817 على الرس وبريدة وعنيزة. وفي أوائل عام 1818، دخلوا نجد واستولوا على شقرا، وفي 6 نيسان/أفريل 1818، اقتربوا من الدرعية ـ عاصمة الوهابيين المحكمة التحصين. وفي 15 أيلول/سبتمبر 1818، أي بعد 5 أشهر من الحصار، سقطت الدرعية ومسحت من الخريطة الجغرافية، إذ لم يبقِ منها المصريون حجراً على حجر وتحوّلت المدينة إلى أنقاض وتفرق السكان هاربين. واستسلم عبد اللّه ـ الأمير الوهابي واضعاً نفسه تحت رحمة المنتصرين. فأرسل إلى القاهرة ومن ثم إلى إستانبول، حيث قطع رأسه في كانون الأول/ديسمبر 1818.

وأخضعت قوات إبراهيم القطيف والأحساء، بعدما دمرت الدرعية. وأخذ أقرباء الأمير وأهم قادة الوهابيين أسرى وأرسلوا إلى مصر. وأزيلت الاستحكامات في كافة مدن نجد. واحتفل المصريون بالنصر. وبدا للناظر وكأنه قد قضى على الدولة الوهابية إلى الأبد.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1819، عاد إبراهيم مع نواة جيشه إلى القاهرة وظلت الحاميات المصرية في مدن نجد والحجاز. إلّا أن الفاتحين لم يفلحوا في سحق قوى المقاومة وتوطيد أقدامهم في البلاد. إذ استخدمت جبال وصحارى الجزيرة كملاجىء للناقمين وكانت بؤراً مستديمة للانتفاضات الوهابية.

الانتفاضات الوهابية (1820 ـ 1840)

دخل القسم الأكبر من الجزيرة العربية، بنتيجة الفتح المصري، ضمن الأمبراطورية العثمانية رسمياً وأصبح يعود فعلاً إلى مصر. وتحوّل الحجاز إلى إقليم مصري، يحكمه الوالي المصري، المعيّن من قبل محمد علي. وحسب أهوائه، أصبح شرفاء مكة يعينون ويبدلون مما جعل سلطتهم وهمية.

واحتفظ اليمن الذي كانت مناطقه الساحلية قد تعرضت إلى الاحتلال المصري عام 1819، باستقلاله الذاتي. وظلّت إدارة البلاد في قبضة إمام الزيدية ومقرّه في صنعاء. وقد أكد تبعيته للباب العالي والتزم بدفع الإتاوة إلى مصر سنوياً. وكانت سلطته على البلاد سلطة شكلية. إذ كانت كثرة من القبائل والحكام المحليين لا تخضع له بصورة سافرة.

وجرّد المصريون بعض الحملات إلى اليمن خلال الأعوام 1823 ـ 1826، إلّا أنهم غادروا اليمن بسبب الحرب في مورة. وفي عام 1834، احتلوا مجدداً تهامة اليمن ومنطقة تعز.

وتولّى أمور نجد ولاة مصريون. ولم يأبه أحد بالأمير مشاري بن سعود الذي كان قد عيّنه إبراهيم والذي كان أصغر إخوة عبد اللّه الذي كان قد نفذ فيه حكم الإعدام. وكانت البلاد مخرّبة وتعاني من كوارث مفجعة. وعمّ الخراب والجوع في كل مكان. واشتدت الاختلافات القبيلية الإقطاعية وكانت الأسر المحلية من شمر والقصيم وغيرهما من المناطق تتمتع بقسط هام من الحكم الذاتي وتناور وتداور بين السلطات المصرية والأمراء الوهابيين المتمردين من أسرة سعود، الذين لم يتوقفوا من الكفاح ضد المحتلين.

ولم يكد إبراهيم يغادر نجد حتى قامت انتفاضة وهابية في الدرعية عام 1820 برئاسة أحد أقرباء الأمير المشنوق. إلّا أنها قمعت. وفي العام التالي، 1821، انتفض الوهابيون مجدداً ـ وفي هذه المرة كانت الانتفاضة أكثر نجاحاً. وترأسها تركي بن عبد اللّه (1821 ـ 1834) ـ ابن خال الأمير المشنوق. فعزل الحاكم الذي كان قد نصّبه المصريون وبعث الدولة الوهابية مجدداً. ونقل عاصمته من الدرعية المدمرة إلى الرياض المحصنة جيداً، وذلك في 1822 تقريباً. وهلكت القوات المصرية المرسلة ضد الوهابيين من الجوع والعطش والأوبئة ومن حملات الأنصار. فاضطر محمد علي إلى الاكتفاء باحتلال منطقتي القصيم وشمر من نجد، وأخليت الحاميات المصرية من سائر أنحاء نجد الأخرى.

في سير استرجاع ممتلكاتهم السابقة، طرد الوهابيون عام 1827 المصريين من القصيم وشمر، وبعد مرور 3 أعوام أي في عام 1830، احتلوا الأحساء مجدداً.

وفي نفس عام 1827، قام شريف مكة بانتفاضة ضد المصريين، إلّا أنها كانت

فاشلة. واستطاع المصريون، الذين خسروا نجد، قمع هذه الانتفاضة والاحتفاظ بالحجاز.

وقد صرفت شؤون اليونان وسوريا محمد علي عن الجزيرة العربية. ومع ذلك، فبعد فتح سوريا، قرّر استرجاع نجد. ومقابل تركي، دفع محمد علي بشخص آخر إلى الأمام اسمه مشاري بن عبد الرحمن كدعيّ لعرش الوهابيين. واستولى مشاري عام 1834 على الرياض بمساعدة المصريين، وقتل الأمير تركي وتربّع في محله. ومع ذلك، فلم يستمر ظفر المنتصر مدة طويلة. فخلال شهرين استولى الأمير فيصل بن تركي ووريثه على الرياض بغارة جريئة ونكل بمشاري ونادى بنفسه رئيساً للدولة الوهابية.

ولم يثبط هذا الإخفاق عزم محمد علي إذ قرّر، مهما كلف الأمر، أن يمضي في مخططه حتى النهاية ويخضع نجد ثانية ويصل إلى سواحل الخليج العربي. وفي عام 1836، اقتحم جيش مصري كبير بقيادة خورشيد باشا تخوم نجد. وهكذا انتهى الصراع العنيد المديد بغلبة المصريين. وفي عام 1838 أخذ الأمير فيصل أسيراً وأرسل إلى القاهرة. واستولى المصريون على الرياض والأحساء والقطيف وحتى أنهم حاولوا الاستيلاء على البحرين.

على أن توغل المصريين في نجد للمرة الثانية واحتلال الأحساء زادا من تأزم العلاقات التي كانت بحد ذاتها متوترة مع الإنكليز، وكانا من دواعي الأزمة الشرقية لسنوات 1839 ـ 1841. واضطر محمد علي، بعدما انجرّ إلى صراع دولي خطير، إلى سحب قواته عام 1840 وإخلاء الجزيرة العربية. فاستفاد من ذلك الوهابيون إذ أنهم أسقطوا الأمير خالد بن سعود، الذي كان قد سار في ركب خورشيد باشا، واسترجعوا سلطتهم في الرياض.

التوسع الإنكليزي في جنوب الجزيرة العربية وفي الخليج العربي

أثارت هزيمة الوهابيين في جنوب وشرق الجزيرة العربية قلقاً كبيراً لدى إنكلترا، التي كانت تدّعي السيادة دون شريك في مياه البحر العربي والخليج العربي.

وكانت شركة الهند الشرقية تعتبر هذه المياه ملكاً لها حيث كان يقيم مندوبها وتوجد قواعدها البحرية وأسطولها. ولم تكن لتسمح لأيّة دولة قوية بالتغلغل هنا. ولذلك فكان من الطبيعي أن يصطدم تقدم المصريين نحو اليمن واحتلال الأحساء

وخطط محمد علي، الرامية إلى توحيد الجزيرة العربية برمتها تحت سلطته، بمقاومة ضارية من قبل الإنكليز. فشمروا عن سواعدهم للتوسع أكثر فأكثر في جنوب الجزيرة العربية وفي الخليج العربي، سعياً وراء توطيد أقدامهم في الطريق البحري المؤدي إلى الهند مهما كلف ذلك من ثمن.

وفي عام 1819، عرض الإنكليز على محمد علي «تعاونهم» في قضية «تهدئة» المناطق الواقعة جنوب شرق صنعاء. إلّا أن اقتراحهم لم يلق قبولاً. فأخذ الإنكليز عندئذ يعملون بصورة مستقلة. وفي كانون الأول/ديسمبر عام 1820 قصف الأسطول الإنكليزي المرفأ اليمني مخا، وفي 15 كانون الثاني/جانفي عام 1821 فرضوا على الإمام معاهدة منحت الرعايا البريطانيين مجموعة من الامتيازات في مرافىء الجنوب العربي. واحتلت قوات شركة الهند الشرقية عام 1834 جزيرة سقطرة، التي تحولت فيما بعد (1866) إلى محمية بريطانية. وأخيراً استولى الإنكليز في عام 1839 على عدن، بعدما قاموا بحملة تنكيلية بحرية. وجرى الاحتلال بشكل صفقة تجارية. وبحجة إقامة مخزن للفحم «ابتاعت» إنكلترا من سلطان لحج(*) مرفأ وقرية عدن (التي كان يقطنها يومذاك حوالى 500 نسمة) مع الأراضي المجاورة.

وقارعت إنكلترا لأمد طويل في شرق الجزيرة العربية الحكام الإقطاعيين المحليين وقبائل شاطىء القرصنة (ساحل الصلح البحري). وكان هؤلاء حلفاء الوهابيين وتعاطوا التجارة البحرية والقرصنة. وشنّت شركة الهند الشرقية في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، حرباً بحرية ضارية ضد القراصنة. وفي عام 1811، عرض الأمير سعود على الإنكليز عقد الصلح. إلّا أنهم رفضوه، تقديراً منهم بأن الوهابيين كانوا أعدادهم الخطرين الوحيدين.

وتبدل الوضع في عام 1818، عندما ظهر المصريون في الخليج العربي واستولوا على ميناء القطيف وزحفوا نحو شاطىء القرصنة. وحينئذ هرع شيوخ شاطىء القرصنة للالتجاء إلى بلاد الفرس. فوجدوا أنفسهم بين نارين. إذ هجمت قوات إبراهيم على اليابسة، بينما ظهر أسطول إنكليزي كبير في البحر. وكان لدى الأسطول مهمة مزدوجة: القضاء على القراصنة من جهة، وصد إبراهيم من جهة أخرى. وبعد استيلاء المصريين على الهفوف مباشرة، طلبت شركة الهند الشرقية من إبراهيم الجلاء

(*) انفصلت سلطنة لحج من اليمن وأصبحت عام 1728 دولة مستقلة.

عن الأحساء. إلّا أنه رفض ذلك كما رفض التسليم بالادعاءات البريطانية الخاصة بالخليج العربي. ومع ذلك فقد سبقته إنكلترا وأرسلت سفنها الحربية إلى المرافىء الوهابية في غرب عمان، وإلى البحرين. وفي عام 1819، أحرق الأسطول الإنكليزي أسطول القراصنة حلفاء الوهابيين. وفي كانون الثاني/جانفي 1820 أجبر شيوخ شاطىء القرصنة على توقيع ما يسمّى بمعاهدة الصلح مع شركة الهند الشرقية.

واحتفظ شيوخ شاطىء القرصنة بقسم من الأسطول. إلّا أنهم تعهدوا بعدم الهجوم على سفن شركة الهند الشرقية. وحرّمت المعاهدة القرصنة وتجارة الرقيق في الخليج العربي شكلياً. وفي الواقع وضع شاطىء القرصنة الوهابي، الذي عرف منذ ذلك الحين باسم «ساحل الصلح البحري» أو «شاطىء الهدنة»، تحت سيطرة الإنكليز كلياً. وفي العام 1820 ذاته، أجبر الإنكليز شيخ جزر البحرين على توقيع معاهدة مماثلة معهم اعترف بموجبها فعلاً بتبعيته لإنكلترا.

ودمّر الأسطول الإنكليزي إحدى مدن القرصنة، التي رفضت توقيع المعاهدة. وخلال 1820 ـ 1850 فرضت إنكلترا عدداً من المعاهدات الجديدة على حكام ساحل الصلح البحري ومسقط والبحرين. وبحجة نكث هذه المعاهدات، التي حرّمت القرصنة وتجارة الرقيق، تدخلت في شؤون دول الخليج العربي، الذي تحول إلى «بحيرة إنكليزية» من نوع ما.

وحالت الدسائس الإنكليزية دون تثبيت أقدام المصريين في الخليج العربي. وزد على ذلك أن المصريين لم يكن لديهم قواعد مكينة في مؤخرة الخليج، أي في نجد. وبعد الانتفاضة الوهابية عام 1821، انسحب المصريون من أراضي نجد تدريجياً. وفي عام 1830 غادروا الأحساء. ولم يحتلوا الأحساء ثانية إلّا في عام 1839، أي بعد الاحتلال الثاني لنجد. إلّا أنهم لم يستقروا هنالك طويلاً. وبعدما حطموا شوكة محمد علي في سوريا، تخلّص الإنكليز بهذا من غريم خطير في الخليج العربي.

الفصل السابع

فتح شرقي السودان من قبل محمد علي، حملة مورة

فتح السودان

كان احتلال شرقي السودان ثاني حملات محمد علي الكبيرة. ومنذ القدم جاءت القوافل من هذا البلد الواسع إلى مصر محملة بالرقيق والصموغ وريش النعام والعاج وأصناف نفيسة من الأخشاب. فاستهوت هذه النفائس باشا مصر لا سيما وأنه كانت قد أنضبت معين خزينته حرب الجزيرة العربية الطويلة الأمد، كما أن بناء الجيش والأسطول كان يتطلب أموالاً طائلة. زد على ذلك أن السودان كان مكاناً لجأ إليه أعداء محمد علي، أي المماليك الذين هربوا من مصر ـ الأمر الذي زوّد الباشا بذريعة شكلية للهجوم عليه.

ولم تتّسم حرب السودان بصعوبات كالتي نجمت عن حرب الجزيرة العربية. فالسودان أقرب إلى مصر من الجزيرة العربية. وهو مرتبط بمصر بطريق مواصلات رئيسية ملائمة هي النيل. وعلاوة على ذلك، لم يكن سكان السودان متراصين تحت لواء نظام سياسي وديني واحد. وكان هذا البلد مجزّأ إلى بضع دويلات إسلامية صغيرة وأقاليم قبيلية كثيرة، حيث كان يسود نظام المجتمع المشاعي البدائي. وكانت أسرة فونج تحكم سنار، أكبر الدويلات. وامتدت هذه الدويلة في القرن الثامن عشر من شلال النيل الثالث شمالاً حتى فازوغلي جنوباً ومن البحر الأحمر شرقاً حتى كردفان غرباً. ومع ذلك فقبيل مطلع القرن التاسع عشر تفككت هذه الدولة فعلاً. وظهرت في عطبرة وعلى ساحل البحر الأحمر وفي دنقلة دويلات منفصلة. وأحرز نفوذاً كبيراً في دنقلة المماليك الذين أقصاهم محمد علي من مصر. وكانت هناك دويلة أخرى هي مملكة فازوغلي الواقعة على النيل الأزرق، والتي اعترفت بتبعيتها

الإقطاعية لأسرة فونج في حين من الأحيان. وكانت أقوى دويلات شرقي السودان في ذلك الحين سلطنة دارفور التي أقامت في القرن التاسع عشر علاقات مع السلطان التركي بوصفه رئيساً روحياً.

وكانت لا تزال جميع هذه الممالك والسلطنات تشكيلات دولة بدائية، تضم قبائل مختلفة ـ كقبائل العرب والبربر في الشمال وقبائل العرب ـ الزنوج في الوسط. وقطنت في الجنوب قبائل النيل. أما السكان الحضر فكانوا قليلي العدد، ولم تكن المدن موجودة بتاتاً. وكان يتعاطى العرب المتوطنون في جنوبي السودان التجارة بطريق القوافل وصيد الرقيق.

ولم يكن الاستيلاء على شرقي السودان صعباً. إذ لم يكن لدى السودانيين حتى أسلحة نارية، وحاربوا بالحراب والرماح والأتراس الجلدية. وكان المصريون مسلحين تسليحاً جيداً وفي حوزتهم مدفعية ممتازة إذا ما قيست بمعايير ذلك الزمان.

وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1820، بدأ الجيش المصري البالغ تعداده 5 آلاف محارب بالزحف تحت قيادة إسماعيل باشا ـ أحد أولاد محمد علي. وتقدم دون أن يلاقي أية مقاومة تقريباً، صعداً في مجرى نهر النيل، وخضعت قبائل شمال النوبة ودنقلة إلى الفاتحين. وعندما حلّ ربيع 1821، بلغ المصريون رأس الخرطوم عند ملتقى النيل الأبيض والأزرق وأقاموا هناك معسكراً لهم. ثم زحفوا أبعد من ذلك، وفي 12 حزيران/جوان دخلوا سنار عاصمة الفونج دون مقاومة.

وانقسم الجيش هناك إلى قسمين واصل أحدهما، بقيادة إسماعيل باشا السير صعداً في مجرى النيل الأزرق. وبعد أن استولى على فازوغلي وبلغ تقريباً الدرجة العاشرة من خط العرض الشمالي، عاد الجيش متراجعاً شمالاً في شباط/فيفري عام 1822. وأخضع القسم الآخر تحت قيادة محمد بك الدفتردار، صهر محمد علي، كردفان الوسطى في نهاية 1821.

وهكذا استولى المصريون قبيل عام 1822 على شرقي السودان كله ما عدا دارفور والبقاع النائية. ومع ذلك اندلعت انتفاضات في مؤخرتهم. فهرع إسماعيل إلى سنار، حيث قمع الانتفاضة بسرعة بعدما أباد آلافاً من الناس. إلّا أنه سرعان ما سقط في الفخ نفسه. ففي تشرين الأول/أوكتوبر 1822، دعاه أحد الزعماء المحليين المك (الملك) نمر إلى وليمة. وعندما كان إسماعيل وحاشيته في المأدبة التي أقيمت في كوخ من القش، أولع ربّ البيت النار فيه فهلك القادة المصريون وسط النيران.

وبعد مقتل إسماعيل، توجّه الدفتردار مع قواته إلى سنار. وكان ثأره قاسياً، إذ أفنى المصريون ما يربو على 30 ألف شخص، إلى أن أبادوا كلياً تقريباً سكان المنطقة، التي اغتيل فيها إسماعيل باشا. ومع ذلك فقد تمكن نمر نفسه من الفرار.

ولم يقمع المصريون بأقل قساوة كثرة من الانتفاضات التي انفجرت فيما بعد تارة هنا وتارة هناك في مختلف بقاع السودان. ووسعوا في الوقت ذاته ممتلكاتهم بصورة تدريجية. وزحفوا بمحاذاة النيل الأبيض باتجاه الجنوب. فوصلوا فاشودة عام 1828. واقترب المصريون في الغرب من تخوم دارفور. ودخل تحت حكمهم مرفأا سواكن ومصوع الواقعان على ساحل البحر الأحمر. وفي عام 1838، قدم إلى السودان محمد علي نفسه. فجهز بعثات، توجهت للبحث عن الذهب في النيل الأبيض والأزرق. وأخيراً انضمت إلى الممتلكات المصرية منطقتا كسلا والتاكة في عام 1840.

وفي عام 1823 أصبحت الخرطوم مركز الممتلكات المصرية في السودان وتحولت بسرعة نسبياً إلى مدينة تجارية كبيرة نوعاً ما. وفي عام 1834 أصبح يقطنها 15 ألف نسمة. وكان هناك مقر الحكمدار المصري. وفي عام 1841 قسمت البلاد إلى سبعة أقاليم: فازوغلي وسنار والخرطوم والتاكة والبربر ودنقلة وكردفان وكان الحكمدار وباشوات الأقاليم أتراكاً من حاشية محمد علي. ولهذا اعتبر السودانيون الفاتحين كأتراك وانضمام السودان إلى مصر كفتح تركي.

ونهبت السلطات المصرية السودان بلا خجل، وفرضت على السكان إتاوة باهظة. وساقت إلى مصر سنوياً 8 آلاف رأس من الماشية، وأرسلت إليها مختلف أنواع البضائع النادرة، كالعاج وريش النعام وغير ذلك، وكذلك الرقيق. وظلت تجارة الرقيق احتكاراً للدولة حتى عام 1850 واتخذت مدىً واسعاً للغاية. ونقل من السودان عشرات الآلاف من الرقيق. فنال محمد علي غايته. إذ أصبحت في قبضته تجارة الرقيق والخامات الاستوائية، وسيطر على مجرى النيل برمته تقريباً. إلّا أن السودان خيّب أمله في أمر واحد: إذ ظهر أن البلاد غير غنية بالذهب كما كان يحلم به الفاتحون.

انتفاضة اليونانيين

كانت الحملات في الجزيرة العربية والسودان فاتحة لسلسلة من الحروب التي شُنّت في نطاق الصراع من أجل السيطرة على شرقي البحر الأبيض المتوسط. ومضى

محمد علي بحزم نحو هدفه ـ وهو تكوين دولة عربية مستقلة. وقرّب كل عام الاختبار الحاسم للقوى. وسعى محمد علي، استعداداً لهذا الاختبار، إلى الاستيلاء على سوريا ومورة. ومنذ عام 1821 أخذ يرسل الأموال والهدايا إلى كبار موظفي الباب العالي لاستمالتهم لوضع هذين البلدين تحت حكمه. وبالرغم من أن الباب العالي لم يثق به بصورة واضحة، استأنف محمد علي بعناده إغراءه، خيفة من ضياع اللحظة الملائمة.

وفي عام 1821، نشبت في اليونان انتفاضة وطنية ـ تحريرية كبيرة. واتخذت سمة ثورة وطنية للشعب اليوناني ضد النير الأجنبي.

وكانت تقود الثورة البورجوازية الوطنية اليونانية، التي ضاقت ذرعاً من بقائها تحت نير السلطان. والجدير بالذكر هنا أن التجار اليونانيين أثروا بسرعة من نمو التجارة البحرية. وكان لديهم سفن كثيرة تمخر عباب البحر الأبيض المتوسط طولاً وعرضاً. وسيطروا على تجارة البحر الأبيض المتوسط برمتها تقريباً، وقبل كل شيء على تصدير القمح المتزايد من روسيا. وكان من الممكن العثور على سفن يونانية ومكاتب تجارية وبحارة وتجار يونانيين في أوديسا وتاغنروغ ومرسيليا وليفورنو وإستانبول والإسكندرية ـ أي في كافة مرافىء البحر الأبيض المتوسط وحوض البحر الأسود.

إلّا أن التجار والملاحين اليونانيين، الذين كانوا يحلمون بالسيطرة على التجارة العالمية، كانوا محرومين من الحقوق في بلادهم. إذ كان باستطاعة أي والٍ طاغية من ولاة السلطان قتل التاجر والاستيلاء على ثروته. وهذه هي الأسباب لكفاح البورجوازية اليونانية ضد النظام الإقطاعي العثماني، وللكفاح من أجل استقلالها الوطني ومن أجل تكوين دولتها البورجوازية.

واستندت البورجوازية اليونانية في هذا الكفاح التحرري إلى الفلاحين الذين كانوا يمقتون مضطهديهم ـ أي الإقطاعيين المسلمين، ويحلمون بالحصول على الأرض بالإضافة إلى الاستقلال الوطني. واتخذت الانتفاضة في اليونان سمة حرب زراعية وكفاح خاضه الفلاحون دون رحمة ضد مضطهديهم الإقطاعيين. وكان في مورة في ذلك الوقت 20 ألف ملاك مسلم، معظمهم من أصل يوناني. ولقد أبيدوا كلهم تقريباً. ولتهيئة الانتفاضة، كون الوطنيون اليونانيون عام 1814 منظمة سريّة اسمها «فيليكي هيتيريا» («اتحاد الأصدقاء»)، التي أنشئت على نمط اتحاد الكاربوناريين في إيطاليا. وكان مركز هذه المنظمة في أوديسا مع فروع في عدد من المدن الأوروبية

والتركية. وترأسها إسكندر إيبسيلانتي وهو جنرال ميجر في الخدمة الروسية (ابن الحاكم السابق من مقاطعة الفلاكية، الذي هرب إلى روسيا)، وياور القيصر ألكسندر الأول. وكان لكابوديستريا وزير الخارجية الروسي وهو إغريقي الأصل، اتصال أيضاً بالحركة الوطنية اليونانية. وأن ألكسندر الأول نفسه ـ وهو مؤسس الحلف المقدس، الذي كان هدفه مكافحة كافة التيارات الثورية، ـ ساند الوطنيين اليونانيين بادىء ذي بدء، رغم أنه تخلى فيما بعد عن إيبسيلانتي. وبهذا الخصوص كتب ف. إنجلس: «لقد ساعد الذهب الروسي والنفوذ مباشرة إن كثيراً أم قليلاً، على اندلاع انتفاضة عام 1804 الصربية وانتفاضة اليونانيين عام 1821»(*).

وفي 6 آذار/مارس 1821 عبر إسكندر إيبسيلانتي وهو يقود مفرزة يونانية صغيرة، كونت على الأرض الروسية ولقبت باللقب الرنان «جيش الإنقاذ»، نهر بروت ودخل الأراضي الخاضعة للسلطان التركي من إمارات الدانوب. وكان يأمل في إثارة السكان المحليين ضد السلطان. إلّا أن الفلاحين المولدافيين والفلاكيين الذين كانوا يمقتون الملاكين اليونانيين، لم يستجيبوا إلى إيبسيلانتي كما أن القيصر لم يعطه المساعدة الموعودة.

فهزم الأتراك إيبسيلانتي الذي لم يكن يتمتع بمساندة أحد. وفي حزيران/جوان 1821، هرب إلى المجر حيث اعتقله مترنيخ في حصن.

وخدمت حملة إيبسيلانتي الجريئة كإشارة لانتفاضة جماهير اليونان الشعبية. وفي آذار/مارس 1821، هبّ الفلاحون ثائرين في مورة، وصار الجنرال كولكوترونس قائد المكافحين. وحطمت مفارز الأنصار التابعة له الإنكشارية التركية. وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1821، أنزل الأنصار بالإنكشارية ضربة حاسمة في معركة قرب تريبوليس (تريبولتزا). وهزم الثلاثة آلاف فلاح متطوع شر هزيمة جيش الإنكشارية البالغ عدده 5 آلاف. وقبيل نهاية عام 1821 أجليت مورة برمتها من الأتراك. وفي كانون الثاني/جانفي 1822، اجتمعت في أبيدور ـ في الغابة المقدسة لليونانيين القدماء، على مدرج المسرح العريق وتحت القبة الزرقاء، الجمعية التأسيسية وأقرت دستور اليونان المستقلة واختارت حكومة مؤقتة برئاسة مافروكورداتس.

وساعد الأنصار البحارة مساعدة نشيطة. وحوّل جميع الأسطول التجاري اليوناني

(*) ف. إنجلس، القضية التركية. ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 9، ص 21.

إلى أرمادة كفاحية للثورة وأصبحت جزر الأرخبيل قاعدة لحرب الأنصار البحرية. وهاجمت الخمسمائة سفينة يونانية، وبحارتها البالغ عددهم عشرين ألفاً، تحت قيادة كناريس، السفن التركية وحاصرت موانئهم.

محمود الثاني يطلب معونة محمد علي

صدّ الشعب اليوناني بنجاح خلال 3 أعوام كافة هجمات المفارز التنكيلية التركية. ودار كفاح عنيد على طول ميادين العمليات الحربية الأساسية: في شرقي اليونان وغربيها وفي مورة ـ البؤرة الرئيسية للثورة اليونانية. ولم تكن لدى الباب العالي قوة كافية لمحاربة الثوار في جميع الجبهات والاحتفاظ بالجزر في الوقت ذاته.

وفي هذه الظروف، قرر الباب العالي الاستغاثة بخدمات محمد علي. وفي عام 1822 أناط به إدارة قبرص وكنديا (كريت). وفي 16 كانون الثاني/جانفي 1824 تنازل محمود الثاني، بإيعاز من مترنيخ ـ العدو اللدود للثورة اليونانية ـ لمحمد علي عن ولاية مورة، التي لم تكن في الواقع تابعة للباب العالي، وعهد إليه بقمع الانتفاضة اليونانية.

وقد كان محمد علي يتحرّق لمثل هذه اللحظة. فقبل عن طيب خاطر اقتراح السلطان. وكانت تقوده في ذلك ـ رغم تصريحاته الرسمية ـ مصالحه الخاصة التي لم تكن تمتّ بصلة إلى مصالح الباب العالي. ولم يكن محمد علي مجرد منفذ لإرادة السلطان، إذ أنه رفض في هذا الوقت بالذات أي عام 1823، رفضاً باتاً إرسال قواته للحرب ضد الفرس، لأن هذه الحرب لم تعد بفائدة لمصر. ومع أن محمد علي وافق تحت قناع التابع فلقد كان لديه كما هو واضح بصدد مورة والجزيرة العربية على السواء تقديراته وأهدافه السياسية.

فما هي هذه الأهداف؟ وما الذي كان يتوخاه محمد علي عند بدء حرب مورة؟ كان محمد علي يريد قبل كل شيء إظهار قوة مصر الحربية أمام العالم وتفوقه على الباب العالي. وكان عليه أن يبرهن على أنه من حق مصر أن تضطلع بدور الدولة العظيمة، القادرة على التأثير في مجرى تاريخ العالم. وعلاوة على ذلك، كان يبغي بكل بساطة ضم مورة وجزر بحر الأرخبيل إلى ممتلكاته ووضع موارد مورة والملاحة اليونانية في خدمة أمبراطوريته الناشئة. وأخيراً كان يحلم بسيادة مطلقة في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وتحويله إلى «بحيرة مصرية».

الحرب في مورة

جهّز محمد علي من أجل الكفاح ضد اليونانيين جيشاً وأسطولاً كبيراً. وترأس الحملة إبراهيم باشا ـ فاتح الجزيرة العربية وأكبر أولاد محمد علي.

وفي تموز/جويليه 1824، غادر مصر جيش إبراهيم البالغ عدده 16 ألف محارب على ظهر مائة ناقلة وبصحبة 63 سفينة حربية. ولم يعط البحارة اليونانيون مجالاً للمصريين للنزول في مورة، واضطر إبراهيم وقواته قضاء فصل الشتاء في جزيرة كنديا (كريت). وقمع هناك الانتفاضة، ونظم إدارة الجزيرة وحوّلها إلى قاعدة للعمليات القادمة.

ونشأت في مورة نفسها ظروف مؤاتية لإبراهيم. ففي 1824، اندلعت حرب أهلية بين الثوار اليونانيين. ومني مؤيدو كولكوترونس بالهزيمة وأسر هو نفسه في كانون الثاني/جانفي 1825. وفي هذه اللحظة أي في شباط/فيفري عام 1825، نزل المصريون في جنوب غرب مورة واستولوا على مدون وكورون ونفارين.

وأدى نزول المصريين مباشرة إلى نقطة انعطاف في سير العمليات الحربية. وفي 23 حزيران/جوان 1825، استولى إبراهيم على تريبوليس (تريبولتزا) ـ عاصمة مورة. وانتقل اليونانيون، الذين قادهم من جديد كولكوترونس، إلى تكتيك حرب الأنصار. فردّ عليهم إبراهيم بتخريب البلاد تخريباً متواصلاً. إذ حرق المصريون القرى وخرّبوا البساتين وداسوا المزروعات. واستولوا على آلاف الأسرى وأرسلوهم إلى مصر. وقبيل نهاية عام 1825، فتحت مورة برمتها وحوّلت إلى صحراء أشبه بنجد.

واستلم إبراهيم في غضون 1825 ـ 1826 إمدادات كبيرة من مصر، وشنّ سوية مع الأتراك الحرب في أواسط اليونان. وكان حصن ميسولونغي مركز مقاومة اليونانيين الرئيسي، الذي تلقى المعونة من جزر الأرخبيل ومن جمعيات موالية لليونان. وحاصر الأتراك الحصن وقتاً طويلاً بدون جدوى. وفي شباط/فيفري 1826 زحف إبراهيم، تاركاً في مورة الكولونيل سيف نائباً عنه، مع عشرة آلاف جندي نحو ميسولونغي. ولم يكن بمقدور المدافعين المنهوكي القوى، إبداء مقاومة جدية عن الحصن وفي 22 نيسان/أفريل 1826، اقتحم الأتراك والمصريون الحصن بعد أن دمّروه تقريباً.

وفي 5 حزيران/جوان 1827، استسلم الأكروبول. واستولت قوات إبراهيم على أثينا ـ «رمز الحريات اليونانية».

وتراءى وكأن الثورة اليونانية قد قمعت. إذ لم تبق من جيشها الثائر القدير في

يوم من الأيام إلّا مفارز الأنصار المبعثرة المنتشرة في الجبال والمحرومة من القيادة والإدارة السياسية الموحدة. إلّا أنه حدث انعطاف جديد في هذه اللحظة في تطور الانتفاضة اليونانية، الأمر الذي تسبب بتدخل الدول الكبرى الأوروبية.

تدخل الدول الكبرى

عجّل سقوط أثينا تدخّل الدول. وفي 25 آذار/مارس 1823، أعلن كاننغ عن اعترافه باليونانيين بوصفهم الجانب المحارب وبهذا أعلن عن استعداد إنكلترا للاعتراف باستقلال اليونان مستقبلاً. وفي عام 1825 حدث تغيير أيضاً في السياسة الروسية. فبتسنّم نيقولاي الأول العرش بدأت الحكومة الروسية تميل إلى فكرة مساندة أكثر فعالة لليونانيين. فسارعت إنكلترا، التي لم تكن راغبة في السماح لروسيا بالتدخل لوحدها، إلى الاتفاق مع الأخيرة على القيام بأعمال مشتركة في اليونان.

وفي 4 نيسان/أفريل 1826، وقّع نسلروده وولنغتون في بطرسبورغ البروتوكول الإنكليزي ـ الروسي بشأن التدخل المشترك في الشؤون اليونانية. وقرّرت كلتا الدولتين الحصول على استقلال اليونان الذاتي من السلطان بما في ذلك حرية التجارة والحرية الدينية والاستقلال الإداري. وكان من المفترض أن تبقى اليونان شكلياً في عداد الأمبراطورية العثمانية، وكان في نية كلتا الدولتين في الواقع بسط حمايتهما الخاصة عليها.

ومع ذلك، بقيت هذه الاتفاقية حبراً على ورق. إذ كان توازن القوى في اليونان، في هذا الوقت، إلى جانب القوات المصرية، ورفض السلطان محمود الثاني بحزم جميع المطاليب الإنكليزية والروسية. ولم تكن الدول الأوروبية متأهبة بعد للحرب ولم تستطع إسناد مطاليبها بالتدخل المسلح.

وبإلحاح من كولكوترونس انتخبت الجمعية الوطنية في نيسان/أفريل 1827 الكونت كابوديستريا ـ رئيساً لليونان، وهو وزير الخارجية الروسي السابق. فعزّز هذا النفوذ الروسي لدرجة كبيرة. ولتفادي تثبيت المركز الروسي المطّرد والنشاط الروسي الوحيد الطرف، طرحت إنكلترا مجدداً مسألة عمل الدول المشترك. وفي 6 تموز/جويليه 1827، بعد مرور شهر على الاستيلاء على أثينا، وقعت في لندن المعاهدة، التي وسعت اتفاقية بطرسبورغ لعام 1826. وانضمت فرنسا إلى الكتلة الإنكليزية ـ الروسية فقررت الدول الثلاث الحصول على «فصل اليونان المدني عن تركيا».

ونصّ متن المعاهدة على أن: «يوافق الباب العالي خلال شهر واحد على هذه الاتفاقية، وإلا ـ فيجبر على ذلك بالقوة».

نفارين، جلاء المصريين عن مورة

وردّ الباب العالي مجدداً بالرفض على طلب الدول. وعندئذ أي في 20 تشرين الأول/أوكتوبر 1827، دخل أسطول إنكلترا وفرنسا وروسيا الموحد تحت قيادة الأميرالات: كدرنغتون، وده رينيه، وهايدن خليج نفارين، حيث رست القوات الأساسية للأسطول التركي والمصري. وكان لدى الحلفاء 26 سفينة ولدى إبراهيم 94 سفينة حربية. واعتماداً على التفوق العددي ومساندة البطاريات الساحلية، شرع إبراهيم أولاً في المعركة، التي انتهت بإبادة الأسطول المصري والتركي إبادة تامة. وبقي لدى إبراهيم سفينة واحدة لا أكثر و15 سفينة مساعدة صغيرة. ووجد إبراهيم نفسه في وضع أشبه بوضع نابليون في مصر بعد معركة أبي قير. إذ كان منقطعاً عن قاعدته الأساسية. زد على ذلك أن تدخل الدول المسلح بعث قوى جديدة في الانتفاضة اليونانية.

وكانت نفارين مقدمة حرب روسية ـ تركية كبيرة، بدأت في ربيع 1828 وانتهت بعد مضي عام ونصف بانتصار روسيا.

وبموجب شروط صلح أدرنة، الذي وقّع في 14 أيلول/سبتمبر 1829، منحت اليونان الاستقلال الذاتي وبعد قليل الاستقلال التام.

وأبدى محمد علي الحكمة والتعقل إذ أنه لم يسهم في الحرب الروسية ـ التركية. غير أنه اضطر بناء على طلب الدول، إلى الجلاء عن مورة، حيث كان جيش إبراهيم في ظروف عسيرة تماماً. وفي 9 آب/أوت 1828 وقّع محمد علي في الإسكندرية اتفاقية بشأن جلاء القوات المصرية من مورة وإعادة الأسرى اليونانيين والأرقاء. وفي أيلول/سبتمبر 1828 نزلت إلى مورة وحدات من الفيلق العسكري الفرنسي وبدأ جلاء المصريين. وهكذا انتهت هذه الحرب غير المثمرة، التي كبّدت مصر خسائر كبيرة (حوالى 30 ألف شخص) وحرمتها من أسطولها.

الفصل الثامن

صراع محمد علي من أجل سوريا وفلسطين هزيمة مصر

النزاع مع الباب العالي

استمد محمد علي من هزيمته في مورة نشاطاً جديداً في صراعه من أجل سوريا وفلسطين. إذ لم يكن من المستطاع تحقيق خططه لتشكيل دولة عربية كبيرة دون حيازته على هذين البلدين، اللذين صانا مصر من الهجوم من الشرق ووقفا كحاجز ضد الخطر التركي. فلو ضمّ محمد علي سوريا إلى ممتلكاته لأمّن حدوده الشرقية وضمن بالإضافة إلى ذلك استقلال مصر عن الباب العالي. وأخيراً فإن سوريا نفسها كانت ذات أهمية كبيرة له، إذ كانت واحدة من أغنى أقاليم الأمبراطورية العثمانية تنتج خامات الحرير والقمح والصوف وزيت الزيتون والفواكه الثمينة وبمقدورها أيضاً أن تصبح سوقاً ملائمة للصناعة المصرية النامية.

وأدرك محمد علي ضعف السلطان وفهم بأنه يستطيع أن يفرض عليه أي شروط كانت إذا ما لجأ إلى القوة. ولذلك بدأ يستعد للصراع مع الباب العالي. وبهذا الخصوص كتب ماركس: «لقد فقد الباب العالي هيبته في عيون رعيته نتيجة لحرب 1828 ـ 1829 الفاشلة. وعندما تضعف السلطة العليا ـ كما هو مألوف عادة في الأمبراطوريات الشرقية ـ، تستعر انتفاضات الباشوات الموفقة. ومنذ تشرين الأول/ أوكتوبر 1831، نشب خلاف بين السلطان ومحمد علي ـ باشا مصر، الذي كان قد آزر الباب العالي أثناء الانتفاضة اليونانية»(*).

(*) ك. ماركس، اللورد بالمرستون. ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 9، ص 388.

وبدأت الحرب مع الباب العالي عام 1831. وأنها تأجلت لمدة سنتين بسبب الخطط الفرنسية ـ المصرية الرامية إلى فتح أفريقيا الشمالية. ولم تكن علاقات محمد علي مع جيرانه الغربيين علاقات ودّية، ولذا فكّر منذ أمد طويل بالاستيلاء على المغرب. وكان يبدو في عامي 1829 ـ 1830 أن الظرف كان مؤاتياً لذلك. فالعلاقات مع فرنسا ـ حليفة محمد علي الرئيسية والأساسية ـ كانت قد نظّمت على ما يرام. وفي 1829، اقترح عليه الفرنسيون تمويل حملة لفتح أفريقيا الشمالية. وكان على المصريين أن يفتحوا طرابلس الغرب وتونس والجزائر. فتبنّى الباشا هذا الاقتراح. واختار لهذه الحملة جيشاً قوامه 40 ألف محارب، بقيادة إبراهيم. إلّا أنه طلب إلى فرنسا أن تعطيه بالإضافة إلى الأموال، أربع سفن حربية مزوّدة كل منها بثمانين مدفعاً. فرفض الفرنسيون طلبه واقترحوا عوضاً عن ذلك اشتراك الأسطول الفرنسي في الحملة. إلّا أن محمد علي لم يرغب في هذا لأنه أراد الدخول إلى المغرب في ظل راية الإسلام. وعندئذ عرضت فرنسا عام 1830 صيغة جديدة للحملة المشتركة. وهي أن يستولي المصريون على طرابلس الغرب وتونس، والفرنسيون على الجزائر. إلّا أن محمد علي رفض هذا المشروع أيضاً. وفي النهاية، رفض بصورة باتة الاشتراك في الحملة الجزائرية، التي شنّها الفرنسيون لوحدهم. وقرر محمد علي تكريس جهوده كلياً للشؤون السورية.

واستخدم النزاع القائم بينه وبين فلسطين بسبب الستة آلاف فلاح مصري، الذين كانوا قد هربوا عام 1831 من التجنيد ولجأوا إلى فلسطين، كذريعة للتمرد على السلطان. ولقد كان الوضع متوتراً قبيل ذلك الوقت بما فيه الكفاية. إذ كان محمد علي قد أعلن العصيان السافر ضد الباب العالي. وامتنع عن الإسهام سواء في الحرب الروسية ـ التركية أم في دفع تعويضات الحرب التي فرضت على تركيا بموجب صلح أدرنة. وقدّر بأنه دفع في مورة إتاوة دموية كافية لسنوات كثيرة آتية. وكانت كريت لوحدها حسب رأيه، غير كافية لتعويض النفقات والمصاريف الكبيرة. فأصرّ محمد علي على أن يتنازل السلطان له عن سوريا وفلسطين.

وفي هذه اللحظة هرب 6 آلاف فلاح من مصر ووجدوا ملجأ لهم في ممتلكات عبد اللّه باشا ـ والي عكا. فطلب محمد علي من عبد اللّه إرجاع الفلاحين إلى وطنهم قسراً. إلّا أن عبد اللّه رفض تسليمهم إلى باشا مصر، وأعلن بأن جميع السكان، بوصفهم رعية لعاهل واحد هو السلطان، يستطيعون العيش في أي مكان كان

من الأمبراطورية العثمانية. وعندئذ بدأ محمد علي بعملياته الحربية، وواصل قولاً التظاهر بالإخلاص والولاء للسلطان. إذ أعلن بأنه يبدأ الحرب لا ضد الباب العالي، بل ضد والي عكا فقط. إلّا أن الحملة التي بدأت ضد عبد الله أدت في الواقع إلى نشوب حرب تركية ـ مصرية كبيرة.

الحملة السورية الأولى (1831 ـ 1833)

كان التفوق منذ بدء الحرب بجانب المصريين. إذ كان الجيش التركي في وضع متفسخ تام. وأشار ك. ماركس إن «. . . الأسطول التركي كان قد أبيد عند نفارين، وأن تنظيم الجيش القديم قد أبطله محمود، وأنه لم يكن قد تمّ بعد تشكيل جيش جديد»(*).

وضعضعت الحرب مع روسيا الجيش التركي أكثر من ذي قبل. وبالعكس، كان الجيش المصري مسلحاً ومنظماً بصورة جيدة. وكان حائزاً على عدد من الانتصارات في العمليات التي قام بها في الجزيرة العربية والسودان واليونان.

وفضلاً عن ذلك، فقد أجبرت النفقات والغرامات الحربية الباب العالي إلى زيادة الضرائب مما أثار تذمر الجماهير الشعبية. فبدأت في جميع أنحاء تركيا انتفاضات فلاحية.

واستُقبل المصريون كمنقذين ومحررين من نير السلطان، لا من قبل سكان المناطق العربية فحسب، بل ومن قبل سكان المناطق التركية الصرفة التابعة للأمبراطورية.

ولم تكن تركيا على أهبة الحرب مما جعلها تتردد. ولم يتخذ الباب العالي أي إجراء خلال ستة أشهر. ولم يبدأ الأتراك بالاستعداد فعلاً لمواجهة الحملة الناشبة إلّا في آذار/مارس 1832. ولم يعلن السلطان تمرد محمد علي وإبعاده عن المناصب التي كان يشغلها إلّا في 23 نيسان/أفريل 1832. وكان هذا بمثابة إعلان حرب.

وبالعكس، استغل المصريون عامل الزمن استغلالاً تاماً. ففي تشرين الأول/أوكتوبر 1831، بدأت القوات المصرية في السير تحت قيادة إبراهيم باشا: وخلال أسبوعين أو ثلاثة احتلت غزة ويافا وحيفا بدون أن تلاقي مقاومة شديدة. وفي أواخر

(*) ك. ماركس، رسالة إلى إنجلس، 28 تشرين الأول/أوكتوبر عام 1853 .ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 28، ص 257.

تشرين الثاني/نوفمبر 1831 اقتربت من عكا ـ الحصن الذي كان قد اعترض سبيل نابليون في حينه. وسقطت عكا، بعد حصار استمر 6 أشهر (26 تشرين الثاني/نوفمبر 1831، 27 أيار/ماي 1832). وكانت قوات المصريين الرئيسية قد توغلت قبيل ذلك الحين بعيداً في الشمال. وحدثت أول معركة كبيرة مع الأتراك في 8 تموز/جويليه 1832، على مقربة من حمص. وفي هذه المعركة دُحر الأتراك، الذين كان يقودهم 9 باشوات. وخسروا ما يربو على 4 آلاف شخص ما بين قتيل وأسير. كما خسروا المدافع كلها والعربات. وبلغ عدد القتلى من المصريين 100 شخص فقط.

وبعدما انتصر إبراهيم في حمص، استولى على حماه وحلب واتجه نحو مضيق بيلان الجبلي، الواقع بين أنطاكية والإسكندرونة، والذي كان المفتاح المؤدي إلى قلب الأمبراطورية العثمانية ـ أي إلى آسيا الصغرى. وكانت قوات الأتراك الرئيسية قد تحشدت في هذا الموقع بقيادة السردار الأكرم حسين باشا. وفي 29 تموز/جويليه 1832 هاجم إبراهيم الأتراك ودحرهم. فهرب حسين باشا مع بقية القوات إلى أطنة، تاركاً وراءه سوريا برمتها في أيدي المصريين.

ودخلت القوات المصرية الأناضول. واستولت على أطنة وتوغلت إلى الغرب. فعزل السلطان حسين باشا وعين رشيد محمد باشا قائداً عاماً. إلّا أن هذا التبديل لم يغيّر مجرى العمليات الحربية. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 1832 حدثت على مقربة من قونية المعركة العامة الثالثة والأخيرة من هذه الحرب. وحشّد الأتراك كافة قواتهم الباقية التي كان قوامها 60 ألف شخص لمواجهة ثلاثين ألف من المصريين. وأظهر إبراهيم مواهبه القيادية، فإنها تألقت في هذه المعركة التي دارت رحاها بين الطرفين. ورغم أن عدد الأتراك كان ضعف عدد المصريين إلّا أن إبراهيم استطاع أن يحاصرهم ويهزمهم شرّ هزيمة.

وبعد المعركة التي دارت قرب قونية، لم يبق لدى السلطان قوات أخرى. وهكذا انفتح أمام المصريين الطريق المؤدي إلى عاصمة الأمبراطورية. وسرعان ما دخلت طليعتهم بروسا. وأصبحت إستانبول تحت الخطر.

والتمس السلطان المرتبك المعونة من الدول الكبرى. إلّا أن فرنسا ساندت مصر بصورة سافرة ورفضت تقديم المساعدة إلى السلطان. وبالعكس، وقفت روسيا بصراحة إلى جانب الأتراك. وكانت إنكلترا في موقف حرج. إذ كانت ضد محمد علي. وفي الوقت ذاته، كانت تتوجس خيفة من تطور الخلاف التركي ـ المصري

واحتمال تدخل الروس فيه، مما يؤدي إلى تعزيز نفوذ روسيا أو إلى تجزئة الأمبراطورية العثمانية إلى شطرين: قسم شمالي يعتمد على المعونة الروسية، وقسم جنوبي يكون خاضعاً إلى سلطة محمد علي، ويتحول إلى قاعدة للنفوذ الفرنسي. ولهذا فعلت بريطانيا كل ما في وسعها لحسم الخلاف والاحتفاظ «بكامل» أراضي الأمبراطورية العثمانية، حيث كان نفوذها سائداً. وتحينت الفرص فعلاً وتملّصت من تقديم مساعدة مباشرة للسلطان.

وفي هذه الحالة لم يبق لدى السلطان وسيلة أخرى سوى التماس المعونة من روسيا. وكان انتصار محمد علي باعثاً لقلق الروس. وبهذا الصدد قال الكونت نسلروده الوزير الروسي للشؤون الخارجية إن الهدف من التدخل الروسي هو «إنقاذ القسطنطينية من إمكانية وقوع انقلاب يضر بمصالحنا ويؤدي إلى سقوط دولة ضعيفة إلّا أنها صديقة وإلى استبدالها بدولة أقوى ستصبح وهي تحت قيادة فرنسا مورداً لآلاف المصاعب بالنسبة لنا». ولهذا انبرت روسيا للدفاع عن كامل أراضي الأمبراطورية وسيادة السلطان.

وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 1832 عرض الممثل الروسي في إستانبول على الباب العالي رسمياً مساعدة روسيا المسلحة. وتوجه الجنرال مورافييف بمهمة خاصة إلى سواحل البوسفور ومن ثم إلى مصر. وفي 13 كانون الثاني/جانفي 1833 جاء إلى الإسكندرية وقدّم نيابة عن نيقولاي الأول عدداً من المطاليب التي قبلها محمد علي. ووعد محمد علي مورافييف بوقف زحف قواته على إستانبول وبالكف عن العمليات الحربية وبالاعتراف بسيطرة السلطان العليا.

ومع ذلك لم يهدأ ذعر إستانبول. وحدثت في آسيا الصغرى تمردات أثارها عملاء إبراهيم باشا. وفي 2 شباط/فيڤري 1833، احتل المصريون كوتاهية. فطلب محمود الثاني رسمياً في 3 شباط/فيڤري 1833 المعونة من روسيا. وفي 20 شباط/فيڤري 1833 دخل الأسطول الروسي مياه البوسفور. وشرع في 23 آذار/مارس 1833 إنزال الفيلق العسكري الروسي الذي كان قوامه 20 ألف محارب. ورابط في مقر أركان الحرب على الشاطىء الآسيوي من البوسفور في هنكار إسكلسي على مقربة من قصر السلطان الصيفي. وأرسل في الوقت ذاته في جهة الدانوب فيلق روسي آخر، وكلف بالوصول إلى العاصمة التركية بطريق البر.

فأفزع التدخل الروسي كلاً من إنكلترا وفرنسا. فهرعتا لمصالحة محمد علي مع

السلطان، كيما تحرم روسيا من حجة تتذرّع بها لإبقاء قواتها في البوسفور. وإسناداً لذلك، قامتا بمظاهرة بحرية عسكرية مشتركة عند سواحل مصر. وبوساطة الدولتين وقّع صلح كوتاهية في 4 أيار/ماي 1833 بين تركيا ومصر.

وشكلياً لم يكن هذا الصلح «معاهدة صلح» بالمفهوم القانوني الدولي. إذ أصدر السلطان فرماناً وحيد الطرف ثبت فيه حقوق محمد علي في مصر والجزيرة العربية والسودان وكريت، وعيّنه حاكماً على فلسطين وسوريا وكيليكيا. وكان على محمد علي الجلاء عن الأناضول والاعتراف بسيادة السلطان. ووفقاً لمشيئة الدول الكبرى، بقيت مصر التي غلبت على أمرها، تابعة للباب العالي الذي هزمته هي.

نتائج الحرب، معاهدة هنكار إسكلسي

أنقذ تدخل روسيا محمود الثاني، الذي احتفظ بعرشه وأمبراطوريته. إلّا أن وضعه ظل حرجاً إذ لم يرض صلح كوتاهية أياً من الطرفين، اللذين اعتبراه جهاراً كمجرد هدنة. وكان السلطان تواقاً إلى أخذ الانتقام وسعى محمد علي إلى الحصول على الاستقلال. وكان لا مفر من خلاف جديد. فاستغلت الدبلوماسية الروسية هذا الوضع.

وفي 8 تموز/جويليه 1833 وقعت تركيا في عشية جلاء القوات الروسية معاهدة هنكار إسكلسي المعروفة التي عقدت لمدة 8 سنوات. وأقامت هذه المعاهدة تحالفاً عسكرياً بين روسيا وتركيا. وتعهدت روسيا بإرسال قواتها لمعونة السلطان «إذا ما اقتضت الظروف ذلك». وقال نسلروده في هذا الباب: «حصل تدخلنا المسلح في شؤون تركيا على أساس قانوني». وكان على تركيا، وفقاً لطلب روسيا، قفل الدردنيل بوجه السفن الحربية الأجنبية.

وفي 18 أيلول/سبتمبر 1833 عقدت اتفاقية مونخن غراتز كملحق لمعاهدة هنكار إسكلسي. وتمّ عقد الاتفاقية بين النمسا وروسيا عند اجتماع الأمبراطورين في مونخن غراتز. وسرعان ما انضمت إليهما بروسيا:

وقد تعهد الطرفان المتعاقدان بما يلي:

«1 ... إسناد كيان الأمبراطورية العثمانية تحت حكم الأسرة الحالية، وتكريس كافة الوسائل العملية الفعّالة التي هي في حوزتهم لبلوغ هذا الهدف، وذلك وفقاً للاتفاق التام.

2 ... المناهضة الجماعية المشتركة لأية خطة من شأنها أن تلحق ضرراً بحقوق

السلطة العليا في تركيا سواء عن طريق تنظيم وصاية العرش المؤقت أم بواسطة التغيير التام للسلالة الحاكمة».

وختاماً، جاء في المادة السريّة الأولى: «... تطبق بصورة خاصة على باشا مصر قرارات المادة الثانية... للحيلولة دون بسط نفوذه بصورة مباشرة أم غير مباشرة على الأقاليم الأوروبية من الأمبراطورية العثمانية».

إلّا أن دبلوماسية إنكلترا وفرنسا نجحت في آخر المطاف، في شلّ النتائج الفعلية لمعاهدة هنكار إسكلسي واتفاقية مونخن غراتز. ومع ذلك فإن هاتين الاتفاقيتين قد عقدتا بصورة خطيرة تحقيق أهداف محمد علي وحرمتاه إلى حدّ كبير من ثمار انتصاره في الحملة السورية الأولى.

وتكوّنت في نتيجة الحرب التركية ـ المصرية في الواقع دولتان في إطار الأمبراطورية العثمانية الوحيدة شكلياً. إذ وقعت في قبضة محمد علي، مصر والسودان وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية وكيليكيا وكريت. وبقيت في قبضة السلطان في الواقع الأناضول والعراق وبعض مناطق شبه جزيرة البلقان فقط. وكانت أمبراطورية محمد علي أكثر سكاناً وهي إلى ذلك أوسع وأشدّ بأساً وثراء من أمبراطورية محمود الثاني. وكان هذا الوضع مفعماً بخلافات جديدة لا بدَّ أن تنفجر قريباً.

إصلاحات إبراهيم في سوريا وفلسطين (1832 ـ 1840)

كانت بعيدة المرمى من الخطط السياسية التي وضعها محمد علي وابنه إبراهيم، الذي عيّن حاكماً أعلى لسوريا. إذ كان يحلم كلاهما بتكوين دولة عربية مستقلة كبيرة.

وكتب بالمرستون عن محمد علي في عام 1833 قائلاً إن «هدفه الحقيقي هو تكوين مملكة عربية تضم كل الأقطار التي تتكلم بلغة الضاد».

وأبلغ البارون بوالكمت ـ الممثل الفرنسي لدى إبراهيم أن الأخير لا يخفي مقاصده، فهو يرمي إلى بعث الوعي القومي العربي وإحياء الأمة العربية وغرس شعور وطني أصيل عند العرب والتعاون معهم إلى أقصى حد في إدارة الأمبراطورية القادمة. وبثّ إبراهيم بنشاط فكرة البعث القومي وفي نداءاته كان غالباً ما يذكّر بمجد الشعب العربي في التاريخ القديم. وأثّر بحماسه على قواته. وأحاط نفسه بأناس يشاطرونه أفكاره ويعملون من أجل بثّها.

ومع ذلك، فلم تكن الأوضاع قد اختمرت بعد لتوحيد الأمة العربية، إذ كانت البورجوازية في سوريا ضعيفة جداً. ولم يقض على الإقطاعية. وكسياسي موهوب رأى إبراهيم باشا بعد أن درس خبرة البلدان المتقدمة المعاصرة له، اتجاهات التطور المقبل، فحاول الإسراع في تحقيقها. وقام بعدد من الإصلاحات في سوريا على غرار إصلاحات محمد علي في مصر، ترمي إلى مركزة البلاد وتصفية التعسف الإقطاعي والقضاء على الانفصالية الإقطاعية كما تستهدف خلق الممهدات لتطوير العلاقات الرأسمالية.

وحاول إبراهيم قبل كل شيء، تحويل سوريا إلى مستودع للأمبراطورية العربية القادمة. ومن أجل إيقاف التدهور الزراعي، حدّد بدقة الضرائب التي تجبى من الفلاحين، وحرّم الابتزازات الإقطاعية التعسفية وعفا الأرض البكر المحروثة من دفع أي نوع كان من الضرائب لمدة طويلة. وأحلّ البدو في الأراضي الصحراوية المهجورة ودفعهم إلى الانتقال إلى حياة الاستقرار. وهكذا نشأت في البطاح الواقعة بين دمشق وحلب قرى جديدة، وحرث حوالى 15 ألف فدان من الأراضي البكر. واتسعت في غضون السنتين الأوليين من السيطرة المصرية مساحة الأراضي المزروعة وزادت من ألفين إلى 7 آلاف فدان في حوران الخصيب. وإذا كانت الطغمة العسكرية التركية تلتهم سابقاً محصول الحقول الفلاحية كما يقضمها الجراد ففي حينه قام الجيش المصري بقيادة إبراهيم بحملة ليحمي غلاتها من شر هذه الآفة التي تهلك الزرع في البطاح السورية.

وساعد إلغاء جباية الضرائب بصورة متعسفة على تطوير الصناعة والتجارة وأضحى في وسع التجار والحرفيين الاطمئنان على سلامة أموالهم، ولم يبق باعث لمخاوفهم من سلب الباشوات الأتراك ومن ابتزازهم الأموال. إذ أصبحوا يعرفون بدقة ما يتوجب عليهم دفعه من ضرائب وغدا باستطاعتهم التصرف بحرية بجميع ما يتوفر لديهم من قيمة زائدة، واستطاعوا بجرأة التداول بتلك القيم وتحويلها إلى رأسمال بينما كانت تتلف حتى ذلك الحين ببقائها مخزونة ومخفية بعيداً عن أنظار الباشوات وقطاع الطرق الإقطاعيين. واستُرجعت الجمارك من أيدي الملتزمين، وحُددت الرسوم الجمركية بدقة. وبنتيجة هذه السياسة، التي لاءمت اتجاه التطور الاقتصادي، نمت المدن السورية بصورة محسوسة، وإلى جانب ذلك تطورت التجارة الخارجية. وكتب القنصل الروسي بازيلي قائلاً «إن الحرية التي منحتها الإدارة المصرية للتجارة بعثت

حياة جديدة في المدن الساحلية. فأصبحت صيدا وبيروت وطرابلس أسواقاً حرّة للجبليين الذين استبدلوا في هذه المدن الحرير وزيت الزيتون بالقمح ومنتوجات الصناعة الأوروبية. وزاد الإنتاج في لبنان بنحو الثلث على الأقل، بينما تضاعف استهلاك البضائع المستوردة من وراء البحار».

وزيادة على ذلك، ساد الأمن سواء في الطرق داخل القطر أم في طرق القوافل عبر الصحراء، التي كانت تربط دمشق ببغداد. وتوسعت تجارة الترانزيت ونقلت الأقمشة الإنكليزية عبر سوريا إلى أراضي ما بين النهرين وإيران، والبضائع الهندية والإيرانية عبر سوريا إلى أوروبا.

وخاض إبراهيم نضالاً عنيفاً ضد الإقطاعيين السوريين. وبالطبع، لم يكن في وسعه القضاء على أسلوب الإنتاج الإقطاعي وسيطرة الطبقة الإقطاعية المرتبطة به. إلّا أنه سعى إلى القضاء على الانفصالية الإقطاعية وإلى تحديد الحقوق السياسية التي يتمتع بها الولاة الإقطاعيون المنفردون، والاستعاضة عن السادة الإقطاعيين غير المطيعين إلى السلطة المركزية بأناس يخضعون له كلية. وهكذا اعتمد إبراهيم في لبنان على الأمير بشير الثاني، الذي واصل الآن كفاحه ضد الإقطاعيين اللبنانيين الآخرين بدعم من إبراهيم. واستند في منطقة نابلس إلى شيوخ عبد الهادي. وخاض النضال بمساعدتهم ضد الشيوخ الآخرين.

وبعد أن وطّد السلطة المركزية، أعاد إبراهيم تنظيم البلد على النسق المصري. فقسم سوريا وفلسطين وكيليكيا إلى ست مديريات. وترأس كل مديرية مدير، وعيّن في كل مدينة نواب عن السلطة المركزية أو متسلمون يخضع إليهم مباشرة شيوخ القرى المجاورة. وتحت رئاسة كل متسلم، شكل مجلس استشاري أو شوري، من بين الملاكين المحليين والتجار والممثلين الروحانيين. وعهدت إلى هذه المجالس وظيفة المحاكم المدنية. وحُصرت السلطة القضائية العليا بيد إبراهيم مباشرة، الذي كان يصدر الأحكام شخصياً بالقضايا الجنائية والسياسية بعد أن تنظر فيها المحاكم بصورة تمهيدية.

كما أجريت إصلاحات في حقل التعليم أثناء الحكم المصري لسوريا. ففي عام 1834، أنشئت في بيروت أول دار طباعة بلبنان. وفي العام نفسه وضع إبراهيم الأساس للتعليم المدرسي الجديد. وحسب أوامره أنشئت المدارس الابتدائية في جميع أنحاء سوريا، والمدارس الثانوية في دمشق وحلب وأنطاكية، حيث كان التعليم

باللغة العربية. وأسست هذه المدارس على النسق المصري مع انضباط حربي صارم. وارتدى الطلاب البذلة الرسمية وسكنوا في الأقسام الداخلية وأطعموا مجاناً. ويقول الباحث الأميركي أنطونيوس إن كلوت بك، مدير هذه المدارس المعروف كان قد تلقّى تعليمات خاصة لغرس الوعي القومي العربي الأصيل في قلوب الطلاب.

ومما يجب ذكره أيضاً أن إبراهيم كمحمد علي، تميّز بعدم التعصب الديني وهي صفة غير معروفة لدى الباشوات الأتراك. إذ حرّر العرب المسيحيين، الذين كانوا يحتكرون الحرف والتجارة في المدن، من جملة من القيود والالتزامات المهينة التي كانت مفروضة عليهم في عهد الأتراك.

الاستياء في البلاد، انتفاضات ضد التجنيد

رغم أن إصلاحات إبراهيم كانت قد ضمنت نموّ القوى المنتجة بدرجة ما وحسنت وضع التجار والحرفيين والفلاحين إلّا أنها أثارت استياء خطيراً في سوريا.

ولم يقتصر الاستياء على الإقطاعيين، الذين حرمهم إبراهيم من الامتيازات السياسية، ولا على القبائل البدوية والجبلية التي حرمت من إمكانية النهب في قارعة الطريق. بل وشمل أيضاً الجماهير الفلاحية. وسرعان ما لوحظ انعطاف حاد في مزاج الفلاحين. وكان سببه قيام إبراهيم باشا بتدابير عسكرية تحمّل الفلاحون كافة أعبائها. وبعدما أدرك إبراهيم باشا أن السلطان لم يسلّم بضياع سوريا إلّا مؤقتاً وبأنه سيحاول في المستقبل القريب استرجاع هذا الإقليم عنوة قام بالإجراءات الدفاعية وأمر ببناء القلاع وتحصين الممرات الجبلية واقتنى المدافع ووسّع الجيش. وتمّ بناء التحصينات بفضل عمل الفلاحين السوريين الإجباري، الذين حشّدوا من جميع أنحاء البلاد. واقتنيت المدافع على حساب الفلاحين السوريين، الذين فرض عليهم أن يدفعوا إلى السلطات مزيداً من الضرائب عاماً بعد عام. وإذا كان إبراهيم باشا قد حدّد الضرائب في السنوات الأولى من الحكم المصري، فإن الاستعدادات للحرب ضد الأتراك اضطرته إلى اعتصار الضرائب بصورة أشد. وأخيراً، جنّد الفلاحون السوريون لاستكمال صفوف الأفواج المصرية مما أضنى الفلاحين وأثار حفيظتهم وسبّب قيام اضطرابات فلاحية وحتى انتفاضات كبيرة في بعض المناطق.

وفي عام 1834، كانت قد قامت أول انتفاضة فلاحية كبيرة ضد التجنيد، شملت فلسطين كلها تقريباً. وأبيدت آنئذ الحملة المصرية التنكيلية المرسلة إلى جبال

اليهودية. وحاصر الثوار إبراهيم نفسه في القدس. وجاءت لمعونته إمدادات من مصر بقيادة محمد علي، الذي خاض بنفسه الحملة للتنكيل بالمساهمين في الانتفاضة.

وفي نهاية عام 1837، قامت في حوران والجبل الشرقي انتفاضة الفلاحين الدروز. وكان الحورانيون قد أعفوا لمدة 5 سنوات من الخدمة العسكرية اعتباراً من بداية الحكم المصري. وعندما انتهت المدة، طلبت السلطات المصرية إرسال المجندين. وعندها ثار الحورانيون. وتحصّنوا في اللجا وهي منطقة بركانية مهجورة على شكل متاه جبلي كبير يكوّن حصناً منيعاً طبيعياً وباءت بالفشل كافة المحاولات التي قام بها المصريون لاقتحام اللجا: وأُبيد المصريون الذين أفلحوا بالتوغل فيها. وواصل إبراهيم إرسال أكثر من عشرة آلاف محارب إضافي إلى اللجا، كانوا ممن اعتادوا على العمليات في الجبال، إلّا أنهم لم يستطيعوا مع هذا التغلب على الفلاحين الدروز القليلي العدد. وحاول إبراهيم الاستيلاء على الدروز بتجويعهم. إلّا أنهم تحملوا آلام الجوع ولم يستسلموا. فنسف ينابيع مياه الشرب وردم خزانات المياه بالجثث. فشرب الدروز المياه الآسنة. ولم يخرجوا من اللجا إلّا بعد أن سمّم إبراهيم تلك الينابيع. وحتى في هذه اللحظة لم يستسلموا، بل اخترقوا دائرة الحصار وواصلوا الصراع مع المصريين عند سفح الجبل الشرقي حيث سحقوا وشتّتوا في خريف 1838.

مسألة الاستقلال، خلاف جديد مع الباب العالي

أثار قلقاً كبيراً لدى محمد علي الوضع الغامض الذي نشأ نتيجة لصلح كوتاهية المعقود في 1833. إذ كان من الضروري تدعيم الانتصار الذي اكتسبه بحكم القانون وتأمين خلافة السلطة وإضفاء طابع شرعي على استقلال مصر. وبذل محمد علي في غضون عدد من السنين جهوداً كبيرة لكي يعترف بحقوق أسرته الوراثية على ممتلكاته الواسعة. ففي عام 1834 قدّم اقتراحاً إلى الدول ومن ثم في 1836 ـ 1837 إلى الباب العالي مباشرة لحسم قضية استقلال مصر وحقوق ورثته فيها إلّا أن جهوده ذهبت أدراج الرياح. إذ وقفت الدول كالسابق، إلى جانب الباب العالي ورفض السلطان بعد أن شعر بمساندتها، التخلي عن القسم الأكبر من أمبراطوريته. ووافق كحلّ أخير على الاعتراف لخلفاء محمد علي بحقوقهم الوراثية على مصر حصراً، بشرط أن تعاد إلى الباب العالي جميع ممتلكات الباشا المصري الأخرى.

وأدّى رفض الباب العالي حسم القضية سلمياً إلى توتّر العلاقات المصرية ـ التركية من جديد. فنشب خلاف خطير، وكان الرأي العام الناشىء حديثاً في الأقطار العربية وخاصة في مصر يؤيد محمد علي تماماً. وفي عام 1838 أعلن علماء القاهرة عن مساندتهم التامة لبرامج استقلال مصر. وعلى نقيض ذلك، اتخذت الدول وخاصة إنكلترا موقفاً معادياً.

وكانت إنكلترا تنظر منذ أمد بعيد بعين الحذر إلى ازدياد سطوة الدولة الفتية. واعتبرت مصر عقبة كأداء في طريق فرض السيادة الإنكليزية في شرقي البحر الأبيض المتوسط. ورأت في سطوة مصر تهديداً لمركز بريطانيا في الخليج العربي. وكان محمد علي بالنسبة للإنكليز المانع الأساسي الذي أعاق تطور طرق المواصلات والتجارة الأمبراطورية بصورة ناجحة.

وفي 16 آب/أوت 1838، وقعت المعاهدة التجارية التركية ـ الإنكليزية المعروفة والتي كانت في صالح إنكلترا تماماً. وفي الحقيقة مهّدت هذه المعاهدة الطريق إلى تحويل الأمبراطورية العثمانية إلى مصدر تابع للدول الأجنبية يزوّدها بالمواد الأولية الزراعية. وألغت المعاهدة احتكار الخزينة التركية لتجارة مختلف أنواع المواد الأولية مقابل رفع بعض الرسوم الجمركية، وهكذا حصل المصدّرون الإنكليز على إمكانية ابتياع المواد الأولية بأثمان منخفضة من المنتجين مباشرة أو بواسطة وكلائهم دون توسط الخزينة.

وسعت البورجوازية الإنكليزية إلى توسيع هذه المعاهدة التجارية الملائمة لها للغاية لتشمل كل أراضي الأمبراطورية العثمانية، بما في ذلك ممتلكات محمد علي. وأرادت، متجاوزة الاحتكار الذي فرضه محمد علي، تخفيض أسعار القطن المصري والصوف والحرير السوري. وسعت إلى الاستيلاء على أسواق التوريد من مصر وسوريا، والتي كانت تسيطر عليها فرنسا آنذاك. إلّا أن محمد علي رفض رفضاً باتاً تشميل مفعول المعاهدة على ممتلكاته.

وعارض محمد علي بصورة قاطعة أيضاً إنشاء طريق إنكليزي مائي عبر الفرات (لنقل البريد والبضائع من مصب نهر العاصي) إلى الفرات بطريق القوافل أو بشق قناة خاصة تنقل فيها هذه المواد حدراً إلى البصرة عبر الفرات). كما عارض مختلف المشاريع الرامية إلى إنشاء قناة عبر برزخ السويس.

وأدى فتح نجد ثانية من قبل محمد علي ونفاذ المصريين إلى الخليج العربي إلى

استياء الإنكليز استياءً كبيراً. وكانت مصر بدورها، قلقةً من جراء التوسع الإنكليزي في الخليج العربي وجنوبي الجزيرة العربية.

ولعبت «السياسة العليا» أي صراع الدول من أجل السيادة في الشرق الأدنى وخاصة رغبة إنكلترا في إضعاف مركز فرنسا وروسيا في الشرق ـ دوراً هاماً في تطور الخلاف. إذ كافحت إنكلترا محمد علي وفرنسا، التي كانت قد استولت حتى ذلك الحين على قسم كبير من الجزائر وشغلت مركزاً راجحاً في سوريا ومصر كحليفة لمحمد علي. وأراد الإنكليز بمناهضتهم محمد علي، تعزيز مركز السلطان وتحويل ميزان القوى لصالحه. وكانوا يبغون من وراء ذلك تقويض أسس معاهدة هنكار إسكلسي، وفي الوقت ذاته القضاء كلياً على النفوذ الروسي في تركيا.

هذه هي العوامل التي قادت إنكلترا إلى اتخاذ قرار لإقصاء محمد علي والتي عرقلت أي تسوية للخلاف المصري التركي. وعارضت إنكلترا بحزم الاعتراف باستقلال مصر ودخلت كضامن رابع لحماية كامل أراضي الأمبراطورية العثمانية، رغم أنها لم تنضمّ رسمياً إلى معاهدة مونخن غراتز.

وعندما شعرت تركيا بمساندة الدول الأربع لها، أخذت تستعد للحرب بصورة محمومة. فعبّأت جيشاً تعداده مائة ألف وحشّدته بالقرب من حدود سوريا. وإن موقف بريطانيا جعل التصادم المسلح حتمياً، فإنها وقفت وراء الأتراك ودفعتهم إلى الحرب.

الحملة السورية الثانية

عبرت القوات التركية الفرات في 21 نيسان/أفريل 1839 وتغلغلت في ممتلكات محمد علي. ومع ذلك فإنها فشلت فشلاً ذريعاً في المعركة العامة التي نشبت في الصباح الباكر من يوم 24 حزيران/جوان 1839 والتي دارت رحاها بالقرب من نصّيبين واحتل المصريون بقيادة إبراهيم باشا المرتفعات المسيطرة على المواقع التركية، وفتحوا ناراً حامية عليهم. وبعدما استمرت المعركة ساعة، أخمدت المدفعية المصرية نيران البطاريات التركية وشقّت الطريق لخيّالتها. وأدى هجوم الخيالة المصرية العنيف إلى إتمام تدمير الجيش التركي. وكما حدث في عام 1832، فتح أمام إبراهيم الطريق إلى العاصمة. وفي 30 حزيران/جوان 1839، أي بعد مرور ستة أيام على موقعة نصّيبين توفي السلطان محمد الثاني. وبعد ذلك بأسبوعين انضمّ الأسطول العثماني برمته بقيادة الأميرال أحمد فوزي باشا إلى جانب محمد علي. وذكر غيزو أن

تركيا فقدت سلطانها وجيشها وأسطولها خلال ثلاثة أسابيع. وهكذا كان الانتصار ثانية إلى جانب المصريين.

ومع ذلك، فلم يفكر إبراهيم باشا بالقيام بحملة على إستانبول. بل اكتفى باحتلال الرها (أورفا) ومرعش تنفيذاً لإرادة والده وفرنسا. ولم يعبر المصريون جبال طوروس في نقطة. إذ لم يريدوا القيام بأي عمل استفزازي لوقوع أي تدخل روسي جديد. وفضّل إبراهيم التفاهم مع الباب العالي. وكان مستعداً للاكتفاء باعتراف السلطان بالحقوق الوراثية لسلالة محمد علي على مصر وممتلكاتها. وكان الباب العالي، الذي اندحر في الحرب، أكثر استعداداً لقبول أي شروط يقدّمها إبراهيم.

ولم تكن إنكلترا أو الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية مونخن غراتز تتوقع مثل هذه النتيجة للحرب التي دارت رحاها. إذ أن هذه الدول لم تكن ترغب في توطيد مصر. وفي 27 حزيران/جوان 1839 عرضت هذه الدول على تركيا «عدم اتخاذ قرار نهائي بدون مساعدة الدول لها وأن ترقب نتائج التعاون المشترك الذي اتخذ من قبلهم من أجل مصيرها». ووقعت على هذه المذكرة الدول الأربع التي كوّنت الكتلة المعادية لمصر أي (إنكلترا والنمسا وبروسيا وروسيا) وكذلك فرنسا، التي كانت تصور نفسها «حليفة وصديقة لمصر»، والتي قررت المساهمة في النشاط الجماعي للدول، حتى تتفادى العزلة وتحمي مصالح البورجوازية الفرنسية في مصر وسوريا.

وجرت في غضون عام مفاوضات بين الدول حول مصير تركيا ومصر المقبل. وأقنعت فرنسا الدول بحسم القضية سلمياً والتنازل إلى محمد علي عن حكم وراثي في مصر وعموم سوريا. ورضيت النمسا وبروسيا بالتنازل عن مصر وقسم من سوريا. وأبدت روسيا، التي كانت حريصة على الاحتفاظ بالحالة الراهنة وباتفاقية هنكار إسكلسي، عدم المبالاة في القضية الإقليمية. أما إنكلترا فإنها ذهبت أبعد من الجميع. إذ اقترحت انتزاع سوريا بأكملها من محمد علي.

وجرت المفاوضات بصورة متواصلة. وعقد في لندن دون انقطاع مؤتمر السفراء، الذي ناقش القضية الشرقية. وطبّل الدبلوماسيون والصحافيون وزمّروا بوجود «الأزمة الشرقية» إلّا أنهم لم يتكلموا عن هذه «الأزمة» كحصيلة لمجهوداتهم الخاصة، وبأنه كان في الإمكان تسوية جميع الخلافات بين تركيا ومصر بدون تدخلهم.

وفي أيار/ماي 1840 أفلحت فرنسا وهي تعمل دون علم الدول الأربع التي

كوّنت تحالفاً ضد مصر، بأن تعقد اتفاقية بين تركيا ومصر. ومنح السلطان بموجب هذه الاتفاقية، محمد علي ملكاً وراثياً في مصر وسوريا.

وقررت الدول إحباط هذه الاتفاقية. واستغلت الاستياء الذي كان سائداً في سوريا وفلسطين لإثارة عدد من الانتفاضات ضد المصريين، أكبرها انتفاضة لبنان (أيار/ماي 1840).

وصف بازيلي هذه الأحداث كشاهد عيان وكتب يقول: «لقد اندفع العصيان في جميع أنحاء المناطق المسيحية من لبنان... وقدم إلى بيروت بضعة آلاف من الجبليين نصفهم مدجج بالسلاح، ويحمل النصف الآخر منهم المجارف والهراوات. وحاولوا الاستيلاء على المدينة. فأصلتهم القلاع بنيرانها، إلّا أنها لم تلحق أي ضرر بالجبليين الذين احتموا بالتعرجات والتضاريس الأرضية. وبعدما احتلوا جميع الضواحي، بدأوا بتقتيل الجنود الذين صادفوهم في الحقول ونهبوا كافة الأموال الأميرية، إلّا أنهم لم يمسوا الأفراد غير الرسميين... وفي هذا الوقت، أقسموا في نداءاتهم على الإخلاص للسلطان، وصبّوا جام غضبهم على المصريين. ووفقاً لما جاء في الكتاب المقدس، صوّروا محمد علي وإبراهيم باشا كخليفتين جديرين للفراعنة، الذين اضطهدوا شعب اللّه».

وقمع إبراهيم الانتفاضة دون صعوبة لأنها كانت سيئة التنظيم ومحصورة على الأخص بالمناطق المسيحية في لبنان. ونهبت وأحرقت القرى الجبلية. وأرسل قادة الانتفاضة إلى سنار (في السودان).

تدخل الدول الكبرى

صادف فشل الانتفاضة اللبنانية ابتداء تدخل الدول السافر. وفي صيف 1840، توصّل مؤتمر السفراء في لندن إلى قرار حول شروط تسوية الأزمة الشرقية. وفي 15 تموز/جويليه 1840، وقّعت إنكلترا والنمسا وروسيا وبروسيا، وكذلك تركيا على الاتفاقية التي قررت مصير محمد علي وممتلكاته.

وكان عقد اتفاقية لندن عام 1840 نصراً كبيراً للدبلوماسية الإنكليزية. وكانت روسيا مقيدة في نشاطاتها. وانعزلت فرنسا انعزالاً كلياً. واقتربت إنكلترا من تحقيق هدفها المنشود، إذ استندت إلى دعم ثلاث دول لها وقادت الكفاح ضد محمد علي.

وفي 19 آب/أوت 1840، طلبت الدول الكبرى من محمد علي قبول شروط اتفاقية لندن التي تتلخص فيما يلي:

1 ـ تسلّم محمد علي مقاليد مصر كملك وراثي.
2 ـ إناطة إدارة فلسطين (ولاية عكا) به كملك عليها مدى الحياة.
3 ـ إعادة جميع الممتلكات الأخرى إلى السلطان.
4 ـ في حالة عدم موافقة محمد علي على الشروط المقترحة خلال عشرة أيام يحتفظ بمصر وحدها.
5 ـ وإن لم يوافق خلال عشرين يوماً على هذه الشروط، يعمل على عزله عندئذ بجهود الحلفاء المشتركة.

إلّا أن محمد علي رفض إنذار الحلفاء. وأعلن بأنه ينوي أن يبقى بالسيف ما ربحه بالسيف. ورداً على ذلك، بدأت إنكلترا والنمسا سوية مع تركيا بعمليات حربية ضده. ووصل إلى سواحل سوريا أسطول إنكليزي ونمساوي. وكانت بضمنه بواخر استخدمت لأول مرة في الحرب البحرية. وفي 11 أيلول/سپتمبر 1840، أنزل الأسطول الإنكليزي بقيادة شارل نابير قوات مسلحة في شمال بيروت قوامها 1500 إنكليزي و7000 ـ 8000 تركي. وشرع الإنكليز والنمساويون بتسليح الجبليين، وإمدادهم بالمدربين والأموال. وقامت انتفاضة بقوة جديدة ضد المصريين في لبنان. فوجد الجيش المصري نفسه في وضع حرج.

واعتمد محمد علي على معونة فرنسا. إلّا أنها لم تفعل شيئاً سوى التهديد بالسلاح، ولم تمد مصر بأية مساعدة فعالة. ولم تذعر إنكلترا الحملة الداعية للحرب، التي قامت بها الصحف الفرنسية. وأدركت الحكومة الفرنسية بأن المساعدة المسلحة للدفاع عن مصر تنطوي في ثناياها على حرب أوروبية واسعة النطاق. زد على ذلك، أن فرنسا ستضطر إلى الصراع وحيدة وفي آن واحد ضد بروسيا على الرين وضد بريطانيا في البحار. وعندما وجدت فرنسا نفسها أمام مثل هذا الوضع، لم تخاطر للقيام بحرب أوروبية واسعة، وتركت مصر في كفة الأقدار. وكان يترأس الحكومة الفرنسية منذ آذار/مارس 1840، تيير وهو من المتحمسين للتحالف مع مصر ومن مؤيدي العمليات الحاسمة. وفي 8 تشرين الأول/أوكتوبر 1840، أرسل تيير مذكرة إلى الدول أنذرهم فيها بأنه سوف لا يسمح بإقصاء محمد علي. ومع ذلك فقد استقال هو نفسه بعد ثلاثة أسابيع أي في 29 تشرين الأول/أوكتوبر 1840. ولم يكن في نية وزارة سولت ـ وغيزو الجديدة القتال بسبب مصر. فسارعت إلى التفاهم مع الدول بشأن محمد علي.

وفي ذلك الوقت، أصبح وضع جيش إبراهيم أكثر صعوبة. إذ كانت قواته مبعثرة

في جميع أنحاء سوريا. وكانت تقاسي من الأمراض وسوء التغذية وأصبح الجيش المصري بين نارين. إذ قطع الأنصار خطوط مواصلاته. وحاصر الأسطول الإنكليزي ـ النمساوي الموانىء وقصف الساحل السوري. وكالت القوات الإنكليزية التي نزلت على البرّ والثوار ضربة قاصمة بالجيش المصري. وفي غضون الأسابيع الأولى، احتل الثوار بمعونة الأسطول الإنكليزي عدداً من المدن الساحلية في سوريا: جبيل والبترون وصور وصيدا وحيفا. وجرت ناقلات جديدة محملة بالأسلحة من هذه المدن إلى قلب البلاد.

وفي 10 تشرين الأول/أوكتوبر 1840، سحق الثوار وجنود نابير التي أنزلت على البرّ، قوات إبراهيم في موقعة كبيرة نسبياً على مقربة من بيروت. فاضطر المصريون إلى إخلاء المناطق الجبلية من لبنان والجلاء عن الساحل. وأصبحت بيروت واللاذقية والإسكندرونة في أيدي المتدخلين. واستسلم الأمير بشير الثاني ـ حليف محمد علي، إلى الإنكليز الذين أرسلوه إلى مالطة. وعيّن بشير الثالث ـ ابن خال بشير الثاني، أميراً جديداً للبنان، وحارب آنذاك بشير الثالث إلى جانب الإنكليز.

وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1840، سقطت عكا ـ الحصن الرئيسي للمصريين، بعد قصفها بحراً. واحتلت المدينة وحدة إنكليزية صغيرة وشرعت بالتقدم نحو القدس. وقامت في فلسطين انتفاضات ضد المصريين، فانتشرت في الجليل ومناطق نابلس والخليل. وسرعان ما استحوذت المناطق الجنوبية من سوريا والبقاع والجبل الشرقي. وأصبحت مقاومة المصريين فيما بعد بدون جدوى.

استسلام محمد علي

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1840، اقترب الأسطول الإنكليزي تحت قيادة نابير من الإسكندرية. فقدم نابير إنذاراً إلى محمد علي هدّد فيه بإطلاق النار على القاعدة الرئيسية للأسطول المصري.

وكانت انتفاضة السوريين، وهزيمة الجيش المصري في سوريا وفلسطين وموقف فرنسا والخطر، الذي كان يهدد الأراضي المصرية، كان كل ذلك قد زعزع عزيمة محمد علي الذي أدرك بأن مصر لا تستطيع بقواها الخاصة مقاومة الدول الأربع الكبرى، ولهذا وافق على شروط نابير.

وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1840، وقّعت مصر تحت فوهات المدافع

الإنكليزية على الاتفاقية المقترحة من قبل نابير واضطر محمد علي إلى الجلاء التام عن سوريا وفلسطين وإعادة الأسطول التركي، لقاء تأمين حقوق سلالته الوراثية على مصر.

وأصدر محمد علي مرسوماً بالجلاء الفوري عن سوريا وفلسطين. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 1840، غادر إبراهيم باشا على رأس جيشه دمشق وزحف نحو الجنوب. واحتل الإنكليز قبيل ذلك الوقت القدس فقطعوا طريق التراجع على الجيش المصري. فاضطر إبراهيم إلى التقهقر عبر السهوب والصحاري الأردنية ولم يصل غزة من عداد الستين ألف جندي مصري، الذين كانوا قد شنّوا هذه الحملة المضنية المفجعة، سوى 24 ألف جندي. وهلك الآخرون في الطريق من جراء الجوع والعطش والبرد والأمراض ونتيجة لهجمات الأنصار عليهم.

وتمت تسوية القضية المصرية في أول حزيران/جوان 1841 بإصدار «خطّ شريف» أي مرسوم سلطاني خاص، وذلك بعد مفاوضات طويلة بين الدول. واحتفظ محمد علي ضمن ممتلكاته الوراثية ـ بمصر والسودان. إلّا أنه أعاد إلى السلطان جميع الأراضي الباقية أي سوريا وفلسطين وكيليكيا والجزيرة العربية وكريت. وقلّص جيشه حتى بلغ 18 ألف جندي. وحرم من حق تعيين الجنرالات في جيشه ومن حق بناء السفن الحربية. وأعاد إلى تركيا كل أسطولها الحربي. واعترف بأنه تابع للسلطان. وتعهد بدفع جزية كبيرة إلى خزينته.

وبعد تحطيم الجيش والأسطول المصري، أضعفت الدول الأوروبية حسب تعبير كارل ماركس، الشخص الوحيد، الذي كان بمقدوره تحويل تركيا من «العمامة المفتخرة» إلى رأس حي حقيقي(*). وأنزلت ضربة قاضية ببرامج الاستقلال المصري وأعدّت العدة لتحويل مصر إلى مستعمرة إنكليزية. وازدادت تبعية مصر شكلياً إلى الباب العالي الذي فقد مع ذلك مصر فعلاً عام 1841 حينما وقعت برمتها تحت النفوذ الإنكليزي. ومنذ ذلك الحين، «تبعت مصر»، كما قال ماركس وإنجلس، «للإنكليز أكثر من أي جهة أخرى»(**).

(*) راجع ك. ماركس، التعقدات الروسية ـ التركية. خداع ومراوغات الوزارة البريطانية. آخر مذكرة نسلروده، مسألة الهند الشرقية، ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 9، ص 202.

(**) كارل ماركس وفريدريك إنجلس، السياسة البريطانية. دزرائيلي، المهاجرون. مازيني في لندن، تركيا، ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 9، ص 5.

وعندما وضعت إنكلترا وادي النيل تحت سيطرتها، وطّدت في الوقت ذاته، أقدامها في الدردنيل. وبإلحاح منها، لم تجدد معاهدة هنكار إسكلسي، التي كان قد انتهى مفعولها عام 1841. وعوض عنها، وقعت خمس دول أوروبية وتركيا في لندن بتاريخ 13 تموز/جويليه عام 1841، على اتفاقية جديدة حول المضايق. وبموجب هذه الاتفاقية، أقفل البوسفور والدردنيل بوجه السفن الحربية الأجنبية بما فيها الروسية.

الفصل التاسع

لبنان وسوريا وفلسطين في عهد التنظيمات (1840 ـ 1870)

جرّ البلدان العربية إلى السوق الرأسمالية العالمية

دشّن التدخل الإنكليزي واستسلام محمد علي عام 1840 بداية عهد جديد في تاريخ البلدان العربية هو عهد تغلغل الرأسمال الأجنبي المتزايد فيها. يمكن اعتبار هذا العهد فاتحة الاستعباد الاستعماري للبلدان العربية وعهد تبعيتها الاقتصادية. وكانت النتيجة المنطقية لهذا العهد، تحويل البلدان العربية إلى مستعمرات. وقد حصل هذا في المرحلة التاريخية التالية ـ أي في عهد تكوين وسيطرة الرأسمال الاحتكاري.

وفتح تشميل المعاهدة التجارية، المعقودة بين إنكلترا وتركيا عام 1838، على مصر وسوريا إمكانية كبيرة لدخول بضائع بريطانيا والدول الرأسمالية الأخرى في أسواق الأقطار العربية. وازداد استيراد البضائع الإنكليزية وحدها إلى الأمبراطورية العثمانية بين الأعوام 1840 ـ 1850 حوالى ثلاث مرات، أي (من 1440 إلى 3762 ألف جنيه إسترليني). وأدّى الاستيراد المتزايد للبضائع الأوروبية إلى انهيار المراكز الصناعية القديمة وتخريب الحرف والصنائع المنزلية، كما أعاق تطور المعامل اليدوية (المانيفاتورة) الوطنية والإنتاج الصناعي، التي لم تستطع مقاومة مزاحمة الإنتاج المصنعي الأوروبي.

وإلى جانب هذا، أدى تطور التجارة الخارجية إلى نمو المدن التجارية، وإلى توطيد البورجوازية الكومبرادورية. ونشّط هذا التطور توسيع طرق المواصلات (كفتح قناة السويس وإنشاء مرفأ الإسكندرية وشق طريق بيروت ـ دمشق).

وتحت ضغط الرأسمال الأجنبي اتخذت الزراعة في الأقطار العربية سمة الإنتاج البضائعي. إذ اختصت أكثر فأكثر في إنتاج المحاصيل البضائعية القليلة العدد: كالقطن

وقصب السكر في مصر، والقطن والحبوب والصوف في سوريا وفلسطين، وخامات الحرير في لبنان. ومع هذا لم يكن نشوء الاقتصاد البضائعي مصحوباً هنا بتطور الاقتصاد الرأسمالي. إذ وقع الفلاح في حالة تبعية للسوق الرأسمالية العالمية، محافظاً في الوقت ذاته على تبعيته للإقطاعي.

وتمّ انضمام الأقطار العربية إلى السوق الرأسمالية العالمية على أساس تحويلها إلى ملحق يزوّد الصناعة الأوروبية بالخامات الزراعية. أما العلاقات الاقتصادية فأنشئت على أساس التبادل غير المتكافىء، وكانت بحدّ ذاتها مظهراً لاستغلال الأقطار العربية من جانب الرأسمال الصناعي.

وبدأ الرأسمال الأجنبي باستعباد الأقطار العربية منذ عام 1856 عن طريق تصدير الرساميل: وبالدرجة الأولى توظيفها في قروض، منحت إلى مصر وتركيا، وفي إنشاء طرق المواصلات.

بيان قصر الكلخانة السلطاني (خط شريف)

وظهرت في هذه المدة أيضاً بوادر جديدة في تركيا نفسها. إذ نشأت فئة صغيرة للغاية آنئذ من البورجوازية الوطنية التي كانت تتسم بطابع تجاري في الغالب. وجرت عملية تفسخ العلاقات الإقطاعية في الريف. وترعرعت الحركة التحررية الوطنية في الأقاليم البلقانية المستعبدة من قبل الأتراك، حيث بدأ تطور العلاقات الرأسمالية فيها قبل حدوثه في تركيا نفسها. وقد انفصلت اليونان وصربيا فعلاً عن الأمبراطورية العثمانية. ولتلافي انهيار الأمبراطورية التام وتدهور حكم السلطان، أعدّ ممثلو الأوساط البيروقراطية ـ الإقطاعية الأكثر فطنة، برنامج إصلاحات مقبلة. إذ أدركوا بأن الإصلاحات التي قام بها محمود الثاني كانت غير كافية لإنقاذ الأمبراطورية، وأن من الضروري تحقيق تحويلات حاسمة.

وكان المبادر لاتخاذ الإصلاحات الجديدة رشيد باشا ـ وزير الشؤون الخارجية ذو التفكير الحر و«النزعة الغربية». وكان برنامجه متواضعاً إلى درجة ما. إذ لم يمسّ أسس أسلوب الإنتاج الإقطاعي، وحافظ تماماً على سلطة السلطان المطلقة. ومن الناحية الاجتماعية يمكن اعتبار البرنامج كمحاولة للتوفيق بين السلطنة الإقطاعية ذات الطابع الديني التي ولّى زمانها من جهة وبين البورجوازية التجارية النامية والملاكين الأحرار من جهة أخرى. ولذلك فالبرنامج الذي انبثق من مصالح الطبقة الحاكمة كلية، يعكس إلى درجة معينة مطامع العناصر البورجوازية في تركيا.

وتبيّن للباب العالي بعد أن هزمت قوات محمد علي الأتراك بأنه لا يجوز تأجيل الإصلاحات أكثر من ذلك. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1839، أي بعد مضي 4 أشهر على معركة نصّيبين ووفاة محمود الثاني، دعا السلطان الجديد عبد المجيد (1839 ـ 1861) وجهاء القوم والسفراء الأجانب وممثلي التجار للاجتماع في قصره، أي قصر الزهور (الكلخانة). وقُرىء أمام المجتمعين البيان الذي أطلق عليه اسم «خط الكلخانة الشريف» والذي احتوى على برنامج الإصلاحات. وسميت الإصلاحات الواردة في «الخط الشريف» بـ «التنظيمات الخيرية» («الإصلاحات الخيرية»). ومن هنا أطلق اسم التنظيمات على مجموع عهد التحويلات في تاريخ الأمبراطورية العثمانية.

وجاء في البيان نصاً: «يعلم العالم كله بأن التعاليم القرآنية الجليلة وقوانين الأمبراطورية كانت قواعد محترمة في السنوات الأولى من عمر الأمبراطورية العثمانية وبهذا تزايدت قوة وسطوة الدولة وتمتع جميع رعاياها دون استثناء بأقصى الرفاه والنعيم».

فكانت الإصلاحات، التي أملتها بإصرار ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، قد صوّرت في «الخط الشريف» كبعث لقوانين ودساتير الأمبراطورية العثمانية القديمة، أو عودة إلى «عهدها الذهبي». وجاء في البيان أيضاً أنه: «في خلال المئة والخمسين سنة الأخيرة كفّ الناس، تحت تأثيرات عوامل وأحداث مختلفة، عن التمسك بالقوانين المقدسة والقواعد المنبثقة منها ـ فحلّ الوهن والإملاق في الأمبراطورية محل القوة والرخاء».

ولذا تعهّد البيان «بإيصال خيرات الإدارة الجديدة إلى كافة المناطق، التي تتكون منها الأمبراطورية وذلك بواسطة المصالح الجديدة».

وكان من المقرر أن تؤمن المصالح الجديدة تحقيق المهمات التالية:

1 ـ أن تصون كلياً حياة وشرف وممتلكات الرعايا بغض النظر عن معتقداتهم الدينية.

2 ـ ضمان طريقة صحيحة لتوزيع وجباية الضرائب.

3 ـ ضمان طريقة صحيحة للجندية مع تحديد أمدها.

وكانت تتسم بأهمية كبيرة مسألة صيانة حرمة الشخص والممتلكات في الأمبراطورية العثمانية، حيث لا شيء كان يحمي حياة الفرد من سلطة الطغاة والباشوات التعسفية. وتعهد بيان الكلخانة بإيجاد الظروف للتملك البورجوازي. ومنح

هذا الضمان لكافة الرعايا بغض النظر عن أديانهم. وكان لذلك أهمية بالغة إذ كانت البورجوازية في الأمبراطورية تنتسب إلى قومية أخرى وتدين بالديانة المسيحية المضطهدة، كالأرمن واليونانيين في تركيا نفسها، والأرمن والعرب المسيحيين في سوريا، والموارنة في لبنان، والأقباط في مصر وغير ذلك.

ونصّ البيان على تدابير عملية من شأنها ضمان حرمة الشخص والممتلكات ولا سيما إجراء المحاكمات(*) علناً؛ وتحريم مصادرة ممتلكات الجناة(**)؛ وتشكيل مجلس استشاري لسنّ القوانين الجديدة.

ورسم البيان خطوطاً عامة بخصوص ضبط النظام الضرائبي لتحديد مقدار الضرائب ووضع ميزانية ثابتة، وإلغاء التزام جباية الأتاوات ونظام بيع الوظائف، الذي آل إلى مثل هذه الابتزازات كالالتزامات.

وفي الميدان العسكري، رسمت خطوط عامة لإدخال التجنيد العسكري العام والدعوة إلى الجندية بانتظام، وتخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى 4 أو 5 سنوات وتحديد عدد من يدعون إلى الجندية من الأقاليم بنسبة عدد السكان.

الإصلاحات في الفترة الأولى من التنظيمات

واجه بيان كلخانة السلطاني رغم اعتداله وإنصاف حلوله، مقاومة عنيفة من جانب الإقطاعيين الأشد رجعية وكبار الموظفين وممثلي رجال الدين. ولم يتحرج السلطان عبد المجيد نفسه من إبداء استيائه من الإصلاحات المرسومة، إذ أنه كان قد وقّع على البيان مكرهاً. وكان هذا «المصلح رغم أنفه» يعتبر التنظيمات دوماً كتنازلات وافق عليها خلافاً لإدارته. وحالما كانت تتاح له الفرصة، كان يعمل كل ما في وسعه لعرقلة تنفيذها. ولهذا أصبحت حبراً على ورق أغلبية الإصلاحات، وحتى أكثرها تواضعاً سواء ما أدرج منها في البيان أم ما أقرّ فيما بعد.

ومع ذلك أدت سياسة التنظيمات إلى بعض النتائج. إذ كانت أجريت قبل كل شيء محاولات تقسيم السلطة وفصل الإدارة المدنية عن العسكرية ووضع مرافعات

(*) «ولهذا فسيحاكم كل متهم علناً وفق شريعتنا الإلّهية، وبعد انتهاء التحقيق والاستنتاج وحتى قبل إصدار حكم صحيح لا يحق لأي أحد أن يقتل آخر سراً أم علناً بدسّ السم له أو بأية وسيلة أخرى».

(**) «سيحوز كل شخص على ما شاء من الممتلكات الخاصة، ويتصرف بها بحرية تامة دون عائق أي كان؛ ومثلاً سوف لا يحرم ورثة الجناة من حقوقهم الشرعية ولا تصادر ممتلكات الجاني».

أصولية قانونية جديدة. وأدخل التجنيد العسكري العام في الأمبراطورية، وفق قانون سنة 1843، وحددت مدة الخدمة العسكرية بخمس سنوات. وأعيد تنظيم الجيش جذرياً. وقد أعيد تنظيم وحدات المشاة والخيالة على النسق الفرنسي، والمدفعية على النسق الألماني. وأصبح الجيش التركي مكوناً من 6 فيالق، رابط فيلقان منها في شبه جزيرة البلقان وفيلقان في آسيا الصغرى وفيلق خامس في سوريا وفلسطين (ومركزه القيادي في دمشق) وسادس في العراق (ومركزه القيادي في بغداد).

وفي عام 1840، شرع السلطان في إصلاح القضاء، الذي استغرق سنوات عديدة. وهيأت خلال جميع فترة التنظيمات تشريعات جنائية، وتجارية ومدنية جديدة ووضعت أسس جديدة للنظام القضائي.

كما قام محمود الثاني بمحاولة لتنظيم جباية الضرائب. ففي عام 1838 عيّن رواتب ثابتة للموظفين وألغى بعد ذلك جملة من الاحتكارات الحكومية التي استخدمت كذريعة للقيام بالكثير من الأعمال التعسفية. وألغى عام 1840 نظام التزام الضرائب، ولم تعد جبايتها من اختصاص باشوات الأقاليم بل عهدت إلى جباة خصوصيين خاضعين مباشرة إلى المصلحة المالية المركزية.

ولم يتحقق هذا الإجراء في الواقع إلّا في المدن. إذ فشلت محاولة إلغاء التزام الضرائب الزراعية ومارس الملتزمون المتسلطون أعمالهم كالسابق في هذا المجال.

وكانت الإصلاحات الإدارية، التي تمسّ فصل السلطة المدنية عن العسكرية، قد حددت بوضوح واجبات الولاة والقائمقامين، الذين يديرون الولايات والسناجق. وأصبحوا موظفين يمكن تغييرهم ومنحوا سلطة مدنية صرفة. وتحولت الإيالات، التي كانت سابقاً إقطاعيات موروثة للباشوات، إلى أجزاء من كيان دولة موحدة. وجرى تخصص المصالح الحكومية وأنشئت هيئات استشارية أو مجالس إدارية خاضعة للولاة مكوّنة من ممثلي البيروقراطية ورجال الدين والملاكين التجار. وصارت جباية الضرائب وتمويل الولاية من اختصاص موظف خاص مستقل عن الوالي اسمه الدفتردار. وخضع إليه المحصلون الذين يترأسون مصلحة الضرائب في السنجق وهم مستقلون عن القائمقام.

وفي عهد التنظيمات ازداد الاهتمام بتطوير التعليم. وصدر في عام 1845 قانون نادى بمبدأ التعليم المجاني والإجباري. وقد أدى هذا القانون إلى نتائج إيجابية معروفة، رغم أنه بقي كغيره من القوانين حبراً على ورق. إذ وضعت المدارس

الملحقة بالمساجد تحت مراقبة الدولة، وأنشئت المدارس الثانوية العلمانية، حيث كان يدرّس التاريخ والجغرافيا ومبادىء الحساب. وتأسست في إستانبول مدارس خاصة، أعدت الأطباء والتكنيكيين والحقوقيين والضباط. وأنشئت وزارة المعارف عام 1847.

وفي عام 1845 أيضاً، أجريت محاولة في كل إيالة لتكوين لجان خاصة «للبحث عن أسباب التدهور الزراعي». وعهد إلى هذه اللجان بمناقشة المسائل التي تتعلق بالزراعة: كضريبة الأرض وإنشاء الطرق والري. إلّا أن أعمالها منيت بالفشل، إذ بقي مصوناً الأساس الذي تتولد منه «أسباب التدهور الزراعي»، أي النظام الإقطاعي.

وهكذا فإن الإصلاحات، التي أجريت في فترة التنظيمات الأولى (1839 ـ 1856) فتحت منفذاً لتطوير العناصر البورجوازية في البلاد. إلّا أنها كانت، كما هو واضح، غير كافية لتجديد النظام الاجتماعي فيها. إذ لم تقض على نمط الإنتاج الإقطاعي ولا على الدولة الإقطاعية، كما لم تهيأ الظروف اللازمة لتطوير الصناعة الرأسمالية الوطنية، ولصدّ الغزو الاقتصادي للرأسمال الأجنبي. ومنحت هذه الإصلاحات بعض الحقوق الشخصية للبورجوازية، إلّا أنها لم تعطها حقوقاً سياسية. إذ بقيت جميع السلطة في الأمبراطورية كالسابق، في قبضة البيروقراطية السلطانية القديمة.

الإصلاحات في سوريا وفلسطين

عادت سوريا وفلسطين إلى سلطة الأتراك بعد أن غادرتها قوات محمد علي. وشرع الباب العالي مباشرة بتنظيم إدارة هذين الإقليمين النائيين عن المركز. ورغم معارضة الرجعية، قامت الحكومة بتطبيق القوانين الجديدة بصورة تدريجية. وعلى غرار بقية أقسام الأمبراطورية، حُرم ولاة الإيالات السورية من الصلاحيات المالية والعسكرية. إذ عيّن موظفون خصوصيون للمالية، أي الدفتردار والمحصلون الذين كانوا يخضعون مباشرة إلى وزارة المالية. إلّا أنه احتفظ في الواقع بنظام الالتزام. وبعد إجراء الإصلاح العسكري في سوريا، حشد فيها فيلق من الجيش النظامي الجديد ـ أي «عربستان أردوسي»، الذي كان مستقلاً عن السلطة المدنية. وكان يقود الفيلق المشير الذي كان يخضع مباشرة إلى وزارة الحربية.

وأدخلت في عام 1841 تقسيمات جديدة في سوريا: إذ أدمجت ولايتا صيدا وطرابلس في إيالة واحدة ونقل مركزها إلى بيروت. وجزئت فلسطين إلى سنجق القدس الخاص، الذي كان تحت إشراف والي بيروت.

ولم تبدل هذه التغييرات الإدارية الطفيفة نسبياً من جوهر النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في سوريا. ومع ذلك، فإنها أدّت إلى خلق أوهام معينة بين الفلاحين، الذين ظنوها كفيلة بتحريرهم. وقوّت الانتفاضات ضد السيطرة المصرية والمساهمة الفعالة في طرد الجيش المصري من الحدود السورية والفلسطينية الثقة لدى السوريين بقوتهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن انبعاث السلطة التركية لم يخفف الأعباء عن الشعب السوري. وخلقت جميع هذه الأوضاع ممهدات لنهوض جديد في النضال التحرري. وحدثت في البلاد جملة من الانتفاضات ضد الإقطاعية، أهمها انتفاضة حلب عام 1850 وانتفاضة حوران سنة 1852 ـ 1853.

تصفية الإمارة اللبنانية

بلغت الحركة ضد الإقطاعيين في لبنان أقصى درجات التوتر. إذ عاد الدروز الإقطاعيون الكبار إلى لبنان بعد عزل الأمير بشير الثاني عام 1840 وأصبحوا يتطلعون إلى إستعادة إقطاعياتهم وامتيازاتهم السياسية السابقة. فأبدى الفلاحون الموارنة من جانبهم، مقاومة للدروز، فإنهم كانوا قد حلّوا في أراضي الدروز خلال حكم الأمير بشير الثاني. فنشب على هذا الأساس صراع أثار جملة من التناقضات المعقدة والعويصة. وأضيفت إلى التناقضات الطبقية الحقيقية، التي كانت قد تعقدت بحدّ ذاتها من جراء الاختلافات الدينية بين الدروز والموارنة، المزاحمة بين إنكلترا وفرنسا. وكانت هاتان الدولتان تعوّلان على تقوية التناحر القائم بين الفئتين السياسيتين الدينيتين المتضاربتين. فساندت إنكلترا الدروز، وناصرت فرنسا الموارنة من جانبها.

وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1841، قام الإقطاعيون الدروز الذين سلّحتهم إنكلترا، بانتفاضة ضد الأمير بشير الثالث ـ ابن خال بشير الثاني، الذي كان قد عيّنه الباب العالي في منصبه. وفاز الإقطاعيون بتوريط الفلاحين الدروز التابعين لهم في هذه الانتفاضة. فحاصر الثوار قصر الأمير. واقتحموا القرى المارونية وأبادوا ساكنيها وحرقوا البيوت واستولوا على الأراضي والبساتين. ونظّم الموارنة من جانبهم، فصائل للدفاع عن أنفسهم وصدوا بنجاح بين آونة وأخرى هجوم الدروز. وتوغلت بعض فصائل الموارنة في القرى الدرزية وقامت بدورها بمذابح فيها. واستمرت أعمال الإبادة المتبادلة هذه لمدة 6 أسابيع. وقد انتصر الدروز في النهاية واستولوا على جنوبي لبنان.

فاستغلّ الباب العالي هذا النزاع الداخلي وأرسل قواته إلى لبنان. فعزل الأمير بشير الثالث واعتقل وأرسل إلى إستانبول. وتحولت إمارة لبنان إلى ولاية تركية عادية. وعيّن الجنرال عمر باشا التركي والياً عليه.

وشرع عمر باشا بالتنكيل بالإقطاعيين الدروز، الذين أعاقوه من ممارسة سياسة المركزة. وفي آذار/مارس 1842، دعا إلى قصره في بيت الدين ثمانية من شيوخ الدروز فأوقفهم وأرسلهم تحت حراسة شديدة إلى بيروت. وبعد توقيفهم عاد الموارنة، الذين هربوا من جنوبي لبنان أثناء مذبحة عام 1841 إلى قراهم وإلى أراضيهم وبساتينهم.

وأثارت أعمال الأتراك استياء الدول التي كانت تسعى إلى تعزيز مراكزها في الشرق. فعارضت بشدة الحكم التركي المباشر وطالبت بإعادة الحكم الذاتي في لبنان. وأصرّت فرنسا على إعادة بشير الثاني (الشهابي) إلى لبنان وهي تساند الموارنة. ولدعم مساعيها أرسلت أسطولها إلى بيروت. ووقفت إنكلترا إلى جانب الإقطاعيين الدروز، الذين حاربوا ضد الشهابيين.

وتحت ضغط الدول، أجرى الباب العالي استفتاء عاماً في لبنان في صيف 1842. وتبيّن من سير الاستفتاء أن الموارنة كانوا يؤيدون بعث إمارة لبنان على أن يحكمها شخص مسيحي من أسرة شهاب. وتظاهر الإقطاعيون الدروز بأنهم خضعوا إلى الباب العالي وصوتوا أثناء الاستفتاء من أجل الحكم التركي المباشر. ومع ذلك، انتفضوا مرة ثانية في تشرين الأول/أوكتوبر 1842 مطالبين بإطلاق سراح الشيوخ الموقوفين واستقالة عمر باشا. إلّا أنهم منيوا بالفشل مرة أخرى. إذ سحق عمر باشا فصائل الدروز وحرق قصر آل جنبلاط.

ومع ذلك، اضطر الباب العالي عام 1843 إلى الامتناع عن حكم لبنان بصورة مباشرة. ووافق تحت ضغط الدول على تسليم حكم لبنان إلى أيدي قائمقامين من بين الإقطاعيين المحليين. وعين قائمقام مسيحي على الموارنة ودرزي على الدروز وأبعد الشهابيون عن السلطة إلى الأبد. فزاد هذا «الحلّ» من إرباك المشكلة اللبنانية، وإضرام أوار المذابح بين الدروز والموارنة. وبحق وصف أحد الباشوات الأتراك هذا الحل بأنه «حرب أهلية منظمة».

المذبحة بين الدروز والموارنة عام 1845

لم يكن سكان المناطق المختلفة من لبنان متجانسين من الناحية الدينية. ففي

القسم الشمالي ـ أي في كسروان، كان كل السكان تقريباً من الموارنة. وفي القسم الوسطي ـ أي في المتن، كان يشكل الموارنة الأكثرية الساحقة، رغم أن القرى الدرزية كانت مبعثرة هنا وهناك. وفي القسم الجنوبي ـ أي في الشوف، كان السكان الفلاحون خليطاً من دروز وموارنة. أما الإقطاعيون، الذين كانوا يدّعون بالسلطة في الشوف فهم من الدروز. وبتوزيع الوظائف بين قائمقامين، وقعت كسروان تحت سلطة قائمقام ماروني وأعلنت المناطق الباقية كمناطق «مختلطة».

ونشأت مشادة جديدة بين الموارنة والدروز بسبب المناطق المختلطة. إذ اعتبر مسيحيو المناطق المختلطة، الذين كانوا يسعون إلى الاحتفاظ بأراضيهم، بأنهم يجب أن يخضعوا بصورة مباشرة إلى قائمقام مسيحي وبالعكس، أكد الإقطاعيون الدروز بأنه لا يمكن قيام سلطتين في منطقة واحدة وبأن موارنة مناطق الشوف المختلطة يجب أن يخضعوا إلى قائمقام درزي. فآلت هذه المخاصمات في نهاية المطاف إلى اتخاذ اقتراح وسطي من قبل القنصل الفرنسي في أيلول/سپتمبر عام 1844، وقد وسّع هذا الاقتراح «الحرب الأهلية المنظمة». إذ عين في كل قرية من القرى المختلطة السكان، عمدتان أو وكيلان: وكيل للمسيحيين وآخر للدروز. وخضع موارنة الشوف إلى القائمقام الدرزي، إلّا أنه كان بوسعهم تقديم الشكوى ضد أعماله إلى القائمقام المسيحي بواسطة وكيلهم.

وبعد تسليم جنوبي لبنان إلى قائمقام درزي عاد شيوخ الدروز إلى إقطاعياتهم السابقة. وصار الفلاحون الموارنة يتأهبون للانتفاضة. فانهار الغلاف الديني بسرعة واتخذت الانتفاضة طابعاً طبقياً واضح المعالم. وخلافاً لانتفاضة عام 1840 ـ 1841، عندما قاتل الفلاحون الموارنة تحت قيادة الشيوخ الإقطاعيين والقسس، تميّزت فصائل الثوار عندئذ بطابع فلاحي بحت. وكتب شاهد عيان للأحداث قائلاً: «أصبح المسيحيون يؤلفون فصائل المتطوعين الشعبيين مع رؤسائها وغيرهم. إلّا أنه لم يتجاسر أي شيخ أو أمير قيادة المتطوعين».

وقادت الحركة لجنة سرّية في دير القمر ذات فروع في كافة القرى الكبيرة من جنوبي لبنان. إلّا أن الفلاحين لم يفقهوا خصائص الصراع الطبقي بصورة جلية. إذ شملوا نقمتهم ضد الإقطاعيين الدروز على عامة الدروز مما أثار ضدهم الفلاحين الدروز وأدى إلى حدوث موجة من المذابح المارونية المعاكسة.

وبدأت الانتفاضة في أيار/ماي 1845 وعمّت جميع لبنان. ورافقتها أعمال إبادة

عامة لكافة الفلاحين الدروز. وكردّ فعل، شرع هؤلاء الفلاحون بإبادة الموارنة. وأخليت عشرات من القرى الدرزية والمارونية وأصبحت قاعاً صفصفاً.

وأجبرت الحركة، التي اتسمت بطابع العداء ضد الإقطاعيين، السلطة التركية على تغيير سياستها. ورغم أن الباب العالي، في كفاحه من أجل مركزة الأمبراطورية، وقف ضد الإقطاعيين الدروز الذين كانوا يسعون إلى الاحتفاظ بامتيازاتهم السياسية السابقة، إلّا أنه كان الحكومة، التي كانت تذود عن مصالح طبقة الملاكين ـ الإقطاعيين كاملة. وإذ كان الباب العالي قد سحق عام 1841 ـ 1842 تمردات شيوخ الدروز، المعارضة لتوحيد الأمبراطورية، فقد ساعد سنة 1845 أولئك الشيوخ الدروز أنفسهم على قمع انتفاضة الفلاحين الموارنة، المناهضة للنظام الاجتماعي الإقطاعي. وبفضل مساعدة القوات التركية، كانت الغلبة للدروز. وظلّت السلطة في جنوبي لبنان في قبضة قائمقام درزي والإقطاعيات في قبضة الشيوخ الدروز.

وكنتيجة لذلك، انتقلت الانتفاضة إلى شمالي لبنان، حيث هبّ الفلاحون الموارنة ضد النبلاء والأساقفة الموارنة من أبناء عقيدتهم.

وقبيل خريف 1845، كان لبنان قد «أخمد» ونزعت القوات التركية سلاحه. ووضع بمشاركة القناصل الأجانب، نظام جديد للحكم. وبعدما احتفظ بالنظام المزدوج للسلطة ـ قائمقامان لكافة المنطقة ووكيلان لكل قرية، أصرّ القناصل الأجانب على تكوين مجلس، لدى كل من قائمقامين يكون له وظائف قضائية ويمتلك كذلك حق الإشراف على توزيع وجباية الضرائب. وتقرر أن يتكون هذا المجلس من عشرة أشخاص: أي من مارونيين، ودرزيين، وسنيين، واثنين من الروم الأرثوذكس، واثنين من الروم الكاثوليك. ولم يقض هذا القرار على التناقضات الأساسية بين الفلاحين والإقطاعيين. بل وسّع في الوقت ذاته من تعميق الخلافات الدينية وأثار انشقاقات جديدة بين الفئات الدينية المختلفة، وأعطى ذريعة إلى تدخّل الدول الأجنبية في شؤون سوريا الداخلية بصورة دائمة.

نشاط المبشرين، الخطط الإنكليزية الرامية إلى الاستعمار اليهودي لفلسطين

كان نشاط الإرساليات الدينية طريقاً آخر للتغلغل الأجنبي في الشرق العربي. وبعد أن خفّت قوة نشاط هذه الإرساليات في مستهل القرن التاسع عشر، اشتدت ثانية في الأربعينيات. إذ فتح المبشرون المدارس والمؤسسات في سوريا وفلسطين، ناشرين بحماس التعاليم المسيحية بالإضافة إلى بسط نفوذ الدولة التي ينتسبون إليها.

وكانت الإرساليات الكاثوليكية للعازاريين والجزويت (اليسوعيين) في الشرق من الأولين وأكثر نشاطاً. وكانت أعمال المبشرين الكاثوليك تدار من قبل الفاتيكان وتحظى بإسناد فعّال من قبل فرنسا. وافتتحت هذه الإرساليات الكاثوليكية شبكة واسعة من المدارس والمعاهد الدينية. وفي عام 1846 بعث البابا نظام بطريركية القدس اللاتينية، الذي كان قائماً في وقت من الأوقات في عهد الصليبيين.

وظهرت في بيروت عام 1820 أول إرسالية أميركية ـ برزبتيرية. وقبيل عام 1860، فتحوا أكثر من 30 مدرسة ودار طباعة. وفي 1866 فتحوا الكلية البروتستانتية السورية التي أصبحت فيما بعد الجامعة الأميركية.

وفي عام 1849 كوّنت روسيا في القدس إرسالية دينية روسية. ولم يكن لروسيا أي هدف اغتصابي بصورة مباشرة في سوريا وفلسطين. بل إنها سعت عن طريق إنشاء الإرسالية الدينية، إلى تعزيز نفوذها بين السكان الأرثوذكسيين من شبه جزيرة البلقان.

ولم تتقاعس إنكلترا عن الركب، وهي التي كانت تسعى للحصول على أقصى الفوائد من هزيمة محمد علي. وأقدمت على مخاطرتين في آن واحد. إذ ساندت البروتستانت وخطط المستعمرين الألمان في فلسطين. وأنشأت في القدس عام 1841 أسقفية إنكليزية ـ بروسية. ومن جهة أخرى، شجعت بريطانيا خطط الاستعماري اليهودي وبدأت تلهم مختلف أنواع المشاريع الصهيونية.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، كان عدد السكان اليهود ضئيلاً في فلسطين، وهو لا يكاد يبلغ الأحد عشر ألف نسمة. وكان الكثيرون منهم زواراً نزحوا إلى هناك لأغراض دينية. وفيما يتعلق بالأزمة الشرقية للأعوام 1839 ـ 1841، فإن الإنكليز قد أخرجوا من محفوظاتهم خطط نابليون الطنانة بشأن إنشاء دولة يهودية في فلسطين. وفي 1838، قدّم اللورد شفتبيري، وبعده غولر والقنصل البريطاني في القدس جيمس فِنّ، جملة من المشاريع لإسكان اليهود في فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها تحت الحماية البريطانية. فحظيت هذه الخطط بعطف من قبل بالمرستون، الذي رأى فيها ضماناً لأمن مواصلات الأمبراطورية. كما لقيت سنداً من قبل مونتفيوري، الصيرفي اليهودي ـ الإنكليزي الذي يمتّ بصلة قربى إلى أسرة روتشيلد. وقد قام مونتفيوري بزيارة الشرق بضع مرات ابتاع عام 1855 بستان برتقال بالقرب من يافا، إلّا أنه لم يستطع استمالة أي مستوطن يهودي.

كما أخفق مشروع الأسقفية الإنكليزية ـ البروسية.

وانعكست كأنها في مرآة، منافسة الدول في الشرق في مشاجرة لا نهاية لها بين الإرساليات الدينية المختلفة. إذ حصلت خلافات ومشاحنات من جراء امتلاك هذا أو ذلك «الموضع من المواضع المقدسة» أو بسبب تقسيم الأرباح الواردة من زوار الأماكن المقدسة أو لغيرها من الأسباب. وكانت إحدى هذه الخلافات التي تراءت وكأنها طفيفة، المشادة بشأن ترميم سقف كنيسة القيامة ومفاتيح كنيسة المغارة في بيت لحم. ثم تحوّل هذا الخلاف إلى أزمة دولية خطيرة واستخدم كذريعة لإضرام نار الحرب الشرقية خلال الأعوام 1853 ـ 1856.

ورغم أن تركيا كانت في عداد المنتصرين ومن بين الدول الأوروبية الفاتحة، إلّا أن نتائج هذه الحرب كانت كارثة على الأمبراطورية العثمانية. فلسدّ النفقات الحربية، عقد الباب العالي عام 1854 أول قرض أجنبي، كان بداية استعباد تركيا مالياً. وفرضت الدول أخيراً، نوعاً من الحماية الجماعية على تركيا وأملت على حكومة السلطان برنامجاً جديداً للإصلاحات. وقد «فتح» هذا البرنامج الطريق واسعاً لتغلغل الرأسمال الأجنبي في تركيا.

«خط همايون» عام 1856، الفترة الثانية من التنظيمات

وفي 18 شباط/فيفري 1856 أصدر السلطان «بياناً سامياً» جديداً أو «خط همايون»، قبيل عقد الصلح بقليل وتحت ضغط الدول الأوروبية. وأعادت هذه الوثيقة وثبتت شكلياً المبادىء الأساسية الواردة في بيان الكلخانة السلطاني، مواصلة سياسة التنظيمات. إلّا أن الأمر لم يكن كذلك في الواقع. فخلافاً للبيان السلطاني («خط شريف») عام 1839، اعتبر «خط همايون» عام 1856 من قبل الدول كالتزام دولي. وهذا ما ورد في المادة التاسعة من معاهدة صلح باريس، التي عقدت في 30 آذار/مارس 1856. وفعلاً لم يكن باستطاعة السلطان إلغاءه ولا تغييره بدون موافقة الدول. فإن البيان الأول حرم الدبلوماسية الأجنبية من أية ذريعة للتدخل في شؤون الأمبراطورية العثمانية، فكان البيان الثاني قبل كل شيء وسيلة لمثل هذا التدخل.

وخلافاً لبيان الكلخانة السلطاني، ركّز خط همايون 1856، على التساوي الديني وعلى المشاريع الاقتصادية من مختلف الأنواع. وكان هذا لصالح الدول الأوروبية، التي طالبت بتوسيع الحقوق والامتيازات لرعاياها ولوكلائها، الذين كانوا على الأغلب من التجار المسيحيين الأرمن واليونانيين.

وقام الباب العالي بأولى تنازلاته إلى الدول أثناء الحرب الشرقية عندما حاول أن يوسع الخدمة العسكرية لكي تشمل المسيحيين. ولهذا السبب ألغى الخراج في 7 أيار/ماي سنة 1855. وأثار هذا الإجراء مقاومة الرجعيين المسلمين، الذين استاؤوا من السماح «للكافرين» بالالتحاق في الجيش وبحمل السلاح. على أن هؤلاء «الكافرين» امتنعوا أنفسهم عن الخدمة في الجيش التركي. وعفا الباب العالي، في آخر المطاف المسيحيين من الخدمة العسكرية، واستبدلها بضريبة خاصة تعرف بـ «البدل العسكري» الذي لم يكن في جوهره إلّا خراجاً ولكن تحت اسم آخر.

وفضلاً عن الخراج، احتفظ في الأمبراطورية العثمانية بالكثير من ضرائب القرون الوسطى، التي أخذت تزداد من عام لعام. وإن فرض احتكار الدولة على الملح والتبغ زاد عام 1862 من وطأة مختلف أنواع الابتزازات المالية ومن ارتفاع أسعار هذه البضائع. وتحققت جباية الضرائب كالسابق بواسطة الملتزمين. وفي عام 1857، أجريت محاولة أخرى أيضاً لإلغاء نظام الالتزام، إلّا أنها لم تعمّر طويلاً.

وفي 21 نيسان/أفريل 1858، صدر قانون الأراضي، الذي ألغى بصورة شرعية نظام الإقطاعيات العسكرية وتبعية الفلاحين للتيمارجية السابقين، وإن كان النظام قد صفّي في الواقع قبل صدور القانون بمدة. ومع ذلك، بقي الفلاحون محرومين كالسابق من الأرض. إذ لم يمنح قانون 1858 الأراضي للفلاحين، بل اكتفى بإعطاء مستأجري أراضي الدولة حق شرائها وألزمهم بدفع مبلغ كبير كثمن لها، ووسّع قانون الأراضي هذا أصناف الأراضي التي أصبحت ملكاً خاصاً، وساعد على تطوير الملكية الخاصة للأرض وجعلها بضائع متداولة. ومع هذا، احتفظ القانون بجملة من القيود المفروضة على استعمال الأراضي، التي كان من شأنها إعاقة المبادرة الاقتصادية. وأخيراً نشر في عام 1867 قانون جديد منح الأجانب حق حيازة وامتلاك الأرض في الأمبراطورية العثمانية.

وبالإضافة إلى تشريع الأراضي، والقوانين المتعلقة بالبنك العثماني (1856) ومنح الامتيازات في المرحلة الثانية من التنظيمات؛ صدرت قوانين بشأن حقوق وأوضاع الطوائف الدينية وحول الجنسية العثمانية (1869) وأعدّت القوانين الجنائية والمدنية وقانون تحويل الوقف لأغراض دنيوية (1873)، الذي بقي برمته مع هذا حبراً على ورق. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1864، صدر قانون الولايات الذي أدخل أقساماً إدارية جديدة في الأمبراطورية وأعاد تنظيم الإدارة المحلية.

وبصورة عامة، أضعفت إصلاحات المرحلة الثانية من التنظيمات الباب العالي

ويسّرت تغلغل الرأسمال الأجنبي. إذ حصل الرأسماليون الأوروبيون على امتيازات في البنوك والسكك الحديدية وامتيازات أخرى، وعلى حق ابتياع الأراضي وما شابه ذلك. وهكذا ساعد «خط همايون» 1856 والقوانين التالية له على تحويل الأمبراطورية العثمانية إلى شبه مستعمرة للدول الرأسمالية الأوروبية. كما فتح «خط همايون» 1856 المرحلة الثانية من التنظيمات ـ أي مرحلة نهب واستعباد تركيا وممتلكاتها العربية من قبل الرأسمال الأجنبي.

الانتفاضة الفلاحية في كسروان (1859 ـ 1860)

وسرعان ما بدأت في سوريا أزمة جديدة بعد صدور «بيان 1856 السامي» الذي كان العامل المباشر لانفجارها. إذ فسّره الفلاحون اللبنانيون كوثيقة، نادت بمساواتهم المدنية وكإشارة إلى تحريرهم من الفروض الإقطاعية.

وأدّى نمو التجارة الخارجية وازدياد قدرة التسويق الزراعي ما بين العقدين الخامس والسادس من القرن التاسع عشر إلى تشديد استغلال الفلاحين اللبنانيين. فنضج الاستياء في القرى. وسجّل الفلاحون الشكاوى بشأن ازدياد ابتزاز الأموال والأعمال التعسفية. ووحدت جميع الشكاوى في عريضة واحدة في بداية عام 1858، وذلك في حشد كبير عقد في قرية الزوق حضره حوالى 300 ممثل قدموا من مختلف قرى كسروان (بشمال لبنان) وقد حمل وفد خاص هذه العريضة إلى خورشيد باشا والي بيروت. ويتلخص فحوى مطاليب الفلاحين في إلغاء كافة الفروض الإقطاعية. إلّا أن الباشا رفض وهو يتظاهر باللطف، هذه المطاليب رفضاً باتاً. فبدأ الفلاحون عندئذ بالاستعداد للانتفاضة. وأخرجوا الأسلحة من المخابىء التي أخفيت فيها منذ 12 عاماً مضت وأخذوا يشكلون الفصائل الثورية.

وفي كانون الثاني/جانفي 1859 اندلعت انتفاضة مسلحة قادها حداد قروي اسمه طانيوس شاهين. واتسمت الانتفاضة بطابع طبقي صرف. إذ طرد الثوار الإقطاعيين الموارنة من كسروان واستولوا على أراضيهم وممتلكاتهم. وشكل الثوار سلطة خاصة مما اضطر الباب العالي إلى الاعتراف بطانيوس شاهين كقائمقام.

وأثرت الانتفاضة في كسروان تأثيراً ثورياً في سائر أقسام لبنان. وانتشرت الاضطرابات إلى مناطق اللاذقية وأواسط لبنان وشملت الفلاحين الموارنة في القائمقامية الدرزية حيث بدأ الفلاحون بالاستعداد لانتفاضة مسلحة ضد الدروز. وساندهم رجال الدين الموارنة مساندة فعالة. فبدأ الإقطاعيون الدروز بدورهم بتسليح فصائل المتطوعين الدروز.

المذبحة المارونية ـ الدرزية 1860

وفي ربيع 1860، تحولت الانتفاضة إلى مذبحة مارونية ـ درزية جديدة، مهّدت لها إلى درجة كبيرة، التصرفات الاستفزازية التي قام بها القنصل الفرنسي في بيروت. ونوّه كارل ماركس بأنه «كان للعملاء الفرنسيين، الذين كانوا يسعون إلى إثارة عراك ديني ـ سياسي... على الساحل السوري»(*)، ضلع في الأحداث الدموية في سوريا.

وفي 22 أيار/ماي 1860، أطلق جماعة مؤلفة من 10 ـ 12 مارونياً النار على فئة من الدروز عند بوابة بيروت، فقتل درزي وجرح اثنان. وكانت هذه المناوشة الطفيفة كافية لإضرام النيران والمذابح والتدمير المتبادل في جميع أنحاء لبنان. ودمّرت في غضون 3 أيام فقط (29 ـ 31 أيار/ماي 1860) ستون قرية في ضواحي بيروت. وانتشرت الاضطرابات في حزيران/جوان إلى المناطق «المختلطة» في جنوبي لبنان والجبل الشرقي، وشملت صيدا وحاصبيا وراشيا ودير القمر وزحلة. وحاصر الفلاحون الدروز أثناء الاضطرابات الأديرة والإرساليات الكاثوليكية وحرقوها وقتلوا الرهبان.

وفي تموز/جويليه 1860، وقعت أحداث مفجعة في دمشق. إذ نظم المتعصبون من المسلمين مذبحة مسيحية بعلم من السلطات العسكرية وحتى بمساهمة الجنود الأتراك. فقتلوا المسيحيين وأحرقوا الكنائس والمدارس التبشيرية. واستمرت المذبحة الدموية ثلاثة أيام (9 ـ 11 تموز/جويليه). ولم يُحل دون إبادة كافة المسيحيين إلّا عبد القادر شخصياً، الذي كان بطلاً شعبياً جزائرياً يقيم مبعداً في دمشق. إذ وقف أثناء المذبحة بشجاعة وبسالة مدافعاً عن المسيحيين، ووضع قصره تحت تصرف ضحايا التعصب.

وكلّفت أحداث عام 1860 الدموية السوريين غالياً. إذ استشهد أثناء المذابح والمجازر ما يربو على 20 ألف شخص من المسيحيين وحدهم. ودمرت 380 قرية مسيحية و560 كنيسة و40 ديراً. كما تكبّد الدروز والمسلمون خسائر فادحة.

(*) ك. ماركس، الأحداث في سوريا، الجلسة البرلمانية الإنكليزية، أوضاع التجارة البريطانية، ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 15، ص 102.

الحملة الفرنسية 1860 ـ 1861

أعطت المذابح والمجازر الدرزية ـ المارونية نابليون الثالث ـ أمبراطور فرنسا، الذريعة التي كان ينتظرها منذ مدة طويلة للتدخل في شؤون سوريا. إذ شعرت الأوساط الحاكمة الفرنسية بأنه قد حانت اللحظة المناسبة لتثبيت أقدامها تماماً في سوريا. ولعبت مساعي نابليون الثالث إلى تعزيز هيبته «شأن أكثر الملوك المسيحيين مسيحية»، ومقتضيات السياسة الخارجية والداخلية دوراً حاسماً أيضاً. فشرع نابليون بحدة في الدفاع عن المسيحيين السوريين لبلوغ الأهداف المذكورة. وفي تموز/جويليه 1860 أعلن عن نيته في إرسال قوات إلى سوريا.

فأثارت الخطط الفرنسية مخاوف الدول وتركيا.

فأوفد السلطان عبد المجيد إلى دمشق واحداً من أكبر موظفي الأمبراطورية وهو فؤاد باشا، بغية الحيلولة دون وقوع الحملة الفرنسية. وبعد أن خُوّل بممارسة الصلاحيات الاستثنائية، نظّم فؤاد باشا في دمشق حملة إعدام نموذجية. وأعدم بأمره رمياً بالرصاص 111 شخصاً وشنق 57 وحكم بالأشغال الشاقة على 325 وأبعد 145 شخصاً آخر. واقتصر فؤاد باشا على إنزال العقاب بالمسلمين حصراً، وذلك سعياً منه لإرضاء فرنسا. وأعاد الجيش التركي «النظام» بسرعة وأوقف المذابح. ومع ذلك واصلت الصحافة البونابرتية ضجتها الصاخبة، وأكدت بأن الاضطهاد الذي يقوم به فؤاد ما هو إلّا «مهزلة». وطالبت بمضاعفة الإعدام عشرات المرات وأكثر.

ومن جهة أخرى، فإن إنكلترا وروسيا، اللتين لم تكونا تريدان السماح للفرنسيين بالاستيلاء على سوريا، أصرّتا على عقد مؤتمر دولي لربط يدي نابليون الثالث. وفي 5 أيلول/سبتمبر 1860، وقعت ست دول، أي إنكلترا وروسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا وتركيا على الاتفاقية، التي قررت بأن الفيلق الفرنسي الاحتلالي يجب ألا يتجاوز عدده الاثني عشر ألف شخص وألّا يبقى في سوريا أكثر من 6 أشهر. وفضلاً عن ذلك، أوفد إلى سوريا مندوبون خصوصيون عن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية. فألفوا لجنة لكي تتحرى أسباب الأحداث السورية من مصادرها وتكشف عن المذنبين وتعاقبهم «وتتلافى وقوع أحداث مماثلة» عن طريق إيجاد نظام جديد للبنان. وأصبح إرسال القوات الفرنسية لا طائل من ورائه بعد اتفاق الدول وتكوين اللجنة الدولية.

ومع ذلك، نزلت قوات فرنسية في بيروت في عشية الاتفاقية نفسها، أي في

أواخر آب/أوت 1860. وقامت في أيلول/سبتمبر بجولة حربية في البلد الذي أخمده الأتراك. وبعدما قام الجنرالات الفرنسيون بهذه «المآثر الحربية» صبّوا جام غضبهم على الفلاحين «المتمردين» في شمالي لبنان. فاضطر قائد الفلاحين الموارنة إلى الفرار إلى الجبال. وأصبح يوسف كرم قائد الإقطاعيين قائمقاماً. فقمع بمعونة الفرنسيين الانتفاضة في كسروان وأعاد الأراضي للشيوخ الموارنة.

وحاول نابليون الثالث تجاهل اتفاقية 5 أيلول/سبتمبر 1860 وإبقاء قواته في سوريا بحجة أن البلاد ما زالت «غير هادئة». إلّا أن إنكلترا والنمسا طالبتا بانسحاب القوات الفرنسية الفوري وهددتا بالحرب. وحدّد، في النهاية، اليوم الخامس من حزيران/جوان 1861 آخر موعد للانسحاب. وقبيل ذلك الوقت، شحن كل جنود فيلق الحملة الفرنسية على ظهر سفن توجهت عائدة إلى الوطن. وهكذا فشلت محاولة الاستيلاء على سوريا.

«النظام الأساسي للبنان»

وفي حزيران/جوان 1861، أعدت اللجنة الدولية بعد مناقشات طويلة «نظاماً أساسياً» جديداً للبنان. وقد أعدّ النظام بشكل اتفاقية وقّعت عليها في القسطنطينية تركيا والدول في 9 حزيران/جوان 1861. وأصبح جبل لبنان (بدون الساحل) منطقة حكم ذاتي يترأسها حاكم مسيحي مستقل عن ولاة بيروت ودمشق، ويخضع للباب العالي مباشرة. وقد ألغي نظام القائمقامين. أما الحاكم (أو «المتصرف») فيختاره ويعيّنه الباب العالي مباشرة. وأسس مجلس إداري تابع للمتصرف ومؤلف من اثني عشر شخصاً، وتختار كل من الطوائف الدينية الكبيرة الست القاطنة في لبنان (المارونية والدروز والسنّة والشيعة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك) ممثلين اثنين عنها إلى المجلس. وللمجلس الحق بتوزيع الضرائب والإشراف على جبايتها وصرفها، وله وظائف استشارية أيضاً فيما يتعلق بأية قضية أخرى. وقسم لبنان إلى 6 مديريات يترأس كل واحدة منها مدير. واشترط أن يكون ثلاثة منهم موارنة، وواحد درزياً، وواحد من الروم الأرثوذكس، وواحد من الروم الكاثوليك. وأخضع لهم شيوخ النواحي والقرى والقضاة والكتبة. وحدّد القانون نسبة توزيع هذه المناصب بين الطوائف الدينية المختلفة. وألفت مجالس منطقية تحت إدارة كل مدير. وشكّلت شرطة خاصة بجبل لبنان وأقيم نظام قضائي خاص، وأصبحت دير القمر مركز

المتصرفية. وخوّل المتصرف حق تجريد سكان لبنان من السلاح واستدعاء قوات تركية إلى المتصرفية. وتعهد لبنان بدفع جزية سنوية إلى الباب العالي.

وطبّق النظام الأساسي بصورة تمهيدية لمدة 3 سنوات. وفي أيلول/سبتمبر 1864، وقّعت الدول الكبرى وتركيا على المعاهدة، التي صادقت على النظام بوصفه دستوراً دائماً وأجرت عليه تعديلات طفيفة. وأنشأت منطقة مارونية أخرى وأعيد تنظيم المجلس الذي كان تحت سلطة المتصرف فأصبح فيه من بين 12 شخصاً: 4 موارنة، و3 دروز، و3 أشخاص من الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، وسنّي واحد، وشيعي واحد. وبقي النظام الأساسي بهذا الشكل حتى عام 1914.

الحركة التثقيفية في الستينيات، بطرس البستاني

آلى تطور التجارة الخارجية إلى تكوّن فئة هامة نوعاً ما من البورجوازية التجارية في بيروت. ومع ذلك، فالنير الإقطاعي والعداء المستأصل بين القبائل والزمر الإقطاعية وبين الطوائف والفرق الدينية العديدة، أعاق التطور التجاري وتكوين سوق وطنية موحّدة. ولهذا قدمت البورجوازية التجارية البيروتية المساندة للوحدة السورية، عدداً من الإيديولوجيين في تلك الفترة. ودعا أولئك المفكرون إلى التسامح الديني وإلى توحيد جميع عرب سوريا بغض النظر عن معتقداتهم الدينية ونسبهم القبيلي.

وكان أكبر إيديولوجيي البورجوازية السورية في العقد السابع من القرن التاسع عشر، بطرس البستاني (1819 ـ 1883)، وكان مسيحياً وقد تخرّج من المدرسة الدينية المارونية. وكان يجيد لغات عديدة. وتعرَّف في عام 1840 إلى المبشرين الأمريكيين فاعتنق العقيدة البرزبيترية. وفي دعوته إلى حب الوطن ووحدة سوريا، ندّد بالتعصب وعدم التسامح الديني والنزاعات والخصومات الدينية والخرافات والانفصالية الإقطاعية وفساد السلطات التركية، واستعباد المرأة. وكان مثقفاً ومعلماً وكاتباً اجتماعياً لا يكلّ. إذ أنشأ في بيروت أول مدرسة عربية وطنية (1863) ونشر باللغة العربية مجلتين أسبوعيتين «نفير سوريا» (1860) و«الجنة» ومجلة «الجنان» (1870). فوضعت هذه المجلات لأول مرة في متناول القراء السوريين القضايا السياسية والثقافية والأدبية. وعمل كثيراً من أجل إبداع لغة عربية فصحى جديدة ومن أجل نشر المعارف الأوروبية بين العرب المثقفين. فصنّف معجماً ضخماً باللغة العربية وسبعة أجزاء من الموسوعة العربية (دائرة المعارف) ـ وكانت هذه مخلفاته الأدبية. وواصل بطرس

البستاني ـ ابن خاله، نشر الموسوعة العربية بعد وفاة بطرس البستاني. وترجم «الألياذة» لهوميروس إلى العربية.

وكان ناصيف اليازجي (1800 ـ 1871) شاعر بلاط بشير الثاني، أقرب أصدقاء وأنصار البستاني. وقد أسهم اليازجي إسهاماً كبيراً في بعث اللغة العربية الفصحى والأدب العربي. ووقف ناصيف اليازجي، وهو مسيحي كبطرس البستاني، ضد التعصب الديني ودعا العرب إلى الوحدة لكيما يبنون مستقبلاً أخوياً قائماً على أساس تراث مشترك.

وجمع البستاني واليازجي حولهما طلائع المثقفين السوريين لذلك العهد. وفي 1857، شكّل أتباعهما في بيروت الجمعية العلمية العربية التي وحّدت أول مرة في تاريخ سوريا المثقفين العرب بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. ومما تجدر الإشارة إليه أنه لم يسمح للمبشرين الأجانب بالانتساب إلى هذه الجمعية. ومع ذلك، اقتصر البستاني واليازجي على النشاط التثقيفي واعتبرا التثقيف الوسيلة الوحيدة لمكافحة النظام الإقطاعي.

أما المشاكل السياسية فكانت من نصيب جيل جديد. ففي الاجتماعات السرّية التي كان يعقدها أعضاء الجمعية العلمية العربية، بعد أن استأنفت عام 1868 نشاطها الذي كان قد توقف بسبب أحداث 1860، تحوّل النقاش حول البعث الثقافي إلى دعوات حارّة للكفاح من أجل الاستقلال. وفي إحدى هذه الاجتماعات، تلا إبراهيم اليازجي، بن ناصيف اليازجي أشعاراً وطنية انتشرت بصورة واسعة في سوريا ولبنان. وغنى إبراهيم اليازجي في أشعاره هذه مجد العرب التليد وندّد بالتعصب ودعا إلى إسقاط النير التركي. وكانت هذه دعوة حماسية للقيام بانتفاضة باسم الوطن العربي. ومن أقوال إبراهيم اليازجي: أهداف سامية لا يتم إدراكها إلّا بحد السيف، فإن شئت بلوغها فتّش عن السيف.

الفصل العاشر

العراق بين 1831 ـ 1871، التنظيمات

الوضع الاقتصادي في العراق خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر

لم يكن العراق، وهو أحد أقاليم الأمبراطورية العثمانية الأشد تأخّراً، خاضعاً لسلطة محمد علي ولم تشمله إصلاحاته. وبقي مستعمرة نائية تابعة لشركة الهند الشرقية. وفي الفترة التي تلت عزل داود باشا (1831)، بذل الحكام الأتراك في العراق كل ما في وسعهم لتوطيد سلطة الباب العالي في هذا الإقليم النائي، من وجهة نظرهم، وتنفيذ أوامره تنفيذاً تاماً. وبعد تصفية الباشوات المماليك، أصبح العراق في وضع صعب جداً. إذ كان بلداً خرباً مصاباً بالتدهور الاقتصادي غير المألوف حتى بالنسبة لمثل هذا البلد. فقد اجتاحه الطاعون عام 1831 وأنزل ضربة قاصمة بقواه الإنتاجية. ولم يسلم من أصل سكان بغداد 150 ألف نسمة سوى 20 ألف شخص، ومن أصل سكان البصرة 80 ألف نسمة بين 5 ـ 6 آلاف فقط وانقرضت مدن وقرى كثيرة عن بكرة أبيها. وأغلقت الدور وخلت الحوانيت والمصانع. وأهملت الحقول والبساتين. وتقلصت مساحة الأراضي المزروعة وهلكت أشجار الفواكه. وأصيبت التجارة بكساد خطير. وانتعشت بقوى مجددة الفوضى الإقطاعية التي عمّقت التدهور الاقتصادي.

ولم يكن في وسع العراق أن يسترجع قواه إلّا بعد مرور ما يربو على 20 عاماً من آثار الطاعون.

انتفاضة الأكراد والحروب القبيلية

أخضع داود باشا في أيامه بكوات الأكراد وشيوخ العرب. واستطاع السيطرة

عليهم. ودخل في صراع ضد الباب العالي إلّا أنه وحّد العراق كله تحت سلطته. وكان ولاة بغداد الجدد، المعيّنون من قبل الباب العالي، مذعنين للباب العالي ومنفذين لرغباته. إذ قضوا على آثار استقلال العراق السالف وأخضعوه كلياً للحكومة المركزية. إلّا أن سلطتهم في العراق بالذات كانت وهمية، إذ لم يكونوا قادرين على التغلب لا على مقاومة القبائل، التي أحجمت عن دفع الضرائب ولا على مقاومة الإقطاعيين، الذين رفضوا الاعتراف بسلطة الباشوات. فدخل العراق مجدداً في مرحلة تفسخ إقطاعي. وطغت فيه ثانية، تمردات قبيلية متواصلة وحروب إقطاعية.

ودار بين قبائل المنتفق وشمر وعنيزة وغيرها القتال تارة وعقدت تارة أخرى فيما بينها تحالفاً وحاربت ضد والي بغداد. وفي 1833، حاصر محاربو قبيلة شمر بغداد لمدة 3 أشهر.

وقام الإقطاعيون الأكراد في الشمال بانتفاضات متواصلة ساندها شاه إيران من جهة ومحمد علي ـ باشا مصر، من جهة أخرى. وبذل محمد علي جهده لضمّ العراق إلى ممتلكاته إذ سعى إلى إتمام توحيد «الأمبراطورية العربية» لكي تتوطد في الطريق التجاري الهام الموصل بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي. ولبلوغ هذا الهدف كان مستعداً لإسناد أية حركة في العراق من شأنها أن تضعف سلطة الباب العالي. وأما الحكومة التركية من جانبها، فأرسلت إلى كردستان حملات تنكيلية متواصلة نكّلت مراراً بين 1831 ـ 1842 بالحكام الأكراد المحليين وصفّت عدداً من الإمارات الكردية. إلّا أن هذه الانتصارات الجزئية لم تؤد إلى إخضاع كردستان. وكان يبدو للناظر في عام 1838 وكأن المناطق الكردية قد هدأت. إلّا أن الأكراد ثاروا مجدداً في العام التالي 1839، عندما وصلت أنباء انهزام الأتراك بالقرب من نصيبين. وأسند اقتحام القوات الفارسية إلى السليمانية عام 1841 الإقطاعيين الأكراد، وكاد يؤدي إلى حرب تركية جديدة.

وأفلحت الوساطة الروسية ـ الإنكليزية في تسوية هذا النزاع سلمياً، ومن ثمّ في عقد ما يسمى بمعاهدة أرضروم الثانية في 31 أيار/ماي 1847، التي حسمت المسائل المتنازع عليها بشأن الحدود وزيارة الأماكن المقدسة. ووفقاً لهذه المعاهدة تخلّت إيران عن ادعائها بالسليمانية وبعض المناطق الأخرى. ولقاء ذلك تنازل الباب العالي لإيران عن المحمرة التي تعرف حالياً بخرمشهر والساحل الأيسر لشطّ العرب.

وكهزيمة محمد علي، لم تغيّر التسوية التركية ـ الفارسية إطلاقاً الوضع العام لشؤون كردستان. وكانت محاولات قيام حكم تركي مباشر في مناطق كردستان تؤدي دوماً إلى قيام انتفاضات جديدة وجديدة. وفي 1843 ـ 1846 حدثت في كردستان انتفاضة أخرى. ولم تكد تركيا تتغلب على هذه الانتفاضات حتى بدأت، عام 1848 ـ 1849 اضطرابات جديدة أخرى. وهكذا استمرت الحال من عام لعام. وكان الأتراك يسجلون في هذا الصراع المضني بين آونة وأخرى ظفراً عابراً. إلّا أن سلطتهم في كردستان بقيت وهمية كالسابق.

التنظيمات في العراق

كانت الآراء الليبرالية الجديدة، التي حمّست المصلحين الأتراك ولقيت صدى في بيان الكلخانة السلطاني، بطيئة للغاية في التغلغل في العراق، الذي ساده التدهور الاقتصادي والتمردات الإقطاعية والمنازعات القبيلية. وتمتع الباشوات الأتراك في العراق بسلطة عسكرية ومدنية وقضائية مطلقة، وحكموا البلاد كالسابق كطغاة أقحاح. ولم يكن للإصلاحات، التي صوّبت في مركز الأمبراطورية(*)، في بادىء الأمر، أي تأثير في العراق النائي.

ولم تبدأ بعض التغيرات إلّا بعد عام 1842، عندما أخذت تعمّ العراق إصلاحات تنظيمات الفترة الأولى. إلّا أن هذه الإصلاحات نفسها التي أنجزت في العراق بصورة متأخرة كانت بعيدة الكمال وغالباً ما أعطت نتائج معاكسة تماماً. وبوجه عام، لم يطبق القانون الخاص بالتجنيد العسكري العام على جنوبي العراق حتى 1870. ولم يحدث فصل السلطة العسكرية عن المدنية إلّا في 1848، عندما ألف الفيلق السادس للجيش التركي، ومقره القيادي في بغداد. وهكذا فُصلت وظائف الوالي عن واجبات قائد الفيلق. وجرى في الوقت ذاته، إعادة تنظيم جهاز الدولة. الأمر الذي أدى إلى بعض المركزية والتخصص في الدوائر وإلى إلغاء نظام الالتزامات وإعطاء القضايا المتعلقة بالضرائب والمالية في عهدة موظفين خاصين، وإلى نمو تدريجي للبيروقراطية التركية الجديدة، التي كانت قد حصلت على المبادىء الأولى للثقافة الأوروبية.

(*) راجع الصفحات 138 ـ 143 و148-150.

ولم تؤد هذه الإصلاحات في العراق إلى أية حركة اجتماعية ولم تقدّم في الواقع شيئاً. وكانت الإدارة الجديدة أكثر فساداً ولو أقل استبداداً، إذ قاست الجماهير الشعبية كالسابق من الابتزازات ومن إساءات الموظفين الذين كانوا في الغالب لا يميزون بين مصالحهم الخاصة ومصالح الدولة.

تطور التجارة وطرق المواصلات

ظل اقتصاد العراق لمدة طويلة في تدهور تام. ولم تحدث بعض التطورات في اقتصاديات هذا البلد إلّا في العقد السابع من القرن التاسع عشر. إذ بدأ العراق قبيل ذلك الوقت بتموين السوق العالمية بالحبوب والتمور وبابتياع البضائع الصناعية الأجنبية. وأدى الإقبال على المنتوجات الزراعية المصدرة من العراق إلى إنعاش البساتين والحقول وإلى توسيع المساحات المزروعة وبساتين النخيل. ومن جهة أخرى، ففي الوقت الذي انجرّ فيه العراق إلى السوق العالمية، انضمت إلى التجارة العالمية إيران المجاورة، ونقل جزء هام من التجارة الخارجية الإيرانية بطريق الترانزيت عبر بغداد والبصرة. وساعدت تصفية الجمارك الداخلية في العراق عام 1861 على تطور هذه التجارة إلى درجة كبيرة.

وأدّى نمو التجارة الخارجية والترانزيت إلى ضرورة تطوير طرق المواصلات. وفي العقد الرابع من القرن التاسع عشر حاول البحاثة الإنكليزي تشسني تنظيم الملاحة في الفرات، إلّا أن مشروعه باء بالفشل، وذلك لأن الطريق إلى الهند عبر مصر والبحر الأحمر بدا أكثر فائدة، وكانت تجارة العراق نفسها غير ذات أهمية إلى درجة لم تبرر النفقات لإنشاء طريق جديد. وبالعكس، أدت مقتضيات التجارة النامية في العقد السابع إلى تحوّل في وسائل المواصلات. فمنذ بداية عام 1862، أنشأت الحكومة التركية خطوط بواخر منتظمة في دجلة وبين بغداد والبصرة. وفي العام ذاته تألفت شركة لنتش الإنكليزية التي أنشأت خط ملاحة منتظماً أيضاً في هذا الطريق. وكان ثمة طريق مواصلات منتظم بحري بين البصرة وموانىء الخليج العربي والهند. وفي عام 1864، كانت بغداد متصلة بخط تلغرافي مع إستانبول وطهران والبصرة والهند.

مدحت باشا في العراق

وعهدت الإصلاحات في نهاية المطاف في العراق إلى مدحت باشا - رجل

الدولة التركي البارز. كان مدحت باشا (1822 ـ 1883) بطل الحركة الدستورية التركية وواضع الدستور العثماني لعام 1876. فمنحته الحكومة التركية صلاحية فوق العادة. وعيّن في عام 1869 والياً في بغداد وقائداً في الوقت ذاته للفيلق السادس. فحصرت في يده السلطة المطلقة المدنية والعسكرية في العراق.

وشرع مدحت باشا حسبما جُبل عليه من همة في الإصلاحات وفي إعادة تنظيم جميع أوجه الحياة في العراق. فوجه عناية خاصة إلى إنشاء طرق المواصلات. ووسّع الملاحة البخارية في دجلة وأنشأ مصلحة الملاحة الحكومية. وبعد فتح قناة السويس، قام بتنظيم خطوط بخارية بحرية بين البصرة من جهة وإستانبول ولندن من جهة أخرى. ووضع تصميماً لتوسيع الملاحة صعداً في دجلة حتى الموصل وصعداً في الفرات حتى منطقة حلب، الأمر الذي استلزم إجراء حفريات كثيرة. وبمبادرته أنشئت دار بناء السفن في البصرة. وكان في نية مدحت باشا أيضاً تنظيم استخراج النفط في مقاطعة الموصل وتغطية العراق بشبكة من السكك الحديدية. وعمل بدأب على مشروع «سكة حديد الفرات»، إلّا أنه نجح في إتمام خط بغداد ـ الكاظمين فقط، الذي يبلغ طوله 12 كيلومتراً والذي كان يسير عليه تراموای بخاري. وبذل عناية كبيرة لتوسيع المزارع ومساحة الأراضي المزروعة.

وقام مدحت باشا أيضاً بجملة من الإصلاحات الإدارية والثقافية. وفي عام 1864 سنَّ في تركيا قانون بشأن الولايات فصل السلطة القضائية عن الإدارية، وأنشأ محاكم انتخابية وجذب السكان إلى المساهمة في الإدارة المحلية. وقبيل 1868، نفّذ هذا القانون في جميع الأقاليم ما عدا العراق واليمن. فنفذه في العراق مدحت باشا. إذ كوّن محاكم جديدة وأسس البلديات وفتح مدارس جديدة. وفي عهده صدرت أول جريدة في بغداد.

واعتبر مدحت باشا مهمّته الأساسية إخضاع العراق التام للحكومة المركزية والتصفية الكاملة لانفصالية القبائل والإقطاعيين. وأدخل في العراق الخدمة العسكرية وطلب من القبائل تقديم المجندين. وفرض الضرائب على القبائل وطالبها بدفعها باطراد. وأدت سياسة مدحت باشا هذه إلى وقوع انتفاضة كبيرة في 1869 قامت بها القبائل العربية. إلّا أنها قمعت بدون هوادة.

ومع ذلك، أدرك مدحت باشا بأن الاضطهاد وحده غير كفيل لتحطيم مقاومة القبائل. فقرر أن يجذب إلى جانبه رؤساء القبائل الإقطاعيين وأن يثير اهتمامهم إلى

«الاستثمار السلمي» للفلاحين. ولهذه الغاية واقتفاء لأثر عدد من أسلافه، شجّع بجميع الوسائل عملية استيطان القبائل. وبدأ بيع أراضي الدولة إلى شيوخ القبائل. وكجزء من تطبيق قانون الأراضي 1858، أخذ مدحت باشا يبيع أراضي الدولة بأثمان بخسة نسبياً إلى الأصحاب السابقين «للتيمارات» و«الزعامتات» والتجار وخاصة إلى شيوخ القبائل (دون أن يعطيهم ـ من الوجهة الشكلية ـ حق الملكية الخاصة المطلق). وغالباً ما أصبح هؤلاء الأشخاص ملاكين لمساحات شاسعة من الأرض التي أصبحت تعرف باسم «ميري الطابو». وبقيت الدولة المالك الأعلى لهذه الأراضي إلّا أنها منحت حق الاستغلال إلى الأصحاب الجدد على أساس وثائق خاصة («طابو») تسلّم لمالكيها عند ابتياعها.

وكان استيلاء مدحت باشا على الكويت والأحساء (1871) أكبر إجراءاته الرامية إلى توطيد السلطة التركية في هذه المنطقة. إذ كانت هاتان المقاطعتان قد ضمتا إلى وحدة إدارية خاصة (سنجق نجد)، الذي كان تابعاً للحكام الأتراك في العراق.

على أن فتح الأحساء وتنكيل مدحت باشا الضاري بالبدو المتمردين هما من الأمور التي تشير إلى أن طلائع ممثلي الطبقة الحاكمة التركية في البلدان العربية تصرفوا بأنفسهم كخانقين للحركات الشعبية. وعندما نفّذوا الإصلاحات، تصرّفوا كحملة للنير القومي. ومثل إصلاحات الفترة الأولى من التنظيمات، وطّدت إصلاحات مدحت باشا السيطرة التركية في العراق. فأبعد العرب عن إدارة بلدهم. وشغل الأتراك جميع المناصب الهامة في جهاز الدولة. وسمح للعراقيين، في أفضل الحالات، بإشغال المناصب السفلى في سلم التدرج البيروقراطي. وأن أكبر ما كانوا يحلمون به هو منصب المتصرف.

وأتمت إصلاحات مدحت باشا إعادة تنظيم إدارة العراق، التي غدت منذ ذلك الوقت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأقاليم المجاورة وبمركز الأمبراطورية. وأصبحت عزلة العراق السابقة في حكم الماضي. وحاول خلفاء مدحت باشا، الذي نقل لوظيفة أخرى في 1871 إلى أدرنة، اقتفاء أثره إلّا أن أغلبية الإصلاحات التي رسمها مدحت باشا بقيت حبراً على ورق.

الفصل الحادي عشر

أقاليم الجزيرة العربية بين عامي 1840 و1870

الجزيرة العربية بعد عام 1840

تجزأت الجزيرة العربية ثانية، بعد أن غادرها المصريون، إلى أقاليم عديدة. إلّا أن هذه الأجزاء لم تكن على شكل دويلات ـ مدن صغيرة كما كان الأمر في حضرموت وبعض مناطق الخليج العربي فقط، بل على شكل اتحادات إقطاعية كبيرة نسبياً كما كان الحال في الحجاز واليمن على البحر الأحمر، ونجد الوهابية والقصيم وشمر في أواسط الجزيرة العربية وعمان على الخليج العربي. وكانت جميع أنحاء الجزيرة العربية ما عدا عمان وجنوبي الجزيرة العربية، تحت السيادة التركية شكلياً. ومع ذلك، فلم تحتفظ تركيا بحامياتها إلّا في مدن الحجاز الرئيسية وفي موانىء تهامة. ولم يكن للباشوات الأتراك أي سلطة خارج حدود هذه المدن. وكانت كل الدويلات الإقطاعية في الجزيرة العربية مستقلة فعلاً عن الباب العالي.

وكما كانت الحال في الأزمنة الغابرة كان يمارس السلطة الحقيقية شرفاء مكة في الحجاز والأئمة الزيديون في اليمن. وقد فشلت محاولة تركيا لوضع اليمن تحت حكمها المباشر في عام 1849. وانبعثت الدولة الوهابية في نجد. فاستولت على جميع أواسط الجزيرة العربية تقريباً وعلى الأحساء أيضاً. ولم يقاومها إلّا الإقطاعيون وتجار القصيم، ذائدين عن استقلالهم. وفي الوقت ذاته، تكونت في شمال نجد إمارة جديدة هي إمارة شمر التي تعززت على مرّ الزمن وشرعت في الصراع ضد نجد من أجل السيادة في شمال الجزيرة.

أما فيما يتعلق بعمان، فقد انشطرت إلى جزئين، كان أحدهما تحت حكم سيّد مسقط، سعيد (1807 ـ 1856) الذي قبض على دفة الحكم أيضاً في عدد من جزر

المحيط الهندي (كزنجبار وغيرها)، والأقاليم الواقعة على ساحل إيران وشرقي أفريقيا. وكان الجزء الثاني المتكوّن من ساحل الصلح البحري، مقسّماً إلى جملة من مشايخ «القرصنة» الصغيرة. وكان كلا الجزئين خاضعين لرقابة المقيم الإنكليزي. وبفضل مدافع الأسطول الإنكليزي، قدّم الساحل برمته الطاعة إلى الإنكليز. كما قمع المقيم الإنكليزي بفضلها الانتفاضات الشعبية وعزل وعيّن من شاء من الحكام وربط شيوخ الساحل بمعاهدات جديدة وجديدة. وأصبح جنوبي الجزيرة العربية عبارة عن تجمعات من سلطنات صغيرة ومشايخ. وحازت إنكلترا هنا على مستعمرة عدن وهي بؤرة المشاغبات والانتفاضات في شبه الجزيرة العربية.

نجد الوهابية

بعث الوهابيون دولتهم في نجد بعد مرور عشرين عاماً من الاحتلال المصري. وفي عام 1843 ساد فيها الأمير فيصل، الذي كان منذ عام 1838 في الأسر المصري ثم فرّ إلى دمشق حيث اختفى، وادّعى بأنه طالب لاهوتي. وعندما غادر المصريون وطنه، عاد إلى الرياض واسترجع سلطته، معتمداً على مساندة السكان له.

وفي مدة قصيرة نسبياً، أفلح فيصل في انبعاث الإمارة التي كانت قد تفككت في الواقع. وبالطبع، كان استرجاع السطوة القديمة بعيد المنال. إذ اعترفت نجد المنهوكة القوى في عام 1846 حتى بالسلطة التركية، وتعهدت بدفع جزية لها قدرها عشرة آلاف تالير سنوياً. كما لم تستعد الدولة الوهابية حدودها السابقة أبداً. إذ لم يكن تحت سلطة أمير الرياض إلّا نجد نفسها والأحساء.

ولقد ورّط حرص آل سعود على استرجاع سلطتهم في القصيم في خوض نضال متواصل مع الحجاز. ولم يرق لشرفاء مكة إطلاقاً إمكانية لآل سعود إقامة سيطرة وهابية في هذا المركز التجاري الهام من الجزيرة العربية. وكان ضد السلطة الوهابية حتى تجار القصيم أنفسهم الذين كانوا قد أثروا بسرعة من تجارة الجزيرة العربية النامية. وحصر تجار القصيم في أيديهم قسماً هاماً من التبادل التجاري المتزايد سواء أكان بين مناطق الجزيرة المختلفة أم مع البلدان العربية المجاورة. وكتب الرحالة الإنكليزي البارز بالغراف (الذي زار أواسط الجزيرة العربية في 1862 ـ 1863) أن «تجارة القصيم مع مكة والمدينة ونجد وحتى مع دمشق وبغداد جمعت لديها مخزوناً من البضائع لا مثيل له في أماكن أخرى من أواسط الجزيرة العربية. وكان من

الممكن أن تلتقي مع تجار القصيم الأجرياء على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي وأحياناً في وادي الفرات وفي واحة دمشق».

وتضايق تجار القصيم مما كان يبتّزه الإقطاعيون من أموال ومن تقاليد الدولة الوهابية الصارمة. وكانوا يساندون استقلال دويلات ـ مدنهم. وبفضل مساندة شرفاء مكة تمكّن سكان القصيم في آخر المطاف، من صدّ الحملات الوهابية بنجاح، حتى اعترف فيصل في عام 1855 باستقلال عنيزة وبريدة. ولم تنتج شيئاً في الواقع محاولات آل سعود اللاحقة لإخضاع مدن القصيم. ولكنهم أفلحوا بين حين وآخر في إجبارهم على دفع الإتاوة لا غير.

واصطدم الوهابيون في شرقي الجزيرة العربية بمقاومة إنكلترا. إذ كانوا قد حاولوا مرتين الاستيلاء على مراكزهم القديمة الواقعة على الخليج العربي، المرة الأولى في 1851 ـ 1852 حاولوا فيها الاستيلاء على غربي عمان والمرة الثانية، في 1859، على قطر، إلّا أن الأسطول الإنكليزي صدّهم في المرتين. وأخيراً، تخلّى آل سعود في عام 1866 وفقاً للمعاهدة الإنكليزية ـ النجدية، عن محاولات توسيع سلطتهم على ساحل الصلح البحري والبحرين واكتفوا بجباية الإتاوة منهما.

وتغلغلت في الحياة الداخلية للدولة الوهابية المنبعثة روحية التعصب المسعور. إذ بلغ عدم التسامح الديني ذروته. ففي منتصف القرن التاسع عشر زاولت في نجد محكمة خاصة عملها وكانت مكوَّنة من المتحمسين في الدين. فنكّلت بشدة بمن يخلّ بالتعاليم الدينية والتقاليد. وغرّم المذنبون وتعرضوا إلى عقوبات بدنية صارمة.

وكانت الدولة الوهابية الجديدة مفتقرة إلى التلاحم الداخلي. إذ كانت السلطة المركزية ضعيفة. ولم تشهر القبائل السلاح ضد بعضها البعض فحسب، بل وفي وجه الأمير. وبعد وفاة الأمير فيصل (1865) أضيفت إلى الانفصالية القبيلية الإقطاعية مشاحنات الأسرة الحاكمة. وكان فيصل قد قسّم نجد بين أكبر أولاده الثلاثة. فنشب لذلك صراع عنيف بين ورثة فيصل من أجل الهيمنة على الحكم.

وأدّى الصراع بين المدّعين بالحكم والحروب الداخلية القبيلية ـ الإقطاعية إلى إضعاف الدولة الوهابية المتضعضعة الأركان. فلم يلبث الأتراك أن استغلوا هذا الوضع فاستولوا على الأحساء، كما استغله أمراء شمر الذين ناضلوا ضد آل سعود من أجل السيادة في شمالي الجزيرة العربية.

نمو إمارة شمر

تمتعت إمارة شمر بأهمية خاصة بين الدويلات الإقطاعية، التي تجزأت إليها الجزيرة العربية بعد خروج المصريين. وكانت عاصمتها حائل. واستغلت أسرة رشيد الجديدة، التي كانت قد تمركزت هنا في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، ضعف نجد لكي تقوى سلطتها. واعترف آل رشيد بتبعيتهم لنجد، إلّا أن هذه التبعية أصبحت اسمية صرفة في أواسط القرن التاسع عشر. وعلى غرار نجد، كانت شمر دولة وهابية. ومع ذلك فهي تتميز عن نجد بسياسة التسامح الديني الواسع التي اتبعها حكام شمر.

وعمل أمراء شمر كعبد اللّه (1834 ـ 1847) وخاصة ابنه طلال (1847 ـ 1868) الكثير من أجل تطوير التجارة والحرف. إذ أنشأ طلال في حائل أسواقاً ومستودعات وخصّص أماكن للحوانيت والمصانع. واستدعى إلى حائل التجار والحرفيين سواء من المناطق العربية المجاورة أم من العراق. ومنحهم امتيازات وتسهيلات مختلفة. وجذب التسامح الديني التجار والحجاج. وغيّرت القوافل، التي كانت تسير من العراق، طرقها المعتادة وأصبحت تذهب إلى مكة عبر حائل مبتعدة عن نجد المتعصبة. واهتم طلال بسلامة هذه القوافل. فقضى نهائياً على أعمال السلب في الطرق، وأخضع قبائل البدو وأجبرها على دفع ضرائب، وأخضع أيضاً جملة من الواحات (كخيبر والجوف وغيرهما) وعزل الإقطاعيين العصاة وعيّن حكامه في كل مكان. وأدّى نمو التجارة وسياسة الأمير طلال إلى مركزة وتوطيد شمر.

ونظر أمراء الرياض بعين الاستياء إلى نمو سطوة تابعهم. وفي 1868، دُعي طلال إلى الرياض ودسّ له السم في الطعام. ومع ذلك بقيت دولته قائمة وخاضت بمساندة الأتراك النضال ضد الرياض من أجل السيادة في أواسط الجزيرة العربية.

المستعمرات الإنكليزية في الجزيرة العربية (1840 ـ 1870)

وبعد إقصاء المصريين عن الجزيرة العربية، حكم الإنكليز ساحل الخليج العربي وعدن حكماً مطلقاً. وفضلاً عن عمان، التي فقدت استقلالها في 1798، كانت تحت سلطة إنكلترا منذ 1820سبع مشيخات من ساحل الصلح البحري والبحرين. وعهدت إنكلترا بالسلطة في جميع هذه الدويلات الصغيرة والأصغر منها إلى حكام محليين، مقتصرة بقيام علاقات التحالف المزعومة.

وكانت هذه العلاقات، التي قيّدت شيوخ ساحل الصلح البحري والبحرين تقييداً كلياً، تؤكد وتجدّد بصورة دورية. وكانت كل معاهدة جديدة (كمعاهدات 1839، 1847، 1853، 1856). تطيل أمد الصلح والوئام «إلى أبد الآبدين»، كما كانت توسّع «الحقوق» السياسية للمقيم البريطاني في بوشهر، الذي كان يدير فعلاً جميع هذه الأقاليم. وقد حرم الحكام المحليون من إمكانية تنفيذ سياسة داخلية مستقلة. وتدخلت إنكلترا لهذا السبب أو ذاك بصورة دائمة في الشؤون الداخلية لساحل الصلح البحري والبحرين. وقد ضمنت جملة من الحقوق والامتيازات للتجار الإنكليز.

وفي عام 1861، ربطت إنكلترا البحرين باتفاقية جديدة. وتعهدت بموجب هذه الاتفاقية «بالدفاع» عن البحرين ضد أي هجوم خارجي وحصلت لقاء ذلك على حق إدخال قواتها في البحرين في أي وقت كان. وكان توقيع هذه الاتفاقية يعني في الواقع فرض الحماية البريطانية على البحرين.

ولقي التوسع الإنكليزي في الخليج العربي مقاومة سافرة من قبل تركيا وإيران، اللتين ادعتا بحقهما في عدد من الأقاليم. وفي 1868، أقامت إنكلترا «علاقات تحالف» مع قطر. ومع ذلك اضطرت بعد 3 سنوات إلى التنازل عن هذه المشيخة إلى تركيا.

وهددت فرنسا المواقع الإنكليزية في عمان. وكان سيّد مسقط أكثر «حلفاء» إنكلترا الموثوقين في الجزيرة العربية. إذ كان طوع أوامر المعتمد السياسي البريطاني. وبحجة النضال المشترك ضد القرصنة وتجارة الرقيق، ربطت إنكلترا سيد مسقط بجملة من المعاهدات الجديدة غير المتكافئة (في 1839 و1845)، التي وطّدت «علاقات التحالف» بين إنكلترا وعمان. وفي 1834، أجبر الإنكليز سعيد ـ سيّد مسقط، على التنازل عن جزر خوريا موريا لهم. وفي 1857، استولوا على جزيرة بريم، التي ضمّت إلى مستعمرة عدن.

وفي عام 1856 توفي سعيد سيّد مسقط. فتدخل الإنكليز في النزاع الإرثي الذي حدث بسبب موت سعيد. وفي 1861 بناء على اقتراح اللورد كاننغ وهو نائب ملك الهند، قسمت ممتلكات سيد مسقط الواسعة بين ولديه. فاستلم ثويني، الابن الأكبر، إقليم عمان(*) والابن الأصغر ـ ماجد، ساحل شرقي أفريقيا وزنجبار التي كانت تعود

(*) فقدت عمان ممتلكاتها على ساحل إيران بصورة تدريجية. وفي عام 1868 ضمت بندر عباس مع قطعة الأرض الساحلية المجاورة لها إلى الفرس.

إلى مسقط منذ نهاية القرن الثامن عشر. فأضعف هذا التقسيم عمان ويسّر على الإنكليز الاستيلاء على زنجبار فيما بعد ووطدت سلطتهم في عمان.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، أصبحت عمان هدف الصراع الإنكليزي ـ الفرنسي إذ عقدت فرنسا عام 1846 اتفاقاً تجارياً مع عمان على غرار المعاهدة التجارية الإنكليزية ـ العمانية لعام 1839. واحتجت فرنسا عام 1861 على تقسيم عمان إلى جزئين. وانتهى النزاع الإنكليزي ـ الفرنسي بحل وسط: إذ وقّعت إنكلترا وفرنسا في العاشر من آذار/مارس 1862 في باريس على بيان مشترك بشأن «استقلال» مسقط وزنجبار. وهكذا وافقت فرنسا على تقسيم عمان الفعلي. واعترفت إنكلترا «باستقلال» عمان الوهمي، الأمر الذي أظهر بسرعة أنها لا تعتبر بأية أهمية لهذا البيان الورقي. ونشبت في عمان جملة من الانتفاضات خلال عشر سنوات ما بين 1862 و1871. فخاضت الجماهير الشعبية النضال ضد سلطان مسقط الجديد ثويني (1858 ـ 1866)، الذي اعتبروه صنيعة الإنكليز. واستغلت الجماهير في هذا النضال مساندة الوهابيين لها. إذ كان الوهابيون يسعون إلى بعث سلطتهم السالفة في عمان وحتى أنهم قاموا بجباية إتاوة منتظمة من عدة مدن ومناطق عمانية. وعلى الرغم من بيان 1862، تدخلت إنكلترا بصورة سافرة في شؤون عمان. فأمدّت ثويني بالمدافع والسفن لمكافحة الشعب. وقصفت بأسطولها المدن المعادية له، وأمرت الشيوخ التابعين بمساندته. وعندما قتل ثويني، أبدت إنكلترا المساندة نفسها لابنه. وعندما أقصي ابنه عن البلاد، ساعدت أخ ثويني الأصغر على قمع الانتفاضة الشعبية وولّته مسقط.

وشعر الإنكليز في عدن وكأنهم في حصن محاصر. إذ نشبت انتفاضات متتابعة الواحدة تلو الأخرى ضد السلطات الإنكليزية وتدخلها في شؤون جنوبي الجزيرة العربية. وفي عام 1840، حدثت انتفاضة في عدن، حظيت بإسناد سلطان لحج. ولم يكد الإنكليز يقضون على الثوار حتى هجم العرب عام 1846 على عدن ثانية. وفي 1849 تسنم العرش في لحج السلطان علي، الذي طالب بإعادة عدن إليه. فأرسل قواته لمحاربة الإنكليز عام 1858. إلّا أن قواته هزمت في معركة قرب شيخ عثمان، فاضطر إلى الاعتراف بالسيطرة الإنكليزية في عدن. وفي 1867، قام الإنكليز ثانية بحملات تنكيلية ضد قبائل جنوبي الجزيرة العربية المتمردة، التي رفضت الاعتراف باستيلاء بريطانيا على عدن.

الفصل الثاني عشر

مصر في منتصف القرن التاسع عشر
(1841 ـ 1876)

مصر بعد استسلام عام 1840

فتح استسلام محمد علي الطريق لغزو مصر من قبل الرأسمال الأجنبي. ففي 1842 شملت مصر أحكام المعاهدة التجارية الأنكلو ـ تركية لعام 1838. وألغي نظام الاحتكارات. وأصبح اعتباراً من ذلك الوقت، باستطاعة التجار وأرباب الصناعة الإنكليز ابتياع القطن المصري بحرية وبصورة مباشرة من المنتجين أو بواسطة وكلائهم الكومبرادور. كما استطاعوا تصدير بضائعهم إلى مصر دون أن يدفعوا عنها إلّا رسوماً ضئيلة جداً. ولقد أشغلت إنكلترا عام 1845 المرتبة الأولى في تجارة مصر الخارجية: وكان من نصيبها حوالى ربع الاستيراد المصري (242 ألفاً من مليون جنيه إسترليني) ومما يربو على ثلث التصدير المصري (626 ألفاً من 1747 ألف جنيه إسترليني).

وتحولت مصر من دولة شرقية كبيرة إلى تابع للباب العالي الهرم. وبالطبع، لم يستطع الأتراك الذين كانوا عاجزين أنفسهم عن إدارة شؤونهم الخاصة، ممارسة سلطتهم في مصر بصورة ناجحة. واستخدمت وصايتهم على مصر مجرد ستار لتغطية هيمنة القناصل الأجانب. وأصبحت مصر في الواقع قطراً تابعاً للحماية الإنكليزية ـ الفرنسية المشتركة. ولولا المنافسة بين هاتين الدولتين لما أتيح لها الحفاظ على ما تبقّى من استقلالها.

ونشب صراع داخلي بين فئتي الطبقة المسيطرة في مصر. وإن الفئة الأولى، المكوّنة من أعداء التقدم أي من ملاكي المجتمع القديم، كانت تسعى إلى الاحتفاظ

بصلاتها مع تركيا، وتسير في ركاب إنكلترا التي كان يسود نفوذها عندئذ في القسطنطينية. وكانت تتألف الفئة الثانية من التجار والملاكين الأحرار الذين بدأوا يتبعون الاقتصاد الرأسمالي وساندوا المضي في الإصلاحات واقتفوا أثر فرنسا.

ولقي الصراع بين هاتين الفئتين صدى في أعمال إبراهيم باشا ووريثه عباس باشا. وكان التفوق في بادىء الأمر إلى جانب الفئة ذات الميول الفرنسية برئاسة إبراهيم باشا، الذي كان حاكم البلاد الفعلي في الأربعينيات إذ كان محمد علي طاعناً في السن. وقد أثّر الاستسلام على مقدرته العقلية فهرم فوراً وسرعان ما تنحّى عن إدارة شؤون الدولة.

فقام إبراهيم باشا بتنفيذ مهمات محمد علي وأعار اهتماماً كبيراً لتطور مصر الاقتصادي. وحاول تحسين عمل جهاز الدولة التي كان قد نخرها الفساد والروتين. وأصلح مالية مصر التي ارتبكت من جراء هزيمة 1840، وأدخل ميزانية منتظمة للدولة. وفي 1842 وسعت حقوق أصحاب الأراضي، وأصبحوا قادرين اعتباراً من ذلك التاريخ على بيع أراضيهم. وفي 1845 ـ 1846، قام إبراهيم بجولة طويلة في أوروبا وجرى في باريس عرض كبير في ميدان مارس على شرف المنتصر في قونية ونصيبين.

وفي 1848، أصبح إبراهيم باشا حاكم مصر رسمياً. إلّا أنه توفي بعد ثلاثة أشهر أي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1848. وسرعان ما فارق الحياة بعده أي في 2 آب/أوت 1849 محمد علي نفسه. فآلت السلطة إلى حفيده عباس باشا، الذي كان على نقيض جده من جميع الوجوه.

عباس باشا (1849 ـ 1854)

استلم عباس باشا مقاليد الحكم رسمياً في 24 كانون الأول/ديسمبر 1848، وكان محمد علي لا يزال على قيد الحياة. وكرجعي قلباً وقالباً تبيّن وكأنه وضع نصب عينيه القضاء على جميع نتائج الإصلاحات بصورة تامة. إذ صفّى المعامل اليدوية (المانيفاتورة) التي كان قد أسسها محمد علي، وأمر بإيقاف العمل في بناء القناطر الخيرية الكبيرة وبتهديم ما قد أنجز في بنائها. وأغلق المدارس التي كان قد فتحها محمد علي. وقلّص الجيش إلى درجة أكبر. وإذا كان الجيش في عهد محمد علي قد بدأ يكتسب طابعاً وطنياً بصورة تدريجية، ففي عهد عباس تحوّل إلى حرس شخصي له كما كان في عهد البكوات القدماء. وهكذا كانت تتألف فصائل حرسه

الشخصي من عناصر أقوام أجنبية، وخاصة من الألبانيين والأرقاء ـ المماليك. وكان سند عباس الاجتماعي ملاّكو الأراضي من كبار الإقطاعيين الباشوات الألبانيين والجراكسة والأتراك، الذين كوّنوا لهم عقارات كبيرة في عهد محمد علي. فوزع عباس عليهم أراضي جديدة بسخاء وكان هو نفسه أكبر الملاكين في مصر، ونهب الفلاحين بلا حياء ولا خجل وكان محمد علي وإبراهيم باشا يحلمان باستقلال مصر استقلالاً تاماً، إلّا أن هذه الأحلام كانت غريبة على عباس باشا الذي كان على العكس يؤكد دوماً وفي كل مجال ولاءه وتبعيته للسلطان التركي ومناصرته للأنظمة التركية القديمة. وكان يحتقر جهاراً الثقافة الغربية ويمقت الأوروبيين، إلّا أن هذا لم يعفه عن الخضوع إلى التعليمات الواردة من إنكلترا.

وفي 1851 منح عباس الإنكليز امتيازاً لمدّ سكة حديدية من الإسكندرية إلى القاهرة والسويس. وكان لهذا الخط الحديدي أهمية استراتيجية كبرى بوصفه إحدى الحلقات الأساسية في الطريق الموصلة بين إنكلترا والهند. ومع أن قناة السويس لم تكن قد شقّت بعد. إلّا أن الإنكليز كانوا يحاولون منذ مطلع القرن التاسع عشر استبدال الطريق الطويلة حول أفريقيا بطريق أقصر عبر مصر. وهكذا قامت السفن الإنكليزية من إنكلترا إلى الإسكندرية ومن الهند إلى السويس. وتمّمت القوافل حلقة الاتصال بين هذين المينائين المصريين. إذ كانت الجمال السريعة الجري تنقل المسافرين والبريد عبر صحاري مصر. وهكذا أصبحت مصر قاعدة لإعادة الشحن في الطريق الإنكليزي المؤدي إلى الهند. وتمّ تحقيق مدّ السكة الحديدية بين الإسكندرية والقاهرة والسويس خلال الأعوام 1853 ـ 1857. فارتفعت بذلك إلى درجة كبيرة قيمة مصر كقاعدة لإعادة الشحن. ولقد قام الإنكليز في عام 1858 بنقل قوات كانت مرسلة إلى الهند عبر هذا الطريق لقمع انتفاضة السباهيين.

وأزيح جانباً الرأسماليون الفرنسيون الذين كان لهم القول الفصل في عهد محمد علي وإبراهيم باشا. إلّا أنهم لم يفكروا بالاستسلام. بل بالعكس، ضاعفوا جهودهم وجابهوا برنامج السكة الحديدية الإنكليزي بمشروع القناة، الذي يوصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.

شق قناة السويس

عهد نابليون في بداية القرن التاسع عشر إلى ليبير ـ أحد مهندسيه، إعداد مشروع القناة. إلّا أن ليبير توصّل إلى نتيجة خاطئة عند البحث عن الأرض، مفادها أن

مستوى المياه في البحر الأحمر أعلى منه في البحر الأبيض المتوسط، وأن حفر القناة يستحيل تقريباً من الناحية الفنية. ورغم أن لابلاس وفوريه بيّنا وأثبتا خطأه فإن جميع محاولات الفرنسيين لطرح مسألة القناة مجدداً كانت تلقى مقاومة عنيدة من قبل محمد علي وإنكلترا. إذ لم يكن محمد علي راغباً في إنشاء «دردنيل ثان». إذ أنه أدرك تماماً ما للقناة من أهمية استراتيجية كبيرة وعرف بأنها ستجذب الدول الأوروبية إلى درجة لا تقل عن الدردنيل. كما أدرك بأن الصراع من أجل قناة السويس لا بد وأن سيجعل مصر هدفاً للمخططات العدوانية كما كان الصراع من أجل الدردنيل قد حوّل تركيا إلى أرض تطمع بها الدول الأوروبية. ولصيانة استقلال مصر، قاوم محمد علي مقاومة شديدة مشروع شق القناة. أما فيما يتعلق بإنكلترا فكانت هي الأخرى، واقفة ضد هذا المشروع، طالما كان النفوذ الفرنسي سائداً في مصر، فستكون قناة السويس ـ وهي مفتاح الهند ـ في أيدي الغير.

وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر، قدّم الرأسماليون الفرنسيون مجدداً مشروع القناة، وأصبح فرديناند دي ليسّبس نصيراً حميماً له. لقد كان دي ليسبس (1805 ـ 1894) السياسي الفرنسي، ورجل أعمال هام في القرن التاسع عشر. وكالسابق، وقفت إنكلترا وعباس باشا ضد هذا المشروع.

ولم يقم عباس باشا بعرقلة حفر القناة فحسب، بل وأعاق تطور مصر الاقتصادي بصورة عامة. ولم يكن من الممكن الرجوع بهذا البلد الذي مرّ خلال بوتقة إصلاحات محمد علي إلى الأنظمة التركية القديمة. إذ كانت البلاد قد ارتبطت بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، ونمت فيها القوى الإنتاجية وتطورت السوق والإنتاج البضائعي وبدأت العلاقات الرأسمالية تنضج والبورجوازية تتكوّن. وتطلبت حاجات البلاد الاقتصادية بإلحاح، كمصالح فرنسا، إقصاء عباس باشا.

وفي ليلة من ليالي تموز/جويليه الحارة، قضى عباس باشا نحبه بسكتة قلبية ـ هذا ما ورد في البيان الرسمي. ولكنه كان قد قتل في الواقع من قبل حرسه. ولم يكتشف التاريخ بعد من كان وراء قتله. إلّا أن فرنسا ربحت بالدرجة الأولى من إزاحة هذا الحاكم.

وفي 14 تموز/جويليه 1854، أصبح حاكم مصر سعيد باشا ـ وهو أحد أولاد محمد علي الصغار. وكان سعيد باشا (1854 ـ 1863) «ذا تفكير حرّ» وميول غربية وصديقاً حميماً إلى فرديناند دي ليسبس. ولم يكد يتربع في منصبه حتى منح دي

ليسبس فوراً أي بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1854، امتيازاً لشقّ قناة السويس. وقد زادت هذه الخطوة من تبعية مصر للدول الأوروبية وعجلت في تحويلها إلى مستعمرة.

وفي 1855 قام دي ليسبس بتحريات أولية، وفي 5 كانون الثاني/جانفي 1856 حصل على فرمان جديد حدّد شروط الامتياز. وطبقاً لهذا الفرمان، منحت حكومة مصر شركة قناة السويس مجاناً المساحات اللازمة من الأرض وأعطتها مقالع الحجارة والتزمت بمدّ ترعة للمياه العذبة من النيل عبر الصحراء لتزويد منطقة البناء بمياه الشرب، واستثنت الشركة من دفع الرسوم. كما تعهدت حكومة مصر بالدرجة الأولى بتقديم 4/5 عدد العمال الإجمالي، الذي يتطلبه حفر القناة وبذلك بصورة مجانية. وتمّ تحديد أمد الامتياز لمدة 99 عاماً من اللحظة التي تفتح فيها القناة. وكان رأسمال الشركة 200 مليون فرنك.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1858 فتح دي ليسبس اكتتاباً على أسهم «شركة قناة السويس البحرية العامة». وصدر 400 ألف سهم، قيمة السهم الواحد 500 فرنك. واحتفظت فرنسا لنفسها بـ 207 آلاف سهم (52%). واشترى سعيد باشا 64 ألف سهم، بلغت قيمتها 32 مليون فرنك. وعلاوة على ذلك سجل دي ليسبس على اسم سعيد باشا ظرفاً كبيراً من الأسهم (112 ألف سهم) خصصت لتركيا وإنكلترا وروسيا والولايات المتحدة، ومبلغها 56 مليون فرنك. واضطر سعيد باشا إلى عقد قروض خارجية لكيما يدفع التزاماته الخاصة باقتناء 176 ألف سهم. ففي عام 1860، عقد في باريس قرضاً خاصاً بقيمة 28 مليون فرنك، وفي عام 1862، عقد أول قرض للدولة بقيمة 60 مليون فرنك أي (2,4 مليون جنيه إسترليني). وهكذا كان على سعيد باشا أن يعطي دي ليسبس حوالى نصف (44%) رأسمال الشركة المساهمة، فضلاً عن الأرض والقوة العاملة والإمدادات بمياه الشرب ومقالع الحجارة. وبنيت قناة السويس من قبل الأيدي العاملة المصرية وعلى حساب موارد مصر المادية بصورة خاصة. ومع ذلك فلم تجلب القناة لمصر إلّا أضراراً كبيرة، بصرف النظر عن تأثيرها السلبي على مصير البلاد السياسي.

وشرع بشق القناة في نيسان/أفريل 1859. وتمسّك سعيد باشا بالتزاماته تمسكاً تاماً. إذ ساق إلى القناة عشرات الآلاف من الفلاحين من جميع أنحاء البلاد. وكان على أولئك الفلاحين أن يحفروا القناة باللجوء إلى العمل اليدوي منذ شروق الشمس

حتى غروبها وتحت أشعة الشمس المحرقة التي لا تطاق، غير مستلمين حتى ولا قرشاً واحداً تقريباً كأجور حقيقية كما لم تطمّن وسائل معيشتهم الضرورية. ولم تكن المكننة معروفة في موضع البناء: إذ كان العمل اليدوي المجاني يفي بالمرام. وكان يعمل في موضع البناء دائماً ما بين 25 ـ 40 ألف فلاح. وعندما كان يغادر بعضهم عمل السخرة المضني، يأتي آخرون بالمناوبة. ولم يكن في طاقة كثرة منهم احتمال شروط العمل المضنية: إذ قضى نحبه في تشييد القناة حوالى 20 ألف عامل! وبفضل العمل الإجباري الشبيه بعمل العبيد الذي كان يقوم به الفلاحون المصريون المستعبدون وعلى جماجمهم شيّد أضخم صرح للمدنية الرأسمالية في القرن التاسع عشر.

وبعث عمل السخرة في مئات الآلاف من الفلاحين شعور المقت نحو الأجانب وأثار موجة من الاحتجاجات الشعبية ضد الاستبداد الأجنبي شملت حتى الطبقات الحاكمة في مصر. إذ قد أزعجها استبداد الشركة، التي لم تقم أي اعتبار لا لقانون مصر ولا لمصالحها. وكان في وسع إنكلترا، التي شنّت نضالاً مسعوراً ضد تشييد القناة، استغلال هذا الوضع. إذ بدأت في الصحافة الإنكليزية حملة ضد تطبيق العمل الإجباري في قناة السويس. وتحت ضغط إنكلترا، أعلن الباب العالي بأن منح الامتياز لم يكن من صلاحية باشا مصر، وطالب بإلغائه. فاندلعت أزمة خطيرة هدّدت مشروع ليسبس برمّته.

ولم يعمّر سعيد باشا حتى نهاية ملحمة السويس. إذ قضى نحبه في 18 كانون الثاني/جانفي 1863. وعلى غرار سعيد، كان وريثه إسماعيل باشا (1863 ـ 1879) قد حصّل تعليمه في فرنسا. وكان شديد الميل إلى الغرب، ويبغي جعل مصر «جزءاً من أوروبا». ولذا واصل سياسة إصلاحات سلفه. ولم يعارض شق قناة السويس، إلّا أنه اعتبر امتيازات دي ليسبس باهظة ومرهقة لمصر.

وفي 30 كانون الثاني/جانفي 1863، أصدر إسماعيل باشا فرماناً بتحريم العمل الإجباري في إنشاء قناة السويس. وحظي هذا التدبير سريعاً بدعم الباب العالي، الذي وقفت إنكلترا من ورائه. وأرسلت الحكومة التركية مذكرتين، الواحدة تلو الأخرى، قدّمت فيهما كشروط للمصادقة على الامتياز، تحريم العمل الإجباري في القناة واسترجاع الأراضي المنتزعة لصالح الشركة وغير ذلك من المطاليب. وفي حالة العكس، هدّد الباب العالي باستخدام القوة لإيقاف أعمال شق القناة.

فحلّت أيام سوداء بدي ليسبس. ومع ذلك فإنه لم يفلح في التخلص من هذا

الموقف الحرج فحسب، بل وأنه نجح في استغلال الموقف للزيادة في نهب مصر. إذ استأنف دي ليسبس الدعوة على ما اتخذه إسماعيل من تدابير وأجبره على إحالة النزاع إلى مجلس تحكيمي.

وتمّ اختيار. . . نابليون الثالث ـ أمبراطور فرنسا كحَكَم «غير متحيّز»، ويقال بالمناسبة، إنه كان متزوجاً من ابنة خال دي ليسبس. وفي تموز/جويليه 1864 اقترح هذا «الحكم» على إسماعيل أن يدفع كغرامة 84 مليون فرنك إلى «شركة قناة السويس البحرية العامة». ولم تدرج في هذه الكمية غرامة القوة العاملة فحسب، بل واحتفظت الشركة أيضاً طبقاً لشروط امتيازها الجديدة، بممتلكاتها الأرضية المحاذية لجانبي القناة على مسافة 200 متر من مجراها فقط، واضطرت إلى إرجاع كل الأراضي الباقية إلى مصر. ولم تكن الشركة قد دفعت في حينه لمصر حتى ولا قرشاً واحداً مقابل هذه الأراضي، فضلاً عن أنه لم يكن لهذه الأراضي الصحراوية أهمية اقتصادية. ومع ذلك، فبعد أن استرجعها إسماعيل باشا، كان عليه أن يدفع إلى دي ليسبس 30 مليون فرنك. وكان هذا نهباً سافراً! كما كان عليه أن يحفر للمنشأة ترعة لمياه الشرب. ورغم أن هذه الترعة كانت قد سدّت حاجة المنشأة، فعندما أصبحت في حوزة مصر، اضطرت أن تدفع عنها 14 مليون فرنك إلى دي ليسبس، علماً بأن الترعة لم تكلّف دي ليسبس نفسه ولا قرشاً واحداً فضلاً عن أنها كانت قد بنيت كلية بأموال مصرية.

ولتلبية هذه الادعاءات الطائشة، كان على إسماعيل، الذي اقتفى أثر سعيد باشا، أن يتّجه إلى البنوك الأوروبية التي منحته قروضاً بشروط فاحشة للغاية فوقعت مصر في شبكة من الديون لم تتمكن من التخلص منها فيما بعد.

وعزّزت اتفاقية 22 شباط/فيڤري 1866 شروط الامتياز الجديد، التي صادق عليها الباب العالي في 19 آذار/مارس من نفس العام. وهكذا لم تصب الدسائس الإنكليزية مرماها. وبعدما فقدت القوة العاملة المجانية، شرعت شركة قناة السويس باختراع أجهزة ميكانيكية لإجراء عمليات الحفر. فابتكر المهندس الفرنسي كوفرو في عام 1860، حفّارة كثيرة المجاريف ساعدت على مواصلة أعمال شق القناة بصورة حثيثة. وفي 17 تشرين الثاني/نوڤمبر 1869، تمّ الاحتفال بافتتاح القناة. فقدمت عشرات من الشخصيات المتوجة ومئات من رجال السياسة من جميع أنحاء العالم لحضور الاحتفال بمناسبة افتتاح القناة. وبطلب من إسماعيل باشا، ألف الموسيقار

فيردي أوبرا «عائدة» خصيصاً لحفلة الافتتاح. وشيّدت قصور فخمة للضيوف الوافدين وبنيت اليختات. واستغرقت الأعياد بضعة أسابيع. ودفعت جميع المصاريف والنفقات على حساب الخزينة المصرية.

وكلّف شق قناة السويس 400 مليون فرنك بما فيه قيمة الأسهم والغرامة المالية ونفقات الافتتاح وغير ذلك. وبعد مرور ستة أعوام، باعت حكومة مصر حصتها من أسهم القناة بمبلغ 100 مليون فرنك. وكانت الخسارة الصافية 300 مليون فرنك، بصرف النظر عن حياة الآلاف من الأشخاص الذين هلكوا في موضع البناء وبصرف النظر عن الأضرار السياسية التي سبّبتها قناة السويس لمصر.

تطور مصر الاقتصادي في أواسط القرن التاسع عشر

مرّت مصر في الخمسينيات وبصورة خاصة في الستينيات من القرن التاسع عشر في عهد نهضة اقتصادية هامة. وكان سببها في الدرجة الأولى ازدياد الطلب على القطن المصري، وقد ازداد هذا الطلب في الستينيات على الأخص عندما كانت تقاسي صناعة النسيج الأوروبية من نقص حاد في الخامات بنتيجة الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأميركية. وخلال هذه السنوات، أخذت المساحات المزروعة بالقطن تتسع اتساعاً كبيراً ولبلوغ ذلك، جدّدت شبكة الريّ القديمة وحفرت كثرة من قنوات الريّ الجديدة التي بلغ طولها الإجمالي 21 ألف كيلومتر. وعمّم في الوجه القبلي نظام ريّ مستديم. وازدادت مساحة الأراضي المحروثة من 4,1 مليون فدان عام 1852 إلى 4,7 مليون عام 1877.

وكان يصدّر إلى الخارج معظم القطن الذي كان ينتج في أراضي الملاكين المصريين شبه الإقطاعيين. فازداد تصدير القطن في سنوات التضخم القطني (1861 ـ 1865) أربع مرات، أي من 0,5 مليون قنطار في عام 1860 إلى مليوني قنطار في عام 1865. وهبط تصديره نوعاً ما بعد انتهاء الحرب الأهلية في أميركا، ومع ذلك بقي محافظاً على مستوى عال نسبياً. ثم عاد تصديره إلى ارتفاع ثانية، فبلغ عام 1870 مليوني قنطار، وفي 1876 ثلاثة ملايين قنطار.

وقد أدى التطور العارم في زراعة القطن إلى تقليل مساحات المنتوجات الزراعية الأخرى وهبوط تصديرها. فأصبحت مصر في خطر حقيقي بتحوّلها إلى قطر يتعاطى زراعة غلة واحدة. فأخذ إسماعيل يسرع في زراعة قصب السكر، سعياً منه لإصلاح

هذا الوضع. فأنتجت مصر 1,5 مليون قنطار من السكر في عام 1872 صدّر منه 0,5 مليون قنطار.

وواكبت تضخم إنتاج القطن العارم وثبات شديدة في التجارة الخارجية. فارتفعت القيمة الإجمالية للتصدير المصري من 200 مليون قرش في عام 1860 إلى مليار في عام 1870 وإلى 1,5 مليار قرش في عام 1872. وتضخم الاستيراد إلى الإسكندرية من 185 مليون قرش في عام 1843 إلى 400 مليون في عام 1863، وإلى 600 مليون قرش في عام 1872. وازداد الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية المصرية بمقدار خمس مرات خلال الثلاثين عاماً الممتدة بين 1843 و1872.

ورافق النهوض التجاري تطور في الملاحة. ففي 1845 قدمت إلى ميناء الإسكندرية 62 باخرة مقابل 1145 باخرة في عام 1865. وازداد عدد السفن الشراعية التي كانت تمرّ بالإسكندرية في الفترة نفسها من 1338 إلى 3138. ومرت 26 باخرة في السويس في عام 1850 و216 باخرة في عام 1865، أي قبل افتتاح القناة.

وعبرت قناة السويس في عام 1870 أي بعد افتتاح القناة 570 باخرة. وازدادت حمولة السفن التجارية التي كانت تمر بالإسكندرية من 907 آلاف طن عام 1863 إلى 1238 ألف طن عام 1872، وحمولة السفن المارة بالسويس من 170 إلى 666 ألف طن (بين العامين المذكورين)؛ والمارة ببور سعيد من 52 إلى 857 ألف طن. ونزل في الإسكندرية في عام 1847 ألف مسافر، وفي عام 1867 خمسة وأربعون ألفاً، وفي عام 1872 ثمانية وستون ألف مسافر. وغدت الإسكندرية أحد المرافىء العالمية الهامة. وفي 1875 بلغ مقدار البضائع المشحونة 1925 ألف طن أي ما يقارب مستوى مرسيليا.

وكان في حيازة مصر أسطول تجاري خاص. ففي 1873 كان عدد البواخر البحرية المصرية 55، والنهرية 58، بصرف النظر عن عدد كبير من المراكب الشراعية. وتمّ تنظيم ملاحة منتظمة في النيل والبحر الأبيض المتوسط. وكانت أغلبية هذه البواخر ملكاً خاصاً إلى إسماعيل باشا ـ حاكم مصر. ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن لدى فرنسا ـ وهي إحدى الدول البحرية المتطورة في ذلك الوقت والتي كانت تتفوق على مصر بعدد سكانها البالغ سبعة أضعاف ونصف سكان مصر، سوى ثلاثة أضعاف حمولة الأسطول البخاري البحري المصري. ومما له دلالته أيضاً أن الأسطول المصري الأكثر حداثة، كان أكثر إتقاناً من الناحية التكنيكية. إذ كان متوسط

حمولة باخرة بحرية فرنسية واحدة يتكوّن آنذاك من 350 طناً مقابل ألف طن حمولة باخرة بحرية مصرية واحدة. وكانت في فرنسا البواخر تؤلف 15% فقط من حمولة الأسطول البحري، والمراكب الشراعية 85%؛ وفي إنكلترا كانت البواخر تؤلف 25%، والمراكب الشراعية 75%؛ بينما كانت البواخر تؤلف أكثر من 60% من حمولة الأسطول المصري الإجمالية والمراكب الشراعية أقل من 40% ومن أجل تطوير الملاحة، شيّد 15 فناراً على سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ما بين عامي 1865 و1875.

وكانت مصر في تلك الفترة مغطاة بشبكة هامة من السكك الحديدية العائدة للدولة. ولم يكن قبل عام 1860 في مصر سوى سكة حديدية واحدة تربط الإسكندرية بالقاهرة وطولها 210 كيلومترات (مع فرع منها إلى الزقازيق يبلغ طوله 35 كيلومتراً)(*). ثم مدّت خلال 15 عاماً (1861 ـ 1875) بوتائر عارمة، وفي أقطار مختلفة سكك حديدية، وبلغ طولها في مصر 1590 كيلومتراً. فسبقت مصر في هذا المضمار بعض الدول الرأسمالية المتطورة. ففي عام 1876 مثلاً كان في فرنسا 37,5 كيلومتراً من السكك الحديدية لكل ألف كيلومتر مربع من الأرض، وفي مصر 55 كيلومتراً لكل ألف كيلومتر مربع من الأراضي المأهولة(**).

وتطورت وسائل الاتصال الحديثة. فقبل عام 1863، كان الطول الإجمالي لجميع خطوط التلغراف في مصر يوازي 582 كيلومتراً. إلّا أن طول الخطوط التلغرافية ازداد قبل عام 1872 إحدى عشرة مرة أي بلغ 6450 كيلومتراً. فتفوّقت مصر في هذا المضمار أيضاً على عدد من الدول الأوروبية المتطورة. إذ كان في فرنسا في عام 1878 سبع وسبعون كيلومتراً من خطوط التلغراف لكل ألف كيلومتر مربع من الأرض، وفي مصر 216 كيلومتراً؛ وكان في فرنسا 11,33 كيلومتراً من خطوط التلغراف لكل 10 آلاف نسمة بينما كان في مصر ـ 12,25 كيلومتراً.

وازدهرت المدن. فكان يقطن ما لا يقل عن 20% من مجموع سكان مصر في 113 مدينة. وبلغ عدد سكان القاهرة 350 ألف نسمة والإسكندرية 212 ألفاً،

(*) إن الخط الذي مد في 1856 ـ 1857، بين القاهرة والسويس كان غير صالح للاستعمال.

(**) أي بغض النظر عن الصحارى غير المأهولة.

وطنطا 60 ألفاً، والزقازيق 40 ألف نسمة. وزوّدت القاهرة بأنابيب الغاز ومياه الشرب وأنابيب تصريف المياه القذرة.

وتطورت صناعة مصر تطوراً كبيراً وكان إسماعيل باشا ـ حاكم مصر، يملك شخصياً معملين للنسيج بالقرب من القاهرة، وكان يشتغل فيهما أكثر من 400 عامل، و22 معملاً كبيراً للسكر تبلغ طاقتها الإنتاجية 150 ألف طن من السكر سنوياً، ويشتغل فيها حوالى 10 آلاف عامل. وفضلاً عن ذلك، كان في حيازة حاكم مصر 4 معامل للأسلحة وداران لبناء السفن يعمل فيهما 500 عامل، ومناجم تستخرج منها نترات البوتاسيوم. وأنشئت في مصر أيضاً كثرة من المشاريع الصناعية الخاصة التي كانت أغلبيتها معامل صغيرة للنسيج، وورش ترميم ومعامل صبّ الحديد، وحلج القطن، ومعامل الألبان والجلود، وورش لتشغيل الخشب، ومصانع الملح، والطواحين البخارية.

ومع ذلك كان المستوى التكنيكي للمشاريع المصرية منخفضاً عمّا كان عليه في أوروبا. ولم يكن بمقدور منتوجات معامل النسيج المصرية الصغيرة وورش السبك مزاحمة صناعة صبّ المعادن والنسيج الإنكليزية الكبيرة، التي كانت تتدفق بحريّة إلى الأسواق المصرية دون أن تلاقي أية تعريفات جمركية وقائية في طريقها، بينما حرمت الصناعة المصرية بحكم المعاهدة التجارية الأنكلو ـ تركية لعام 1838 من الحماية الجمركية. وظلت مصر بصورة عامة كبلد زراعي في عهد تطورها الاقتصادي العارم أي ما بين العقدين السادس والثامن من القرن التاسع عشر. فلم تنتج في الأساس البضائع الصناعية بل خامات ـ القطن الذي زوّدت السوق العالمية بمزيد ومزيد منه. واستعاضت عنه بابتياعها مزيداً ومزيداً من البضائع الصناعية الأجنبية. وهكذا اشتدت تبعية مصر الاقتصادية للبلدان الأوروبية مع تطور تجارتها الخارجية. وتحوّلت أكثر فأكثر إلى ملحق يزوّد الدول الصناعية بالخامات الزراعية.

وهنالك ثمة تناقض آخر للاقتصاد المصري في عهد سعيد وإسماعيل باشا هو أن مصر دخلت طريق التطور الرأسمالي دون أن تقضي بأساليب ثورية، على المخلّفات الكثيرة القويّة الباقية من القرون الوسطى. وكان الملاكون الإقطاعيون الحاملين الأساسيين للعلاقات الرأسمالية في الزراعة، الذين كانوا يقرنون الأساليب الحديثة للاقتصاد بالأساليب القديمة للاستغلال. فإنهم أدخلوا الماكينات إلى ضياعهم (كالمحراث البخاري الذي استخدم لأول مرة لا في أوروبا بل في مصر). ووسّعوا

المساحات المزروعة بغلات التصدير كالقطن وقصب السكر. وقاموا بإجراء عمليات تجارية واسعة النطاق وأنشأوا المصانع في ضياعهم. إلّا أنهم واصلوا في الوقت ذاته استغلال الفلاح كما كان الحال عليه في الماضي وفرضوا عليه ضرائب القرون الوسطى لابتزاز أمواله وساقوه إلى السخرة وما شابه ذلك من الأساليب القديمة. وكان إسماعيل باشا ـ حاكم مصر، أول ملّاك من هذا النوع، شبه إقطاعي وشبه رأسمالي ـ أي أنه كان رجل عمل ذا تأثير وتاجراً وصاحب مصانع ومضارباً، وكان باستطاعته استغلال تقلبات الأسواق وهو في الوقت ذاته إقطاعي. وحذا حذوه ملّاكون كبار آخرون من نبلاء الأتراك الألبانيين ـ الجراكسة.

وعرقل شيوع بقايا النظام الإقطاعي في القرية تطور الزراعة الحقيقي وحال دون تطور الصناعة. وكانت القرية المصرية الجائعة المستغلة من قبل الملاك شبه الإقطاعي سوقاً رديئة لترويج البضائع الصناعية.

وأخيراً، كان تقاطر الأوروبيين إلى مصر طرفاً خلفياً لتطور هذا البلد اقتصادياً. وكانت بين هؤلاء الأوروبيين أقلية من ذوي الاختصاص من مهندسين وزراعيين وميكانيكيين وأطباء ومعلمين ورجال أعمال، بينما كانت أغلبيتهم الساحقة تتكوّن من أسوأ العناصر الطفيلية: من باعة ومضاربين وسماسرة بورصة ومرابين ومهربين وأصحاب بيوت الدعارة ومقامرين ومحتالين ولصوص وصحافيين مأجورين ومومسات وما شاكل ذلك. واستغلت شغيلة مصر من قبل هذه الحثالة الأوروبية التي كانت تنشط تحت حماية نظام الامتيازات والقناصل الأجانب والتي كانت تعتبر نفسها ممثّلة «لحضارة رفيعة». فسمّت هذه الحثالة جوَّ المدن المصرية وخاصة الإسكندرية، المدينة الجميلة التي حوّلتها مجهوداتهم إلى بؤرة فساد حقيقية. فنشأ فيها مركز عالمي لتجارة المخدرات السريّة. وتحوّلت أحياء كاملة من المدينة إلى حانات وبيوت دعارة. وفي عام 1840 كان في مصر 6150 أوروبياً مقابل ثمانين ألف أوروبي في عام 1871 بضمنهم 34 ألف يوناني (يعملون كمرابين بصورة خاصة) و17 ألف فرنسي و14 ألف إيطالي و6 آلاف إنكليزي و7 آلاف ألماني. وكان يقطن في الإسكندرية 50 ألف أجنبي (وهم يؤلفون حوالى ربع سكان المدينة)، وفي القاهرة حوالى 20 ألف أجنبي.

إصلاحات سعيد وإسماعيل

كان سعيد وإسماعيل خلافاً لعباس باشا، مدركين بجلاء متطلبات تطور مصر

الاقتصادي. وتلبية لهذه المتطلبات، قاما بجملة من الإصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية.

وقد حرّم نظام الرق وتجارة الرقيق في مصر في عهد سعيد باشا، كما حرّم استيراد الرقيق وحرّر العبيد الذين كانوا يعيشون على أرض مصر. وفي عام 1858، صدر قانون الأرض، فمنح الفلاحين الذين كانوا يمتلكون أراضي الأثر أو الأراضي الخراجية، الحق في بيع وشراء ورهن وتوريث أراضيهم بحرية. وبكلمة أخرى، منحهم هذا القانون نفس الحقوق التي كان يتمتع بها مالكو الأراضي العشرية، للتملك الشخصي للأرض. وأُلغيت رسمياً أعمال السخرة والالتزامات الأخرى، التي كانت قد انبثقت من عدم المساواة في الحقوق المدنية للفلاحين. وأصبحت جميع الأراضي مجرد بضاعة ـ فكوّن هذا الوضع ظروفاً ملائمة لتطور العلاقات الرأسمالية في القرية وأتاح للتجار والفلاحين الأثرياء شراء الأرض. فانتقلت مساحات كبيرة من الأراضي إلى أيدي المرابين والرأسماليين الأجانب.

ومع الإصلاح الزراعي أجريت في الوقت ذاته إصلاحات في الضرائب. وحلّت الضرائب النقدية في كل مكان محلّ التسليم العيني. واستعيض عن الضرائب الجماعية على جميع القرى طبقاً للتكافل المتبادل بضرائب شخصية لكل مزرعة فلاحية على حدة. وانتقلت آنذاك جباية الضرائب من أيدي شيوخ القرى إلى عهدة موظفين خاصين.

وقام سعيد بإلغاء ما بقي من نظام الاحتكارات وبتصفية الجمارك الداخلية وبإعطاء حرية تامة للتجارة. فأصبح في مستطاع كل فلاح أن يزرع الغلّات التي يريدها وأن يبيع بحرية محصوله وأن ينقله إلى حيث يشاء دون أية رقابة من جانب الحكومة.

وجرت تغييرات كبيرة في الجيش أيضاً. إذ أفلح سعيد باشا في إلغاء جملة من القيود التي كانت قد أدخلت على الجيش عام 1841. وحصل على موافقة من الباب العالي في عام 1856 لزيادة الجيش المصري من 18 إلى 30 ألف شخص. وكمحمد علي، حاول سعيد باشا أن يضفي على الجيش طابعاً وطنياً وأخذ يستزيد عدده بتجنيد الفلاحين وأصبح المصريون يرقّون لأول مرة في تاريخ البلاد إلى رتبة الضباط. ونال الأكثر كفاءة منهم تعليماً عسكرياً وعيّنوا في مناصب قيادية. وكان عرابي واحداً من

أولئك الفلاحين الذين حصلوا على ترقية فبلغ بسرعة رتبة مقدّم وغدا ياوراً لسعيد باشا.

وخلافاً لسعيد، لم يرقّ إسماعيل باشا للمناصب القيادية في الجيش العناصر المصرية الوطنية، بل ممثلي الأشراف الإقطاعيين الملاكين - من ألبانيين وأتراك وجراكسة. وأبعد الضباط المصريون من الفلاحين إلى المراتب الثانوية. فحدث بنتيجة هذه السياسة خلاف في صفوف الجيش بين العناصر الوطنية الديمقراطية من الضباط، الذين كانوا يدعون أنفسهم بـ «الفلاحين» والباشوات الأرستوقراطيين، الذين لقّبوا بـ «الجراكسة». ولعب هذا الخلاف دوراً كبيراً في تطور الحركة الوطنية المصرية المقبل.

وبذل سعيد وخاصة إسماعيل الجهود من أجل أن تصبح مصر مستقلة عن الباب العالي. وتمتعت مصر في الواقع باستقلال ذاتي داخلي تام. وانتهجت سياسة خارجية مستقلة رغم قيود عام 1841. وكان لديها جيش خاص وحكومة وقوانين. ولم تعمّم التشريعات التركية وخاصة التنظيمات في مصر. وأراد سعيد وإسماعيل تعزيز هذا الوضع بصورة شرعية. فكسبت فرمانات 1866 - 1867 في هذا الاتجاه أهمية كبيرة. وغيّر فرمان 27 أيار/ماي 1866 ترتيب وراثة العرش. فعوضاً عن تطبيق نظام الوراثة التركي الذي كان نافذاً حتى ذلك الحين، والذي كانت تنتقل بموجبه السلطة إلى كبير الأسرة، جرى العمل الآن بمبدأ الولد الأول المتبع في الملكيات الأوروبية وبذلك صارت السلطة تنتقل من الأب إلى الابن الأكبر. ومنح فرمان 8 حزيران/جوان 1867 إسماعيل لقب الخديوي الوراثي.

وإن كلمة «خديوي» تعني باللغة الفارسية «أميراً أو عاهلاً» وليس لها أي مدلول خاص. ومع ذلك أصبح هذا اللقب يميز عندئذ حاكم مصر، الذي لم يكن باشاً أو والياً عادياً لأحد أقاليم الأمبراطورية العثمانية المتعددة، وحصل الخديوي طبقاً لهذا الفرمان على حق عقد معاهدات تجارية واتفاقات أخرى ذات طابع غير سياسي مع الدول الأوروبية.

وفي 1866 اقتداء بالملكيات الدستورية الغربية، أمر إسماعيل بتشكيل ما يشبه البرلمان أو المجلس النيابي وهو معروف في الأدب باسم «مجلس شورى النواب». ويتألف هذا المجلس من 75 مندوباً يتمّ اختيارهم لمدة 3 سنوات من قبل شيوخ القرى وأعيان القاهرة والإسكندرية ودمياط. وكان للمجلس وظائف استشارية، وهو

ينظر في ميزانية الدولة. وكان آلة طيّعة في يدي الخديوي ولم يلعب أي دور في إدارة البلاد.

وفي 1873 حصل الخديوي إسماعيل من السلطان على فرمان بشأن الاستقلال الذاتي لمصر. فحصلت بذلك مصر على حق عقد قروض بدون إذن الباب العالي. وكان لهذا الفرمان طابع ثنائي. إذ أنه أضعف تبعية مصر للباب العالي؛ ومن جهة أخرى، يسّر استعباد البلاد من قبل البنوك الأجنبية بواسطة القروض ولذا اشتدت تبعية مصر للرأسماليين الأجانب.

كما حمل صفة مزدوجة الإصلاح القضائي الذي أجراه إسماعيل باشا. إذ قرر إسماعيل إنشاء محاكم مختلطة مؤلفة من قضاة أجانب ومصريين، محاولاً بذلك تحديد وظائف المحاكم القنصلية القائمة بحكم نظام الامتيازات. وانصرمت بضع سنوات في تهيئة الإصلاح وفي مفاوضات مع الدول. وأخيراً أخذت هذه المحاكم تزاول عملها في أول شباط/فيفري 1876. فنظرت في الخلافات المدنية بين الأوروبيين والمصريين وبين الأوروبيين من مختلف القوميات. كما نظرت في الشؤون الجنائية الخاصة بالأوروبيين. أما في الواقع فلم تقم المحاكم المختلطة بتحديد الامتيازات التي كانت قد منحت للأجانب عن طريق نظام الامتيازات، بل وأصبحت وسائل إضافية لسيادة الأجانب على مصر أيضاً.

وأخيراً، واصل سعيد وإسماعيل الإصلاحات الثقافية، التي بدأها محمد علي. فأصبحت اللغة العربية في عهد سعيد اللغة الرسمية الوحيدة في مصر. وتطور التعليم الشعبي باللغة العربية وبذلت عليه جهود كبيرة. ولم تنبعث المدارس القديمة التي أغلقت في عهد عباس باشا فحسب، بل وفتحت كثرة من المدارس الجديدة أيضاً. وازداد عدد المدارس في عهد إسماعيل من 185 في عام 1863 إلى 4685 في عام 1875، وكان يدرس فيها حوالى مئة ألف تلميذ. وازداد عدد المؤسسات الدراسية الخاصة الثانوية. وأنشئت في مصر دار الكتب ومتحف وجمعيات علمية وأوبرا القاهرة. ونشأ اهتمام إلى التاريخ والأدب العربي. وظهرت الترجمات والمؤلفات الأصلية للشعراء والكتّاب والمؤلفين المسرحيين المصريين الواحدة تلو الأخرى. وقدّم محمود سامي البارودي ـ الشاعر المعروف والشخصية السياسية، وإبراهيم المويلحي ـ الأديب والكاتب الاجتماعي الموهوب، وحسين المرصفي ـ المربي والمؤرخ الأدبي، رصيداً لا يستهان به إلى النهضة العربية. وبدأت تصدر خلال الأعوام 1865 ـ 1875

كثرة من الجرائد والمجلات باللغتين العربية والفرنسية وخاصة «وادي النيل» في عام 1866، و«Le Progrès Egyptien» في عام 1868، و«نزهة الأفكار» في عام 1869، و«الأهرام» في عام 1875. وصدرت أولى المجلات العلمية والأدبية.

ويصوّر كثرة من الكتّاب إسماعيل باشا كشخص كسول وكباشا شرقي جاهل. ولرغبته في الكسب، قام بالمضاربات المريبة. وقد لامه كرومر بوصفه «فضّل معشر حوذيته وخدمه على صحبة الدبلوماسيين الأوروبيين». إلّا أن إسماعيل كان في الواقع، شخصية مثقفة ونشيطة ورائد التطور الرأسمالي في بلاده. إذ قد تفوق من الناحية الثقافية على الدبلوماسيين والتجار الأوروبيين الذين كانوا يحيطون به. ومع ذلك، فكان قبل كل شيء ممثلاً لطبقته ـ الملاكين شبه الإقطاعيين، الذين سلكوا طريق المشروع الرأسمالي. وفي الوقت ذاته، قدّم التطور الاجتماعي إلى المسرح التاريخي في مصر في السبعينيات من القرن التاسع عشر، عناصر جديدة من البورجوازية الوطنية أكثر ديمقراطية وتطوراً. فاكتسحت عندئذ الحركة البورجوازية ـ الديمقراطية النامية، الملاكين شبه الإقطاعيين في مصر برئاسة إسماعيل من طريق التاريخ الرئيسية.

الفصل الثالث عشر

استيلاء فرنسا على الجزائر والحرب التحررية للشعب الجزائري بقيادة عبد القادر

الجزائر عشيّة الفتح الفرنسي

كانت تعتبر الجزائر شكلياً من أملاك الأمبراطورية العثمانية وكانت تعاني تدهوراً خطيراً في نهاية القرن الثامن عشر. إذ كان مستوى التطور الاقتصادي فيها منخفضاً جداً. وكان يزاول معظم السكان البدو تربية المواشي. أما سكان الوديان والواحات فكانوا يمارسون الزراعة كزراعة القمح والشعير وغرس أشجار الزيتون والبلح. واشتهرت مدن قليلة بمنتجاتها الحرفية الفنية وبالتجارة.

وكان أهل البلاد الأصليون يتألفون من العرب والبربر. وكان جميعهم تقريباً باستثناء قاطني المدن وبعض المناطق الحضرية متحدين في عشائر وقبائل. وكانت ملكية الأرض المشاعية أكثر أنواع الملكيات انتشاراً. وكانت تعود الأراضي للعشائر في المناطق البدوية، وللمشاعية القروية في المناطق المستقرة. واحتفظ في بعض الأماكن بالفلاحة الجماعية وكانت تجنى المحاصيل على أساس مشترك، وكذلك كان الشأن مع الاستهلاك في نطاق العوائل الكبيرة التي كانت تنقسم إليها العشائر.

وعرقل النظام الإقطاعي القائم في الجزائر آنذاك، تطور البلاد الاجتماعي بصورة خطيرة. وفضلاً عن الأراضي المشاعية، كانت توجد في الجزائر أراض أميرية وأراضي الحبوسات(*)، وكذلك العقارات التي كانت ملكاً خاصاً للإقطاعيين. واستغل

(*) الحبوس: هو الوقف في شمال أفريقيا.

الإقطاعيون الخماسين(*) المستعبَدين ونهبوا البدو والمزارعين الأحرار وأحلّوا الخراب بهم. وأثار رؤساء الإنكشارية الذين كانوا يحكمون البلاد، العداء بين القبائل المتفرقة. واحتفظ الإنكشارية بسيطرتهم على الجزائر، مستغلين الخلافات العشائرية ـ القبيلية والإقطاعية. فمنحوا بعض القبائل، المعروفة بقبائل المخزن، امتيازات خاصة. وساعدت هذه القبائل الأتراك على جباية الضرائب وكانت معفاة من جميع أنواع الضرائب لأنها كانت تؤدي الخدمة العسكرية. وغالباً ما تمتع الكثير من الشيوخ ورؤساء القبائل بسلطتهم الوراثية المطلقة.

وأثار نير الإقطاعيين الأتراك والمحليين حركات شعبية، وخاصة البدو. وكانت تتخذ هذه الحركات دوماً صبغة دينية. وكانت للطرائق الدينية التي ترأست هذه الحركات، صلات وثيقة مع الجماهير القبيلية. وغالباً ما أصبح رؤساؤها، المرابطون، الذين قادوا الانتفاضات الشعبية طغاة إقطاعيين أنفسهم فيما بعد. وخاضت الطرائق الدينية نضالاً دؤوباً ضد الأتراك وتمتعت بنفوذ كبير بين الجماهير الشعبية. وكانت القادرية والرحمانية أكبر هذه الطرائق الدينية.

استيلاء الفرنسيين على مدينة الجزائر

أصبحت الجزائر، كأضعف حلقة في شمال أفريقيا، أول ضحية للتوسع الفرنسي في المغرب. وفي نفس الوقت كان هذا التوسع أول فتح استعماري للأقطار العربية حدث في مرحلة التطور الرأسمالي التي سبقت ظهور الاحتكارات.

وقد نضجت مشاريع الفتح الفرنسي للجزائر منذ وقت طويل قبل «ضربة المروحة» الشهيرة إذ قد اعتبر نابليون الأول الجزائر كسوق خارجية ضرورية لتطور الصناعة الفرنسية. وفي حديث له مع ألكسندر الأول في تيلسيت (عام 1807) وأرفورت (عام 1808) كان نابليون الأول يضيف دوماً الجزائر إلى ممتلكاته المقبلة عندما تثار مسألة تجزئة الأمبراطورية العثمانية. واستعداداً للاستيلاء على هذه البلاد، أوفد نابليون إلى الجزائر وتونس عام 1808 المهندس الحربي الماجور بوتين لإجراء مسح طوبوغرافي فيهما ولإعداد مخطط الحملة عليهما. ورغم أن نابليون الأول لم يتمكن من تحقيق

(*) الخماسون: هم الفلاحون الذين لا يملكون أرضاً ويزرعون الأرض على أساس استيفاء خمس المحصول.

مآربه لانهزامه في إسبانيا وروسيا، إلّا أن المعلومات التي حصل عليها بوتين كانت ذات فائدة فيما بعد أثناء الاستعداد لحملة عام 1830.

وتذكر شارل العاشر مشاريع نابليون الأول عندما كانت ملكية البوربون تعيش أيامها الأخيرة. وكان التعطش لأسواق جديدة العامل الأساسي للاستيلاء على وصاية عرش الجزائر، كما كانت تعرف البلاد في السجلات الرسمية لذلك الوقت. ولم تكن رغبة الملاكين الفرنسيين في اقتناء ضياع جديدة أمراً يستهان به، إذ أنهم فقدوا أراضيهم في وقت الثورة الفرنسية العظمى. وأخيراً، كانت أسرة البوربون تحلم بتوطيد عرشها المتزعزع عن طريق فتح الجزائر. وقدّر شارل العاشر وبولينياك رئيس وزرائه أن المخاطرة الحربية لا بد من أن تزيد من موجة الشعور الشوفيني وأن تعيق اندلاع الثورة. وساندت روسيا القيصرية مشاريع الاستيلاء المرسومة من قبل ملكية البوربون. ورغم أن إنكلترا كانت قد احتجت على ذلك، إلّا أنها لم تبد أي مقاومة حازمة.

وقدّمت فرنسا كذريعة وستار دعائي للمخاطرة الجزائرية، قضية «القرصنة والسجناء الجزائريين المعذبين» وقضية الحسابات النقدية لحكومة الداي. ويجب التنويه بأن القرصنة المغربية كانت قد أصيبت بالوهن منذ القرن الثامن عشر وخاصة بعد الحملات التنكيلية التي قامت بها الأساطيل الأوروبية والتابعة للولايات المتحدة في مطلع القرن التاسع عشر، ولم تعد منذ وقت طويل تدرّ بالأرباح على الطغمة الحاكمة في الجزائر. ومع ذلك، فإن عدم موافقة الجزائريين على قرارات مؤتمر «إكس لا شابل» أتاح لفرنسا فرصة التأكيد بأن حكومة الداي كانت حامية للقرصنة.

وبطبيعة الحال كانت مسألة الحسابات النقدية وهميّة في جوهرها. ففي وقت الثورة كان الداي مستمراً في تزويد فرنسا بالقمح واللحوم المملّحة والجلود بينما كانت محاصرة من جميع الجهات، وزوّد الجيش البونابرتي بالمؤن في فترة الحملتين الإيطالية والمصرية. وكان القسم الأكبر من هذه المواد قد صدر كقروض، إذ لم يتقاض الداي عنها شيئاً. ولم ترض الداي اتفاقية تسديد الديون وتسوية الدعاوى المتبادلة التي وقّعت فيما بعد بواسطة بكري وأبي زناك التاجرين اليهوديين الجزائريين. إنه اعتبر أن الجانب الفرنسي كان قد خدعه، فخسرت الخزينة الجزائرية بسبب ذلك بضعة ملايين من الفرنكات. واستغرق النزاع حول الديون بضع سنوات، الأمر الذي أزعج الداي وحاشيته. وبالإضافة إلى ذلك نشأ خلاف بشأن حصن في القالة، إذ أخذ الفرنسيون بتقويته رغم المنع الرسمي الذي أصدره الداي.

وتفاقمت هذه الخلافات كثيراً بجهود القنصل الفرنسي في الجزائر بيير ديفال، الذي كان يعتبر فيها، حسب تعبير أحد المؤرخين الفرنسيين، ذا سمعة مشبوهة ونذلاً وسافلاً ومدبِّراً للمكائد. ولقد لعب القنصل في الخلاف النقدي دوراً قذراً استفزازياً. فدبّر المكائد ولفّق الأكاذيب وابتزّ الأموال والرشاوى من الداي. وفي صبيحة يوم قائظ، هو يوم 29 نيسان/أفريل 1827، أهان ديفال، أثناء المهاترات التي لا تحصى، الداي إهانة شديدة. فضرب الداي الممتعض ديفال السافل بمروحة كان يهوّي بها نفسه ويطرد الذباب اللجوج عنه.

فقدمت ضربة المروحة العذر المنتظر منذ أمد طويل. إذ قطعت فرنسا فوراً جميع علاقاتها مع الجزائر وضربت حصاراً بحرياً على الساحل الجزائري. وعزمت على تحريك أصابع المصريين بادىء الأمر. وفي 1829، وافق محمد علي ـ حاكم مصر، وكان من أهم حلفاء فرنسا في الشرق، على الهجوم على الجزائر، إلّا أن المساومة لم تتم مع الفرنسيين بسبب ضآلة التعويض.

وفي ظروف كهذه، قرّرت حكومة بولينياك ـ الملك شارل العاشر، أن تعمل فرنسا مستقلة. فبتاريخ 14 حزيران/جوان 1830 نزل جيش فرنسي تعداده 27 ألف مقاتل على شاطىء خليج سيدي فَرج الواقع على بعد 23 كيلومتراً إلى غرب الجزائر وكان يقوده الجنرال دي بورمون. وكانت المقاومة الجزائرية شديدة إلّا أنها عديمة الجدوى. إذ قد فقد الفرنسيون في المعارك التي خاضوها للاستيلاء على الجزائر 400 شخص بينما فقد الأتراك 10 آلاف شخص. وفي 4 تموز/جويليه 1830 سقط حصن الأمبراطور. وفي المساء وقّع الداي على وثيقة الاستسلام دون قيد أو شرط، وفي اليوم التالي أي في 5 تموز/جويليه، دخل الفرنسيون مدينة الجزائر. وفي 23 تموز/جويليه 1830، أقصي الداي عن البلاد، وغادر الإنكشارية الجزائر إلى تركيا. فنهب المنتصرون خزينة الجزائر (حوالى 48 مليون فرنك أو 12 مليون روبل فضي). كما استولوا على المساكن والأراضي والأموال العائدة إلى كثرة من الجزائريين.

وحدثت بعد أسبوعين ثورة في باريس. فانهار عرش شارل العاشر المتزعزع. وحاول الجنرال دي بورمون استخدام قواته لإنقاذ أسرة البوربون، إلّا أنه لقي مقاومة من حشود الجنود. فغادر الجيش وفرّ هارباً إلى البرتغال.

فتولّى حكم تموز/جويليه الملكي للويس فيليب دي أورليان ـ ملك فرنسا آنذاك، الإرث الجزائري من أسرة البوربون وقرّر بعد تردد لم يطل أمده مواصلة الحرب من

أجل الأغراض الأنانية الخاصة لأسياد فرنسا الجدد وهم من فرسان كيس النقود والكسب اليسير. وفي 1834 أعلن لويس فيليب وفقاً لتوصيات «لجنة شؤون أفريقيا» ضمّ الجزائر رسمياً إلى فرنسا، ونظّم الإدارة المدنية «للممتلكات الفرنسية في شمالي أفريقيا» برئاسة الحاكم العام. ولم يكن في حيازة فرنسا قبيل ذلك الوقت إلّا المدن الجزائرية الساحلية وهي الجزائر وبونة (عنابة) ووهران ومستغانم وأرزيو وبجاية وكذلك الساحل الجزائري ومتيجة. ولم يخضع القسم الباقي من الجزائر للسلطات الفرنسية.

الحرب التحررية، عبد القادر

وبعد أن استولى دي بورمون على الجزائر، أعلن في تقريره وهو واثق تماماً من نفسه: «بأنه ستخضع إلينا جميع المَمْلَكَة خلال 15 يوماً وبدون طلقة واحدة». ولكنه أخطأ الحساب إذ لم يخضع الفرنسيون البلاد إلّا بعد 40 عاماً شنّوا خلالها حروباً دموية ضد الشعب الجزائري.

ولم تكد أنباء الاستيلاء على العاصمة تنتشر في البلاد، حتى هبّت القبائل مناضلة ضد الغزاة. واستخدم الجزائريون تكتيك الأرض المحروقة، فوجدت القوات الفرنسية نفسها مراراً في وضع حرج إذ كانت تعتمد على تموينها محلياً. وأدّت المصادرة وأعمال النهب التي قام بها الجيش الفرنسي إلى رصّ صفوف السكان أكثر من ذي قبل وتوحيدهم لصدّ المعتدين. وفي غرب الجزائر، قاد الحركة البطل الشعبي عبد القادر وفي شرقها ـ حاكم منطقة قسنطينة ـ الباي أحمد.

ولقد ولد عبد القادر عام 1808 في عائلة محي الدين المرابطية. وترأس والده القادرية وهي الطريقة الدينية في غربي الجزائر. وخلال سنوات عديدة خاض النضال ضد الفاتحين الأتراك، ومن ثم ضد المحتلين الفرنسيين. وكان عبد القادر قد حصل على ثقافة لاهوتية وحجّ، قبل الغزو الفرنسي للجزائر، إلى مكة وعرّج على بغداد ومصر وتركت إصلاحات محمد علي تأثيراً كبيراً لديه.

ولم يكن عبد القادر مرابطاً عادياً. بل قبل كل شيء محارباً جريئاً وفارساً ماهراً وقناصاً صائباً وقائداً عسكرياً عبقرياً. وكان خطيباً ملهماً يسحر السامعين كلامه الحكيم الفصيح، وكاتباً فذاً ومنظماً قديراً.

وفي 1832 اختارت القبائل وهي تحارب المحتلين، عبد القادر قائداً لها. وعندئذ واجهته أصعب المهام، وهي التغلب على الانقسام الإقطاعي والقبيلي وإخماد

الخلافات القديمة وتوحيد الشعب في لحمة واحدة وفي مطمح واحد، هو الدفاع عن استقلال الوطن. وإذ استطاع عبد القادر أن ينجز الشيء الكثير في هذا الاتجاه، فلقد كان مردّ ذلك كونه قريباً إلى الجماهير الشعبية ومعبّراً عن أمانيها.

وبعد أن قاد عبد القادر نضال قبائل غربي الجزائر، أنزل ضربات قاصمة بالقوات الفرنسية، مستخدماً التكتيك الكلاسيكي، تكتيك حرب الأنصار. وبعدما تكبدت فرنسا جملة من الهزائم والإخفاقات الكبيرة، وافقت على المفاوضات مع عبد القادر. وفي شباط/فيفري 1834 عقدت معه ما يعرف بمعاهدة دي ميشيل. وقد رضي عبد القادر بهذه المعاهدة عن طيب خاطر لأنه شعر بضرورة إلى فترة راحة سلمية لإعادة تنظيم الجيش وإعداد قواته إعداداً أفضل لخوض حرب مقبلة ضد المغتصب. وفضلاً عن ذلك اعترفت هذه المعاهدة بأن كل غربي الجزائر ما خلا ثلاث مدن ساحلية هو أراض تابعة للدولة العربية الجديدة ذات السيادة برئاسة عبد القادر الذي اتخذ لقب أمير المؤمنين.

وواصل عبد القادر بعدما أصبح حاكم دولة كبيرة، حياته المتواضعة: فأكل البسيط من الطعام وشرب الماء القراح، ولم يتحلّ بأية حلية. وكان أميناً لتقاليد القبائل الرحل وفضّل السكنى في خيمة. ولم يكن يملك عبد القادر سوى قطيع صغير من النعاج وقطعة أرض يحرثها زوجان من الثيران. وكانت ثروته الوحيدة مكتبة ممتازة. ولم يصرف لحاجاته الشخصية حتى ولا قرشاً واحداً من تلك الإيرادات الكبيرة، التي كانت تدفع لخزينته من القبائل الجزائرية.

وركّز عبد القادر جلّ اهتمامه على الجيش ـ فهو الوسيلة الأساسية للكفاح ضد الغزاة. وبالإضافة إلى القوات غير النظامية من متطوعي القبائل الذين يبلغ عددهم حوالى 70 ألف شخص، ألّف عبد القادر جيشاً نظامياً قوامه 10 آلاف جندي. وعهدت قيادة الجيش إلى الآغا العسكري. وكان ينقسم الجيش إلى وحدات مكوّنة من ألف جندي أو (كتائب) ومائة جندي وفصائل، كان يقودها على التوالي: الآغا والسياف ورئيس الصف. وكان لدى عبد القادر 36 مدفعاً (منها 12 فقط صالحة للاستعمال في الواقع). واستقدم عبد القادر المدربين من مراكش وتونس لتدريب وتنظيم وحدات الجيش النظامية. كما كان يوجد بعض المدربين الأوروبيين وخاصة الفرنسيين. وحصل عبد القادر على مساعدة كبيرة من مراكش لتجهيز قواته. إذ قامت علاقات متينة بينه وبين سلطان مراكش الذي جهّزه بالأسلحة والأموال. ولإسكان

الجيش والدفاع عن البلاد، شيّد عبد القادر الثكنات والحصون وأنشأ لتجهيزه معملاً لصبّ الحديد ومعملين للبارود ومصنع نسيج (مانيفاكتورة).

وللحصول على موارد للإنفاق على الجيش والبناء الحربي، كان عبد القادر يستعين على السواء بالأساليب القديمة التقليدية والأساليب الحديثة الاستثنائية. فجبى من الأراضي التابعة له العشر، والزكاة من كل رأس من تعداد الماشية، وضرائب استثنائية. وفضلاً عن ذلك، استعان بإعانات سلطان مراكش ومداخيل الأراضي الأميرية والاحتكارات. وأخيراً، كانت ترد إلى خزينته الغنائم المتأتية عند الغارات على القبائل المعادية له وغير المنضمة إلى حركته وحتى المنحازة إلى الفرنسيين.

وكانت قاعدة عبد القادر الاجتماعية مكوّنة من رجال الدين الإسلامي وأهل البداوة الذين كانوا يؤلفون قسماً أساسياً في جيشه. ويمكن وصف النظام الاجتماعي كإقطاعي مبكر حيث نجد ضمن أسلوب الإنتاج الإقطاعي بقايا هامة من نظام المشاعية البدائية. ومع أن عبد القادر لم يغير أسس أسلوب الإنتاج الإقطاعي،، إلّا أنه أدرك ضرورة تخفيف النير الإقطاعي. ولهذا أجرى عدداً من الإصلاحات للحدّ من التعسف الإقطاعي. وقام بإصلاحات إدارية، فجزأ البلاد إلى 9 مناطق يترأسها «خلفاؤه» ـ أي ولاة ينوبون عنه ويخضعون إلى السلطة المركزية. وألغى نظام بيع المناصب، وطارد مختلسي أموال الدولة وحاول حماية العرب الرحل والفلاحين من تعسف الإقطاعيين وشيوخ القبائل.

ولم يكن باستطاعة عبد القادر القضاء على العلاقات الإقطاعية في الجزائر، بل ولم يضع نصب أعينه مهمة كهذه. إلّا أنه قلّص من الحكم المطلق الذي كان يتمتع به الإقطاعيون، فكانوا يمقتونه ويقولون بحقد: «لقد حلّ عهد حكم الرعاة والمرابطين». ورفض الشيوخ الإقطاعيون في شرقي الجزائر الخضوع له. وخاضوا بقيادة الباي أحمد النضال ضد الفاتحين الفرنسيين بمعزل عن عبد القادر. ولم يخضع له إقطاعيو منطقة «القبائل» وشيوخ واحات الصحراء. وكان عبد القادر يعيّن عادة المرابطين كمفوضين عنه أو رؤساء الإقطاعيين في حالات نادرة فقط. وحتى أولئك الإقطاعيون المتحالفون مع عبد القادر، كانوا مستعدين بخيانته والوشاية به عند الفرنسيين. إذ أنهم وضعوا مصالحهم ومنافعهم الشخصية قبل مصالح الوطن. وأضعف غدر الإقطاعيين وفتنهم الدولة التي كوّنها عبد القادر أكثر من نجاح الجنرالات الفرنسيين المشكوك فيه.

واقتحم الجنرالات الفرنسيون أراضي عبد القادر عام 1835 خارقين بغدر المعاهدة التي كانوا قد عقدوها معه. فانتهت بهذا الفترة السلمية. ومع ذلك أبرمت فرنسا بعد عامين، شنّت فيها حرباً عنيفة ولكن غير مجدية، معاهدة جديدة مع عبد القادر. ووقّعت المعاهدة في 30 أيار/ماي 1837 على نهر التافنا. واضطر الفرنسيون في هذه المرة إلى الاعتراف بسلطة عبد القادر لا في غربي الجزائر فحسب، بل وفي أواسطها أيضاً.

ووافقوا على ذلك لكي يكونوا قادرين على تحشيد كل قواهم للهجوم على قسنطينة، حيث كانت توجد البؤرة الثانية للمقاومة ضد الفرنسيين.

الاستيلاء على قسنطينة، حرب جديدة مع عبد القادر

حاول الفرنسيون في شتاء 1836 فتح قسنطينة، إلّا أنهم دحروا من قبل العرب وتراجعوا بعد أن فقدوا ألف شخص. وبعد مرور عام، عقدوا الصلح مع عبد القادر، وقام الفرنسيون بإرسال قوات حربية كبيرة إلى قسنطينة. وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1837، استطاعوا في آخر المطاف، فتح هذه المدينة الواقعة على صخرة شاهقة والتي كانت تتراءى وكأنها منيعة. وقد أبدى سكان المدينة مقاومة عنيدة. ودارت المعارك في الشوارع الضيّقة وفي كل زاوية وتحت كل سقف. واضطر الباي أحمد في النهاية إلى التقهقر إلى قلب البلاد للتوجه إلى الجبال النائية، حيث واصل المقاومة لمدة من الزمن.

وصاحب فتح قسنطينة وإخضاع القسم الشرقي من الجزائر أعمال نهب استعمارية وحشية. إذ استولى الفرنسيون على أراضي وأموال المغلوبين. وكنتيجة لهذه الأعمال اندلعت الاضطرابات. وشرعت قبائل شرقي الجزائر في خوض حرب الأنصار ضد الغزاة. واعترفت بعبد القادر قائداً لها والتمست منه انتداب مفوضيه إلى مناطق قسنطينة.

واستناداً إلى ذلك اتّهم الفرنسيون عبد القادر بخرق معاهدة الصلح، وفي 1839 أضرموا ضدّه نار حرب جديدة. وأعلن عبد القادر من جانبه ضد فرنسا الجهاد المقدس الذي استغرق بضع سنوات.

وقبيل 1839، حشّدت فرنسا في الجزائر جيشاً قوامه 70 ألف محارب واستمرت بإرسال الإمدادات. وهلك آلاف من الجنود الفرنسيين أثناء المعركة أو بسبب الأوبئة والحرّ الذي لا يطاق وتبخرات المستنقعات والجوع. إلّا أن تعداد

الجيش الفرنسي كان يتزايد على الدوام. فبينما كان تعداده 42 ألف جندي عام 1837، بلغ عام 1844 تسعين ألف شخص أي ضعف قوات عبد القادر. وكان في حوزته معدات حربية لم يتصورها العرب. ولم يكن باستطاعة عبد القادر مجابهة هذه القوة الفرنسية إلّا بفضل تفوّق محاربيه المعنوي وتكتيك الأنصار الحاذق. وكتب عبد القادر إلى المارشال الفرنسي: «عندما يهجم جيشك، نتراجع. وعندها يضطر جيشك إلى التراجع، وسنعيد الكرة. ونقاتل، عندما نرى لزوم ذلك. وأنت تعرف بأننا لسنا جبناء. إلّا أننا لسنا بالأغبياء لنعرّض أنفسنا لطعنات جيشك. وسنحاول إنهاكه وتمزيقه وتدميره قطعة فقطعة وعلى الطقس أن يقوم بالباقي». وأتاح هذا التكتيك إلى قوات عبد القادر أن تقاوم خلال سنوات عديدة.

ولقد عيّن لقيادة الجيش المحتل المارشال بيجو ـ وهو من أكبر القادة الفرنسيين. وأخذ هذا المارشال برشوة الإقطاعيين الجزائريين، الذين أصبحوا في حالة تبعية لفرنسا وحصلوا على مناصب نواب في أشد مناطق البلاد تأخراً. واستخدم بيجو في حروبه ضد عبد القادر تكتيكاً جديداً يعرف بالطوابير المتحركة. واختار ما بين 9 إلى 12 طابوراً تتحرك في الوقت نفسه في الطرق المرسومة لها، وفتشت هذه الوحدات العسكرية قطاعات البلاد واستولت على الحصون والمدن، حيث كانت قواعد عبد القادر ومصانعه الحربية. وكانت هذه الأعمال أقرب إلى «مناوشات الأنصار» المتبادلة منها إلى العمليات الحربية المنظمة. واستغرقت المعارك والهجمات المتبادلة بضع سنوات. واستخدم الفرنسيون أشدّ الأساليب وحشية لإرهاب الشعب الجزائري، وأبادوا القبائل الموالية لعبد القادر عن بكرة أبيها. وبشهادة المساهمين في الحملة، قام الفرنسيون بقطع آذان الأسرى وسبوا الزوجات العربيات والأطفال واستولوا على القطعان. واستبدلوا النساء السبايا بالخيول أو عرضوهنّ في المزاد العلني كالدواب. وكتب أحد المعاصرين قائلاً: «إن قطع رأس الأسير علانية لتلقين العرب درساً لاحترام السلطة كان أمراً هيناً لدى الفرنسيين».

وبنتيجة هذه الحرب الوحشية، وإضرام لهيب الشقاق القبيلي وخيانة من قبل كثيرين من الإقطاعيين، تمكّن الفرنسيون من إقصاء عبد القادر عن الجزائر وإخضاع أراضيه بعد 4 سنوات من النضال. إلّا أن عبد القادر لم يستسلم. ففي 1844، التجأ مع جماعة من زملائه المخلصين إلى مراكش، التي كانت تساعده مساعدة فعّالة طيلة هذه السنوات. وأخذ يعدّ العدة لمعارك جديدة.

الحرب الفرنسية ـ المراكشية 1844

وجّه بيجو إنذاراً نهائياً إلى سلطان مراكش مولاي عبد الرحمن مطالباً إياه بتسليم عبد القادر. ولما رفض السلطان، اقتحم بيجو مع قواته أرض مراكش ودحر في 14 آب/أوت 1844 جيش سلطان مراكش شبه الإقطاعي في موقعة ضروس عند نهر أسلي. وفي الوقت ذاته قصف الأسطول الفرنسي بقيادة الأمير جوانفيل المدينتين المراكشيتين الساحليتين، طنجة في السادس من آب/أوت والصويرة (موغادور) في 15 آب/أوت 1844. ولم يكبح هوس الغزاة الحربي إلّا تهديد الإنكليز بالتدخل مما أدى إلى إنقاذ مولاي عبد الرحمن. واضطر الفرنسيون إلى الجلاء عن مراكش. إلّا أن مولاي عبد الرحمن أعلن وفقاً لصلح طنجة المنعقد في 10 أيلول/سپتمبر 1844، بأن عبد القادر أصبح خارج حكم القانون، وامتنع عن تقديم أية مساعدة للانتفاضة الجزائرية، وتعهّد بسحب قواته من الحدود ومعاقبة الضباط «المجرمين» الذين ساعدوا الثوار. ولم تثبّت المعاهدة حدوداً دقيقة بين الجزائر ومراكش، إلّا لجزء صغير نسبياً يقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط. أما الجزء الواقع بعيداً إلى الجنوب فلم تكن حدوده واضحة وهناك كانت تكمن إمكانية خلافات جديدة.

بداية الاستعمار، انتفاضة 1845 ـ 1846

عاد عبد القادر إلى الجزائر بعد فترة قصيرة من عقد صلح طنجة وقاد حركة الأنصار وهو متشرد في الصحراء. ونشبت في ذلك الوقت انتفاضة شعبية جديدة بقيادة الراعي أبي معزى في المنطقة الواقعة بين وهران والجزائر بشمال البلاد.

وكان سبب الانتفاضة نهب الأراضي من قبل الغزاة الفرنسيين. إذ شرعت السلطات الفرنسية في أوائل سنوات الاحتلال في اغتصاب الأراضي على نطاق واسع. وفي 8 أيلول/سپتمبر 1830، أعلنت كافة الأراضي الأميرية (البيالك) وأراضي الأتراك الجزائريين كأملاك للدولة الفرنسية. وفي أول آذار/مارس 1833 صدر قانون بنزع ملكية الأراضي، التي لا توجد مستندات لحيازتها. وفي 1839 جرت مصادرة أراضي القبائل الثائرة في متيجة والساحل الجزائري. وانتقلت كل هذه الأراضي إلى قبضة المستعمرين الفرنسيين، أو أصبحت عرضة لمضاربات هائلة. وفي الركض وراء الكسب السهل، قدم إلى الجزائر مضاربو الأراضي والمغامرون والنبلاء، الذين فقدوا

ضياعهم في فرنسا وأنشأوا في السهول الخصبة المحيطة بمدينة الجزائر ضياعاً إقطاعية جديدة وحوّلوا الفلاحين العرب الذين اغتصبت أراضيهم إلى أقنان لهم أو «خماسين» وأحاط بعض المستعمرين أنفسهم بالفخفخة الشرقية وشيّدوا القصور واقتنوا الحريم. وأثرى الجنرالات الفرنسيون وكبار الموظفين الذين أسهموا في كافة هذه الأعمال المشينة واستحوذوا على ضياع كبيرة.

كما اتخذ نهب الأراضي مدى واسعاً بنتيجة تطبيق «الإصلاح الزراعي» من قبل المستعمرين. ففي عام 1843 ـ 1844 نشرت السلطات الفرنسية مراسيم ضمنت نمواً سريعاً للاستعمار الفرنسي. وفي 24 آذار/مارس 1843، نشر مرسوم لمصادرة الحبوسات (الأوقاف)، أي الأراضي التابعة للمساجد والمؤسسات الخيرية الإسلامية. وفي أول تشرين الأول/أوكتوبر 1844 سمح للأوروبيين بابتياع الأوقاف الخاصة على أساس عقد دائم لا يمكن فسخه. وأخيراً فإن مرسوم أول تشرين الأول/أوكتوبر 1844، الذي صودق عليه في 21 تموز/جويليه 1846، أعلن جميع الأراضي التي لا مالك لها ملكاً للحكومة (باعتبارها أراضي بور لم تصدر سندات تعترف بحق ملكيتها قبل أول تموز/جويليه 1830). واستناداً إلى هذه «القوانين» دعيت جميع القبائل الجزائرية إلى إبراز السندات لإثبات حقوقها في الأرض. وفي أغلب الحالات لم يكن لدى القبائل مثل هذه السندات إذ أنها كانت تمتلك الأراضي وفقاً للعرف والعادة. وهذا ما كان يبيته المستعمرون. وبدأت مصادرة الأملاك على نطاق شامل. ففي منطقة الجزائر وحدها صادرت السلطات الفرنسية 168 ألف هكتار، واستلم العرب منها 30 ألفاً والمستعمرون الفرنسيون 138 ألف هكتار. وحدثت العملية ذاتها في سائر أنحاء البلاد.

ولقد أدّى نهب الأراضي إلى نفاد صبر السكان، ففي 1845 انتفض جميع غربي الجزائر في وجه المستعمرين الفرنسيين واستغاث بطل الانتفاضة أبو معزى بعبد القادر وسلمه قيادة النضال الشعبي. فهرع الفرنسيون إلى مضاعفة جيش الاحتلال حتى بلغ تعداده 108 آلاف شخص. وأبادت 18 وحدة تنكيلية مجدداً السكان ودمّرت القرى. وقد ضرب الجنرالان بليسييه وسانت أرنو الرقم القياسي في الأعمال الهمجية التي ارتكبت أثناء هذه الحملة. إذ طرد بليسييه آلافاً من العرب إلى الكهوف الجبلية حيث خنقهم بالدخان. وردم سانت أرنو في الكهوف 1500 عربي بضمنهم النساء

والأطفال. ولم يتأخر عنهما كافينياك الذي كان في ذلك الوقت في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي.

وإن الاضطهاد العنيف ومرسوم مصادرة الأراضي من جراء «التواطؤ مع الأعداء» الصادر في 31 تموز/جويليه 1845 أدّيا إلى النتائج المتوخاة. إذ أخذت الانتفاضة تتضاءل ولاحقت الوحدات الفرنسية دون كلل عبد القادر في محاولة منها لمحاصرته. إلّا أنه تراجع إلى الواحات الصحراوية حيث واصل حرب الأنصار. ولم يستطع الفرنسيون أسر عبد القادر وإرساله إلى فرنسا إلّا في نهاية عام 1847 وذلك نتيجة لخيانة سلطان مراكش. وسمح له بعد خمس سنوات بالذهاب إلى الشرق. فعاش بضع سنوات في بروسا ثم استوطن عام 1855 في دمشق حيث قضى هناك ما تبقّى من حياته. وفارق عبد القادر الحياة عام 1883 في سن طاعنة وأسر الفرنسيون إثرعبد القادر، الباي أحمد (1848).

انتفاضات شعبية في الخمسينيات

بعد استسلام عبد القادر أصبحت جميع البلاد في قبضة الفرنسيين، ما عدا منطقتين هما واحات الجنوب النائية ومنطقة القبائل الجبلية. وقد استغرق افتتاحهما بضع سنوات أخرى. وفي 1849 قام الفرنسيون بحملة على القسم الجنوبي واستولوا على جملة من الواحات في الصحراء الجزائرية. وقد أزيلت من وجه المعمورة واحة الزعاطشة العاصية، حيث اضطر الفرنسيون إلى القتال في كل خيمة من أجل أخذها. وأعدم قائد النضال الشعبي أبو زيان، وقطع «المتمدنون» رأسه ووضعوه على سور الحصن.

وفي 1851 نشبت انتفاضة كبيرة بقيادة أبي بقلة في منطقة القبائل الجبلية. وقامت حملة تنكيلية بتدمير ونهب 300 قرية إلّا أنها لم تستطع القبض على قائد الانتفاضة.

وفي 1852، نشبت انتفاضة كبيرة أخرى في واحة الأغواط، وفي 1854 في واحة تقرت. ولم تكد تبدأ الحرب الشرقية عام 1854، حتى استؤنف النضال في القبائل مجدداً وعلى نطاق واسع. وبقيادة أبي بقلة صدّت الجماهير الشعبية بنجاح هجوم الحملات التنكيلية الفرنسية خلال 3 سنوات (1854 ـ 1857). وفي هذا النضال لعبت الطريقة الدينية الرحمانية دوراً طليعياً. ولم يستطع الجنرالات الفرنسيون إخضاع منطقة القبائل إلّا في تموز/جويليه عام 1857.

وكانت الحرب الجزائرية كمدرسة لجلّادي الطبقة العاملة الفرنسية، حيث برز كافينياك وسانت أرنو ومكماهون، وطبقوا فيما بعد على البروليتاريا الثورية في باريس تلك الأساليب التنكيلية الدموية نفسها التي كانوا قد استخدموها في الجزائر ضد العرب المحبين للحرية.

الجزائر تحت سلطة البورجوازية الفرنسية

كانت الجزائر بلاداً زراعية، ولم يفكر الرأسماليون الفرنسيون، بعدما استولوا عليها، في تطورها الصناعي إطلاقاً. إذ قد نظروا إليها كسوق لترويج بضائعهم ومصدر للخامات والمواد الغذائية. وكان جلّ اهتمامهم اعتصار أكبر ما يمكن من الأرباح وبيع بضائعهم في أسواقها بأبهظ الأثمان وشراء الخامات الزراعية المحلية بأرخصها. أما المدى الذي أفلحوا فيه في تطبيق هذه الخطة فتشهد عليه أرقام الاستيراد إلى الجزائر والتصدير منها (المتوسط السنوي، بمليون فرنك):

الأعوام	الوارد (إلى الجزائر)	الصادر (من الجزائر)
1830 ـ 1840	15,0	2,1
1841 ـ 1850	71,9	3,7
1851 ـ 1860	80,8	31,1
1861 ـ 1870	172,6	81,6

وإذا كانت الصناعة المنزلية اليدوية (الفلاحية والبدوية) والمنتوجات الحرفية (في المدن) متطورة تطوراً كبيراً قبل الفتح الفرنسي للجزائر، فإنها أخذت تتدهور بعده تدهوراً تاماً.

وكانت السلطات المحتلة في خدمة الرأسمال الفرنسي وتتجاوب تماماً مع متطلباته. فضمنت له كلياً إمكانية تصدير البضائع الصناعية إلى الجزائر بصورة غير محدودة. وأدّى هذا فعلاً إلى خراب الجماهير الواسعة من الصناع وعجّل في نشوء التناقضات بين فئات الشغيلة الجزائريين والمستعمرين الفرنسيين.

وبالإضافة إلى هذا، امتصّ الرأسمال الفرنسي بكميات أكبر فأكبر الخامات الجزائرية. وإذا كان الرأسمال الفرنسي قد دمّر الإنتاج الصناعي الجزائري باستيراد البضائع الصناعية إلى الجزائر، فإنه بتصديره الخامات أخضع فعلاً إنتاج الخامات والمواد الغذائية وكذلك الزراعة وصناعة التعدين في الجزائر.

فما هو الأسلوب الذي اتبع لتحقيق هذه التبعية؟ إنه اغتصاب الأراضي قبل كل شيء، إذ بعد اندحار عبد القادر وفشل الانتفاضات الشعبية في الخمسينيات استمرت عملية اغتصاب الأراضي بوتائر معجّلة. وبنوع خاص اتخذ نهب الأراضي في عهد نابليون الثالث مدى واسعاً. ولخّص قانون 26 شباط/فيفري 1851 في مجموعة واحدة كل القوانين الفرنسية «الزراعية» التي نشرت سابقاً في الجزائر، وأقرّ أصناف الأراضي التي كانت خاضعة للمصادرة لصالح السلطات الفرنسية، وكانت بضمنها الغابات. وإن نزع ملكية الغابات الكبيرة التي كانت تشمل أيضاً مساحات هامة من الأحراش الصغيرة، مكّن المستعمرين من الحصول على مليوني هكتار من الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي وحرم العرب من الأراضي الاحتياطية والمراعي والوقود والمواد الإنشائية. ومنح هذا القانون حرية بيع وشراء الأراضي باستثناء أراضي القبائل، التي كان من الممكن التنازل عنها للدولة فقط. ومع ذلك فلما كانت القبائل لم تتنازل عن أراضيها عن طيب خاطر فإنه اتخذ عام 1861 تدبير جديد يعرف بـ «نظام الإنزال». وبموجب هذا النظام أعلن بأن الأراضي القبيلية هي للاستعمال فقط وليس للتملك. واستناداً إلى ذلك كان إلزاماً على القبائل إعادة «الأراضي الفائضة» إلى الدولة التي تعترف بالقبائل بعد إتمام هذه العملية فقط كمالكة للأرض المتبقيّة لديها. ونتيجة لتطبيق هذا النظام لم يبق لدى العرب والبربر إلّا الأراضي التي زرعت من قبلهم خلال سنتين قبل عام 1861، والمراعي التي كانوا يمتلكونها أيضاً. واغتصبت الحكومة 61 ألف هكتار من مجموع 343 ألف هكتار كانت قد دخلت تحت تأثير «نظام الإنزال» لعام 1861.

وأثار «نظام الإنزال» الاستياء في البلاد. فاضطر الفرنسيون بموجب مرسوم مجلس الشيوخ المبرم في 23 نيسان/أفريل 1863 إلى الاعتراف بكل الأراضي التي كانت في استعمال القبائل كملكية خاصة بها. وقد نصّ هذا المرسوم على عدم جواز بيع الملكية الجماعية، واقترح في نفس الوقت الشروع بتقسيم الأملاك الجماعية أولاً بين القبائل والعشائر ومن ثم بين الأسر المتفرقة. ويسّر هذا المرسوم إمكانية اكتساب الأراضي من قبل المعمّرين الفرنسيين، كما أعطى الدولة إمكانية الاستيلاء المباشر على قسم من الأراضي القبيلية. وهكذا انتزع مثلاً خلال سبع سنوات (1863 ـ 1870) فقط مليون هكتار لصالح الاستعمار من مجموع سبعة ملايين هكتار من الأرض التي كانت معرّضة للتقسيم.

فكيف استغلّت الأراضي المغتصبة من قبل الدولة؟ أعطي قسم كبير منها للإيجار تارة أو انتقل إلى ملكية المستعمرين الفرنسيين في مجرى «الاستعمار الرسمي» تارة أخرى. وقبل 1871 كان قد أعطي للمعمّرين 480 ألف هكتار من أجود الأراضي. فذهب منها 90% إلى أيدي كبار الملاكين الذين كان لدى كل منهم ما يزيد عن 50 هكتاراً. ومع ذلك فإن صغار المعمّرين ممن كانوا يملكون أقل من 50 هكتاراً، استغلّوا أراضيهم في أكثر الأحيان بزرع غلات ذات محصول وفير (كالعنب والخضروات وغير ذلك)، وكانوا في الواقع أصحاب مشاريع كبيرة. وهكذا فلا أساس لأسطورة الاستعمار الفرنسي كثمرة لجهود الناس العاملين. وكان بين المعمرين بالطبع، فلاحون فرنسيون وخاصة الكولاك (المزارعون الأغنياء)، إلّا أنهم كانوا أقليّة. فلم يكن يتجاوز عددهم الإجمالي أكثر من 5 إلى 10 آلاف. كما كان تافهاً جداً الوزن النوعي لمساحات الأرض التابعة لهم.

وفضلاً عن الأراضي، التي اغتصبت في مجرى «الاستعمار الرسمي» قام المعمّرون الفرنسيون بابتياع أراض واسعة من مالكيها المحليين. وفي عهد نابليون الثالث، جرى على نطاق واسع اغتصاب الأراضي (وخاصة التابعة للدولة) من قبل الشركات الرأسمالية الفرنسية الكبيرة ذات الامتيازات. وفي غضون 1851 ـ 1861 استلمت الشركات وكبار أصحاب الامتيازات 70 ألف هكتار من الأرض. وحازت شركة الجنفواز «Compagnie Genevoise» وحدها على 20 ألف هكتار من هذه الأراضي (وهذا علاوة على 250 ألف هكتار، وزّعت خلال هذه السنوات بطريقة «الاستعمار الرسمي»). وما بين 1861 ـ 1871 استحوذت الشركات ذات الامتيازات على أراض تبلغ مساحتها 400 ألف هكتار (بصرف النظر عن 116 ألف هكتار بشكل «هدية» جديدة «للاستعمار الرسمي»). ويتجلّى مدى هذه العمليات من الأرقام التالية: استحوذت 30 شركة كبيرة لأصحاب الامتيازات بين 1862 ـ 1863 فقط على أراض تشمل 160 ألف هكتار من الغابات، وفي 1865 استلمت «Société Générale Algérienne» 100 ألف هكتار، و«Société du Khabra et Makta» ـ 25 ألف هكتار.

وهكذا جرت عملية تركيز الأراضي في أيدي الشركات الرأسمالية الفرنسية وكبار المعمّرين من جهة، وجرت من جهة أخرى عملية اغتصاب أراضي جماهير واسعة من

الفلاحين الجزائريين، وتحويل الفلاحين الأحرار أعضاء المشاعية الفلاحية سابقاً إلى محاصصين مستعبدين وأجراء مستغلّين استغلالاً فاحشاً.

فهل يعني هذا بأنه قد طرأت تغيّرات كبيرة في أسلوب الإنتاج، وبأنه انبثق هنا اقتصاد رأسمالي كبير؟ كلا! إطلاقاً! فرغم أنه ليس من الصحيح نفي نشوء وتطور اقتصاد رأسمالي إذ قد تطور في غضون تلك السنوات استخدام الأجراء في الأماكن التي اتسعت فيها زراعة الكروم، إلّا أن مساحة مزارع الكروم كانت ضئيلة حتى 1870 وبقيت محصورة في منطقة متيجة. أما الإنتاج الكبير مع استعمال العمل المأجور فكان استثناء في زراعة الحبوب التي بقيت الشكل الرئيسي للزراعة في الجزائر. وكالسابق، كانت الزراعة قائمة هنا على الإنتاج الصغير للفلاحين. ومع ذلك حدثت آنذاك تغييرات جوهرية في شروط هذا الإنتاج الصغير.

فقبل الفتح الفرنسي كان هذا الإنتاج اقتصاداً خاصاً بأعضاء المشاعية الفلاحية الأحرار تارة أو بالمحاصصين التابعين للإقطاعيين تارة أخرى. وكان لدى أعضاء المشاعية الأحرار في الغالب عوائل كبيرة. وكان للاقتصاد سمة عينية كالعادة (رغم أنه كانت قد تراكمت لدى الملاكين كميات كبيرة نوعاً ما من الحبوب البضائعية).

إلّا أنه تقلّص فيما بعد عدد أعضاء المشاعية الفلاحية الأحرار تقلّصاً كبيراً على أثر اغتصاب أراضي الفلاحين والاستيلاء على الأراضي المشاعية من قبل الرأسماليين الفرنسيين، كما تضاعف عدد المحاصصين المستعبدين. وتحوّل الاقتصاد العيني أكثر فأكثر إلى اقتصاد بضائعي. واشتد استغلال المرابين للمحاصصين. وتمّ انتشار واسع لنظام الخمّاسين: فمن المعروف، مثلاً، أن «Compagnie Genevoise» (شركة الجنفواز) أجّرت للخمّاسين الأراضي التي اغتصبتها. وهكذا تصرفت «Société Algérienne» (الشركة الجزائرية)، التي كان لزاماً عليها وفق شروط الامتياز أن تؤجّر قسماً من ممتلكاتها للمعمّرين الفرنسيين، إلّا أنها أجّرت القسم الأساسي من الأراضي للخمّاسين. وعندما أُعيد تنظيم «Société Algérienne» إلى «Compagnie Algérienne» في عام 1878 وأكّدت ملكية 70 ألف هكتار لهذه الشركة الجديدة، أُجرّت منها 59 ألف هكتار للخمّاسين، واستأجر 6 آلاف هكتار من قبل المعمّرين، ولم يبق سوى 5 آلاف هكتار كاستثمارة خاصة بالشركة. وطبّق أيضاً بعض المعمّرين الفرنسيين ـ وخاصة في مناطق الحبوب ـ نظام الخمّاسية بصورة واسعة.

وإن الاستيلاء على الأراضي من قبل المعمّرين والرأسماليين الفرنسيين والشركات

التي حصلت على امتيازات واغتصاب أراضي مئات الآلاف من الفلاحين الجزائريين واستغلالهم القاسي كمحاصصين وأجراء كل ذلك أدّى إلى قيام انتفاضات شعبية جديدة. ففي عام 1859، انتفضت قبائل غربي الجزائر بنو سناسين. وفي 1864 ثارت قبائل أولاد سيدي الشيخ. واندلعت عام 1871 انتفاضة وطنية تحررية كبيرة بقيادة الشيخ محمد المقراني.

الفصل الرابع عشر

الاستعباد المالي لتونس وتحويلها إلى شبه مستعمرة

الصراع الإنكليزي ـ الفرنسي من أجل تونس

جعل استيلاء الفرنسيين على الجزائر عام 1830 تقرير مصير تونس المقبل أمراً محتوماً في الواقع. وبالطبع، استرعت تونس انتباه المستعمرين الفرنسيين الذين شرعوا في تكوين أمبراطورية استعمارية لهم في شمالي أفريقيا. وذلك لأن تونس تشغل موقعاً استراتيجياً هاماً على البحر الأبيض المتوسط، وتحمي الجزائر من الشرق. ولم يكن الحكام التونسيون القصيرو النظر غير مدركين للخطر الذي كان يحدق بهم فحسب، بل وإنهم ابتهجوا بالنكبات التي حلّت بداي الجزائر ـ عدوّهم القديم. وإذ استغلّت فرنسا العداء المستحكم بين الإقطاعيين الجزائريين والتونسيين توصّلت إلى أن يقوم باي تونس بأن يزوّد بالقمح الجيش الفرنسي المرابط في الجزائر آنذاك.

ولتيسير مهمّة استيلائها اللاحق على البلاد، أعلنت فرنسا في حينه أن تونس دولة مستقلة عن تركيا وأنها تنوي الدفاع عن استقلال هذا البلد. والواقع أن محمود الثاني ـ سلطان تركيا، كان قد انتهج سياسة مركزة الأمبراطورية العثمانية وسعى إلى أن الحكومة المركزية تفرض رقابة فعّالة على الأقاليم النائية. وعزم بصورة خاصة على توطيد سلطة الباب العالي في ممتلكاته الأفريقية. ففي عام 1835، احتلّ الأتراك طرابلس وأطاحوا بأسرة بكوات الإنكشارية الحاكمة فيها وحوّلوا هذه المنطقة إلى إقليم عادي من أقاليم الأمبراطورية العثمانية. وفي 1836، حلّ دور تونس. فتوجّه الأسطول التركي نحو السواحل التونسية. إلّا أن فرنسا ناهضت المخططات التركية

وأوفدت أسطولها لمواجهة الأتراك، الذين تراجعوا عندما لاح لهم خطر الحرب. وهكذا احتفظت تونس بالوضع الذي كان قائماً.

ولم يكد يغادر الأسطول التركي المياه التونسية، حتى قامت فرنسا بمحاولة اقتحام تونس. فهجمت القوات الفرنسية عام 1837 على الأراضي التونسية وخرّبت بعض القرى وأحرقت المحاصيل. واستخدم النزاع الذي كان قد نشب أثناء تخطيط الحدود الجزائرية ـ التونسية، كذريعة لهذا الهجوم الوحشي، وكذلك مسألة الخراج، الذي كان يقوم بدفعه باي تونس إلى الجزائر في وقت من الأوقات. وتحت ضغط إنكلترا، اضطرت القوات الفرنسية في آخر المطاف، إلى الجلاء عن الأرض التونسية.

وأبدت إنكلترا، التي سلّمت بسهولة نوعاً ما بالاحتلال الفرنسي للجزائر، معارضة شديدة للخطط الفرنسية الخاصة بتونس. ويمكن تعليل ذلك قبل كل شيء بما لموقع تونس من الأهمية الاستراتيجية. إذ يقع ميناآها ـ بنزرت وفم الواد (غوليت) ـ في أضيق جزء من حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث يوجد ممر بين جزئيه الشرقي والغربي. وكان الإنكليز قد وطّدوا بصورة حثيثة أقدامهم في هذا الجزء منه واستولوا على جزيرة مالطة وكانوا يعارضون السماح بإنشاء قواعد فرنسية في هذه المنطقة. وكشف نزاع عام 1837 عن عموم هذا الصراع الأنكلو ـ فرنسي الحاد من أجل تونس الذي لم تخف وطأته خلال 40 عاماً ونيف.

وتجلّى هذا الصراع من أجل السيطرة على تونس بمختلف الأشكال: فلقد خاض الإنكليز والفرنسيون صراعاً ضارياً، أولاً، في سبيل السوق التونسية. وثانياً، للحصول على امتيازات في الأراضي والمناجم ولتشييد طرق المواصلات ووسائل الاتصال والموانىء وغير ذلك، وثالثاً، لبسط نفوذهم السياسي على باي تونس وجهاز دولته. وكان بين كبار موظفي الباي عملاء فرنسيون وإنكليز. وأخيراً ـ فإنهم تصارعوا للسيطرة على مالية تونس. ويجب التنويه بأن هذا الصراع من أجل السيطرة على تونس كان يحتدم في الوقت الذي كان فيه البايات التونسيون يقومون ببعض الإصلاحات التي مهدت الطريق في آخر المطاف، إلى الصيارفة الأوروبيين الذين كانوا على أهبة الاستعداد للاستيلاء على تونس واستعبادها.

الإصلاحات في تونس

كان تهديد الفتح الفرنسي والتركي حافزاً للبايات التونسيين لإجراء تغييرات

عصرية في البلاد وفي الدرجة الأولى في الجيش. وكان الباي أحمد (1837 ـ 1855) أول مصلح انتهج سياسة المناورة بين إنكلترا وفرنسا. فقام هذا «الطاغية المثقف» المعجب بنابليون واستراتيجيته بإنشاء مدرسة حربية وإلغاء الرقّ وابتياع السفن والمدافع والذخائر الحربية من خارج البلاد وتشييد الثكنات والتحصينات والقصور. وتطلّب إعادة تنظيم الجيش والعمران موارد ضخمة ولا سيما وأن المدربين الحربيين الأوروبيين والموردين قاموا بنهب الباي بلا حياء ولا خجل. وفضلاً عن الأموال الطائلة التي صرفت على الجيش، بذّرت أموال لا جدوى فيها للإنفاق على القصر. وفوق هذا كله سرقت خزينة الدولة من قبل المقرّبين إلى الباي وخاصة مصطفى الخازندار، الذي كان خلال 40 عاماً الحاكم الحقيقي لتونس. ولسدّ حاجات جميع هذه النفقات، اضطرت الحكومة إلى رفع الضرائب وأخيراً إلى طلب القروض.

وبذّرت أغلبية هذه القروض بدون جدوى. إذ لم تصرف على تطوير القوى الإنتاجية في البلاد بل سرقت من قبل الطغمة الحاكمة وبعثرت على مظاهر البذخ والترف وتشييد القصور وعلى شراء الهدايا الباهظة الثمن التي وزّعها البايات على مقرّبيهم وعلى الجيش الكاريكاتوري الفرنسي. فإذا كان الجيش الحديث بالنسبة إلى محمد علي ـ باشا مصر، وسيلة جديدة للصراع السياسي، فإنه كان لمعاصره الباي أحمد ضرباً من اللهو. وبالطبع، استخدم الجيش كوسيلة لقمع الانتفاضات الشعبية، إلّا أنه أدى جيداً هذه المهمة بنجاح حتى في شكله القديم. وبكلمة واحدة، لم تكن نتيجة الإصلاح العسكري شيئاً يذكر. ولم تكن التغيرات العصرية التي أجريت في الجيش مثمرة فيما عدا مكافحة الشعب الأعزل.

وصرفت أموال طائلة دون أي فائدة. إذ ابتاع الباي من الإنكليز والفرنسيين أسلحة غير صالحة للاستعمال وذخائر حربية لا تنفجر وبواخر غرقت قبل أن تمخر عباب البحر. والخلاصة، دفع الباي مبالغ هائلة لابتياع سقط المتاع الذي أراد أصحاب المعامل الإنكليزية والفرنسية التخلّص منه، ولاقتناء نفايات نبذها جيش هاتين الدولتين، بينما أثقلت هذه النفقات الطائلة كاهل الجماهير الشعبية وأثارت بدورها سخطاً شديداً في البلاد. فحدثت انتفاضة شعبية في مدينة تونس عام 1840، وفي فم الواد (غوليت) ـ عام 1842، وفي منطقة باجة ـ عام 1843.

واستدعى الباي مدربين ومستشارين حربيين فرنسيين وإنكليز للخدمة في جيش تونس وأسطولها اللذين كانا أشبه بألعوبة. فانهمك هؤلاء الأجانب على الأعمال

الجاسوسية وتدخّلوا في شؤون البلاد الداخلية. وأطرى ممثلو إنكلترا وفرنسا جميع إصلاحات الباي الحربية، وشجعوا هوسه «الإصلاحي» وعن طريق ذلك قذفوا بتونس في أيدي البنوك الأوروبية.

وفي عام 1856، أي بعد انتهاء الحرب الشرقية أصدر عبد المجيد ـ السلطان التركي «خط همايون» منح الرأسمال الأجنبي بموجبه جملة من الحقوق والامتيازات. فطالبت إنكلترا وفرنسا بمثل هذه الحقوق والضمانات من الباي التونسي. وفي عام 1857 أصدر الباي محمد باشا (1855 ـ 1859) «عهد الأمان» الذي استعاد الشروط الأساسية الواردة في بيان كلخانة السلطاني (خط شريف) لعام 1839 وخط همايون لعام 1856. ونادى هذا البيان بتساوي كافة الأتباع أمام القانون بغضّ النظر عن انتسابهم الديني كما نادى بحرمة الأشخاص والأموال. ثم في عام 1858 أنشيء المجلس البلدي في مدينة تونس، وفي عام 1861 في عهد الباي محمد الصادق (1859 ـ 1882) أعلن الدستور التونسي، ونصّ فيه على تأليف هيئة استشارية أو مجلس أعلى. فضلاً عن ذلك تم تصميم مشروع لمدّ سكك حديدية وخطوط تلغرافية وتشييد الموانيء وإعادة وضع نظام الضرائب وتنظيم الجيش.

واستغلّ الرأسماليون الأجانب جميع هذه الإصلاحات بسرعة فائقة. فحصل الإنكليز على امتياز إنشاء أول سكة حديدية في تونس تمتد من مدينة تونس إلى فم الواد (غوليت)، وحصل الفرنسيون على امتياز إقامة خطوط التلغراف وتجديد مجرى زغوان المائي. وإثر ذلك منح الأجانب حق حيازة الأرض في تونس. وفي 10 تشرين الأول/أوكتوبر 1863، ربطت إنكلترا تونس بمعاهدة جاء في المادة الأولى منها نصاً: «سيسمح للرعايا الإنكليز اعتباراً من الآن بحيازة أملاك غير منقولة أياً كان نوعها في وصاية عرش تونس وامتلاكها». وعمّمت نفس الحقوق على الرعايا الفرنسيين طبقاً للمعاهدة الفرنسية ـ التونسية التي كانت قد أبرمت عام 1824، والتي ضمنت لفرنسا مبدأ الأكثر رعاية. ومع ذلك أمّنت فرنسا لنفسها فيما بعد ضماناً شرعياً أكثر متانة. إذ حصلت عام 1871 على مرسوم أصدره الباي، مُنح المواطنون الفرنسيون بموجبه حق ابتياع الأرض في تونس. ومُنحت نفس الحقوق للرعايا الإيطاليين والنمساويين والبروسيين.

الاستعباد المالي لتونس

واكب تغلغل الرأسمال الأجنبي استعباد تونس المالي، الذي حصل في وقت

واحد مع الاستعباد المالي لتركيا ومصر. إذ أخذت البنوك الأوروبية تفرض على تونس قروضاً جائرة مباشرة بعد الحرب الشرقية، مما أوقع هذا البلد بسرعة في شراك التبعية المالية.

وفي 1862، بلغت سندات الدين المترتب على باي تونس مبلغاً باهظاً قدره 28 مليون فرنك. وصارت البلاد على شفا الإفلاس. فاستغلّ هذا الوضع اتحاد البنوك الفرنسية وعرض على الباي قرضاً مقداره 35 مليون فرنك فاستحسن الباي هذا العرض وأبرمت الاتفاقية اللازمة في 6 أيار/ماي 1863. ومع ذلك، تبيّن بأن اتحاد البنوك قد حسم 10 ملايين فرنك (وبالدقة 9772 ألفاً) من هذا القرض. ودفع من الكمية الباقية التي بلغت 25 مليون فرنك، حوالى 20 مليون فرنك على شكل بضائع فاسدة. ولم يستلم الباي نقداً إلّا 5640 ألف فرنك سلّمت حالاً لتسديد دفع أقساط الدين الجاري. والتزمت تونس لقاء ذلك بدفع طيلة 15 عاماً 63 مليون فرنك (35 مليوناً قيمة القرض الأصلية و28 مليوناً فائدته)، وكذلك 13 مليون فرنك كدفعات عمولة.

ولم تستطع تونس التخلّص من الإفلاس، فضلاً عن أنها وقعت نتيجة لهذا القرض، في مصيبة أدهى، والمثل يقول: هرب من الموت فوقع في حضرموت. وجنت البنوك الفرنسية فوائد قصوى غير آبهة إطلاقاً بمصير الشعب التونسي. فكيف كان بمقدور تونس تحمّل مثل هذه الشروط المجحفة التي تضمنها القرض؟ مع شديد الأسف، لم تكن للشعب التونسي يد في كل ما حصل. إذ اتخذ جميع القرارات الباي ووزراؤه وعلى رأسهم مصطفى الخازندار الذي كان قد حصل على رشوة من قبل البنوك الفرنسية، وقام إرضاء لها بتخريب بلاده الأصلية.

وأخذ الوضع يزداد سوءاً في تونس من يوم إلى يوم. إذ أضيف الاستعباد الأجنبي إلى النير الإقطاعي. فلم تمسّ الإصلاحات جوهر النظام الإقطاعي الذي احتفظ به كلية. وتطلب تسديد القروض الأجنبية موارد جديدة وجديدة. وبحثاً عن النقود، ضاعفت الحكومة جزية النفوس أو ما يعرف بالمجبى وجعلتها ثلاثة أضعاف في بعض المناطق. وكنتيجة لذلك شبّت انتفاضة شعبية عام 1863 بقيادة علي بن غذاهم. إذ هبَّت البلاد برمتها للكفاح ضد الطغمة الإقطاعية التي أحلَّت الخراب بالبلاد لصالح الرأسمال الأجنبي. وقد تمّ قمع هذه الانتفاضة (1863 ـ 1864)

وكالسابق بقي الشعب يعيش في وضع لا يحتمل. وصرفت تسعة أعشار الميزانية لإيفاء الديون.

وللبحث عن مخرج، التجأ الباي مرة ثانية إلى البنوك الأجنبية. فحصل عام 1865 على قرض جديد مقداره 25 مليون فرنك. وكضمان لهذا القرض، حصل المرابون الأجانب على مداخيل الدولة من الجمارك. وتبيّن بأنه قرض احتيالي كالقروض السابقة. فلم تستلم تونس إلّا النزر اليسير من أصل 25 مليون فرنك. إذ احتفظت البنوك بمبلغ كبير منه للعمولة ومصاريف الإصدار وما شابه ذلك، وأخذ الباقي لتسديد فائدة القرض القديم. وبقي للحكومة التونسية ثلاثة ملايين ونصف مليون فرنك وحتى هذا المبلغ لم يدفع نقداً بل «عيناً» أي أن تونس استلمت فرقاطة قيمتها مليونان ونصف مليون فرنك، وقطع وعد بتسليمها مدافع قيمتها مليون فرنك.

وساء الوضع أكثر فأكثر بعد هذا القرض. إذ تجاوز النهب جميع الحدود. ولدفع الديون الأجنبية استحصلت الخزينة التونسية من الفلاحين والحرفيين قسراً كل ما يمكن استحصاله. فضُرب الناس وعذبوا أو أعدموا. وفوق ذلك، عمّت البلاد مجاعة هائلة، فاقتات الناس بالحشائش والجذور ولحوم البشر، وانتشرت الكوليرا وصارت الجماهير تهرب أفواجاً إلى طرابلس الغرب. واندلعت انتفاضات في مناطق عديدة. وفي هذه الظروف، اضطرت الحكومة التونسية إلى إيقاف دفع أقساط تسديد القروض الأجنبية.

وحلّ الإفلاس المالي بحكومة الباي عام 1867، أي قبل 8 سنوات من إفلاس تركيا ومصر. واستغلت الدول الأوروبية هذا الوضع لفرض رقابة مالية على تونس. وفي 1869 ألّفت لجنة مالية دولية للإشراف على مداخيل ونفقات الحكومة التونسية. وأسهم في هذه اللجنة ممثلون عن المرابين الفرنسيين والأنكلو ـ مالطيين والإيطاليين. ولعبت فرنسا فيها دوراً قيادياً. وقد حدّد المبلغ الإجمالي للدين التونسي بمقدار 125 مليون فرنك. فكان على تونس أن تدفع لفرنسا 5% منه أو 6250 ألف فرنك سنوياً أي ما يوازي نصف نفقات الدولة. ووضعت جميع المداخيل الجمركية تحت تصرّف اللجنة المالية الدولية. والتزمت الحكومة التونسية بتكملة المبالغ الناقصة في حالة عدم كفاية المداخيل الجمركية.

وهكذا أصبحت تونس بقراً حلوباً حكراً على البنوك الأجنبية وشبه مستعمرة لهم.

ولم تبق إلّا قضية واحدة وهي من سيسيطر من الدول الاستعمارية على تونس ويحوّلها إلى مستعمرة خاصة به وتابعة له. وهذه القضية أدّت إلى نشوب صراع حاد بين الدول للسيطرة على تونس، ولا سيما بين فرنسا وإنكلترا، وسرعان ما انضمت إليهما إيطاليا ونشطت في مزاحمتهما.

الفصل الخامس عشر

الاستعباد المالي لمصر

القروض الخارجية

إن النفقات الطائلة التي صرفت على تشييد قناة السويس والمشاريع الأخرى أرغمت الحكومة المصرية على طلب القروض الأجنبية التي منحت لها بشروط مجحفة ظالمة.

وكان سعيد باشا أول من عقد مثل هذه القروض. فإنه أصدر سندات على الخزينة بيعت في البورصات الأوروبية وذلك للتغلب على صعوبة كونه لم يكن حائزاً على حق عقد قروض خارجية دون موافقة الباب العالي. فتكوّن بهذه الطريقة ما يعرف بالدين الجاري المترتب على مصر والذي جاوز مقداره 6 ملايين جنيه إسترليني عند موت سعيد باشا.

ولم يكتفِ سعيد بعقد هذه القروض بل التجأ إلى عقد قروض كبيرة. وفي هذا المضمار اضطلع بدور خطير هيرمن أوبنهايم ـ رجل العمل الدولي الشرير وصاحب النفوذ في القضايا المالية. إذ قام بـ «تدبير» معظم قروض سعيد وإسماعيل باشا. وقد اعتبر أوبنهايم البروسي الأصل من «الرعايا البريطانيين» وكان يملك مصارف في باريس والإسكندرية وله صلات متينة مع شركة «فروهلنغ وغوشن» المالية في لندن وخدم المصالح الإنكليزية.

وفي عام 1862 «ساعد»أوبنهايم سعيد على عقد أول قرض للدولة المصرية لتسديد السندات الخاصة بشق قناة السويس. وخصم الدائنون من هذا القرض مبلغاً لا يستهان به كـ «فرق بين التسعيرات» ولكنهم ألزموا الحكومة على دفع فوائض مئوية وتسديد القرض بمبلغه الأسمى.

وفي عام 1864 «وضع» أوبنهايم الترتيبات للحصول على قرض من مصرف فروهلنغ وغوشن مقداره 5700 ألف جنيه، إلّا أنه لم يدخل إلى الخزينة المصرية في الواقع سوى 4860 ألف جنيه إسترليني. وخصم أصحاب البنوك ثانية المبلغ الباقي كـ «فرق بين التسعيرات» ودفع قسم كبير مما استملته مصر من هذا القرض لتسديد أقساط الدين الجاري. وكضمان للقرض، سلّم إسماعيل إلى الدائنين المداخيل التي تحصل عليها الدولة من ثلاثة أقاليم واقعة في الدلتا وهي أكثرها غنى.

وفي 1865 عقد إسماعيل قرضاً «خاصاً» مع البنك الأنكلو ـ مصري. واستلم نقداً 2750 ألف جنيه إسترليني من أصل 3387 ألف جنيه قيمة القرض الاسمية. وصرف قسم من هذا القرض على ابتياع الضياع والقسم الآخر على بناء مصانع للسكر.

وفي 1866 عقد إسماعيل عدداً من القروض الجديدة. وبوجه خاص طلب من فروهلنغ وغوشن قرضاً لمدّ سكك حديدية وقدمت كضمان له السكك الحديدية المصرية. ولم تستلم الخزينة المصرية إلّا 2640 ألف جنيه إسترليني من المبلغ الاسمي للقرض وقدره 3 ملايين جنيه.

وفي 1867 عقد الخديوي قرضاً «شخصياً» مع البنك الأمبراطوري العثماني (الأنكلو ـ فرنسي) لابتياع أراض تعدّ فيها مزارع قصب السكر. واستلم منه 1700 ألف جنيه فقط من أصل 2080 ألف جنيه وهو المبلغ الاسمي للقرض.

وفي 1868 عقد الخديوي قرضاً مع أوبنهايم بمقدار 11890 ألف جنيه. ولم تستلم مصر نقداً سوى 7195 ألف جنيه.

وفي 1870 عقد الخديوي قرضاً جديداً «شخصياً» مع صاحبي البنوك بيشفسهايم وغولدشمدت بمبلغ 7143 ألف جنيه. ولكنه استلم فعلاً 5 ملايين جنيه لا غير.

وأخيراً، وقّع الخديوي في 11 حزيران/جوان 1873 اتفاقية مع أوبنهايم لمنحه قرضاً لتسديد أقساط الدين الجاري. وبلغت كمية هذا القرض الهائل 32 مليون جنيه لم تستلم منه مصر نقداً إلّا 20 مليون جنيه بينما ألزمت بدفع 3,5 ملايين جنيه سنوياً إلى أوبنهايم، أي 20% من المبلغ الحقيقي الذي استلمته، على شكل فوائد مئوية.

وتمكنت البنوك الإنكليزية خلال 11 عاماً لا أكثر من ربط مصر بدين تبلغ قيمته 68 مليون جنيه إسترليني، دفع منه نقداً في الحقيقة 46 مليون جنيه فقط واغتصب ما يزيد عن 20 مليون جنيه «كفرق بين التسعيرات» ونفقات العمولة. وبلغت سندات

الدين الجاري لهذه السنوات 26 مليون جنيه، دفعت عليها مصر فائضاً سنوياً قدره 15% وحتى 25%.

وهكذا بلغت كمية دين مصر الخارجي الإجمالي قبيل عام 1876 أربعة وتسعين مليون جنيه إسترليني. فكيف أنفقت هذه الملايين؟ روّج المدافعون عن الإمبريالية إشاعة مفادها أن هذه المبالغ بذرت على نزوات إسماعيل المنافق وعلى قصوره وحريمه ومظاهر الترف والبهرجة. وغالباً ما يصادف المرء إدعاء آخر مفاده أن إسماعيل قام بالنهوض بالعمران وتشييد المصانع والسكك الحديدية والجسور والموانىء والخطوط التلغرافية والقنوات دون الالتفات إلى موارد الدولة الفعلية، وبأن مصر غرقت في ديون باهظة بنتيجة نزعة المشاريع المتهورة. ومما يجدر ذكره أن الخديوي دفع فعلاً مبالغ طائلة إلى شركات البناء الأوروبية. فقد أنفق في الواقع على مدّ السكك الحديدية 75 مليون فرنك بينما دفعت منها مصر إلى المقاولين الأجانب 325 مليون فرنك. كما دفعت الخزينة المصرية ما يربو على 2,5 مليون جنيه إسترليني لشركة البناء الأوروبية لغرض تشييد ميناء الإسكندرية بينما كلفته الفعلية 1,5 مليون جنيه فقط. وكلّفت الأعمال الإنشائية الأخرى مصر ضعفين أو ثلاثة أضعاف قيمتها الحقيقية. وهكذا قامت شركات البناء الأوروبية بنهب البلاد بلا حياء ولا خجل. إلّا أن قسماً أكبر من مصاريف العمران دفعت بدون وساطة البنوك الأوروبية، وسدّدت هذه المصارف في آخر المطاف، من قبل الشعب المصري. وأكد كايف ـ الأخصائي المالي الإنكليزي، بأن مداخيل الدولة المصرية للأعوام 1864 ـ 1875 كانت قد بلغت 94 مليون جنيه، ومجموع النفقات المصرية الكلّي 97 مليون جنيه بما في ذلك العمران ومصاريف قصر الخديوي والرشاوى التي دفعت إلى السلطان التركي والمقربين له وتكاليف الحرب السودانية والأثيوبية. وهكذا يكون العجز المالي الفعلي، خلال 12 عاماً، 3 ملايين جنيه فقط.

فكيف نشأ في ذمة مصر دين البنوك الأوروبية ومقداره حوالى مئة مليون جنيه؟ إنه نشأ من المبالغ التالية: 1) بذّرت الحكومة المصرية 16 مليون جنيه على تشييد قناة السويس؛ 2) تسرّب إلى جيوب أصحاب البنوك كـ «فرق بين التسعيرات» ونفقات العمولة وغيرهما 22 مليون جنيه إسترليني، ومع ذلك أدرج هذا المبلغ الذي لم تستلمه مصر في الواقع مع المبالغ الاسمية للدين؛ 3) دفعت مصر حتى عام 1876 لا أقلّ من 50 مليون جنيه كفوائض على القروض الأصلية وسندات الدين؛ 4)

لم ينفق في الحقيقة سوى مبلغ يتراوح بين 5 إلى 6 ملايين جنيه على تشييد منشآت تعود بالفائدة على مصر.

وهكذا نشأ القسم الأكبر من دين الدولة المصرية بنتيجة المكائد الإجرامية التي دبّرها دي ليسبس وأوبنهايم وفروهلنغ وغيرهم. ولم يستلم الشعب المصري في الواقع شيئاً من ذلك الدين الذي أثقل كاهله والذي أرغم على تسديده فيما بعد بثلاثة أضعاف قيمته الأصلية.

قرضا «المقابلة» و«الروزنامة»

أثرت سياسة الصيارفة الأوروبيين تأثيراً وخيماً على وضع مصر المالي. ورهنت الدولة السكك الحديدية العائدة لها والمداخيل المستحصلة من الضرائب وضياع الخديوي. وأخذ يزداد من عام إلى عام المبلغ الذي كان على مصر أن تدفعه إلى «دائنيها» كفائدة القروض ولسندات الدين. وقبيل عام 1875 قارب هذا المبلغ حوالى 8 ملايين جنيه إسترليني سنوياً. واضطر إسماعيل إلى زيادة الضرائب من عام إلى آخر لتسديد فوائد الديون. وهكذا تضاعفت ضرائب الأرض في مدة قصيرة بأربع مرات، أي من 40 إلى 160 قرشاً على الفدان الواحد. وازدادت مداخيل ميزانية مصر من مليوني جنيه عام 1861 إلى 10,5 ملايين عام 1875. ومع ذلك كان يتوجب على الدولة دفع 80% من مداخيلها لتسديد سندات الديون وفوائد القروض، ولم تكن المبالغ الباقية بكافية لسدّ حاجات الدولة اليومية. فاضطر الخديوي إلى البحث عن مصادر إيرادات جديدة واللجوء إلى القروض الداخلية.

وفي عام 1871 عقد أول قرض داخلي عرف «بالمقابلة». وطبقاً لقانون «المقابلة» منح أصحاب الأراضي حقاً مستديماً في أن يدفعوا مستقبلاً نصف مقدار الضريبة الأرضية المترتبة عليهم، إذا ما دفعوا للدولة، خلال 12 عاماً، واعتباراً من عام 1873 أقساطاً متساوية يبلغ مقدار كل منها ستة أضعاف هذه الضريبة. ولقي هذا القانون تأييداً من جانب الملاكين وفئة المزارعين الميسورين (الكولاك) الذين بدأوا يتميّزون في ذلك الوقت عن بقية المزارعين والذين كانوا قد دفعوا توّاً من أجل تحسين أوضاعهم المقبلة، حوالى 7 ملايين جنيه إلى الخزينة، ثم أكثر من 8 ملايين جنيه وبلغ مجموع ما دفعوه 15,7 مليون جنيه للأعوام الممتدة بين 1871 و1878.

ومع ذلك لم تفِ هذه الأموال بالمرام. فقررت الخزينة في عام 1874 إصدار قرض داخلي آخر عرف «بالروزنامة» بلغت قيمته 5 ملايين جنيه. ولم يحقق هذا

القرض رغم فرضه قسراً ما كانت تتوقعه الحكومة المصرية، إذ إنه زوّد الخزينة بأقل من مليوني جنيه إسترليني لا غير.

ابتياع إنكلترا لأسهم قناة السويس

قرّر إسماعيل في نهاية عام 1875 بيع أسهم قناة السويس العائدة لمصر بغية تسديد المدفوعات الدورية المترتبة على القروض الخارجية. وقدّم إلى إنكلترا وفرنسا عروضاً مناسبة لشرائها. واتخذت الحكومة الإنكليزية تدابير سريعة وحازمة بينما كانت فرنسا مترددة. إذ اقترض دزرائيلي (اللورد بيكونسفيلد) رئيس وزراء بريطانيا العظمى ودون أن يطلع البرلمان وأعضاء وزارته على السواء، 4 ملايين جنيه إسترليني من صديقه روتشيلد وابتاع بها أسهم قناة السويس. وعقدت هذه الصفقة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1875. وهكذا انتقل 176 ألف سهم إلى ملكية الحكومة البريطانية. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر 1875 دعا دي ليسبس الممثلين الإنكليز إلى احتلال مناصبهم في المجلس الإداري «لشركة قناة السويس البحرية العامة».

وهكذا تمّ بيع مشروع قناة السويس بأربعة ملايين جنيه لا غير ـ مع أنه كلّف مصر 16 مليون جنيه وأغرقها بدين بلغ مقداره مئة مليون جنيه وحرم الشعب المصري من جرائه من 300 مليون جنيه دفعت كفوائد للبنوك الأجنبية. ودرّ هذا المشروع على أصحابه فيما بعد أرباحاً قناطير مقنطرة، فإن الأسهم التي كان قد تمّ شراؤها في عام 1875 بأربعة ملايين جنيه إسترليني، بلغت قيمتها 35 مليون جنيه في عام 1910.

تلك هي الناحية التجارية الصرفة لهذه الصفقة، أما الناحية السياسية فهي أكثر خطورة.

وكما هو معلوم أن إنكلترا حاولت الاستيلاء على مصر في بداية القرن التاسع عشر، ثم حاولت ثانية في عام 1840 أن تضع مصر تحت سيطرتها. ولكنها كانت تصادف في كل مرة المقاومة سواء أكان من جانب الشعب المصري أم من غريمتها فرنسا. وكان النفوذ الفرنسي سائداً في مصر حتى الثمانينيات من القرن التاسع عشر، باستثناء الفترة الممتدة بين 1849 و1854. وسار في ركاب السياسة الفرنسية كل من محمد علي وإبراهيم وسعيد وإسماعيل. وأسهم المصريون حتى في مغامرة المكسيك التي قام بها نابليون الثالث. ومنذ عهد دي ليسبس غدت قناة السويس أهم مركز للرأسمال الفرنسي. وكان القسم الأكبر من سندات الدين في قبضة أصحاب البنوك الفرنسيين. بينما سيطر الأخصائيون والأساتذة والمستشارون الفرنسيون على

المؤسسات والمشاريع والمعاهد الدراسية المصرية. وأوفد الشبان المصريون لتلقي العلم في فرنسا. وتخرّج الخديوي إسماعيل نفسه من كلية سان سير العسكرية الفرنسية.

وقرّر الإنكليز في السبعينيات من القرن التاسع عشر تغيير هذا الوضع بصورة جذرية. وبهذا الصدد كتب المؤرخ الإنكليزي يانغ: «انتقل المركز الرئيسي لمصالح الاستعمار البريطاني في الشرق الأدنى من القسطنطينية إلى القاهرة وذلك بعد افتتاح قناة السويس».

وإذا كان الإنكليز قد قاوموا سابقاً النفوذ الفرنسي بجميع الوسائل، فهم يعملون الآن على إزاحته كلياً من مصر.

واسترسل يانغ قائلاً: «وإذا كان الإنكليز يكتفون سابقاً بالحيلولة دون السيطرة الفرنسية على القاهرة كما حالوا دون سيطرة الروس على القسطنطينية، فأصبحت الآن(*) قضية بسط هيمنتهم على القاهرة وإبعاد جميع الدول الأخرى عنها قضية حيوية بالنسبة لهم. وما هذه إلّا وجهة نظر إمبريالية جديدة».

وكانت «وجهة النظر» الجديدة هذه نابعة من ظروف اقتصادية وسياسية جديدة تكوّنت في أوروبا بعد عام 1870، عندما بدأت عملية الانتقال من الرأسمالية إلى مرحلتها الأخيرة ـ وهي مرحلة الرأسمال الاحتكاري، مرحلة الإمبريالية. وكان هذا الانتقال ذا صلة باحتدام الصراع من أجل اقتسام العالم واستفحال السياسة الاستعمارية التي انتهجتها الدول الرأسمالية، بصورة لم يسبق لها مثيل.

وقبيل ذلك الوقت احتكر الإنكليز تصدير القطن من مصر، كما سيطروا على استيراداتها، وحازوا على جملة من الامتيازات. وقام صيارفة لندن من أمثال فروهلنغ وغوشن وبيشفسايم وأوبنهايم بتوريط مصر في شبكة من القروض الجائرة. وكان في قبضتهم جميع سندات دين الدولة المصرية تقريباً. وأخيراً، ابتاع دزرائيلي في عام 1875 أسهم قناة السويس باسم الحكومة الإنكليزية. وكان هذا بمثابة ضربة جديدة للنفوذ الفرنسي. فأصبحت الحكومة الإنكليزية اعتباراً من ذلك الحين أكبر المساهمين في قناة السويس، التي كانت حتى عام 1875 مشروعاً فرنسياً على الأغلب. وبالطبع، احتفظ الرأسماليون الفرنسيون بحيازة أغلبية الأسهم وأكثرية المقاعد في

(*) أي بعد افتتاح قناة السويس ــ المؤلف.

مجلس إدارة «شركة قناة السويس البحرية العامة». وكالسابق، بقيت إدارة القناة في باريس. إلّا أن الحكومة الإنكليزية حازت لوحدها بدون اشتراك حملة الأسهم الآخرين، على مجموعة من الأسهم بلغت قيمتها 45% من رأسمال الشركة، في الوقت الذي كانت فيه الأسهم الفرنسية موزعة بين عدد من حملة الأسهم.

ويتضح مما تقدم بأنه لم تتحقق أماني إسماعيل الذي قال: «ستكون القناة عند مصر وليس مصر عند القناة». إذ كان ابتياع أسهم قناة السويس من قبل الحكومة الإنكليزية أولى بوادر الاحتلال البريطاني لمصر. وكتب م. صبري معلقاً: «أصبح رجال السلك السياسي والمرابون اعتباراً من الآن منهمكين في قضية عامة واحدة، وعجّل تحالفهم في تطور الأحداث المشؤومة».

إفلاس مصر المالي

تأثرت البورصات العالمية بالإفلاس الذي أصاب تركيا في خريف 1875، فهبطت من جراء ذلك جميع الأسعار المصرية هبوطاً شديداً، مما جعل الرأسماليين الأوروبيين يتنبأون بأن الإفلاس سيحلّ حتماً بمصر على أعقاب إفلاس الباب العالي. واستناداً إلى ذلك فرضت الحكومة الإنكليزية على مصر في نهاية 1875 لجنة خاصة لفحص شؤونها المالية. وكانت هذه الخطوة بداية للرقابة الأجنبية على شؤون مصر المالية. وفوراً أوفدت فرنسا بعثة مالية عنها إلى مصر إذ أنها لم تكن تريد التخلف عن غريمتها.

وفي 8 نيسان/أفريل 1876 توقف الخديوي عن دفع سنداته المالية. وأعلنت الحكومة المصرية إفلاسها. فاستغل الدائنون هذا الوضع حالاً لكيما يفرضوا على مصر رقابة مالية حقيقية. وألّفت الدول في 2 أيار/ماي 1876 لجنة لمراقبة دين الخديوي، كان من أعضائها ممثلو فرنسا والنمسا وإيطاليا. وعرف أعضاء هذه اللجنة بمفوّضي الديون، الذين كان عليهم ضمان دفع أقساط القروض في مواعيدها. وبادىء ذي بدء لم تعيّن إنكلترا مفوضاً عنها في اللجنة لعدم توصل الدائنين الإنكليز والفرنسيين إلى اتفاق فيما بينهم حول شروط توحيد الدين المصري. إذ حصرت في قبضة حملة السندات الإنكليز سندات القروض المصرية الأساسية، في الوقت الذي كانت في أيدي الفرنسيين والدائنين الآخرين في الغالب سندات الدين الجاري.

وفي 7 أيار/ماي 1876 أصدر الخديوي مرسوماً بتوحيد دين الدولة المصرية. إذ دمج ووحّد جميع ما في ذمة مصر من ديون أساسية وسندات في دين موحّد التزم

بتسديده في غضون 65 عاماً بفائدة سنوية قدرها 7%. وعند تحويل سندات القروض القديمة إلى بونات الدين الموحد، استلم حملة الديون الأساسية نفس المبلغ، بينما استلم حملة سندات الدين فائدة إضافية قدرها 25% (أي 100 وحدة من السندات الجديدة لكل 80 وحدة من القديمة). ووضعت ضرائب الأرض عن أغنى أقاليم الدلتا الأربعة كضمان للدين الموحد وكذلك مداخيل جمارك القاهرة والإسكندرية وضريبة إنتاج التبغ ومداخيل ضياع الخديوي المعروفة «بالدائرة السنية». ووضعت كافة هذه المداخيل تحت تصرف لجنة دين الخديوي.

وتوجهت إلى مصر في تشرين الأول/أوكتوبر 1876 لجنة مالية أنكلو ـ فرنسية جديدة بنتيجة المساومات التي تمت بين حملة السندات المصرية الإنكليز والفرنسيين. ناب عن مصالح أصحاب البنوك الإنكليزية غوشن ـ أكبر دائني الحكومة المصرية، وعن مصالح البنوك الفرنسية ـ جوبير. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1876 أصدر الخديوي، استناداً إلى استنتاجات لجنة غوشن ـ جوبير، مرسوماً جديداً حول توحيد الدين المصري. وقسّم الدين الموحّد طبقاً لهذا المرسوم إلى أربعة أقسام مستقلة: 1) أفرزت قروض الأعوام 1864، 1865، 1867 التي كان لغوشن مصلحة شخصية بها ودمجت في دين خاص تدفع عنه فائدة أعلى؛ 2) كما أفرزت ديون الخديوي الشخصية ووحّدت في دين خاص عرف بقرض «الدائرة السنية» على أن يسدّد من مداخيل ضياع الخديوي؛ 3) سلّمت مداخيل السكك الحديدية وميناء الإسكندرية كضمان الدين الممتاز (المفضل) الخاص بفائدة قدرها 5% سنوياً وشكلت لجنة خاصة تكوّنت من إنكليزيين اثنين وفرنسي واحد ومصريين لإدارة هذه المداخيل. القسم الرابع يتألف من القروض الباقية وغير المذكورة أعلاه وقد كوّن ديناً أساسياً بلغت قيمته 59 مليون جنيه إسترليني تدفع عليه فائدة قدرها 7% سنوياً. وبقي هذا الدين تحت إدارة لجنة الديون التي تشكلت في أيار/ماي 1876 والتي سرعان ما انضمّ إليها ممثل إنكلترا الماجور بارنغ، وهو أخصائي بالقضايا المالية وبيروقراطي استعماري أصبح فيما بعد اللورد كرومر وكان من أقرباء أحد أغنى صيارفة لندن. وبفضل هذه الميزات اختارته البنوك الإنكليزية رئيساً لوكلائها في القاهرة. وكان بارنغ قبل تعيينه في مصر يشغل منصب السكرتير الخاص لنائب ملك الهند لمدة أربع سنوات. وأصبح بعد مرور ستة أعوام حاكماً مطلقاً على مصر.

وفضلاً عن ذلك، حصل غوشن وجوبير من الخديوي على أمر ينصّ بتعيين

موظف إنكليزي كمراقب عام على مداخيل مصر وموظف فرنسي كمراقب عام على مصروفاتها. وعرف هذا الوضع بالمراقبة الثنائية (أي الأنكلو ـ فرنسية) على شؤون مصر المالية. وعيّن موظف ثالث وهو إنكليزي، مديراً لقسم الميزانية في وزارة المالية المصرية، ورابع وهو جنرال إنكليزي مديراً للسكك الحديدية المصرية. فصارت تتصرف هذه الحفنة الصغيرة من الموظفين الأجانب بمصر وكأنها ملك من أملاكها الموروثة. وحاول إسماعيل صدّيق وزير مالية مصر الاعتراض على قرارات لجنة غوشن ـ جوبير إلّا أنه وُجد غريقاً في النيل وأحاطت بهذا الحادث ظروف غامضة.

المراقبة الثنائية

اعتبر المراقبون الأجانب ومفوضو الديون بأن مهمتهم الأساسية هي ابتزاز أموال الشعب المصري كمورد لتسديد سندات القروض الجائرة.

فجمعت الضرائب من السكان وخاصة من الفلاحين لمدة تتراوح بين 9 إلى 12 شهراً مقدماً لكيما تسدد سندات كانون الثاني/جانفي 1877. وتنفيذاً لهذه العملية أرسلت الحكومة المصرية فصائل تنكيلية إلى الريف، فتمّت جباية الضرائب كرهاً بواسطة التعذيب تحت «الكرباج» المصري المعروف ـ الذي هو عبارة عن سوط ذي خمسة سيور جلدية لها أصل واحد. ورافق الجباة والفصائل التنكيلية مرابون محليون من أقباط ويونانيين، ابتاعوا محاصيل الفلاحين بثمن بخس وهو دراهم معدودات. ودفع الفلاحون النقود إلى الجباة بعدما اقترضوها من المرابين. وبفضل هذه التدابير الاستثنائية استطاعت الحكومة المصرية تسديد فوائد الديون. إلّا أنها توقفت عن دفع رواتب الموظفين والضباط المصريين.

وفي صيف 1877 لم يكن مستوى مياه النيل أثناء الفيضان كافياً للريّ، فأدّى الجفاف إلى قلّة المحاصيل. فهلك آلاف الفلاحين من الجوع وما صاحبه من أوبئة. واقتات الناس الحشائش وأوراق الشجر. وتسكع النساء والأطفال من قرية إلى أخرى للاستجداء إلّا أنه لم يجد عليهم أحد بلقمة خبز، بينما كان في مقدور المرابين المبتزين الأجانب القساة اغتصاب الغنائم من القرى المصرية. وفي التعليق على المجاعة أعلنت الحكومة الفرنسية بتهكم واستهزاء: إن المجاعة قد اختلقت لذرّ الرماد في العيون وإثارة العطف على الفلاحين المصريين الذين لا يستحقون العطف. وفي نيسان/أفريل 1878 أرسلت إلى القرى المصرية مجدداً الفصائل التنكيلية عندما حان موعد دفع الضرائب الدورية وقرعت الأسواط، وكالجراد هجم ثانية جيش من المرابين

على القرى وابتاعوا من الفلاحين القمح وهو في سنابله بسعر 50 قرشاً للأردب الواحد، بينما كان ثمنه الحقيقي آنذاك 120 قرشاً. فقاسى الشعب المصري مقاساة هائلة، ومع ذلك تمّ تسديد السندات تسديداً تاماً: فاحتفل أصحاب البنوك الإنكليزية والفرنسية بالنصر.

وفي بداية عام 1878 شكّل إسماعيل وفقاً لطلب أصحاب البنوك، لجنة لفحص شؤون مصر المالية. وعيّن فرديناند دي ليسبس ـ منشىء قناة السويس، رئيساً لها. وكان تعيينه أمراً صورياً صرفاً. إذ أنه لم يسهم في أعمال اللجنة. بينما قام برئاسة اللجنة فعلاً نائبه ريفرز وِلْسن ـ الموظف المالي الإنكليزي. وكان رياض باشا نائباً ثانياً للرئيس، وهو رجعي وعميل إنكليزي. وكان أعضاء لجنة التحقيق أنفسهم مفوضي الديون وبضمنهم الماجور بارنغ.

واستخدمت لجنة التحقيق حالاً لهجة وقحة. إذ عاملت الخديوي إسماعيل ووزراءه كمتّهمين. واستدعت مرة شريف باشا ـ وزير العدل، للإدلاء بشهادته. ثم طالبت بإقالته عندما رفض حضور جلستها مقترحاً إرسال شهادة مكتوبة. وشهّرت اللجنة في تقريرها بأشكال وأساليب الإدارة المصرية، ووضعت صيغة قرار اتهام كامل ضد الخديوي. وألقت على عاتقه مسؤولية الوضع في مصر وفي شؤونها المالية. وصمّمت لجنة التحقيق على إرغام الخديوي على قبول قائمة مخصصاته وعلى أن تنتزع منه الضياع الخاصة التي كان قد منحها إلى روتشيلد ـ صاحب بنك لندن كضمان للقرض الجديد.

وأخيراً، طلبت اللجنة من الخديوي أن يتخلّى عن إدارة شؤون الدولة بصورة مباشرة وأن يعهد بها إلى مجلس وزراء «مسؤول» يساهم فيه الأجانب.

تكوين «الوزارة الأوروبية»

إضطر الخديوي إلى الموافقة على مطاليب لجنة التحقيق، وتنازل عن ضياعه، وفي 28 آب/أوت 1878 أمر بتشكيل وزارة جديدة مؤلفة على الأغلب من موظفين أوروبيين، وترأسها نوبار باشا الكومبرادور المحلّي. وكان نوبار باشا، الأرمني الأصل، معروفاً بصلاته مع بنوك لندن وباريس. ولقد اعترف اللورد كرومر نفسه بأن هذا الباشا «لم يكن يتمتع بأي نفوذ بين السكان المصريين، وبأنه لم يستطع التفاهم معهم لجهله اللغة العربية. وكان يعتمد فقط على مساندة الحكومتين الأجنبيتين له». وكان رئيس الوزارة الفعلي ريفرز ولسن ـ الإنكليزي، المدير الحقيقي للجنة التحقيق،

الذي شغل أهم منصب وهو وزير المالية. وعين دي بلينيير ـ مفوّض الديون الفرنسي، وزيراً للأشغال العامة وشغل ممثلا النمسا وإيطاليا منصبي المراقب العام ومساعد وزير المالية. ولم تنس «أفضال» رياض باشا، الذي قُلّد منصب وزير الداخلية جزاءً لما قدّم من خدمات لولسن وبارنغ.

وكانت هذه الحكومة موضع المقت الشامل وأطلق عليها المصريون اسم «الوزارة الأوروبية». وبفضلها أصبح الأوروبيون لا يسيطرون على شؤون مصر المالية فحسب، بل وعلى إدارة البلاد أيضاً. وبعد أن فقدت مصر كل استقلالها تحولت إلى مستعمرة للصيارفة الأنكلو ـ فرنسيين. ورداً على غزو الرأسمال الأجنبي، اختمرت في البلاد حركة وطنية تحررية، سرعان ما أدت إلى الإطاحة «بالوزارة الأوروبية».

الفصل السادس عشر

الحركة الوطنية ـ التحررية في مصر
في أعوام 1879 ـ 1881

اشتداد الاتجاهات المعارضة

أثار الاستبداد الأجنبي واستعباد مصر المالي وبالتالي تأليف الرقابة الثنائية «والوزارة الأوروبية» استياء عميقاً بين مختلف طبقات المجتمع المصري، التي كانت تقاسي بشكل أو بآخر من نير المرابين الأجانب.

وكان الفلاحون يقاسون من هذا النير أكثر من غيرهم. إذ أنهم أرغموا على تحمّل أعباء الدين المصري بصورة لا تطاق. فدفعوا أربعة أضعاف ما كانوا يدفعونه من الضرائب سابقاً. وكان عليهم أن يبيعوا إلى المرابين محاصيلهم، وهي لا زالت في الحقل، بأسعار أرخص مرتين أو ثلاث مرات من أسعارها الحقيقية، لكيما يسددوا حسابهم مع جباة الضرائب، وفضلاً عن ذلك كانوا يتعرضون، عند جباية الضرائب إلى الإهانات والتعذيب والأذى، ويتضوّرون جوعاً في الوقت الذي كانت فيه مئات الملايين من الفرنكات تستحصل منهم كرهاً بالسياط وتتسرب إلى صناديق البنوك الأجنبية. ومنذ بداية 1879 اكتظت القاهرة بالفلاحين القادمين إليها حاملين إلى الخديوي الشكاوى من اضطهاد السلطات لهم على نحو لا يطاق.

كذلك كان سكان المدن المصرية يقاسون من نير الرأسمال الأجنبي. إذ فرضت ضرائب باهظة على التجار وأصحاب الحرف في الوقت الذي حلّ فيه كساد في التجارة وبارت سوق المصنوعات الحرفية.

ونفذ الاستياء إلى صفوف مختلف فئات الطبقة الحاكمة. وكانت أحاسيس التذمر تشمل بوجه خاص الضباط المصريين، الذين يشغلون مناصب قيادية متوسطة. إذ لم

يتقاضوا رواتبهم شهوراً بسبب التدابير الاقتصادية وسغبت عوائلهم في الوقت الذي احتفظ فيه برواتبهم العالية ممثلو الوجهاء الإقطاعيين ـ الملاكين أي البكوات والباشوات «الجراكسة».

وكان الموظفون ناقمين أيضاً لعدم تقاضيهم لرواتبهم كما تذمّر الملاكون العقاريون فإن المرابين الأوروبيين فرضوا عليهم جزءاً من أعباء الديون الخارجية. وكان الخديوي إسماعيل ـ وهو الملاك الأول في مصر مستاء نفسه من الأجانب وخاصة من «الوزارة الأوروبية» التي حرمته من ضياعه ولم تبق له إلّا سلطة وهمية صرفة.

وهكذا عمّت مصر الاتجاهات المعارضة. وألّفت الحلقات والجمعيات السرّية. وفي 1876 تشكلت أول جمعية سرّية بين الضباط المصريين وذلك إثر انتهاء الحرب الأثيوبية الفاشلة. وترأس هذه الجمعية الأميرالاي أحمد عرابي (1839 ـ 1911) الذي تميّز بفصاحته وإخلاصه لقضية الشعب المصري. وسمّى أتباع عرابي أنفسهم بـ «الوطنيين» الذين ناهضوا بادىء ذي بدء الخديوي إسماعيل وبذلوا الجهود للحصول على المساواة القومية في داخل الجيش فقط، وخاضوا نضالاً من أجل مصالحهم المهنية الصرفة. واتخذ نضالهم فيما بعد سمة تحررية وطنية عامة. وهم الذين رفعوا لأول مرة شعار «مصر للمصريين». ونادوا بأن مصر أمة لها الحق في أن تتمتع بكيان دولة مستقلة. وكانوا يستندون إلى جماهير الفلاحين والجنود.

وكان زعماء الوطنيين قريبين إلى الشعب المصري. وقال عرابي في نداءاته بأنه فلاح. وكان والده فلاحاً بالفعل من قرية هرية رزنة الواقعة في الوجه البحري. وصوّر الكثيرون من المؤرخين البورجوازيين عرابي بوصفه شخصاً جاهلاً. ولكنه دخل الجيش في الحقيقة بعدما جاور في الأزهر. وانكبّ فيما بعد على المطالعة. وهو شخص يحب الاطلاع ذو ذكاء حاد ووطني غيور. وقد درس بانتباه كبير خبرة الثورة الفرنسية وحروب نابليون والحركة الوطنية التحررية الإيطالية. ورقي عرابي بسرعة في عهد سعيد فأصبح ياوراً له، إلّا أنه كان في عدم الرضى في عهد إسماعيل ولم يُرقّ إلى رتبة أعلى إلّا بعد انصرام 12 عاماً، أي في عام 1875 أثناء الحرب الأثيوبية.

وتمتع عرابي بما يستحقه من نفوذ وسمعة بين الضباط المصريين وجنود الجيش المصري. كما تمتع بسمعة لا تقل عن ذلك علي الروبي وعبد العال وعلي فهمي ومحمود فهمي وغيرهم من الضباط الوطنيين وأنصاره المقربين.

وبالإضافة إلى قادة الحركة الوطنية العسكريين المذكورين برزت جماعة معبّرة عن إيديولوجية الحركة. وكان من بينهم الشيخ العلامة محمد عبده العالم الديني الذي كان يحلم بـ «إصلاح الإسلام» بتكييفه وفق شروط الحياة البورجوازية، وأديب إسحق الكاتب والصحافي السوري، الذي استوطن مصر عام 1876، وعبد اللّه نديم الخطيب الموهوب والكاتب الاجتماعي ومثقفون آخرون وخاصة أساتذة وطلاب الأزهر وتلامذة السيد جمال الدين الأفغاني (1839 ـ 1897) ـ رجل الدين والسياسة المعروف ومؤسس الجامعة الإسلامية.

وفي عام 1871 استقر السيد جمال الدين الأفغاني في القاهرة بعد تجوال طال أمده في الشرق. ودرّس في الأزهر وأسهم مساهمة فعّالة في الحياة الاجتماعية والسياسية المصرية. وانبرى يطالب بإصلاح الإسلام وتوحيد الشعوب الإسلامية في نضالها ضد أوروبا. ودعا المسلمين إلى استيعاب العلوم والتكنيك الأوروبي لمحاربة الأوروبيين بسلاحهم الخاص بهم. وتقبّل الناس في مصر تعاليمه بحرارة رغم أنها كانت متضاربة جداً في جوهرها. وأثّرت تعاليمه تأثيراً كبيراً في تكوين وجهات نظر المفكرين المصريين في السبعينيات من القرن التاسع عشر. وكان عرابي وزملاؤه يعتبرون أنفسهم من أتباع جمال الدين الأفغاني. وفي أيلول/سپتمبر 1879 أبعد جمال الدين عن مصر، إلّا أن القادة الوطنيين ظلوا متأثرين بأفكاره.

وكانت اتجاهات المعارضة تناوىء في بادىء الأمر الخديوي إسماعيل، ثم تحولت فيما بعد ضد «الوزارة الأوروبية». وفي 1877 اتخذت مظهراً سافراً. فظهرت لأول مرة في مصر معارضة في الصحف. إذ شرع أديب إسحق وسليم نقاش بإصدار مجلة «مصر» وتلتها صحيفة «التجارة» ونشرت كل منهما مقالات جمال الدين الأفغاني ومريديه، وكانت موجهة ضد الخديوي والاستعباد الأجنبي لمصر.

وفي 1879 شملت اتجاهات المعارضة مجلس النواب الذي كان مؤلفاً غالباً من ملاكي الأراضي ورجال الدين المسلمين. وتزعم فيه الملاكون الأحرار، الذين كانوا يمثّلون جناح الوسط في الحركة الوطنية التحررية. وكانوا تحت تأثير أفكار الأحرار الدستوريين من صنف مدحت باشا، ومن مؤيدي استقلال مصر والدستور والبرلمان وحكومة مسؤولة فيها. وفي 2 كانون الثاني/جانفي 1879 عقد مجلس النواب جلسته الدورية. فحوّلها المندوبون إلى منبر لإلقاء خطبهم الموجهة ضد «الوزارة الأوروبية». وساند الخديوي سرّاً هذه الخطابات لأنه كان يحقد على «الوزارة الأوروبية».

المظاهرة العسكرية في 18 شباط/فيفري 1879

وفي شباط/فيفري 1879 قررت «الوزارة الأوروبية» لأغراض الوفر، تسريح 2500 ضابط من الجيش وتخفيض رواتب الباقين بمقدار النصف وعدم دفع ما عليها من ديون سابقة. وإذا دلّت هذه الإجراءات على شيء فهو الحكم بالموت جوعاً على المسرَّحين. ولذا قرروا الانتفاض ضد «الوزارة الأوروبية». ونال قرارهم هذا عطف جنود حامية القاهرة وهم الفلاحون المجندون.

وفي 18 شباط/فيفري 1879 أحاط حشد من الضباط بمركبتي نوبار باشا وريفرز ولسن. فأخرجوهما من مركبتيهما ووضعوهما تحت الحراسة في وزارة المالية. ثم أخذ رياض باشا إلى هناك أيضاً. فخفّ الخديوي إسماعيل إلى محل الحادثة، وبناء على طلب القنصل الإنكليزي اقترح على الضباط بأن يتفرّقوا. لكنهم أبوا أن يفعلوا ذلك. فاستدعى الخديوي قوات إلى هناك وطلب منها إطلاق النار عليهم. فأطلقوا النار في الهواء. ولم يستطع إسماعيل إطلاق سراح الموقوفين إلّا بعد أن قطع وعداً للضباط بـ «تلبية مطاليبهم العادلة».

فتراجعت الحكومة بنتيجة هذه الانتفاضة وألغت أمر تسريح الضباط من الجيش وتقليص الرواتب كما دفعت الديون المتبقيّة في ذمتها للضباط. ولهذه الغاية قد اقترض إسماعيل من روتشيلد 400 ألف جنيه، وفي 9 آذار/مارس 1879 أحال نوبار باشا إلى التقاعد. وترأس الحكومة توفيق ـ ابنه الأكبر. واحتفظ ولسن ودي بلينيير بمنصبيهما ووقّفت السلطات وفقاً لطلبيهما، محرّضي المظاهرة، إلّا أنه سرعان ما أطلق سراحهم. وكتب كرومر بهذا الصدد: «كان من الصعوبة بمكان تعريضهم(*) في الظروف القائمة آنذاك إلى أي عقاب مهما كان نوعه دون الإقدام على مخاطرة جسيمة في الواقع».

وحظيت بالمساندة العامة في البلاد انتفاضة الضباط ضد «الوزارة الأوروبية». إذ أدرك المصريون أنه من الممكن خوض نضال مظفر ضد الظلّام الأوروبيين. فخاضوا النضال بإصرار أشد من أجل إقصاء الوزراء الأوروبيين من الحكومة.

(*) المقصود المحرضون على المظاهرة .ـ المترجمة.

خطة ولسن المالية

ومع ذلك، اعتبر الموظفون الإنكليز والفرنسيون بأن الحادثة قد تمّت تسويتها، وبأنهم سيكونون كالسابق أسياد البلاد فأبلغوا الخديوي بأنهم ينوون اتخاذ تدابير مشتركة في كافة القضايا التي تتعلق بمصر وأنهم لا يسمحون بإجراء أي تغييرات في المبادىء السياسية والمالية.

وقالوا، وهم يلقّنون الخديوي، من الضروري أن يفهم جيداً بأن إقالة نوبار باشا لا تعني شيئاً بنظر الحكومتين (أي الحكومة الإنكليزية والفرنسية، ـ المؤلف) سوى قضية شخصية ولا يمكن أن تؤدي إلى تبديل النظام. ومع أنهم وافقوا على إقالة نوبار باشا، لكنهم طالبوا في الوقت ذاته بعدم حضور الخديوي الجلسات الوزارية مهما كانت الدوافع، وبمنح ولسون ودي بلينيير حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع حكومي.

فوافق إسماعيل على هذه المطاليب. واعتبر ولسن حينئذ بأنه قد وضع حداً لأي مقاومة، وقدّم بناء على ذلك خطته المالية. وانطلق من مبدأ استحالة «مطالبة» من الدائنين «بالتضحيات» وأن يكون تحمّلها من نصيب المدينين. ولهذا اقترح أولاً ـ أن يثبّت بصورة قانونية تنازل الخديوي عن ضياعه لصالح لجنة دين الخديوي؛ ثانياً ـ أن تخفّض قائمة مخصصات الخديوي إلى 300 ألف جنيه؛ ثالثاً ـ أن ترفع ضرائب الأرض سواء أكانت على أراضي الفلاحين (الأراضي الخراجية) أم على أراضي الملاكين العقاريين (الأراضي العشرية)؛ رابعاً ـ أن تلغى القروض الداخلية أي «الروزنامة» و«المقابلة»، وذلك يعني نهب حملة القروض الداخلية من أجل مصالح حملة القروض الخارجية؛ وأخيراً ـ أن تخفّض مؤقتاً فائدة الدين الموحد ودين «الدائرة السنية» إلى 5%، ومع الاستمرار على تسديد الدين الممتاز وفق الشروط السابقة.

وكان من المفروض أن تحقّق خطة تصفية القروض الداخلية بطريقة فظة للغاية. إذ اعتبرت «الروزنامة» وفقاً لهذه الخطة مجرد ضريبة والمبالغ التي دفعها المصريون إلى الخزينة لتسديد هذا القرض غير قابلة للاسترداد على العموم. أما فيما يتعلق بـ «المقابلة»، فلم يعترف ولسن كسندات صالحة إلّا بـ 9,5 ملايين جنيه بينما كان مجموع قرض «المقابلة» الذي قدمه المصريون للخزينة 15,7 مليون جنيه. وألغى ولسن السندات الباقية. والتزمت الخزينة أمام حملة السندات المعترف بها تسديد القرض على التوالي بدفع سنوياً 1,5% من مبلغ «المقابلة» الإجمالي خلال 50 عاماً،

أي دفع 75% من هذا المبلغ تسديداً لمدة 50 عاماً، والخلاصة لم تنصّ خطة ولسن إلّا على دفع تعويض جزئي من المبلغ الذي دفعه حملة «المقابلة» إلى الدولة. وفي نفس الوقت مدّد التعويض على هذا المبلغ لمدة 50 عاماً، وحرّم ولسن في الوقت ذاته حملة «المقابلة» من جميع امتيازاتهم. إذ كان عليهم وفقاً لخطته أن يقوموا الآن بدفع ضرائب الأرض بكاملها، أي بدفع مبلغ إضافي قدره 1150 ألف جنيه سنوياً، بينما كانت قد غطّت الدولة تسديداً مبالغ قدرها 150 ألف جنيه فقط لأولئك الذين دفعوا «المقابلة» سابقاً. فأصابت الخسارة جميع الملاكين العقاريين تقريباً نتيجة لهذه الإجراءات وقسماً هاماً من الفلاحين المصريين. ودفعت بكاملها «المقابلة» المفروضة على 240 ألف فدان من الأراضي الخراجية وعلى 481 ألف فدان من الأراضي العشرية، أي على 15% من كافة الأراضي المصرية. وفضلاً عن ذلك، دفعت جزئياً «المقابلة» على 725 ألف فدان من الأراضي العشرية لوحدها بغضّ النظر عن الأراضي الخراجية الواسعة.

وفي 28 آذار/مارس 1879 أرغم ولسن الخديوي على توقيع مرسوم «المقابلة». فأدى هذا الإجراء إلى استياء عام في مصر وخاصة بين الملاكين العقاريين المصريين.

إقالة «الوزارة الأوروبية»

بدأت اجتماعات احتجاجية ضد الوزراء الأوروبيين وسياستهم المالية في جميع أنحاء البلاد. وتقاطرت العرائض على الخديوي من كل صوب وحدب مطالبة بإقالة «الوزارة الأوروبية» وتشكيل حكومة وطنية ووضع نظام دستوري وإلغاء مرسوم «المقابلة». واحتج أعضاء مجلس النواب والعلماء والموظفون الكبار والضباط على سياسة الوزراء الأوروبيين المالية. وشرع مجلس النواب بإعداد خطة مالية خاصة خلافاً لخطة ولسن.

وفي 7 نيسان/أفريل 1879 دعا الخديوي إلى قصر عابدين أعضاء السلك السياسي والأعيان المصريين. وأعلن في هذا الحفل الرسمي بأن الاستياء قد بلغ ذروته في البلاد وبأن الأمّة تطالب بتأليف وزارة مصرية خالصة تكون مسؤولة أمام مجلس النواب. وقال: وإني أعتبر واجبي المقدس كرئيس دولة وكمصري أن أراعي وجهة نظر بلادي وأن أحقق أماني أمّتي الشرعية بصورة تامة. وأبلغ الحاضرين عن عزل «الوزارة الأوروبية» وتأليف حكومة جديدة من «عناصر مصرية أصيلة». وأعطى إسماعيل وعداً بوضع نظام دستوري لمصر. ثم استطرد قائلاً: سيعدّل نظام

الانتخابات وحقوق المجلس طبقاً للأماني الوطنية. وأعلن في الوقت ذاته عن استعداده لتبنّي خطة مجلس النواب المالية.

وكان بيان الخديوي إسماعيل يتّسم بمسحة وطنية تحررية. وصيغت فيه للمرة الأولى وجهة نظر رسمية على المصريين بوصفهم أمّة قائمة بذاتها. وكان للحكومة الجديدة طابع وطني مصري بالإضافة إلى الطابع الدستوري. ويترأسها الملاك العقاري شريف باشا ذو الأفكار الحرة الذي كان وزيراً للعدل منذ مدة قصيرة ونال شهرة في البلاد برفضه حضور جلسة لجنة التحقيق التي كان يترأسها ريفرز ولسن. وجدير بالذكر أنه أسهم في ذلك العهد، أي في فجر الحركة المصرية الوطنية، قسم من الملاكين العقاريين برئاسة إسماعيل وشريف باشا في النضال التحرري الوطني وحتى أنهم قاموا بقيادته. وبالعكس كان نشاط الجماهير الشعبية لا يزال ضعيفاً جداً في ذلك الحين.

وفي 22 نيسان/أفريل 1879 نشرت الحكومة الوطنية خطتها المالية. وقد ثبّتت هذه الخطة جميع سندات القروض الداخلية وخفّضت مؤقتاً فائدة الدين الموحد إلى 5% سنوياً. وتعهدت بالاحتفاظ بشروط غوشن ـ جوبير للقسم الباقي من الالتزامات، والتي نصَّ عليها مرسوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1876. وعزلت الحكومة الوطنية عدداً من الموظفين الأوروبيين الذين كانوا يدبرون أقساماً مختلفة من جهاز الدولة، وقررت زيادة عدد الجيش إلى 60 ألف شخص، وشرعت بإعداد مشروع أول دستور مصري. وفي 17 أيار/ماي 1879 عرض شريف باشا على مجلس النواب مشروع «اللائحة الأساسية» وقانون الانتخابات. وفي 8 حزيران/جوان صادق المجلس عليهما وأحالهما إلى الخديوي للنظر فيهما. إلّا أن إسماعيل لم يستطع المصادقة على هذه المشاريع القانونية. إذ قد خلع من منصبه بجهود الدول الموحّدة.

خلع إسماعيل وإقالة شريف

ولم يكد الخديوي إسماعيل يقاوم جهاراً نير أصحاب البنوك الأوروبية، حتى تحوّل في رأي الدول إلى «طاغية شرقي» ووضعت الدول نصب أعينها مهمة إقصائه عن طريقها مهما كلّفها الأمر، بينما كانوا يمجدونه ويثنون عليه كحاكم مثقف وتقدمي، عندما كان يعقد، الواحد تلو الآخر، القروض الخارجية ممهداً بذلك سبيل استعباد البلاد للرأسماليين الأجانب.

وفور إقالة الوزراء الأوروبيين ونشر الخطة المالية الجديدة شرعت الدول تنذر إسماعيل وتهدد بخلعه. وفي 25 نيسان/أفريل 1879 كتب سالسبري ـ وزير خارجية

بريطانيا، إلى القنصل الإنكليزي في القاهرة: «فيما لو رفض الخديوي في المستقبل... بإصرار مساعدة الوزراء الأوروبيين الذين قد يقدمون له من قبل الدولتين، فبإمكاننا أن نستنتج من ذلك... بأنه ينبذ صداقتهما متعمّداً. ولا يبقى لدى الحكومتين في هذه الحالة إلّا أن تتخذا الحرية التامة في التصرف للدفاع عن مصالحهما في مصر ولخلق ظروف من شأنها أن تضمن حكماً أفضل وازدهاراً لهذه البلاد».

فقدم القنصل الإنكليزي هذا الإنذار إلى إسماعيل. ومع ذلك أظهر إسماعيل صلابة ورفض إعادة الوزراء الأوروبيين. وعندئذ استخدم أسلوب الضغط الدبلوماسي. واستغلت إنكلترا بيسمارك، الذي كان يسعى إلى إثارة التناقضات الأنكلو ـ فرنسية وعزل فرنسا، وساند المطامع الإنكليزية في مصر عن طيب خاطر. وفي أيار/ماي 1879 احتجّت على إجراءات إسماعيل حكومتا ألمانيا والنمسا بصورة لم تكن تتوقعها مصر. وأعلن الدائنون الألمان بأن خطة التسوية المالية المؤرخة في 22 نيسان/أفريل، خطة غير قانونية وقدموا القضية إلى المحكمة المختلطة. وفي بداية حزيران/جوان تقدمت حكومتا إنكلترا وفرنسا باحتجاج مماثل. وقام معتمدون من قنصليات مختلفة ـ باتصالات «خاصة» وصاروا «ينصحون» إسماعيل بإلحاح على التنازل عن العرش ومغادرة مصر.

وفي 19 حزيران/جوان 1879 قدّمت إنكلترا وفرنسا إلى إسماعيل إنذاراً نهائياً رسمياً بالتنازل عن العرش. وتعهدت الدولتان بمنح إسماعيل معاش تقاعد وبتولية ابنه الأكبر ـ توفيق للعرش، فيما لو تنازل عنه طواعية. وفي حالة إظهار الخديوي أية مقاومة، فهددته الدولتان بالالتجاء إلى السلطان التركي وخلعه بالقوة. وحظي هذا الإنذار بمساندة الدول الأخرى. فقدّم كل من قناصل ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا «نصيحة» مماثلة.

فرفع إسماعيل نفسه القضيّة إلى السلطان عبد الحميد الثاني لحسمها، إذ لم يكن يتوقّع من الدول إحالتها إلى إستانبول. وكانت هذه خطوة غير موفقة. إذ عجّل عبد الحميد بتنفيذ إرادة الدول خشية من الاصطدام بها، وفي 25 حزيران/جوان 1879 أبلغ السلطان إسماعيل ببرقية بخلعه وتعيين توفيق خلفاً له.

وبهذا الصدد كتب اللورد كرومر: «جرى هذا الانقلاب كلّه بأقصى ما يمكن من

الهدوء حتى لم يطلع جمهور السكان على خلع إسماعيل قبل سماع إطلاق المدافع شرفاً لخلفه».

وفي بادىء الأمر أراد إسماعيل المقاومة إلّا أنه كانت تعوزه العزيمة ورباطة الجأش، فغادر مصر في 30 حزيران/جوان متوجهاً إلى إيطاليا. ولم يكن في وداعه أي موظف من الدبلوماسيين الأوروبيين. ومع ذلك نظِّمت له مظاهرة تعبيراً عن المشاعر الشعبية لموقفه. ومع أن الشعب المصري لم يكن يحب إسماعيل، إذ اعتبره بحق أحد الرؤساء الذين اقترفوا الفاجعة التي حلت به. ولكن إسماعيل كان في تلك الآونة ضحية النضال الذي خاضه ضد المستعبدين الأجانب، وقد حاول تزعّم الكفاح الوطني التحرري. ولذا تناسى الشعب الماضي القريب، وقام بمظاهرة عفوية للتعبير عن تأييده للمحاولة التي قام بها الخديوي لتأليف حكومة وطنية وانتهاج سياسة مستقلة عن الصيارفة الأوروبيين.

وبعد مغادرة إسماعيل تقرر مصير شريف باشا ـ أقرب شريك له في الرأي. فإن توفيق ـ وهو شخص ضعيف الإرادة وعديم الكفاءة وكان مجرّد صنيعة بيد الإنكليز، رفض التوقيع على لائحة الدستور الذي كان قد أعدّها شريف باشا. وفي 4 أيلول/ سپتمبر أعاد الرقابة المالية الثنائية، وفي 21 أيلول/سپتمبر 1879 أقال الوزارة الوطنية. وأصبح رياض باشا ـ عميل الإنكليز، رئيس وزراء مصر الجديد. وبدأت معه مرحلة رجعية. وحسب تعبير المؤرخ المصري م. صبري، ساد في البلاد نظام الاستبداد والإرهاب والجاسوسية.

وزارة رياض، عهد الرجعية

كانت وزارة رياض ستاراً لتغطية السيادة المطلقة التي تمتعت بها «الجنة دين الخديوي»، وخاصة ممثل إنكلترا الماجور بارنغ فيها. وباعتراف بارنغ (اللورد كرومر) نفسه، الذي أدلى به بعد انصرام سنوات عديدة، أن رياض أولى بارنغ «ثقة» إلى درجة أنه كان يوقع وثائق الدولة والمستندات الهامة التي صادق عليها كرومر دون أن يقرأها. وتحت ضغط الدول قام الباب العالي بتقليص حقوق الحكومة المصرية. ومنذ 7 آب/أوت 1879 ألغى فرمان عام 1873. فحرمت مصر ثانية من حق عقد قروض خارجية بدون موافقة الباب العالي، وخفّض عدد الجيش المصري مرة ثانية إلى 18 ألف شخص.

ومارس المراقبون الأجانب وأعضاء «لجنة دين الخديوي» وظائف الحكومة الفعلية

في البلاد. ومع ذلك لم يكن باستطاعتهم أنفسهم تأمين الحصول على الأموال الضرورية لتسديد السندات الدورية. وعلى الرغم من عنف الفصائل التنكيلية المرسلة لجباية الضرائب إلى الريف لم يكن في استطاعة البلاد الفقيرة المسلوبة والمنهوبة إعطاءهم ما كانوا يطالبون به. ولم يسدّد في أواخر 1879 إلّا ثلثا السندات الدورية للدين الموحد. كما لم تدفع الجزية إلى الباب العالي إطلاقاً. فأعلن المراقبون أنه: «إذا لم تتوفر الأموال لدفع الجزية، فسيكون ذلك من سوء طالع الباب العالي».

وفي كانون الثاني/جانفي 1880 طبّقت خطة ولسن المالية، وفسخت «المقابلة». وفرضت ضرائب إضافية على الأراضي العشرية. وتحولت جميع الابتزازات العينية الباقية ـ حيث بقيت على حالها في بعض الأماكن، إلى ضرائب نقدية. وحدّدت مواعيد جديدة لدفع الضرائب. وأدخل احتكار الملح وهو عبء ثقيل على كاهل السكان. وحدّدت مداخيل عام 1880 بمبلغ 8,5 ملايين جنيه، خصّص نصفها لا غير لنفقات الحكومة المصرية، وتسرّب النصف الثاني برمته إلى أيدي الدائنين الأجانب. ومع ذلك لم تؤمّن حتى هذه التدابير تسديد المبالغ التي كان يتطلبها المرابون الأجانب، فخفضت أقساط سندات الدين الموحد إلى 4% سنوياً.

وفي نيسان/أفريل 1880 ألّفت من أجل حلّ قضية الدين المصري هيئة عرفت بلجنة التصفية وترأسها ريفرز ولسن. وألحق بها كافة أعضاء لجنة التحقيق لعام 1878 (ما عدا دي ليسبس). وكان هؤلاء الأعضاء يمثلون إنكلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا مع مندوب عن ألمانيا أيضاً. وطبقاً لاقتراح اللجنة، صدر في 17 تموز/جويليه 1880 «قانون التصفية» الذي حدّد مبلغ الديون المصرية بمقدار 98 مليون جنيه وعيّن مواعيد تسديدها، مخصصاً لهذه الغاية قسماً معيّناً من مداخيل الدولة المصرية. فقسم الدين المصري الجاري إلى ثلاثة أقسام: دفع قسم واحد منه إلى الدائنين كلية، ودفع جزء من القسم الثاني نقداً وجزء كسندات للدين المفضل، وأخيراً، دفع القسم الثالث على أساس اتفاقات خاصة عقدت مع الأفراد الدائنين. وفيما بعد كتب اللورد كرومر وهو أحد المساهمين في وضع هذا القانون: «كان من النواقص الرئيسية لهذا القانون دفع جزء كبير جداً من مداخيل الدولة (60%) إلى حاملي القروض، في الوقت الذي أصبحت فيه المبالغ التي وضعت تحت تصرف الحكومة غير كافية إطلاقاً».

فقرع السوط من جديد على ظهور الفلاحين. ولم يستلم الضباط مجدداً رواتبهم. وازدهرت المحسوبية والمنسوبية في الجيش أكثر من أي وقت مضى مع ترقية

«الجراكسة» إلى مناصب قيادية على حساب المصريين على الأخص. ومرة أخرى شملت البلاد موجة حركة وطنية تحررية.

تقدم العسكريين

وفي 1880 ظهرت قوى جديدة في طليعة الحركة الوطنية. ففضلاً عن الملاكين العقاريين الأحرار من طراز شريف باشا، جاءت إلى قيادة الحركة عناصر ديمقراطية راديكالية من الضباط كأحمد عرابي. وبالطبع، لم تكن هاتان الفئتان تتميز الواحدة منهما عن الأخرى بجلاء في داخل الحركة التحررية عام 1880 ـ 1881. إذ دعا كلّ من شريف باشا وعرابي نفسيهما بـ «الوطنيين». وفي عام 1881 ألّف أتباع شريف وهم الملاكون العقاريون الأحرار والتجار، الذين كانوا مستائين من تسلط الرأسمال الأجنبي، الحزب الوطني برئاسة محمد سلطان باشا. وألّف في نفس العام أتباع عرابي وهم الضباط الراديكاليون ومن انضمّ إليهم من المثقفين حزباً وطنياً أيضاً. ولم يناهض الحزبان بعضهما البعض في بادىء الأمر. إلّا أنه سرعان ما نشأت بينهما خلافات جذرية في المصالح. إذ أيّد شريف ومحمد سلطان الاتفاق مع الرأسماليين الأوروبيين؛ بينما أصر عرابي وأتباعه على خوض نضال حازم ضدهم. وأصر شريف ومحمد سلطان على إقامة مَلَكية دستورية معتدلة في مصر تضمن سيادة الملاكيين شبه الإقطاعيين؛ بينما أصرّ عرابي وأتباعه على القضاء على سلطة الخديوي وسيادة الوجهاء الملاكين من الأتراك والجراكسة، وعلى إقامة حكم ديمقراطي. وناضل شريف ومحمد سلطان ضد الحركات الزراعية للفلاحين المصريين، بينما أيّد عرابي وأتباعه مثل هذه الحركات. وأدى اتساع الحركة الجماهيرية الشعبية فيما بعد إلى أن وجد شريف ومحمد سلطان نفسيهما في معسكر الرجعية وساعدا الإنكليز على غزو مصر، بينما صعد عرابي وأتباعه إلى قيادة الحركة الشعبية، ودافعوا في معاركهم التي خاضوها ضد الإنكليز عن استقلال وطنهم.

ولم تكن هذه التناقضات الجذرية بينهما قد انجلت بعدُ في عامي 1880 ـ 1881 عندما ناضل الحزبان ضد وزارة رياض الرجعية، وضد خطط ولسن وبارنغ المالية. إذ كان عرابي وأتباعه لا يزالون يعتبرون شريف باشا شريكاً لهم في الرأي ونصيراً في النضال من أجل استقلال مصر الوطني، رغم أن شريف نفسه كأرستقراطي كان يحتقر «الجنود المتمردين» ويخشاهم في الوقت ذاته.

نضال الوطنيين ضد وزارة رياض باشا

قدّمت جماعة من الضباط الوطنيين في أيار/ماي 1880 احتجاجاً إلى عثمان رفقي ـ وزير الحربية، على عدم دفع الرواتب وإرسال الجنود إلى العمل الإجباري في ضياع الخديوي. إلّا أن الاحتجاج لم يحظ بالقبول. وعلى العكس، قام عثمان رفقي بصورة سافرة بترقية عدد من ضباط وجهاء الأتراك والجراكسة مهملاً الضباط المصريين.

فقابل عرابي بك ـ قائد الأي المشاة الرابع وبرفقة ضابطين وطنيين آخرين وهما الأميرالاي عبد العال والأميرالالي علي فهمي في 17 كانون الثاني/جانفي 1881 رياض ـ رئيس الوزراء، وسلّمه عريضة جديدة. وأعلن عرابي بأن عثمان رفقي ـ وزير الحربية، يهمل الضباط المصريين ذوي المآثر والمعرفة الحربية الممتازة، ويقوم بترقية أناس من طغمته عوضاً عنهم، وطالب التحقيق في الترقيات الأخيرة وعزل عثمان رفقي. فاستلم رياض العريضة وطلب مشورة المرافقين الأجانب، فنصحوه بتوقيف الضباط الذين قدَّموا العريضة. وفي أول شباط/فيفري 1881 دعا رياض الضباط الثلاثة إلى وزارة الحربية. وكان كل شيء مهيئاً للتنكيل بهم. ولم يكد عرابي وزميلاه يحضرون إلى الوزارة حتى ألقي القبض عليهم فوراً وقدّموا إلى محكمة عسكرية كانت في انتظارهم. إلّا أن التمثيلية الدقيقة الحبك منيت بالفشل. إذ عندما اطلع جنود وضباط حامية القاهرة على الخيانة، سارعوا إلى مساعدة قادتهم. فطوق ألايان وزارة الحربية. وقدم ألاي ثالث عسكر في ضواحي القاهرة لنجدتهما. فاقتحم الجنود قاعة المحكمة وأوقفوا المحاكمة الصورية. فهرب عثمان رفقي من الشباك، ورفع الجنود على أيديهم الضباط الثلاثة المحالين على «المحاكمة». فتوجّه من مبنى الوزارة عرابي على رأس ألفي جندي إلى قصر الخديوي. وطالبوا بحقوق متساوية في الجيش وعزل عثمان رفقي فوراً. فأصاب الذعر توفيق ووافق على كافة مطالبهم، عندما تبيّن له عدم إمكانية المقاومة. وعزل حالاً وزير الحربية البغيض. وعُيِّن محمود سامي البارودي عوضاً عنه. وكان محمود سامي وطنياً معتدلاً ودستورياً وشاعراً مصرياً معروفاً، وهو من المقربين إلى شريف باشا. فرحّب الجنود والضباط الوطنيون ترحيباً حاراً بهذا التعيين. وكان محمود سامي أهلاً لثقتهم فيما بعد، وكوطني مستقيم، سرعان ما ابتعد عن جماعة شريف باشا وانضمّ كلية إلى عرابي.

وكان على توفيق أن يعلن على مضض منه بأن كافة الضباط سواء أكانوا أتراكاً

أم جراكسة أم مصريين، سيتمتعون في المستقبل بنفس الحقوق. وألّفت لجنة خاصة انضم إليها عرابي للتحقيق في الترفيعات التي أجراها عثمان رفقي.

وتخيّل للضباط الوطنيين بأنهم قد حققوا انتصاراً تاماً. إلّا أن الانتصار في الواقع كان غير كامل. إذ إنهم تقيّدوا بمطالب مهنية ضيّقة ولم يتقدموا بأي مطلب سياسي عام، رغم أن القوة كانت إلى جانبهم. وأبقى الوطنيون رياض وجميع طغمته الرجعية في السلطة، كما لم يمسّوا صلاحيات المراقبين الأجانب ولم يحدّوا من تعسف الخديوي توفيق.

فاغتنمت الرجعية هذه الغلطة من جانب الوطنيين. ولم تكد تهدأ الاضطرابات التي قام بها حشود الجنود، حتى عزل الخديوي توفيق محمود سامي البارودي وأخذ يتهيأ للتنكيل بالقادة الوطنيين.

الفصل السابع عشر

انتفاضة عرابي باشا

انقلاب أيلول/سبتمبر 1881

توتّر الوضع في أوائل أيلول/سبتمبر 1881 توتراً شديداً في مصر. إذ قد أعدّ الضباط الوطنيون انتفاضة جديدة ضد حكومة رياض باشا. وصمّم الخديوي من جانبه على التخلص بضربة واحدة من حامية القاهرة ذات الاتجاهات الثورية. فأصدر أمراً في 9 أيلول/سبتمبر 1881 بنقل هذه الألايات إلى الريف وكان ينبغي أن يرتحل معها عرابي وعلي فهمي وغيرهما من القادة الوطنيين. ولم يكن هذا الإجراء مجرد نفي مستتر، بل محاولة لتشتيت شمل القوات المسلحة للثورة الوطنية الناضجة التي كانت قد تجمعت في القاهرة.

وتفادياً لضياع الوقت، قرّر القادة الوطنيون الانتقال إلى الهجوم وانتفضوا بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 1881 أي في نفس اليوم الذي استلموا فيه أمر الخديوي بنقل قواتهم. وبقيادة عرابي اصطف ألفان ونصف ألف جندي من حامية القاهرة على شكل رباعي في الساحة أمام سراي عابدين وقدّموا إلى الخديوي المطالب التالية: 1) إقالة وزارة رياض فوراً، 2) منح الدستور، 3) زيادة عدد الجيش.

وكانت هذه المطالب سياسية عامة لا مهنية ضيقة.

فارتبك الخديوي توفيق عندما بلغه خبر الانتفاضة المسلحة، وأرسل في طلب الموظف الإنكليزي أوكلند كلفن. وكان أوكلند كلفن يشغل آنذاك منصب المراقب المالي عوضاً عن بارنغ الذي ذهب إلى الهند. فاقترح كلفن على الخديوي استدعاء قوات الرجعية المسلحة إلى سراي عابدين حالاً. ورغم أن أجاب توفيق المذعور أنه

يوجد لدى عرابي المشاة والمدفعية، وباستطاعتهم أن يطلقوا النار، أجلس المراقب الإنكليزي الخديوي في عربة حنطور وأخذ يلفّ معه من ثكنة مصرية إلى أخرى.

ولم تجد هذه الجولة فتيلاً، سوى أنها أقنعت الاثنين بواقع عدم مساندة أية وحدة عسكرية للخديوي، وبحرمانه من أي سند عسكري.

وعاد الخديوي إلى سراي عابدين بعد وقوفه على حقيقة الأمر. ولكن كلفن قاده إلى الساحة لمواجهة الجنود المتمردين وأمره بإلقاء القبض على قائدهم عرابي شخصياً وبدون أي سند عسكري.

ـ هيا اعمل. قال الإنكليزي للخديوي.

ـ نحن معرّضون إلى النيران من كل جانب! أجاب الخديوي وهو يموت خوفاً.

ـ تشجّع! تفوّه الإنكليزي.

ـ ماذا أستطيع صنعه؟ نحن تحت النيران من كل صوب وحدب. وسيقتلوننا! أجاب الخديوي.

فتقدّم عرابي في تلك الآونة إلى الخديوي وسلّمه مطاليب الثوار، وخاطبه قائلاً:

ـ حضر الجيش إلى هنا استناداً إلى إرادة الشعب وسوف لا نبرح المكان حتى تنفّذ هذه المطاليب.

فسمح كلفن عندئذ للخديوي الفاقد الرشد بالعودة إلى سراي عابدين وأخذ المفاوضات على عاتقه. فعرض على عرابي مساومة فحواها موافقته على عزل رياض وتعيين شريف باشا رئيساً للوزراء بدلاً عنه. أما فيما يتعلّق بالمطلبين الآخرين، فاقترح كلفن تقديمهما إلى الباب العالي للبتّ فيهما. فوافق عرابي على المساومة.

ومرة أخرى، كان النصر جزئياً. إذ جاء إلى السلطة الأرستقراطي شريف، العدو اللدود للحركة الشعبية. وأعلن شريف عن عدم رغبته في إشغال منصب رئيس الوزراء «كمرشح من قبل الجيش المتمرد». ولم يتولّ هذا المنصب إلّا تحت ضغط إنكلترا وفرنسا وبشرط نقل الألايات «المتمردة» من القاهرة. ولردع جماح شريف، جمع عرابي في 13 أيلول/سپتمبر أعيان القاهرة. وكان يأمل الحصول على مساندة الأعيان له فإنه لم يدرك بعد طبيعة التناقضات الطبقية في داخل معسكر الوطنيين المصريين ولم يكن ليفهم أن شريفاً كان يشاطر المخاوف العامة التي كانت تنتاب جميع ملاكي البلاد حيال الحركة الشعبية.

فأيّد اجتماع الأعيان شريف ضد عرابي الذي اضطر إلى الموافقة على سحب

الألايات الثورية من القاهرة. وعندما جاء شريف إلى السلطة، احتفظ بالمراقبة الثنائية. وأعلنت إنكلترا وفرنسا بدورهما أنهما ستؤيدان حكومة شريف.

ومع ذلك كان لانتفاضة أيلول/سپتمبر نتيجة لا جدال فيها وهي تعزيز مكانة الوطنيين في البلاد. فإذا كان عرابي سابقاً مجرد قائد لجماعة عسكرية، فإنه أصبح الآن قائداً لكافة الشعب المصري. وعند الكتابة عن هذا العهد قال أحد المؤرخين الإنكليز إن عرابي حصل خلال بضعة أسابيع على سلطة هامة، إذ بعث له بشكاويهم جميع من كانوا يقاسون من الظلم. ونال شهرة كمدافع عن الفلاحين ضد طغيان الطبقة الحاكمة التركية. وكان صديقاً للفلاحين المنخرطين في الجيش، فلماذا لا يصبح كذلك صديقاً لجميع الفلاحين في البلاد؟ وسرعان ما انتشرت شهرته انتشاراً واسعاً بين شيوخ القرى، وثم بين الفلاحين أنفسهم. ولم يجرؤ الفلاحون عبر الأجيال على رفع أصواتهم ضد نير وطغيان أسيادهم. ولكن عرابي ـ ابن شيخ القرية، تجرأ عندئذ على رفع صوته عالياً باسطاً فيه شكاوى الفلاحين في الجيش ومدافعاً عن حقوقهم أمام المتنفذين في البلاد، وتكلّل عمله هذا بالنجاح. فبدأ المصريون يفقهون بأن الوضع في الجيش لا يختلف عنه في سائر أنحاء البلاد، وغدا عرابي مثلاً لهم. والتجأوا إلى هذا «النبي» الجديد الذي قام من بين ظهرانيهم والذي بعث فيهم الأمل للتحرر من العبودية الأبدية وحفّزهم على التمرد والمقاومة، الأمر الذي لم يدر بخلد الفلاحين حتى ذلك الحين».

نضال الوطنيين ضد شريف باشا

شرعت الدول الأوروبية بإعداد تدخّل مسلح رداً على انقلاب أيلول/سپتمبر. ومع ذلك، لم يتحقق هذا التدخل خلال مدة طويلة وذلك بسبب الاختلافات الأنكلو ـ فرنسية. إذ وقفت فرنسا ضد الإجراءات التي اتخذتها إنكلترا على انفراد، وأصرّت على القيام بأعمال مشتركة. وفي أيلول/سپتمبر 1881 أي في الوقت الذي جرى فيه الانقلاب في القاهرة اقترح برثليمي سانت هيلر ـ وزير خارجية فرنسا، على اللورد غرنفل ـ وزير خارجية إنكلترا، إقامة رقابة عسكرية «ثنائية» (أنكلو ـ فرنسية) على مصر. فرفضت إنكلترا الخطة المقترحة (كما رفضت الخطة الإيطالية للتدخل الجماعي من قبل الدول الست). ورفضت فرنسا بدورها خطة التدخل التركي، التي أسندتها ألمانيا والتي كانت تخدم مصالح إنكلترا. وفي مذكرة مشتركة مع فرنسا، اضطرت إنكلترا إلى أن تقطع وعداً إلى مصر بالتأثير على الباب العالي «بغية الحؤول دون

احتلال الجيش العثماني لها». بل وإن إيفاد الباب العالي مبعوثيْه إلى مصر لاقى معارضة من لدن إنكلترا وفرنسا، اللتين أبلغتا السلطان في مذكرة مؤرخة في السادس من تشرين الأول/أوكتوبر عام 1881، بأنهما «اطلعتا باستغراب وأسف على عزمه لإيفاد مبعوثين إلى مصر». وتعزيزاً لهذه المذكرة أرسلت الدولتان سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية، ولم تسحباهما إلّا بعد أن غادر المبعوثان التركيان اضطراراً مصر في 20 تشرين الأول/أوكتوبر 1881.

فقرّر شريف باشا اغتنام فرصة حضور العمارة الحربية الأنكلو ـ فرنسية لقمع حركة الأفواج الثورية. وقد قدَّم كلفن الاقتراحات التالية بعد مرور بضعة أيام على انقلاب أيلول/سپتمبر: 1) تشتيت الوحدات الثورية وتوزيعها على حاميات الأرياف. 2) استخدام الأعيان من الملاكين المعتدلين لمجابهة الضباط الثوريين. 3) تأييد مطاليب الأعيان إلى المدى الذي لا يتعارض مع رقابة إنكلترا وخططها المالية.

وشرعت حكومة شريف في تنفيذ هذه الخطة فعلاً. وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1881، انسحب ألايا عرابي وعبد العال من القاهرة وفقاً لأمر شريف باشا. واتجه الواحد منهما إلى دمياط والثاني إلى التل الكبير. ومع ذلك أدّى انسحاب الفوجين إلى نتيجة معاكسة تماماً. إذ تحولت مغادرة عرابي القاهرة إلى مظاهرة شعبية جبارة ضد حكومة شريف. واحتشد عشرات الآلاف من سكان القاهرة لتوديع عرابي وجنوده. وفي كل مكان قابلهم الناس على طول الطريق معبِّرين بحماس شديد عن تضامنهم السافر معهم. وكان طريق عرابي إلى الريف عبارة عن موكب نصر حقيقي. وتوجَّب على الموظفين الإنكليز أن يذكروا بأسف بأن «عرابي كان حاكم البلاد الفعلي».

ولم يفكر عرابي في هذه الظروف بالمكوث في الريف. وبحجة توعّك صحة زوجته، عاد إلى القاهرة حيث واصل النضال ضد حكومة شريف. كما لم تفلح الحكومة بـ «تشتيت» الوحدات الثورية؛ إذ واصل جنود وضباط حامية القاهرة مساندتهم إلى عرابي حتى بعد تغيير الوحدات التي رابطت فيها.

وعندئذ وقف عرابي جهاراً ضد نير طغمة الخديوي ووجهاء الأتراك الجراكسة. وأكد عرابي أن أسرة الخديوي كانت كالمماليك تظلم سكان البلاد العرب، وقال: إن سلامة الأشخاص والأموال كانت معدومة! ويودع المصريون في غياهب السجون

ويبعدون ويخنقون ويغرقون في النيل، يموّتون جوعاً وينهبون أموالهم. وإن أشد الأتراك جهلاً كان يقدّم على أفضل مصري!

وقررت إنكلترا تغيير تكتيكها بعد أن فشلت في التوصل إلى اتفاق مع فرنسا على طبيعة التدخل، آخذة بنظر الاعتبار نفوذ عرابي. وقام ممثلو إنكلترا في مصر بمحاولة إجراء مفاوضات مع الوطنيين. وفي أول تشرين الثاني/نوفمبر 1881 قابل أوكلند كلفن ـ المراقب المالي الإنكليزي في مصر، وفداً من الوطنيين برئاسة عرابي. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر نشرت في مصر رسالة مستعجلة كان قد بعثها اللورد غرنفل في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1881 إلى مالت ـ المعتمد السياسي الإنكليزي في القاهرة. وأعلن غرنفل في هذه الرسالة بأن إنكلترا لا تبحث عن إقامة حكومة محابية في مصر. وبعد أن ارتأى عدم تأليف حكومة مصرية قائمة على أساس مساندة دولة أجنبية أو مدعومة من قبل المعتمد الدبلوماسي الأجنبي في مصر، أكّد بأن مطامح الوطنيين المصريين التحررية تطابق تقاليد إنكلترا الوطنية، وسوف لا تقوم إنكلترا بمناهضتها. ومع ذلك فإنه ترك منفذاً دبلوماسياً للتدخل إذ لمح أن إنكلترا ستُرغم على التخلي عن هذا المبدأ في حالة نشوء الفوضى في مصر.

ومع ذلك فلم تتعد القضية الاتصالات الأولية بين إنكلترا والوطنيين. ففي كانون الأول/ديسمبر 1881 استلمت الحكومة الإنكليزية مذكرة سرّية من أوكلند كلفن جاء فيها أن الوطنيين المصريين يهددون لا الخديوي فحسب، بل والمواقع التي كانت تشغلها إنكلترا وفرنسا في مصر. وأكد كلفن بأن الوضع مفعم بخطرين، أولهما: تخلّي مصر عن التزاماتها المالية، وثانيهما: رفضها تدخُّل الأوروبيين في إدارتها.

ونظراً إلى ذلك، لم تحذف إنكلترا قضية التدخل من جدول أعمالها اليومية، وواصلت الإعداد الدبلوماسي للقيام به، فضلاً عن أنها وافقت على عقد اتفاق مؤقت مع فرنسا ضد الحركة الوطنية التحررية المصرية النامية.

وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 1881 طالب غمبتا ـ رئيس وزراء فرنسا، إنكلترا بتهيئة خطة مشتركة للعمل في مصر. وقال بأنه يجب أن تكون كلتا الدولتين على تحالف وثيق، وأن يكون تحالفهما واضحاً تماماً. فاستجاب غرنفل إلى اقتراح غمبتا ووافق على إرسال مذكرة إلى مصر بالاشتراك مع فرنسا.

وقرّر شريف باشا عندئذ عقد مجلس النواب لكي يحرم الجيش من الطابع الذي

انتحله في الأحداث الأخيرة. وصرّح شريف باشا بأن مجلس النواب سيصبح هيئة نيابية يستند إليها الخديوي وحكومته في نضالهما ضد «الاستبداد العسكري».

ورفض شريف باشا إقرار ذلك الدستور الذي أعدّه هو نفسه منذ سنتين مضت، رغبة منه في إضفاء طابع أكثر رجعية على المجلس قدر المستطاع. وبينما أصرّ عرابي والوطنيون على تطبيق الدستور الذي أعدّه شريف، احتفظ شريف نفسه بقانون عام 1866 الانتخابي الذي كان قد انتخب بموجبه أعضاء المجلس في مجالس الوجهاء الإقليمية.

وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 1881 التأم المجلس. وخيّل وكأنه حقق أماني شريف. إذ كان يتألف في الواقع من الملاكين المعتدلين، وترأسه محمد سلطان باشا ـ صديقه الحميم. وشرع المجلس أعماله بالتعبير عن مشاعره المخلصة تجاه الخديوي. وحسبما قاله مالت ـ المعتمد العام البريطاني في القاهرة، أعرب الخديوي عن ارتياحه التام من اتجاهات المندوبين الواضحة الاعتدال.

ومع ذلك لم يكد المجلس يصل إلى بحث قضية وظائفه حتى تبدّد الهدوء الذي كان سائداً. إذ أعلن المجلس عن حقه في التصويت على الميزانية المصرية وفي الحدّ الأدنى على ذلك القسم الذي كان قد خصّص منها للإنفاق على الحكومة المصرية. وإن هذا «التطاول» على حقوق الرقابة المالية أثار معارضة الدول الغربية فوراً.

وفي 8 كانون الثاني/جانفي 1882 قدّمت إنكلترا وفرنسا مذكرة إلى مصر جاء فيها: «إن حكومتي إنكلترا وفرنسا تعتبران أن الضمان الوحيد لرفاهية مصر هو المحافظة على عرش صاحب سموّ الخديوي، استناداً إلى الشروط الواردة في الفرمان السلطاني، والتي اعترفت بها الدولتان رسمياً. وقرّرت الحكومتان بحزم أن تحميا بجهودهما المشتركة النظام المصري القائم من جميع التعقيدات الخارجية والداخلية التي يمكن أن تهدده. وإنهما واثقتان بأن هذا الضمان المنوّه عنه علناً في هذا الصدد، لنواياهما الرسمية من شأنه أن يحول دون الأخطار التي يمكن أن تتعرّض إليها حكومة الخديوي والتي ستقاومها إنكلترا وفرنسا معاً».

وأدّت هذه المذكرة إلى وقوع استياء عام في مصر وحتى أنها قرّبت بين الأعيان والوطنيين مؤقتاً.

وفي أول شباط/فيفري 1882 أبلغ قنصلا إنكلترا وفرنسا شريف باشا بأنه «ليس بمستطاع المجلس التصويت على الميزانية بدون خرق مرسوم المراقبة الثنائية. ولا

يمكن إدراج بدعة كهذه استحدثها البرلمان، بدون موافقة الحكومتين الإنكليزية والفرنسية».

فقبل شريف ما جاء في مذكرة الدولتين. واقترح على المجلس إجراء مفاوضات مع إنكلترا وفرنسا. إلّا أن المجلس الحانق، أعلن بأن حقه في التصويت على الميزانية لا يمكن أن يكون موضع نقاش مع الدول الأجنبية. واستناداً إلى طلب المجلس استقالت وزارة شريف. وفي 5 شباط/فيفري 1882 تألفت وزارة جديدة سيطر عليها الوطنيون، وترأسها محمود سامي البارودي الذي كان وزيراً للحربية في حكومة شريف. وعيّن وزيراً للحربية عرابي بك ـ قائد الوطنيين.

حكومة محمود سامي ـ عرابي (من شباط/فيفري حتى أيار/ماي 1882)

وفي 7 شباط/فيفري 1882 نشرت الوزارة الجديدة، بعد مجيئها إلى السلطة فوراً «اللائحة الأساسية» التي كان قد أعدّها مجلس النواب والتي ضمنت للمجلس حقوقه. وأبطلت المراقبة الثنائية فعلاً. واحتجاجاً على ذلك غادر مصر بروح من التحدي دي بلينيير ـ المراقب الفرنسي. ولم تقف حكومة محمود سامي ـ عرابي عند هذا الحد، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك. فشرعت بإعداد قانون انتخابي جديد، أكثر ديمقراطية. كما أعدت جملة من المشاريع القانونية التقدمية وخاصة مشاريع قوانين إلغاء السخرة وتأسيس البنك الزراعي وإصلاح المحاكم المختلطة. وحرّمت استعمال السياط عند جباية الضرائب وشرعت تكافح بشدة تعسف الموظفين وخاصة المستشارين والأخصائيين الأجانب، الذين كانوا يمارسون الرشوة وابتزاز الأموال من خزينة الدولة على نطاق واسع.

وأدّى تأليف الوزارة الجديدة إلى يقظة الشعب المصري. وعندئذ فقد المدراء الذين كانت قد عيّنتهم الوزارات السابقة، جميع سلطتهم في الأقاليم. وشرعت تنمو حركة زراعية فلاحية في الوجه البحري وخاصة في منطقة الزقازيق. وهجمت فصائل من الفلاحين على عقارات الملاكين وخرّبتها. وأكّد دعاة الوطنيين، وهم يخاطبون الشعب، بأن أراضي الملاكين تعود للفلاحين بحق. وطالبت الحشود الفلاحية في كل مكان بإلغاء الديون المترتبة عليها للمرابين وباسترجاع الأراضي المرهونة. كما طالبت بتصفية دين الحكومة وتخفيض الضرائب وبعث «المقابلة».

إلّا أن نمو الحركة الزراعية دفع إلى اليمين كثرة من الملاكين الأحرار الذين كانوا قد أسهموا مع الوطنيين في الوزارة الوطنية. وفي أيار/ماي 1882 قال سلطان

باشا ـ زعيم الحزب الوطني، كما كان يعرف آنذاك، للقنصل الإنكليزي إن إقالة شريف باشا من قبل مجلس النواب كانت نتيجة لضغط عرابي، وإن أولئك المندوبين الذين كانوا يصرّون على الاتجاه المتَّبع عندئذ، وجدوا أنه كان قد غرّر بهم وهم يريدون الآن إسقاط حكومة محمود سامي.

الخلاف بين الحكومة والخديوي

أدّى نمو الحركة الزراعية الفلاحية إلى تنشيط فئات الملاكين الإقطاعيين التي اتخذت منذ بداية الأمر موقفاً معادياً من حكومة سامي ـ عرابي. فالتفّت هذه الفئات حول الخديوي وطغمته في البلاط. وكان الضباط «الجراكسة» يؤلفون الفصائل الصدامية للرجعية المالكية الإقطاعية. واختمرت في وسطهم مؤامرة إرهابية على حياة عرابي وأتباعه. وفي 11 نيسان/أفريل 1882 اكتشفت المؤامرة ومثل أمام المحكمة العسكرية 50 شخصاً من الإرهابيين من بين الضباط «الجراكسة» وكان بضمنهم عثمان رفقي ـ وزير الحربية السابق. وأصدرت المحكمة بحقهم حكماً معتدلاً للغاية. إذ قد قامت بتجريدهم من رتبهم وبنفيهم إلى السودان، بينما لم يُستدع إلى المحكمة الخديوي توفيق وشريف باشا ـ مدبرا المؤامرة الرئيسيان. ولم ترد في الحكم سوى إشارة خفيفة إلى العمل التحريضي الذي قام به إسماعيل ـ الخديوي السابق. وفضلاً عن ذلك خفّف الخديوي بإيعاز من القنصلين الإنكليزي والفرنسي، قرار المحكمة العسكرية بتاريخ 9 أيار/ماي 1882 واستبدل النفي إلى السودان بمجرد الإبعاد عن القاهرة إلى الريف. واتخذ الوطنيون هذا الإجراء الذي كان بمثابة تحدٍّ لهم وللحكومة، كإشارة إلى النضال السافر. فقرر الوطنيون إقصاء الخديوي. وفي 13 أيار/ماي عقدوا مجلس النواب، وطلب عرابي خلع توفيق والتخلّص من أسرة محمد علي. ولكن المجلس كان في حالة تردّد. فمن جهة، كان النواب يعطفون على الخديوي، ومن جهة أخرى لم يجرؤ الوجهاء الذين كانوا يخشون الجنود، على تأييد الخديوي جهاراً إذ كان عرابي يمثل السلطة الحقيقية في البلاد. وعليه، واتخذ المجلس موقفاً وسطاً وحاول مصالحة الخديوي مع الوطنيين.

فأعلن الخديوي عقد المجلس بصورة ليست قانونية وطالب بحلّه فوراً ـ فاستقال محمود سامي احتجاجاً على ذلك. بدا وكأن ذلك ما كان يسعى إليه الخديوي وإنكلترا التي تقف من ورائه. إلّا أنهما وجدا أنفسهما بصورة ليست متوقعة في وضع حرج. إذ لم يوافق أي أحد من عملاء الخديوي على تأليف الوزارة ما دام الجيش

باقياً تحت إمرة الوطنيين، ومن جهة أخرى، أعلن الوزراء الوطنيون بأنهم لن يستقيلوا حتى يصدر أمر بذلك من مجلس النواب علماً بأن المجلس كان يتردد في إصدار مثل هذا الأمر. وفي 16 أيار/ماي اضطر الخديوي إلى الرضوخ واستبقاء محمود سامي في السلطة.

وفي 20 أيار/ماي 1882 قدم إلى الإسكندرية أسطول إنكليزي ـ فرنسي، كما استلم في 19 أيار/ماي مالت ـ القنصل الإنكليزي أمراً يقضي بـ «نصح الخديوي الإفادة من هذه اللحظات الملائمة، كحضور الأسطول الأجنبي، لكيما يقيل الوزارة القائمة ويؤلف وزارة جديدة برئاسة شريف باشا أو أي شخص يوحي بالثقة المماثلة».

وفي 25 أيار/ماي 1882 طلبت إنكلترا وفرنسا رسمياً إلى الخديوي:

1) إبعاد عرابي عن مصر، 2) إبعاد علي فهمي وعبد العال، 3) إقالة وزارة محمود سامي البارودي. فقبل الخديوي هذا الإنذار وأعلن إقالة الوزارة.

وفي 27 أيار/ماي أرسل ضباط حامية الإسكندرية برقية إلى الخديوي بعدما اطلعوا على أمر إقالة الوزارة. وأعلنوا عن عدم موافقتهم على إقالة عرابي وأنهم يعطون الخديوي مهلة قدرها 12 ساعة للتفكير، وسوف لا يكونون من بعدها مسؤولين عن السلامة العامة. وكان هذا بمثابة تهديد للقيام بانتفاضة.

والتمس الخديوي المذعور وساطة سلطان باشا، الذي دعا الوطنيين إلى الطاعة، في اجتماع عقد في القاهرة في 27 أيار/ماي. وطالب الوطنيون بدورهم بخلع الخديوي الخائن الذي سلك جهاراً كعميل للدول الأجنبية. وصرّح مصطفى فهمي ـ وزير الخارجية أنه: لم يبق لدى الخديوي شيء يعمله سوى حزم حقائبه والانتقال إلى فندق «شبرد» كأي أجنبي آخر. وحدثت اجتماعات وتظاهرات في جميع أنحاء البلاد، طالب المشتركون فيها بخلع الخديوي وبتثبيت عرابي والوزراء الوطنيين الآخرين في السلطة.

وبعدما اقتنع الخديوي ثانية بضعفه، وافق على إعادة عرابي وحده إلى الوزارة. إلّا أن هذه المناورة قد باءت بالفشل إذ غدا عرابي وزيراً وحيداً مطلقاً في البلاد. وأصيبت الدولتان والخديوي بهزيمة مرة أخرى. ووجدوا أنفسهم في مأزق حرج. وفي 30 أيار/ماي اقترحت فرنسا عقد مؤتمر دولي لبحث القضية المصرية. وعادت إنكلترا مرَّة أخرى تفكر في خطة التدخل التركي فنصحت الخديوي بدون علم فرنسا، أن يلتمس المعونة من السلطان.

بعثة درويش

قام السلطان التركي، استناداً إلى طلب الخديوي، وبإيفاد مبعوثيه درويش باشا وشيخ السعيد إلى القاهرة. وعهد إليهما بحل الخلاف بين الخديوي وعرابي بروح المصالحة. وكان كلا الرسولين قد ارتشيا حال وصولهما إلى مصر، أي في 7 حزيران/جوان 1882. فقدّم إليهما الخديوي رشوة كبيرة جداً، واشترى الإنكليز ضيعة درويش الصغيرة بمبالغ خيالية. فتقدّم درويش من بعدها إلى عرابي باقتراح للشخوص إلى إستانبول ووعده بمنصب كبير في الحكومة المركزية للأمبراطورية العثمانية. فأجاب عرابي: إنني لا أسعى إلى السلطة، فالسلطة التي أتمتع بها الآن لم أقم باغتصابها. بل قلّدني إياها الشعب ويتوجب عليّ أن أنزل على إرادته وأعطي أذناً صاغية لشكاويه.

وهكذا انتهت بعثة درويش بالفشل.

الاضطرابات في الإسكندرية

بعد انصرام بضعة أيام على أحداث أيار/ماي أعلن مالت ـ المعتمد الإنكليزي أنه: «يمكن أن تنشب اصطدامات بين المسلمين والمسيحيين في أية لحظة، وفي تلك الحالة يمكن طلب التدخل الأجنبي». فتلقّف الخديوي توفيق هذا التلميح فوراً وقرّر إثارة الاضطرابات في الإسكندرية لكي يعجل الشروع بالتدخل المسلح.

ولم تكن قضية إثارة الاضطرابات من الأمور الصعبة. إذ كان المصريون يضمرون مقتاً للمرابين والمضاربين الأجانب والكومبرادور، الذين كانوا يؤلفون «نخبة» سكان الإسكندرية الأوروبيين. ولم يؤد وصول الأسطول الأجنبي إلّا إلى تقوية هذا المقت. فأصبح الجوّ متوتراً، وكانت ملاكمة بسيطة كافية لنشوب الاصطدامات في المدينة.

وفي 11 حزيران/جوان 1882، استأجر مالطي، كان يشتغل كخادم لدى القنصل الإنكليزي، حوذياً عربياً وتوجّه في عربته إلى حانة، وبعد الوصول إليها طلب الحوذي أجرته. فانهال عليه المالطي بشتائم بذيئة بدلاً من دفع أجرته. فنشبت ملاكمة بينهما وخرّ العربي صريعاً. وأطلق بعض الأوروبيين المشتبه بهم، الذين كانوا يحيطون بالمالطي، النار على جمهور العرب الهائج. وظهر على المسرح البدو القادمون من الصحراء المجاورة والذين كان قد استأجرهم الخديوي، وأُحضروا إلى الإسكندرية في

الوقت المناسب للمساهمة في الاضطرابات بصورة خاصة. وسرعان ما شملت جميع المدينة مذبحة قتل فيها 50 أوروبياً و140 مصرياً.

ولكن عرابي استطاع السيطرة على الاضطرابات الناشبة وإيقافها عند حدّها وإحباط الاستفزاز المبيّت. فأزيح اللثام عن المجرمين وضاعت من أيديهم الحجة التي أرادوا أن يتذرّعوا بها للتدخل.

وبعد حادثة الإسكندرية بدا انقسام القوى المتصارعة في داخل البلاد أكثر وضوحاً. ففي 13 حزيران/جوان هرب الخديوي توفيق من القاهرة الثائرة إلى الإسكندرية تحت حماية الأسطول الإنكليزي. وهرب معه أيضاً أكبر رجالات الرجعية في البلاد كنوبار ورياض وشريف وسلطان باشا. كما قدم إلى الإسكندرية القنصل مالت ودرويش ـ المبعوث التركي، وكثيرون من ممثلي وجهاء البيروقراطية ـ الإقطاعية. وفي 20 حزيران/جوان 1882 تألفت في الإسكندرية حكومة خاضعة إلى الخديوي برئاسة راغب باشا. فأصبحت الإسكندرية مركزاً للجماعة الأنكلو ـ خديوية. وبالعكس، كانت السلطة في القاهرة تعود إلى الوطنيين وعرابي الذي كان لا يزال يعتبر وزير حربية الخديوي.

ولاذ بالفرار من مصر الآلاف من الأجانب الذين كانوا يخشون من غضبة الشعب. وغادر البلاد في أثرهم الملاكون العقاريون المحليون والمرابون. وأذاع العميل الإنكليزي في القاهرة في أواخر حزيران/جوان، خبر هروب الأوروبيين الجماعي، والأتراك و«العرب الأشراف». ورداً على ذلك قرّر عرابي مصادرة ممتلكات المهاجرين المصريين، الذين غادروا البلاد بلا إذن.

مؤتمر القسطنطينية

كانت مصر في صيف 1882 معرّضة إلى خطر تدخّل إنكليزي حقيقي. واستنكر مجلس النواب الفرنسي سياسة جول فيري الاستعمارية، ورفضت الحكومة الفرنسية التي كان يترأسها في كانون الثاني/جانفي 1882 دي فريسينيه، خطط التدخل الأنكلو ـ فرنسي المشترك. وذلك ما كانت تنتظره الدبلوماسية الإنكليزية. ولم يكن بمقدور فرنسا، حيال الاتحاد الثلاثي، المضيّ في تأزيم العلاقات مع إنكلترا بسبب مصر، بينما لم تكن راغبة البتة في أن تستولي إنكلترا على مصر منفردة.

ورأى دي فريسينيه أن المخرج الوحيد من هذا المأزق هو عقد مؤتمر دولي بشأن

القضية المصرية. وظن أنه من الأفضل في هذه الظروف المعقّدة الاحتفاظ باستقلال مصر، لئلا تقع فريسة في أيدي إنكلترا. وحتى أنه كان على استعداد لمساندة عرابي. وكان يتوجب على هذا المؤتمر الدولي، حسب خطة دي فريسينيه، تسوية المشاكل الحادة وعرقلة التدخل البريطاني.

فساندت الدول مبادرة فرنسا هذه. وافتتح المؤتمر في القسطنطينية في 23 حزيران/جوان 1882 وأسهم فيه ممثلو إنكلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وألمانيا وإيطاليا. ورفضت تركيا الاشتراك في أعمال المؤتمر، الذي رأت فيه خرقاً لحقوق سيادتها.

واستناداً إلى اقتراح فرنسا، تعهدت الدول المؤتمرة: «بعدم السعي في مصر إلى اقتناء الأراضي أياً كان نوعها ولا الحصول على امتيازات ذات ميزات استثنائية وامتيازات تجارية لرعاياها». كما اتخذ قرار أيضاً بصدد تحاشي أية إجراءات منفردة في مصر ما زال المؤتمر منعقداً. وأدخل اللورد دفرين على هذا الاقتراح التحفظ التالي: «إذا لم يكن هنالك أحوال طوارىء (force majeure)». وأدّى هذا التحفظ إلى إبطال قرار المؤتمر.

ولم يكن على إنكلترا عندئذ إلّا أن تخلق «أحوالاً طوارئاً» فتضع الدول أمام الأمر الواقع.

قصف الإسكندرية

استغلّ «كأحوال طوارىء» الخلاف بسبب التحصينات الساحلية في الإسكندرية. إن هذه التحصينات، التي شيّدت في عهد محمد علي كانت قد أصبحت عتيقة تماماً وغدت وسائل دفاعية غير صالحة وخاصة ضد أسطول الدوارع البريطاني، فضلاً عن أنها كانت مدمّرة إلى درجة كبيرة. وشرع المصريون بعد وصول الأساطيل الأجنبية إلى الإسكندرية بإجراء ترميمات على الحصون الساحلية بأمر من عرابي باشا. فأصدر الباب العالي أمراً، بناء على طلب إنكلترا، بتوقيف أعمال التحصينات. ومع ذلك استؤنفت في تموز/جويليه أعمال الترميم، وفوراً اغتنمت إنكلترا ذلك كذريعة للتدخل.

وفي 6 تموز/جويليه 1882، قدم الأميرال سيمور الذي كان يقود الأسطول الإنكليزي في مصر إنذاراً نهائياً إلى رئيس حامية الإسكندرية طالباً إليه بتوقيف أعمال التحصينات. فأجاب المصريون بأن لهم الحق حيال الخطر الخارجي، في الدفاع عن حدودهم وتشييد أية تحصينات ممكنة فوق أراضيهم. وفضلاً عن ذلك أشارت الإجابة

إلى أن المصريين لا يقومون إلّا بأعمال الترميم، أي أنهم سوف لا يشيّدون أية تحصينات جديدة ولا يضعون أية مدافع إضافية وما شابه ذلك من التأكيدات. فقدّم الأميرال سيمور في 10 تموز/جويليه 1882 إنذاراً ثانياً طالب فيه بتسليم التحصينات الساحلية في الإسكندرية خلال 24 ساعة وبعدما استلم رفضاً باتاً، شرع بالأعمال الحربية. وفي 11 تموز/جويليه 1882 قامت السفن الإنكليزية بقصف الإسكندرية وحوّلت المدينة إلى كومة من الأنقاض.

وصف ريتشردس ـ أحد نواب البرلمان الإنكليزي، أعمال الأميرال سيمور كالآتي: «لنفرض أني أشاهد شخصاً ما مريباً ذا نوايا شريرة يحوم حول داري. فأسرع وأوصد الباب بالمفتاح والمزلاج وأحصّن الشبابيك. فيقوم هذا الشخص السيىء النية الذي يرى في عملي هذا إهانة له وتهديداً، بتحطيم أبواب داري ويعلن بأنه يعمل كل هذا لمجرد الدفاع عن النفس».

وفي 12 تموز/جويليه أصدر عرابي أمراً إلى قواته بمغادرة المدينة المحترقة. وغادرها معهم الآلاف من سكان الإسكندرية. وبعد انصرام 4 أيام احتل جنود الإنزال الإنكليز المدينة المهجورة.

الحرب الأنكلو ـ مصرية عام 1882

كان قصف الإسكندرية بداية للحرب الأنكلو ـ مصرية لعام 1882 ففي 27 تموز/جويليه صوّت مجلس العموم على اعتمادات للحملة المصرية. وعهدت إلى الجنرال ولسلي قيادة الفيلق، الذي جُرد للحرب في مصر.

وانحاز الخديوي ووجهاؤه إلى جانب الإنكليز ومكثوا في الإسكندرية ملازمين أثناء القصف فيلّاتهم وقصورهم الريفية بعدما حذرهم سيمور في الوقت المناسب.

ولم يكد عرابي يغادر الإسكندرية حتى أصدر إليه الخديوي أمراً بإيقاف العمليات الحربية ضد الإنكليز فوراً. فرفض عرابي تنفيذ هذا الأمر وأعلن مخاطباً الشعب بأن حرباً لا هوادة فيها قد اندلعت بين المصريين والإنكليز، وسيتعرض كل من يخون البلاد إلى عقاب صارم وفقاً لأحكام المحكمة العسكرية.

وفي 22 تموز/جويليه أعلن الخديوي عصيان عرابي وعزله رسمياً من منصب وزير الحربية. وأعلن عرابي رداً على هذا الإجراء بخيانة الخديوي. وقال في ندائه إلى الشعب في 25 تموز/جويليه 1882 إن الخديوي قريب إلى الإنكليز وكل ما يتفوّه

به يعود بالفائدة عليهم. وهو يقوم بتضحية مصالح البلاد والشعب... وأما فيما يتعلق بنا فنحن لا نتخلى عن الشعب ما دام لنا قلب ينبض.

وتفادياً لضياع الوقت، شرع عرابي بتنظيم الدفاع. فالتحق بالجيش الآلاف من الفلاحين وأهالي المدن المتطوعين. وقدم الفلاحون بسرور كبير كل ما ادخروه. فساعدت هذه الأموال عرابي على ابتياع أسلحة كافية لتزويد جميع المتطوعين بها. وخمّن عرابي بأنه سيقوم قبيل الخريف بتسليح وتدريب جيش مؤلف من 100 ألف شخص على أقل تقدير.

وعوضاً عن حكومة راغب باشا القائمة في الإسكندرية، والتي نادى الوطنيون بأنها حكومة خائنة، ألّفت في القاهرة هيئتان جديدتان للسلطة الثورية وهما مجلس الطوارىء والمجلس الحربي. وكان المجلس الحربي يتألف من الضباط الوطنيين. وأسهم في مجلس الطوارىء بالإضافة إلى القادة الوطنيين، العلماء والمشايخ والأعيان، الذين مكثوا في القاهرة وواصلوا التذبذب بين عرابي والخديوي. وفرّ بعضهم فيما بعد إلى الإسكندرية. وبقي آخرون في القاهرة يفسدون مؤخرة الجيش الوطني فيها. واستخدم عرابي أساليب إرهابية ثورية ضد الخونة فوقّف ما يقارب ألف شخص من وجهاء القاهرة الذين ثبتت عليهم جريمة الاتصال مع عملاء الخديوي.

وأدّى نشوب الأعمال الحربية في مصر إلى استياء الدول.

واحتجاجاً على ذلك دعت روسيا مندوبيها من مؤتمر القسطنطينية. وفوّضت ألمانيا والنمسا حرية العمل إلى إنكلترا على شرط أن تتخذ الإجراءات على مسؤوليتها وليس استناداً إلى تفويض من أوروبا. وتقسمت الآراء في فرنسا. فأصرّ غمبتا ـ الذي كان من دعاة التوسع الاستعماري الفرنسي في أفريقيا، على المساهمة في التدخل المشترك مع إنكلترا، واعترض على المغامرة المصرية كليمنصو ـ الذي كان يعتبر أن المهمة الرئيسية لسياسة فرنسا الخارجية هي الاستعداد لأخذ الثأر من ألمانيا. ووقف دي فريسينيه موقفاً وسطياً. فاقترح إرسال قوات فرنسية إلى مصر، على أن تقتصر مهمتها على «الدفاع» عن قناة السويس. ومع ذلك رفض مجلس النواب التصويت على الاعتمادات للحملة على مصر.

وفي 29 تموز/جويليه 1882 استقال دي فريسينيه وعلى غرار كليمنصو، ساند دوكلرك ـ رئيس الوزراء الذي حلّ محل دي فريسينيه، عدم تدخّل فرنسا في القضية المصرية ومنح إنكلترا في الواقع حرية العمل.

ومن أجل عرقلة التدخل الإنكليزي في مصر، قررت الدول التي اشتركت في مؤتمر القسطنطينية، تدبير تدخّل تركي. وقبل ذلك، أي في 6 تموز/جويليه 1882 تقدمت الدول إلى السلطان باقتراح إرسال قوات تركية إلى مصر تحت شروط معينة، وهي المحافظة على الحالة الراهنة وعدم التدخل في شؤون مصر الداخلية وتحديد مدة الاحتلال بثلاثة أشهر. وفي 20 تموز/جويليه وافق السلطان على هذه الشروط وأوفد مبعوثيه إلى المؤتمر الدولي وفي 26 تموز/جويليه أعلنت تركيا عن استعدادها لإرسال قوات إلى مصر. فأجابت إنكلترا بأنها سوف تواصل العمليات التي كانت قد بدأت بها وقبلت في الوقت ذاته التعاون مع تركيا. على أن إنكلترا عملت فعلاً كل ما في وسعها لتحاشي «تعاون تركيا» معها. وماطل اللورد دفرين ـ السفير الإنكليزي في القسطنطينية بإجراء مفاوضات حول الاتفاقية الحربية الأنكلو ـ تركية لمدة شهر ونصف شهر. وكان يضع أمام تركيا شروطاً جديدة وجديدة في أثناء المفاوضات. ولم يسمح غرنفل ـ وزير خارجية إنكلترا، لدفرين بتوقيع الاتفاقية الحربية الأنكلو ـ تركية إلّا في يوم موقعة التل الكبير، أي في 13 أيلول/سپتمبر 1882، التي انتهت بانتصار الإنكليز ودخولهم القاهرة. فأرسل إثر ذلك برقية جاء فيها: «بما أن الأزمة قد زالت، فلا حاجة للسلطان بإرسال قوات إلى مصر». فانقطعت المفاوضات الأنكلو ـ تركية ولم يحدث التدخل التركي.

وقد قررت الدول انفضاض مؤتمر القسطنطينية في 14 آب/أوت 1882 أي لمدة شهر قبل الحادث المار ذكره بعدما اقتنعت بعجزه عن عرقلة التدخل الإنكليزي في مصر وبالتالي عن فائدته. وهكذا أفلحت الدبلوماسية الإنكليزية بضمان قيام القوات الإنكليزية فقط بالتدخل واحتلال مصر لوحدها.

فكيف تمّ سير العمليات الحربية؟ كان بوسع الإنكليز شنّ هجوم على مصر إما من الشمال ـ من جانب البحر الأبيض المتوسط أم من الشرق ـ من جانب قناة السويس. وكانت تعترض الطريق الشمالي إلى مصر مستنقعات لا يمكن اجتيازها. وقد كوّن عرابي في الثغرات الكائنة بين المستنقعات مواقع دفاعية حصينة. وباءت بالفشل محاولة الإنكليز لاقتحام أحد هذه المواقع في كفر الدوار (بالقرب من الإسكندرية).

وكانت الأوضاع سيئة بالنسبة إلى الدفاع عن حدود مصر الشرقية. وبالطبع، قد

كان على القوات الإنكليزية أن تنزل في منطقة السويس، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ حياد القناة الذي اتخذته الدول وتركيا. وفضلاً عن ذلك كان يتوجب على القوات الإنكليزية أن تعبر الصحراء. إلّا أنه كانت قد رابطت أحسن القوات المصرية في الدلتا. ومن أجل حماية الجناح الأيمن، اقترح رئيس أركان حرب الجيش المصري محمود فهمي، تعطيل قناة السويس وسدّ قنال المياه العذبة. وكان بالإمكان أن يؤمّن هذان التدبيران سلامة حدود مصر من الشرق ويسمحا للمصريين المقاومة بنجاح خلال مدة طويلة. إلّا أن فرديناند دي ليسبس ـ صاحب بناء القناة، اعترض على خطة محمود فهمي. وقرّر من أجل الحفاظ على فوائد فاحشة للشركة، ضمان عمل القناة المطّرد مهما كلّف الأمر. فتعهد إلى عرابي باشا بأنه سوف لا يسمح للقوات الإنكليزية بالنزول في منطقة القناة. فألغى عرابي بعد وثوقه بدي ليسبس، هذين التدبيرين اللذين رسمهما محمود فهمي. وهكذا اقترف عرابي غلطة حربية وسياسة خطيرة.

ولم تكن خطة ولسلي تنحصر إلّا في الهجوم من جهة الشرق مفادياً خط البحر الأبيض المتوسط الدفاعي للتحصينات المصرية. وفي 2 آب/أوت احتلّ الإنكليز السويس بدون خوض معركة، وفي أوائل آب/أوت شرعوا في خوض معركة قرب الإسكندرية من أجل تضليل عرابي بصدد اتجاه الضربة الرئيسي. ورغم تأكيدات دي ليسبس، قام الإنكليز في 20 آب/أوت بعملية الإنزال في بور سعيد والإسماعيلية. وأصبح وادي النيل مكشوفاً من الشرق إذ كانت حامياته من أسوأ وحدات الجيش المصري، وقد درّب أغلبيتهم تدريباً سريعاً وكانوا مجندين جدداً وغير نظاميين من فصائل بدوية. وقد أفسد سلطان باشا هذه القوات البدوية قبيل هجوم الإنكليز بتغلغله في المناطق البدوية، بإيعاز من الإنكليز، وبتقديمه رشوة إلى عدد من شيوخها.

وأخذ الإنكليز يستعدون خلال 3 أسابيع للمعركة الحاسمة، وفي 13 أيلول/سبتمبر 1882 وبعد مسيرة ليلية، شنّوا بصورة غير متوقعة، هجوماً على المواقع المصرية في التل الكبير. وانتهى كل شيء خلال 20 ـ 30 دقيقة. ولاذ البدو بالفرار، دون إبداء أية مقاومة جدّية ضد الإنكليز. فهرع عرابي إلى ساحة المعركة، وحاول لمّ فلول القوات التي هربت جزعاً. فدعا البدو إلى مواصلة النضال، إلّا أن شيوخ البداوة رموه بالحجارة.

وبعدما رأى عرابي أن مواصلة الإقناع غير مجدية، ارتحل فوراً إلى القاهرة. وفي جلسة مجلس الطوارىء، أصرّ على مواصلة النضال. واقترح تشييد التحصينات فوراً حول القاهرة. وأيّده عبد العال وعبد اللّه نديم ومحمود سامي الذين اقترحوا إغراق الوادي حول القاهرة. إلّا أن الملاكين في مجلس الطوارىء صوّتوا من أجل الاستسلام. وهكذا اقترف عرابي غلطة ثانية بخضوعه إلى قرار المجلس. وكانت أحسن وحدات الجيش الوطني المصري المرابطة في الشمال ما زالت سليمة. واحتلّ العدو الإسكندرية فقط ومنطقة السويس، بينما ظلت كافة أقسام البلاد الأخرى في أيدي المصريين وكانت المقاومة ممكنة إلّا أنها لم تتحقق. وكسر الجيش المصري لا بالأسلحة الإنكليزية بل بخيانة شيوخ البدو ووجهاء القاهرة وكذلك بعدم حزم عرابي باشا نفسه، الذي لم يجرؤ في اللحظة الخطيرة على أن يمارس صلاحيات دكتاتورية وأن يحلّ مجلس الطوارىء الذي كان قد انحاز إلى جانب العدو.

انتصار الرجعية

وفي مساء 14 أيلول/سپتمبر اقتربت الخيالة الأنكلو ـ هندية من القاهرة. فاستسلم عرابي للإنكليز. وعلى أعقاب ذلك، نزع سلاح القوات الموجودة في كفر الدوار وأبي قير ودمياط. وفي 24 أيلول/سپتمبر 1882 وصل العاصمة الخديوي توفيق مع «وزرائه». وأطلق سراح الموقوفين المعادين للثورة من سجن القاهرة. واحتفلت الرجعية بالنصر.

ونزع الفاتحون سلاح الجيش المصري وسرّحوه، وأرسلت فصائل تنكيلية ضد الوحدات التي لم تزل تواصل المقاومة. وفرضت على الشعب المصري تعويضات بلغت قيمتها 9 ملايين جنيه إسترليني. وقدمت إلى القاهرة لجنة خاصة برئاسة اللورد دفرين ـ السفير الإنكليزي في إستانبول، للتنكيل بالمشتركين في النضال من أجل الاستقلال. وفي كانون الأول/ديسمبر 1882 صدر حكم على عرابي وأنصاره بالموت. واستعاض دفرين عن الحكم على عرابي بنفيه نفياً مؤبداً إلى سيلان، إذ أدرك أن إعدامه قد يؤدي إلى انتفاضة جديدة. وأبعد مع عرابي ستة من قادة الانتفاضة. وفرّ عشرات الوطنيين من البلاد. وعامل الإنكليز الكثيرين من المساهمين في الانتفاضة كمجرمين جنائيين. وعرّضهم المحققون الإنكليز إلى التعذيب. وحكمت عليهم المحاكم العسكرية بالموت أو بالإبعاد إلى واحات نائية في الصحراء.

وكتب دفرين في تقريره: «يحتاج الشعب المستعبد إلى يد السيّد الحديدية وليس إلى نظام دستوري». وطبقاً لهذا المبدأ، أقام دفرين في مصر نظاماً استعمارياً تعسفياً. وأصبح الماجور بارنغ الممثل الجديد بهذا النظام، وهو اللورد كرومر نفسه الذي عيّنه الإنكليز الفاتحون في 1883 حاكماً مطلقاً على مصر.

الفصل الثامن عشر

مصر تحت حكم الإنكليز (1882 ـ 1914)

قضية مواعيد الاحتلال الإنكليزي

بعد مرور بضعة أيام على دخول الإنكليز القاهرة، استفسر دوكلرك ـ رئيس وزراء فرنسا، من غرنفل ـ وزير خارجية إنكلترا، عن نوايا حكومته تجاه مصر. فأجاب غرنفل بأن للاحتلال طابعاً مؤقتاً وسوف ينتهي أمده بعد تنظيم الشؤون المصرية. وفيما بعد غالباً ما أدلى ولاة الأمور الإنكليز بتصريحات علنية مفادها أن الجلاء عن مصر سيتم فوراً بعد إحلال النظام فيها. وبوجه خاص، قال غلادستون ـ رئيس وزراء إنكلترا عندما تكلّم في مجلس العموم عام 1884 بأن مسألة الجلاء عن مصر هي قضية شرف بالنسبة إلى إنكلترا.

ولم تقم إنكلترا بإلحاق مصر إليها لأن مثل هذه الخطوة كانت تنطوي على وقوع أزمة دولية خطيرة. وقد أدركت بأنها ستجابه مقاومة من جانب فرنسا، وبأن روسيا ستساند فرنسا في هذه القضية وسيؤدي ذلك أيضاً إلى مقاومة تركيا مع أن إنكلترا كانت تخشاها في الحقيقة أقل من الجميع لولا الموقف الذي اتخذته فرنسا وروسيا من القضية المصرية.

وفي 1884 طلب الفرنسيون من غرنفل استدعاء القوات الإنكليزية من مصر، فوعدهم غرنفل بأنه سيفعل ذلك في بداية عام 1888.

وفي 1885، شرعت إنكلترا تحت ضغط فرنسا، بمفاوضات حول الجلاء عن مصر. وأجريت هذه المفاوضات في القسطنطينية. وسعى الإنكليز جهد المستطاع إلى إطالتها واقترحوا إيفاد مبعوثَيْن إلى مصر واحد عن إنكلترا وآخر عن تركيا. ولم يتمّ إعداد مشروع الاتفاقية الأنكلو ـ تركية إلّا في عام 1887. وتعهّد الإنكليز بالجلاء عن

مصر خلال ثلاثة أعوام منذ اللحظة التي تصبح فيها الاتفاقية نافذة المفعول شريطة أن لا يحدث في غضون هذه المدة خطر خارجي أو داخلي جديد يهدّد أمن مصر. فجعل هذا التحفظ الاتفاقية غير ثابتة بكاملها. ولم تكتف إنكلترا بذلك بل وطالبت أيضاً أن تضمن لها الاتفاقية حق احتلال مصر مجدداً في حالة حدوث خطر خارجي أو داخلي. فعارض السلطان مشروع الاتفاقية معارضة تامة.

فكيف كان موقف الدول من مشروع هذه الاتفاقية؟ ألّفت ألمانيا في عام 1882، عندما كانت تتأهب للحرب ضد فرنسا وروسيا، الكتلة الإمبريالية المعروفة باسم الحلف الثلاثي، الذي ضمّ ما عدا ألمانيا، النمسا ـ المجر وإيطاليا. ومن جهة أخرى، حصل تقارب بين فرنسا وروسيا، تحت تأثير التهديد الألماني. وحاولت إنكلترا أن تلعب دور الوسيط بين هاتين الكتلتين. فانتهجت سياسة عرفت باسم العزلة الظاهرية. ولم تنحز إلى أي كتلة من الكتلتين، بل تمسكت بدور الوسيط لكيما تلعب دوراً قيادياً في السياسة الأوروبية. إلّا أن ميولها كانت إلى جانب الحلف الثلاثي. واتخذت موقف حياد ودّي تجاه أقطار الحلف الثلاثي، وحياد عدائي تجاه الكتلة الفرنسية ـ الروسية. وكانت الميزة الأساسية للعلاقات المتبادلة بين إنكلترا وفرنسا في ذلك الوقت تناقضاتهما في أفريقيا، وأما العلاقات المتبادلة بين إنكلترا وروسيا فكانت تتميز بتناقضاتهما في الشرق الأدنى والأوسط. وساندت ألمانيا والنمسا ـ المجر وإيطاليا الاحتلال الإنكليزي لمصر، الأمر الذي قدّرته إنكلترا أقصى التقدير. ومن جهة أخرى، ساندت كل من فرنسا وروسيا السلطان وطالبتا بجلاء القوات الإنكليزية عن مصر. وفي هذا الظرف، رفض السلطان المشروع الإنكليزي.

ولم تعقد الاتفاقية وبقيت القوات الإنكليزية مرابطة في مصر.

وكالسابق كانت تعتبر مصر جزءاً من الأمبراطورية العثمانية، وكالسابق أعلنت إنكلترا عن نواياها للجلاء عن هذه البلاد في أجل غير مسمّى.

وفي كانون الثاني/جانفي 1888، قال أحد الساسة الإنكليز إلى دي لابولايه ـ الدبلوماسي الفرنسي: «لا تفرّق بيننا إلّا القضية المصرية، إلّا أنكم تخطئون في فرنسا بتفكيركم بأننا نريد البقاء في مصر إلى الأبد. ولا يوجد في إنكلترا أحد من ولاة الأمور أدرج في منهجه فقرة الاحتلال الدائم لهذه البلاد. نحن نريد الخروج منها ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك حتى نوطّد نظاماً معيناً في مصر».

هذا هو الموقف الذي اتخذه الإنكليز من القضية المصرية. فإنهم كانوا ينوون

الجلاء عن مصر قولاً، إلّا أنهم عملوا كل ما في وسعهم للبقاء فيها. وبعد عام 1887، طرحت الدبلوماسية الفرنسية والتركية مراراً قضية الجلاء عن مصر. وكان الإنكليز يقدّمون دوماً مختلف أنواع التأكيدات الشفهية، إلّا أنهم واصلوا البقاء في البلاد. ولم يحدث أي تغيير جذري في هذه القضية إلّا في عام 1904.

ففي 8 نيسان/أفريل من هذه السنة عقدت إنكلترا وفرنسا عدداً من الاتفاقيات التي وضعت بداية للوفاق الأنكلو ـ فرنسي، وكانت الحلقة الرئيسية منها تتمثل في البلاغ الأنكلو ـ فرنسي حول مصر ومراكش. وقد احتوى البلاغ على بنود علنية وسريّة. ونصّ القسم العلني على «أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعلن بأنه ليس لديها نية في تغيير الوضع السياسي في مصر(*). وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها بأنها سوف لا تعرقل الأعمال الإنكليزية في هذه البلاد وذلك بمطالبتها تحديد أجل معيّن للاحتلال الإنكليزي أو بأي أسلوب آخر». وهكذا منحت فرنسا إلى إنكلترا حرية العمل في مصر لقاء حصولها على حرية العمل في مراكش.

وأشارت بنود البلاغ السرّية إلى إمكانية تغيير السياسة الإنكليزية تجاه مصر، أي إلى إمكانية إلحاقها بشكل أو آخر إلى إنكلترا ومع ذلك وضع تحفظ «كريم النوايا» فحواه بأنه سيتمّ ذلك فقط فيما لو اضطرت إنكلترا إلى القيام به بحكم الظروف. ومن البديهي أنه يمكن خلق الظروف في أي وقت كان.

وفي عام 1904 تمّت معالجة التناقضات الأنكلو ـ فرنسية حول قضية احتلال مصر. كما عولجت مسألة التناقضات الأنكلو ـ فرنسية الأخرى أيضاً في مصر كقضية دين الدولة المصري ونظام قناة السويس.

نظام قناة السويس

ظلت قضية نظام قناة السويس لمدة 20 عاماً مصدر تطاحن بين إنكلترا وفرنسا. وأصرّت فرنسا على تأليف هيئة مراقبة دولية خشية من أن يهدد احتلال مصر حرية الملاحة في السويس. وبمبادرة من فرنسا، تألفت في عام 1885 لجنة دولية انهمكت في إعداد تدابير لضمان استعمال القناة بصورة حرة. وبعد صراع عنيد وطويل أعدّت اللجنة مشروع اتفاقية لضمان ملاحة حرة في قناة السويس. وفي 29

(*) أي أن مصر تبقى جزءاً من الأمبراطورية العثمانية تحت الاحتلال الإنكليزي .ـ المؤلف.

تشرين الأول/أوكتوبر 1888 وقّع على الاتفاقية في القسطنطينية ممثلو فرنسا وروسيا والنمسا ـ المجر وإيطاليا وإسبانيا وهولندة وتركيا.

وجاء في اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 أن «قناة السويس البحرية ستكون حرة ومفتوحة دوماً، سواء أكان ذلك في وقت الحرب أم السلم، لجميع البواخر التجارية والحربية دون تمييز في الأعلام». واستناداً لأحكام الاتفاقية، ليس بمقدور المراكب الحربية البقاء في منطقة القناة أكثر من 24 ساعة. وعليه حرمت إنكلترا من إمكانية إبقاء أسطولها ضمن حدود قناة السويس. كما حرّمت الاتفاقية تشييد التحصينات أو إنزال القوات أو تكوين المستودعات الحربية في منطقة القناة، الأمر الذي مسّ مصالح إنكلترا أيضاً.

فعارضت الحكومة الإنكليزية اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 وعملت كل ما في وسعها للحيلولة دون تنفيذها فعلاً. وخلال التوقيع على الاتفاقية قدّمت إنكلترا تحفظاً جعل توقيعها لها أمراً غير مؤمّن بالكلية. وفي الواقع أنها رفضت الانضمام إلى الاتفاقية. ولم تسحب هذا التحفظ من متن الاتفاقية إلّا عام 1904 عند التسوية العامة للعلاقات الأنكلو ـ فرنسية. وعليه فلم تنضم إنكلترا إلى اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 إلّا في عام 1904 ووافقت على تطبيقها عندئذ.

وتلخيصاً لهذا العرض الوجيز للوضع السياسي الدولي لمصر، يجب الإشارة إلى أن إنكلترا ضمّت في عام 1906 شبه جزيرة سيناء إلى مصر واحتلتها. فأثارت هذه الخطوة اعتراضات الباب العالي. ولكنها كانت اعتراضات ضعيفة تماماً. ولم تتدخل فرنسا في هذه القضية. وهكذا استحوذت إنكلترا على هذه المنطقة للدفاع عن قناة السويس وكرأس جسر للهجوم على فلسطين في الحرب العالمية القادمة.

قضية المالية المصرية

وفي 20 أيلول/سبتمبر 1882، قامت إنكلترا على أثر احتلال قواتها للقاهرة بإبلاغ فرنسا بإلغاء المراقبة الثنائية على شؤون مصر المالية. ولم تشأ إنكلترا السماح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين سوية مع السلطات الإنكليزية، بعدما ثبتت سيطرتها التامة على البلاد. فعرضت على فرنسا منصب ناظر صندوق دين الدولة المصري عوضاً عن منصب المراقب. إلّا أن الفرنسيين أجابوا أنه لا يناسبهم إشغال مجرد مركز أمين صندوق بسيط في ظل الإدارة الإنكليزية.

وبعدما استولى الإنكليز على مصر، أرادوا تحويلها إلى قاعدة تزويد الصناعة

البريطانية بالقطن. فدعا ذلك إلى إجراء أعمال إنشائية واسعة للإرواء، أرادت إنكلترا تحقيقها على كل حال على حساب مصر. وفضلاً عن ذلك ضغط الإنكليز على مصر لكي تقوم بدفع غرامة للإنكليز (أي بدفع تعويضات لقاء الخسائر التي سببتها العمليات الحربية في الإسكندرية). ومع ذلك لم يفلح الإنكليز في اتزان ميزانية مصر بدون عجز. ولكيما تحل هذه المشاكل، أعدّ الإنكليز خطة الإجراءات المالية، وتتألف أساساً من النقاط الرئيسية التالية:

1) إلغاء القانون الخاص بتصفية جزء من المداخيل المخصّصة وغير المخصّصة، ونقل فائض المداخيل المخصّصة إلى الميزانية المصرية؛

2) تقليص تسديد الديون السابقة تقليصاً جزئياً ومؤقتاً؛

3) قرض جديد لمصر يساوي 9 ملايين جنيه إسترليني بفائدة قدرها 3% سنوياً؛

4) الحق في بيع الإقطاعيات الحكومية والخديوية.

5) الحق في فرض ضرائب على المقيمين الأجانب في مصر.

ولم يكن باستطاعة إنكلترا تطبيق هذه الخطة دون موافقة جميع دائني مصر. إلّا أن فرنسا رفضت قطعاً قبول هذه التدابير التي رسمتها إنكلترا. وعندئذ اقترحت إنكلترا عقد مؤتمر دولي في لندن لتداول قضايا دين الدولة المصري. وجرى هذا المؤتمر من تموز/جويليه حتى نهاية أيلول/سپتمبر 1884، إلّا أنه لم يؤد إلى أية نتيجة. وفي آذار/مارس 1885 فقط وافقت فرنسا، بعد مفاوضات طويلة، على قبول الخطة الإنكليزية على شرط أن يكون للدين الجديد ضمان دولي، أي فيما لو منحت فرنسا حق الاشتراك في الرقابة على هذا القرض.

وفي 18 آذار/مارس 1885 وقّعت في لندن اتفاقية دولية حول دين الدولة المصري. ولبّت هذه الاتفاقية كافة مطاليب إنكلترا. ومع ذلك أدخلت في الاتفاقية بناء على إصرار فرنسا النقطة التالية: «إذا لم تحقق إنكلترا، في غضون ثلاث سنوات، توازناً في الميزانية المصرية فستنقل إدارة شؤون مصر المالية إلى لجنة دولية».

وكانت هذه النقطة تهديداً خطيراً لإنكلترا، فعمل الإنكليز كل ما في وسعهم لتنظيم المالية المصرية. وأجروا إصلاحاً نقدياً في عام 1885، وزادوا الضرائب وأزالوا الفرق بين الأراضي العشرية والأراضي الخراجية. وعلى حساب مصر، قاموا بإجراءات توفيرية في عدد من الفروع الإدارية للدولة، وخاصة في ميزانية التعليم

الشعبي. وزادوا قسط الضرائب غير المباشرة زيادة كبيرة. ونتيجة لهذه الإجراءات وازن الإنكليز في عام 1888 الميزانية المصرية وحرموا فرنسا من مسوغ للتدخل في شؤون مصر المالية.

وبعدما قوّى الإنكليز وضع مصر المالي، قاموا في عام 1890 بتحويل دين الدولة المصري وخفّضوا نسب الفوائض المفروضة على ديون الدولة. وفي عام 1904 وافقت فرنسا عند عقد معاهدة الوفاق على تحويل الدين وأيّدت تصفية الإدارة الأجنبية للجمارك المصرية والسكك الحديدية التي خصّصت مداخيلها لتسديد الدين، كما وافقت على الكفّ عن تجزئة الميزانية المصرية إلى جزئين، وتغيير وظائف صندوق دين الدولة المصري وغير ذلك من الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإنكليزية في مصر.

وفي عام 1898 أسس الإنكليز ما يعرف بالبنك الأهلي المصري، الذي بالرغم من اسمه لم يكن وطنياً بل بنكاً خاصاً ولم يكن مصرياً بل بنكاً إنكليزياً. وخلافاً للبنوك الإنكليزية الأخرى في مصر، عُهدت إلى البنك الأهلي المصري وظيفة بنك الإصدار المركزي: أي أنه قام بإصدار الأوراق المالية المصرية واستودعت لديه كافة الأموال النقدية للحكومة المصرية.

وضمنت سياسة إنكلترا المالية في مصر مصالح أصحاب البنوك الأوروبية. وكانت ترد إلى خزائنهم بصورة منتظمة أرباح دين الدولة المصري، الذي كان له مستوى ثابت ويبلغ نحو 100 مليون جنيه إسترليني. واستلم الدائنون الأجانب 4,5 ملايين جنيه إسترليني سنوياً كمدفوعات أقساط الدين. وفضلاً عن ذلك دفعت مصر سنوياً جزية إلى الباب العالي تتراوح بين 600 ـ 700 ألف جنيه. واستخدمت هذه الجزية كضمان لواحد من القروض التركية وتسربت إلى أيدي المرابين الأوروبيين أيضاً. ودفعت مصر إلى البنوك الأجنبية بصورة عامة ما يزيد على 5 ملايين جنيه إسترليني سنوياً، أي ما يعادل 50% في بادىء الأمر ثم 30% من الميزانية المصرية.

سياسة إنكلترا الاقتصادية في مصر

عبّرت السياسة الاقتصادية للبنوك الإنكليزية وممثليها في مصر عن مطامع الرأسمال المالي الإنكليزي في استغلال مصر بالأساليب الربائية المحضة من جهة،

وفي تحويل مصر إلى قاعدة تزويد الصناعة الإنكليزية بالقطن من جهة أخرى. وتنطق عن ذلك الإجراءات الاقتصادية واتجاه توظيفات الرساميل الأجنبية في عهد الاحتلال البريطاني.

ولم تكن كبيرة نسبياً توظيفات الرساميل الجديدة في أوائل سنوات الاحتلال. إذ بلغت 6,6 ملايين جنيه مصري خلال الأعوام 1883 ـ 1897 (وذلك باستثناء «شركة قناة السويس»). ثم نمت من بعدها نمواً كبيراً. وفي وقت تضخم المضاربات المالية للسنوات 1897 ـ 1907، والتي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1907، ألفت توظيفات الرساميل الأجنبية في مصر مبالغ طائلة أي 73,5 مليون جنيه مصري. وبعد الأزمة تقلّصت مرّة أخرى وساوت 13 مليون جنيه مصري خلال الأعوام 1907 ـ 1914.

وأشغلت حصة التوظيفات الصناعية نسبة طفيفة بين توظيفات الرساميل الآنفة الذكر. إذ بلغت 29% في غضون الأعوام 1883 ـ 1897 وأقلّ من 9,3% في أعوام التضخم (1897 ـ 1907). فأين ذهبت الرساميل الأجنبية الضخمة الموظفة؟ كانت الفروع الأساسية لتوظيفها التجارة، والبنوك وشركات الرهون العقارية والأراضي، والمشاريع ذات الامتيازات في المرافق المدنية. وحسب معطيات 1914، من مجموع 210 ملايين جنيه مصري (أي من المبالغ الإجمالية لتوظيفات الرساميل الأجنبية في مصر) كان نصيب التوظيفات غير المنتجة (أي دين الدولة، والرهن العقاري، والبنوك) 166,3 مليون جنيه مصري أو 79%، ونصيب المواصلات والتجارة 26,5 مليوناً أو 12,6%، وفقط 10,5 ملايين أو 5% نصيب الصناعة والعمران.

وكان للرأسمال الأجنبي في مصر طابع ربوي واضح وهو لم يساعد على تطور القوى المنتجة في البلاد. وكانت زراعة القطن الفرع الوحيد من الاقتصاد المصري، الذي جلب انتباه الرأسماليين الإنكليز والسلطات المحتلة. وكانت كافة حياة البلاد الاقتصادية في عهد الاحتلال البريطاني خاضعة لمهمة إنتاج خامات القطن لتزويد الصناعة الإنكليزية بها.

ولأغراض تطوير زراعة القطن حققت السلطات الإنكليزية أعمال ريّ واسعة. وخلال الأعوام 1890 ـ 1914 شيّدت في مصر بضعة سدود وأنظمة ريّ وخاصة سدّ أسوان القديم (1902)، الذي بعد تشييد البناء الفوقي في 1912، أعطى إمكانية اختزان ما يبلغ 2,3 مليار متر مكعب من الماء. وكان نظام الإرواء الدائم قد وسّع

في الوجه البحري وعمّم في أواسط مصر. ونتيجة لهذه التدابير اتسعت مساحة الأراضي المزروعة من 4472 ألف فدان عام 1877 إلى 5503 آلاف فدان في 1913.

وكان إنتاج القطن حكراً للرأسمال الإنكليزي في الواقع، والفلاح المصري المنتج الرئيسي له. وكان القسم الأكبر من القطن ينمو في قطع صغيرة من الأرض قام بزراعتها فلاحون لا يملكون إلّا جزءاً صغيراً منها. وفي 1914 كان 2397 ألف فدان أي 44% من مجموع مساحة الأراضي المملوكة يعود إلى 12,5 ألف ملاك عقاري. بينما بلغت حصة 1491 ألف فلاح (ممن كانوا يملكون ما يقارب من 10 فدادين) 1954 ألف فدان أو 35,8% فقط. وجرت عملية تقسيم الأراضي الفلاحية بسرعة جديدة. وخلال 20 عاماً (1894 ـ 1913) ازداد بثلاث مرات عدد ملاكي الأراضي الذين يملكون أقل من 5 فدادين.

وكانت أغلبية مزارع القطن في مصر تحت سيطرة الرأسمال الأجنبي المباشرة أو غير المباشرة. وفي عام 1910 كان يعود للأجانب 700 ألف فدان أو 13% من مجموع مساحة الأراضي المملوكة. وعلاوة على ذلك كان الأجانب يسيطرون لا على الأراضي التي كانت تعود إليهم مباشرة فحسب، بل وأيضاً بصورة غير مباشرة أو بواسطة الرهن العقاري، على 27% من الأراضي التي كانت مرهونة في بنوك وشركات الرهن العقاري.

وكان نظام الري نقطة ارتكاز السيطرة الإنكليزية على زراعة القطن. ومع أن السدود الأساسية والقنوات الرئيسية كانت قد شيّدت على حساب الشعب المصري، إلّا أنها كانت تحت إشراف مفتشي الري الإنكليزي. وكانت تتشعب من هذه القنوات الرئيسية شبكة من القنوات الفرعية والسواقي الصغيرة التي كانت تنقل المياه إلى الحقول. وقد شيدت شركات الري الإنكليزية الخاصة شبكة الإرواء الفرعية. وكانت هذه الشركات تقوم بجباية مقادير كبيرة من رسوم الري من فلاحي القطن المصريين. ولم تكن الأرض ولا الماء وحدهما تحت الرقابة الإنكليزية، بل وأيضاً معالجة القطن الأولية وصناعة حلج القطن إذ كان معظمهما في أيدي الرأسماليين الإنكليز.

وكان القطن يُحمَّل عبر السكك الحديدية والأنهار والقنوات وغير ذلك من طرق النقل. وكانت تعود إلى الإنكليز شركات البواخر النهرية التي تنقله من أقسام البلاد الداخلية إلى الإسكندرية. ومع أن السكك الحديدية الرئيسية كانت تعود إلى الدولة المصرية، إلّا أنها كانت في أيدي المفتشين الإنكليز. وفضلاً عن ذلك شيّدت

الشركات الإنكليزية وبعض الشركات الفرنسية عدداً من الطرق الحديدية الضيّقة الفرعية، فنقلت بواسطتها القطن من قلب الديار المصرية إلى الطرق الرئيسية ومن ثم إلى الإسكندرية. وكانت جميع تجارة القطن الداخلية والخارجية في أيدي الإنكليز. وكان لدى البنوك الإنكليزية في مصر أقسام خاصة بالقطن تسلف تجارته الداخلية والخارجية. وقام التجار المحليون بابتياع القطن في محلاته، إلّا أنهم كانوا كلهم وكلاء لبنوك وشركات التصدير الإنكليزية الخاصة. وجرى تصدير القطن كله تقريباً بواسطة الشركات الإنكليزية. وقامت شركات الملاحة الإنكليزية بنقل القطن من مصر إلى إنكلترا. وكانت بورصة القطن في الإسكندرية تحت الرقابة الإنكليزية. والخلاصة، كان جميع جهاز اقتصاد القطن من مرحلة زراعته حتى معالجته وتصديره محصوراً في أيدي الرأسماليين الإنكليز.

وكانت مصر قد تحوّلت إلى قطر يتعاطى زراعة القطن وحده. وازدادت المساحات المزروعة به من 495 ألف فدان عام 1879 إلى 1723 ألف فدان عام 1913. ونما ثقله النوعي في هذا العهد من 11,5% إلى 22,5% مع نموّ إجمالي هام نوعاً ما في المساحات الزراعية. وخلال الأعوام 1910 ـ 1914 كان نصيب القطن 43% من قيمة المنتوجات الزراعية. وازداد تصديره من 3,5 ملايين قنطار في عام 1884 إلى 7,4 ملايين قنطار في 1913 وبلغت قيمته وسطياً 85% من قيمة الصادرات المصرية.

وبتطور زراعة القطن، خنقت السلطات الإنكليزية جميع الفروع الزراعية الأخرى. وانخفض الثقل النوعي لمزروعات القمح في غضون الأعوام 1879 ـ 1913 من 20,6 إلى 16,9%، والشعير من 11,1% إلى 4,8%. وأصبحت مصر في أوائل القرن العشرين تستورد الحبوب والطحين. وتقلصت مزارع قصب السكر والكتّان. وفي 1883 حرّمت زراعة التبغ في مصر لكيما تتحول كافة مساحتها إلى أراضٍ لزراعة القطن. وانتقلت معامل السكائر في مصر إلى استخدام الخامات المستوردة من تركيا والبلقان.

وخنقت إنكلترا تطور الصناعة المصرية، والاستثناء الوحيد لذلك، كانت صناعة حلج القطن وجزئياً صناعة التعدين. ولأغراض التوفير، جرت في أماكن زراعة القطن معالجة أولية، أي فصل أليافه عن البذور. إلّا أن كافة العمليات الأخرى لمعالجة القطن كانت تجري في إنكلترا. وكانت مصر، القطر الذي يزرع أحسن قطن في

العالم، ويشغل المرتبة الثانية أو الثالثة في العالم بمقادير إنتاجه، بل وكانت قطراً يزرع القطن وحده ومع هذا لم يكن لديها أي مصنع من مصانع القطن، وكانت تصدر جميع قطنها إلى الخارج، إلى إنكلترا بصورة خاصة. فيصنع كله في الخارج ثم يدخل إلى السوق المصرية كأقمشة جاهزة. وسدّت مصر ثلث متطلبات الصناعة الإنكليزية من الخامات القطنية.

وفي تصنيع أي بلاد، تلعب الطاقة وإنشاء قاعدة متينة لتوليدها دوراً لا يستهان به. ولم تكن توجد في مصر مكامن الفحم الحجري. فحازت الطاقة المائية في هذه الظروف أهمية بالغة. وأعطت السدود المصرية إمكانية تشييد عدد من المحطات الكهرمائية. ومنذ عام 1902 كان قد أعدّ مشروع تشييد محطة كهربائية عند سد أسوان القديم. إلّا أن هذا المشروع بقي حبراً على ورق. وباحتفاظ مصر كملحق زراعي يزوّد بالخامات المتروبول، لم تراع إنكلترا، تطور البلاد الصناعي واعتبرته غير مربح لها.

نظام الدولة في مصر خلال الأعوام 1882 ـ 1914

أصبحت مصر منذ عام 1882 مستعمرة إنكليزية. إلّا أنه لم يحدث أي تغيير في وضعها الدولي والشرعي حتى عام 1914. وبسبب التناقضات بين الدول الإمبريالية لم تجرؤ إنكلترا على الإعلان لا عن إلحاق مصر ولا عن وضعها تحت الحماية الإنكليزية. وكانت البلاد تعتبر رسمياً كجزء من الأمبراطورية العثمانية وسلكت إنكلترا كمجرد «دولة محتلة بصورة مؤقتة».

وظل الخديوي يترأس هيئات السلطة السابقة في مصر. وحتى عام 1892 كان الخديوي توفيق متربعاً على العرش. وبعد وفاته أعقبه ابنه عباس حلمي الثاني، الذي حكم مصر من 1892 حتى 1914. وكانت توجد لدى الخديوي وزارة مكوّنة من 6 وزراء. وفي أول أيار/ماي 1883 وضع الخديوي «القانون النظامي» الذي أسس بموجبه مجلسان نيابيان في مصر وهما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية. ويتألف مجلس شورى القوانين من 30 عضواً، 14 منهم يعينون و16 ينتخبون في اجتماعات مجالس الأقاليم. وكانت الجمعية العمومية مؤلفة من 82 عضواً. ويدخل في عدادها جميع الوزراء والثلاثون عضواً من مجلس شورى القوانين، وفضلاً عن ذلك ينتخب 46 مندوباً ممن يملكون ثروات طائلة. ويجتمع المجلسان مرة واحدة في كل سنتين. وهما لا يملكان أي مبادرة تشريعية ولا يناقشان سوى اللوائح التي تقدمها

الحكومة إليهما. وليس لقراراتهما قوة إلزامية. وكانت موافقة الجمعية العمومية لازمة فقط لفرض الضرائب المباشرة. وعدا ذلك كان المجلسان محرومين من الحقوق تماماً في كافة القضايا الأخرى.

وكان مجلس الوزراء والخديوي نفسه في وضع مماثل. وفي الحقيقة كانت السلطة كلها محصورة في أيدي الحاكم الإنكليزي، رغم أنه لم يكن يتمتع بلقب رنان. فإنه كان يعتبر مجرد ممثل دبلوماسي لإنكلترا ـ قنصلها العام أو مقيماً عاماً لها. وفي الواقع كانت قد حصرت في يدي هذا القنصل العام كافة السلطة الفعلية المطلقة في البلاد. وبالاستناد إلى جيش الاحتلال الإنكليزي كان يحكم البلاد حكماً مطلقاً. وخلال الأعوام 1883 ـ 1907 كان القنصل العام في مصر الماجور بارنغ، الذي كان سابقاً المفوض الإنكليزي في لجنة الديون ثم منح لقب اللورد كرومر. وتشير الأنظمة الاستعمارية التي وضعها، والتي كانت تعرف بنظام كرومر، إلى أن الحكومة المصرية كانت مجردة تماماً من السلطة وإلى أن الشعب المصري كان محروماً كلياً من الحقوق. وأقام بارنغ في البلاد دكتاتورية الرأسمال الصيرفي الإنكليزي وقمع بلا هوادة الحركة الوطنية التحررية.

الحركة الوطنية، محمد عبده، عبد الرحمن الكواكبي، مصطفى كامل

لم تكن توجد في البلاد حركة وطنية منظمة بعد قمع انتفاضة عرابي باشا، أي في الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وكانت كوادر الوطنيين الرئيسية قد تشتتت أو تمارس نشاطاً سرّياً. ونكّلت المحاكم الاستثنائية بالمحاربين المقبوض عليهم من فصائل الأنصار، الذين واصلوا النشاط في البلاد. ومع ذلك شكلت بمصر مرة أخرى في التسعينيات منظمات وحلقات وطنية، وانتعش النشاط الذي قام به إيديولوجيو البورجوازية الوطنية المصرية.

ولم تكن البورجوازية المصرية في هذه الحقبة من الزمن تؤمن بإمكانية الحركة الشعبية الجماهيرية. وحسبت حساب إنكلترا التي ستقوم بقمع أية حركة شعبية. وفضلاً عن ذلك، صارت بضع فئات من البورجوازية المصرية تستنكر خوض النضال ضدّ المحتلين الإنكليز، معتبرة بأن نشاط الإنكليز «مصدر خير» على البلاد ومستقبلها. واعتبرت أن مهمتها الرئيسية هي النضال من أجل الإصلاحات ومن أجل تغيير الكيان الداخلي للحياة المصرية.

وكان أبلغ مثل ساطع على هذه الاتجاهات محمد عبده وأتباعه الذين كانوا قد وضعوا الحجر الأساسي للإصلاحات الإسلامية في مصر.

ولد الشيخ محمد عبده عام 1849 في عائلة فلاحية وحصل على تعليمه في الأزهر. وفي 1872 تقرَّب إلى جمال الدين الأفغاني، الذي ترك أثراً كبيراً في نفسه. ونظراً لإسهامه في انتفاضة عرابي، نفي إلى الخارج، فعاش في بيروت وباريس وتونس. وفي 1889 عاد إلى الوطن وفي 1899 شغل منصب مفتي الديار المصرية بمساندة السلطات الإنكليزية له. وهكذا شغل أعلى منصب إسلامي في البلاد. وتوفي محمد عبده عام 1905. ونشرت آراؤه في مجلة «المنار» التي أسسها رشيد رضا في عام 1898 والتي أصبحت لسان حال الحركة الإصلاحية الإسلامية.

وناضل محمد عبده والمصلحون المسلمون ضد السيطرة السياسية للإقطاعيين وإيديولوجيتهم وضد رجال الدين المسلمين المحافظين المرتبطين بهم. واتهموهم «بتشويه» الإسلام وحملوهم مسؤولية تأخر البلاد واستعبادها ودعوا إلى تجديد الإسلام الذي صوَّروه كعودة إلى الإسلام الأصلي الحقيقي. وفي الحقيقة كانوا يسعون إلى تكييف الإسلام وفقاً للعلاقات البورجوازية. وكمفتي الديار المصرية، أعطى محمد عبده فتوى بالسماح بتعاطي الفائض. وأيّد تبني المدنية الرأسمالية «الغربية» ونشر الثقافة والمعارف التكنيكية في الأقطار الإسلامية. وكان يرى أنه لا يوجد أي تناقض أساسي بين الإسلام الأصلي والعلم، ودعا إلى الاعتراف بالحقوق والحريات البورجوازية الأولية على أساس المبادىء الإسلامية واعتبر الإسلام ديناً ديمقراطياً.

وأثّر نشاط محمد عبده والمصلحين المسلمين تأثيراً بالغاً في النمط المعاشي لحياة المسلمين المصريين، وفي طريقة تفكيرهم وفي جميع التطور اللاحق للآراء الاجتماعية والسياسية في مصر. ومع ذلك تقبّل الناس نشاط المصلحين، في ظروف عهدهم كدعوة قبل كل شيء إلى إجراء نهضة اقتصادية وثقافية في مصر مع التخلي عن النضال السياسي. وفي هذا التخلي يكمن الجانب الرجعي لنشاط المصلحين المسلمين الذين كانوا عائقاً موضوعياً في سبيل تطور الحركة الوطنية التحررية في البلاد.

ونشأت آراء ومبادىء نزعة القومية العربية في اتصال وثيق مع الحركة الإصلاحية الإسلامية. إذ ناضل محمد عبده وأتباعه ضد تتريك السكان العرب في الأمبراطورية العثمانية. ودعوا إلى بعث اللغة العربية الفصحى التي أفردوا لها مكاناً خاصاً في

تاريخ الشعوب الإسلامية، وطرحوا فكرة الوطن العربي. ومع ذلك حظيت هذه الفكرة بقسط أوفى لا في نشاط المصلحين المسلمين، بل في مؤلفات كاتب اجتماعي عربي سوري الأصل، وهو عبد الرحمن الكواكبي، الذي يعتبر بحق، مؤسس نزعة القومية العربية.

وقد ولد الكواكبي بحلب عام 1849. وتأثر في صباه بآراء البستاني وجمال الدين الأفغاني. وزجّت به السلطات التركية في السجن لأنه أدان استبداد الإدارة العثمانية وأشار إلى فسادها. وفي عام 1898 أطلق سراحه فهجر بلاده واستوطن في القاهرة حيث مات بغتة في عام 1903.

وفي مصر نشر عبد الرحمن الكواكبي كتابين، أحدهما «طبائع الاستبداد» ويحتوي على المقالات التي كان قد نشرها الكواكبي في الصحافة المصرية. والكتاب الثاني ـ «أمّ القرى»(*) يحتوي على محاضر مؤتمر خيالي للمسلمين، تصوّره الكاتب، عولجت أثناء عقده مشكلة تكوين خلافة عربية ودولة عربية مركزها ـ مكة. وفي هذين الكتابين هاجم الكواكبي الاستبداد بينما دافع عن الفقراء والبؤساء. وإلى درجة كبيرة تشبه آراؤه وطريقة تعليله آراء المثقفين الفرنسيين والإيطاليين الذين عاشوا في القرن الثامن عشر وفجر القرن التاسع عشر. واستنكر الكواكبي علم اللاهوت المدرسي والتعصب الديني ودعا إلى حكم الشعب وإلى تكوين دولة عربية واحدة، ووضع الوطن فوق الدين، والوطنية فوق الخلافات الدينية. ومع ذلك لم يكن الكواكبي خلواً من تصور الإسلام بهيئة كمالية فإنه أثنى في مؤلفاته على الإكليركية والجامعة الإسلامية. وبالرغم من هذه النواقص في عقائد الكواكبي وزملائه، كانت نشاطات هذا المفكر الممتاز، بلا ريب، ذات مدلول تقدمي. وكانت بمثابة إعداد إيديولوجي للنهضة الوطنية وأحد العوامل التي سببت نهوض الحركة الوطنية التحررية في الأقطار العربية.

وواكب انتعاش الآداب العربية والآداب الاجتماعية في مصر، موجة متصاعدة من النضال الوطني التحرري. أما من حيث السياسة فهيأ هذا النهوض في مصر مصطفى كامل ـ الوطني العربي البارز، وأكبر الكتّاب الاجتماعيين المصريين والمثقفين، الذي لعب دوراً طليعياً في تطوير المنظمات الوطنية والنضال السياسي.

ولد مصطفى كامل عام 1874 بالقاهرة في عائلة طبيب وكان حقوقياً. وفي

(*) أحد النعوت التي كانت تطلق على مكة .ـ المؤلف.

1891 كوّن حلقة من الشبيبة الوطنية وهو لم يزل في دور التلمذة. وذهب بعدها إلى فرنسا لإكمال تعليمه، حيث نشر بضع كراسات هجائية سياسية، طالب فيها بإقصاء الإنكليز عن مصر. فجلبت هذه الكراسات انتباه الدوائر الفرنسية، التي كانت تعمل ضد السياسة الاستعمارية الإنكليزية. فمنحته إمكانية لنشر مؤلفاته في الصحافة الفرنسية وتكوين اتصالات سياسية. فتقرّب إلى الكولونيل مارشان بطل فاشودة، وإلى الكاتبين الفرنسيين الكولونياليين ليون دوده وبيير لوتي، وكذلك إلى جوليت أدان الكاتبة الفرنسية التي كتبت كراسات كفاحية ضد إنكلترا حتى شيخوختها وأيدت مصطفى كامل.

ولم يكن من قبيل الصدفة هذا التقارب بين مصطفى كامل وفئة من الكتّاب الفرنسيين الكولونياليين والسياسيين. إذ كان مصطفى كامل نفسه يشاطر حينذاك البورجوازية المصرية في عدم إيمانها بقوى وإمكانية الحركة الشعبية الجماهيرية. وكان يأمل الحصول على التحرر الوطني عن طريق استغلال التناقضات بين الإمبرياليين وخاصة التناقضات بين إنكلترا وفرنسا. وكرّس لهذه الغاية كل طاقته وقواه.

واعتبر مصطفى كامل التثقيف والدعاية للآراء الوطنية كوسيلة أخرى للنضال من أجل استقلال مصر. وأولى اهتماماً خاصاً لهذه الوسيلة، بعدما تبيَّن له بأن تكتيك استغلال التناقضات الأنكلو ـ فرنسية عديم الجدوى. وجلبت له العمليات في فاشودة خيبة أمل عميقة. وكتب مصطفى كامل من بعدها إلى أصدقائه الفرنسيين بأن أمله قد خاب في فرنسا، التي فضّلت المساومة مع إنكلترا عوضاً عن الدفاع عن استقلال مصر.

وفي 1898 فتح مصطفى كامل مدرسة وطنية في القاهرة. وفي 1900 ترأس هيئة تحرير صحيفة «اللواء» وصار يكتب فيها لا ضد السياسة الإنكليزية في مصر فحسب بل وضد سياسة الدول الإمبريالية بصورة عامة. ففضح السياسة الإنكليزية في جنوبي أفريقيا، والفرنسية في مراكش، والألمانية في الصين. وفي هذا العهد قام بمحاولة للتقرّب من الخديوي عباس حلمي الثاني، الذي كان من أترابه.

تسنّم عباس حلمي الثاني العرش وهو ما زال شاباً في الثامنة عشرة من عمره. وبالرغم من صغر سنه، حاول انتهاج سياسة مستقلة، وأدى ذلك إلى خلافات دائمة بينه وبين الإنكليز. ولم يكد يتربّع عباس على العرش حتى قرّر في عام 1893 تعيين مصطفى فهمي وزيراً، وهو الذي كان يشغل منصباً مماثلاً في وزارة عرابي. فاحتج

كرومر على قرار الخديوي هذا وتمكّن من تعيين شخص آخر موال للإنكليز في هذا المنصب. ونشأ خلاف جديد في عام 1894 عندما اعترض عباس حلمي الثاني على تعيين كيتشنر في منصب سردار. ولم تنجح المعارضة، إذ عين كيتشنر سرداراً. إلّا أن العلاقات مع الإنكليز كانت قد فسدت.

وفي عام 1904 تقرّب عباس حلمي الثاني إلى مصطفى كامل ودعمه في نشاطاته. فأدى هذا إلى إجراء تحرّ في قصر الخديوي في العام ذاته، وذلك بأمر من اللورد كرومر. ففتشت السلطات البوليسية قصر الخديوي لعلها تعثر فيه على مطبوعات ومواد محرمة تسيء إلى سمعة مصطفى كامل.

وكان مصطفى كامل مع الخديوي ينوي التقرّب من السلطان التركي عبد الحميد. وظن مصطفى كامل أن تركيا وحليفتيها الأوروبيتين ألمانيا والنمسا ـ المجر قد تسانده من الخارج بعد أن خانته فرنسا وهو في حاجة ماسة إلى سند خارجي. ولم يرفع مصطفى كامل شعار استقلال مصر التام، بل ناضل لإعادة البلاد إلى حظيرة الأمبراطورية العثمانية، وبهذه المناسبة بشّر بفكرة الجامعة الإسلامية. وفي 1904 أنعم عليه السلطان بلقب باشا، ولم تعط سياسة تقرّبه من السلطان أية نتيجة أخرى سوى حصوله على هذا اللقب.

حادث دنشواي (13 حزيران/جوان 1906)

كان نشاط مصطفى كامل حتى عام 1905 مقتصراً على الدعاية والتثقيف والقيام بكل أنواع المباحثات الدبلوماسية. وكانت الحركة الوطنية الجماهيرية في هذا العهد معدومة في مصر. ولكنها نشأت في عام 1906 بمناسبة الأوضاع العالمية العامة لذلك العهد ـ عهد يقظة آسيا، فتحت تأثير الثورة الروسية للأعوام 1905 ـ 1907 نشأت جملة من الحركات البورجوازية ـ الديمقراطية في الشرق وبضمنها مصر.

وكانت القضية المعروفة بحادث دنشواي(*) حافزاً لتطوير الحركة الوطنية التحررية المصرية. ففي يوم حار من أيام حزيران/جوان، هو 13 حزيران/جوان 1906، توجّهت إلى دنشواي جماعة من الضباط الإنكليز لصيد الحمام. وكما كان يحدث غالباً في حالات مماثلة، أتلف الضباط بأقدامهم المزروعات، فطلب إليهم الفلاحون

(*) دنشواي: قرية صغيرة قريبة من مدينة طنطا في دلتا النيل .ـ المؤلف.

الغاضبون مغادرة القرية. وعندئذ فتح الإنكليز النار على الفلاحين فجرح بضعة منهم ووقع صدام استخدم فيه الفلاحون عصيّهم. وأصيب ضابط إنكليزي برضّة بسيطة وتقرّر نقله إلى محطة القطار. وكانت درجة الحرارة في ذلك اليوم 42 فأصيب بضربة شمس وتوفي على أثرها في الطريق. واتهم فلاحو دنشواي بقتله مع أن سبب الوفاة كان ثابتاً طبياً، وقدموا إلى محكمة خاصة. فحكم على أربعة منهم بالشنق وعلى 9 بالأشغال الشاقة المؤبدة وبجلد الآخرين على قواعد المشانق.

وأثارت عقوبات دنشواي أثراً عميقاً في مصر. وبدأت في البلاد تظاهرات واجتماعات احتجاجية. وامتلأت الصحافة المصرية بمقالات السخط. ونظم الشعراء القصائد على شرف شهداء دنشواي. ومن كل صوب وردت المطالبة بالعفو العام عن سجناء دنشواي.

وبقدر ما كان حادث دنشواي مثيراً للاستياء، كان له صدى عالمي إلى درجة اضطر معها الإنكليز في النهاية إلى التنازل. وفي 1907 صدر العفو العام عن سجناء دنشواي. ودعا كرومر مصطفى كامل لمقابلته، وكان قد لقبه «بأسوأ عدو لإنكلترا»، وسأله من يقترح من أصدقائه للوزارة. وكان من بين الذين رشّحهم مصطفى كامل، سعد زغلول ـ زعيم الوفد المقبل الذي ولد عام 1860 وكان من المساهمين في حركة عرابي. وهو حقوقي مارس المحاماة ثم خدم في المحكمة. وفي عام 1906 عيَّنه كرومر وزيراً للمعارف.

وفي نيسان/أفريل 1907 تقاعد كرومر. وأصبح المعتمد العام الإنكليزي في مصر السير ألدون غورست، الذي كان يشغل في عهد كرومر منصب السكرتير الشرقي للمفوضية البريطانية، أي أنه كان الموظف السياسي الذي عهدت إليه مراقبة الحركات الوطنية المحلية. وبخلاف كرومر، الذي عاش في مصر 25 عاماً دون أن يتقن اللغة العربية ودون أن تكون لديه أية صلات في المجتمع المصري، تميّز ألدون غورست عن سلفه بأنه كان يجيد اللغة العربية بحكم طبيعة عمله وكانت له صلات في مصر.

الحركة الوطنية في عام 1907 ـ 1908، نشوء الأحزاب السياسية والنقابات

قرر ألدون غورست العمل على شق صفوف الحركة الوطنية المصرية. وبمبادرة منه ألّفت جماعة من المصريين من ذوي المشارب الإنكليزية «حزب الإصلاح» في عام 1907. وكان من بين أعضائه أصحاب الذوات المصريون والبيروقراطيون والمثقفون، الذين كانوا يساندون التعاون مع الإنكليز. واعتمد هذا الحزب على إسناد المفوضية

الإنكليزية له وكان يسيطر على أمهات الصحافة المصرية كـ «المقطم» و«الأهرام» وغيرهما.

ولمواجهة حزب الإصلاح، ألّف مصطفى كامل عام 1907 حزبه السياسي الذي أطلق عليه على غرار حزب عرابي، اسم «الحزب الوطني». وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 1907 عقد هذا الحزب مؤتمره الذي حضره 1017 مندوباً يمثلون عناصر البورجوازية الصغيرة الديمقراطية في الحركة الوطنية التحررية.

واحتل «حزب الأمة» الذي تشكل في 1906 والذي كان يمثل العناصر البورجوازية والملاكين العقاريين في الحركة الوطنية مكاناً متوسطاً بين هذين الحزبين.

ونشأت النقابات العمالية سوية مع الأحزاب السياسية في مصر. وقد أجريت للمرة الأولى محاولة لتشكيل نقابة في عام 1899 في وقت الإضرابات التي قام بها عمال صناعة التبغ، ولكنها باءت بالفشل. وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1908 ألّف الوطنيون نقابة عمال الصناعات اليدوية، التي فتحت لها فروعاً في مختلف المدن المصرية وقادت الحركة العمالية في البلاد. وفي 1911 كان في مصر 11 نقابة تضم ما يزيد عن 7 آلاف عامل.

وكان موت مصطفى كامل ضربة شديدة أصابت الحركة الوطنية التحررية. وقد أثّرت في صحته النشاطات السياسية العارمة، التي أبداها بعد حادث دنشواي. إذ تجوّل في جميع أنحاء مصر بلا كلل وألقى في الاجتماعات خطباً عديدة أثناء اليوم الواحد. وتوفّق في الوقت ذاته في تحرير الصحيفة وتصدير النداءات وقيادة عمل حزبه. فأدى هذا إلى إصابته بالسل، وفي شباط/فيڤري 1908 فارق الحياة في الرابعة والثلاثين من عمره. وتحول موكب تشييع جنازته إلى تظاهرة جبارة ضد الإمبريالية. وسار في جنازته مئات الآلاف من الناس.

وسرعان ما، بعد موت مصطفى كامل، تضاءلت الحركة الجماهيرية.

وكان لثورة عام 1908 التركية وبعث دستور 1876 صدى كبير في مصر ونشطت الحركة حيناً من الزمن فجرى في البلاد عدد من التظاهرات ضد الإمبريالية البريطانية. وتقدمت كافة الأحزاب السياسية في مصر بمطالبة دستور، وأصرّت على الاستعاضة عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بمؤسسات تمثيلية أصيلة. وترأس هذه الحركة الدستورية «الحزب الوطني» الذي كان له اتصال بأنصار حركة تركيا الفتاة

واستمد منه الإرشاد. ومع أن الأحزاب الباقية طالبت بالدستور إلّا أنها وقفت ضد أنصار حركة تركيا الفتاة.

وإن مردّ وهن الحركة الدستورية نشوؤها في ظروف ابتدأت فيها الحركة الوطنية التحررية الجماهيرية في الهبوط. ووجهت الأحزاب السياسية الحركة نحو النضال الشرعي من أجل الإصلاحات الدستورية. وأن «الحزب الوطني» نفسه وهو حزب الديمقراطية البورجوازية الصغيرة حصر نشاطه في الدعاية والتثقيف وتنظيم حلقات المثقفين.

المرحلة الرجعية للسنوات 1909 ـ 1914

قامت المفوضية الإنكليزية بشن هجوم على الوطنيين، مستغلّة هبوط الحركة الجماهيرية في مصر. ومنذ 1907 أصبح رئيس مجلس وزراء مصر بطرس غالي ـ القبطي الرجعي، رئيس محكمة دنشواي. وكان آلة طيّعة بيد الإنكليز. ونكّل بوحشية بالحركة الوطنية التحررية. وإن القوانين الاستثنائية لعام 1909، التي كانت موجهة ضد أعضاء الحزب الوطني قبل كل شيء، استخدمت كأساس «شرعي» لاضطهاد الوطنيين على نطاق واسع. وإن قانون المطبوعات الصادر في 25 آذار/مارس 1909 حرم في الواقع الصحف المصرية من إمكانية نقد السلطات الإنكليزية. أما قانون 4 تموز/جويليه 1909 بشأن الأشخاص المشتبه بهم فخوّل السلطات نفي جميع الناس المشتبهين بعطفهم على الوطنيين دون تحقيق ومحاكمة.

وسبّبت القوانين الاستثنائية لعام 1909 بلبلة في صفوف الوطنيين. فنقل قسم منهم نشاطه إلى المهجر. وانعقد في الخارج مؤتمران «للحزب الوطني» ـ واحد في جنيف (عام 1909)، وآخر في بروكسل (عام 1910). وبقي القسم الآخر من الوطنيين في مصر ومارسوا العمل السرّي.

وبسبب العمل السرّي انقطعت صلات الوطنيين بالجماهير واتبعوا تكتيك الإرهاب الفردي. وفي 20 شباط/فيڤري 1910 اغتيل بطرس غالي ـ رئيس الوزراء، من قبل إبراهيم الورداني وهو أحد الوطنيين الإرهابيين. ورغم أن الوطنيين اعتبروا إبراهيم الورداني بطلاً وطنياً، حتى قرض الشعر ونظمت الاجتماعات تكريماً له إلّا أن عمله الإرهابي لم يغيّر من الوضع شيئاً، وأدى حصراً إلى اشتداد الإرهاب الإنكليزي. فأعدم الورداني. واستغل ألدون غورست اغتيال بطرس غالي لإثارة العداء بين الأقباط

والمسلمين على غرار ما فعله الإنكليز في الهند. وكان بطرس غالي قبطياً، فأضفى ألدون غورست على الحادث طابع الخصومات الدينية الطائفية.

وفي 1911 مات ألدون غورست وخلفه الجنرال كيتشنر ـ فاتح السودان وجنوبي أفريقيا ووزير حربية إنكلترا فيما بعد (أي اعتباراً من 1914). وواصل كيتشنر السياسة التي انتهجها ألدون غورست في مصر.

وحاول الاتفاق مع أوساط البورجوازية والملاكين العقاريين من القوميين. ولهذه الغاية أجرى في عام 1913 إصلاحاً في الدستور المصري. وعوضاً عن المجلسين السابقين ـ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، شكل مجلساً واحداً وهو الجمعية التشريعية المؤلفة من أعضاء منتخبين بالأغلبية (17 موظفاً و66 منتخباً). ومع ذلك كانت لهذا المجلس وظائف محدودة كالمجلسين السابقين اللذين كانا قد تأسسا بموجب «القانون النظامي» لعام 1883. واختير نائباً لرئيس الجمعية التشريعية سعد زغلول، الذي لعب فيما بعد دوراً كبيراً في تاريخ الحركة الوطنية التحررية المصرية.

الفصل التاسع عشر

الدولة المهدية في شرقي السودان

تغلغل الأوروبيين في شرقي السودان

بعد وفاة محمد علي، بقي شرقي السودان تحت حكم المصريين وتحكّم فيه الباشوات والبكوات الأتراك والمصريون، واغتصبوا إقطاعيات واسعة منه، واحتكروا بضائع التصدير السودانية الرئيسية، ونهبوا الشعب بفرض ضرائب فاحشة عليه. وانتشرت تجارة الرقيق على نطاق واسع، رغم أن سعيد باشا ـ حاكم مصر، أعلن تحريمها رسمياً في عام 1857. وتحولت مناطق كاملة من البلاد إلى عقارات كبيرة تابعة للنخاسة.

وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر، أضيف نير المستعمرين الأوروبيين إلى نير الباشوات الأتراك ـ المصريين والنخاسة. ويمكن تسمية العقدين الثامن والتاسع من ذلك القرن بعهد الاقتسام الاستعماري لأفريقيا. ففي غضون ما يقارب العشرين عاماً اقتسمت الدول الأوروبية فيما بينها القارة الأفريقية برمتها تقريباً.

ومن البديهي أن الأوروبيين كانوا يطمعون في شرقي السودان بموارد خاماته وبتجارته التي كانت تدر أرباحاً طائلة من البضائع الاستوائية، فضلاً عن أنهم كانوا يطمعون في الاستيلاء على هذه البلاد لكونها طريقاً هاماً للتغلغل في أواسط أفريقيا. أما النيل فهو الطريق الطبيعي المؤدي إلى قلب أفريقيا. زد على ذلك أن لامتلاك السودان مساساً وثيقاً بالقضية المصرية: فكل دولة سيطرت على مجرى النيل في السودان، سيطرت في الوقت ذاته على مصر.

فبأي أسلوب جرى اقتسام أفريقيا؟ كان المغامرون الأوروبيون المنفردون يكوّنون طلائع الدول الرأسمالية في هذه القارة.

وقد استولى على الجهة الجنوبية الغربية من أفريقيا مغامر واحد هو التاجر الألماني لودرتز. واستلب الفاتح الألماني بيترس شرقي أفريقيا. وأخضعت نيجيريا حفنة من المغامرين الإنكليز ذوي المراس، الذين كانوا قد ألفوا «شركة نيجيريا». واغتصب الكنغو المغامر ستانلي، الذي كان يعمل بمساعدة ليوبولد الثاني ملك البلجيك. وكان إذا باء هذا المغامر أو ذاك بالفشل فإنه يبقى خامل الذكر. أما إذا كلّل مشروعه بالنجاح فتحتضنه دولة ذات مصلحة وتضعه تحت حمايتها وترسل أسطولها أو جيشها إلى «ممتلكاته» وتعلن الأرض المحتلة من قبله مستعمرة لها.

وبهذه الصورة ذهب في الطليعة أفراد ذوو مراس مولعون في الكسب الاستعماري. وهذا ما جرى بالذات في السودان. ففي السبعينيات من القرن التاسع عشر، لم تتخذ أية دولة من الدول الأوروبية تدابير في السودان باسمها الخاص. وفي هذه البلاد بدأ الصراع المباشر بين الدول عقب عام 1881، بعد استيلاء الإنكليز على مصر.

فكيف تم تغلغل المغامرين في السودان؟ إنهم استغلوا مطامع إسماعيل ـ الخديوي المصري، في الاستيلاء على حوض النيل بأجمعه انطلاقاً من سياسته القطنية. وبعدما أنشأ إسماعيل مزارع القطن في مصر، قام بتوسيع نظام الريّ فيها. إلّا أنه أدرك بأن تأمين شبكة قنوات الري المائية في مصر سوف لا يضمن إلّا في حالة السيطرة على حوض النيل بأكمله وعلى جميع ينابيعه. ومن هنا انبثق سبب حروب إسماعيل في أثيوبيا وفي أفريقيا الاستوائية. وإن سياسة الخديوي إسماعيل التوسعية هذه استرعت انتباه عدد من المغامرين الأوروبيين في مقدمتهم صمويل بيكر الإنكليزي. ففي 1869 عهد إسماعيل إلى بيكر بإدارة مديرية خط الاستواء في السودان ومدينة لادو. وكان صمويل بيكر يعتبر مديرية خط الاستواء كملكه الخاص. إذ أنه استحوذ فيها على تجارة العاج بأسرها، التي كانت تمر عبر المديرية والتي درّت عليه بأرباح طائلة. ومن هنا جرد عدداً من الحملات على المناطق الواقعة إلى الجنوب من السودان، أي على منطقة بحيرة ألبرت ومنطقة الأونيورو، وضمّ جميع هذه الأراضي إلى ممتلكاته. ونشط صمويل بيكر في هذه الأصقاع لمدة 5 سنوات.

وفي 1874 استعيض عنه بإنكليزي آخر هو الجنرال غوردون الذي أصبح حاكماً لمديرية خط الاستواء. وواصل غوردون الحملات التي قام بها بيكر حتى بلغ بحيرة فكتوريا، وأوفد بعثة إلى حاكم أوغندة واستولى على منطقة حوض منابع النيل

الأبيض بأسرها. واصطحب معه زمرة كبيرة من المغامرين الأوروبيين: كالإيطالي رومولو جسّي والألماني إدوارد شنتور (أمين باشا) والفرنسي لينان دي بلفون والأمريكي لونغ وغيرهم.

وفي نفس الوقت الذي جرى فيه التوسع في منطقة منابع النيل الأبيض، بدأ صراع من أجل منابع النيل الأزرق، أي من أجل أثيوبيا. وفي 1874 غادر السويسري منزنغر ميناء مصوع (باريتريا في الوقت الحاضر) الذي كان في قبضة المصريين واتجه نحو أعماق أثيوبيا. ونجح في الاستيلاء على كرن وتغلغل في القسم الشرقي من أثيوبيا في منطقة هرر وضمها إلى الممتلكات المصرية. وفي 1875 استولى المصريون على مدينتي زيلع وبربرا (في شمال الصومال في الوقت الحاضر).

وفي 1875 ـ 1876 توغل الجيش المصري بقيادة الدانماركي أندروب في المناطق الجبلية من أثيوبيا واحتل عدوة. إلّا أن الأحباش صدوا هجوم المصريين وانتهت الحرب المصرية ـ الأثيوبية للأعوام 1874 ـ 1876 بصورة غير موفقة للمصريين لا كالحرب في مديرية خط الاستواء. ولم يفلحوا إلّا في الاحتفاظ بممتلكات منفردة ساحلية، وقد أُبعدوا عن قلب البلاد.

وفي الوقت ذاته تطور التوسع المصري في اتجاه ثالث، أي في اتجاه منطقة دارفور التي تقع في القسم الغربي من السودان وكانت هذه المنطقة حتى عام 1874 عبارة عن سلطنة مستقلة. وفي 1874 شنّ المصريون حملة على هذه السلطنة. واستغلوا الزبير باشا ـ حاكم منطقة بحر الغزال، وعهدوا إليه بفتح دارفور. فنفذ الزبير هذه المهمة. ودعي على أثرها إلى القاهرة وأُنعم عليه بلقب باشا وبكل أنواع التكريم الممكنة، إلّا أنه أجلت عودته إلى السودان. وعوضاً عنه توجّه إلى دارفور حاكم أوروبي. وحدثت بعد هذا انتفاضات كبيرة في منطقتي دارفور وبحر الغزال. فمن جهة ثار سليمان بن الزبير باشا، وسلطان دارفور من جهة أخرى. وعمل هذان الإقطاعيان السودانيان بصورة غير منسقة فيما بينهما. ولذا نجحت في قمع كلتا الانتفاضتين السلطات المصرية التي كان يخوض باسمها غوردون باشا الحرب.

وفي 1877 عيّن الجنرال غوردون حاكماً عاماً على جميع السودان. ونصب غوردون في مديرية خط الاستواء إدوارد شنتزر حاكماً، كما عيّن زملاءه الأوروبيين حكاماً بمديريات أخرى. فأصبح الإيطالي رومولو جسي الذي قهر سليمان بن الزبير،

حاكماً على مديرية كردفان، والنمساوي سلاتين باشا حاكماً على مديرية دارفور، والإنكليزي لبتون حاكماً على مديرية بحر الغزال، وغدا الألماني غيغلر باشا أقرب مساعد لغوردون. وهكذا أصبح السودان الذي كان رسمياً تحت سلطة المصريين، ملكاً لفئة من المغامرين الدوليين ذوي المراس الطامعين في الكسب. ففرضوا على سكان السودان ضرائب نقدية وعينية باهظة لا تحتمل واتخذوا تدابير لنهبه إلى درجة سرعان ما طغت فيها في البلاد كلها موجة ثورية ضد الأوروبيين، ضد النير المصري ـ الأوروبي.

ثورة المهديين

وفي عام 1881 نشبت في البلاد ثورة عامة ضد النير الأوروبي. وقاد هذه الثورة الدرويش المتجول محمد أحمد، الذي أعلن أنه المهدي المنتظر.

ولد محمد أحمد في عام 1843 بإحدى جزر النيل بالقرب من مدينة دنقلة. وكان والده نجاراً. ومارس إخوته الحرفة ذاتها. وتجول في طفولته بصحبة والده وإخوته في وادي النيل، في طول البلاد وعرضها. فتعرف جيداً على حياة ومعيشة الناس. وبعد وفاة والده، التحق بالطريقة الإسلامية الدينية السمّانية في مدينة بربر (المخيرق) في شمال السودان. ودرس هناك اللاهوت وأصبح بعدما أنهى المدرسة درويشاً متجولاً. واستوطن في نهاية المطاف في جزيرة آبّا الكبيرة الواقعة في جنوب الخرطوم على النيل الأبيض، حيث كان إخوته يمارسون حرفتهم. وأمست هذه الجزيرة بؤرة انتشرت منها إلى جميع أنحاء البلاد تعاليم الدراويش المتجولين. ودعا أتباعها إلى التنسك. وأشاروا إلى أن فساد الأخلاق يحل في البلاد وبأن مسبّبيه هم الأتراك والمصريون والأوروبيون، وبأن الأتراك والمصريين هم مسلمون كاذبون ومرتدّون. ودعوا إلى بعث نقاوة الإسلام السالفة وإقامة المساواة العامة والأخوة وإعادة تقسيم الأموال والإقطاعيات والأراضي بصورة متساوية وإلى انتزاع الإقطاعيات من الإقطاعيين الأتراك والمصريين والسودانيين. كما دعوا إلى الثورة بغية وضع حدّ للنهب الأوروبي ولنير الباشوات الأتراك والمصريين. وقالوا: «إن الآلاف من القبور خير من دفع درهم واحد من الضرائب».

وفي آخر المطاف أدّت مواعظ محمد أحمد المنطلقة من مقدمات أخلاقية ودينية إلى نضال وطني تحرري وطبقي وكانت ثمرة كافة الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة في البلاد.

وفي آب/أوت 1881 المصادف شهر رمضان، أعلن محمد أحمد أنه المهدي المنتظر ودعا الشعب السوداني إلى الثورة. وكان الظرف ملائماً للثورة. إذ تطورت في مصر أزمة سياسية. وكان اهتمام الدول ومصر ذاتها مقتصراً على الأحداث المصرية، ونشأت في السودان إمكانية للعمليات الحاسمة.

ويصف شهود ومعاصرون بداية الثورة كما يلي: حضر في آب/أوت 1881 من الخرطوم إلى جزيرة آبّا موظف من الحكومة المصرية وعندما مثل أمام محمد أحمد قال له: «يتهمونك بأنك تريد الشروع بالنضال ضد الحكومة، اذهب إلى الخرطوم واحظ بالمثول بين يدي سيد البلاد لكي تبرّىء ساحتك». فردّ عليه محمد أحمد: «أنا نفسي بفضل اللَّه ونبيّه سيد هذه البلاد وسوف لا تطأ قدمي في يوم من الأيام أرض الخرطوم إطلاقاً، لأبرىء نفسي أمام أي إنسان». فعاد الموظف إلى الخرطوم ـ إلّا أنه جاءت إلى جزيرة آبّا بعد ذلك حملة تنكيلية كانت مؤلفة من سريتين ومزودة بمدفع واحد فقط. وأشار قوام هذه الحملة الضئيل بأنهم لم يعيروا أهمية كبيرة إلى حركة محمد أحمد. إلّا أن المهديين أبادوا هذه الحملة برمتها.

بعد انهزام الحملة قرر محمد أحمد النزوح مع أتباعه إلى كردفان، حيث أحاط بفصيلته مؤيدون كثيرون وتحولت إلى جيش ثوري يعدّ بالآلاف.

فمن هم الذين اتبعوا المهدي؟ وممّ تألفت القوى الدافعة للثورة المهدية؟ كان الفلاحون والبدو الرحل والرقيق والحرفيون هم في الأساس القوى الدافعة لثورة المهدي. وتحدث عبد اللَّه أقرب مساعد للمهدي قائلاً: «تقاطرت إلينا زرافات من الشعب البائس وابتعد عنا الأثرياء والميسورون الذين لم يكترثوا إلّا بثرواتهم، بهذه الأوساخ الدنيوية، التي ألهتهم عن معرفة وتذوق نعيم الفردوس الحقيقي».

ودعا المهدي أتباعه إلى الجهاد المقدس وسماهم بالأنصار إسوة بالنبي محمد. ووعد كل من يسقط في المعركة بالسعادة الأبدية ومن تكتب له الحياة بأربعة أخماس جميع الغنائم.

وكتب سلاتين، الذي ترك وصفاً مسهباً عن هذه الثورة: «كان السودان يعود إلى الأتراك والمصريين خلال ما يزيد عن 60 عاماً. وبالطبع، امتنعت في غضون هذه السنوات بعض القبائل عن دفع الضرائب أحياناً وتعرضت إلى العقاب، إلّا أنه لم يجرؤ أي إنسان على التمرد على حكام البلاد أو على إعلان حرب حقيقية عليهم. والآن ثار فقير ومسكين ومجهول وحاز بفضل حفنة من الأنصار الجيعان وذوي السلاح الرديء على انتصار إثر انتصار».

وأنشأ المهدي معسكراً في جبال كردفان، حيث تقاطر الفقراء من جميع أنحاء البلاد مع نسائهم وأطفالهم. وكوّنوا هنا فصائل الأنصار واختاروا القادة وهجموا على المراكز الحكومية وعلى جباة الضرائب والفصائل المسلحة التي أرسلت لجباية الضرائب. وكتب سلاتين بأن «هؤلاء الفقراء كانوا يأملون بأن الانقلاب سيحسن وضعهم. وعمّ هجوم في جميع البلاد على من أرسلوا لجباية الضرائب وعلى الموظفين الحكوميين وعلى المراكز المسلحة. وأبيد قسم منهم واضطر القسم الآخر إلى التراجع».

ولعب العامل القومي دوراً كبيراً في الثورة المهدية. وبهذا الصدد كتب سلاتين: «زهت نفوس الجميع عزة وكرامة، لأن السوداني أصبح مهدياً وبالتالي لأنه سيحكم البلاد لا الأجانب بل أولادها في المستقبل».

وكقاعدة عامة، قابل الثورة بالعداء الإقطاعيون وتجار الرقيق الأثرياء السودانيون. إلّا أنهم غالباً ما كانوا يضطرون إلى أن يأخذوا بعين الاعتبار قوة الثوار رغم أن المواعظ حول التساوي في الأموال وإعادة اقتسام الأراضي كانت تتعارض ومصالحهم. ولم يقف أي واحد منهم وقفة ثابتة إلى جانب المهدي، إلّا أن البعض منهم كان يساومه تارة أو يحاول التزلف إليه تارة أخرى لكي يتخلص من اقتسام أمواله أو ليستغل المهدي لصالحه.

وخلال مدة قصيرة، انضمت كردفان برمتها إلى المهدي، فتسنّى له وهو في هذه المنطقة أن يصدّ عدداً من الحملات الأوروبية ـ المصرية التنكيلية.

وفي خريف 1881 أوفد المغامر الألماني غيغلر ـ حاكم كردفان، حملة بقيادة سعيد محمد باشا ضد المهدي. ولكن هذه الحملة لم تنل مرماها. وخشية من الهزيمة، تراجع قائدها.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1881 وجّه رشيد بك ـ حاكم فاشودة إلى كردفان حملة أخرى بقيادة الألماني برغخوف. إلّا أن الحملة أبيدت إبادة تامة.

وفي آذار/مارس 1882 توجهت من الخرطوم فصيلة عسكرية قوامها 6 آلاف محارب، بقيادة يوسف باشا الشلالي. وفي حزيران/جوان 1882 دمّرت هذه الفصيلة تدميراً تاماً. وفي أيلول/سپتمبر 1882 ضرب المهديون حصاراً على الأبيض عاصمة كردفان. واستولوا عليها في 18 شباط/فيڤري 1883. وبذلك أتمّوا فتح كردفان. ومن هنا انتشرت الثورة إلى عموم مناطق السودان الأخرى.

ويعتبر عام 1883 عام انتصار المهديين الحاسم. ففي ربيع 1883 قدم إلى كردفان جيش إنكليزي ـ مصري جرّار بقيادة الجنرال الإنكليزي هكس، وانتهت عمليات هذا الجيش في كردفان بفشل تام بعد أن استمرت 8 أشهر. وطبّق المهديون في حربهم ضد هكس تكتيك الأرض المحروقة: أي أنهم ساقوا الماشية وأحرقوا القرى وردموا الينابيع. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1883 هزم جيش هكس المنهوك هزيمة تامة في المعركة التي دارت رحاها في شمال الأبيض. وقتل الجنرال هكس، وانضم قسم من قواته إلى جانب الثوار. ويجب الإشارة إلى أنه التحق في جيش هكس الجنود المصريون الذين كانوا قبل عام، أي في 1882، في جيش عرابي وحاربوا ضد الإنكليز. ثم أرسلوا كعقاب لهم إلى السودان. ومن الناحية السياسية كانت هذه القوة غير صالحة للعمليات التنكيلية. وتحدث كرومر نفسه عن كيف كان يهتف هؤلاء الجنود في المعركة: «آه يا أفندينا عرابي، لو ترى إلى أي وضع قادنا اللعين توفيق» ثم يرمون أسلحتهم.

وفي آب/أوت 1883 عمّت الثورة مناطق مديرية البحر الأحمر. وهنا أنزل المهديون عدداً من الهزائم بجيوش الإنكليز ـ المصريين بقيادة الجنرال بيكر. وقبيل انصرام عام 1883 كانت مديريات السودان في قبضة الثوار. وفي كانون الأول/ديسمبر 1883 كفّ عن المقاومة سلاتين ـ حاكم دارفور. وفي بداية 1884 استسلم لبتون ـ حاكم بحر الغزال. وهكذا وقعت جميع البلاد من جهتي النيل الغربية والشرقية بيدي المهدي. ولم يبق تحت سلطة الإنكليز ـ المصريين سوى قطعة ضيقة من وادي النيل. كما لم يبق لديهم أي أمل بالمكوث في هذه البلاد، خاصة وأنه كان باستطاعة الثوار سدّ الوادي في أي وقت وقطع صلات الإنكليز ـ المصريين بمصر.

وفي تلك الحقبة من الزمن، دبرت السلطات الإنكليزية الموجودة في مصر المناورة التالية. فنظراً إلى أن الثورة كانت موجهة ضد السيطرة المصرية، قرّر الإنكليز إعلان استقلال السودان عن مصر، ومقابل ذلك قرروا تعيين الإنكليزي غوردون حاكماً عاماً على السودان. وبكلمة أخرى، أنهم أرادوا التواطؤ مع المهدي ليجعلوا السودان، بمساعدته، مستعمرة إنكليزية.

وفي 18 شباط/فيفري 1884 وصل غوردون بصحبة مساعده ستيوارت إلى

الخرطوم، حيث طبّق هذه السياسة الجديدة. فأعلن استقلال السودان عن مصر وعيّن المهدي سلطاناً على مديرية كردفان واحتفظ، بدهاء، بمنصب حاكم عام لنفسه. وقام بعدها بإلغاء جميع الضرائب المتأخرة وأعلن العفو العام عن السجناء الذين تأخروا عن دفعها. وكان قد أودع السجن عدد كبير من الفلاحين لأنهم لم يدفعوا الضرائب فأطلق غوردون سراحهم وظن أنه يستطيع التوصل بهذه التدابير إلى مساومة مع المهدي. إلّا أن المهديين اكتشفوا هذه المناورة، ولم يكن في نيتهم تقديم السودان إلى السلطة الإنكليزية فردوا على اقتراح غوردون بضرب الحصار على الخرطوم ابتداء من آذار/مارس 1884.

وفي خريف 1884 توجه من مصر، لإغاثة غوردون، جيش مؤلف من 7 آلاف جندي بقيادة الجنرال ولسلي ـ فاتح مصر. إلّا أن هذا الجيش لم يستطع بلوغ الخرطوم. وفي 23 كانون الثاني/جانفي 1885 توقفت الخرطوم المحاصرة عن المقاومة. فاحتلها الثوار، وقتل غوردون أثناء اقتحام المدينة، وقضي على الإنكليز الذين كانوا معه. فعاد ولسلي بعد ذلك بجيشه إلى مصر. وأتمّ الثوار خلال الأشهر الباقية من عام 1885 فتح وادي النيل.

وهكذا تأسست الدولة المهدية خلال 4 أعوام ضامّة فيها شرقي السودان بأسره (باستثناء منطقة صغيرة في شمال دنقلة ومديرية خط الاستواء).

الكيان الداخلي للدولة المهدية

توفي المهدي بعد فتح الخرطوم بمدة قليلة فانتقلت رئاسة الدولة المهدية إلى عبد اللّه التعايشي أقرب مساعديه الذي لقّب بالخليفة.

وكانت هذه الدولة، التي قامت منذ عهد قريب والتي حكمت البلاد، رغم كل شيء، لمدة 13 عاماً أي حتى عام 1898، عبارة عن معسكر مسلح محاط بالأعداء من كل جانب ومعرّض للحصار بصورة متواصلة. وكانت مهمتها الرئيسية تنظيم الدفاع. ولهذه الغاية، شيّد الخليفة عبد اللّه ترسانات بدائية ومعامل ودوراً لبناء السفن، كما أصلح السفن التي حصل عليها كمخلفات تركها المصريون وراءهم، وحتى أنه شيّد داراً للطباعة. ولتنظيم الجيش والصناعة الحربية، استخدم الأسرى الأوروبيين كاختصاصيين. وكان في خدمته بصورة خاصة سلاتين وروموِلو جسي ولبتون وغيرهم. ويصف سلاتين بصراحة الأساليب التخريبية التي قاموا بها وكيف أنهم عرقلوا ترميم البواخر وكيف أجروا ذلك الترميم بلا ذمة وكيف دمروا الأدوات

في المعامل الحربية وما شابه ذلك من الأعمال التخريبية الأخرى. وكان على الدولة التي تطوقها من كل صوب قوى معادية (بالإضافة إلى العدو الذي كان ينشط في داخل السودان)، أن تطبق باطراد أساليب الإرهاب ضد الخونة. وهذه هي المهمة الأساسية الثانية التي كانت تقع على عاتق الخليفة عبد اللّه والدولة المهدية.

وكانت الدولة تتسم في بادىء الأمر بطابع ديمقراطي. إذ كان الجيش يتألف من الفلاحين والرحل والأرقاء. وشغل مناصب القيادة فيه أبناء الشعب. وقد خفضت الضرائب تخفيضاً كبيراً. ومارس الضباط وموظفو الدولة الزهد والتقشف كنموذج لحياتهم. وكان رئيس قضاة الدولة المهدية يتناول 40 تاليرة شهرياً أي ما يعادل متوسط راتب الصانع الحرفي. وكان الموظفون الآخرون يستلمون ما بين 20 ـ 30 تاليرة شهرياً.

وناهض المهديون إثراء أشخاص منفردين، وسعوا إلى المساواة العامة. وعاقبوا أولئك الذين ينهبون ويسلبون عقاباً شديداً. وحرّم المهدي على أتباعه ركوب الخيل ودعا المؤمنين إلى السير على الأقدام من أجل إرضاء اللّه. وفرض عليهم تقديم الأشياء الذهبية والثمينة إلى بيت المال الذي كان يشرف على الحياة الاقتصادية في البلاد. وسمح بذبح خروف واحد فقط من أجل مآدب الأعراس. وخفّض المهر إلى 10 تاليرات للفتاة العذراء و5 تاليرات للأرملة.

ورغم جميع الاتجاهات الديمقراطية المائلة إلى التساوي لم تؤد هذه الحركة الفلاحية في أساسها إلى تصفية العلاقات الإقطاعية القائمة في البلاد. وفي هذه الحركة ظهر مفعول القوانين الطبيعية الخاصة بالحركات الفلاحية الكثيرة الأخرى. والتاريخ حافل بأحداث كثيرة للحركات الفلاحية. وهي تنتهي عادة بالفشل بحكم كونها عفوية وبحكم افتقارها إلى برامج دقيقة وإلى غايات واضحة يدركونها وإلى تكتيك فكر فيه بالتفاصيل وغير ذلك. وانتصرت الحركة الفلاحية في السودان، إلّا أن انتصارها لم يجعلها قادرة على تصفية العلاقات الإقطاعية التي حاربت ضدها.

وأشار إنجلس بدقة إلى هذه الخاصية للحركة المهدية السودانية فتكلم في مؤلفه «بصدد تاريخ المسيحية البدائية» عن الحركة المهدية السودانية بالنسبة إلى الحركات الشعبية الدينية في أفريقيا في القرون الوسطى. واعتبر هذه الحركات كنزاعات بين الرحّل الفقراء وأبناء البلد الميسورين. وبهذا الصدد كتب: «إن أبناء البلد يصبحون أثرياء وينهمكون في الترف ويستخفون بمراعاة الشريعة. وينظر البدو الذين يعيشون في

شظف العيش ويتمسكون، بسبب الفقر، بآداب صارمة، إلى هذه الثروات والمتع بحسد وطمع. وهكذا يتوحدون تحت زعامة نبيّ ما، المهدي، لعقاب المرتدين عن الدين ولبعث الاحترام إلى الطقوس والدين الصحيح وينتزعون الثروة من المرتدين كمثوبة لهم. وبعد انصرام 100 عام أو ما يقرب من ذلك يجدون أنفسهم في الوضع ذاته بالضبط، الوضع الذي كان فيه أولئك المرتدون، فيتوجب عندئذ تطهير المعتقدات مجدداً، فيظهر مهدي جديد وتبدأ اللعبة ذاتها مرة أخرى. وهكذا كان الوضع عند الحملات التوسعية التي قام بها المرابطون والموحدون الأفريقيون في إسبانيا حتى ظهور المهدي الأخير في الخرطوم، الذي قاوم الإنكليز بهذا النجاح... وجميع هذه الحركات التي قامت مقنّعة بغلاف ديني، كانت قد تطورت على أسس اقتصادية؛ ولكنها حتى في حالات الانتصار كانت لا تمس الظروف الاقتصادية السالفة وتدعها مصونة لا تنتهك حرمتها. وهكذا يبقى كل شيء على حاله وتصبح الاصطدامات دورية»(*).

هذا هو المفتاح لفهم الدولة المهدية، حيث بقي كل شيء على ما كان عليه سابقاً. ولم يتطلب الأمر حتى 100 عام لكي يحدث الارتداد الإقطاعي لقادة الحركة المهدية، وقد جرى هذا الارتداد الإقطاعي بوتائر سريعة للغاية. إذ بعد مضي 5 سنوات على احتلال الخرطوم استحوذ قاضي القضاة نفسه على ضياع واسعة وعلى عشرات من الرقيق بعد أن عاش بادىء ذي بدء كواحد من النساك والمتقشفين. ومما له دلالته، أن الدولة المهدية لم تقض على نظام الرق، وأنها اتخذت بعض التدابير فقط للحد من تجارة الرقيق. وقد حرّمت تجارة الذكور من العبيد، ولم يعرض للبيع الذكور من الأسراء بل جنّدوا إلى العمل في إقطاعيات الخليفة أو المقربين إليه. وكان الخليفة يهدي أحياناً الأسراء كرقيق إلى القبائل التي كان يستند إليها. إلّا أن تجارة الإناث من الرقيق كانت مستمرة واحتفظ بنظام الرق بأكمله. ولم يعتق المهديون العبيد رغم أنهم أسهموا في الحركة المهدية وهم يحلمون بالحرية. واستناداً إلى ذلك اندلعت جملة من الانتفاضات التي قام بها العبيد أنفسهم ضد الدولة المهدية. وطالما شن المهديون حروباً مظفرة في عهد الثورة، فالنهوض الأخلاقي والسياسي مهّد لالتفاف القبائل حولهم. ثم عادت الانشقاقات بين القبائل عقب الانتصار. وأصبحت

(*) ف. إنجلس، بصدد تاريخ المسيحية البدائية، ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 22، ص 468.

بعض القبائل، خاصة قبائل كردفان التي ينتسب إليها الخليفة عبد اللّه، في وضع ممتاز بينما كانت قبائل أخرى في وضع سيىء وخاصة قبائل وادي النيل التي ينتسب إليها المهدي محمد أحمد. ومنح القسم الأعظم من الأسلاب والغنائم إلى قبائل كردفان، الأمر الذي أثار استياء قبائل النيل التي خاضت نضالاً ضد القبائل المتنعمة.

وقام آل شريف ـ أقرباء المهدي، بانتفاضة في الخرطوم. قامت بها العناصر الديمقراطية من الحركة ضد الطغمة الإقطاعية المرتدة، وهي انتفاضة قبائل وادي النيل وكذلك النجارين وبحارة أسطول النيل السوداني.

وقد أضعف الصراع القبلي والطبقي الدولة المهدية التي اضطرت في ذلك الظرف الداخلي المعقد إلى صدّ الهجمات المتواصلة التي كان يشنها عليها الأعداء من الخارج.

أعمال الدول ضد الدولة المهدية

اضطرت الدولة المهدية إلى القيام بحروب متواصلة ضد الأعداء من الخارج. ففي عامي 1885 ـ 1886 استمر القتال ضد الجيش الإنكليزي ـ المصري الذي كان محتفظاً كالسابق بمنطقة سواكن ووادي حلفا. وفي غضون الأعوام 1887 ـ 1889، شنّ المهديون الحرب على الجهة الشرقية، ضد نجاشي الحبشة، وضد سلطان دارفور في الجهة الغربية. وفي 1891، اضطروا إلى شن الحرب على الجيش الإنكليزي ـ المصري المرابط على ساحل البحر الأحمر، كما قارعوا المتمردين في كردفان ودارفور.

وفي عام 1896 بلغ مرحلة حاسمة نضال الدولة المهدية ضد الدول الأوروبية.

وبعد أن فتح الإنكليز مصر شرعوا في توسيع مزارع القطن، واعتباراً من العقد العاشر من القرن التاسع عشر بدأوا بتشييد خزان كبير للمياه بالقرب من أسوان. وهكذا صمم الإنكليز توطيد أقدامهم في منطقة منابع النيل وتصفية الدولة المهدية مهما كلفهم الأمر.

كما سعت فرنسا إلى السيطرة على منابع النيل. وكانت هذه الفترة من أشد الأوقات توتراً في الصراع الأنكلو ـ فرنسي من أجل اقتسام أفريقيا. فمن جهة، أراد الفرنسيون توطيد أقدامهم في أثيوبيا أي في منطقة منابع النيل الأزرق، حيث كان لهم نفوذ كبير على منليك ـ نجاشي أثيوبيا. وبعد أن ثبتوا أقدامهم في غربي السودان وأوساطه أرادوا من جهة ثانية، توسيع نفوذهم على شرقي السودان أي على منطقة

منابع النيل الأبيض. وإن التوسع الفرنسي في غربي وشرقي أفريقيا أجبر الإنكليز على الإسراع بمهاجمة السودان...

وعزم الإنكليز خوض النضال ضد الفرنسيين باستغلال دول أخرى. فقاموا بإسناد الإيطاليين في نضالهم ضد التوسع الفرنسي في أثيوبيا. وكانت إيطاليا في ذلك الحين دولة ضعيفة لا تهدد إنكلترا التي استغلت عن طيب خاطر التناقضات الإيطالية ـ الفرنسية للحيلولة دون التوسع الفرنسي في أثيوبيا. كما شجعت التوسع البلجيكي في منابع النيل الأبيض صوب الكونغو، لمواجهة التوسع الفرنسي.

وفي 1893 ـ 1894، اقتحم الإيطاليون السودان واستولوا على منطقة كسجلا بعد أن استقروا في أريتريا ـ على ساحل البحر الأحمر.

وفي 1895 شن الإيطاليون الحرب على أثيوبيا. مما أدى إلى تصاعد موجة وطنية كبيرة في البلاد. فتراصّت صفوف الأحباش لصدّ الإيطاليين وانتهت الحرب باندحار الإيطاليين بالقرب من عدوة في أول آذار/مارس 1896.

وفي هذه الحرب تلقى الأحباش المساعدة من فرنسا وروسيا وبصورة خاصة من فرنسا التي عززت نفوذها في الحبشة في أعقاب هذه الحرب.

وفي 1894 عقدت إنكلترا اتفاقية مع بلجيكا بشأن توزيع مناطق النفوذ في أعالي النيل الأبيض. وأجّرت إنكلترا إلى «جمعية الكونغو» البلجيكية مديرية خط الاستواء في السودان، أي منطقة لادو التي كانت في قبضة البلجيك حتى عام 1910 عندما أعيدت إلى حظيرة السودان الأنكلو ـ مصري. وبعدما استأجر البلجيكيون هذه المنطقة، اقتحموا عام 1894 أراضي الدولة المهدية التي اضطرت إلى شن الحرب ضد البلجيكيين في الجهة الجنوبية، بينما كانت تقاتل ضد الإيطاليين في الجهة الشرقية.

وبعد معركة عدوة، قررت فرنسا استغلال نفوذها السائد في أثيوبيا لتجريد حملة على السودان. وكانت فرنسا قد حصلت في ذلك الوقت على امتياز لمدّ سكة حديدية من جيبوتي إلى أديس أبابا. وظنّت أنها ستواصل مدّها إلى ما وراء حدود أثيوبيا حتى تقطع جميع القارة الأفريقية من المحيط الهندي إلى الأطلسي. وفي الوقت ذاته عهد إلى الكولونيل مارشان ـ القائد الحربي الفرنسي في أفريقيا، بالزحف بالجيش من أواسط السودان إلى أعالي النيل. وفي آذار/مارس 1896، اتخذت إنكلترا بدورها قراراً لتجريد حملة أنكلو ـ مصرية بقيادةكيتشنر، على شرقي السودان.

وهكذا هجمت على الدولة المهدية مباشرة انكلترا وفرنسا اعتباراً من 1896.

وزحفت انكلترا بقواتها من الجهة الشرقية وذلك بقيادة كيتشنر، وفرنسا من الجهة الغربية بقيادة مارشان.

وفي 10 تموز/جويليه 1898 اتجه مارشان نحو فاشودة ورابط فيها. واقترب كيتشنر في 2 أيلول/سبتمبر 1898 من عاصمة الدولة المهدية ـ أم درمان الواقعة مقابل الخرطوم على ضفة النيل الأخرى. وجرت هنا معركة عامة بين القوات الأنكلو ـ مصرية والمهدية. واستخدم كيتشنر في هذه المعركة سلاحاً جديداً هو الرشاشات. وتقدم المهديون في صفوف متماسكة مسلّحين بالبنادق القديمة والسهام والخناجر ودون أن يهابوا الموت. فحصدهم كيتشنر بنيران رشاشاته. وهلك في هذه المعركة أكثر من 20 ألفاً من المهديين فأصيب جيش المهدي باندحار تام وتراجع ما بقي منه إلى الجهة الغربية، أي إلى كردفان. ولم يقتف أثره كيتشنر في ذلك الحين، ولكنه زحف بقواته سريعاً نحو الجنوب، واقترب في 19 أيلول/سبتمبر 1898 من فاشودة التي تعرف الآن بكدق.

فاشودة

إلتقت القوات الإنكليزية في فاشودة وجهاً لوجه مع القوات الفرنسية. فأدت هذه الحادثة إلى أزمة فاشودة العالمية المشهورة. وكما كتب لينين في سفر الأحداث، كانت إنكلترا «على شفا الحرب مع فرنسا»(*). واختلق الفرنسيون فيما بعد أسطورة مفادها أنهم كانوا ينتظرون معونة منليك ـ نجاشي أثيوبيا. ومع ذلك فلم ترسل النجدات رغم وعود النجاشي فاضطرت فرنسا إلى أن تأمر مارشان بالتراجع.

وانحسمت القضية على أساس توازن القوى لا في أفريقيا بل على النطاق العالمي. وأجرى الإنكليز في ذلك الوقت مفاوضات مع ألمانيا حول الاتحاد، ولم تقم فرنسا بالهجوم على إنكلترا خشية القتال على جبهتين. وبعد مفاوضات طويلة أمرت الحكومة الفرنسية مارشان في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1898 بالتراجع من فاشودة. وهكذا انتهى اصطدام فاشودة باستسلام فرنسا.

وبعد انصرام بضعة أشهر عقدت الاتفاقية الأنكلو ـ فرنسية في آذار/مارس 1899، حول توزيع مناطق النفوذ في أفريقيا. وبموجب هذه الاتفاقية أصبح شرقي السودان برمته في منطقة النفوذ الإنكليزي. ووضعت الاتفاقية نهاية للصراع الذي دام

(*) ف. إ. لينين، دفاتر عن الإمبريالية، مجموعة المؤلفات الكاملة الروسية، المجلد 28، ص 668.

طويلاً بين إنكلترا وفرنسا من جراء اقتسام أفريقيا. وكان توتر التناقضات الأنكلو ـ فرنسية قد بلغ ذروته في فاشودة.

وبعد حادث فاشودة حصل تقارب بين إنكلترا وفرنسا أدى إلى عقد معاهدة الوفاق، ومما مهّد إلى هذا التقارب ظهور مزاحم جديد، هو ألمانيا.

تأسيس الحكم الثنائي الأنكلو ـ مصري

لم يبق لدى إنكلترا بعدما وطدت أقدامها في شرقي السودان إلّا اتخاذ تدابير شكلية للسيطرة على البلاد. ولكن هذه القضية شكلت صعوبات معيّنة وذلك لأن شرقي السودان كان أرضاً تعود شكلياً إلى مصر وبالتالي إلى تركيا. وطالما أن مصر كانت في عداد الأمبراطورية العثمانية فالاستيلاء عليه مباشرة كان من شأنه أن يدعو إلى عدد من المضاعفات الدولية. فقامت إنكلترا باتخاذ تدابير شكلية عن طريق ما يعرف بالحكم الثنائي الأنكلو ـ مصري، أي «الحيازة المشتركة».

وفي 19 كانون الثاني/جانفي 1899 عقدت في القاهرة معاهدة وقعها اللورد كرومر عن بريطانيا العظمى وبطرس غالي عن مصر. وفي مقدمة المعاهدة ذكر أن الأسباب التي دعت إلى الحكم الثنائي هي أن مصر حكمت السودان حكماً سيئاً مما أدى إلى ضياعه. و«وافقت» الحكومة المصرية على السماح إلى إنكلترا بإدارة السودان لقاء المعونة التي قدمتها إلى مصر في السودان.

ووفقاً لهذه المعاهدة، يمثل الحاكم العام السلطة العليا في السودان. إذ حصرت في يده جميع السلطات المدنية والعسكرية والتشريعية والتنفيذية حصراً تاماً. وعيّن الحاكم العام طبقاً لتوصية من الحكومة الإنكليزية وبمرسوم صادر عن الخديوي، وبكلمة أخرى، مُنح الخديوي حقاً بإجراء ذلك الترشيح الذي أشارت عليه الحكومة الإنكليزية. ولم يكن من المستطاع عزل الحاكم العام من منصبه دون موافقة الحكومة الإنكليزية. ولا يعزل بمرسوم خديوي إلّا إذا اعتبرت الحكومة الإنكليزية أن هنالك ضرورة تدعو لذلك. وبدون موافقة الحاكم العام لا يمكن إخضاع أراضي شرقي السودان لأحكام أي قانون مصري. ويقوم الحاكم العام باستقبال قناصل الدول الأجنبية في السودان وباستطاعته رفض ترشيحهم.

فبمَ كان يتمثل إسهام مصر في إدارة السودان؟ احتفظت مصر، إلى جانب القوات

الإنكليزية، بكتيبة في السودان. ومنح للمصريين عدد من الوظائف الثانوية. وكان على مصر أن تتحمل أعباء الاحتلال المالية برمتها، وأن تدفع 750 ألف جنيه إسترليني سنوياً إلى الحكومة السودانية لسد نفقات احتلال السودان وإدارته. وإن هذا المبلغ مبلغ ضخم خاصة بالنسبة إلى الميزانية المصرية.

ووضع حكام إنكليز على رأس جميع المديريات السودانية، باستثناء مديرية دارفور في أقصى الغرب من السودان، حيث احتفظ بالسلاطين المحليين الذين ظلوا في علاقات تبعية للحكومة الاستعمارية الإنكليزية. وبقيت سلطنة دارفور حتى عام 1916 عندما قام السلطان بانتفاضة ضد الإنكليز. وعندها صفيت السلطنة وأصبحت دارفور مديرية سودانية خاضعة للحاكم الإنكليزي مباشرة.

ومنذ 1899 عرف السودان رسمياً بالسودان الإنكليزي ـ المصري. وأقيم فيه نظام ثنائي، وشرعت إنكلترا بتصفية آخر بقايا القوات المهدية التي كانت قد تراجعت إلى سهوب كردفان.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1899 وجه كيتشنر قواته إلى هذه المديرية، وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر دمرت بقايا المهديين عند جديد وقتل الخليفة عبد الله نفسه في المعركة.

وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 1899 تمّ الاستيلاء على عاصمة المهديين ـ الأبيض. وسحقت الثورة رغم أن فصائل منفردة مهدية بقيت تواصل المقاومة لمدة من الزمن في مختلف أنحاء البلاد.

ومع ذلك فقد ظهر أن القبض على ناصية السودان كان من الأمور الصعبة بالنسبة لإنكلترا. فمنذ 1900 حتى 1927، لم يمر عام دون انتفاضة. إلّا أنه لم تتسم أية واحدة من هذه الانتفاضات بصفة الشمول. وحدثت في مناطق منفصلة أو قامت بها قبائل منفردة. واتصفت جميعها بسمة محلية وكانت منفصلة عن بعضها البعض ولهذا حكم عليها جميعاً بالفشل.

الفصل العشرون

الجزائر في غضون الأعوام 1870 ـ 1914

المعارضة الجمهورية في الجزائر

كان لكمونة باريس صدى مباشر في الجزائر، هذا القطر الذي قاسى كثيراً والذي كان يرزح تحت نير الطغمة العسكرية البونابرتية والبورجوازية الكبيرة الفرنسية. وكانت ثورة كمونة باريس ذات صلة وثيقة بالأحداث الثورية التي وقعت بين 1870 ـ 1871 في الجزائر، وواكبت الثورة الوطنية التحررية الكبيرة عام 1871. ولم يكن هذا التصادف عرضياً على الإطلاق. إذ أن فشل الأمبراطورية الثانية أظهر للجزائريين من عرب وبربر كل ما تحتويه الدولة البورجوازية الفرنسية من ضعف وفساد. ولذا فإنهم، بعد أن حسبوا للظرف حسابه، هبّوا للنضال مرة أخرى من أجل تحطيم النير الأجنبي البغيض.

وكان مجرى الأحداث في هذه الأعوام العاصفة معقداً بحدّ ذاته إلى درجة ما. وكانت قد وصلت إلى الجزائر ليلة الخامس من أيلول/سپتمبر 1870 أولى الأخبار الخاصة بأحداث فرنسا كاستسلام الجيش الفرنسي في سيدان وأسر الأمبراطور وإعلان الجمهورية في الرابع من أيلول/سپتمبر. ولم يكن العرب والبربر، الذين يؤلفون معظم سكان البلاد (مليونان ومائة ألف نسمة) مستعدين بعد إلى القيام بانتفاضة سريعة. وأول من استجاب إلى أحداث باريس كان السكان الفرنسيون القاطنون في الجزائر، والذين كان يبلغ عددهم حينذاك زهاء 270 ألف شخص.

ولم يكن متجانساً التركيب الاجتماعي لسكان الجزائر الفرنسيين. ففضلاً عن البورجوازية الفرنسية والمعمّرين الفرنسيين، ظهرت في الجزائر جماعات من العمال والمثقفين الفرنسيين. واتخذت كافة فئات سكان الجزائر الفرنسيين باستثناء حفنة من

الصيارفة وأصحاب الامتيازات موقف المعارض من النظام البونابرتي. ومما يجدر ذكره أن الأكثرية الساحقة من الصيارفة وأصحاب الامتيازات كانوا يسكنون في باريس وليس في الجزائر. فما الذي دعا المعمّرين الفرنسيين المحليين والبورجوازية المحلية الفرنسية إلى معارضة نظام الأمبراطورية الثانية؟ إن مما استدعى معارضتهم الصراع من أجل الاستغلال الاحتكاري للجزائر والاستيلاء على ثرواتها الأرضية. إذ وزّع نابليون الثالث الامتيازات على ممثلي البورجوازية الكبيرة في العاصمة ورجال المال الباريسيين، وغبّن بذلك في القسمة كتلة الرأسماليين الفرنسيين القاطنين في الجزائر. وأمّن جميع نظام السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر مصالح كبار أصحاب الامتيازات الباريسيين قبل كل شيء.

ولم تساهم البورجوازية الفرنسية المحلية في إدارة البلاد المباشرة بل وحتى أنها حرمت في عام 1852 من حق إرسال مندوبيها إلى البرلمان الفرنسي (وكان هذا الحق قد منح لها عام 1848 في عهد الجمهورية الثانية). وكان ممثلو الطبقة العليا من الطغمة العسكرية الفرنسية كالمارشال بيليسييه والمارشال مكماهون وغيرهما، يعيّنون عادة في مركز الحاكم العام للجزائر. ولهذا عبر المعمّرون الفرنسيون والبورجوازية الفرنسية في الجزائر عن معارضتهم باستيائهم، قبل كل شيء، من دكتاتورية الطغمة العسكرية. وطالبوا بتصفية «النظام العسكري» وتسليم إدارة البلاد إلى أيدي البورجوازية الفرنسية المحلية وتأسيس مستعمرة للنازحين إلى الجزائر على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وطرد وإبادة السكان الأصليين منها كلياً. وحتى أن بعض المعمّرين أيّدوا فصل الجزائر عن فرنسا فصلاً تاماً (وبالطبع هذا لا يعني الجزائر العربية بل الجزائر الفرنسية بسكانها المحليين المستعبدين والمحرومين من الحقوق).

وكانت أكثرية كبار المعمّرين الفرنسيين من الأورليانيين أو الشرعيين، أي أنهم دافعوا عن الاحتفاظ بالملكية في فرنسا شريطة تغيير الأسرة الحاكمة. أما الباقون فكانوا يعرفون بالجمهوريين المعتدلين.

وقرّر هذا التكتل البورجوازي الاستعماري استغلال سقوط نابليون الثالث للاستيلاء على السلطة في الجزائر. ولم يتجرأ على إبعاد الحاكم العام دورييه الذي كان قد عيّن في عهد الأمبراطورية الثانية، ومع ذلك استطاع استبدال عدد من الموظفين البونابرتيين بجمهوريين معتدلين. واحتلّ ممثلو هذا التكتل جميع المناصب الرئيسية في الإدارة المحلية تقريباً.

ومع ذلك دفعت ثورة 1871 إلى الصعيد السياسي بالإضافة إلى هذا التكتل، أوساطاً ديمقراطية من المهاجرين الفرنسيين. ويجب أن لا يغرب عن البال بأن الجزائر استخدمت كمنفى لكافة العناصر المعارضة في فرنسا. ففي 1848 ـ 1849 نفي إليها 20500 من العمال الباريسيين، الذين ساهموا في ثورة حزيران/ جوان 1848. وعقب انقلاب لويس بونابرت الذي حدث في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1851، نفي إلى الجزائر 9530 من الجمهوريين النشيطين وخاصة الثوريين من البورجوازية الصغيرة. وكان المنفيون في ظروف صعبة. إذ هلك الكثيرون منهم من شدة الفاقة وتفشي الأمراض السارية وقساوة المناخ.

وبالطبع لم يقف هؤلاء الديمقراطيون الفرنسيون مكتوفي الأيدي تجاه الأحداث. ففي 5 أيلول/ سپتمبر 1870 نظّم الآلاف من العمال والديمقراطيين الفرنسيين من البورجوازية الصغيرة تظاهرة جماهيرية في الجزائر وأسقطوا نسور الأمبراطورية من جميع العمارات ووضعوا صارية عليها قلنسوة فريجية(*) في ساحة قصر الحاكم العام. وألّفوا من بعدها منظمات ديمقراطية وهي لجان الدفاع والجمعية الجمهورية في الجزائر والحرس الوطني والبلديات.

وألّفت لجان الدفاع في كافة المدن الجزائرية المأهولة من قبل الفرنسيين. وكانت هذه اللجان خاضعة جميعها للجنة الدفاع في مدينة الجزائر، التي قادها الجمهوريون البورجوازيون والديمقراطيون من البورجوازية الصغيرة. وطالبت لجنة الدفاع حق المساهمة في إدارة المستعمرة وتطهير المؤسسات من العناصر البونابرتية وتصفية النظام العسكري. ولم يدخل في قوام هذه اللجان أي ممثل من سكان البلاد الأصليين. ومع ذلك أحبط الجمهوريون البورجوازيون محاولات لجان الدفاع لوضع رقابة على رؤساء البلديات ونوابهم وصان وارنييه ـ زعيم البورجوازية الجمهورية، وهو رئيس بلدية مدينة الجزائر، جميع جهاز السلطة السابق في المدينة. فضلاً عن أنه أفلح في عزل ممثلي الطبقة العاملة من لجان الدفاع.

أما الجمعية الجمهورية في الجزائر فكانت عبارة عن منظمة سياسية لكتلة العمال الثوريين والديمقراطيين من البورجوازية الصغيرة. وكانت لها فروع في كافة مدن الجزائر، ونظمت اجتماعات عامة وأصدرت الصحف. وانتسب إلى هذه الجمعية

(*) أي رمز الثورة .ـ المؤلف.

وفروعها العمال الأعضاء في القسم الجزائري من الأممية (ولم يكونوا ماركسيين بل معظمهم من البرودونيين). واعتبرت الجمعية الجمهورية أن السلطة في الجزائر يجب أن تعود بأسرها إلى البلديات ـ الكمونات المنتخبة، وأن تكوّن الجزائر اتحاداً لهذه البلديات ـ الكمونات. ومن البديهي أن أماني السكان العرب والبربر لم تؤخذ بعين الاعتبار إطلاقاً لا في الجمعية الجمهورية ولا في الكمونات التي كانت الجمعية ترتأي تشكيلها. وكان الديمقراطيون من البورجوازية الصغيرة والبرودونيون شوفينيين مؤمنين بغطرسة الدولة الكبرى، مثلما كانت الحال مع البورجوازية الفرنسية الكبيرة.

وجدير بالذكر أنه انتسب إلى الجمعية عرب منفردون وكذلك يهود وأوروبيون من أصل غير فرنسي. ومع أن أعضاء الجمعية الجمهورية سمحوا للعرب بأن ينضموا إلى صفوفهم إلّا أنهم أبدوا، في أحسن الأحوال، عدم اكتراث بالنضال الوطني التحرري للسكان الأصليين. وأما أتباع برودون المعروفون بـ «نكرانهم للوطنية» فإنهم ارتأوا أنه لا يمكن حل القضية الوطنية إلّا عن طريق فرنسة جميع العرب. وفي تشرين الأول/ أوكتوبر 1870 حدّدت صحيفة «Algérie Française» («الجزائر الفرنسية») التي كانت على صلة بالجمعية الجمهورية في الجزائر، مهمات الحرس الوطني الذي كان قد أُلّف بمساهمة أعضاء الجمعية الفعّالة. وتتلخص هذه المهمات على النحو التالي: 1) النضال ضد العدو الخارجي؛ 2) النضال من أجل تأسيس جمهورية مستقلة في الجزائر، فيما لو بعثت الملكية في فرنسا؛ 3) النضال ضد انتفاضات السكان المحليين.

وكان الحرس الوطني خاضعاً للجان الدفاع وللبلديات المنتخبة، وكانت أغلبية البلديات تعود إلى الديمقراطية البورجوازية الصغيرة. وتزعمها المحامي رومالد فويرموز، الذي تم اختياره في أول أيام الثورة كرئيس للجنة الدفاع الجمهورية ورئيس بلدية مدينة الجزائر.

الكمونة الجزائرية

وفي 24 تشرين الأول/أوكتوبر 1870 عيّن حاكماً عاماً مؤقتاً للجزائر الجنرال والزين ـ استيرهازيه، المؤيد للملكية والذي لطّخ سمعته بالتنكيل الدموي بعمال وهران في أيلول/سپتمبر 1870. وعقب قدوم الحاكم العام الجديد إلى الجزائر (28 تشرين الأول/أوكتوبر 1870) ضرب الحصار على قصره العمال الأوروبيون في مدينة الجزائر بالاشتراك مع الفقراء العرب. فهرب الجنرال على ظهر سفينة حربية بعدما

تخلّى عن منصبه، واستولى العمال على قصره بمساعدة الحرس الوطني. واستقال رئيس البلدية وارنبيه أيضاً. وأخذ العمال و4 آلاف من الحرس الوطني يستعدون لهجوم على آخر حصن الثورة المضادة وهو قصر إدارة الأسطول البحري الذي كان يحرسه 200 بحار فقط. ومع ذلك دخل فويرموز بمفاوضات مع الأميرال وأوقف الهجوم وبذلك مهّد للاحتفاظ بمعقل الرجعية.

ولما وصلت الجزائر أنباء سقوط متز واستسلام المارشال بازين في 30 تشرين الأول/أوكتوبر 1870، حدثت تظاهرات جديدة في الجزائر ووهران وغيرهما من المدن مطالبة باستخدام الإرهاب الثوري ضد الخونة. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر طالبت الجمعية الجمهورية في الجزائر بتسليم جميع إدارة البلاد إلى لجان الدفاع الجمهورية. وتحقيقاً لقرارها، انتخبت في اليوم التالي بلدية الجزائر ولجنة دفاعها فويرموز قوميسيراً استثنائياً مؤقتاً للجزائر، أي حاكماً على البلاد. وأعلن أثناء الاجتماع أن «الكمونة هي مصدر أصلي لكل ديمقراطية» وأن البلاد ستكون كلها اتحاد كمونات.

ومع ذلك لم يترك هذا الثوران أي أثر تقريباً. إذ أعلنت حكومة فرنسا أن قرار الكمونة الجزائرية «عمل اغتصابي مناف للقانون» وعيّنت الرجعي شارل دي بوزيه قوميسيراً مدنياً استثنائياً في الجزائر مزوّداً بصلاحيات الحاكم. وتنازل له فويرموز عن السلطة حالاً (11 تشرين الثاني/نوفمبر 1870). ووفقاً لطلب دي بوزيه، وُضع الحرس الوطني تحت تصرفه. وأبعدت عن ملاكه القيادي جميع العناصر الثورية. وأخذت تتضاءل الحركة المشوشة من قبل البورجوازيين الصغار المسالمين.

فما الذي دعا إلى فشل العناصر الديمقراطية؟ يمكن بالطبع، الإشارة إلى خيانة فويرموز ولكن القضية لا تقتصر عليها فقط. إذ أنه لم يكن لدى الفئة الديمقراطية الضعيفة ركيزة متينة بين الجماهير تستند إليها وخاصة بين جمهور السكان الأصليين. فأتاح هذا الظرف بالذات للبورجوازية الاستعمارية فيما بعد إمكانية قمع جميع محاولات الكمونة الجزائرية الرامية إلى وضع رقابة على السلطة والحرس الوطني.

وأدّى إعلان كمونة باريس في آذار/مارس 1871 إلى تصاعد الحركة الثورية في الجزائر مرة ثانية. فجرت في البلاد تظاهرات تحت الشعارات: «لتعش باريس! ولتسقط فرساي!» ونشرت الصحف الثورية أخباراً مفصّلة عن فعاليات كمونة باريس. وأوفدت الجمعية الجمهورية في الجزائر مندوبيها إلى فرنسا وانضموا إلى كمونة

باريس بعد وصولهم إلى العاصمة وأصبحوا من مجاهديها وبناتها النشيطين. وكان من بينهم ألكسندر لامبير. ونوقشت في الجمعية الجمهورية مرة أخرى، قضية الاستيلاء على السلطة. إلّا أن الجمعية امتنعت هذه المرة عن متابعة النضال وذلك تحت تأثير المسالمين من البورجوازية الصغيرة.

وقد أوحت هذا القرار الانتفاضة الوطنية التي شرع بها العرب والبربر قبيل ذلك الحين. ولم يدرك الديمقراطيون من البورجوازية الصغيرة الفرنسية وحتى البروليتاريون في الجزائر طابعاً ثورياً للنضال الوطني التحرري للجماهير الشعبية العربية. وتتلخّص الغلطة الرئيسية التي اقترفها الثوار الفرنسيون في أنهم أهملوا القضية القومية. وقد فاتهم بأن النصر على البورجوازية الفرنسية المضادة للثورة في الجزائر غير ممكن إلّا عن طريق الاتحاد مع جماهير السكان الأصليين. ولم يفهموا بأنه لا يمكن لشعب يضطهد شعوباً أخرى أن يكون حراً نفسه، وبأنهم أنفسهم كان ينبغي عليهم أن يكونوا، قبل كل شيء، حريصين على تحرير الجزائر من الناحية القومية.

ولهذا فعندما قام السكان الأصليون في الجزائر بثورة تحررية كبيرة في آذار/مارس 1871، أثارت الأوهام الخاصة للدولة الكبرى لدى الفرنسيين البورجوازيين المحليين بلبلة كبيرة وفوضى في الحركة العمالية. وأما فويرموز وغيره من قادة البورجوازية الصغيرة، فإنهم ازدادوا خضوعاً للرجعية الفرنسية خشية من الانتفاضة العربية. وفي نيسان/أفريل 1871 حضر إلى الجزائر حاكم عام جديد متعصب للملكية والإكليركية وهو الأميرال غيدون، الذي عهد إليه قادة فرساي بمهمة قمع انتفاضة العرب والبربر. واستغلّ غيدون جِبن ساسة البورجوازية الصغيرة وخوفهم من «الخطر العربي»، وحلّ بدون عناء البلدية الجزائرية وشتّت الحرس الوطني.

الثورة الوطنية التحررية لعام 1871

أدّى نير المستعمرين إلى كارثة اقتصادية تامة في الأرياف الجزائرية. ففي غضون الأعوام 1868 ـ 1870، عمّت البلاد المجاعة واقتات الناس الحشائش وفي حالات كثيرة كانت تلاحظ حوادث أكل لحوم البشر. ورافقت المجاعة ـ الكوليرا التي أودت بحياة عشرات الآلاف من الضحايا. وفي عام 1866 كان عدد السكان الجزائريين الأصليين 2652 ألفاً، بينما هبط إلى 2125 ألف نسمة في عام 1872. وهلك ما يزيد عن 500 ألف (أي 1/5 مجموع السكان) من جراء المجاعة والأمراض السارية والأعمال الوحشية التي اقترفتها الحملات التنكيلية الفرنسية.

ومن عام إلى عام كانت تشبّ انتفاضات في منطقة أو أخرى من مناطق البلاد. إلّا أنها كانت محلية وتتسم في أغلب الأحيان بطابع العفوية، ولم يكن النضال منظماً على النطاق الوطني ولذلك استطاعت السلطات الفرنسية إخضاعها بسهولة.

ولكن الوضع تبدّل في أواخر عام 1870. إذ فتحت إمكانيات جديدة أمام العرب الذين رأوا ضعف فرنسا العسكري في حرب 1870 ـ 1871 ولمسوا أن القادة الفرنسيين غير أهل للنضال. واطّلعوا على كارثة سيدان وعلى استسلام متز وأحاطوا علماً بالنضال الطبقي الذي جرى في فرنسا، وبين الفرنسيين القاطنين في الجزائر. وفهم السكان العرب بأنه قد حان الوقت للقيام بحركة حاسمة. وفي المراكز المدنية وخاصة في مدينة الجزائر أسند الممثلون الجزائريون العمال الفرنسيين مساندة فعّالة. وابتداء من تموز/جويليه 1870 أصبح التذمر متواصلاً في القرى وفي مناطق الرحل.

واشتدّ التذمر كثيراً عندما رأى السكان انتقال السلطة في الجزائر من أيدي الجنرالات والصيارفة الباريسيين إلى كبار المعمّرين الفرنسيين الذين كانوا يظلمون السكان الأصليين بقسوة. وكان الفلاحون الجزائريون يكنّون لهؤلاء الطغاة المباشرين الحقيقيين أشدّ المقت. كما أثار استياء كبيراً المرسوم الذي نشر في أواخر عام 1870 حول اليهود الجزائريين. إذ منحهم هذا المرسوم حقوقاً كاملة كمواطنين فرنسيين، مما زاد في حرمان جمهور السكان الأساسي من حقوقهم. وبالإضافة إلى ذلك، أحدثت انطباعاً قوياً لدى الفلاحين الجزائريين الأخبار حول نزوح الهاربين المقبل من الألزاس واللورين إلى الجزائر ودفع فرنسا غرامة حربية إلى البروسيين. وقرنوا هذين الحدثين بنزع الملكيات الجديدة وابتزاز الأموال في الجزائر.

وفي 14 آذار/مارس 1871 بدأت ثورة القبائل العربية والبربر بقيادة الشيخ محمد المقراني ـ حاكم منطقة مرجان في بلاد القبائل (بالقرب من سطيف). ولم يكن باستطاعة المقراني ـ سليل الأسرة الإقطاعية الأصلية، أن يُسلّم بتحويل فرنسا له من حاكم مستقل تقريباً إلى مجرد موظف في جهاز السلطة المركزية وبأنها قللت مساحة أراضيه ومداخيله وتدخلت في شؤونه وربطته بعملائها الذين عيّنتهم له كمساعدين. وكان تحت نفوذ المقراني 30 قبيلة وباستطاعته تجهيز 25 ألف مقاتل.

وكانت القوة الأساسية للثورة تتمثل لا في الإقطاعيين الذين انحازوا إلى جانب المقراني بل في الفلاحين والرحل. وفي 8 نيسان/أفريل 1871 تمردت الطريقة الدينية الرحمانية، التي كان تحت نفوذها 250 قبيلة أي حوالى 600 ألف من الفلاحين

والرحل (وذلك ما يقرب من 1/3 سكان البلاد الأصليين). واستطاعت الطريقة تجهيز ما يزيد عن 100 ألف محارب وطاف دعاتها في القرى والأسواق وبين مضارب العرب الرحل، داعين إياهم إلى الجهاد المقدس ضد المغتصبين.

وبعدما انضمت الطريقة الرحمانية للانتفاضة غدت الجهة الشرقية من الجزائر برمتها مسرحاً لحرب تحررية طاغية. وطرح المقراني خطته على القادة الثوريين في المجلس الحربي. وهي تتلخّص في عدم إقصاء الفرنسيين عن الجزائر، بل الحصول منهم على تنازلات للوجهاء العرب والطغمة الحاكمة في بلاد القبائل. ولكن هذه الخطة لم تحظ بالقبول، وتمّ القرار على خوض النضال من أجل طرد الفرنسيين طرداً تاماً من الجزائر. ورغم نصيحة المقراني، استولى الثوار على حصن برج بو أراريج الفرنسي (في بلاد القبائل) بعد قصفه. وفي مجرى المواقع اللاحقة التي جرت خلال نيسان/أفريل وأيار/ماي حرّر الثوار، وهم يحرزون نصراً إثر آخر، جميع القسم الشرقي من البلاد تقريباً من ربقة الفرنسيين. وخاض الثوار خلال 10 أشهر فقط 340 معركة. وقتل المقراني في أيار/ماي 1871 في إحدى هذه المعارك وحلّ محله أخوه أحمد أبو مزراق.

وطالما كانت كمونة باريس تصدّ هجوم قوات الفرساليين ببطولة، كان يحرز الثوار انتصاراً إثر انتصار، وأن مقاومة الكمونة كانت تحرم حكومة تيير من إمكانية إرسال قوات إلى الجزائر. إلّا أن الوضع تغيّر بعدما سحق الفرساليون رجال كمونة باريس، فإنهم زادوا تعداد جيش الاحتلال في الجزائر حتى بلغ 85 ألف جندي. وقبيل تموز/جويليه 1871 اندحرت قوى الثوار الرئيسية، واستسلم لرحمة المنتصرين زعماء الطريقة الرحمانية بقيادة الشيخ الحداد. فحرقت الفصائل التنكيلية الفرنسية القرى وسرقت الماشية وخرّبت الينابيع وقتلت النساء والأطفال. ومع ذلك واصل الأنصار في بلاد القبائل النضال بشجاعة لمدة نصف عام رغم أن النضال كان غير متكافىء. وبعدما كسرت مقاومتهم تراجع أحمد أبو مزراق إلى الجنوب، حيث شنّ آخر المعارك وهو يتراجع. وفي كانون الثاني/جانفي 1872 سقطت بؤرتا المقاومة الأخيرتان وهما واحتا تقرت وورقلة وأسر أحمد أبو مزراق وقمعت الثورة.

وباستهتار اعترف قادة فرساي بأنهم نكّلوا بالثوار الجزائريين على «الطريقة الباريسية». وشنق الآلاف من الثوار أو سجنوا أو نفيوا من البلاد إلى كاليدونيا الجديدة للقيام بالأعمال الشاقة.

ودفعت القبائل الثائرة 36 مليون فرنك كغرامة. وانتزع منها 500 ألف هكتار من أجود أراضيها. ولتفادي مصادرة الأراضي المتبقية لديها توجّب عليها أيضاً دفع 27 مليون فرنك للمنكّلين.

وكان لدى رجال كمونة باريس والفلاحين الجزائريين عدو مشترك، وهو البورجوازية الفرنسية. وخاضوا في وقت واحد حرباً ضد هذا العدو. إلّا أنهم لم يستطيعوا بعد عقد تحالف فيما بينهم لكي يضمنوا وحدة العمل. بل أنهم قاموا بعمليات منفردة مما يسّر للبورجوازية الفرنسية كسر شوكتهم الواحد بعد الآخر.

الجزائر تحت نير الإمبريالية الفرنسية

كان سحق ثورة 1871 نقطة انعطاف شعر الفرنسيون على أثره أنهم ذوو مركز وطيد في البلاد تماماً. وكانت انتفاضة الرحل في جبل أورس (1879) وانتفاضة قبائل أولاد سيدي الشيخ في غربي الجزائر (1881) الانتفاضتين الأخيرتين في هذا العهد اللتين ناضل الشعب الجزائري فيهما بقوة السلاح من أجل حريته. وتحت سلطة الجمهورية الثالثة لم تحدث أية انتفاضة كبيرة في الجزائر المحطمة والمستعبدة عنوة. وبلغ الاستغلال الاستعماري والنهب الإمبريالي ذروتهما في البلاد.

وكالسابق، كانت السياسة الرئيسية للفاتحين نهب الأراضي. ووفق قانون 1873 الذي أدخل إلى الجزائر التشريع الفرنسي للأراضي، أصبحت جميع الأراضي العشائرية والمشاعية خاضعة للتقسيم الإجباري وغدت ملكاً خاصاً. وطبقاً لهذا القانون، كان باستطاعة أي عضو من أعضاء المشاعية فرز قطعة أرضه عن الملكية الجماعية التابعة للعشيرة والقبيلة. وبعدما حطّم هذا القانون المشاعية يسّر للمرابين والمعمّرين الأثرياء ابتياع الأراضي. ويسّر قانون 1887 إلى درجة أكبر انتقال ملكية المشاعية الفلاحية إلى أيدي المعمّرين الأوروبيين فإنه نصّ على متابعة تقسيم أراضي القبائل بين العشائر والعوائل، كما سمح للأوروبيين بابتياع الأراضي المشاعية حتى قبل فرزها إلى ملكية خاصة.

وإن جميع هذه التدابير عرّضت الفلاحين العرب إلى تعسف المضاربين والمرابين الأوروبيين. وفي غضون السبعينيات من القرن التاسع عشر، استحوذ المعمّرون الفرنسيون على 400 ألف هكتار من الأراضي التي صودرت من العرب، كما استولوا على 500 ألف هكتار خلال الأربعين عاماً اللاحقة. واستحوذ الفرنسيون قبيل عام 1917 على 55% من كافة الأراضي المسجلة في البلاد. وفي نفس الوقت احتفظ

الاستعمار الفرنسي كشأنه دوماً بطابع الملكية الكبيرة. وكانت حصة المعمّرين الصغار والمتوسطين 10% فقط من مجموع الأراضي التابعة للاستيطان. أما التسعون بالمئة الباقية فقد حصل عليها كبار المعمّرين وعددهم حوالى 10 آلاف شخص. وحتى عام 1871 تطورت زراعة الكروم تطوراً كبيراً وخصّص لها قسم كبير من الأراضي المنتزعة من العرب. فنشأت هنا استثمارات من طراز رأسمالي. وقسّم الجزء الآخر من أراضي المعمّرين إلى قطع صغيرة أجرت للمحاصصين العرب على أساس نظام الخماسة الاستعبادي.

وأدت السياسة الوحشية، التي انتهجها «الممدّنون» الفرنسيون والرامية إلى الاستيلاء على الأراضي، إلى تدمير الاقتصاد الفلاحي العربي. ولقمع القبائل المتمردة، دمّر الفاتحون الينابيع وحوّلوا الواحات المزدهرة إلى صحارى. واستولى المعمّرون على أحسن المراعي. وأبعدوا الرحل إلى الأراضي القاحلة وإلى البقاع الداخلية من البلاد ذات المناخ القاسي، ولم يستطع المبعدون العثور على العشب لإطعام قطعانهم التي هلكت من شدة الجوع والعطش ومن الصيف القائظ والشتاء القارس.

واستولت التروستات الفرنسية على مكامن خامات الحديد والفوصفوريت في جوف أرض الجزائر. وعدّنت على نطاق ضيق نسبياً في بادىء الأمر مكامن خامات الحديد التي اكتشفت قبل عام 1871. ففي عام 1879 استخرج مثلاً 438 ألف طن من خامات الحديد. ومع ذلك فبعد تأجير المناجم كامتياز لتروست الفلزات شنايدر ـ كريزو وغيرها من الشركات ازداد استخراج خامات الحديد إلى 1230 ألف طن قبيل عام 1913. وفي عام 1873 اكتشفت مكامن الفوصفوريت في منطقة الحدود الجزائرية التونسية فسيطرت على استغلالها أربع شركات مساهمة فرنسية. وفي 1913 استخرج 967 ألف طن من الفوصفوريت وشرع أيضاً بتعدين مكامن النحاس والزنك.

وعقب عام 1871 كانت المرحلة الجديدة في استغلال الجزائر هي مساهمة الاحتكارات المرتبطة بالبنوك في فرنسا في هذا الاستغلال. وهكذا أسست بضعة بنوك فوق أرض الجزائر. وأصبحت شركة الجزائر «Compagnie Algérienne» أضخمها في البلاد. وسيطرت هذه الشركة أيضاً على بنك الجزائر للإصدار «Banque d'Algérie» والبنك العقاري الجزائري «Crédit Foncier d'Algérie» وغيرهما.

وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر تقدّم مدّ السكك الحديدية بالنظر إلى

ازدياد طلبات التجارة الخارجية والداخلية وكذلك للأهداف الاستراتيجية ـ الحربية. وفي 1870 تمّ مدّ سكة حديد قسنطينة ـ فيليبفيل، وفي 1871 ـ سكة الجزائر ـ وهران، وفي 1875 ـ ثلاث سكك حديدية في آن واحد وهي: عنابة (بونة) ـ تبسة، وعنابة (بونة) ـ القالة، والجزائر ـ قسنطينة. وفي 1881 مدت سكة حديد وهران التي تتجه إلى قلب البلاد نحو الجنوب. وقبيل عام 1885 بلغ مجموع طول خطوط السكك الحديدية في الجزائر 2030 كيلومتراً.

وفي التجارة الخارجية لوحظ نفس الاتجاه كما في سنوات 1830 ـ 1870. وكان نمو التجارة الخارجية خلال أعوام 1871 ـ 1914 خير دليل على ازدياد أهمية الجزائر كسوق لتصريف البضائع الفرنسية وكمصدر الخامات لصناعة فرنسا. وتشهد الأرقام التالية على استيراد وتصدير الجزائر (المتوسط السنوي، في مليون فرنك):

الأعوام	الواردات	الصادرات
1871 ـ 1880	180,0	172,4
1881 ـ 1890	255,8	158,6
1891 ـ 1900	270,3	250,8
1914	527,0	375,0

إن البضائع الصناعية كانت تمثل جزءاً كبيراً من استيرادات الجزائر من فرنسا. ففي عام 1874 مثلاً كان نصيب المنسوجات المستوردة 90 مليون فرنك من مجموع 270 مليون فرنك أي ثلث استيراد الجزائر من فرنسا، ونصيب المكائن والمواد المعدنية 22 مليون فرنك وما شابه ذلك. وهكذا تقوضت حتى إمكانية تأسيس صناعة تحويل خاصة بالجزائر. وفرض على الجزائر أن تكون ملحقاً زراعياً يزوّد بالخامات اقتصاد فرنسا الرأسمالي.

ومع ذلك فقد أصبح السبيل ممهداً لتكوين ونمو البروليتارية المحلية بنتيجة شقّ الطرق وإنشاء الموانىء والمنشآت المختلفة الأخرى واللجوء إلى العمل المأجور في الزراعة وفي النقل، وكذلك بنتيجة انبثاق عدد من المشاريع الصغيرة ذات الأهمية المحلية (وخاصة لتحويل الخامات الزراعية). وبادىء ذي بدء كانت هذه الكوادر مقتصرة على الفرنسيين فقط أو الأوروبيين بالولادة الذين كانوا يؤلفون، في السبعينيات من القرن التاسع عشر، كوادر الطباعة وعمال السكك الحديدية والبنائين وعمال التعدين وما شابه ذلك. ومع ذلك بدىء بتشغيل العمال العرب تدريجياً في أعمال

البناء والموانىء وكذلك في الزراعة (وبصورة متأخرة نوعاً ما في صناعة التعدين). وإن انعدام معطيات إحصائية دقيقة جعل من الصعوبة بمكان تحديد العدد الإجمالي للطبقة العاملة الجزائرية ما بين العقدين الثامن والعاشر من القرن ذاته. وكل ما يمكن قوله إن هذا العدد كان صغيراً نسبياً.

وفي ذلك العهد لم تكن الطبقة العاملة الجزائرية تلعب بعد دوراً محسوساً في حياة البلاد الاجتماعية السياسية. ويستثنى من ذلك ما حدث في عام 1870 عندما أسهم العمال الفرنسيون مساهمة فعالة في حركة الكمونة الجزائرية، وفي عام 1871 عندما قاتل عمال الزراعة العرب في صفوف المحاربين للثورة الوطنية التحررية الجزائرية. ولمدة طويلة لم تكن في الجزائر منظمات عمالية. إذ أنها انبثقت في وقت لاحق بعد أن تشكلت في فرنسا، وكانت مؤلفة في الأساس من الفرنسيين. وكقاعدة عامة، تبنّت هذه المنظمات اتجاه الرعاية والاندماج بفرنسا تجاه العرب والبربر. ولم تلد الحركة العمالية في الجزائر كعامل هام في تطوير المجتمع في الحقيقة إلّا عقب ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا.

وحالت الفروق الهامة القائمة بين العمال الفرنسيين والجزائريين دون توحيد الطبقة العاملة في الجزائر. إذ كان معظم الجزائريين لا يجيدون الفرنسية، الأمر الذي كان نفسه حائلاً دون تكوين اتصالات مع العمال الأوروبيين. ويجب أن نضيف إلى ذلك الوضع الممتاز الذي كان يتمتع به العمال الأوروبيون. إذ أنهم كانوا يتقاضون رواتب أعلى وينجزون أعمالاً أسهل و«أنظف» من العمال الجزائريين. وأخيراً، فإنهم كانوا يتمتعون بحقوق سياسية لم يكن يتمتع بها العمال الجزائريون. وكانت الإدارة الفرنسية الاستعمارية والبورجوازية الفرنسية المحلية تسعيان دوماً إلى استغلال جميع هذه الظروف لخلق التعارض بين العمال الجزائريين والفرنسيين ولإحداث انشقاق في صفوف البروليتارية في الجزائر.

وكانت سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر مستندة إلى الأقلية الفرنسية الممتازة وإلى استعباد غالبية العرب والبربر المحرومين من الحقوق. وكان جميع سكان البلاد منقسمين إلى «مواطنين» (الفرنسيين) و«رعايا» (الجزائريين). وكان «المواطنون» يختارون مندوبيهم إلى البرلمان الفرنسي والبلديات، وابتداء من عام 1898 إلى ما يعرف بالمندوبيات المالية ـ وهي نوع خاص لهيئات الحكم الذاتي التي تنظر في ميزانية الجزائر المحلية. وكانت تتألف واحدة من هذه المندوبيات من المعمّرين

الفرنسيين وأخرى من الفرنسيين غير المعمّرين وثالثة (وهي أقل عدداً وغالباً ما كان أعضاؤها يعيّنون من قبل الحاكم العام) من رؤساء الإقطاعيين المحليين الذين كانوا آلة طيعة بيد المستعمرين. واستلم كثرة من هؤلاء الإقطاعيين الجنسية الفرنسية والرتب والأوسمة كمكافأة لخيانتهم لمصالح شعبهم الوطنية.

وأما «الرعايا» فكانوا محرومين من الحقوق الانتخابية، وكان عليهم أن يقبلوا دون اعتراض تعسف الموظفين والضباط الفرنسيين. وكان «المواطنون» الفرنسيون يدفعون نفس ما يدفعونه من الضرائب في فرنسا، بينما فرضت على الرعايا إتاوة استعمارية باهظة. وكان «المواطنون» يحاكمون وفق القوانين الفرنسية، بينما أعدّ للرعايا «قانون السكان الأصليين». وكان باستطاعة السلطات الاستعمارية إلقاء الرعايا في السجن دون محاكمة أو جلدهم أو إبعادهم إلى أماكن نائية في الصحراء أو مصادرة أموالهم. وكان «الرعايا» محرومين من حق إصدار الصحف باللغة الوطنية أو تأليف أحزاب سياسية أو نقابات خاصة بهم، أو الاجتماع دون موافقة السلطات. وعند أي خرق للقوانين التي سنّها الفرنسيون، كانت تفرض غرامة جماعية على قرى كاملة أو قبائل أو مناطق بأسرها. وبصورة خاصة كان وضع «الرعايا» صعباً في القسم الجنوبي من البلاد الذي بقي تحت حكم وزارة الحربية وتحكمت فيه الطغمة العسكرية الفرنسية. وكانت «المكاتب العربية» التي يترأسها ضباط «الشؤون المحلية» تراقب حياة «الرعايا» في هذا الجزء من البلاد مراقبة كلية وتامة.

مطاليب العرب الجزائريين

خاض سكان الجزائر الأصليون كردّ فعل على نهب الأراضي والاستغلال الصارم والتعسف الاستعماري، نضالاً حازماً من أجل القضاء على «قانون السكان الأصليين» المخجل ومن أجل إشاعة الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري. واستغرق هذا النضال طيلة الربع الأخير من القرن التاسع عشر وامتد إلى القرن العشرين.

وانبثقت في الجزائر أولى المنظمات القومية في مستهل القرن العشرين بالنظر إلى النهوض العام للحركات التحررية البورجوازية الديمقراطية في الشرق في عهد يقظة آسيا. ومع ذلك كانت هذه المنظمات محرومة تقريباً من الركائز التي تسندها بين الجماهير. ومردّ ذلك لا ضعف الطبقة العاملة فحسب، بل وأيضاً هزال البورجوازية الوطنية التي لم تتطور إلّا قبيل ذلك الوقت والتي قصرت نطاق عملها على التجارة وحدها تقريباً. وتمّ صهر أكثرية المثقفين المحليين ممن كانوا على صلة بالبورجوازية

صهراً تاماً تقريباً أو أنهم على كل حال تفرنجوا إلى درجة كبيرة. وإن جميع هذه الأوضاع تفسّر لنا حقيقة أن أولى المنظمات الوطنية في الجزائر لم تضع نصب أعينها مهمة النضال من أجل الاستقلال. وإنها لم تطالب إلّا بالمساواة في الحقوق بين العرب الجزائريين والفرنسيين وبالقضاء على «قانون السكان الأصليين» ومنح الجزائريين حقوق المواطنين الفرنسيين أو على الأكثر بالحكم الذاتي للجزائر وتأليف حكومة ذاتية محلية يتمثل فيها على نطاق واسع السكان الأصليون.

وكانت حركة «المسلمين المتفرنسين» تتسم بشدة الاعتدال. وكان «المسلمون المتفرنسون» يجيدون اللغة الفرنسية وقد حصلوا على ثقافة فرنسية وبذلوا أقصى جهودهم للحصول على حقوق متساوية مع الفرنسيين ضمن إطار أمبراطورية فرنسا الكولونيالية. وكوّنوا «الاتحاد الفرنسي - الجزائري» واتحادات أخرى كان ينقصها جميعاً الشكل التنظيمي الدقيق. وبالعكس كانت مطاليب الاتحاد المغربي ولجنة تحرير الجزائر وتونس أشد حزماً. ولقد بذلا أقصى جهودهما من أجل أن تحصل الجزائر على الحكم الذاتي وذلك باسم الأمة المغربية التي اعتبروا أنها متكونة. وكانت هنالك جماعة صغيرة أيضاً من الإقطاعيين الذين علّقوا آمالهم على السلطان التركي. وفي وسط هذه العناصر، اتسعت الرعاية للجامعة الإسلامية إلّا أنها لم تلاق استجابة جدية لدى الجماهير.

وفي 1912 حدثت في الجزائر حركات منفردة ضد النظام الكولونيالي. وكانت هذه الحركات في الأساس عبارة عن احتجاجات صحفية وعدم الطاعة السلبي للسلطات. وعلى هذا فلم يكن باستطاعتها زعزعة سيطرة فرنسا على الجزائر أو إحداث أي تغيير جذري فيها، وذلك نظراً إلى الطابع الأرستقراطي والأفق الضيق اللذين اتسمت بهما هذه الحركات.

الفصل الواحد والعشرون

استيلاء الإمبريالية الفرنسية على تونس

مطامح إيطاليا

كانت تونس أول قطر عربي تحوّل إلى مستعمرة في عصر الاستعمار. وقد استولت عليها فرنسا في 1881 أي قبل فتح الإنكليز لمصر بعام واحد. ومع ذلك مهّدت البورجوازية الفرنسية السبيل للاستيلاء على تونس تدريجياً في غمرة الصراع العنيف الذي خاضته عبر عشرات السنين ضد مزاحميها في النهب الاستعماري. ولمدة طويلة كانت إنكلترا منافسها الرئيسي. ومع ذلك ظهر على المسرح التونسي في السبعينيات من القرن التاسع عشر منافس آخر، وهو إيطاليا.

ولم تكد تتكون إيطاليا كدولة وطنية، حتى أخذت تتحول إلى دولة إمبريالية ذات مطامع استعمارية قوية. وحسب تعبير بيسمارك، كانت مطامع إيطاليا أشبه بمطامع ابن آوى إلّا أن أسنانها كانت منخورة أو أنها كانت أشبه بحيوان مفترس صغير وهزيل زاحمته في كل مكان الحيوانات الأخرى الأقوى منه. ومع ذلك فإنها نالت في تونس نجاحاً ملحوظاً بفضل مساندة إنكلترا لها. إذ أفلح الإيطاليون في الحصول على امتيازات لاستخراج الرصاص من جبل الرصاص وانتزعوا امتياز التلغراف من أيدي الفرنسيين وابتاعوا امتياز سكة حديد تونس ـ فم الواد (غوليت) من الإنكليز. وكانت السبعينيات من القرن التاسع عشر فاتحة الاستعمار الإيطالي لتونس وتكوين الدساكر الزراعية فيها أيضاً.

وفي 1871 حاولت إيطاليا، مستغلّة فشل فرنسا في حربها ضد بروسيا، ربط تونس بمعاهدة تمنح المقيمين الإيطاليين في تونس امتيازات خاصة. وعندها قرّر الباي المقاومة، أخذ الإيطاليون يتأهبون لتجريد حملة عسكرية بحريّة على تونس،

ولولا تدخّل إنكلترا وفرنسا وتركيا تدخلاً دبلوماسياً مشتركاً لما انصاعت إيطاليا وعدلت مؤقتاً عن خططها.

التهيؤ للاستيلاء على تونس

إحتفظت فرنسا بتونس لنفسها وهي تقاوم المطامع الإيطالية. وفي غمرة التنافس العنيف، استولى الرأسماليون الفرنسيون على الأراضي التونسية وحصلوا على امتيازات. هكذا حصلوا على امتيازات لمدّ سكة حديدية تمتد من مدينة تونس إلى تخوم الجزائر وإنشاء مرفأ في نفس المدينة، لاستخراج الرصاص وغيرها من الامتيازات. وابتاعت شركة مرسيليا «Société Marseillaise» عقارات «أنفدا» الضخمة التي تبلغ مساحتها حوالى 90 ألف هكتار، أو 900 كيلومتر مربع، وعزمت على تحويلها إلى قاعدة فرنسية في داخل تونس.

وطالب الرأسماليون الفرنسيون بإصرار تحويل تونس كلياً من شبه مستعمرة إلى مستعمرة فرنسية. وقد أثيرت الناحية العملية لقضية ضمّ تونس إلى فرنسا في مؤتمر برلين الذي انعقد في 1878 حيث قامت الدول الكبرى بتقسيم الأمبراطورية العثمانية في الحقيقة بينما طالبت فرنسا هي الأخرى بحصتها.

ووافقت فرنسا على الاعتراف باستيلاء إنكلترا على قبرص، والنمسا على البوسنة والهرسك، وكذلك بتوسيع روسيا في البلقان شريطة أن تحصل على تعويض مناسب. ورغم أن معاهدة برلين لم تحتو على نصّ صريح فلقد حصلت فرنسا من الدول على رخصة غير رسمية للاستيلاء على تونس. وأعلن بيسمارك وهو يخاطب وادنغتون ـ ممثل فرنسا: «أينع الثمر، وما عليكم إلّا قطافه». وقد شجعت ألمانيا بنوع خاص التوسع الفرنسي في تونس، لأن بيسمارك اعتبره بمثابة ربح مزدوج لألمانيا. فأولاً: صرف هذا التوسع فرنسا عن خططها الانتقامية في أوروبا. وكذلك أصبحت فرنسا مضطرة إلى التخلي عن إعداد العدة للحرب الأوروبية. وثانياً: إن اصطدام الفرنسيين مع إنكلترا وإيطاليا على التربة الأفريقية هو لصالح بيسمارك. فطالما بقيت فرنسا في وضع معادٍ لإنكلترا، لم يكن في وسعها خوض حرب في أوروبا، وكانت إيطاليا المستاءة مضطرة إلى طلب المعونة من ألمانيا والنمسا ـ المجر.

ومع ذلك فلقد كفّت إنكلترا، منذ عام 1878 عن الاعتراض على التوسع الفرنسي في تونس. وأعلن سالسبوري بأنه ليس لدى إنكلترا أي مصلحة خاصة في

تونس تجعلها تنظر بعين القلق أو الاستياء من توسّع فرنسا المتزايد والمشروع. وكانت إنكلترا في تلك الآونة تستعدّ للاستيلاء على مصر، وقد حسبت الحساب للتعويض على كل حال عن تونس باستيلائها على قبرص ومصر.

وتبيّن بأن تركيا وإيطاليا كانتا الخصمين الوحيدين لفرنسا في تونس، إلّا أنه في استطاعة فرنسا عدم الاهتمام بهما.

إقرار الحماية الفرنسية

لم يتحقق الاستيلاء المباشر على تونس إلّا بعد انصرام ثلاث سنوات على انعقاد مؤتمر برلين، أي في 1881 وذلك باستغلال فرنسا كالعادة الاستفزاز الذي جرى في حادث الحدود. فزحفت بقواتها نحو تونس بدعوى إحلال الأمن. وفي 12 نيسان/ أفريل 1881 عبر الجيش الفرنسي الحدود الجزائرية التونسية. وكان قوامه 30 ألف جندي. وبعد مرور بضعة أيام أنزل 8 آلاف جندي إلى بنزرت، ثم زحف سريعاً نحو العاصمة. وفي 12 أيار/ماي طوّقت هذه القوات الفرنسية قصر سعيد مقرّ باي تونس الواقع في باردو وهي إحدى ضواحي مدينة تونس، وأجبرت الباي على توقيع معاهدة قصر سعيد أو باردو نسبة لاسم الموضع الذي تمّ فيه توقيعها.

ولم ترد في المعاهدة إشارة إلى كلمة «حماية» إلّا أنها كانت في الواقع معاهدة استعباد استعماري للبلاد. ووافق الباي بموجبها على احتلال القوات الفرنسية لتونس بدعوى «إعادة النظام والأمن إلى حدودها وسواحلها». واتخذت فرنسا على عاتقها مهمة ممارسة العلاقات الخارجية التونسية وضمان تنفيذ الاتفاقيات التي أبرمت بين الحكومة التونسية والدول الأوروبية. وحصلت فرنسا على حق تنظيم شؤون البلاد المالية، مؤمّنة دفع دين الدولة وضامنة حقوق دائني تونس. ولمراقبة تطبيق المعاهدة، عيّنت فرنسا وزيراً ـ مقيماً أصبح الوسيط الوحيد بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية. وأخيراً، تعهدت فرنسا بتقديم المعونة إلى باي تونس في حالة حدوث خطر يهدده هو شخصياً أو أسرته الحاكمة.

واعترفت جميع الدول باستيلاء فرنسا على تونس ما خلا تركيا وإيطاليا فقد احتجتا على ذلك رغم أن احتجاجهما لم يجد فتيلاً. وأعلن الأتراك بأن الباي التونسي هو مجرّد موظف تركي وعلى هذا فإنه غير مخوّل لعقد معاهدات دولية. واعتبر السلطان التركي نفسه مالكاً لتونس حتى الحرب العالمية الأولى، ولم يتخلّ عن حقوقه فيها إلّا بعد انتهاء الحرب على أساس إبرام اتفاقيات دولية قانونية.

وفي الواقع كان الشعب التونسي الجهة الوحيدة التي قاومت الفاتحين الفرنسيين مقاومة فعلية. فإنه انتفض على أثر إبرام معاهدة باردو. فاضطر الفرنسيون إلى الاستيلاء على البلاد شبراً شبراً، واستغرق ذلك وقتاً طويلاً. ولم يكن لدى الثوار أي منظّمة سياسية معينة. وكان يقودهم ممثلو الطرائق الدينية، التي خاضت النضال تحت شعارات القرون الوسطى المتمثلة في الجهاد المقدس. واستغرقت الانتفاضة بضعة أشهر. وفي 15 تموز/جويليه 1881، أي بعد قصف دام عشرة أيام، استولى الفرنسيون على صفاقس. وفي تشرين الأول/أوكتوبر احتلوا القيروان، وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر أخذوا قفصة. ولم يكن باستطاعة الفرنسيين قمع الانتفاضة واحتلال البلاد برمتها إلّا في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1881، أي بعدما احتلوا قابس.

وبعدما فتح الفرنسيون تونس، شرعوا بتأسيس جهاز الدولة الاستعمارية ووضع كيانه الحقوقي. وكان على هذا الجهاز أن يضمن سيطرة الرأسمال الاحتكاري الفرنسي على البلاد. وتطويراً لمعاهدة باردو، وقّع الباي في 9 حزيران/جوان 1881 مرسوماً اعتبر «ممثل فرنسا الوسيط الوحيد الرسمي لممارسة العلاقات المتبادلة بين تونس والدول الأخرى». وبهذه الصورة تخلّى الباي التونسي رسمياً وكلياً عن استقلاله في الشؤون الخارجية. في 8 حزيران/جوان 1883 عقدت في المرسى اتفاقية فرنسية ـ تونسية سلبت الباي من استقلاله في الشؤون الداخلية أيضاً. ولأول مرة سجلت كلمة «محمية» بالمداد في هذه الاتفاقية. وعززت اتفاقية المرسى معاهدة باردو لعام 1881، وألزمت الباي بـ «الشروع بتحقيق الإصلاحات الإدارية والقانونية والمالية التي ترتأي الحكومة الفرنسية بأنها مجدية». وحدّد في المعاهدة مبلغ الدين الأساسي بمقدار 125 مليون فرنك والدين الجاري بمقدار 17 مليون فرنك. واتخذت فرنسا على عاتقها الاهتمام بتلبية مطاليب الدائنين. وفي 2 تشرين الأول/أوكتوبر 1884 حُلّت اللجنة المالية الدولية وانتقلت جميع شؤون تونس المالية إلى المقيم العام الفرنسي ووضعت تحت تصرفه. وأخيراً فوّض المقيم العام، طبقاً لمرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخ في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1884، لإقرار وتطبيق «جميع المراسيم الصادرة من سموّ الباي». وفي 23 حزيران/جوان 1885 قلّد المقيم العام بـ «سلطة الجمهورية المطلقة التامة» ضمن الحدود التونسية. ووضعت تحت تصرّفه

قوى فرنسا البرية والبحرية المرابطة في تونس، وكذلك جميع الهيئات الإدارية التي تشرف سواء على السكان الأوروبيين أو التونسيين المحليين.

ومارس المقيم العام سلطته في الأقاليم التونسية عن طريق المراقبين المدنيين الفرنسيين الذين قد تم تعيينهم في 4 تشرين الأول/أوكتوبر 1884. وكان المراقبون المدنيون خاضعين للمقيم العام الذي من صلاحيته تعيينهم أو عزلهم. وجزّئت جميع البلاد، باستثناء الأراضي الجنوبية الموضوعة تحت سلطة الطغمة العسكرية الفرنسية المباشرة، إلى 13 منطقة من مناطق الرقابة المدنية. وكانت كل منطقة مؤلفة من قاعدة(*) واحدة أو بضع قواعد، وترأس كلا منها موظف تونسي محلي عيَّنه الباي استناداً إلى أوامر السلطات الفرنسية. وكان يخضع هؤلاء الموظفون شكلياً إلى حكومة الباي، ولكنهم كانوا يعتمدون في الواقع اعتماداً تاماً على المراقبين المدنيين الفرنسيين. ووفقاً للمنشور الصادر في 22 تموز/جويليه 1887، كان لهؤلاء المراقبين الحق في «مراقبة أعمال الرؤساء المحليين الإدارية وإعطائهم الأوامر المكتوبة أو الشفهية».

وهكذا فعن طريق سلسلة من المراسيم الصادرة في السنوات الأولى من الحماية، تأسس البناء الفوقي الحقوقي للدولة الاستعمارية الذي أمّن دكتاتورية الاحتكارات الفرنسية وخدم مصالحها. وفي الواقع أناط هذا النظام بالمقيم العام الفرنسي سلطة مطلقة يتمتع بها. ورغم أنه لم يقض على الدولة الإقطاعية التونسية (وهذا ما يميز نظام الحماية من المستعمرات الاعتيادية) فإنها تحوّلت إلى جهاز إضافي للسلطة الأجنبية ترأسه المقيم العام الفرنسي. وكان تحت إمرته رؤساء فرنسيون ذوو سلطة مطلقة ويديرون فروعاً مستقلة من إدارة الدولة. وبقي الباي متربعاً على عرشه إلّا أنه لم يحكم، إذ لم يكن له الحق في نشر أي مرسوم أو تصميمه دون موافقة المقيم العام الفرنسي. وبالطبع، احتفظ بوزيرين هما الوزير الأول ووزير القلم وببعض الدواوين، إلّا أنها كانت جميعاً تحت رقابة المستشارين الفرنسيين. ووضعت جميع مداخيل الدولة تحت تصرف المقيم العام الفرنسي. وكان الباي يتقاضى سنوياً 1250 ألف فرنك تنفق على أسرته والقصر والحكومة ـ وهي مكافأة لغدره وخيانته لمصالح البلاد الوطنية.

(*) وحدة للتقسيم الإداري للأراضي .ـ المؤلف.

إيطاليا والحماية الفرنسية

استولت فرنسا على تونس رغم الاحتجاجات العنيفة غير المثمرة التي قدمتها إيطاليا. وبصرف النظر عن كل شيء، واصلت حكومة إيطاليا بثّ عملائها في تونس وتشجيع الاستعمار الإيطالي ولم تكن تنوي التخلي عن مطامعها. وقدم التجار والمزارعون الإيطاليون إلى تونس وظهرت الشركات وجمعيات الأراضي الإيطالية. وبدافع الحاجة، استوطن الكثيرون من الإيطاليين في تونس بحثاً وراء العمل، وأسسوا هناك مستعمرة إيطالية تطورت بصورة سريعة.

وفي صعيد السياسة الخارجية، عقدت إيطاليا عدداً من المعاهدات والاتفاقيات الموجهة ضد فرنسا وتوسعها الاستعماري في شمالي أفريقيا. وكردّ فعل لتوطيد الحماية الفرنسية على تونس، وقّعت إيطاليا في 20 أيار/ماي 1882 معاهدة التحالف الثلاثي مع ألمانيا والنمسا ـ المجر. وفي 1887 و1891 أبرمت اتفاقية مدريد مع إسبانيا موجهة ضد مطاليب الفرنسيين في المغرب وانضمت إلى هذه الاتفاقية النمسا ـ المجر.

ومع ذلك شرعت إيطاليا في أواخر القرن التاسع عشر بإعادة النظر في سياستها الخارجية وأخذت تساوم فرنسا بصدد القضايا الاستعمارية. وفي 1896 اعترفت بالحماية الفرنسية على تونس، لقاء حصولها على عدد من التنازلات. ووفقاً لاتفاقية 1896، اعترفت فرنسا بالوضع الخاص للمقيمين الإيطاليين في تونس. وحصل الإيطاليون على حق الإقامة في البلاد بصورة حرة وابتياع الأراضي والأموال غير المنقولة الأخرى وتأسيس المدارس والمستشفيات الخاصة بهم.

وكان تفوق الإيطاليين العددي والمراكز الهامة التي يشغلونها مصدر قلق متواصل للمستعمرين الفرنسيين. فعمل الأخيرون كل ما في وسعهم للحدّ من الهجرة الإيطالية بطريقة ما وصهر المهاجرين الإيطاليين. ومع ذلك لوحظت حتى 1931 أرجحية متواصلة ثابتة للسكان الإيطاليين على الفرنسيين في تونس، وهو ظرف استغلّته الدعاية والدبلوماسية القومية الإيطالية على نطاق واسع.

تونس تحت نير الإمبريالية الفرنسية

إن توطيد الحماية الفرنسية مهّد السبيل لاستغلال الشعب التونسي استغلالاً تاماً وسلب ثروات البلاد الطبيعية من قبل المحتكرين الفرنسيين. إذ هرع إلى تونس مختلف

أنواع الهواة المولعين بالكسب بلا عناء. واستولوا على الأراضي والامتيازات والمقاولات.

وعلى غرار ما حصل في الجزائر، جرى نهب الأراضي في تونس على نطاق واسع إلّا أنه سار بوتائر أسرع. وعملت السلطات الاستعمارية كل ما في وسعها لتشجيع وحتى لتنظيم الاستيطان الفرنسي. وفي أولى سنوات الحماية سنّت جملة من المراسيم التي ضمنت انتزاع ملكية الأراضي العربية على نحو شامل. ومنذ أول تموز/ جويليه 1885 صدر قانون الأراضي الذي فرض تسجيل الأرض وفقاً لنظام تونس. ويتلخّص هذا النظام في قيام محكمة الأراضي الخاصة بالتحقيق علناً في حقوق ملكية الأرض وفي تسجيل الأراضي مع إلغاء الحقوق التي اعترف ببطلانها. وفتح قانون تسجيل الأراضي باباً واسعاً لإضفاء صيغة شرعية على اغتصاب الأراضي ولـ «حماية» حقوق المستملكين المستعمرين الفرنسيين من مطاليب الملاكين السابقين. وطبّق التشريع الفرنسي للأرض على الأملاك المسجّلة. وعن رضى أقرضت البنوك هؤلاء الملاكين الفرنسيين برهونة الأراضي المسجلة.

واستحوذ الفرنسيون على معظم الأراضي بطريقة خاصة وبدون معونة مباشرة من السلطات (أي «استعمار خاص»). واستثنيت من التداول أراضي القبائل المشاعية، وخاصة أراضي الأوقاف (الحبوسات) المكرسة للأغراض الدينية والخيرية والتي تعتبر ملكية لا تُصادر وبالتالي ليس في الإمكان نقلها إلى ملاكين جدد. ومن أجل تصفية هذا الوضع وتيسير استيلاء الفرنسيين على أي أرض يستهوونها، أباح تشريع الحماية (أي مراسيم أعوام 1885، 1898، 1905) الإيجار الطويل الأمد لأراضي الأوقاف أو استبدالها وابتياعها. وهكذا حصل المستعمرون الفرنسيون على إمكانية تامة لابتياع أراضي الأوقاف رغم أنه لم تلغ ملكية الأوقاف.

وفي 1892 باشرت حكومة الحماية بما يعرف بالاستعمار الرسمي الذي قد طبّق في الجزائر أيضاً. ويمكن وصفه بإعادة توزيع ملكية الأرض بصورة مزدوجة. إذ قامت السلطات الاستعمارية بادىء ذي بدء بمصادرة الأراضي من أصحابها العرب وحصرها في يدها وثم باعتها بأثمان بخسة للمستعمرين الفرنسيين. وفي 1897 تكوّن صندوق استعماري خاص لابتياع الأرض تلبية لحاجات الاستعمار. وفي 1898 ألزمت إدارة الأوقاف العامة بتخصيص ألفي هكتار من الأراضي «تتكون من قطع كبيرة الحجم وصالحة للزراعة» لوضعها تحت تصرف الدولة سنوياً. وأخيراً، صفّت مراسيم

1890، 1896، 1903 الخاصة بالغابات و«الأراضي الموات»، ملكية أراضي القبائل الجماعية، غير معترفة بحقوق القبائل التونسية بالملكية على أراضيها المشاعية. وأصبح البدو الرحل وشبه الرحل التونسيون أصحاب حقّ الانتفاع في أراضيهم السابقة لا غير. وهكذا صودرت طائفة من الأراضي المشاعية بدعوى كونها «أراضي فائضة» وقد حوّلت إلى الصندوق الاستعماري.

وأثرت حفنة من أصحاب العمل والمضاربين الفرنسيين إثراء لم يسبق له مثيل عن طريق مصادرة الأراضي بالجملة وفق «الأسلوب الجزائري» وبيعها على حساب خراب الفلاحين التونسيين وتجريدهم من أراضيهم. ونمت ملكية الأراضي الفرنسية في تونس من 107 آلاف هكتار في عام 1881 إلى 443 ألف هكتار في 1892 و882 ألف هكتار في 1912. وفضلاً عن ذلك امتلك الإيطاليون وغيرهم من الأوروبيين 135 ألف هكتار في عام 1912. وخلافاً للجزائر، لم يكن يوجد في تونس معمّرون صغار، باستثناء الإيطاليين الذين امتلكوا، كقاعدة عامة، مزارع صغيرة. وحمل الاستعمار الفرنسي طابع المضاربة بجلاء. وقال جان جوريس في وصفه الاستعمار الفرنسي: «هكتارات كثيرة وأناس قليلون». وابتاع المعمّرون الفرنسيون وشركات المساهمة ضياعاً هائلة ثم باعوها إلى مستعمرين آخرين أو حتى إلى تونسيين. واتضح بأن قطعاً كبيرة من الأرض كانت في أيدي شركات رأسمالية كالشركة الفرنسية ـ الأفريقية «Société Franco-Africaine» وشركة الفوصفات وسكة حديد قفصة «Compagnie de Phosphate et Chemin de Fer de Gafsa» وشركة الإيجار الفرنسية «Société de Ferme Française» والاتحاد العقاري التونسي «Omniom Immobilière Tunisienne» وكان بين المعمّرين صيارفة ورأسماليون وأصحاب امتيازات باريسيون ممّن لم يروا تونس في حياتهم، وأداروا شؤون ضياعهم عن طريق وكلائهم أو أشخاص صوريين. وابتاع ضياعاً هائلة الجنرالات ممن أسهموا في فتح تونس والدبلوماسيون الذين لعبوا دوراً في توطيد الحماية عليها. وكان يكفي بأن تفضح صحيفة بورجوازية أو أخرى هذا النظام حتى تعطي لمحررها ضيعة في تونس ليكف عن الكلام. كما كان يكفي بأن يطالب عضو من مجلس النواب أو الشيوخ بالتحقيق في الاستهتار الذي حصل في تونس حتى يقتني أيضاً أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية الضياع ويعترفون بالطبع بأن كل شيء سائر على ما يرام وبأن هذه الادعاءات باطلة.

وبهذا الشكل حصل الكثيرون من رجال السياسة البورجوازيين وأعضاء مجلس النواب والشيوخ ومحررو الصحف على ضياع كبيرة في تونس.

وعلى هذا النمط من الاستعمار أجّرت معظم أراضي المعمّرين إلى كبار المستأجرين التونسيين الذين دبروا شؤون استثماراتهم حسب الأساليب الإقطاعية التقليدية. وطبّقت بصورة واسعة أشكال عديدة من الاستغلال كالخماسة والمناصفة والمغارسة على أراضي المعمّرين وكذلك في ضياع الإقطاعيين التونسيين. وتطورت بمنتهى البطء علاقات الإنتاج الرأسمالي. وبالطبع، حاول معمّرون منفردون تنظيم المزارع باللجوء إلى العمل المأجور في إنتاج الحبوب والمحاصيل الزراعية الأخرى. إلّا أن هذه المزارع لم تتطور تطوراً كبيراً حتى الحرب العالمية الأولى باستثناء مزارع الكروم وصناعة الخمور. واستغلّ في صناعة الخمور العمل المأجور للعمال المهاجرين وخاصة الإيطاليين. وفي 1913 كوّنت مساحة مزارع الكروم 17942 هكتاراً، أما إنتاج النبيذ فبلغ حوالى 30 مليون لتر.

وبعد الاستيلاء على تونس، حوّلت الاحتكارات الفرنسية البلاد إلى سوق لتصريف بضائع الصناعة الفرنسية ومصدر لتزويدها بالخامات. وأنزل تدفُّق البضائع الفرنسية ضربة ممضة بالإنتاج الحرفي التونسي. وتقلّص عدد الحرفيين في مدينة تونس خلال الأعوام الخمسة والعشرين الأولى من الحماية من 6 أو 7 آلاف حرفي إلى ألفين. وإن فرع الصناعة التونسية الوحيد الذي تطور تطوراً عارماً في سنوات الحماية، هو صناعة التعدين. ففي الأعوام الأولى للاحتلال بدأ تصدير خامات الرصاص. وفي 1899 بدأت شركة الفوصفات وسكة حديد ڤفصة بالاستغلال الصناعي لمناجم الفوصفات التي اكتشفها توما في 1885. وفي 1908 شرع باستخراج وتصدير خامات الحديد.

وقامت بضع شركات فرنسية ذات صلة وثيقة بالرأسمال الاحتكاري في المتروبول بتحقيق جميع مستخرجات الخامات والفوصفات. وكذلك قام الألمان والإيطاليون والبلجيكيون بتوظيفات رساميل كبيرة نسبياً. أما البورجوازية الوطنية، فإنها لم تسهم إطلاقاً في استغلال ثروات البلاد المعدنية. إذ أنها أزيحت إلى الوراء لضعفها من الناحية المالية والتكنيكية. وكان يعود إليها معظم المشاريع الصغيرة وخاصة معالجة الخامات الزراعية.

وبالنظر إلى متطلبات الاستعمار وصناعة التعدين في تونس تقدّم مدّ السكك

الحديدية. ففي فترة قصيرة من الوقت نسبياً، نما طول خطوط السكك الحديدية التونسية من 224 كيلومتراً في 1881 إلى 1375 كيلومتراً في 1909. وبالإضافة إلى ذلك أنشئت الموانىء وعبّدت الطرق العامة.

وإن النمو التدريجي للاقتصاد الزراعي التابع للمعمّرين ومدّ السكك الحديدية وإنشاء الموانىء وتطور صناعة التعدين والمواصلات، كانت كلها عوامل مهّدت إلى نشوء وتكوين الطبقة العاملة التونسية التي كانت ظروف حياتها وعملها في غاية الصعوبة. إذ كان التشريع العمالي معدوماً. وقد سيطر على كافة المشاريع تقريباً تنظيم عمل استعماري نموذجي. وكان العمال والمستخدمون الأجانب يستلمون «علاوات كولونيالية» ويتمتعون بعدد من الامتيازات التي جعلتهم في وضع ممتاز بالنسبة للعمال المحليين. ولم تكن لدى العمال التونسيين أية منظمة نقابية. وكانوا تحت تأثير البورجوازية الوطنية من الناحية السياسية وساندوا مطاليبها الموجهة ضد الإمبريالية.

وكان سكان تونس الأصليون محرومين من الحقوق حرماناً تاماً. واحتل الفرنسيون جميع المناصب الهامة نوعاً ما في جهاز الدولة. وطغى في البلاد التعسف الاستعماري البيروقراطي والتعصب العنصري والاضطهاد القومي. وفقد دستور 1861 كل قيمته ولم يوضع مجدداً موضع التنفيذ. وانتهكت الإدارة الاستعمارية بفظاظة حقوق التونسيين السياسية والمدنية. وللتخويف بالعقاب الصارم، صدر مرسوم الصحافة والمطبوعات في 14 تشرين الأول/أوكتوبر 1884 وحرّم على الصحف نقد «سمو الباي وأمراء أسرته الحاكمة والطقوس الدينية» كما منعها من انتقاد «حقوق وسلطة الجمهورية الفرنسية في تونس». وأقر مرسوم 15 أيلول/سپتمبر 1888 بأنه «لا يمكن تأليف أية جمعية إلّا بموافقة الحكومة». ووفقاً لمرسوم 13 آذار/مارس 1905، كان من الممكن عقد الاجتماعات «بحرية» على شرط أن «لا تستهدف مناقشة القضايا السياسية أو الدينية».

ولمدة طويلة لم تكن في تونس مؤسسة تمثّل الشعب، سوى المؤتمر الاستشاري الذي تأسس في 1891، وهو هيئة تمثيلية للسكان الفرنسيين القاطنين في تونس. ويتألف من ممثلي المنظمات الاقتصادية الفرنسية (غرف التجارة والزراعة). وكانت الحكومة تعيّن قسماً منهم، بينما كان ينتخب القسم الآخر. ولم يمتلك حق التصويت في الانتخابات للمؤتمر الاستشاري إلّا المعمّرون الفرنسيون. وفي 1907 أدخل في قوامه 16 مندوباً تونسياً تعيّنهم حكومة المحمية. وعلى غرار «المفوضيات المالية»

الجزائرية، جزّىء المؤتمر الاستشاري في 1910 إلى جزئين: القسم الفرنسي والقسم التونسي.

الحركة الوطنية التحررية، حزب «تونس الفتاة»

أثار الاستعمار والاضطهاد القومي والحرمان من الحقوق السياسية موجة استياء واسعة في تونس. فعمّ الاستياء سواء بسواء البورجوازية الوطنية وبعض أوساط الإقطاعيين ـ الملاكين، والطبقة العاملة والفلاحين. وفي نهاية القرن التاسع عشر حدثت في تونس اضطرابات فلاحية ونشأت أولى منظمات وحلقات «تونس الفتاة»، التي وضعت هدفاً لها خوض النضال ضد نظام الحماية والعمل على البعث القومي في تونس.

وإن مردّ صعود الحركة الوطنية في تونس كونها حدثت في عصر استيقاظ آسيا. ففي 1905 تألف الحزب الجمهوري الذي كان يضمّ الديموقراطيين البورجوازيين الصغار الفرنسيين من جهة والمثقفين القوميين التونسيين من جهة أخرى. وسرعان ما انشق هذا الحزب إلى جماعتين. وإحداهما جماعة الوطنيين العرب برئاسة عبد العزيز الثعالبي، التي انسحبت من الحزب الجمهوري وانضمت في 1909 إلى حزب «تونس الفتاة» الذي ألفه علي باش حانبه وبشير صفر في عام 1907. وأدت الاختلافات حول القضية الوطنية إلى الانشقاق. فدافع الحزب الجمهوري عن صهر التونسيين واكتفى بالمطالبة بالمساواة في الحقوق، بينما سعى حزب «تونس الفتاة» إلى الإصلاحات الدستورية الواسعة وإلى الاستقلال في آخر المطاف. وطرح حزب «تونس الفتاة» شعار «الأمة الجزائرية ـ التونسية» وبذل الجهود لكي تنال هذه الأمة كيان الدولة المستقلة.

وفي 1911 قام حزب «تونس الفتاة» بحملة سياسية واسعة بصدد الاعتداء الإيطالي على طرابلس الغرب. وجمع التونسيون الأموال والأدوية للشعب الطرابلسي. وفي مدن مختلفة حدثت اصطدامات بين العرب والأوروبيين وتوسعت في بضعة أماكن إلى عدد من التظاهرات السياسية الكبيرة. وبلغت الذروة في حادث الجلاز الذي جرى في السابع والثامن من تشرين الثاني/نوفمبر 1911. وكانت الجلاز مقبرة إسلامية في مدينة تونس. واتخذ قرار السلطة لتسجيل هذه المقبرة كذريعة لاندلاع تظاهرات احتجاجية ضمّت الآلاف من الناس فأطلقت القوات والشرطة الفرنسية عليهم نيرانها.

وفي شباط/فيفري 1912 طالب التونسيون شركة الترامواي في مدينة تونس،

بوضع حدّ للتمييز العنصري ضد العرب، بأن تدفع لهم لقاء نفس العمل أجوراً متساوية مع تلك التي تدفع للأوروبيين. وعندما امتنعت إدارة الشركة عن تلبية هذه المطاليب، شرع سكان مدينة تونس بمقاطعة الترامواي. وعندها تأزّم الوضع. وأعلنت السلطات المذعورة حالة حصار في تونس وأغلقت عدداً من الصحف الوطنية وحرّمت حزب «تونس الفتاة» وأوقفت قادته. وفي آذار/مارس 1912 ألقي القبض على عبد العزيز الثعالبي وعلي باش حانبه وأبعدا إلى خارج البلاد.

وفي 1913 عاد الثعالبي إلى تونس واستأنف نشاطاته فيها، أما علي باش حانبه فنقل نشاطاته إلى المهجر.

ويجب الإشارة إلى أن قادة حزب «تونس الفتاة» علّقوا آمالاً كبيرة على «التفاهم» مع حكومة فرنسا، فإنهم حاولوا إقناعها بالقيام بتنازلات للحركة الوطنية التحررية. كما علّقوا آمالهم على معونة تركيا وألمانيا القيصرية لهم. وعلى كل حال، استغلّ الألمان من جانبهم الحركة الوطنية التحررية في تونس. وجاء في مذكرة سرّية وضعتها أركان الحرب الألمانية في أوائل 1914 أنه يجب، بكل الوسائل اللازمة، مساندة نضال المسلمين في أفريقيا ضد السيطرة الفرنسية، وإقامة علاقات معهم ومساعدة نشاطات الجمعيات الإسلامية الوطنية. وأنشئت مثل هذه الاتصالات فعلاً أثناء الحرب عندما أوفد إلى أفريقيا عدد من العملاء الألمانيين الذين وضعوا نصب أعينهم الحؤول دون استغلال الفرنسيين للجزائر وتونس وجعلهما كمصدر للخامات الاستراتيجية والطاقات البشرية.

وأعدّ قادة حزب «تونس الفتاة»، اعتماداً على مساندة الألمان وتركيا الفتاة، انتفاضة ضد فرنسا في شمالي أفريقيا في السنوات الأولى للحرب العالمية الأولى. ومع ذلك فلقد أدّت الآمال المعقودة على المساعدة الأجنبية إلى الاستخفاف بقوى وإمكانيات الحركة الجماهيرية السياسية في داخل البلاد وبالتالي إلى الانعزال المعين عن الجماهير.

الفصل الثاني والعشرون

استيلاء فرنسا على مراكش

نظام الامتيازات

احتفظت مراكش، خلافاً للجزائر وتونس باستقلالها الشكلي طيلة القرن التاسع عشر. إلّا أنها تحولت في الواقع في غضون القرن ذاته إلى شبه مستعمرة للدول الأوروبية. وأعدت هذه الدول العدة للاستيلاء عليها مستغلة ضعفها وتأخرها، ولولا المنافسة بينها لما تأجّل مدة ما تحويل مراكش إلى مستعمرة مباشرة.

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر، تطورت الرأسمالية تطوراً عارماً في الأقطار الأوروبية. وعلى العكس، عاشت مراكش في ركود القرون الوسطى والفوضوية الإقطاعية. ولم يكن باستطاعة هذا البلد المتأخر صدّ هجوم الدول الأوروبية. ولهذا خسرت عدداً من الحروب التي خاضتها ضد هذه الدول. واضطرت إلى عقد اتفاقيات غير متكافئة معها. وفي 1767 وقّعت فرنسا وسلطان مراكش اتفاقية أصبحت بموجبها صلاحية دائرة المحاكم القنصلية، خلافاً لاتفاقية 1631، وحيدة الطرف أي ينتفع منها الرعايا الفرنسيون المقيمون في مراكش دون أن تشمل الرعايا المراكشيين المقيمين في فرنسا. واستناداً لاتفاقية 1767، توسعت أيضاً امتيازات التجار والمقيمين الفرنسيين والمستوطنين توسعاً كبيراً. إذ أنهم أصبحوا لا يتمتعون بالحصانة القضائية فحسب، بل وأيضاً بالإعفاءات الضرائبية أي بالحصانة الضرائبية. كما تحرر من دفع الضرائب «المحميون» وهم الجماعة التي لم يعرف بها نظام الامتيازات في تركيا. و«المحميون» هم السكان الأصليون، رعايا سلطان مراكش، الذين كانوا يخدمون المقيمين الفرنسيين. وكان باستطاعة أي تاجر فرنسي استئجار أي مراكشي لاستخدامه وعندئذ يشمله نظام الامتيازات أيضاً بحكم كونه مستخدماً. ويتوقف عن دفع الضرائب (رغم

أن هذا لم يشترط في الاتفاقيات) ويتمتع بالحصانة القضائية أيضاً، ويُحاكم أمام المحاكم القنصلية الفرنسية وليس أمام المحكمة المراكشية. ولما كانت هذه الإعفاءات الضريبية والقضائية تستهوي المراكشيين إلى أقصى حدّ وخاصة الإقطاعيين والتجار المراكشيين فإنهم كانوا يلجأون إلى «الحماية» الفرنسية للتخلّص من الضرائب ومن الحكام المحليين ويعلنون بأنهم مستخدمون لدى القناصل والمقيمين الفرنسيين. وبهذا الأسلوب كوّنت فرنسا شبكة عملائها الواسعة في داخل مراكش من بين الإقطاعيين والتجار المحليين، وهم عملاء لم يكونوا خاضعين لسلطان مراكش وأفلتوا من سيادته. وعمّ هذا النظام جميع المراكشيين الذين كانت لهم صلة بالتجار الفرنسيين بل وعمّ المحاصصين. وغالباً ما كان التجار الفرنسيون يزاولون الزراعة في مراكش وخاصة تربية المواشي. ونظراً لعدم حوزتهم على الأرض فإنهم كانوا يتركون قطعان المواشي لدى الفلاحين لرعايتها على أساس المحاصصة. ولم يكن يدفع حتى هؤلاء الرعاة المحاصصون الضرائب لسلطان مراكش ولا يخضعون لقضائه.

وإن نظام الامتيازات هذا شمل فيما بعد عدداً من الدول الأخرى علماً بأنه لم يكن سوى نسخة سيئة من نظام الامتيازات المعمول به في الأمبراطورية العثمانية.

وعقدت إسبانيا اتفاقية مع مراكش في 1767، أي في نفس العام الذي عقدت فيه الاتفاقية الفرنسية المراكشية وهكذا أصبحت دولة تتمتع بنظام الامتيازات أيضاً. وحصلت دول أخرى على الامتيازات في القرن التاسع عشر، وعقدت بعضها اتفاقيات تمنحها امتيازات بصورة مباشرة، وبعضها عقدت اتفاقيات للتمتع بحق الدولة الأكثر رعاية فحصلت بحكم ذلك على امتيازات.

وعلى هذا النحو أصبحت تتمتع بالامتيازات في مراكش النمسا وسردينيا (التي انتقلت حقوقها فيما بعد إلى إيطاليا) والولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وهولندة وبلجيكا بالإضافة إلى فرنسا وإسبانيا. وفي 1880 أصبحت الامتيازات موضوع معاهدة دولية خاصة. وأعدّ المؤتمر الدولي، الذي انعقد في مدريد في صيف 1880 معاهدة عامة حول نظام الامتيازات والحماية الفردية في مراكش. ووفقاً لهذه المعاهدة صارت تتمتع بالامتيازات بالإضافة إلى الدول المار ذكرها، دول أخرى أسهمت في مؤتمر مدريد وهي ألمانيا وأسوج ونروج والدنمارك والبرتغال. وفضلاً عن ذلك، انضمت روسيا إلى معاهدة مدريد عام 1881 وحصلت على الامتيازات أيضاً.

وعلاوة على نظام الامتيازات، بذل الأوروبيون الجهود للحصول على حقّ ابتياع

الأراضي وامتلاك العقارات في مراكش. وبادىء ذي بدء حصلت إسبانيا على هذا الحق وفق اتفاقية السلم المعقودة عام 1799 ومن ثمّ إنكلترا وفق اتفاقية 1856، وتمتعت دول أخرى بهذا الحق بحكم مبدأ الدولة الأكثر رعاية. وأخيراً منحت معاهدة مدريد لعام 1880 هذا الحق لجميع دول أوروبا المتمتعة بالامتيازات.

ولم تتناول الاتفاقيات غير المتكافئة حقوق الامتيازات فحسب، بل تناولت قضايا أخرى كالتعريفات الجمركية. وبصورة خاصة ثبتت الاتفاقية الأنكلو ـ مراكشية لعام 1956 التعريفات الجمركية في مراكش التي أعطت للتجار الإنكليز وفيما بعد إلى تجار أوروبيين آخرين إمكانية تصدير بضائعهم إلى مراكش بحرّية تامة وذلك على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية. وفي 1890 عقدت ألمانيا أيضاً اتفاقية تجارية تعود عليها بفائدة أكبر، مما أدّى إلى تخفيض التعريفات الجمركية السابقة تخفيضاً كبيراً (ولعدد من المواد بمقدار النصف). وشملت شروط هذه المعاهدة دولاً أوروبية أخرى بحكم مبدأ الدولة الأكثر رعاية أيضاً.

اغتصاب الأراضي

قام الأوروبيون باغتصاب الأراضي في مراكش في فجر العصر الجديد وبين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، سيطر البرتغاليون على ساحل مراكش الغربي برمّته، والإسبانيون على عدد من الحصون («بريسيديوز») على الساحل الشمالي، والإنكليز على طنجة. وقبيل مستهل القرن التاسع عشر أُزيح البرتغاليون من مراكش، واحتفظت إسبانيا بحصونها وهي سبتة ومليلة وجزر الخزامة وبينيون دي فيليس. واستخدمت هذه الحصون كقواعد لتغلغل إسبانيا اقتصادياً وسياسياً في قلب مراكش وكرؤوس جسور لانطلاق الإسبانيين منها وشنّ عدد من الحملات على القبائل المراكشية المجاورة. وفي 1848 استولى الإسبانيون على الجزر الجعفرية. وفتحوا تطوان أثناء الحرب الإسبانية ـ المراكشية لعامي 1859 ـ 1860، التي شرحها فريدريك إنجلس بإسهاب في مراسلاته الحربية التي نشرت على صفحات «نيويورك دايلي تريبيون»[*]. إلّا أن الإنكليز، الذين تدخلوا في مجرى المفاوضات السلمية، لم

(*) ف. إنجلس، مجرى الحرب مع المغاربة، ك. ماركس وف. إنجلس، المؤلفات، الطبعة الروسية الثانية، المجلد 13، ص 571 ـ 576؛ ف. إنجلس، الحرب مع المغاربة، نفس المصدر، ص 577 ـ 581، 587 ـ 592.

يدعوا مجالاً للإسبانيين للتمتع بثمرة انتصارهم، إذ أعيدت تطوان إلى المراكشيين ولم تحصل إسبانيا إلّا على منطقة أفني.

كما اقتحمت فرنسا مراراً البلاد المراكشية في غضون القرن التاسع عشر. ففي 1844 تغلغل الفرنسيون فيها وهم يتعقبون أثر عبد القادر. وأسند الأسطول الفرنسي المارشال بيجو بقصفه طنجة والصويرية (موغادور). وتحت ضغط إنكلترا، لم يكن بوسع فرنسا الاستفادة من ظفرها للاستيلاء على الأراضي المراكشية. إلّا أنها تعمّدت عدم تثبيت حدود دقيقة بين ممتلكاتها الجزائرية ومراكش. وبموجب الاتفاقية التي عقدت في لالا مارنية (1845) ثبّت خط الحدود على طول قطعة شمالية صغيرة فقط. وبعيداً عن الجنوب جرى تخطيط وضع حد فاصل بين القبائل البدوية عوضاً عن تحديد تخوم المنطقة. فأصبحت بعض القبائل تحت السيادة الفرنسية وأخرى تحت السيادة المراكشية.

واستولت فرنسا في غضون القرن التاسع عشر على عدد من الواحات المراكشية المتاخمة للجزائر، مستغلّة هذا التخطيط غير الدقيق للحدود. وفي مستهل القرن العشرين، وضعت تحت مراقبتها المباشرة منطقة مسمّاة بمنطقة الحدود. وفي 20 تموز/جويليه 1901 عقدت فرنسا اتفاقية حدود مع مراكش. ووفق هذه الاتفاقية، تألفت لجنة فرنسية ـ مراكشية مختلطة عهد إليها بإنشاء مراكز فرنسية ومراكشية على طول الحدود وإعطاء حرية اختيار الجنسية لسكان المناطق المتاخمة. ونتيجة للتدابير التي اتخذتها هذه اللجنة، وقّعت في مدينة الجزائر في 20 نيسان/أفريل 1902 اتفاقية جديدة بصدد الحدود بين فرنسا ومراكش التزمت الحكومة المراكشية بموجبها بـ «توطيد سلطتها» في المناطق المتاخمة وتعهدت فرنسا بإبداء المساعدة لها، وذلك بإرسال قواتها وشرطتها إلى أراضي منطقة الحدود المراكشية، حيث أنشأت فرنسا مراكز جمركية وعسكرية. كما حصلت فرنسا على حق توقيف المجرمين ومحاكمتهم في الأراضي المراكشية. وأُنشئت كذلك هيئة مفوضي الحدود الفرنسيين وانتقلت إليهم السلطة المطلقة في جميع المناطق المراكشية المتاخمة.

ونتيجة لهذه الاتفاقية، زحفت فرنسا بقواتها في 1902 إلى منطقة الحدود المراكشية بقيادة الجنرال ليوتي، كما ضمّت إلى الجزائر الواحة المراكشية كولومب ـ بشار. وهكذا شرعت القوات الفرنسية باحتلال مراكش تدريجياً.

إلّا أن فرنسا لم تستطع، في غمرة ظروف الصراع الإمبريالي الحاد، الاستيلاء

على مراكش بسهولة. بل ترتّب عليها الحصول على موافقة الدول الكبرى بهذا الخصوص. ولذا فإنها شرعت بالتهيؤ دبلوماسياً للوصول إلى هذا الهدف في فجر القرن العشرين. فعقدت عدداً من الاتفاقيات السرّية مع الدول الأوروبية واعدة إياها بتقديم مختلف أنواع التعويضات لها لقاء إطلاق يد فرنسا في مراكش.

اتفاقية فرنسا مع إيطاليا في 1900، ومع إنكلترا في 1904، ومع إسبانيا في 1904

ولقد عقدت أولى الاتفاقيات بروما بين فرنسا وإيطاليا في عام 1902 (بعد تبادل الرسائل بينهما في 14 و16 كانون الأول/ديسمبر 1900). وبموجب هذه الاتفاقية تعهدت فرنسا بمنح إيطاليا ولاية طرابلس الغرب التي كانت تابعة إلى تركيا. وأعلنت بأنها سوف لا تعتدي على هذه الولاية وسوف تتركها خارج منطقة نفوذها. وبكلمة أخرى، منحت إيطاليا حرية العمل في طرابلس الغرب. وأعلنت إيطاليا من جانبها بأنها لا تعترض على «إجراءات فرنسا في مراكش، المتأتية عن مجاورتها لهذه المملكة».

كما اتفق الجانبان أنه «في حالة حدوث أي تغيير في الوضع السياسي والإقليمي لمراكش» (أي في حالة ضمّها الصريح إلى فرنسا) «تحتفظ إيطاليا لنفسها، على أساس المعاملة بالمثل بحق بسط نفوذها على طرابلس الغرب وبرقة».

وبهذه الصورة تمّت «مقايضة» مراكش بطرابلس الغرب. وبما أن مراكش لم تكن تابعة إلى فرنسا ولا طرابلس الغرب إلى إيطاليا، فإن باريس وروما كانتا قد عقدتا مع ذلك صفقة على حساب الشعوب المستضعفة.

وكانت الاتفاقية التالية مشابهة لسابقتها سوى أنها أكثر أهمية. والمقصود بها الاتفاقية الأنكلو ـ فرنسية المشهورة التي وقّعت في لندن في 8 نيسان/أفريل 1904، والتي دشّنت الوفاق بين إنكلترا وفرنسا، وبموجبها «غفرت الواحدة منها عن ذنوب الأخرى». وتعهدت فرنسا «بألّا تعرقل تدابير إنكلترا في مصر، بطلبها تحديد أمد الاحتلال البريطاني أو بأي وسيلة أخرى». واعترفت إنكلترا بـ «حق فرنسا، كدولة مجاورة لمراكش على طول أراض واسعة، في المحافظة على الأمن في هذا القطر وتقديم المعونة له بإجراء كافة الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية...». وبكلمة أخرى تركت إنكلترا مراكش تحت رحمة فرنسا، موكلة لها

أمر السيطرة الاقتصادية والمالية والعسكرية والشرطية على هذه البلاد. وأصدرت إنكلترا وفرنسا بياناً عاماً أعلنتا فيه بأنه ليس في نيتهما تبديل الوضع القائم في مصر أو في مراكش. إلّا أنهما استدركتا في المواد السرّية المرفقة بالاتفاقية وقالتا بأنهما «ستضطران إلى تغيير سياستهما بخصوص مصر ومراكش طبقاً للظروف». وهكذا عقدت صفقة نموذجية للعصر الإمبريالي على حساب الشعوب المستضعفة. إذ أن فرنسا بادلت مراكش بمصر لقاء حصولها من إنكلترا على حرية العمل في مراكش.

وكانت النقطة الأساسية في الاتفاقية الأنكلو ـ فرنسية هي تجزئة مراكش إلى مناطق نفوذ وُضعت حدودها في الجزء السرّي من الاتفاقية. فغدا شمال مراكش في منطقة النفوذ الإسباني، ووضعت طنجة تحت الإشراف الدولي. وفضلاً عن ذلك، طالبت إنكلترا بأن يُجرد من السلاح كلياً القسم الشمالي من مراكش المطلّ على المحيط الأطلسي وساحل البحر الأبيض المتوسط. فوافقت فرنسا على هذا الطلب. وتعهدت هي وإسبانيا بعدم إقامة أية تحصينات في هذه المنطقة.

وإن إصرار إنكلترا على تجزئة مراكش وفصل القسم الشمالي من البلاد وتحويلها إلى منطقة إسبانية، حفّز فرنسا على إجراء مفاوضات مع إسبانيا. وفي تشرين الأول/ أوكتوبر 1904 وقّعت فرنسا في باريس اتفاقية مع إسبانيا. وعلى غرار الاتفاقية الأنكلو ـ فرنسية، كانت تحتوي هذه الاتفاقية على جزئين ـ علني وسرّي. وفي البيان العلني الذي نشر في الصحف، أعلنت فرنسا وإسبانيا بأنهما تدافعان عن حرمة كامل أراضي المملكة المراكشية تحت سيادة السلطان. وكان هذا نفاق صرف، لأن هذه «المملكة الكاملة» جزِّئت في القسم السرّي من الاتفاقية إلى منطقتي نفوذ: الأولى فرنسية والثانية إسبانية. ونصّ القسم السرّي على أنه «في حالة ثبوت عدم صلاحية الوضع السياسي لمراكش والحكومة الشريفية أو عدم إمكانية الاحتفاظ بالوضع الراهن بسبب ضعف هذه الحكومة وعجزها التام عن إقامة الأمن والنظام أو لأي سبب آخر وحسبما يقرّه الطرفان معاً، فيكون بمقدور إسبانيا اتخاذ ما تراه من تدابير في المنطقة المذكورة التي تصبح عندئذ منطقة نفوذ لها».

وضمنت إسبانيا من جانبها إطلاق يد فرنسا في منطقة نفوذها. وبالطبع، تمَّ ذلك لا مباشرة بل بأساليب متسترة. إذ قد انضمت إسبانيا إلى الاتفاقية الأنكلو ـ فرنسية وبهذا منحت فرنسا حرية العمل المطلق.

وأثار موقف ألمانيا منتهى القلق لدى الدبلوماسيين الفرنسيين الذين قاموا في عام

1904 بجسّ نبضها لاستيضاح موقفها من مراكش ولاستطلاع إمكانية التوصّل إلى اتفاق ما معها. فأجاب الألمان بأنه ليس لديهم في الحقيقة أية مصلحة في مراكش، فشعر الفرنسيون من جراء ذلك بأنهم قد ضمنوا هذه الناحية. أما فيما يتعلق بروسيا فإنها كانت حليفة فرنسا ولم تبد في الحقيقة أيّة مصالح خاصة في مراكش.

قرض عام 1904 وبعثة تالاندييه

شرعت فرنسا بـ «القبض» على ناصية الأمور في مراكش متّبعة الأساليب التي جرّبتها تماماً وذلك بعد أن اعتبرت أنها قد أتمّت التهيئة الدبلوماسية اللازمة.

ففي حزيران/جوان 1904 منحت البنوك الفرنسية مراكش، قبل كل شيء، قرضاً جائراً. وكان عبد العزيز ـ سلطان مراكش مولعاً بالدراجات والغراموفونات والملاهي ومظاهر «المدنية» المشابهة الأخرى. فأنفق قسماً كبيراً من موارد الدولة على أهوائه. كما تطلب أموالاً طائلة النضال الدائم ضد القبائل المتمردة. وصفوة القول، تورّط السلطان في الديون الجارية، وقدّمت له فرنسا قرضاً تبلغ قيمته 62,5 مليون فرنك. وخُصّص 60% من مداخيل الجمارك المراكشية كرهان لهذا القرض. وللإشراف على هذا الدين لحكومة «المخزن» المراكشية(*) كوّنت إدارة خاصة بالدين.

وعلى أثر هذا جاءت إلى مراكش في مستهل عام 1905 بعثة يترأسها رينيه تالاندييه عهد إليها بإجراء مفاوضات حول «إصلاحات» الإدارة وجهاز الشرطة والمالية والاقتصاد في مراكش. وفي وقت سريع أعدت البعثة برنامج «إصلاحات» ينصّ على ما يلي:

1) تنظيم الشرطة المراكشية تحت الإشراف الفرنسي (وفي منطقة النفوذ الإسباني ـ تحت الإشراف الإسباني)؛

2) تأسيس بنك الدولة المراكشية تحت رقابة البنوك الفرنسية. ويقوم هذا البنك بإصدار العملة المراكشية، وحفظ أموال الخزينة، وتقديم إعانة للامتيازات الفرنسية في مراكش وخاصة لمدّ سكة حديد طنجة ـ فاس، وأخيراً بتقديم القروض؛

3) تشجيع منح امتيازات (السكك الحديدية والموانىء والغابات والتعدين وغيرها) للتروستات الفرنسية بجميع الوسائل اللازمة.

(*) المخزن: هي الحكومة المراكشية .ـ المؤلف.

وإن تحقيق هذه «الإصلاحات» كان يعني تحويل مراكش إلى شيء أشبه بمحمية فرنسية. ولعدم وجود مخرج آخر، كاد يوافق السلطان عبد العزيز على قبول البرنامج، الذي أعدته بعثة تالاندييه لولا حصول أمر غير متوقع إطلاقاً، وهو تدخل ألمانيا القيصرية في شؤون مراكش.

خلاف طنجة عام 1905

اقترب يخت القيصر غليوم الثاني من طنجة في 31 آذار/مارس 1905. فنزل غليوم الثاني إلى البرّ وامتطى صهوة جواد أبيض قاصداً طنجة، حيث أحاط به جمع غفير من المراكشيين الذين خطب فيهم قائلاً بأنه جاء بزيارة إلى صديقه السلطان وأنه سيدافع عن سيادته كما سيذود عن مصالح ألمانيا في مراكش. ثم ركب اليخت وعاد أدراجه. وتركت هذه الزيارة انطباعاً كبيراً. وفي الواقع قصد غليوم الثاني إظهار نية ألمانيا الاستيلاء بنفسها على مراكش أو إخضاعها إلى نفوذها. ومما يجدر ذكره، أن غليوم الثاني نفسه كان متقززاً من المخاطرة المراكشية إذ أنه كان قد علّق الآمال على سكة حديد بغداد والخطط المتعلقة بها. وتبين من مراسلاته مع مستشار الدولة الألمانية بولوف أنه قام برحلته إلى طنجة تحت ضغط مستشار الدولة وبإلحاح منه. وحتى أنه انهال عليه باللوم لأنه اضطر إلى ركوب جواد أبيض كان يخاف ركوبه ولأن جمهوراً من الناس الأفّاقين الأنذال أحاط به في طنجة.

وبعد زيارة القيصر إلى مراكش، رفض السلطان، الذي أوعز إليه الدبلوماسيون الألمان، اقتراح بعثة تالاندييه. وأعلن أنه لا يستطيع قبول برنامج الإصلاحات بصورة منفردة وأنه يترتب عليه طرح هذه القضية ذات الأهمية الدولية على مؤتمر دولي لمناقشتها. وأيدت ألمانيا شكلياً مطلب السلطان. ورفضته فرنسا رفضاً باتاً. وهكذا نشأ خلاف طنجة.

واضطرت فرنسا إلى التنازل أولاً، لأن الجيش الفرنسي لم يكن مستعداً لخوض الحرب ضد ألمانيا، ثانياً، لأن حليفتها روسيا كانت منهمكة بالحرب المندلعة في الشرق الأقصى وبالثورة المتفجرة. ولذلك اضطر وزير الخارجية دلكاسيه إلى الاستقالة باعتباره مؤيداً لانتهاج سياسة فعّالة في مراكش وأحد منظمي الوفاق. وأصبح المالي روفييه وزيراً للخارجية ورئيس وزراء فرنسا. وكانت له صلة وثيقة بالبنوك الألمانية. وتحدث عنه الكتّاب الاجتماعيون الفرنسيون كعميل ألماني. وعقد روفييه اتفاقية مع ألمانيا وقرّر الاشتراك في المؤتمر الدولي، معترفاً مقدماً بالمبادىء الأربعة التالية:

1) سيادة واستقلال سلطان مراكش؛
2) حرمة كامل أراضي أمبراطوريته؛
3) الحرية الاقتصادية ومساواة الدول في مراكش؛
4) إصلاح شؤون مالية وشرطة مراكش وفقاً للمعاهدة الدولية.

وسدّدت هذه المبادىء ضربة كبيرة إلى برنامج فرنسا. وبالطبع، تعهدت ألمانيا بالاعتراف بـ «مصالح وحقوق فرنسا الشرعية في مراكش» طالما أنها لا تناقض المبادىء المارة الذكر، إلّا أن هذا لم يغير من الوضع شيئاً.

مؤتمر الجزيرة الخضراء (الجزيراس) 1906

إلتأم في 15 كانون الثاني/جانفي 1906 المؤتمر الدولي الخاص بالقضية المراكشية في الجزيرة الخضراء، وهي مدينة إسبانية صغيرة بالقرب من جبل طارق. وأسهمت في المؤتمر بالإضافة إلى فرنسا وألمانيا، إنكلترا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وإسبانيا والنمسا ـ المجر وبلجيكا وهولندة وأسوج والبرتغال ومراكش. واستغرق المؤتمر حوالى 3 أشهر ولم ينته إلّا في نيسان/أفريل 1906. وإن طول مدة انعقاده لدليل على الصراع الدبلوماسي المتفاقم الذي احتدم وراءه، ولم يكن ميزان القوى في صالح ألمانيا.

وأيدت إنكلترا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وإسبانيا مطاليب فرنسا. وكانت فرنسا مرتبطة مع إنكلترا وإيطاليا وإسبانيا باتفاقية خاصة حول مراكش ومع روسيا بحلف. وانضمت كذلك إلى هذه الكتلة بلجيكا والبرتغال بحكم اعتمادهما على فرنسا أو إنكلترا. وكانت ألمانيا في الحقيقة منعزلة وحتى حليفتها النمسا ـ المجر لم تشعر بحاجة إلى تأييدها. وإذا كان انعقاد المؤتمر بذاته ظفراً دبلوماسياً لألمانيا، فإن الوثيقة العامة التي اتخذها كانت فشلاً دبلوماسياً لها. وانبثقت الوثيقة العامة شكلياً من المبادىء الأربعة التي أصرت عليها ألمانيا إلّا أن فرنسا حصلت فعلاً في هذا المؤتمر على انتداب لإدارة الاقتصاد المراكشي والدولة المراكشية.

وتبنّى مؤتمر الجزيرة الخضراء في الواقع برنامج الإصلاحات الفرنسية وفوّض فرنسا إنجاز هذا البرنامج. ورغم أن مؤتمر الجزيرة الخضراء أعلن رسمياً استقلال وكلية المملكة الشريفية، فلقد اعتبر الفرنسيون نتائجه كإشارة للبدء باحتلال مراكش واقتسامها.

ووفق الوثيقة العامة لمؤتمر الجزيرة الخضراء، أعلن عدد من المرافىء المراكشية كمرافىء مفتوحة. وأنشئت فيها شرطة تحت الإشراف الدولي، خضعت في المنطقة الإسبانية إلى إشراف الإسبانيين، وفي الفرنسية إلى إشراف الفرنسيين. واستثنى من ذلك مرفأ طنجة والدار البيضاء، فإنه فرضت عليهما رقابة فرنسية ـ إسبانية مختلطة.

وقرر مؤتمر الجزيرة الخضراء أيضاً تأسيس بنك الدولة في مراكش. وكان باستطاعة كل دولة اشتركت في المؤتمر أن تطلب الإسهام في هذا البنك. كما قرّر أن تحصل كل دولة من الدول الأعضاء على حصة واحدة من الأسهم، بينما تستلم فرنسا ثلاث حصص من أسهم بنك الدولة. ويجب القول بأن فرنسا حصلت على أغلبية قاطعة في هذا البنك، مستغلّة حصة المساهمين الصوريين بالإضافة إلى حصصها الثلاث.

وأعدّ المؤتمر الذي انعقد في الجزيرة الخضراء قوانين حول نظام الجمارك ومكافحة تهريب الأسلحة إلى مراكش ومكافحة التهريب عامة. وعهد إلى فرنسا بتطبيق هذه القوانين على الحدود المراكشية الجزائرية وإلى إسبانيا على حدود الحصون أي في المنطقة الإسبانية، وإلى كافة الهيئات الدبلوماسية أو القنصلية فيما يتعلق بالمرافىء.

كما اعتبر المؤتمر السكك الحديدية المراكشية برمّتها والمرافىء ووسائل الاتصال وغير ذلك ملكية «المخزن» أي الحكومة المراكشية، ولا يمكن بيعها إلّا بالمزاد العلني ولا ترسو إلّا إلى من يقدّمون أحسن الشروط بغض النظر عن جنسياتهم. وإن هذه النقطة بصيغتها الحالية قد تطابق ومبدأ «الحرية الاقتصادية والمساواة». وفي الواقع استلمت فرنسا امتياز إنشاء مرفأ في الدار البيضاء، كما حصلت على دور رئيسي في تشييد السكة الحديدية التي تمتد من طنجة إلى قلب مراكش.

الاحتلال الفرنسي والإسباني (1907 ـ 1908)، انتفاضة عام 1907

شرعت فرنسا عقب مؤتمر الجزيرة الخضراء مباشرة باحتلال المناطق الرئيسية في مراكش. وفي نهاية 1906 وجهت أسطولها إلى طنجة بذريعة حماية الأوروبيين فيها. وكذلك بعثت إسبانيا بأسطولها إلى طنجة، وهي التي قلّدت بغيرة متناهية كل خطوة خطتها فرنسا في مراكش.

وفي آذار/مارس 1907 اغتيل في مراكش طبيب فرنسي اسمه موشان. وقد تلقت السجلات السرّية في المستقبل ضوءاً على هذا الاغتيال. ولربما يكون الفرنسيون هم

الذين قاموا بتدبيره. إذ أنه يمكن التضحية بحياة طبيب فرنسي واحد من أجل احتلال قسم هام من مراكش. وكعقاب على الاغتيال، احتلّ الفرنسيون مدينة وجدة وشرقي مراكش برمته.

وفي آب/أوت 1907 دبّر استفزاز جديد. إذ شرعت بالعمل شركة مراكش الفرنسية «Compagnie Marrocaine» التي حصلت على امتياز لإنشاء ميناء في الدار البيضاء، وبدأت بشق سكة حديدية ضيقة عبر مقبرة إسلامية، مدنّسة القبور بعملها هذا. وبغضّ النظر عن هذا الحادث لم يكن سكان مراكش قد استساغوا التغلغل الأجنبي وقابلوه بمنتهى الأسى، وها إن الأوروبيين يقتحمون مقبرة إسلامية فهجم المراكشيون على عمال البناء، وهم ساخطون من تدنيس مقدساتهم، وقتلوا بعض العمال وبضمنهم ستة فرنسيين فاستغلت فرنسا هذا الحادث كذريعة لاحتلال الدار البيضاء وناحية الشاوية.

واحتلت إسبانيا بدورها رأساً في منطقة مليلة.

وأثار الاحتلال الفرنسي موجة تذمّر في عموم البلاد. كما أن السلطان عبد العزيز أثار سخطاً كبيراً لدى القبائل المراكشية، التي اعتبرته خائناً وسبباً لجميع المصائب التي حلّت بالبلاد. وفي 16 آب/أوت 1907، أي بعد بضعة أيام من احتلال الدار البيضاء، انعقد في مدينة مراكش مؤتمر شيوخ القبائل الذين قرروا خلع السلطان عبد العزيز وتنصيب أخيه مولاي عبد الحفيظ بدله.

واندلعت في البلاد حرب أهلية بين مؤيدي عبد العزيز وأنصار مولاي عبد الحفيظ. ومع ذلك، فلم تكن هذه الحرب بواقعها نضالاً بين فئتين مدّعيتين بالعرش بقدر ما كانت حركة وطنية تحررية قامت بها القبائل المراكشية ضد السلطان الذي انحاز إلى جانب المحتلين.

وفي تموز/جويليه 1908 سحقت قوات عبد العزيز. وهرب هو نفسه ملتجئاً لدى الفرنسيين وخضعت البلاد برمتها إلى السلطان الجديد. ومع ذلك استغل الفرنسيون جميع هذه الفتن لاحتلال مناطق أخرى سواء في غربي البلاد أو في شرقيها.

خلاف بالدار البيضاء 1908 والمعاهدة الفرنسية ـ الألمانية 1909

وفي أيلول/سپتمبر 1908 نشأ خلاف فرنسي ـ ألماني جديد. وكما هو معروف، كانت لدى فرنسا فرقة أجنبية للخدمة في المستعمرات، جنّدت فيها من جميع أنحاء المعمورة عناصر منبوذة متنوعة من المغامرين والمجرمين العاديين. وعسكرت إحدى

وحدات هذه الفرقة في الدار البيضاء، وفرّ من الجيش جنديان ألمانيان كانا يخدمان في الفرقة التجآ إلى دار القنصل الألماني. فاقتحمت الشرطة الفرنسية داره رغم احتجاجاته وأجرت التحري فيها وألقت القبض على الفارين. واحتجت ألمانيا على إجراءات فرنسا هذه. وأُحيل الخلاف إلى محكمة لاهاي الدولية، التي أعطت حكماً يشابه قرار سليمان. إذ أعلنت بأن كلا الطرفين مذنبان، ولذا لا ينبغي عقاب أي منهما. ففرنسا مذنبة لكونها خرقت بفظاظة حصانة دار القنصلية، وألمانيا لكونها حمت الفارين.

وبالطبع لم يسوّ «قرار سليمان» الصادر عن محكمة لاهاي العلاقات الفرنسية ـ الألمانية، التي تأزمت بشدة مرة ثانية. وبالنظر إلى هذا الوضع بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات الفرنسية ـ الألمانية بصدد القضية المراكشية. وفي 9 شباط/فيفري 1909 وقّعت في برلين اتفاقية أكدت المبادىء الأربعة الواردة في اتفاقية الجزيرة الخضراء. واحتوت هذه الاتفاقية على صيغة جديدة. إذ اعترفت فرنسا بمصالح ألمانيا الاقتصادية في مراكش، وألمانيا بمصالح فرنسا السياسية فيها. وبناء على ذلك أعلنت ألمانيا بأنها لا تستهدف أي مصالح سياسية في هذه البلاد. وكانت هذه الصيغة ناقصة ومنافقة من حيث الأساس، لأنها كانت تفترض شيئاً مستحيلاً، أي فصل المصالح السياسية عن الاقتصادية. كما أنها لا تعكس نوايا ألمانيا الحقيقية، ذات المصالح السياسية المحدّدة تماماً في مراكش.

أخيراً، أعلنت كلتا الدولتين بأنهما ستعملان على إحلال التعاون بين الرأسماليين الفرنسيين والألمانيين في مراكش وطبقاً لهذه الاتفاقية التي يشار إليها في الأدب أحياناً باتفاقية توطيد الحكم الاقتصادي الثنائي (أي الفرنسي ـ الألماني) على مراكش، شكّلت جملة من الشركات الفرنسية ـ الألمانية المختلطة. وظهرت كلها كجنين يولد ميتاً. إذ لم تتطور أية واحدة منها فيما بعد.

اعتراف الدول بمولاي عبد الحفيظ

عقب انتصار السلطان مولاي عبد الحفيظ واجهت الدول قضية تجديد علاقاتها به. وشرع السلطان مولاي عبد الحفيظ نفسه بإجراء مفاوضات معها، طمعاً منه في إلغاء احتلال القوات الفرنسية لمنطقتي الدار البيضاء ووجدة. فوافقت الدول على الاعتراف به كسلطان وفق الشروط التالية: 1) يجب عليه دفع تعويضات إلى فرنسا وإسبانيا؛ 2) تحتفظ كل من فرنسا وإسبانيا بجيشيهما في الأجزاء المراكشية المحتلة

من قبلهما؛ 3) يراعي السلطان جميع التزامات عبد العزيز الدولية، أي معاهدات الحدود مع فرنسا والتعهدات بخصوص القروض ووثيقة مؤتمر الجزيرة الخضراء. ووافق مولاي عبد الحفيظ على هذه الشروط، وفي كانون الثاني/جانفي 1909 اعترفت الدول به سلطاناً.

وفي 1910 ربطه الفرنسيون بقرض جديد بمقدار 100 مليون فرنك منح له وفق شروط أشد فتكاً من قرض عام 1904. وخصّص القرض الجديد: أولاً، لتسديد الديون الجارية المتراكمة من جديد؛ ثانياً، لتنظيم الشرطة في المرافىء المكشوفة؛ ثالثاً، لدفع التعويضات. وكضمان لهذا القرض، لم تحصل إدارة قرض حكومة «المخزن» على الجمارك فحسب، بل وأيضاً على عدد من المداخيل الهامة الأخرى التابعة لحكومة مراكش.

واضطر مولاي عبد الحفيظ إلى البحث عن مصادر إيرادات إضافية. ففرض ضرائب جديدة على القبائل، مما أدّى إلى سخطها وتذمرها في كل مكان. وأصبحت تنظر إليه كشخص خائن يواصل فعلاً السياسة التي انتهجها عبد العزيز. وفي 1911 قامت القبائل بانتفاضة واسعة جديدة. واستخدمت هذه الانتفاضة كذريعة لاقتحام القوات الفرنسية أرجاء البلاد الداخلية.

احتلال فاس وأزمة أغادير

زحف الفرنسيون، قبل كل شيء، إلى فاس ـ عاصمة مراكش ومقرّ السلطان مولاي عبد الحفيظ. وأعلنت السلطات الفرنسية رسمياً بأن فاس محاصرة من قبل القبائل المتمردة، وبأن القوات الفرنسية توجهت نحوها لإنقاذ حياة السلطان والمقيمين الأوروبيين.

وتشير تقارير القناصل الأجانب في الحقيقة إلى أن فاس لم تكن محاصرة عندما بلغتها القوات الفرنسية. ولم يكن السلطان ولا الأوروبيون معرضين إلى أي خطر مباشر. وكانت هذه الذريعة اختلاقاً صرفاً. وإثر ذلك احتل الفرنسيون مكناس. وقرّر الإسبانيون عدم التخلف عنهم، فاحتلوا العرائش والقصر الصغير.

وحفزت الدبلوماسية الألمانية الإسبانيين إلى هذا الاحتلال، إذ سعت إلى إثارة الخلاف الفرنسي ـ الإسباني. ولم يكتف الألمان بهذا، بل قرروا أن يتدخلوا بأنفسهم في شؤون مراكش، وأن يستولوا على الصويرة (موغادور) وأغادير كردّ فعل على احتلال فاس. واتجه الزورق المسلح الألماني «بانتر» («فهد») إلى سواحل أفريقيا

تحقيقاً لهذا الهدف. فبلغ أغادير في أول تموز/جويليه 1911. واستخدمت «وثبة فهد» هذه كما لقّبتها الصحف، كفاتحة لنزاع دولي كبير، كتب عنه لينين: «كانت ألمانيا على شفا الحرب ضد فرنسا وإنكلترا. وهم ينهبون («يقتسمون») مراكش»(*).

وأعلنت ألمانيا في مذكرة رسمية وزعتها في أول تموز/جويليه 1911 على جميع الدول الكبرى بأن إرسال الباخرة الحربية إلى أغادير يعود إلى ثلاثة عوامل:

1) إلحاح التجار الألمان المتواصل على الدفاع عن حياتهم وأموالهم. (واستقبل هذا التصريح بدهشة فائقة لأنه لم يكن يوجد أي تاجر ألماني في أغادير. وسرعان ما اتضح، بالطبع، بأن شركة «الأخوة مانيسمان» الألمانية كانت قد حصلت على امتياز للتعدين في ناحية أغادير فالتمست من حكومة ألمانيا الاستيلاء على هذه الناحية. وبعبارة أوضح، قررت ألمانيا الإسهام في تجزئة مراكش واختارت لنفسها القسم الجنوبي الغربي من البلاد).

2) سخط «الرأي العام» الألماني بسبب إقصاء ألمانيا عن الإسهام في حلّ القضية المراكشية.

3) تدابير فرنسا وإسبانيا، التي جعلت وثيقة مؤتمر الجزيرة الخضراء وهمية (وعند ذلك أعلنت ألمانيا بأنها سوف لا تسترجع سفينتها الحربية من أغادير إلّا عقب انسحاب القوات الفرنسية والإسبانية من مراكش).

وفضلاً عن ذلك، لم يكن لدى ألمانيا أي مانع، على كل حال، من إجراء مفاوضات جديدة بغية انتزاع قطعة من مراكش أو للحصول على تعويضات استعمارية كبيرة أخرى. وقال الدبلوماسي الألماني كوهلمان للدبلوماسي الروسي بينكندورف عندما قابله في ذلك اليوم: «إننا سنساوم». وكانت المفاوضات الفرنسية ـ الألمانية التي بدأت في برلين في 10 تموز/جويليه، حسب تعبير الدبلوماسيين المحنكين، «مساومة لا مثيل لها» في الواقع. إذ طلبت ألمانيا كلَّ ما يمكن طلبه. فإنها طالبت أولاً بقسم من مراكش، إلّا أن فرنسا رفضت ذلك. وعندئذ طلبت الكونغو الفرنسية برمتها، ورفضت فرنسا مجدداً. وانتهت المفاوضات بوقوع الطرفين في مأزق.

وأثناء المفاوضات، هدّد كل طرف الآخر باللجوء إلى السلاح. ودعت الصحافة الألمانية بصراحة إلى الحرب ضد فرنسا، معلقة «بأن التأريخ يجب أن لا يكتب

(*) لينين، دفاتر عن الإمبريالية، مجموعة المؤلفات الكاملة الروسية، المجلد 28، ص 668.

بالمداد بل بنصل من الفولاذ». ودعت الصحف الفرنسية بدورها إلى «قطع المفاوضات والالتجاء إلى أسلوب آخر لحلّ الخلافات».

ففي مجرى أزمة أغادير، وقفت إنكلترا إلى جانب فرنسا تماماً. وهي الأخرى هدّدت باللجوء إلى السلاح أيضاً. وصارت تضغط على ألمانيا من الناحيتين الدبلوماسية والعسكرية. وألغت مناورات الأسطول البريطاني السنوية ورابطت مراكبه في قواعدها. وأجّل سفر اللورد كيتشنر الذي عيّن مندوباً سامياً لإنكلترا في القاهرة، وبقي في لندن لقيادة الجيش الإنكليزي في حالة شروع العمليات الحربية. وكان موقف إنكلترا من العوامل الرئيسية التي أجبرت ألمانيا على التراجع. كما كان لتدهور البورصة التي نظمته البنوك الفرنسية في برلين تأثير كبير أيضاً. وبالإضافة إلى كل ذلك، بدأت في ألمانيا تظاهرات ضد الحرب قامت بها البروليتارية الألمانية. وفي الختام، اضطرت الدبلوماسية الألمانية إلى قبول حل وسط وعقدت في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1911 اتفاقية جديدة مع فرنسا. ووفقاً لهذه الاتفاقية، صادقت ألمانيا على توطيد الحماية الفرنسية على مراكش. وتعهدت فرنسا بمراعاة حرية التجارة ومساواة الدول اقتصادياً في مراكش وكذلك تنازلت إلى ألمانيا عن «قطعة» من الكونغو تبلغ مساحتها 275 ألف كيلومتر مربع.

أما فيما يتعلق بروسيا، فإنها أيدت حل الخلاف بصورة سلمية. إذ لم تكن مستعدة بعد لخوض حرب ضد ألمانيا والنمسا ـ المجر وذلك لأن إعادة تنظيم جيشها كان يتقدم ببطء. وأخيراً، أدركت حكومة القيصر الروسي بأن خوض حرب من أجل مصالح فرنسا الاستعمارية سوف لا يحظى بشعبية في روسيا.

وهكذا فإن اتفاقية برلين التي أبرمت في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1911 تبدو وكأنها خاتمة لعدد من الاتفاقيات السالفة، السرّية منها والعلنية. وها إن ألمانيا تمنح فرنسا حرية العمل في مراكش. وقد جرت «مقايضة» الكونغو بمراكش كصفقة اعتيادية جديدة على حساب الشعوب المستضعفة. وهكذا فتح المجال لتوطيد الحماية الفرنسية.

اتفاقية الحماية

أطلقت الاتفاقية الفرنسية ـ الألمانية لعام 1911 يد فرنسا، التي شرعت بسرعة لتحقيق خططها التوسعية. وتحت ضغط فرنسي شديد، وقّع السلطان مولاي عبد الحفيظ في فاس في 30 آذار/مارس 1912 على اتفاقية الحماية، التي أملاها عليه

المبعوث الفرنسي رينو. ومرة أخرى عادت إلى فاس القوات الفرنسية التي كانت على وشك مغادرتها، وقامت بقمع المقاومة الشعبية فيها.

واستعادت اتفاقية فاس الأوضاع والأحكام الرئيسية لاتفاقية باردو لعام 1881 واتفاقية المرسى لعام 1883، اللتين وطّدتا حماية فرنسا على تونس. واحتفظ السلطان بالعرش والمظاهر الخارجية للسلطة، التي حرمت تماماً من محتواها الحقيقي، إذ انتقلت السلطة بأسرها إلى فرنسا.

ووفق الاتفاقية وضع في مراكش «نظام جديد» احتفظ «بمركز الدين وهيبة السلطان التقليدية وحرمته». واتفق السلطان على إجراء إصلاحات إدارية وتشريعية وتعليمية واقتصادية ومالية وعسكرية، مما تراه فرنسا نافعاً.

وحصلت فرنسا على حق «احتلال أراضي مراكش عسكرياً» وإقامة «أية إجراءات بوليسية» فيها.

وتعهدت الحكومة الفرنسية بإبداء المساعدة للسلطان ضد «أي خطر يهدّد شخصه أو عرشه أو يعكر الهدوء في ممتلكاته».

وأصبح الوسيط الوحيد بين مراكش والدول الأجنبية المقيم العام الفرنسي، وهو المفوض الذي قلّد سلطة مطلقة تامة في بلاد مراكش باسم الجمهورية الفرنسية. وصارت تقدّم إليه جميع مراسيم السلطان لإبداء رأيه فيها والمصادقة عليها.

وكلّف بتمثيل مراكش في الخارج الوكلاء الدبلوماسيون والقنصليون الفرنسيون، الذين عهد إليهم بـ «الدفاع عن الرعايا المراكشيين ومصالح مراكش في الخارج». ونصّت اتفاقية فاس على «إعادة تنظيم مالية البلاد، لضمان تسديد القروض الأجنبية». ومنع السلطان من عقد قروض حكومية أو شخصية أو منح أي امتياز دون موافقة الحكومة الفرنسية.

وشملت اتفاقية الحماية جميع بلاد مراكش، إلّا أن فرنسا احتفظت لنفسها بحق الاتفاق مع إسبانيا حول مصالح إسبانيا في مراكش وفصل طنجة وجعلها منطقة خاصة.

وهكذا حرمت اتفاقية فاس لعام 1912 مراكش لا من استقلالها فحسب، بل ومن وحدتها أيضاً. وبموجبها وقّعت في مدريد في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1912 اتفاقية بين فرنسا وإسبانيا، ثبّتت حدود المنطقتين الشمالية والجنوبية الواقعتين تحت حماية إسبانيا.

وبعدما وطّدت فرنسا حمايتها على مراكش «تنازلت»، وأجّرت مرة ثانية إلى إسبانيا وكان هذا تنازلاً منها، قسماً من البلاد التي احتلتها وذلك وفقاً للاتفاقيات المبرمة بين الإمبرياليين.

وبعد تثبيت الحماية بدأت حالاً مفاوضات بين إنكلترا وفرنسا وإسبانيا حول نظام طنجة. وأظهرت هذه المفاوضات التناقضات بين هذه الدول إلى درجة أنها لم تنته حتى انفجار الحرب العالمية الأولى. ولم تختتم إلّا في 1923.

وعيّنت فرنسا مقيماً عاماً لها في مراكش الجنرال ليوتي، الذي كان ذا خبرة استعمارية متينة. وشغل هذا المنصب بصورة متواصلة لمدة 13 عاماً، أي حتى 1925. وكان يعتبر بحق «بانياً» لمراكش الفرنسية.

واعتبرت فرنسا السلطان مولاي عبد الحفيظ، الذي حاول انتهاج سياسة مستقلة، شخصية لا يُركن إليها، فعزلته من منصبه في آب/أوت 1912 وعيّنت عوضاً عنه أخاه الأصغر مولاي يوسف، وهو شخصية ضعيفة الإرادة وآلة طيعة بيد فرنسا.

وفي أيلول/سپتمبر 1912، احتل الفرنسيون مدينة مراكش، منجزين بذلك احتلال القسم السهل من البلاد. ومع ذلك اضطر الفرنسيون إلى خوض حرب استعمارية استغرقت 20 عاماً في جبال البلاد وسهولها للتغلب على المقاومة الشديدة التي أبدتها القبائل المراكشية المحبة للحرية التي واصلت الذود عن حريتها طيلة تلك المدة. ولم ينجح الفرنسيون في إنهاء الحرب وإخضاع البلاد إلّا بعد انصرام 20 عاماً على توطيد حمايتهم في مراكش.

الفصل الثالث والعشرون

استيلاء الإيطاليين على ليبيا

التهيؤ الدبلوماسي للفتح

تمّ الاستيلاء على ليبيا في نفس الوقت الذي فتحت فيه مراكش. وإن اصطلاح «ليبيا» نفسه في معناه الحديث هو من ابتداع الإيطاليين الذين استعاروه من الجغرافية القديمة. وقد أطلق اليونانيون القدماء اسم «ليبيا» على شمالي أفريقيا قاطبة، بينما استعمل الإيطاليون هذه الكلمة على المقاطعات الواقعة بين تونس ومصر، وهي طرابلس الغرب وبرقة وفزان. وكان لكل من هذه المقاطعات الثلاث مصير تاريخي خاص بها في القرون الوسطى إذ انجذبت برقة إلى مصر، وارتبطت طرابلس الغرب ارتباطاً وثيقاً بتونس. ولم تضم المقاطعات الثلاث في وحدة إدارية متماسكة، وهي باشوية طرابلس الغرب، إلّا في القرن السادس عشر بعد استيلاء الأتراك عليها.

وفي 1835 وجّه السلطان التركي محمود الثاني، الذي قام بسياسة مركزة الأمبراطورية العثمانية، إلى طرابلس الغرب قوات تركية وأزاح الأسرة القرمانية الإنكشارية عن السلطة وأخضع باشوية طرابلس الغرب كلية. وأعيد تنظيم الباشوية كإيالة تركية أولاً، ومن ثم كولاية يديرها الحكام الذين تعينهم الحكومة المركزية.

وإن تغلغل الأتراك في أنحاء البلاد الداخلية وسعيهم إلى إنزال حامياتهم وقيامهم بجباية الضرائب واجه مقاومة عنيفة من القبائل المحلية التي قامت بانتفاضات متكررة ضد السلطات التركية. وقادت هذا النضال الطريقة الدينية السنوسية، نسبة إلى مؤسسها محمد السنوسي. وكان هذا الجزائري البربري الأصل قد حصل على تعليمه الأساسي في مستغانم وفاس. وبعد أن مكث طويلاً في مكة والقاهرة ذهب إلى برقة وأسس فيها بضع زوايا بضمنها زاوية في واحة جغبوب (1855) التي غدت فيما بعد مقرّه

ومركزاً للحركة السنوسية. وعقب وفاة السنوسي في عام 1859، ترأس الطريقة ابنه محمد المهدي (1859 ـ 1901) الذي نقل مقرّه في عام 1895 إلى الجوف في واحات الكفرة. واستناداً إلى الزوايا الكثيرة العدد (100 زاوية في 1884) أنشأ منظمة دينية ـ عسكرية قوية ضمنت سلطة الوجهاء السنوسيين على القبائل الليبية والواحات. وقام زعماء السنوسية بتوطين البدو الرحل على مقربة من الزوايا وأجبروهم على زراعة الأرض لصالحهم. وشجع السنوسيون التجارة ناشرين بذلك نفوذهم بعيداً في قلب أفريقيا.

واضطر خلفاء المهدي، وخاصة ابنه محمد إدريس، إلى الاشتباك مع عدو جديد أي مع إيطاليا الإمبريالية. ففي نهاية القرن التاسع عشر أثناء اقتسام أفريقيا قدّمت دولتان مطاليبهما بخصوص طرابلس الغرب: فمن جهة قامت فرنسا التي استندت إلى تونس كرأس جسر، بضم الواحات الواقعة على حدود طرابلس الغرب إلى الأرض التونسية بصورة تدريجية؛ ومن جهة أخرى بذلت إيطاليا جهودها للحصول على حصة مناسبة في طرابلس الغرب وكانت تعتبر نفسها مغبونة أثناء اقتسام أفريقيا.

ومن المستبعد أن تكون إيطاليا قد قدمت مطاليبها مدفوعة باعتبارات اقتصادية. إذ لم تكتشف في طرابلس الغرب أية أنواع ثمينة من الخامات وكل ما كانت تقدمه هذه البلاد هي التمور ووبر الإبل والأسماك والإسفنج. إلّا أن طرابلس الغرب عوضاً عن ذلك كانت تشكّل بحد ذاتها قاعدة ملائمة للفتوحات المقبلة في أفريقيا أو كرأس جسر حيث تتمكن إيطاليا من التوسع في المستقبل منطلقة منه إلى كافة الجهات. وأعطت الحيازة على طرابلس الغرب إمكانية تهديد تونس الفرنسية ومنطقة بحيرة تشاد ومصر الإنكليزية والسودان الشرقي.

وأعدت إيطاليا العدة للاستيلاء على طرابلس الغرب منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وقبل كل شيء استعدت لذلك استعداداً سياسياً متيناً. ففي 1887 عقدت إيطاليا اتفاقية مع إنكلترا والنمسا ـ المجر حول الوضع الراهن في البحر الأبيض المتوسط. وكانت هذه الاتفاقية موجهة ضد فرنسا، أي ضد المطامع الفرنسية في طرابلس الغرب ومراكش. وبموجبها تعهدت إنكلترا والنمسا وإيطاليا بالاحتفاظ بالوضع الراهن في البحر المتوسط. إلّا أن هذه الدول الثلاث أشارت إلى أنها لا تعطي مجالاً لأي دولة أخرى من أن تتحكم في سواحل شمالي أفريقيا في حالة تغير الوضع الراهن. وبكلمة أخرى، رفضت إنكلترا والنمسا ـ المجر وإيطاليا

جميع مطاليب فرنسا في ليبيا ومراكش. ومن جهة أخرى، وعدت إيطاليا بمساندة مطامع بريطانيا العظمى في مصر بينما طالبت من إنكلترا مساندة ما قد تتخذه إيطاليا من تدابير في أية نقطة أخرى من ساحل شمالي أفريقيا، وخاصة في طرابلس الغرب وبرقة.

وأرفقت باتفاقية استئناف التحالف الثلاثي، اتفاقية ألمانية ـ إيطالية خاصة عام 1887 اشترط فيها بألا تسمح هاتان الدولتان بتوطيد مركز فرنسا في مراكش وطرابلس الغرب وفي حالة اتخاذ فرنسا أي تدابير في هذين القطرين فعندئذ تساند ألمانيا إيطاليا في حربها ضد فرنسا. وعقدت في الوقت ذاته اتفاقية إيطالية ـ نمساوية سرّية تنص على أنه في حالة خرق الوضع الراهن في البحر الأبيض المتوسط فلا يجري اقتسام بلدان البحر الأبيض المتوسط إلّا وفق اتفاقية تعقد على أساس مبدأ التعويضات المتبادلة. وعقدت اتفاقية سرّية شبيهة في 1887 بين إيطاليا وإسبانيا. وهكذا حصلت إيطاليا منذ 1887 على مصادقة مع إنكلترا وألمانيا والنمسا وإسبانيا تخوّلها فتح طرابلس الغرب.

وفي 1900 عقدت إيطاليا اتفاقية مع فرنسا حول تحديد مناطق النفوذ في البحر الأبيض المتوسط. وبموجبها تخلّت فرنسا لصالح إيطاليا عن جميع مطامعها في طرابلس الغرب، ولقاء ذلك منحتها إيطاليا حرية العمل في مراكش. وأقرّت هذه الاتفاقية في عام 1902 ثم أعيد إبرامها في تشرين الأول/أوكتوبر 1912 عندما اعترفت فرنسا وإيطاليا باستيلائهما بصورة متبادلة على الذي قد تمّ في السابق.

وكانت هنالك دولة أوروبية أخرى، حصلت منها إيطاليا على مصادقة دبلوماسية للاستيلاء على طرابلس الغرب، وهي روسيا. واستناداً إلى اتفاقية 24 تشرين الأول/أوكتوبر 1909، التي أبرمت بشكل مذكرتين متبادلتين في ركونيجي (بالقرب من تورين)، اعترفت إيطاليا بادعاءات روسيا في منطقة المضايق لقاء اعتراف الأخيرة بادعاءات إيطاليا في طرابلس الغرب وبرقة.

وقد وقف الرأي العام والصحافة في روسيا وفرنسا وإنكلترا وألمانيا ضد مغامرات إيطاليا التوسعية في طرابلس الغرب. فكتبت الصحف عن أعمال السلب التي قامت بها إيطاليا وعن خرقها الفاضح للحقوق الدولية. إلّا أن كافة الدول اتخذت موقف عدم التدخل التام في الخلاف الإيطالي ـ التركي. وعندما وقع النزاع في آخر الأمر والتمس سفراء تركيا من حكومات بطرسبورغ ولندن وباريس وبرلين

وفينا التوسط، أجاب وزراء الخارجية ببرود بأن هذا الأمر لا يخصّهم في الواقع. وقالوا: «إن هذا هو خلاف يخصّكم وإيطاليا، وعليكم أن تحاولوا تسويته كيفما تريدون».

وهكذا ضمنت إيطاليا فتح طرابلس الغرب عن طريق الاتفاقيات السرّية، وهي صفقات عقدت على حساب الشعوب الضعيفة. وساندت إنكلترا إيطاليا لأنها فضلت وجود إيطاليا الضعيفة بجوار مصر، معتبرة بأن التوسع الإيطالي هو توازن للتوسع الفرنسي والألماني في طرابلس الغرب (قدمت ألمانيا في 1911 مشروعاً لإنشاء قاعدة عسكرية ـ بحرية في طبرق). ودفعت ألمانيا والنمسا ـ المجر إلى إيطاليا ثمن إسهامها في التحالف الثلاثي. بينما دفعت فرنساإلى إيطاليا ثمن تخليها الفعلي عن التحالف الثلاثي وعدم تدخلها في الشؤون المراكشية. وساندت روسيا إيطاليا لقاء وعدها بمساندة النشاط الروسي في المضائق.

وبالإضافة إلى التهيؤ الدبلوماسي، قامت إيطاليا باستعدادات وافية في داخل طرابلس الغرب. ففي 1901 زارها وفد برلماني إيطالي. وقام ضباط الأسطول الإيطالي الذين كانوا يرتدون لباس الصيادين باصطياد الإسفنج عند سواحل طرابلس الغرب، حيث مسحوا سواحلها في الوقت ذاته.

وابتداء من 1900 دعت الصحافة الإيطالية الحكومة إلى فتح طرابلس الغرب كمنطقة «كانت تعود بصورة طبيعية» إلى الإيطاليين. وفي هذه المرحلة بالذات، أخرج أحد الجغرافيين الإيطاليين من سجلات تاريخ الماضي القديم اصطلاح «ليبيا» وأطلقه على ولاية طرابلس الغرب. وفتح أكبر البنوك الإيطالية فرعاً له في طرابلس الغرب. وابتاع الإيطاليون الأراضي في طرابلس الغرب بواسطة أشخاص صوريين، وأنشأوا مشاريع زراعية. واحتكرت شركات البواخر الإيطالية الاتصال بين طرابلس الغرب وأوروبا. وأعد المهندسون الإيطاليون مشروع سكة حديد طبرق ـ الإسكندرية.

وافترضت إيطاليا على إنشاء قاعدة عسكرية بحريَّة في طبرق، في أكثر الخلجان صلاحاً لذلك على السواحل الليبية. وقطنت بعثات كاثوليكية إيطالية في طرابلس الغرب وفتحت مدارس إيطالية فيها. ونشرت في إيطاليا مطبوعات كثيرة عن طرابلس الغرب، وصار الجغرافيون الإيطاليون يسمّون هذه البلاد «بأرضهم الموعودة».

الحرب الإيطالية ـ التركية 1911

وفي 1911 قرّرت إيطاليا استغلال الأزمة الدولية، الناجمة عن «قفزة الفهد»،

للاستيلاء المباشر على طرابلس الغرب، ولاقتحامها، اختارت ذريعة سخيفة. ففي 28 أيلول/سپتمبر 1911، قدمت إيطاليا إلى تركيا إنذاراً نهائياً جاء فيه أن إيطاليا قد ألهمت بتشميل «نعم التقدم» على طرابلس الغرب وأن عمل إيطاليا «المشروع» هذا اصطدم بمقاومة الباب العالي. ولما كانت إيطاليا لا تريد إضاعة الوقت بإجراء مفاوضات لا جدوى فيها، لذا قررت احتلال طرابلس الغرب وبرقة عسكرياً، صيانة لكرامتها وحفاظاً على مصالحها. واستناداً إلى ذلك، اقترحت على تركيا أن تأمر موظفيها بعدم مقاومة الاحتلال الإيطالي. وأمهلت تركيا 24 ساعة لتنفيذ هذا المطلب.

فقدّمت تركيا إلى الدول الأوروبية قضية الوساطة، إلّا أنها لم تحظ بإسناد منها. وأمام تواطؤ الدول الصامت، ردّت تركيا على الإنذار الإيطالي بأسلوب مسالم للغاية. إذ قالت بأن حكومة تركيا الفتاة الجديدة لا تستطيع تحمّل المسؤولية عن وضع تكون في عهد حكومة سابقة، وبأنها لا تضمر أي عداء إزاء المشاريع الإيطالية في طرابلس الغرب وبرقة. وهي مستعدة لتطمين جميع المطاليب الإيطالية التي لا تتنافى وكرامة تركيا ومصالحها. إلّا أنها تمانع بصورة قاطعة الاحتلال الإيطالي.

وبعدما استلمت إيطاليا جواب تركيا أعلنت عليها الحرب في اليوم ذاته أي في 29 أيلول/سپتمبر 1911.

وعلى حين غرة فوجئت تركيا بالحرب. ولم يكن في طرابلس الغرب في بداية الحرب لا وال ولا قائد حربي تركي. وكانت تتألف القوات المسلحة التركية في ولاية طرابلس الغرب من فرقة فقط تضم 7 آلاف شخص. وعمّ البلاد الجوع. وعرّض الأسطول الإيطالي طرابلس الغرب إلى حصار بحري، ولم يكن بوسع الأتراك من جراء ذلك نقل الإمدادات ولا المواد الغذائية. وفي الواقع حاصرت إنكلترا طرابلس الغرب من جهة اليابسة، برفضها السماح للقوات التركية بالمرور عبر مصر. وقد بلغ تعداد فيلق الحملة الإيطالية 34 ألف شخص، ثم وصل إلى 55 ألف شخص في عام 1912. وكانت لدى فيلق الحملة مدفعية خاصة بالجبال والحقول والقلاع، وتلغراف لاسلكي وسلاح الطيران، الذي استخدم لأول مرة في العمليات الحربية. وقصف الأسطول الإيطالي السواحل التركية وأنزل قوات إلى جزر الدوديكانيز. واحتلت في الوقت ذاته ولاية طرابلس الغرب. واحتل جنود الإنزال مدينة طرابلس الغرب في 5

تشرين الأول/أوكتوبر 1911، ودرنة في 18 تشرين الأول/أوكتوبر، وبنغازي في 19 منه، والخمس في 20 منه.

وبعدما استولت القوات الإيطالية على هذه المدن الساحلية الأربع، أعلنت حكومة روما ضم ولاية طرابلس الغرب بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1911. وعرفت هذه البلاد منذ ذلك الحين بـ «ليبيا» التي كانت تحت سيادة إيطاليا المطلقة والتامة.

وبناء على تفوق القوات الإيطالية المطلق، حسب الإيطاليون أن الاستيلاء على البلاد سيتم بسرعة. ولكن القضية اتخذت مجرى آخر. إذ أبدت القبائل الليبية مقاومة عنيفة ضد الغزاة. ففي 23 تشرين الأول/أوكتوبر 1911 أباد العرب قسماً كبيراً من جنود الإنزال الإيطاليين الذين كانوا قد أنزلوا إلى طرابلس الغرب، وشرعوا بكفاح شاق متواصل في سبيل استقلالهم. وفي غضون شتاء 1911 ـ 1912 احتمى الإيطاليون في المدن الأربع المارة الذكر. وفي صيف 1912 احتلوا بعض المراكز الساحلية أيضاً. فقد احتلوا مصراتة في 8 تموز/جويليه، وزوارة في 6 آب/أوت، وزنزور في 20 أيلول/سبتمبر. وعندما استسلمت تركيا في تشرين الأول/أوكتوبر 1912 وعقدت الصلح مع إيطاليا، لم يكن الإيطاليون بعد قد احتلوا الساحل بكامله ولم يشرعوا بعد في احتلال أنحاء البلاد الداخلية.

وكتب لينين بصدد انتهاء الحرب الإيطالية ـ التركية: ««انتصرت» إيطاليا. وهرعت منذ عام مضى إلى نهب الأراضي التركية في أفريقيا، وأصبحت طرابلس الغرب منذ ذلك الحين تابعة إلى إيطاليا... فما هي العوامل التي استدعت الحرب؟ إنها طمع كبار الماليين والرأسماليين الإيطاليين... وأي حرب كانت هذه؟ إنها مذبحة متهذبة متمدنة للناس، وهي إبادة العرب بمعونة «أحدث» الأسلحة»(*). وقد وصف لينين في مقاله هذا وحشية الإمبرياليين الإيطاليين، الذين ذبحوا عوائل بكاملها وقتلوا النساء والأطفال. وبلغ مجموع عدد القتلى 14800 وشنق ألف عربي. واستنتج لينين: «بالرغم من «الصلح» ستستمر الحرب وما دامت القبائل العربية في داخل القارة الأفريقية وبعيدة عن الساحل فهي لن تخضع. وسوف «يتمدنون»، خلال مدة طويلة بالحراب والرصاص والحبال واغتصاب النساء»(**).

(*) لينين، نهاية حرب إيطاليا ضد تركيا، مجموعة المؤلفات الكاملة الروسية، المجلد 22، ص 113.
(**) نفس المصدر، ص 114.

وتحققت تنبؤات لينين كلية. إذ لم تخضع القبائل العربية في داخل القارة، بل واصلت حربها ضد إيطاليا في غضون 20 عاماً عقب اندحار تركيا.

صلح لوزان عام 1912

لم تستطع تركيا مواصلة الحرب ضد إيطاليا نظراً لبداية الحرب البلقانية، ولهذا لجأت إلى عقد الصلح معها. وفي 15 تشرين الأول/أوكتوبر 1912 وقّعت اتفاقية تمهيدية (سرّية)، وفي 18 منه أبرمت اتفاقية السلم النهائية في لوزان. ولم تعترف تركيا شكلياً بالسيادة الإيطالية على ليبيا. ولم تتعهد إلّا بسحب قواتها واستدعاء موظفيها من ليبيا.

واستناداً إلى الاتفاقية الإيطالية ـ التركية السرّية، التي أبرمت في 15 تشرين الأول/أوكتوبر 1912، عدت إيطاليا باستحالة إلغاء القانون الذي أعلن سيادتها(*) على طرابلس الغرب وبرقة؛ وأعلنت تركيا من جانبها عن استحالة اعترافها الشكلي بهذه السيادة. وعليه تعهدت تركيا بإصدار فرمان سلطاني يمنح سكان طرابلس الغرب وبرقة «حكماً ذاتياً مطلقاً تاماً» يؤمن لهما الانتقال إلى ظل «القوانين الجديدة». بينما تعهدت إيطاليا بإعلان العفو العام وبمنح حرية الدين الإسلامي وبالاحتفاظ بالأوقاف وكذلك بتقبل الممثل التركي وتعيين لجنة بمساهمة الوجهاء المحليين لإعداد جهاز مدني وإداري لهاتين المنطقتين. وتعهدت تركيا بعدم إرسال قواتها إلى طرابلس الغرب وبرقة. وقد تقرر بأن تثبت الحكومة الإيطالية مقدماً ممثل السلطان في ليبيا ورؤساء الدين المسلمين، الذين كانوا خاضعين إلى السلطان التركي كخليفة.

وفي الواقع لم تراع أحكام اتفاقية الصلح التمهيدية التي أبرمت في 15 تشرين الأول/أوكتوبر 1912، والتي نصّت على إقامة حكم ثنائي إيطالي ـ تركي من نوع خاص على ليبيا. واعتبرت إيطاليا ليبيا مستعمرة اعتيادية تابعة لها. إلّا أن تركيا لم توافق على ذلك. إذ لم تتنازل تنازلاً تاماً عن حقوقها وسيادتها على طرابلس الغرب وبرقة إلّا عقب الحرب العالمية الأولى، وذلك وفق اتفاقية صلح لوزان لعام 1923. أما فيما يخص الدول الأوروبية، فإنها اعترفت بالسيادة الإيطالية على هاتين المنطقتين عقب انتهاء الحرب الإيطالية ـ التركية وعقب اتفاقية لوزان لعام 1912.

(*) سيادة إيطاليا ـ المترجمة.

حرب إيطاليا ضد القبائل العربية

وبالرغم من «الصلح» استمرت العمليات الحربية في ليبيا. ففي 18 كانون الأول/ ديسمبر 1912 احتل الإيطاليون طرهونة. وقبيل انتهاء هذا العام، احتلوا السواحل الغربية من سرت. وفي نيسان/أفريل 1913 سارت القوات الإيطالية عبر الجبال المتاخمة إلى سواحل طرابلس الغرب واحتلتها في غضون 3 أشهر. واقتحمت في الوقت ذاته الجبل الأخضر (وهو جبل في برقة)، إلّا أن فصائل الأنصار، التي كوَّنها السنوسيون هناك، أنزلت بالقوات الإيطالية عدداً من الهزائم.

وأعلن السنوسيون الجهاد المقدس ضد إيطاليا. فاضطر الإيطاليون إلى التراجع عن أنحاء برقة الداخلية واكتفوا باحتلال المراكز الساحلية. وفي 29 نيسان/ أفريل 1913 احتلوا توكرة، وفي آب/أوت 1913 احتلوا سواحل سرت الواقعة إلى جنوب بنغازي.

وفي 1914 كان الإيطاليون على وشك احتلال فزان بعدما افتتحوا عاصمتها مرزوق. إلّا أنهم أبعدوا عقب بداية الحرب العالمية الأولى عن جميع أنحاء البلاد. وقبيل بداية عام 1916 نجحوا في الاحتفاظ بمدينتين فقط وهما طرابلس الغرب والخمس. وانتقل قسم ليبيا الشرقي برمته إلى سلطة السنوسيين.

وأسندت القيادة الألمانية ـ التركية كفاح السنوسيين ضد إيطاليا. وفي كانون الأول/ديسمبر 1915 استغلهم الألمان والأتراك للهجوم على رأس الجسر الإنكليزي في مصر من ناحية السلوم. وقبيل حلول شباط/فيڤري 1916 أفلح الإنكليز في صدّ هذا الهجوم. وفي تموز/جويليه من نفس العام عقدت إنكلترا اتفاقية مع إيطاليا حول الكفاح المشترك ضد السنوسيين، وانضمت إلى هذه الاتفاقية فرنسا في آذار/مارس 1917. وفي نيسان/أفريل 1917 عقدت إنكلترا وإيطاليا اتفاقية مع محمد إدريس السنوسي ـ أحد قادة السنوسيين، واعترفتا به «أميراً». ووعدتاه بالمؤونة والسلاح لقاء تعهده بالكفّ عن الكفاح ضد إنكلترا وإيطاليا ومقاومة الخطط الألمانية ـ التركية. إلّا أن قسماً أكبر من السنوسيين الموجودين في شرقي ليبيا بقيادة أحمد شريف السنوسي (1901 ـ 1925) ـ الزعيم الرئيسي للطريقة السنوسية، وكذلك القبائل السنوسية الموجودة في غربي ليبيا التي يقودها محمد العابد، واصل الكفاح ضد إنكلترا وإيطاليا وفرنسا. وفي غمرة هذا الكفاح أظهرت إيطاليا عجزها التام. وفي كانون الثاني/جانفي 1917 توفق الإيطاليون في الاستيلاء من جديد على زوارة، واستولوا

في نهاية هذا العام على جميع الساحل الممتد بين طرابلس الغرب وزوارة. وبهذا كانت خاتمة انتصاراتهم.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1918، عقب انتهاء العمليات الحربية في أوروبا، أنزلت إيطاليا إلى طرابلس الغرب جيشاً مؤلفاً من 80 ألف جندي وبدأت مفاوضات مع رؤساء البدو في غربي ليبيا، باذلة الجهود لدفعهم على الاستسلام. إلّا أن المفاوضات لم تنجح. فاستأنفت إيطاليا العمليات الحربية في شباط/فيڤري 1919.

ولم يستطع الغزاة الإيطاليون تحطيم مقاومة القبائل إلّا بعد مرور 13 عاماً أخرى وقد تميزت العمليات الحربية التي كانت تجري في البلاد تارة في ناحية وطوراً في ناحية أخرى، بمقاومة عنيدة وببطولة فائقة أبداهما الشعب الليبي. ولم يكن بوسع الطغمة الحربية الإيطالية إخضاع البلاد وإنجاز احتلال ليبيا واستعمارها إلّا في عام 1932 بعد مذابح جماهيرية وتنكيلات وحشية بالقبائل المحبة للحرية.

الفصل الرابع والعشرون

سوريا وفلسطين والعراق في نهاية القرن التاسع عشر

الاستعباد المالي لتركيا

بقيت سوريا وفلسطين والعراق في أواخر القرن التاسع عشر أقاليم تابعة للأمبراطورية العثمانية. وخلافاً لمصر أو السودان، كانت صلاتها بالباب العالي أبعد من أن تكون مجرد صلات شكلية. إذ كان تاريخ الأقطار العربية في آسيا الغربية في تلك الحقبة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتاريخ تركيا، ولا يمكن النظر إلى هذا الجزء من الشرق الأوسط بمعزل عن التاريخ العام للأمبراطورية العثمانية.

وقد أدى تطور الرأسمالية في أوروبا وأمريكا الشمالية قبيل نهاية القرن التاسع عشر، إلى انتقالها إلى المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة الإمبريالية. بينما لم تكن متوفرة في تركيا وممتلكاتها العربية سوى أولى مقدمات الرأسمالية. وقد تأخرت فيها تأخراً كبيراً عملية تفسخ واضمحلال التشكيلة الاجتماعية الإقطاعية. ورغم أنه كان قد بدأ فيها الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية، إلّا أنه كان يجري بوتائر بطيئة للغاية وفي ظروف متناقضة إلى أقصى حد.

وقد تحولت تركيا إلى سوق للتصريف ثم إلى شبه مستعمرة للدول الأوروبية الرأسمالية. وقد مهدت السبيل إلى الرأسمال الأجنبي مرحلة التنظيمات الثانية التي بدأت «بخطى همايون» عام 1856 والتي اكتسبت، بحكم صلح باريس، شكل الالتزامات الدولية وفتحت باباً للرأسمال الأجنبي. إذ تعهدت تركيا بمنح امتيازات السكك الحديدية والبنوك وصناعة التعدين وغيرها من الامتيازات إلى الرأسماليين الأجانب. كما منحتهم حق شراء الأراضي في الأمبراطورية العثمانية، وأعطت عملاءهم المحليين (من التجار الأرمن واليونانيين والعرب ـ المسيحيين) عدداً من

التسهيلات. وهكذا كان صلح باريس لعام 1856 فاتحة لتحويل تركيا وممتلكاتها العربية إلى شبه مستعمرة للرأسمال الأجنبي.

وإلى جانب هذا كانت الحرب الشرقية للأعوام 1853 ـ 1856 التي سبقت صلح باريس، بداية لاستعباد تركيا مالياً. ففي إبان الحرب، أي في عام 1854، عقدت تركيا لتسديد النفقات العسكرية، أول قرض خارجي علماً أنه منح لها وفق شروط مجحفة. إذ استلمت تركيا نقداً 60 مليوناً فقط من مجموع 75 مليون فرنك وهي قيمة القرض الأصلية. وخصصت الجزية التي كانت تدفعها مصر، كضمان لهذا القرض. وفي عام 1855 أبرم القرض الثاني ومبلغه 125 مليون فرنك وقد خصص أيضاً لتسديد النفقات العسكرية. كما أخذت مداخيل جمارك إزمير وسوريا ضماناً له. وتلا ذلك قرض في عام 1858 بمبلغ 125 مليون فرنك، لم تستلم منه تركيا فعلاً إلّا 95 مليوناً. واعتبرت مداخيل جمارك إستانبول ضماناً له. ثم تلاه أحد عشر قرضاً: قرض في كل من الأعوام 1860، 1862، 1863، قرضان عام 1865، والستة الباقية في 1869، 1870، 1871، 1872، 1873 و1874. وهكذا حدث في تركيا نفس ما جرى في مصر، إلّا أنه كان على نطاق أوسع. وقبيل 1874 بلغت قيمة القروض الاسمية 5300 مليون فرنك، أي ما يربو على ملياري روبل ذهبي. ولم تستلم تركيا من هذا المبلغ الاسمي سوى 3012 مليوناً نقداً أو 56,8% من قيمته الاسمية. وحسمت البنوك (الفرنسية على الأغلب والإنكليزية إلى حد ما) ما يربو على ملياري فرنك أو 43,2% كفوائض وعمولة وغير ذلك.

وقد لعب البنك العثماني، الذي تأسس في 1856 كبنك إنكليزي وتحوّل في 1863 إلى بنك إنكليزي ـ فرنسي دوراً كبيراً في استعباد تركيا مالياً. وقام بنفسه بمنح القروض المجحفة والتوسط في الحصول عليها من بنوك أخرى. وأخيراً، أسّس عدداً من الشركات الفرعية، التي حصلت على امتيازات في أراضي الأمبراطورية العثمانية درّت عليها بأرباح طائلة.

فلماذا أبرمت تركيا جملة من القروض الجديدة إثر القروض العسكرية الأولى؟ أثّرت هنا نفس العوامل التي لعبت دورها في مصر، مع فارق وحيد وهو أن الأموال التي اقترضتها مصر كانت قد أنفقت على تشييد قناة السويس بالدرجة الأولى. أما في تركيا فقد صرفت لمدّ السكك الحديدية، التي شيدت على أساس الضمان بالكيلومترات. ويعني ذلك أنه كان على الباب العالي، عند منح امتياز لتشييد

السكك، أن يكفل أرباحاً معيّنة لأصحاب الامتيازات يتقاضونها من كل كيلومتر ممدود. وكان الفرق بين المبلغ الحقيقي المستلم والمبلغ المضمون للأرباح، يسدّد على حساب الخزينة. وهكذا أصبح الضمان بالكيلومترات إحدى الوسائل الرئيسية لنهب تركيا وممتلكاتها العربية نهباً ربوياً من قبل الرأسمال الأجنبي.

وإن دفع الضمان بالكيلومترات تطلّب مبالغ طائلة، مما دفع الحكومة التركية إلى الالتجاء إلى القروض الخارجية بحثاً عن موارد لتسديده. وقد اضطرت الحكومة إلى أن تخصص مداخيل الدولة لضمان القروض. فقامت بتخصيص الجزية المصرية والأرباح الجمركية أولاً ثم إيراد ضريبة الأغنام وريع احتكارات الملح والتبغ وغير ذلك من المداخيل. وكلما ازداد إنفاق المداخيل التركية لتسديد فوائض القروض، كلما احتاجت تركيا إلى قروض جديدة. وبسبب الضرائب المرتفعة في الأمبراطورية، فقد حاق الخراب التام بالاقتصاد الفلاحي. وبالرغم من الضرائب المرتفعة لم يتقاض صغار الموظفين والضباط ورجال الدين رواتبهم.

وفي 1875 بلغ مجموع مداخيل تركيا 380 مليون فرنك، وكان يتحتم عليها صرف 300 مليون فرنك منها كلياً لتسديد أقساط القروض المستعجلة. وبسبب هذه الظروف اعترف الباب العالي بإفلاسه في 6 تشرين الأول/أوكتوبر 1875. وأعلن بأنه يدفع نقداً نصف الالتزامات على القروض لا أكثر، أما النصف الثاني فيسدده بالسندات.

انقلاب العثمانيين الجدد ودستور عام 1876

أدّى إفلاس تركيا، مثلما كانت الحال في مصر، إلى توتر وضع الأمبراطورية العثمانية السياسي، الداخلي والدولي. كما أن نير الصيارفة الأوروبيين ومظالم الدولة التركية، التي تحوّلت إلى دولة عميلة للمرابين الأجانب، أثارت موجة استياء عميقة بين أوسع الفئات حتى قبيل إعلان الإفلاس. فعمت الأمبراطورية العثمانية حركة فلاحية، اشتدت بصورة خاصة في الولايات البلقانية كالبوسنة والهرسك وبلغاريا.

وفي صيف 1875 انتفض فلاحو البوسنة والهرسك ضد الإقطاعيين المسلمين وطالبوا بتطبيق الإصلاح الزراعي. وقد اتسمت الانتفاضة بطابع وطني تحرري وأسندتها صربيا وروسيا. وطالب الثائرون بفصل البوسنة والهرسك عن تركيا والانضمام إلى صربيا. وفي تموز/جويليه 1876 شنت صربيا والجبل الأسود (مونته نيغرو) الحرب على الأتراك وكبدتاهم عدداً من الهزائم. وقد أدّى هذا كله إلى توتر

الوضع في البلاد مرة ثانية. ولوحظ في كل مكان التذمر والاستياء من تصرفات السلطان عبد العزيز الذي اتهم بخيانة مصالح تركيا إرضاء للأجانب.

وفي أيار/ماي 1876 بدأت في القسطنطينية تظاهرات شعبية. وفي 22 منه توجّه إلى السلطان جمهور مؤلف من بضعة آلاف من طلاب المدارس الملحقة بالمساجد وانضم إليهم الحرفيون والتجار وصغار الموظفين. فوعدهم السلطان المذعور بدفع الرواتب المتأخرة وبوضع الدستور. ومع ذلك اتضح بعد بضعة أيام بأن السلطان كان قد دخل سراً في مفاوضات مع الأجانب. وعندئذ استدعت ثلة من الضباط القوات العسكرية وألقت القبض على السلطان عبد العزيز في ليلة الثلاثين من أيار/ماي 1876 وأعلنت عزله ثم أجلست مكانه على العرش أخاه مراد الخامس المعروف بغباوته.

وكان العاملون النشيطون في هذا الانقلاب ثلة من الضباط الأتراك والموظفين والمثقفين الأحرار، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم بـ «يكي عثمانلر» أي «العثمانيون الجدد». وقد تكوّنت هذه الثلة في الستينيات من القرن التاسع عشر. وكان «العثمانيون الجدد» مستائين من الوضع في الأمبراطورية العثمانية ومن نتائج التنظيمات المزرية ومن تغلغل الرأسمال الأجنبي. ويتلخص برنامجهم في ثلاث نقاط أساسية:

1) تنمية الرأسمالية الوطنية. وقد ورد في أحد مستندات «العثمانيين الجدد»: «دع العثمانيين أنفسهم يؤلفون الشركات التجارية والصناعية في تركيا، دع العثمانيين أنفسهم يقومون بمد السكك الحديدية».

2) وضع نظام دستوري ـ برلماني.

3) تطوير الثقافة البورجوازية والكفاح ضد نمط الحياة القديم ومعيشة الأتراك الخاصة للقرون الوسطى.

وقد اقتصر «العثمانيون الجدد» على النشاط التثقيفي الصرف. ففي 1860 أسسوا «دار الفنون» وهي أشبه بقاعة محاضرات، كان يحاضر فيها العلماء والكتّاب والشخصيات الاجتماعية الأخرى. وفي 1865 ألّفوا جمعية سياسية سرّية تمتاز نشاطاتها بنقصين جوهريين:

أولهما: إن «العثمانيين الجدد»، كممثلين للقومية السائدة في الأمبراطورية العثمانية، كانوا قد اعتبروا الأمبراطورية برمتها كسوق للبورجوازية التركية ولذلك رأوا أن من واجب الأمبراطورية الاحتفاظ بسيادتها على الشعوب المغلوبة، وتبنّوا اتجاهاً

معادياً للحركات الوطنية ـ التحررية الرامية إلى تحرير الشعوب المضطهدة من ربقة النير العثماني. ولتبرير سياسة الدولة الكبيرة هذه، ابتدعوا نظرية سخيفة تؤكد وجود «أمة عثمانية واحدة». وقد أنكرت هذه النظرية أصالة القوميات التي كانت تضمها الأمبراطورية العثمانية، بل وأنكرت أصالة الأتراك أنفسهم. وعرفت هذه النظرية في الأدب «بالجامعة العثمانية».

وثانيهما: إن «العثمانيين الجدد» كانوا معزولين عن الجماهير الشعبية، ولذلك تمسكوا بتكتيك الانقلاب لإزاحة الطغمة الحاكمة ورجال القصر فقط. ففي 1867 قاموا بمحاولة أولى لإجراء انقلاب في القصر. إلّا أن الشرطة اكتشفت هذه المؤامرة، وألقي القبض على أعضاء الجمعية السرّية. وأفلح بعض الأعضاء بالفرار إلى خارج البلاد. وفي 1873 عادوا إلى الوطن إلّا أنهم أبعدوا فوراً إلى أنحاء مختلفة من تركيا.

وكان على صلة وثيقة بـ «العثمانيين الجدد» مدحت باشا، نصير الدستور والإصلاح الراسخ العقيدة، الذي كان والي العراق من 1869 إلى 1871. وفي 1872 عيّن وزيراً أعظم، إلّا أنه سرعان ما أحيل إلى التقاعد لاختلافه مع السلطان. وفي 1876 أسهم في انقلاب أيار/ماي مساهمة فعالة كواحد من قادة حركة «العثمانيين الجدد».

وبعد مجيء «العثمانيين الجدد» إلى السلطة واصلوا نشاطهم عن طريق تدبير الدسائس ضد الطغمة الحاكمة. إذ بعد مرور 3 أيام على الانقلاب أزاحوا بصورة نهائية عبد العزيز، الذي اغتيل في ليلة الثاني من حزيران/جوان. وجاء في البيان الرسمي أن «سمو البادشاه أودى بحياته في نوبة جنونية مما أحلّ الأسف الشديد لرعاياه الأمناء».

وفي آب/أوت 1876 خلع السلطان مرة ثانية. إذ أن حالة مراد الخامس المعتوه الذي كان يقاسي من هوس التعقب، كانت قد وصلت إلى درجة لا يمكن معها إبقاؤه على العرش. فاتفق مدحت باشا وأشياعه مع أخيه عبد الحميد الذي نودي به سلطاناً في 31 آب/أوت. وسند عبد الحميد الثاني «العثمانيين الجدد» بصورة مؤقتة. ومع أنه كان يمثل أشد فئات الطبقة الإقطاعية التركية رجعية، إلّا أنه عيّن مدحت باشا وزيراً وعهد إليه بإعداد الدستور.

وإن هذا الدستور، الذي أعدّه مدحت باشا وأجرى عليه عبد الحميد بعض

التعديلات، منح السلطان حقوقاً واسعة. إذ أصبح السلطان بموجبه يعيّن ويعزل الوزراء ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويعطل البرلمان ويبطل مفعول القوانين المدنية ويبعد دون محاكمة الشخصيات المشتبه بها. وكان البرلمان يتألف من مجلسين: مجلس الشيوخ الذي كان يعيّن السلطان أعضاءه، ومجلس النواب الذي كان يتم اختيار أعضائه بناء على توفر شروط السن والأهلية وحيازة ملكية شاسعة تراعى بصرامة. واعترف بجميع رعايا السلطان، بغض النظر عن لغاتهم وأديانهم المختلفة، «كعثمانيين» يتمتعون بحقوق والتزامات متساوية. ومع ذلك اعتبرت اللغة التركية لغة الدولة الرسمية والإسلام دين الدولة.

ووقّت إعلان الدستور بافتتاح المؤتمر الدولي في القسطنطينية، الذي كان تناول قضية الإصلاحات في الولايات البلقانية التركية. وفي 23 كانون الأول/ ديسمبر 1876 سمعت الوفود قصف المدافع بينما كانت حاضرة في قاعة الاجتماع. وقال الممثل التركي للمؤتمرين إن المدافع تقصف كتحية شرف للدستور. وأردف قائلاً: «إنني أعتقد بأن لا جدوى في عملنا، نظراً لوقوع هذا الحدث العظيم».

ومع ذلك لم تنل هذه المناورة مبتغاها. وفضلاً عن ذلك فإن رفض الباب العالي تلبية مطاليب الشعوب البلقانية أدى إلى توتر العلاقات الروسية ـ التركية وإلى الحرب الروسية ـ التركية في عامي 1877 ـ 1878.

عهد الظلم (1878 ـ 1908)

إن الوضع الداخلي والدولي الذي كان قد نجم من الحرب الروسية ـ التركية، سمح لعبد الحميد الثاني التخلص من الدستور ومن «العثمانيين الجدد». إذ أنه لم يكن يرغب في الدستور في الحقيقة إطلاقاً. وإنما استخدمه في تمثيلية دبلوماسية، وسوى ذلك فإنه لم يشعر بأية حاجة إليه.

وفي شباط/فيڤري 1877 أعفى السلطان مدحت باشا من منصبه وأبعده من العاصمة (أولاً إلى سوريا ثم إلى الحجاز حيث اغتيل في 1883). وبعد مضي عام، أي في 13 شباط/فيڤري 1878، عطل إلى أجل غير مسمى حتى ذلك البرلمان الحقير الذي تمّ اختياره في بداية عام 1877، والذي انصاع إليه كلية. وقد بقي ولم يلغ الدستور شكلياً. إذ كان ينشر سنوياً، طيلة حكم عبد الحميد الثاني، في التقويم التركي الرسمي كقانون الدولة الأساسي.

وبعد تعطيل البرلمان وإبطال مفعول الدستور طغى في الأمبراطورية العثمانية نظام

سلطاني استبدادي عرف بعهد «الظلم» وأصبح عبد الحميد الثاني حاكماً مطلقاً ذا سلطة غير متناهية في الأمبراطورية.

ولفهم حقيقة الظلم فمن الضروري جداً الاطلاع على ما كتبه لينين في مقاله «فصل جديد في التاريخ العالمي». كتب لينين أنه «لم يتم حتى الآن إزالة بقايا القرون الوسطى القوية والتي تعيق بصورة مريعة التطور الاجتماعي والنمو للبروليتارية في شرقي أوروبا (النمسا والبلقان وروسيا). وهذه البقايا هي السلطة المطلقة ـ أو الحكم الاستبدادي الذي لا حدود له، والإقطاعية ـ أو ملكية الأرض وامتيازات الإقطاعيين، وقمع القوميات»(*).

وتصف هذه النقاط الثلاث النظام الاجتماعي والسياسي للأمبراطورية العثمانية في عهد الظلم. إذ كانت ملكية الأرض الإقطاعية أساس النظام الاجتماعي. كما كان كبار الإقطاعيين السند الرئيسي لعبد الحمد الثاني، واحتلوا جميع المراكز القيادية في الحكومة التركية. وكان عهد الظلم عهد الاضطهاد القومي الجائر والمذابح الجماهيرية. وقد غاص عبد الحميد الثاني في دماء الأرمن حينما قمع حركتهم الوطنية التحررية التي حدثت في شرقي الأناضول خلال الأعوام 1894 ـ 1896، كما نكّل باليونانيين الثوار في جزيرة كريت عام 1896، وخنق المطامح التحررية لسكان مكدونيا المسيحيين.

وفي عهد الظلم، لم تكن البلاد تدار من قبل الحكومة بقدر ما كانت تديرها حاشية السلطان. وقد أحاط عبد الحميد الثاني نفسه بالإقطاعيين القادمين من أشد الولايات تأخراً، أي من الجزيرة العربية وكردستان. وقد كوّن الأكراد بقيادة الضباط الرجعيين من عرب وجراكسة، ركيزة الخيالة غير النظامية «الحميدية» التي دوّخت السكان المسيحيين في الأمبراطورية. وفي القصر لعب الإقطاعيون الجراكسة والألبانيون والأكراد والعرب الدور الرئيسي. وكانوا بمثابة حكومة البلاد الأصلية. وتمتعت آية جارية من جواري السلطان بنفوذ أوسع من نفوذ وزرائه. وكانت هذه الحاشية برمتها متفسخة للغاية. وبالرشاوي، كان في وسع الرأسماليين الأجانب ابتياع أي واحد من أصحاب الذوات وحتى السلطان نفسه.

وفي عهد الظلم ازدهرت في الأمبراطورية العثمانية الوشاية والتجسس المتبادل

(*) لينين، فصل جديد في التاريخ العالمي، مجموعة المؤلفات الكاملة، الطبعة الروسية، المجلد 22، ص 155.

والوقيعة. إذ كان أصحاب الذوات الملتفّون حول السلطان يراقبون بعضهم البعض ويوشون بهم. وكانت عيون الشرطة اليقظة ترعى الحياة الاجتماعية برمتها في الأمبراطورية العثمانية، وكذلك عملاء الشرطة العديدون. وقد حرّم عبد الحميد الثاني توصيل القوة الكهربائية والتلفون إلى قصره، خشية من استخدام حاشيته لهما لاغتياله.

وكانت إيديولوجية الظلم الرسمية هي الجامعة الإسلامية، ولكن في تأويلها الرجعي. إذ كيّف عبد الحميد الثاني لأغراضه تعاليم جمال الدين الأفغاني عن وحدة الشعوب الإسلامية. وكان يتلخص مثله الأعلى في إقامة دولة إسلامية واحدة يحكمها هو نفسه بوصفه أميراً للمؤمنين. وأراد أن يوحّد تحت سلطته مسلمي مصر (الخاضعين لإنكلترا) ومسلمي أفريقيا الشمالية الواقعين تحت إدارة فرنسا ومسلمي الهند البريطانية ومسلمي القفقاس وآسيا الوسطى والفولغا القاطنين في روسيا. وحظيت هذه الخطط الإمبريالية الفارغة بمساندة القيصر غليوم الثاني، الذي أراد استغلال الأتراك في الكفاح ضد دول الوفاق.

مرسوم شهر محرم

كان عهد الظلم أكثر الأشكال الحكومية ملاءمة لتغلغل الرأسمال الأجنبي في تركيا والأقطار العربية ولاستعبادها اقتصادياً. وفي عهد الظلم تحقق بطريقتين الاستغلال شبه الاستعماري لممتلكات عبد الحميد الثاني. وهذان الطريقان هما استغلال تركيا وولاياتها العربية كسوق للتصريف ومصدر لتزويد الخامات من جهة، والنهب الربوي بواسطة القروض المجحفة والضمان بالكيلومترات عند تشييد السكك الحديدية من جهة أخرى.

وفي نهاية القرن التاسع عشر ازدادت أهمية تركيا كسوق للتصريف ومزوّد بالمواد الخام. وخير دليل على هذا تداول التجارة الخارجية للأمبراطورية العثمانية آنذاك. فطوال ثلاثين عاماً سبقت الحرب العالمية الأولى، نمت التجارة الخارجية التركية أكثر من ضعفين (المتوسط السنوي في مليون ليرة):

العام	الواردات	الصادرات
1880	17,8	8,5
1900	23,8	14,9
1913	40,8	21,4

وقد بلغت حصة سوريا والعراق وفلسطين زهاء ربع واردات وحوالى خمس صادرات الأمبراطورية العثمانية.

وقد أدى نمو التجارة الخارجية إلى توريط تركيا وممتلكاتها العربية بالانخراط في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولكن لا كأعضاء متساوين في الحقوق بل كملحق يزود اقتصاد أوروبا الرأسمالي بالخامات والمواد الزراعية. وكانت التجارة التركية قائمة على التبادل غير المتكافىء واتسمت بطابع استعماري خاص. وكانت المواد الأساسية للاستيراد التركي هي المنسوجات والغزل، وبضائع التصدير الرئيسية هي خامات الصوف والحرير وكذلك خامات الجلود والتبغ وجميع أنواع الأثمار شبه الاستوائية.

وقد لعب الرأسمال الإنكليزي، كشأنه دوماً، أكبر دور في التجارة التركية. ومع ذلك أخذ هذا الوضع يتغير في الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر. فرغم محافظة إنكلترا على وضعها السائد في السوق التركية أخذت ألمانيا تزاحمها مزاحمة نشيطة. وقد ازداد استيراد البضائع الألمانية ازدياداً كبيراً. فإذا كانت ألمانيا قد صدرت إلى تركيا في عام 1882 بضائع تبلغ قيمتها 6 ملايين مارك فإنها صدرت إليها ما قيمته 35 مليون مارك في عام 1895.

وكانت الميزة الخاصة لعصر الإمبريالية الناشىء هي التصدير المتزايد للرساميل التي حالت دون تطوير الأمبراطورية العثمانية اقتصادياً. إذ لم تستخدم توظيفات الرساميل الأجنبية في الصناعة بل لقروض الدولة ومدّ السكك الحديدية. وقد حصلت تركيا على 12 قرضاً جديداً في عهد الظلم وبتعبير أدق خلال الأعوام 1890 ـ 1908. وبلغت هذه القروض 45 مليون ليرة. بينما بلغ مجموع ديون الباب العالي الخارجية حتى فاتحة الحرب العالمية الأولى 152,3 مليون ليرة. وكان دين الدولة هو الحقل الأساسي لتوظيف الرساميل الأجنبية في تركيا، بالإضافة إلى شؤون الصيرفة وتشييد السكك الحديدية. وقد قدرت التوظيفات الأجنبية في تركيا قبيل عام 1914 بمبلغ 63,4 مليون جنيه إسترليني وذلك بصرف النظر عن القروض. وقد خصص منها 39,1 مليوناً لمد السكك الحديدية و10,2 ملايين للبنوك. وبلغت التوظيفات الصناعية 5,5 ملايين جنيه إسترليني، أي حوالى 8% فقط من توظيفات الرساميل الأجنبية (بغض النظر عن دين الدولة).

وقد أنهك الرأسمال الأجنبي بربائه الفاحش مالية تركيا وأدى إلى انهيار البلاد المالي انهياراً تاماً. وتلا الإفلاس الأول لعام 1875 إفلاس جديد في 1879. وفي

1881 أصدر السلطان، وفقاً لطلب الدول الكبرى، ما يعرف بمرسوم شهر محرم الذي رسخ الرقابة الأجنبية على مالية الأمبراطورية العثمانية. ووقع هذا المرسوم في 20 كانون الأول/ديسمبر 1881 الموافق 28 محرم حسب التقويم الإسلامي، ولهذا سمي بمرسوم محرم. وبمقتضى هذا المرسوم تم توحيد الدين العام للأمبراطورية، الذي حدّد بمبلغ 2,4 مليار فرنك. وقد خفض مبلغ الدين بأكثر من النصف، ومع ذلك فإنه فاق دين الباب العالي الحقيقي بمقدار 300 مليون فرنك.

وبغية إدارة الدين، تأسست إدارة خاصة بدين الدولة العثمانية. وكانت تعتبر شكلياً كمؤسسة عثمانية، إلّا أنها كانت في الواقع في قبضة الأجانب الذين يمثلون البنوك الفرنسية والإنكليزية والألمانية والنمساوية ـ المجرية والإيطالية. ولم تكن روسيا ممثلة في مجلس إدارة الدين العثماني. إلّا أن المبالغ المدفوعة إلى روسيا كتعويضات حربية وقدرها 300 مليون روبل (802 مليون فرنك) كانت تتم بواسطة إدارة الدين. أما تركيا نفسها فلم يكن لدى ممثلها في مجلس إدارة الدين العثماني سوى صوت استشاري.

وقد تحولت إدارة الدين العثماني إلى وزارة مالية ثانية في الأمبراطورية العثمانية، إذ كان يشغل فيها ما يربو على 5 آلاف موظف كانوا يعملون بموازاة جهاز الدولة التركية ويتمتعون بصلاحيات واسعة للغاية.

وأصبحت تحت تصرف إدارة الدين العثماني أكثر المواد أهمية من مداخيل الدولة في الأمبراطورية العثمانية. فدرّت في خزينتها الأرباح الواردة من احتكارات التبغ والملح ورسوم الطوابع ورسوم الإنتاج على المشروبات الروحية وضريبة العشر لبعض الولايات، وكذلك الجزية البلغارية وإيرادات روملي الشرقية وقبرص، والفوائض من الرسوم الجمركية (في حالة ازديادها) وغير ذلك.

وإن ابتزاز إدارة الدين العثماني وأساليبها المتقنة في السلب زاد في وطأة النير الضرائبي في الأمبراطورية العثمانية. وتفرع من الإدارة عدد من الجمعيات الصغيرة، التي انهمكت في النهب الربوي أيضاً، وكانت خاضعة لنفس المجموعات من الرأسمال الأجنبي. وفي عام 1883 حول احتكار التبغ عالي الربح إلى امتياز مستقل «Régie cointeressée des tabacs Ottomans» عرف مختصراً باسم «Régie». وحصل الامتياز على حق احتكار شراء ومعالجة وبيع التبغ. وإن تعسف الـ «Régie» أثّر تأثيراً سيئاً في وضع مزارع التبغ وخاصة في سوريا.

تغلغل ألمانيا

اتخذ مدّ السكك الحديدية طابعاً سياسياً سافراً في نهاية القرن التاسع عشر بعد أن كان قد استخدمه الرأسماليون الأجانب كواسطة لاستنزاف أرباح خيالية. فأضحى وسيلة من وسائل التغلغل السياسي في الأمبراطورية العثمانية. وتحوّل إلى موضوع صراع حاد بين الإمبرياليين.

وكان الكونت فون ملتكه، وهو أكبر العلماء العسكريين النظريين والعمليين الألمان من أول من لاحظوا ما لمدّ السكك الحديدية من أهمية جديدة. ففي أواسط القرن التاسع عشر، اقترح في إحدى مقالاته إنشاء سكة حديدية عبر الأمبراطورية العثمانية كلها. وكتب بأنه يجب أن تكون الأمبراطورية الألمانية الموحدة الكتف الذي تمتد منه هذه اليد الحديدية، ويجتاز بعدها آسيا الصغرى، ثم تمتد أصابعها إلى تخوم القفقاس والعراق والهند.

ومن الأربعينيات إلى الستينيات من القرن التاسع عشر اعتبر علماء الاجتماع والاقتصاد الألمان الأمبراطورية العثمانية كمستعمرة مقبلة لها. وكتب العالم الاقتصادي الألماني رودبرتس: «أتمنى أن أعيش حتى ذلك الوقت الذي ينتقل فيه الإرث التركي إلى ألمانيا وترابط أفواج الجنود الألمان على سواحل البوسفور».

وبعد إعادة وحدة ألمانيا هرع الملاكون العقاريون والرأسماليون الألمان إلى تحقيق هذه الخطط التوسعية. وكانوا يحلمون بتحويل الأمبراطورية العثمانية إلى مستعمرة ألمانية، وجعل العراق مخزناً يموّن الأمبراطورية الألمانية بالحبوب ومزرعة قطن خاصة بها. ورفضت الدبلوماسية الألمانية رفضاً باتاً الإسهام في أي خطة من شأنها تجزئة الأمبراطورية العثمانية، أملاً منها بأن تغدو تركيا بأسرها خاضعة لسلطة ألمانيا. وقد تحقق التغلغل الألماني بأساليب عسكرية واقتصادية وسياسية.

وفي 1882 دعيت إلى تركيا البعثة الألمانية العسكرية برئاسة فون دير غولتس، ومكثت فيها 14 عاماً. وأصبح الكولونيل فون دير غولتس باشا تركيا وقام بإعادة تنظيم الجيش التركي. وكانت المدارس الحربية تحت رقابة هذه البعثة. وانتشرت التقاليد الألمانية العسكرية بين صفوف جيش السلطان. وأوفد الكثيرون من الضباط الأتراك إلى ألمانيا بغية تدريبهم وإنهاء تعليمهم العسكري فيها.

وقد شرع الألمان في الوقت ذاته، بتحقيق خطط ملتكه الخاصة بالسكك الحديدية. ففي 4 تشرين الأول/أوكتوبر 1888 حصل الرأسمالي الألماني ألفريد

كاولاً، الذي كان يعمل بالنيابة عن البنك الألماني وبنك فورتمبرغ على امتياز مد سكة حديدية من البوسفور إلى أنقرة. وكان من المقرر أن تكون بداية الخطط عند حيدر باشا في إحدى نواحي القسطنطينية، الواقعة على ساحل البوسفور الآسيوي. وقد قامت شركة إنكليزية ـ يونانية بمدّ جزء من هذا الخط حتى أزميت. وابتاعت الحكومة التركية هذا الجزء من إنكلترا وسلمته إلى ألمانيا. واتخذ ألفريد كاولا على عاتقه مهمة مد السكة إلى أنقرة. ولم تكن هناك أية خطة لمدها إلى بغداد آنذاك. ومع ذلك شرع بتشييد سكة حديد بغداد، التي لعبت دوراً تاريخياً كبيراً في تاريخ العلاقات الدولية في عصر الإمبريالية.

وبغية تقوية النفوذ الألماني، قام غليوم الثاني تظاهراً وأبهة برحلتين مسرحيتين إلى الشرق، تمّت أولاهما في تشرين الثاني/نوفمبر 1889، بعد أن تربع غليوم الثاني على العرش مباشرة. وكانت الرحلة محاطة بمظاهر كبيرة من الفخفخة. إذ استقبل السلطان نفسه الأمبراطور على رصيف القصر تحت قصف المدافع كتحية لقدومه. وبأمر من السلطان، سُكّت مدالية خاصة على شرف الضيف الألماني. وورد في البرقية التي بعث بها غليوم الثاني إلى بيسمارك: «إن مكوثي في القسطنطينية حلم سماوي».

واستغلت الدبلوماسية الألمانية تناقضات الباب العالي مع الدول الأوروبية الأخرى بمهارة. وأشار الديبلوماسيون الألمان إلى معاداة الدول الأوروبية الكبرى لتركيا. فها إن إنكلترا قد استولت على مصر وقبرص، وفرنسا على الجزائر وتونس، وقامت روسيا بضم قارص وأردهان وبتحرير البلقان. وأكدت الدبلوماسية الألمانية بنفاق، بأن ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي ليست لها مصلحة خاصة في إضعاف تركيا واغتصاب أراضيها. واستخدم الألمان جميع الوسائل لتخويف السلطان من خطط الدول الكبرى سواء أكانت فعلية أو وهمية.

ولعبت هذه السياسة دوراً ملموساً في التقارب الألماني ـ التركي وفي ترسيخ الإشراف السياسي الألماني على تركيا. وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر حصل انقلاب في السياسة التركية ومالت من الاتجاه الإنكليزي القديم إلى الاتجاه الألماني الجديد. وأصبحت ألمانيا «صديقة وحليفة» للباب العالي.

وقوّت الرحلة الثانية التي قام بها غليوم الثاني إلى الشرق نجاح الدبلوماسية الألمانية. وتمّت هذه الرحلة في تشرين الأول/أوكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر 1898

وكانت محاطة بمظاهر ترف وأبهة أكبر مما كانت عليه الرحلة الأولى. وفي الرحلة الثانية لم يقم الأمبراطور بزيارة القسطنطينية فحسب، بل والقدس ودمشق أيضاً. وتظاهر بأنه محام عن الإسلام ونصير له. كما قام بزيارة الأماكن المقدسة الإسلامية ووضع الأكاليل على ضريح صلاح الدين. وقال هناك: «ليكن سمو السلطان على ثقة من أن أمبراطور ألمانيا سيكون دوماً صديقاً حميماً له وللثلاثمئة مليون مسلم».

ووقعت رحلة الأمبراطور الثانية في إبان الصراع الشديد حول امتيازات السكك الحديدية. إذ لم يكد ينتهي مدّ السكة الحديدية إلى أنقرة في عام 1892، حتى طلب الألمان امتيازاً لمتابعة مدّها. وكان يجب أن تتفرع السكة، قبل وصولها إلى أنقرة إلى الجنوب وثم تدور إلى الشرق، أي إلى قونية. وقد أثار هذا الامتياز احتجاج إنكلترا وروسيا وفرنسا. إلّا أن ألمانيا أصرت على الاحتفاظ بالامتياز وهددت بالوقوف ضد إنكلترا في القضية المصرية. فاضطرت إنكلترا إلى تغيير موقفها وحصلت الشركة الألمانية على الامتياز.

وفي 1894، أي عندما تمّ مد السكة الحديدية إلى قونية، نشأت قضية مدّها إلى بغداد، فنشب صراع دبلوماسي حاد. وكانت تركيا مستعدة لمنح الضمان بالكيلومترات، إلّا أنها كانت خالية الوفاض. فاقترح الألمان رفع رسوم الاستيراد على الأسعار من 8 إلى 11%. ومع ذلك فكان من الضروري أخذ موافقة إنكلترا وفرنسا وروسيا، أي الدول التي كانت مرتبطة معها تركيا باتفاقيات تجارية.

فوافقت إنكلترا على رفع الرسوم، إلّا أنها طالبت، كتعويضات، السماح للرأسمال الإنكليزي بالمساهمة في مدّ سكة حديد بغداد. واتخذت فرنسا الموقف نفسه. فنشأت قضية تدويل هذه السكة. واعترضت روسيا بصورة قاطعة على مدّ هذه السكة.

وفي 1899 وافق الرأسماليون الألمان على تدويل سكة حديد بغداد. وبعدما احتفظوا في أيديهم بكمية من الأسهم تسمح لهم بالسيطرة على الشركة وبمجموع إدارة السكة، افترضوا بأن يسمح للرأسمال الفرنسي والإنكليزي بالاشتراك فيها. فنشأ عندئذ نزاع طويل حول توزيع الأسهم والمناصب القيادية وغيرها من المناصب الإدارية للسكك. وفي آخر المطاف رفضت الحكومة الفرنسية الإسهام في مدّ السكة فإنها لم تتوصل إلى اتفاق مع الألمان بهذا الشأن.

وعندما فشل الألمان في التوصل إلى اتفاق مع الدول، صمموا على مدّ المئتي كيلومتر الأولى من السكة بأنفسهم. وفي 1903 وقعت الامتيازات النهائية بخصوص ذلك، إلّا أن الألمان لم يحصلوا على موافقة الدول لتغيير نسبة الرسوم ومدّ السكة الحديدية إلّا في عام 1911.

مواقف إنكلترا وفرنسا في الأقاليم العربية التابعة لتركيا

ظل الرأسماليون الفرنسيون والإنكليز محتفظين بمراكز هامة في الأمبراطورية العثمانية وخاصة في الأنحاء العربية منها، رغم اشتداد التغلغل الألماني. وفي هذه الأمبراطورية كانت منطقة النفوذ الفرنسي الرئيسة سوريا ولبنان، ومنطقة النفوذ الإنكليزي ـ العراق وجزء من فلسطين.

وقامت فرنسا بتحويل سوريا ولبنان إلى مصدر للخامات الزراعية الرخيصة. ففي بداية القرن العشرين مثلاً استهلكت 3/ 1 صادرات سوريا. وقد سيطر الرأسماليون الفرنسيون في الواقع على إنتاج وتصريف خامات الحرير السورية التي استخدمت جميعها تقريباً في معامل نسيج ليون. وكانت صناعة معالجة الحرير الأولية في قبضة الرأسمال الفرنسي وعملائه من الكومبرادور. واعتمدت زراعة التبغ بكاملها في سوريا على شركة «Régie» التي يسيطر عليها الرأسمال الفرنسي.

وفي سبيل الإسراع في ابتزاز الخامات، أنشأ الفرنسيون ميناء كبيراً في بيروت ومدّوا جملة من خطوط السكك الحديدية التي كانت توصل أنحاء البلاد النائية بالموانىء البحرية (كسكة حديد يافا ـ القدس، وبيروت ـ دمشق). وفتحت في مدن سوريا وفلسطين الرئيسية فروع للبنوك الفرنسية وخاصة بنك ليون للاعتماد «Crédit Lyonnais» الذي لعب دوراً قيادياً في استعباد البلاد مالياً.

واحتل الرأسمال الإنكليزي مركزاً سائداً في العراق، القطر الذي أصبح سوقاً لتصريف البضائع الإنكليزية ومصدراً لتزويدها بالمحاصيل الزراعية. وفي بداية القرن العشرين استورد العراق ثلثي وارداته تقريباً من إنكلترا. وصدّر حوالى ثلث صادراته إلى إنكلترا والممتلكات الإنكليزية في الهند. واعتمد إنتاج وتصريف محاصيل العراق الزراعية اعتماداً كلياً على المصدّرين الإنكليز، الذين كانوا يقيمون في البصرة وبغداد. وكان في قبضة الإنكليز منذ عام 1861 امتياز لتأسيس طرق النقل النهرية عبر دجلة والفرات.

وفضلاً عن ذلك يجدر القول إن الرأسماليين الإنكليز والفرنسيين لم يكونوا

الأسياد الوحيدين في الأقطار العربية التابعة للباب العالي. إذ إنهم اضطروا إلى خوض صراع حاد ضد الرأسماليين البلجيكيين والنمساويين ـ المجريين والإيطاليين. ومع ذلك كان الرأسمال الألماني المنافس الرئيس لهم في الأقطار العربية وفي سائر أنحاء الأمبراطورية العثمانية. إذ فتح البنك الألماني الشرقي «Deutsche Orient Bank» والبنك الألماني الفلسطيني «Deutsche Palestina Bank» فروعاً في كثير من مدن سوريا وفلسطين. وبهذا الصدد كتب باول روهرباك، أحد العلماء النظريين للإمبريالية الألمانية: «إن مستقبل ألمانيا في الشرق، يكمن في آسيا الصغرى، وسوريا، وما بين النهرين وفلسطين. ويوجد منبع من أغنى منابع النفط في العالم بجوار نينوى، حيث تمرّ سكة حديد بغداد. وتتوفر في بطون جبال طوروس مكامن هائلة للنحاس ومعادن أخرى. ويمكن أن يصبح سهل بابل أعظم مزوّد للحبوب والقطن في العالم. وتوجد في ما بين النهرين مراع تكفي لرعي ملايين الأغنام والنعاج. وهناك لدينا القسم الأكبر مما نحتاجه من المواد الخام، بالإضافة إلى أنها محصورة كلها في محل واحد».

نضال جماهير الشعوب العربية ضد الظلم

أثار تغلغل الرأسمال الأجنبي والنظام البوليسي الصارم لعهد الظلم استياء واسعاً. إذ كانت جماهير الشعوب العربية في الأمبراطورية العثمانية تقاسي من نوعين من الاضطهاد: أي من اضطهاد الرأسماليين الأجانب ومن ظلم الباشوات الأتراك. ومع ذلك كان الشعب يعتبر عهد الظلم بتعسفه الإقطاعي ـ البيروقراطي والضرائبي المصدر الرئيسي والأساسي للكوارث التي حلت به. كما كان يعتبره السبب الأساسي للاستعباد الأجنبي.

وقد عمّت موجة الاستياء من هذا العهد سواء بسواء بين ممثلي البورجوازية الوطنية والمثقفين الوطنيين وبين الجماهير الشعبية الواسعة، كالفلاحين والحرفيين والطبقة العاملة الناشئة. وانعكس هذا الاستياء في تفشي روح المعارضة بين المثقفين العرب ضد الحكومة، وفي الانتفاضات العفوية للجماهير الشعبية.

وفي 1886 شبّت انتفاضة فلاحية في جبل الدروز بقيادة شبلي الأطرش، ممثل إحدى الأسر الدرزية النبيلة. وكان يعرف بـ «صديق الفلاحين» وفي نضاله ضدّ الأتراك، لقي تأييداً حاراً بين الفلاحين الدروز. ولم تتضاءل الانتفاضة إلّا عندما وافقت السلطات التركية على التنازل وعيّنت الأطرش أميراً للدروز.

وفي 1896 ابتدأت انتفاضة جديدة في جبل الدروز رداً على محاولة الأتراك تطبيق التجنيد الإجباري بين الدروز. وفي 1899 اندلع لهيبها مرة أخرى عندما شرعت السلطات التركية في تشييد ثكنات عسكرية في السويداء ـ المركز الإداري لجبل الدروز. وسقط في المعركة التي خاضها الأتراك ضد الثوار 500 تركي. ومع أن الأتراك قمعوا هذه الانتفاضة في آخر المطاف، إلّا أن قلاقل جديدة نشبت في جبل الدروز في 1906.

وكانت أكبر الانتفاضات التي قام بها سكان المدن الاضطرابات والفتن التي وقعت في حلب (1895) وفي بيروت (1903). وكانت كلها عفوية ومحلية ولم تشكل خطراً يهدد السلطات التركية. وقد قمع الأتراك بلا عناء هذه الانتفاضات الجماهيرية الشعبية المفككة الأوصال.

وقد أدّى الاستياء العميق الجذور ضد عهد الظلم إلى تأليف جميعة سرّية في بيروت في عام 1875، ضمت فئة من المثقفين العرب. وترأس الجمعية إبراهيم اليازجي وفارس نمر. وكانت للجمعية فروع في دمشق وطرابلس والسويداء. ووزعت بعض المناشير، التي كان من شأنها نشر أهداف ومهمات الجمعية. ودعا منهاجها الذي وضع في 1880 إلى استقلال سوريا ولبنان وإلى الاعتراف باللغة العربية كلغة الدولة الرسمية، وإلغاء الرقابة المفروضة على حرية الكلام، وتحريم استخدام الملاكات العسكرية المحلية خارج حدود سوريا ولبنان. وأخذت نشاطات الجمعية السرّية المنعزلة عن الجماهير تتضاءل تدريجياً، وانحلت الجمعية فعلاً حوالى 1885.

وأخر الاضطهاد البوليسي العنيف وأسلوب الوشاية والتجسس الشامل، تكوين وانتشار الأفكار الوطنية التحررية. وقد لاذ بالفرار إلى مصر وأوروبا وشمالي أمريكا الكثيرون من زعماء المثقفين العرب تخلصاً من اضطهاد عبد الحميد الثاني. وقد استطاعوا وهم في المهجر التعبير، بحرية أوسع، عن وجهات نظر وأماني مواطنيهم. وقام فارس نمر وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهما بتوسيع نشاطاتهم في مصر.

واعتمد الكثيرون من الوطنيين العرب في كفاحهم ضد عهد الظلم الجائر على معونة جمعية تركيا الفتاة الثورية. وظنوا أنهم يستطيعون بتحالفهم معها إسقاط عبد الحميد وتحقيق أماني العرب الوطنية، ضمن إطار الأمبراطورية العثمانية. ودافع آخرون عن فصل واستقلال البلاد العربية التام وظنوا أنهم يستطيعون الاعتماد على معونة الدول الأوروبية.

وفي 1904 ألّف نجيب عازوري في باريس رابطة الوطن العربي «Ligue de la Patrie Arabe». وكان هذا العربي المسيحي العضو الوحيد تقريباً في الجمعية، إلّا أنه كان في غاية النشاط. إذ نشر باسم الرابطة عدداً من النداءات، وفي 1905 طبع باللغة الفرنسية كتاب «يقظة الأمة العربية ـ Le Réveil de la Nation Arabe» وفي 1907 شرع بإصدار مجلة «استقلال العرب» «L'Independence Arabe». وكان شعار نجيب عازوري هو «الأقطار العربية للعرب». ودعا في نداءاته إلى الثورة وتأليف دولة من الولايات العربية مستقلة عن الباب العالي. ولم تكن مصر وبلدان شمالي أفريقيا في قوام الدولة العربية التي تصورها. ولم يكن في نية عازوري تعكير العلاقات مع الدول الكبرى. وفضلاً عن ذلك كان مشروعه صدى للمطامح البورجوازية السورية الرامية إلى الزعامة. ووعد عازوري باحترام مصالح الأجانب، واعتمد على معاضدتهم في الكفاح ضد الأتراك. ولم يكن يحتوي منهاجه على مطاليب الثورة البورجوازية ـ الديمقراطية. وكانت رابطة الوطن العربي التي ألّفها في عزلة عن الجماهير الشعبية، ولم تثق بقوى الحركة الجماهيرية الشعبية.

وكان هذا الانعزال عن الشعب وانقطاع الصلة بالجماهير السمة المميزة للقوميين العرب والعامل الأساسي لضعفهم في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وكان يعيش معظمهم خارج البلاد، واقتصروا في نشاطهم على الدعاية للأفكار الوطنية. إلّا أنه رغم جميع عيوبهم ونواقصهم كانت نشاطاتهم توطئة ليقظة العرب الوطنية، وكانت عاملاً من العوامل التي سببت صعود الحركة الوطنية التحررية في الأقطار العربية في عهد يقظة آسيا.

الفصل الخامس والعشرون

ثورة تركيا الفتاة والأقطار العربية

ثورة عام 1908 في تركيا

اندلعت في تموز/جويليه 1908 انتفاضة مسلحة في تركيا كانت قد أعدّت لها جمعية «الاتحاد والترقي» التي تألفت عام 1894.

وقد انتسب إلى هذه الجمعية ممثلو الضباط الطليعيين والمثقفين الذين كانوا يعكسون مصالح البورجوازية التركية ويؤيدون تحويل الأمبراطورية العثمانية إلى دولة بورجوازية ـ دستورية. فكان بعث الدستور من مطالبهم الرئيسية.

وقد اتبع قادة الجمعية في بادىء الأمر تكتيك حبك المؤامرات وساعد العملاء وجواسيس عبد الحميد الثاني على كشف جزء من المنظمات السرّية لتركيا الفتاة وقطع دابر الحركة. وفي 1897 و1899 جرت محاكمات أعضاء جمعية «الاتحاد والترقي» وغادر الكثيرون من مؤيديها البلاد إلى الخارج.

وفي المهجر حصل انشقاق في حركة تركيا الفتاة. ففي مؤتمر باريس الذي انعقد في 1902، انشقت عن جمعية «الاتحاد والترقي» جماعة من الأحرار العثمانيين برئاسة الأمير صباح الدين، الذي كان قد ألف «جمعية التشبث الشخصي وعدم المركزية». وقد اعتبر صباح الدين نفسه فوضوياً من أتباع كروبوتكين وريكلو. وشرع بتطوير المبادرات الفردية محاولاً تفسير تاريخ تركيا وفق النظرية الفوضوية. وكان يعتبر أن أصل الشرّ في البلاد هو نظام القرون الوسطى الاقتصادي السائد في تركيا وانعدام مبادرات أصحاب المشاريع الخاصة. وأن الاضطهاد القومي وتركيب الدولة المتعددة القوميات هما عامل آخر من عوامل الشر الجذرية وتنبع منه، حسب اعتقاده، مختلف ضروب البلبلة والقلاقل.

وقد جلب صباح الدين ومؤيدوه انتباه الثوار الأتراك إلى القضية القومية وكانوا أول من أقاموا الاتصالات مع المنظمات السياسية للأقليات القومية. ومع ذلك ظهرت اختلافات حول هذه القضية بين أعضاء تركيا الفتاة. فإن أحد الاتجاهات بقيادة صباح الدين و«جمعيته التشبث الشخصي وعدم المركزية»، أيّد حسم القضية القومية عن طريق تأسيس ولايات ذات استقلال ذاتي على أساس مبدأ لامركزية الأمبراطورية العثمانية. وساند هذا الاتجاه مساندة نشيطة ممثلو البورجوازية اليونانية والأرمن وكذلك إقطاعيو القوميات الأخرى ـ كالعرب والألبان لحدّ ما ومع ذلك لم يكن يشغل صباح الدين، الذي أيّد تأسيس أقاليم قومية ذات استقلال ذاتي واسع، مركزاً قيادياً في حركة تركيا الفتاة ثم اعتزل النشاطات السياسية بصورة عامة. وهدّد مؤيدوه باتخاذ موقف معاد للثورة فيما بعد وألّفوا حزباً خاصاً لمعارضة جمعية تركيا الفتاة.

وأيّد الاتجاه الثاني تكوين دولة تركية مركزية موحّدة وكان يتكوّن من أكثرية الثوريين الأتراك، الملتّفين حول جمعية «الاتحاد والترقي». وقد انطلقت هذه الأكثرية من مبدأ وجوب سيطرة القومية التركية في تركيا. وبما أن المهمة الرئيسية التي طرحتها كانت قلب نظام حكم عبد الحميد الذي طغى عليه الظلم فإنها ارتأت أنه من الممكن التحالف مع منظمات الأقليات القومية لإيجاد حل مشترك لهذه المهمة.

وكانت الثورة الروسية لأعوام 1905 ـ 1907 محفزاً لتطور الأحداث الثورية في تركيا. إذ أحدثت انطباعاً كبيراً على المثقفين الأتراك وعلى الاتجاهات الثورية بين الضباط. ففي 1906 وجّهت جماعة من الضباط الأتراك رسالة إلى أقرباء الليفتنانت شمدت، الذي كان يقود انتفاضة سباستوبول في عام 1905، أقسموا فيها على الكفاح من أجل «الحرية المدنية المقدسة» و«حق الحياة الإنسانية».

وفي 1906 نقلت لجنة جمعية «الاتحاد والترقي» مقرّها الرئيسي إلى سلانيك وشرعت بتأليف شبكة واسعة من المنظمات الثورية. وتمّ اختيار مكدونيا ـ البؤرة التي لا تخبو للكفاح الشعبي ضد الإقطاعية، كقاعدة رئيسية لحركة تركيا الفتاة. وعزمت في الوقت ذاته على توحيد جميع القوى الثورية. ولهذه الغاية دعت إلى عقد مؤتمر في باريس في نهاية 1907 يضمّ كافة الأحزاب والكتل المعارضة في الأمبراطورية العثمانية. وحضر المؤتمر فضلاً عن جمعية «الاتحاد والترقي» ممثلون عن «جمعية التشبث الشخصي وعدم المركزية» لصباح الدين، وعن المنظمة الثورية المكدونية الداخلية، وحزب «طاشناق تزوتيون» الأرمني، والقوميين العرب.

وعلى أساس وحدة الأهداف المقبلة، تكوّنت في مؤتمر باريس جبهة موحّدة من القوى الوطنية الثورية. وقامت جمعية تركيا الفتاة وممثلو الأقليات القومية بتنازلات متبادلة. فوافق أعضاء جمعية تركيا الفتاة على مبدأ تقرير المصير السياسي والثقافي بالذات، وأعلن ممثلو الأقليات القومية أنهم يكتفون بالحصول على الاستقلال الذاتي في نطاق الأمبراطورية العثمانية. وأعدّ المؤتمرون أشكال وأساليب الكفاح: ومنها الامتناع عن أداء اليمين في الجيش والعمل على إشاعة القلاقل بين السكان المدنيين وإثارة الإضرابات بين الموظفين والشرطة لإحداث البلبلة في جهاز الدولة والامتناع عن دفع الضرائب والمقاومة المسلحة ضد السلطات، وأخيراً الثورة المسلحة.

وأكدت قرارات المؤتمر على أن قوات الجيش هي التي ينبغي أن تفجّر الثورة من حيث الأساس. وعيّن شهر تشرين الأول/أوكتوبر 1908 كموعد لاندلاعها.

لقد عجّلت الأحداث العالمية بوقوع الثورة. ففي 3 تموز/جويليه 1908، تمرّد نيازي ـ قائد حصن رسنة في مكدونيا فاعتصم بالجبل. وانضمّ إليه أنور ومصطفى كمال وجمال وآخرون مع وحداتهم وسرعان ما احتلت المفارز الثورية مدينة مناستر (بيتولج) حيث يوجد مقر قيادة الجيش الأول، وهدّدوا بالهجوم على القسطنطينية من هناك. وقرّر السلطان عبد الحميد الثاني إجراء تنازلات، عندما تأكد بأن القوات المعسكرة في العاصمة وفي آسيا الصغرى، كانت موالية أيضاً إلى جمعية تركيا الفتاة. ففي 24 تموز/جويليه 1908، أعاد الدستور وحدّد موعداً للانتخابات. ومن ثم صدرت مراسيم عن حرية الكلام والمطبوعات والاجتماعات وألغيت الرقابة وأعلن العفو العام عن السجناء السياسيين.

وهكذا انتصرت ثورة تركيا الفتاة.

ومع ذلك لم يكن هذا الانتصار إلّا جزئياً. إذ أن أعضاء تركيا الفتاة كانوا يخشون مبادرات الجماهير الثورية ويسعون إلى الاتفاق مع السلطة القديمة ولم يؤلّفوا حكومة جديدة. بل أبقوا السلطة في أيدي السلطان والحكومة المعيّنة من قبله، التي لم يبعد عنها إلّا أكثر رجالات النظام القديم المشكوك فيهم.

وبصدد الانتصارات الأولى التي أحرزتها ثورة تركيا الفتاة كتب لينين: «هذا الانتصار ما هو إلّا نصف انتصار، بل وحتى جزء أقل من انتصار إذ أن نيقولاي الثاني التركي قد اكتفى آنذاك بوعوده المتعلقة ببعث الدستور التركي المشهور»[*].

(*) لينين، المادة القابلة للاحتراق في السياسة العالمية، مجموعة المؤلفات الكاملة الروسية، المجلد 17، ص 177.

العرب وثورة تركيا الفتاة

قوبلت أنباء انتصار الثورة وبعث الدستور بابتهاج في الولايات العربية التابعة للباب العالي. إذ اعتبر العرب الثورة كنصر لهم. فعمّت الأفراح والمسرات كل مكان. وبهذا الصدد كتب أحد شهود العيان: «أثارت هذه الأحداث الحماس في كل أنحاء سوريا. إذ عانق المسيحيون والمسلمون، بل وحتى القساوسة والملالي بعضهم البعض في الاجتماعات العامة. وحيّا الكتّاب عهد الحرية الجديد والمساواة والأخوة».

وكتب شاهد عيان آخر للأحداث: «لا يمكن وصف حماس الشعب. إذ زالت مباشرة جميع الحواجز واضمحلّ العداء الديني الطويل الأمد. وفي قارعة الطريق عانق الناس بعضهم بعضاً كأخوة. واعتلى المنصات المصنوعة بسرعة الشباب، الذين كانوا غير معروفين لدى الجمهور بالأمس القريب، وألقوا خطباً ملتهبة أثاروا بها مشاعر الشعب. ولم تعرف لحماستهم حدود...».

وقد أطلقت الثورة عنان مبادرات الجماهير. وثار الشعب ضد مستعبديه وعمّت بيروت حركة جماهيرية ضد المتصرّف الذي كان يقيم في بيت الدين (مركز جبل لبنان)، من أجل ضم بيروت ووادي البقاع إلى لبنان المستقل ذاتياً. وتزعم الحركة سليم عمّون، الحاصل على ثقافة عالية والذي يمتّ بنسبه إلى الأشراف. ومن أقواله المفضّلة: «أنبل مطمح للفرد أن يكون فلاحاً جيداً لبلاده». وفي أيلول/سپتمبر 1908 أصبح رئيس مجلس الإدارة وأجرى عدداً من الإصلاحات، وأنشأ «الجمعية الديمقراطية». ومع ذلك ففي نيسان/أفريل 1919 قضى نحبه عند سماع أنباء الانقلاب الجديد في القسطنطينية وقمعت الحركة الديمقراطية في لبنان.

وفي 1909 نشبت حركة فلاحية في مكان آخر من لبنان. إذ انتفض الدروز مرة ثانية وكانت حوران مركز الحركة. وحاصر الثوار بُصرى ثم استولوا عليها، ودخلوا وادي البقاع. وفي غضون عامين شنوا حرب الأنصار. فهجموا على القطارات واغتصبوا القوافل وباغتوا الحاميات الصغيرة والأرتال المتفرقة للقوات التركية. وقتل الأتراك 6 آلاف درزي، أي حوالى عشر مجموع سكان جبل الدروز قبل أن يفلحوا في قمع هذه الانتفاضة.

وعمّت حركة الفلاحين العراق في وقت متأخر عمّا حدث في الأقسام الأخرى من الأمبراطورية العثمانية. وبلغت أوجها في 1913 ـ 1914 عندما صدر قرار

السلطات التركية ببيع الأراضي الأميرية للأجانب. وحينئذ، عاد الفلاحون فامتنعوا عن دفع الضرائب. ومن أجل قمع هذه الاضطرابات، وجّهت السلطات حملات تنكيلية ضد الريف.

وكان السبب الرئيسي لضعف الحركة الديمقراطية في الأقطار العربية انتفاء الصلة بين الانتفاضات الفلاحية وما كان يجري في المدن. وغالباً ما كان الفلاحون ينتفضون تحت قيادة الإقطاعيين أو شيوخ القبائل. ومن جهة أخرى، لم تكن بعد الكتل الديمقراطية الصغيرة في المدن (وخاصة في لبنان وسوريا) قد وجدت لها لغة عامة مع الفلاحين، ولم يكن في وسعها الاعتماد على الجماهير الشعبية ولهذا السبب تخلّت عن قيادة الحركة الوطنية التحررية للبورجوازية الوطنية والإقطاعيين.

«الإخاء العربي ـ العثماني»

في الأيام الأولى التي تلت الثورة شاعت بين الأوساط البورجوازية العربية الوطنية الأوهام على نطاق واسع حول إمكانية إجراء تحوّلات جذرية لدى العرب وتحررهم الوطني في نطاق تركيا الجديدة. فاعتمد القوميون العرب على التعاون مع أنصار تركيا الفتاة وأملوا في أن يحلّوا بمساعدتهم المشاكل الآنية للأقطار العربية.

وبعد الثورة، انتقل مركز الحركة العربية الوطنية من المهجر إلى القسطنطينية حيث تجمعت أكثرية العناصر النشيطة للأوساط الاجتماعية العربية، من ضباط وطلاب وموظفين.

وفي 2 أيلول/سپتمبر 1908 عقدت هذه العناصر اجتماعاً كبيراً للجالية العربية في القسطنطينية وكوّنت أول منظمة عربية جماهيرية نوعاً ما، عرفت باسم «الإخاء العربي ـ العثماني». وبدأت بإصدار صحيفة خاصة بها وفتحت لها فروعاً في جميع الأقطار العربية التابعة للباب العالي تقريباً.

وسار «الإخاء العربي ـ العثماني» على أثر جمعية تركيا الفتاة. وحضر أعضاء جمعية «الاتحاد والترقي» جلسات مجلس الإخاء التأسيسي. وانطلق قادة الإخاء من مبدأ الجامعة العثمانية واعترفوا بوجود ما يعرف بالأمة العثمانية. فقالوا بأن الأمة العثمانية الموحدة تنقسم إلى عدد من الملل منها العرب الذين يكوّنون أهم عنصر من عناصر الأمة العثمانية. ولم ينبس برنامجهم ببنت شفة عن وجود أمة عربية خاصة. كما لم تذكر فيه أية كلمة عن الاستقلال بل وعن الحكم الذاتي للعرب أو أي شكل خاص للاستقلال الذاتي. وعلى العكس، اعتبر برنامج الإخاء المهمة الأساسية

للجمعية أن تساعد جمعية «الاتحاد والترقي» في عملها. وكانت النقاط القومية الوحيدة التي تضمنها البرنامج هي المطاليب الخاصة بالمساواة القومية ونشر الثقافة باللغة العربية والمحافظة على العادات العربية.

وكان قادة «الإخاء العربي-العثماني» عرباً ينتسبون إلى حزب تركيا الفتاة. وكان صادق باشا العظم، وهو رئيس الأخاء وأحد منظمي جمعية «الاتحاد والترقي»، ضابطاً سابقاً في أركان حرب تركيا العام ودبلوماسياً. من ثم عاش في المهجر حيث حرّر باللغة العربية، إحدى صحف جمعية تركيا الفتاة. وعاد بعد ثورة عام 1908 إلى القسطنطينية وأصبح واحداً من قادة حركة تركيا الفتاة.

الوفد العربي في البرلمان، السياسة القومية لجمعية تركيا الفتاة

إن انتخابات البرلمان التركي، ومنهاج جمعية تركيا الفتاة الذي نشر في خريف 1908 والذي كان أشد اعتدالاً من كافة المناهج والوعود السابقة، أنزلا ضربة حاسمة بالأوهام التي كوّنها القوميون العرب حول جمعية تركيا الفتاة. وبهذا الصدد كتب لينين في تشرين الأول/أوكتوبر 1908: «يثنون على أعضاء تركيا الفتاة لاعتدالهم وتحفظهم، أي أنهم يثنون على الثورة التركية لكونها ضعيفة ولأنها لم توقظ سواد الناس ولم تستثر الأعمال المستقلة الحقيقية للجماهير ولكونها معادية لكفاح البروليتارية الصاعد في الأمبراطورية العثمانية...»(*).

وكان أحد أمثلة هذه «التحفظات» وهذا «الاعتدال» انتخابات البرلمان التركي، التي أجريت على مرحلتين. إذ لم يحضر ممثلو الشعب الحقيقيون اجتماعات الناخبين في السناجق. وكانت تسيطر على جميع جهاز التصويت لجان حزب «الاتحاد والترقي» التي قدّمت مرشحيها وضمنت انتخابهم إلى البرلمان. وقد خيّبت نتائج الانتخابات آمال العرب. إذ رشّح 150 تركياً مقابل 60 عربياً لا غير من مجموع 245 نائباً، مع العلم بأن النسبة بين سكان الأمبراطورية كانت على العكس من ذلك تماماً. إذ كان تعداد الأتراك 7,5 ملايين، والعرب 10,5 ملايين من مجموع 22 مليون نسمة تقريباً وهم مجموع سكان الأمبراطورية العثمانية آنذاك.

ولم يتخذ الوفد العربي أي موقف مستقل في البرلمان. إذ أنه كان مؤيداً لمواقف

(*) لينين، الأحداث في البلقان وإيران، مجموعة المؤلفات الكاملة، الطبعة الروسية، المجلد 17، ص 223.

أعضاء تركيا الفتاة ومسانداً لهم. ومع ذلك فكان معظم العرب مستائين من الوضع. وفي نهاية 1908 أيّد الكثيرون من الإقطاعيين العرب بل وحتى من القوميين العرب تأسيس «حزب الأحرار» الذي يعبّر عن مصالح الأوساط الإقطاعية والكومبرادور والذي اتخذ فعلاً مواقف معادية للثورة. إلّا أنه ورث في القضية القومية تقاليد «جمعية التشبث الشخصي وعدم المركزية» لصباح الدين.

وبمعونة هذا الحزب وكذلك بمعونة رجال الدين المسلمين وطلاب المدرسة والحرس قام السلطان عبد الحميد الثاني بانقلاب. وفي 13 نيسان/أفريل 1909 استولى المتمردون على عدد من المباني الحكومية وقاموا بحملة اضطهاد ضد أعضاء تركيا الفتاة. وكان من بين القتلى محمد أرسلان ـ الشخصية الكبيرة في الحركة العربية. ومع ذلك تمكن أعضاء تركيا الفتاة من تنظيم المقاومة على عجل. وبعد معارك ضارية في الشوارع، استطاع قمع التمرد «جيش الحركة» بقيادة محمود شوكت باشا ومصطفى كمال. وفي 27 نيسان/أفريل 1909 خلع عبد الحميد الثاني ونادت جمعية تركيا الفتاة بالأمير رشاد ـ أصغر إخوان عبد الحميد الثاني والبالغ من العمر 64 عاماً، سلطاناً جديداً باسم محمد الخامس. وبعد قمع التمرد، عزم قادة تركيا الفتاة ألا يقتصروا على السيطرة على الجهاز الحكومي، بل تأليف الحكومة بأنفسهم.

وبعد مجيئهم إلى السلطة ارتدّ أعضاء حزب تركيا الفتاة ارتداداً تاماً وانعزلوا عن الجماهير بالكلية. وأخذوا ينتهجون سياسة توفيقية مع الرجعية والأوساط الشوفينية في تركيا، وشنّوا كفاحاً سافراً ضد الحركات الثورية. وعلى صعيد السياسة الداخلية، احتفظوا بملكية الأرض للإقطاعيين والملاكين، وامتنعوا عن إجراء إصلاحات ضرائبية في صالح الفلاحين واتخذوا عدداً من الإجراءات ضد العمال وخاصة قانون الإضراب لعام 1910. وعلى صعيد السياسة الخارجية، أخلف حزب تركيا الفتاة بوعد تحرير البلاد من ربقة النفوذ الأجنبي، وأخذ يتواطأ مع الإمبريالية الألمانية. ورحب بميل عبد الحميد الثاني نحو الألمان وحوّل البلاد إلى تابع لأمبراطور ألمانيا. ومن أجل الكفاح ضد إنكلترا وفرنسا وروسيا، استخدمت الدبلوماسية الألمانية بمهارة تعلّق أنصار تركيا الفتاة بمبدأ الجامعة الإسلامية والجامعة الطورانية ـ أي المبدأ الشوفيني الذي اعتبر جميع الشعوب الناطقة باللغات التركية كأمة واحدة.

وكانت السياسة القومية التي انتهجها أعضاء تركيا الفتاة رجعية بصورة خاصة. إذ أنهم تخلّوا كلياً عن العهود التي التزموا بها أمام الأقليات القومية في مؤتمر باريس

عام 1907. وعلى غرار ما حدث على عهد عبد الحميد الثاني، واصلوا مذابح الأرمن. كما أغلقوا المنظمات العربية والألبانية ومنظمات القوميات الأخرى. وخاصة، في نيسان/أفريل 1909 حرّم نشاط «الإخاء العربي ـ العثماني». واتخذ أعضاء تركيا الفتاة سلاحاً لهم مبدأ الجامعة العثمانية بمفهومه التركي. وانتهجوا سياسة التتريك القسري للشعوب غير التركية. فأغلقوا المدارس القومية وأدخلوا اللغة التركية كلغة الدولة الرسمية الوحيدة في الأمبراطورية العثمانية.

«المنتدى الأدبي» والجمعية «القحطانية»

أدت السياسة القومية لحكومة تركيا الفتاة إلى مقاومة الأقليات القومية وحفّزت الوطنيين العرب لتبني مبدأ المعارضة ضد نظام تركيا الفتاة. إذ قد انتهى عهد الإخاء العربي ـ العثماني، واكتسبت الحركة العربية الوطنية صبغة مقاومة الأتراك بصورة سافرة.

وإن تحريم المنظمات السياسية العلنية أرغم قادة الحركة العربية على تغيير تكتيكهم. فالتجأوا إلى التوفيق بين أساليب الكفاح العلنية والعمل السرّي، ونشّطوا العمل في الخارج. وفي صيف 1909 أسسوا في القسطنطينية «المنتدى الأدبي» بدلاً من جمعية «الإخاء العربي ـ العثماني» المغلقة. ولم تكن لأهداف المنتدى الرسمية أي صلة بالسياسة، فاعترفت به جمعية تركيا الفتاة كمنظمة ثقافية ـ تهذيبية. وكانت الناحية الاجتماعية «للمنتدى الأدبي» مماثلة «للإخاء العربي ـ العثماني» إلّا أن الهيئة القيادية كانت على نقيض ذلك تماماً إذ أنها كانت مؤلفة من أناس كرسوا أنفسهم كلياً للكفاح ضد النير التركي. وقد شنق الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى أربعة من بين أعضاء لجنة «المنتدى الأدبي» الستة.

وقد بلغ عدد أعضاء «المنتدى الأدبي» بضعة آلاف شخص، أكثرهم من الطلاب والتلاميذ. وكانت له فروع في كثير من سوريا والعراق.

وأصبح «المنتدى الأدبي» في القسطنطينية وفروعه كمراكز لتجمع المثقفين العرب الوطنيين. وحصلت هذه المراكز على مطبوعات ممنوعة من مصر والولايات المتحدة الأمريكية واستخدمت بالدرجة الأولى كستار لمنظمات القوميين العرب السرّية.

وفي نهاية 1909 أسس عبد الكريم الخليل، رئيس «المنتدى الأدبي» جمعية سرّية سياسية كانت تعمل بموازاة المنظمة العلنية. وعرفت بـ «القحطانية» باسم سلف العرب

الأسطوري قحطان. وقد تألفت هذه الجمعية من الضباط العرب الذين كانوا مجنَّدين في الجيش التركي خاصة. ولعب عزيز علي المصري دوراً مرموقاً بينهم. وكان مصريّ المولد وخدم في الجيش التركي وأسهم في ثورة تركيا الفتاة وفي عام 1909 انضم إلى جمعية سرّية معادية للأتراك وقاد شؤونها في الواقع.

وكانت أهداف ومهمات **«الجمعية القحطانية»** مسجلة بصورة غامضة للغاية وهي: «نشر مبادىء الحقيقة بين أبناء الشعب وتوحيد جهودهم ولمّ صفوفهم» وغير ذلك من الأهداف. وتنكّر أعضاء الجمعية لمبادىء الجامعة العثمانية التي تبنتها جمعية **«الإخاء العربي ـ العثماني»** واعتبروا العرب أمة قائمة بذاتها. وصمّموا على إعادة تنظيم الأمبراطورية العثمانية كدولة مؤلفة من الأمتين العربية والتركية على غرار النمسا ـ المجر، على أن يكون السلطان التركي في الوقت ذاته ملكاً للعرب، وأن تكون الولايات العربية مملكة مستقلة في نطاق الأمبراطورية العثمانية لها برلمان خاص وحكومة محلية ولغة رسمية هي اللغة العربية.

وكان مركز الجمعية السرّية في القسطنطينية ولها فروع في خمس مدن أخرى، وفي الأيام الأولى من تأسيسها قامت الجمعية بأعمال تنظيمية عارمة، إلّا أنها لم تقم بعمل نشيط في خاتمة المطاف. وتبين أنه كان بين أعضائها عملاء مدسوسون ولذا اتخذ قرار بحلّ الجمعية قبلما تنتهي الأمور إلى مرحلة الاضطهادات.

«الجمعية العربية الفتاة»

وفي 1911 أسس فريق من الطلاب من أعضاء «المنتدى الأدبي» الذين ذهبوا لمواصلة دراستهم في فرنسا، جمعية سرّية في باريس عرفت بـ **«الجمعية العربية الفتاة»**. وقد لعبت دوراً كبيراً في تاريخ الحركة العربية الوطنية التحررية. وقد استشهد الكثيرون من أعضائها في سنوات الحرب العالمية الأولى على أيدي الجلادين الأتراك. وأصبح الآخرون رجال دولة وسياسة مرموقين في الأقطار العربية (جميل مردم وعوني عبد الهادي).

ووضع مؤسسو الجمعية أمامهم هدفاً معيّناً ثابتاً. إذ أنهم أرادوا أن يكوّنوا للعرب جمعية تحاكي جمعية تركيا الفتاة لتركيا. وبصورة تدريجية نضج منهج الجمعية وأصبح أشد وضوحاً واستقر على مبدأ الاستقلال العربي.

وفي بادىء الأمر تكلم أعضاء الجمعية بصورة عامة عن بعث الشعب العربي

وأيّدوا مبدأ لامركزية الأمبراطورية العثمانية. ومن ثم طالبوا باستقلال الأقطار العربية وكافحوا من أجل تحرير العرب من السيطرة التركية أو من أي طغيان أجنبي آخر.

وقد كانت «الجمعية العربية الفتاة» منظمة سرّية للغاية. وكان أعضاؤها ينقسمون إلى 3 مجموعات: 1) المجموعة الإدارية وهي مؤلفة من ستة قادة؛ 2) مجموعة الأعضاء العاملين وهم الذين اجتازوا مرحلة الاختبار التمهيدية. 3) مجموعة من المرشحين الذين كانوا يمرون بمرحلة الاختبار وهم لا يعرفون بعضهم البعض. وأدرجت في سجلات الجمعية مختلف الرموز السرّية والتعابير المتفق عليها. وكانوا يدعون بعضهم بعضاً بـ «يا أخي». وكانوا يستعملون بمعان معينة أوصاف غروب الشمس وشروقها ويكتبون عن الحب والثقة كما استعملوا المصطلحات الماسونية.

ومع ذلك لم يكن هذا التمسك بمراعاة الأساليب السرّية مجرد لعبة جوفاء. إذ عند العودة إلى الوطن، خاض أعضاء الجمعية السرّية نضالاً سياسياً نشيطاً. وفي 1913 شرعوا في مبادرة توحيد نشاطات كافة الأحزاب والمنظمات العربية الوطنية.

مطامع فرنسا في سوريا ولبنان

ساندت فرنسا وإنكلترا، بجميع الوسائل، الاتجاهات الانفصالية في الأقاليم العربية التابعة للباب العالي. وبعدما نشطتا في مناطق النفوذ الخاصة بهما، سعتا لاجتذاب العرب إلى جانبيهما لدعم مركزيهما عند اقتسام الأمبراطورية العثمانية في مستقبل الأيام.

وقد أبدت فرنسا نشاطاً خاصاً في هذا الباب. إذ أقامت القنصليتان الفرنسيتان في دمشق وبيروت اتصالات مع بعض القوميين العرب وموّلتا العديد من الصحف اللبنانية. وأنفقت الحكومة الفرنسية أموالاً طائلة على تأسيس مدارس فرنسية في سوريا ولبنان، تلقّى العلم فيها ما يربو على 25 ألف تلميذ. وأسندت مختلف أنواع المنظمات العلمية والثقافية ـ التهذيبية والخيرية.

في 1912، أي في غضون الحرب الإيطالية ـ التركية وصلت السفن الحربية الإيطالية إلى مقربة من بيروت وأطلقت نيرانها على السفن التركية الراسية في الميناء. وأثار الرمي قلقاً شديداً في سوريا ولبنان وأعطى فرنسا ذريعة للإفصاح عن مطامعها جهاراً. وفي كانون الأول/ديسمبر 1912 أعلن ريمون بوانكاره، رئيس وزراء فرنسا، أن لبلاده مصالح خاصة في سوريا ولبنان وأنها سوف لا تتخلّى عن مواقعها التقليدية في هذين القطرين ولا عن «عطف» السكان المحليين عليها أو عن حقها في الدفاع

عن مصالحها ومواقعها. وفي هذا الوقت أي في كانون الأول/ديسمبر 1912، وقّعت فرنسا بروتوكولاً جديداً حول القضية اللبنانية، وسّعت بموجبه إلى درجة كبيرة استقلال لبنان الذاتي السابق، الممنوح له على أساس اتفاقيتي 1861 و1864.

وسرعان ما تلقى بيان بوانكاره الإسناد من قبل غراي ـ وزير خارجية إنكلترا، وذلك باسم حكومته. وبالطبع، أعلن غراي في البرلمان فيما بعد «على سبيل الإيضاح»، أن التأكيدات الإنكليزية لعام 1912 لا تخصّ إلّا مدّ السكك الحديدية وأن إنكلترا تؤيد المحافظة على وحدة وسلامة الأمبراطورية العثمانية.

حزب اللامركزية

وفي 1912 ـ 1913 مهّد الوضع الدولي السبيل للقوميين العرب. فانتفاضة اليمن وألبانيا، وفشل الأتراك في حربهم ضد إيطاليا (1911 ـ 1912) وتحالف دول البلقان (1912 ـ 1913) كل هذه العوامل أدت إلى تقويض دعائم الأمبراطورية العثمانية وإلى تحرير الشعوب اليونانية والسلافية في البلقان من النير التركي. وفي 1912 أصبحت ألبانيا مستقلة. وكان لهذه الأحداث تأثير كبير على الكفاح التحرري للشعوب المضطهدة. واعتبر لينين الحرب البلقانية الأولى «كحلقة في سلسلة الأحداث العالمية التي ترمز إلى الانهيار الذريع الذي حلّ في نظام القرون الوسطى في آسيا وفي شرق أوروبا»(*).

وقد أدى الفشل الذي مني به أعضاء تركيا الفتاة في سياستهم الخارجية وسياستهم الرجعية في القضية القومية وإهمالهم التام لمصالح الجماهير الشعبية إلى موجة استياء واسعة في تركيا، عمّت الجناح اليساري واليميني على السواء. وفي 1911 انضوت القوى اليمينية المعارضة تحت لواء حزب «**الحرية والائتلاف**». وقد عكس هذا الحزب مصالح الأوساط الإقطاعية ـ الكومبرادورية في تركيا. وخلافاً لجمعية تركيا الفتاة، اتجه في السياسة الخارجية نحو بلدان الوفاق. وواصل في القضية القومية تقاليد صباح الدين ووقف موقفاً تقدمياً. كما أيّد هذا الحزب لامركزية الأمبراطورية العثمانية. وأسند شعار «الأقطار البلقانية للشعوب البلقانية» و«الأقطار العربية للعرب» و«أرمينيا للأرمن» و«كردستان للأكراد». وطالب الائتلافيون

(*) لينين، الحرب البلقانية والشوفينية البورجوازية، مجموعة المؤلفات الكاملة، الطبعة الروسية، المجلد 23، ص 38.

بالاستقلال الذاتي لهذه الأقاليم في داخل الأمبراطورية العثمانية. وفي تموز/جويليه 1912 قام الائتلافيون بانقلاب وجاؤوا إلى السلطة. ومع ذلك فلم يكن في وسعهم حل مشاكل تركيا الملحّة في السياستين الخارجية والداخلية. ووقعوا بأنفسهم ضحية للانقلاب. وفي 23 كانون الثاني/جانفي 1913 جاءت إلى السلطة مرة ثانية جمعية تركيا الفتاة. وتبين بأن السلطة الحقيقية كانت في قبضة ثالوث من الباشاوات هم أنور وطلعت وجمال. وقد جعل هؤلاء الثلاثة البلاد ضيعة للإمبريالية الألمانية. وهزلاً، أطلق الألمان على الأمبراطورية العثمانية اسم «أنورلاند» («البلاد الأنورية») نسبة إلى أنور باشا الذي كان أهم شخصية موالية لهم من بين الثالوث.

وأن جميع هذه الأحداث، من فشل الأتراك العسكري وتحرير الشعوب البلقانية ومجيء حزب «**الحرية والائتلاف**» إلى السلطة، بالإضافة إلى ضغط الدول المعينة، مهدت السبيل إلى نهوض الحركة الوطنية في الأقطار العربية خلال الأعوام 1912 ـ 1914. وأشارت هذه الأحداث إلى أن الانهيار التام كان يحيق بالأمبراطورية العثمانية. وكان تعاقب الانقلابات الواحد تلو الآخر، دليلاً على بدء أزمة «الأوساط الحاكمة» في تركيا. فعمّت الولايات العربية اتجاهات ثورية. وتألفت أحزاب سياسية وجمعيات ثورية جديدة. وأصبحت المطاليب الوطنية في حوزة الجماهير الواسعة من السكان العرب.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1912، أي في غضون الحرب البلقانية الأولى، ألّف القوميون العرب في القاهرة «**حزب اللامركزية الإدارية العثماني**». وكان هذا الحزب على اتصال وثيق بالحزب التركي «**الحرية والائتلاف**». وكان منهاجه مطابقاً لمنهاج الائتلافيين إلى درجة كبيرة.

وبلغ عدد أعضاء حزب اللامركزية 10 آلاف شخص، وكانت له فروع في جميع المدن السورية والفلسطينية تقريباً وفي أرجاء كثيرة من العراق. وترأست الحزب لجنة مركزية مؤلفة من 20 عضواً وهيئة تنفيذية مكوّنة من 6 أعضاء. وكان رفيق العظم ـ رئيس الحزب، كاتباً سياسياً وفيلسوفاً وعالماً اجتماعياً وواحداً من مشتركي حلقة الكواكبي في القاهرة. وكان الشيخ الزهراوي، نائب رئيس الحزب، تلميذاً آخر من تلامذة الكواكبي. وهو الآخر من الكتّاب الاجتماعيين العرب المرموقين من حماة ونائب في البرلمان التركي.

وقد بذل الحزب الجهود لمساهمة العرب القصوى في حكومة الدولة العثمانية

وفي مجلس الشيوخ والنواب لها. وعمل على الاعتراف باللغة العربية كلغة الدولة الرسمية وتعليمها في المدارس العربية بصورة إلزامية. كما بذل الجهود لكي تنفصل الولايات العربية إلى أقاليم خاصة ذات استقلال ذاتي وحكومات محلية ومجالس إقليمية خاصة بها. وكان يعمل من أجل أن تمنح هذه الأقاليم المستقلة ذاتياً حقوق واسعة: كاستدعاء المستشارين الأجانب بصورة مستقلة، وعقد القروض الخارجية ومنح الامتيازات. وعلّق حزب اللامركزية آمالاً كبيرة على تدخّل الدول الغربية، بل وحتى أنه وافق على إقامة الإشراف الفرنسي على سوريا ولبنان والإشراف الإنكليزي على القسم الأكبر من فلسطين وعلى العراق.

وشرع حزب اللامركزية وفروعه في القيام بنشاطات عارمة. إذ نشر أعضاؤه الإعلانات والمناشير ونظموا الاجتماعات والتظاهرات وأشاعوا الأغاني والأشعار الوطنية. كما أقاموا اتصالات وثيقة مع «المنتدى الأدبي» والمنظمات العربية الوطنية الأخرى وخاصة مع الجمعيات الإصلاحية السورية والعراقية.

الجمعيات الإصلاحية العراقية والسورية

نشأ في لبنان وسوريا والعراق وفقاً لمبادىء الاستقلال الذاتي، التي قدّمها حزب اللامركزية، عدد من الجمعيات واللجان العلنية التي دافعت عن إجراء إصلاحات في نطاق الأمبراطورية العثمانية. وكانت أهمها «الجمعية الإصلاحية» البيروتية، وجمعية «النهضة اللبنانية»، و«النادي الوطني العلمي» البغدادي، و«الجمعية الإصلاحية» في البصرة، وفرع في البصرة للجمعية الإصلاحية البيروتية.

وكان تأثير العناصر الكومبرادورية الشديد والخاص للبورجوازية السورية واللبنانية ملموساً في الجمعيات الإصلاحية السورية وخاصة في «النهضة اللبنانية». وكانت «الجمعية الإصلاحية» البيروتية و«النهضة اللبنانية» على اتصال دائم بمركز المهاجرين في مصر والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وتعاونتا تعاوناً وثيقاً مع القنصليات الفرنسية بل وحتى أنهما قدّمتا رسالة إلى حكومة فرنسا في 1913، التمستا فيها منها أن تحتل سوريا ولبنان وأن تثبّت حمايتها عليهما. وخلافاً للسوريين، اتجه نحو الإنكليز «المصلحون» العراقيون الذين كانوا تحت تأثير العناصر الإقطاعية - الكومبرادورية الأشد قوة. إذ أيّد السيد طالب النقيب، وهو أحد القادة المصلحين العراقيين، إقامة إشراف إنكليزي على إجراء الإصلاحات، بل وحتى بسط الحماية البريطانية على العراق.

وكانت مناهج الإصلاحات لهذه الجمعيات التوائم المختلفة، متشابهة إلى درجة كبيرة. وقد اكتسب منهاج «الجمعية الإصلاحية» البيروتية أهمية قصوى، مع العلم أنها كانت أهم الجمعيات الإصلاحية. وقد طالبت هذه الجمعية بأن تناط قضايا الإدارة المحلية كلها بحكومة ولاية بيروت ذات الاستقلال الذاتي، وأن لا يبقى تحت إشراف الحكومة المركزية إلّا قضايا الدفاع والعلاقات الخارجية وطرق مواصلات الأمبراطورية ومالية الدولة العامة. كما طالبت بألا يخدم المجندون الجدد في ولاية غير ولايتهم، وبالاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية تستعمل في البرلمان وفي السجلات الرسمية على مستوى اللغة التركية.

وفي منتصف شباط/فيڤري 1913، نشرت الجمعية خطتها الإصلاحية وكان لها صدى استحسان في الاجتماعات الجماهيرية التي عقدت في دمشق وحلب وعكا ونابلس وبغداد والبصرة. ومع ذلك ففي كانون الثاني/جانڤي 1913، اتخذ أعضاء تركيا الفتاة، الذين حلّوا محل الائتلافيين في دفة الحكم، موقفاً مغايراً تماماً لعلاقاتهم مع القوميين العرب. إذ أنهم لم يرفضوا مطاليب المصلحين البيروتيين رفضاً باتاً وحسب، بل وحرّموا في 8 نيسان/أڤريل 1913 نشاطات «الجمعية الإصلاحية» وألقوا القبض على رؤسائها. وأدّت هذه الإجراءات إلى اندلاع موجة اضطرابات في بيروت. فبدعوة من القوميين قام سكانها بإضراب احتجاج عام. وأغلقت الأسواق والحوانيت ومشاغل الحرفيين. وصدرت الصحف العربية يعلوها السواد حداداً.

وعمّت الإضطرابات أنحاء أخرى من سوريا، حيث جرت تظاهرات التضامن. وإزاء سورة الغضب المتفجرة اضطر أعضاء تركيا الفتاة إلى التراجع فأطلقوا سراح الموقوفين ووعدوا بتحقيق الإصلاح في إدارة الولايات.

وفي 5 أيار/ماي 1913 أصدرت حكومة تركيا الفتاة قانوناً جديداً عن الولايات. وقد وسّع هذا القانون الحقوق السابقة لمجالس الولايات إلى درجة ما، إلّا أنه كان بعيداً جداً من أن يحقق المطاليب التي قدمها المصلحون وحزب اللامركزية. بل واعتبره الكثيرون كخطوة لإسدال النقاب على مركزية الأمبراطورية العثمانية المقبلة.

وأثار قانون الولايات موجة كبيرة من التظاهرات والاجتماعات الاحتجاجية، التي جرت في كثير من مدن سوريا والعراق، حيث بدأت أيضاً حملة واسعة لإصلاح إدارة الولايات.

المؤتمر العربي الأول

في الوقت الذي كانت تجرى فيه الأحداث المارة الذكر، قام «فريق من الطلاب العرب في باريس» (هكذا سمّى أنفسهم قادة «الجمعية العربية الفتاة» زيادة في الاحتياط) بمبادرة لتوحيد كافة القوى الوطنية بغية ممارسة ضغط مشترك على الحكومة التركية. وفي 4 نيسان/أفريل 1913 قدّموا اقتراحاً إلى حزب اللامركزية بعقد أول مؤتمر عربي في باريس. فقبل الاقتراح وشرع حزب اللامركزية بالتهيؤ إلى المؤتمر.

ونظرت حكومة فرنسا إلى عقد المؤتمر بعين العطف الشديد، خاصة وأنه ينسجم وتلك المطاليب التي تيسّر تغلغل الفرنسيين في سوريا ولبنان. ويسّرت الحكومة الفرنسية للقوميين العرب محلاً لعقد المؤتمر وضمنت نشر مواده. وكتبت صحيفة «لوتان» الحكومية بإسهاب عن سير المؤتمر ونشرت خطب الوفود. وساهم في هيئة تحرير «لوتان» مباشرة خير اللّٰه ـ الكاتب الاجتماعي العربي وأحد سكرتاريي المؤتمر، وكموظف في الصحيفة المذكورة نشر فيها جميع وثائق المؤتمر.

وقد انعقد المؤتمر في حزيران/جوان 1913. وجرت جلساته الرسمية بين 18 ـ 23 منه. وحضره 24 مندوباً (19 من سوريا ولبنان و2 من العراق و3 من الجاليات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية) وما يربو على 200 ضيف. وفي قراراته، انطلق المؤتمر من منهج حزب اللامركزية و«الجمعية الإصلاحية» البيروتية. وطلب الاعتراف بحقوق العرب القومية وأعلن أن العرب يطالبون: أولاً، بمساهمة أكبر في الحكومة المركزية للأمبراطورية العثمانية؛ وثانياً، بالاستقلال الذاتي للولايات العربية. وأعلمت وزارة الخارجية الفرنسية وسفراء الدول في باريس والحكومة التركية بقرارات المؤتمر.

وقامت الحكومة الفرنسية، التي كانت تجري آنذاك مفاوضات مع الأتراك حول إمكانية عقد قرض، وبالتالي أصبح بمقدورها الضغط على تركيا، بدعوة ممثل الحكومة التركية مدحت شكري بك ـ سكرتير حزب «الاتحاد والترقي» إلى باريس. وباسم حزب «تركيا الفتاة» وقّع مدحت شكري اتفاقية مع الزهراوي ـ رئيس المؤتمر العربي الأول. وتعهّد أعضاء تركيا الفتاة بموجبها، بتنفيذ جميع قرارات المؤتمر العربي الأول. وفي الوقت ذاته عقدت فرنسا في صيف 1913 اتفاقية مع تركيا. فمنحها الباب العالي بموجب هذه الاتفاقية عدداً من امتيازات السكك الحديدية

والمرافىء. إلّا أنه لم تنفّذ هذه الاتفاقية ولا الاتفاقية السابقة التي عقدت مع الزهراوي.

وعمل أعضاء تركيا الفتاة كل ما في وسعهم لنقض الاتفاقية العربية التركية(*). وفي غضون شهرين استمر ما يشبه الكوميديا. وفي 15 آب/أوت 1913 استقبل أعضاء تركيا الفتاة بحفاوة مندوبي المؤتمر الذين قدموا إلى القسطنطينية. ونظّموا بضعة اجتماعات تكريماً «للتقارب العربي - التركي» وساهم فيها وزراء تركيا الفتاة. وفي 18 آب/أوت 1913 أصدرت حكومة تركيا الفتاة مرسوماً عن حقوق العرب لم يشف غليل الغرب إطلاقاً، بل اعتبروه كخدعة. وقد شرع الأتراك بتوزيع الرتب والمداليات على شخصيات عربية مختلفة، محاولين تأجيل وقوع الانقطاع المحتم. كما عيّن 5 من العرب أعضاء في مجلس الشيوخ. وباستثناء الزهراوي كان هؤلاء الأعضاء من الإقطاعيين والتجار العرب، ولم تكن لهم أية صلة بالحركة القومية.

ولم تؤد إلى أية نتائج عملية مظاهر الرياء حول «التقارب العربي - التركي» ولا الإصلاحات الجزئية التي لم تنفذ قط. وبقي كل شيء كما كان عليه سابقاً.

جمعية «العهد»، السير نحو الثورة العربية

فقد القوميون أي أمل في الاتفاق مع أعضاء تركيا الفتاة بعد أن فشلت الاتصالات العربية التركية في صيف 1913. وبالطبع، حاول البعض استئناف المفاوضات معهم، إلّا أن معظم القوميين العرب أصبحوا يعتبرون هؤلاء بمثابة خونة. بل ونظّم أعضاء «المنتدى الأدبي» الناشئون تظاهرات احتجاجية ضد قبول الشيخ الزهراوي عضوية مجلس الشيوخ التركي.

وعقب شهري آب/أوت - أيلول/سبتمبر 1913، لم يقم القوميون العرب بأية محاولة جدية لإجراء اتفاق مع الأتراك، وشرعوا بالتهيؤ للقيام بانتفاضة مسلحة.

وفي 28 تشرين الأول/أوكتوبر 1913 ألّف عزيز علي المصري جمعية «العهد» السرّية في القسطنطينية. وقد تأسست هذه الجمعية على أساس الجمعية السرّية «القحطانية» وكانت مماثلة لها إلى حدّ كبير بتكوينها ومهماتها. ومع ذلك فإنها كانت،

(*) الاتفاقية التي عقدت بين مدحت بك والزهراوي .- المترجمة.

خلافاً «للقحطانية»، جمعية عسكرية صرفة، وحّدت الضباط العرب الذين كانوا يخدمون في الجيش التركي، وخاصة العراقيين، المنحدرين من أوساط إقطاعية ـ ملاكية. وناهز عدد أعضاء الجمعية 4 آلاف شخص وكان لها فروع في بغداد والموصل وحلب ودمشق. وكان نوري السعيد وجميل المدفعي من بين الشخصيات التي لها اتصال بجمعية «العهد». وقد اتجهت الجمعية نحو الإنكليز. وكان الكثيرون من أعضائها بضمنهم عزيز علي المصري على اتصال بالمخابرات الإنكليزية.

وقد قطعت جمعية «العهد» الأمل من التطور السلمي والاتفاق مع أعضاء تركيا الفتاة. ودعت إلى إسقاط السلطة التركية عنوة واتخذت العراق قاعدة للقيام بالانتفاضة.

وفي 1914، شعرت السلطات التركية بالمؤامرة العسكرية، وألقت القبض على عزيز علي المصري، الذي اتّهم بالخيانة وفي آذار/مارس 1914 قُدِّم إلى محكمة عسكرية. وأثارت محاكمته موجة من الاحتجاجات في الأقطار العربية، خاصة في مصر. ونتيجة لتدخل السفارة الإنكليزية. لم يوضع حكم الإعدام موضع التنفيذ. وفي 21 نيسان/أفريل 1914 صدر العفو عن عزيز علي وغادر تركيا إلى مصر.

ومع جمعية «العهد» تشكلت جملة من الجمعيات الصغيرة التي كانت تستهدف الكفاح المسلح ضد الأتراك. فتألفت في الموصل «جمعية العلم»، وفي القاهرة «جمعية الثورة العربية» التي وضعت نصب أعينها قضية الاستقلال التام للأقطار العربية والثورة المسلحة ضد الأتراك.

وقبيل 1914 تخلّت أغلبية المنظمات العربية السياسية والجمعيات السرّية عن التكتيك التوفيقي وسلكت طريق الانتفاضة المسلحة. وقد بدّدت السياسة الشوفينية التي انتهجها أعضاء تركيا الفتاة آخر الأوهام حول إمكانية التوصل إلى أي نوع من الاتفاق. وخيفة من نمو الاتجاهات الانفصالية بين العرب قرّر أعضاء تركيا الفتاة في كانون الثاني/جانفي 1914 غلق جميع المنظمات العربية السياسية وتشتيت الضباط العرب بتوزيعهم على الحاميات والوحدات العسكرية المختلفة. إلّا أن هذا الإجراء لم يؤدِّ إلّا إلى تقوية الموقف الذي اتخذه مؤيدو الانتفاضة الذين انتقلوا من الدعاية إلى العمل.

وبعدما استعدّ القوميون العرب إلى الانتفاضة، قاموا بإجراء اتصالات مع ممثلي السفارات الغربية كما اتصلوا بالاستخبارات الإنكليزية والفرنسية. وفي بداية 1914

أجرى شفيق المؤيد باسم حزب اللامركزية مفاوضات مع بومبار ـ السفير الفرنسي في القسطنطينية وطلب من فرنسا تقديم المعونة المالية والسياسية للثورة العربية. وقبيل الحرب العالمية الأولى، عقد حزب اللامركزية مع فرنسا اتفاقاً حول تسليم 20 ألف بندقية وإرسال بعض المدربين وغير ذلك من المطاليب. وأجريت اتصالات مماثلة مع المقيمين الإنكليز في الشرق. وفي نيسان/أفريل 1914 قام عبد اللّه الهاشمي بمقابلة كيتشنر، مندوب إنكلترا السامي في مصر، وشخصيات إنكليزية رسمية أخرى. والتمس من إنكلترا تزويد العرب بالرشاشات وإسناد الثورة العربية المقرر تفجيرها في الحجاز.

وهكذا، قبيل بداية الحرب العالمية الأولى، لوحظ في الحركة العربية اتجاهان متعارضان تماماً. إذ سلك معظم القوميين العرب خط الثورة ضد تركيا، وأخذوا يعملون بالتواطؤ مع دول الوفاق. وكان القسم الآخر من القوميين العرب ما زالوا يأملون التوصل إلى اتفاق مع الأتراك. واعتبروا بأن الثورة ستكون مصحوبة بخطر لا أقل بل وأكثر من إمكانية الاحتلال الإنكليزي الفرنسي للأقطار العربية.

الفصل السادس والعشرون

الجزيرة العربية خلال الأعوام 1870 ـ 1914

استعراض عام

كانت بلدان الجزيرة العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أكثر أجزاء العالم العربي تأخراً. وقد جرى تطورها في غاية البطء. وكانت مجزأة إلى دويلات صغيرة متعددة تابعة جميعها لإنكلترا أو تركيا.

وقد ساد الإنتاج الإقطاعي في كافة أرجاء الجزيرة العربية، كما هيمن طراز الاقتصاد الطبيعي على الأقسام الداخلية منها. ورغم أنه نمت بعض النمو التجارة عن طريق القوافل والعلاقات البضائعية ـ النقدية في نطاق التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية الإقطاعية، فإن السوق الداخلية كانت تتكون بمنتهى البطء. وفي داخل الجزيرة كانت ظروف القرون الوسطى ما زالت طاغية بكل معنى الكلمة. وكانت التأثيرات الخارجية (التجارة مع دمشق وبغداد وعدن وقوافل الحجاج) ضعيفة لدرجة أنها كانت عاجزة عن تغيير مجرى التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي وتوجيهه.

وفي نطاق سيطرة نمط الإنتاج الإقطاعي، ظلّت أيضاً بقايا قوية لعلاقات المجتمع المشاعي البدائي ونظام الرق الذي كان يحمل في شمال الجزيرة، أي في نجد والحجاز وشمر طابع العمل المنزلي على الأغلب. إذ استخدم الرقيق كخادم في منزل الإقطاعي أو كحرس شخصي له. أما في الجنوب، أي في اليمن وحضرموت وعمان والبحرين فإن عمل الرقيق استغل استغلالاً واسعاً في الزراعة وصيد اللؤلؤ من قعر البحار.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، وجدت الأقطار العربية نفسها في دوامة السياسة العالمية مرة أخرى. إذ أصبحت هدفاً لسياسة الدول الكبرى الإمبريالية التوسعية. فمن

جهة، كانت إنكلترا تسعى إلى تقوية نفوذها ونشره على القسم الأكبر من الجزيرة العربية. وقد بذلت الجهود للسيطرة التامة على أراضي الجزيرة العربية الواسعة وعلى سواحلها. ومن جهة أخرى، حاولت ألمانيا وكذلك فرنسا وروسيا عرقلة التوسع الإنكليزي وتوطيد أقدامها في الجزيرة. وأخيراً، بذلت تركيا جهوداً محمومة لتقوية سلطتها ونفوذها في الأراضي العربية.

نقيضاً لذلك، نشطت في داخل الجزيرة قوى كانت تسعى إلى مركزة الجزيرة. وبغية الوصول إلى هذا الهدف، استغلت هذه القوى استغلالاً واسعاً منافسة الدول وصراعها من أجل الجزيرة العربية.

عدن وحضرموت

كانت مستعمرة عدن من أهمّ المواقع التابعة لإنكلترا في جنوب الجزيرة العربية. وإن فتح قناة السويس (1869) زاد فجأة من مكانة عدن الاستراتيجية والتجارية. إذ غدت عدن محطة فحمية هامة على الطريق البحري الموصل بين أوروبا والهند، ومركزاً كبيراً لتجارة الترانزيت. ونادت بها إنكلترا كمرفأ حرّ. وكانت توزّع البضائع الإنكليزية منها إلى كافة أرجاء القسم الجنوبي من الجزيرة وإلى الساحل الأفريقي لمضيق باب المندب.

وبعد فتح قناة السويس تفاقمت كثيراً السياسة العدوانية التي كانت تتبعها إنكلترا في «الأراضي الداخلية» لعدن. ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر وسّع الإنكليز مساحة ممتلكاتهم في جنوب الجزيرة بصورة محسوسة. وبعد أن أغرق الغزاة الإنكليز سواحل وجزر جنوبي الجزيرة بالدماء أخذوا يخضعون مناطق الجزيرة العربية الواحدة بعد الأخرى قاصفين المدن والقرى الآمنة بنيران مدافعهم وراشين الإقطاعيين الفاسدين.

وفي 1869 احتلّ الإنكليز سلطنة لحج وسرعان ما أخضعوا بعدها إمارات الجنوب العربي التسع، المجاورة إلى مستعمرة عدن. وأجبروا العواهل المحليين على توقيع معاهدات غير متكافئة وفرضوا الحماية عليهم. وفي 1873 أرغمت إنكلترا الباب العالي على الاعتراف رسمياً بهذا الاغتصاب، وفي 1905 عقدت مع الباب العالي اتفاقية لتعيين الحدود التي تفصل بين الممتلكات التركية في اليمن والإنكليزية في عدن. ومع ذلك رفض اليمنيون الاعتراف بخط الحدود الأنكلو ـ تركي، وخاصة الحكومة اليمنية التي جاءت إلى السلطة بنتيجة الانتفاضة التي شبت خلال الأعوام

1904 ـ 1911. واعتبروا عدن والأراضي المجاورة لها جزءاً من اليمن سلخ عنها بصورة غير قانونية، وأسندوا كفاح قبائل الجنوب العربي ضد السيطرة الإنكليزية.

وفي الوقت ذاته، شرعت إنكلترا بالاستيلاء على حضرموت التي كانت تمخر في مياهها باستمرار سفن الأسطول الإنكليزي الحربي. وشنّت هذه السفن حملات تنكيلية، وعزلت إنكلترا الحكام غير المرغوب فيهم، تحت ستار مزيف، هو ستار مكافحة النخاسة. وتحت فوهات المدافع الإنكليزية خضع سلاطين وشيوخ حضرموت الواحد تلو الآخر وقبلوا الحماية الإنكليزية. في 1888 وقّع سلطان المكلّا معاهدة الحماية وهو من سلالة القعيطي وكان يحكم أكبر الممتلكات الإقطاعية في حضرموت. وفي 1886 استولى الإنكليز على جزيرة سقطرة وضمّوها إلى ممتلكاتهم.

وقبيل انفجار الحرب العالمية الأولى ربط الإنكليز بمعاهدات غير متكافئة الثلاث والعشرين سلطنة ومشيخة واقعة في جنوبي الجزيرة وهي ما بين صغيرة ومتناهية في الصغر. وفرضوا عليها جميعاً الحماية وضموها تحت لواء سلطات عدن الاستعمارية.

عمان

وفي 1871 استطاع الإنكليز قمع أكبر الانتفاضات الشعبية التي بقيت مندلعة في عمان قرابة عشر سنوات، مع العلم أن عمان كانت أقدم المستعمرات الإنكليزية في الجزيرة العربية. وقد لقي عزان بن قيس ـ قائد الثوار حتفه في المعركة. واستولى الإنكليز على مدينة مسقط ووضعوا على العرش عميلهم السلطان تركي (1871 ـ 1888). واستطاع تركي بمعونة الأسطول الإنكليزي وحراب السباهيين الهنود التنكيل بالقبائل المتمردة والعناصر المعادية له، التي كانت تكافح من أجل استقلال البلاد. وفي 1886 نشبت في عمان انتفاضة جديدة. وحاصر الثوار مسقط. فاتجه تركي ثانية إلى الإنكليز وقمع الانتفاضة بمساعدتهم.

وقد كان تركي «حليفاً» مخلصاً لإنكلترا ومنحها جملة من الحقوق والامتيازات الجديدة. ورغم البيان الأنكلو ـ فرنسي لعام 1862، نجحت إنكلترا في فرض حمايتها فعلاً على عمان. وتقوَّت هذه الحماية في عهد السلطان فيصل (1888 ـ 1913) وهو ابن وخليفة تركي، الذي عقد معها في 20 آذار/مارس 1891 معاهدة جديدة عن الصداقة والتجارة والملاحة. وبموجب هذه المعاهدة تعهّد فيصل بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته، بأن لا يحوّل ملكية بلاده إلى دولة ثالثة.

وبمساندة روسيا، وقفت فرنسا ضد إقامة الحماية الإنكليزية. واتهمت إنكلترا

بخرق بيان عام 1862 الخاص «باستقلال» عمان وطالبت باحترام حقوقها. وفي 1893 حاول الفرنسيون تأسيس محطة فحمية في صور، إلّا أنهم اصطدموا بمقاومة حاسمة من الإنكليز. فاغتاظ مجلس النواب الفرنسي. ولإظهار العزيمة ظهرت في مياه عمان السفن الحربية الفرنسية مراراً وكذلك الروسية. وفي 1893 قدم الطرّاد الروسي «نيجني نوفغورود» إلى عمان وحظي ضباطه بمقابلة السلطان. وفي 1894، أسست فرنسا قنصلية في مسقط وصارت تمدّ العمانيين بالسلاح. وبدأ القنصل الفرنسي بتسجيل «المحميين» وشرع توزيع الأعلام الفرنسية على قباطنة السفن العمانية.

وقد أوشك وقوع خلاف كبير. إذ كان السلطان فيصل بين نارين. فتحت فوهات مدافع الطرّاد الفرنسي، منح الفرنسيين في 1898 امتيازاً لإنشاء محطة فحمية. ورداً على هذا اتهمته إنكلترا بخرق معاهدة 1891. وفي شباط/فيڤري 1899، اقترب الأسطول الإنكليزي من سواحل عمان وسدّد مدافعه على مقر سلطان مسقط. فسارع السلطان المذعور إلى الخضوع. وفي 16 شباط/فيڤري ألغي الامتياز الممنوح إلى الفرنسيين ولبّى مطاليب الإنكليز الأخرى. فأعيدت «العلاقات القلبية» بين إنكلترا وعمان.

إلّا أن فرنسا وروسيا لم تسلما بالأمر الواقع. ففي 1900 قدم إلى مسقط الطرّاد الفرنسي «دروم» والزورق المسلح الروسي «غيلاك». وظهرت في مياه عدن على أثرهما الطرّادات الروسية «فرياغ» و«إسكولد» و«بويارين». وفي 1903 قدمت إلى مسقط ثانية الطرّادة الفرنسية «أنفرنيه» والروسية «بويارين» لتقوية مركز السلطان الذي كان مهدّداً دوماً بالمدافع الإنكليزية.

ومع ذلك بقي الأسطول الإنكليزي راسياً في عمان. وفضلاً عن ذلك أصلى الإنكليز بنيرانهم إحدى السفن العمانية التي كانت تجوب البحر حاملة العلم الفرنسي واستولوا عليها، رداً على المظاهرة البحرية ـ الحربية الروسية والفرنسية. ومثلما كان الأمر في فاشودة، اضطرت فرنسا إلى التراجع إذ كان الوضع ينذر بخطر وقوع اصطدام مسلح واسع. وقدّم النزاع حول الامتياز إلى محكمة لاهاي الدولية. وفي 1904، أي عقب عقد معاهدة الوفاق، فقد النزاع حدته وأهمل. وكان قرار محكمة لاهاي لصالح إنكلترا. وتنازلت فرنسا عن مطاليبها في عمان وحصلت على حق استخدام المحطة الفحمية في المكلّا عوضاً عن محطة مسقط الفحمية، بل وحتى أنها

تنازلت عام 1916 عن حقوقها في هذه المحطة الأخيرة. وفي 1920 أغلقت قنصليتها في مسقط.

وأثار خنوع سلطان مسقط ومذلّته أمام الإنكليز موجة استياء واسعة في البلاد. وباستغلال وفاة فيصل وتبوّؤ العرش من قبل ابنه تيمور الذي كان هو الآخر صنيعة إنكليزية جديدة، قام العمانيون بانتفاضة عام 1913. وترأست الانتفاضة طائفة العبادية الإسلامية. واختار الثوار سالم بن راشد الخروصي إماماً لهم وألّفوا دولة مستقلة واتخذوا نزوى عاصمة لهم. وفي مدة قصيرة حرّر الثوار جميع أراضي عمان باستثناء مدينة مسقط والمناطق الساحلية، التي كانت تحت حماية الأسطول البريطاني. وبدأوا بكفاح عنيد طويل ضد السيطرة الإنكليزية وسلطان مسقط. وفي 1920 اضطر سلطان مسقط إلى توقيع معاهدة الصلح والاعتراف باستقلال إمامة عمان.

الممتلكات الإنكليزية في الخليج العربي

في نهاية القرن التاسع عشر، وسّعت إنكلترا مواقعها في الخليج العربي وقوّتها بكل الوسائل. وبمعونة أسطولها حافظت على «علاقات التحالف» مع البحرين ومشيخات ساحل الصلح البحري (شاطىء القرصنة). وفي 1871 أكد الشيخ عيسى بن علي ـ حاكم البحرين وصنيعة الإنكليز، جميع الالتزامات الناجمة عن المعاهدات الماضية. فوعدته إنكلترا بأن «تحميه» سواء من رعيته الخاصة أم من حكومة تركيا وإيران، اللتين ادعتا السيادة على جزر البحرين.

وفي 1880 فرضت إنكلترا على البحرين ما يعرف بالاتفاقية الاستثنائية الأولى «First exclusive agreement» التي كانت في الواقع عبارة عن معاهدة حماية، رغم أن هذه الكلمة لم ترد فيها نصاً. وقد تعهّد شيخ البحرين بموجبها أن لا يمنح امتيازاً ما إلى أية دولة ثالثة، ولا يسمح بإنشاء محطات فحمية، ولا يجري مفاوضات ديبلوماسية ولا يقيم علاقات قنصلية ولا يعقد معاهدات ما مع أية دولة ما خلا إنكلترا.

وفي 1882 استولى الإنكليز على شبه جزيرة قطر وألزموا حاكمها أن يكوّن مع الإنكليز «علاقات التحالف». وأصبحت قطر تحت سيطرة إنكلترا وفي 1916 صارت محميّة تابعة لها رسمياً.

وفي 1892 عقد، على غرار المعاهدة الأنكلو ـ عمانية لعام 1891، ما يعرف بالاتفاقية الاستثنائية النهائية Final exclusive agreement مع البحرين. وتعهد شيخ

البحرين بموجبها بأن لا يؤجّر ولا ينقل، بأي شكل من الأشكال، ملكية أية قطعة من أراضيه لأي دولة كانت عدا إنكلترا. وفي العام نفسه وقّع شيوخ ساحل الصلح البحري اتفاقية مماثلة.

وخشية من المشاريع الروسية والألمانية للمنفذ إلى الخليج العربي، وجهت إنكلترا انتباهها في منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر إلى الكويت، ذلك الجزء القاحل من الصحراء المجاور لشط العرب والبصرة جنوباً. وكانت الكويت تحت سيادة الباب العالي، رغم خلوّها من القوات التركية. وفي 1895 اقترح الإنكليز على شيخ الكويت ـ محمد الصباح، إقامة «علاقات التحالف» معهم على غرار إمارات الخليج العربي الأخرى. فرفض الشيخ محمد مطامع إنكلترا. وعندئذ دبّرت مؤامرة ضدّه. وفي أيار/ماي 1896 اغتيل محمد والمقربون له. وجاء إلى السلطة أخوه الشيخ مبارك الصباح الذي أقام علاقات مع ناصر باشا السعدون رئيس قبيلة المنتفق، ذي السطوة الكبيرة، في جنوب العراق. ورفض الشيخ مبارك فعلاً الخضوع إلى الحاكم التركي في البصرة. وفي 23 كانون الثاني/جانفي 1899 وقّع اتفاقية مع إنكلترا احتفظت بطابعها السرّي لأن مبارك، بصفته متصرفاً تركياً(أي حاكم المنطقة) لم يكن له حق الدخول في مفاوضات وخاصة عقد اتفاقيات دولية حقوقية. وقد تجاوز صلاحياته بتوقيعه سرّاً الاتفاقية التي ألزمته أن لا ينقل ملكية أراضيه إلى أي دولة ما عدا إنكلترا.

وبعدما أقامت إنكلترا سيطرتها على الكويت، أكملت حلقة ممتلكاتها في الخليج العربي. وكانت الكويت آخر حلقة في سلسلة مخطط تحويل الخليج العربي إلى «بحيرة إنكليزية».

الخلاف حول الكويت

إن انتقال الكويت إلى أيدي إنكلترا استخدم كذريعة لنشوء خلاف دولي جديد. وفي 1899 حصل الألمان على امتياز تمهيدي لسكة حديد بغداد. فأرسلوا إلى العراق بعثة كان عليها أن تستقصي من طريق السكة الحديدية. وعيّنت الكويت آخر نقطة لهذا الخط. فقدمت إليها في بداية 1900 بعثة ألمانية استكشافية.

وقد اعتبرت إنكلترا وصول البعثة الألمانية إلى الكويت تهديداً للمواقع البريطانية في الخليج العربي. حتى أن أوكونر، السفير الإنكليزي في القسطنطينية، حذّر الأتراك من أن مدّ السكة إلى الكويت سيؤدي إلى «صعوبات محلية» بل وإلى «تدخل

الدول الأجنبية». وقال اللورد كيرزون، نائب ملك الهند، بكل حزم، بأن الحدود الغربية للهند البريطانية تمتد إلى الفرات. وبوحي من كيرزون، بدأت الصحافة الأنكلو ـ هندية تطالب فجأة وكأنها ترجّع صدى ببسط الحماية الإنكليزية على الكويت.

واحتجت بدورها الصحافة بل وحتى الدبلوماسية الألمانية على اعتزام الإنكليز فرض الحماية على الكويت.

وأعلنت ألمانيا أن الكويت هي بلد تركي وأنه لا مفر من بسط السلطان سيطرته عليها.

وفي نيسان/أفريل 1900 أنبأ أوكونر ـ السفير الإنكليزي في القسطنطينية، السفير الألماني مارشالّ بأن إنكلترا عقدت مع مبارك شيخ الكويت اتفاقية «تحول دون منحه امتيازات لرعايا دولة ثالثة». وقدم لاسيلز ـ السفير الإنكليزي في برلين، بلاغاً مماثلاً في حزيران/جوان 1900. واعتقد الألمان بادىء ذي بدء بأن القضية تتعلّق «باتفاقية قانونية خاصة» موضوعها امتياز إنكليزي ما، وأنه يتعين على البنك الألماني ابتياع هذا الامتياز من الرأسماليين الإنكليز. وعندما انجلت الحقيقة، أمرت ألمانيا سفيرها في القسطنطينية «باتخاذ كافة التدابير اللازمة لدعم حقوق تركيا في الكويت». وكتب ريختهوفن ـ نائب وزير الخارجية الألمانية: «أنه ليس في صالحنا حلول أية دولة أجنبية في الكويت، سواء أكانت إنكلترا أو روسيا. فأية دولة أجنبية تهدد المشروع الألماني بكامله، الذي يرمي إلى مدّ سكة حديد الأناضول إلى الخليج العربي. وأول ممهّدات هذا المشروع هو سيطرة تركيا على جميع الأراضي الممتدة من حيدر باشا إلى الكويت. ولذا فإنها لضرورة ملحّة الحصول على بيان من الشيخ مبارك يشير فيه إلى أنه لن يمنح إلى الأجانب أية أراض أو امتيازات اقتصادية طالما يزوّد بالأرض والمرافىء وغيرها من اللوازم سكة حديد بغداد». وبكلمة أخرى بذلت ألمانيا جهودها للحصول على امتيازات استثنائية، كالتي حصلت عليها إنكلترا من قبل.

وفي آب/أوت 1901 أعلنت ألمانيا أنها لا تعترف بمطاليب إنكلترا في الكويت. فأجابت الأخيرة بأنها ستتوصل إلى الاتفاق مع تركيا وحدها وبأن قضية النظام الأساسي للكويت لا تخص ألمانيا وأعرب الإنكليز عن استغرابهم لتظاهر الألمان في هذه القضية بأنهم أكثر تركية من السلطان نفسه. وفضلاً عن ذلك أعلن وزير الخارجية

الإنكليزية أنه لا يمكن أن يكون ولن يقوم بين إنكلترا وألمانيا أي تفاهم بخصوص قضية الكويت. ثم أردف قائلاً بأن وجهتي نظر الحكومتين على نقيض تام في هذه القضية.

وبينما كانت تجري هذه المفاوضات، وقعت في الكويت نفسها الأحداث التالية: في آب/أوت 1901 أوفد الأتراك إلى الكويت نزولاً عند طلب الألمان، قوات لتعزيز سطوة السلطان فيها. وأبحرت القوات وواجهت طرّاداً إنكليزياً كان راسياً في الكويت. وأبلغ قبطان الطرّادة الإنكليزية الأتراك، بأن الإنكليز سيطلقون النار ويغرقون المراكب التركية فيما لو نزل جندي واحد إلى الساحل. فعادت المراكب التركية أدراجها.

وفي 6 أيلول/سبتمبر 1901 وقّعت إنكلترا اتفاقية مع تركيا حول قضية الكويت. تنصّ على ما يلي: اعترفت إنكلترا بسيادة تركيا على الكويت على شرط أن لا ترسل الأخيرة قوات إليها، كما اعترفت تركيا بمصالح إنكلترا الخاصة في الكويت وبالاتفاقية الأنكلو ـ كويتية لعام 1899. وعليه أرضت الاتفاقية من جهة غرور تركيا فإن الكويت ظلت شكلياً تحت سيادتها، ولبّت من جهة أخرى مطاليب إنكلترا إذ أصبحت الكويت فعلاً تحت سيطرتها.

وفي تلك الآونة قررت ألمانيا الانسحاب من المسرح واستغلال التناقضات الأنكلو ـ روسية من تحت ستار.

وبذلت روسيا جهودها لتسوية قضية الكويت بين إنكلترا وتركيا. فمن جهة لم تكن راغبة، على غرار إنكلترا، في ظهور ألمانيا في الخليج العربي، ومن جهة أخرى، إنها لم توافق إطلاقاً على فرض الحماية الإنكليزية المباشرة على الكويت.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1901 وقع حادث أدى إلى تفاقم التناقضات الأنكلو ـ روسية. فبعد 3 أشهر من عقد اتفاقية السادس من أيلول/سبتمبر، الأنكلو ـ تركية ذات الحلول الوسطية، خرقت إنكلترا بصورة غير متوقعة الوضع الراهن. إذ أمر قائد إحدى السفن الحربية الإنكليزية، التي كانت تتردد بكثرة على الكويت، بإزالة العلم التركي من مقر الشيخ مبارك ونصب علم جديد عليه غير معروف لدى الكويتيين، وسمّي بعلم الكويت. وفي الوقت ذاته أعلن الحماية الإنكليزية على ممتلكات مبارك.

وأدى تصرّف إنكلترا هذا إلى سخط كبير في الصحافة الروسية. حتى أن زينوفييف ـ السفير الروسي في القسطنطينية، أشار على الباب العالي بمراجعة

محكمة لاهاي الدولية. وأبحر إلى الكويت في بداية 1902 الطرّادان الروسي «فرياغ» والفرنسي «أنفرنيه».

وقام القنصل الروسي في بغداد بزيارة الشيخ مبارك وقدّم له مدالية روسية وهدايا. وتحت ضغط روسيا أنكرت إنكلترا على عمليات ضابطها البحري وأعلنت أنها تنوي التمسك التام بالاتفاقية مع تركيا والمحافظة على الوضع الراهن.

ومع ذلك، لم تفكر إنكلترا بالتخلي عن خططها في الكويت. وفي نهاية 1903 قام اللورد كيرزون برحلة استعراضية في بلدان الخليج العربي، وخاصة بزيارة الكويت. وكان المفروض أن تظهر هذه الرحلة عزم إنكلترا على الدفاع عن مواقعها في الخليج العربي بأي ثمن كان. وكانت معاهدة الوفاق لعام 1904 والاتفاقية مع روسيا لعام 1907 قد أطلقتا يد إنكلترا في عمل ما كانت تتوقعه منذ مدة طويلة. وفي 1904 أقام بالكويت مقيم سياسي إنكليزي، وفي عام 1907 ربطت إنكلترا مبارك بمعاهدة جديدة، اعتبرت تركيا بموجبها في عداد الدول الأجنبية.

واضطر الأتراك في آخر المطاف إلى الاعتراف بهذا الوضع كحقيقة مسلم بها. وفي 29 تموز/جويليه 1913 وقّعوا اتفاقية مع إنكلترا عن الخليج العربي. واعترفوا بالكويت كقضاء ذي استقلال ذاتي وعلم خاص به. وتعهدت تركيا بعدم التدخل في شؤونها الداخلية واعترفت بالاتفاقية الأنكلو ـ كويتية. وتخلّت في الوقت ذاته عن حقوقها في البحرين وقطر. ومقابل ذلك، اعترفت إنكلترا بحقوق تركيا في الأحساء، التي كانت محتلة من قبل الوهابيين آنذاك.

وسرعان ما أعلنت إنكلترا عقب بداية الحرب العالمية الأولى، في تشرين الثاني/نوفمبر 1914، بأن الكويت «إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية».

كفاح آل رشيد ضد آل سعود، بعث الدولة الوهابية

إن صراع الدول من أجل الكويت تشابك بقوة مع كفاح الأسرتين الوهابيتين، آل رشيد وآل سعود، من أجل السيطرة على شمالي الجزيرة. وقد راهن الألمان والأتراك على آل رشيد، أي حكام شمّر وكانوا يأملون بأنهم يستطيعون بمساعدة آل رشيد، القضاء على آل سعود ومبارك ـ شيخ الكويت، الذين كانوا يعتمدون على مساندة الإنكليز لهم.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، كانت شمّر أقوى دولة في شمالي الجزيرة العربية. وقد وضع أمير شمّر محمد (1871 ـ 1897) الملقب «بالكبير» حدّاً

للحروب الدائرة بين الأسر المالكة وضم جبل شمّر والقصيم إلى سلطته. وفي 1876 أعلن نفسه تابعاً للأتراك وبالاعتماد عليهم شرع في خوض كفاح ضار ضد آل سعود ـ أمراء الرياض. وفي 1884 هزم آل شمّر قوات نجد واستولوا على الرياض ووضعوا أحد رجالهم حاكماً عليها. واعترف الأمير السعودي عبد الرحمن ـ أصغر أبناء فيصل، بسيطرة آل شمّر ومكث في الرياض كحاكم على العارض (إقليم في وسط نجد).

وفي 1890 شبّت انتفاضة في القصيم ونجد. واستولى الثوار على الرياض وتقدموا للاتصال بإقطاعيي القصيم: زامل السليم، أمير عنيزة؛ وحسن، أمير بريدة. وفي كانون الثاني/جانڤي 1891 هزمت مفارز القصيم شر هزيمة في موقعة بالقرب من مليدة وهرب الأمير عبد الرحمن الذي كان في طريقه لنجدتهم إلى الأحساء وثم إلى الكويت. وقضى(*) على الإمارة السعودية قضاء مبرماً وغدت نجد إقليماً تابعاً لدولة شمّر الواسعة الأطراف.

وفي معمعان الأزمة الكويتية قرّر الأتراك استغلال الشمريين للاستيلاء على الكويت. وردّ الإنكليز على ذلك بتكوين تحالف البدو ضد شمّر الذي يدخل في قوامه مبارك ـ شيخ الكويت، وقبيلة المنتفق في جنوب العراق برئاسة ناصر باشا السعدون، ومشايخ قبائل مطير وبنو مرّة الوهابية، الذين حافظوا على ولائهم لآل سعود. وترأس الوهابيين عبد العزيز ابن الأمير عبد الرحمن المعروف باسم عشيرته: ابن سعود. وبعد إقامة سيطرة الشمريين على الرياض غادر ابن سعود مسقط رأسه بصحبة والده وهو يبلغ من العمر سبع سنوات. وفي 1900 كان شاباً بالغ الرشد فعهد إليه والده آنذاك بقيادة الكفاح.

وفي خريف 1900 هاجم أمير شمّر عبد العزيز (1897 ـ 1906) جيش الحلفاء المؤلف من عشرة آلاف شخص وكان يقوده الشيخ مبارك. وقد عهد إلى ابن سعود بالأعمال التخريبية في جهة الرياض. وفي شباط/فيڤري 1901 هزم الشمريون الحلفاء شرّ هزيمة. وبعدما بلغ ابن سعود أنباء الهزيمة في الصحراء، رفع الحصار عن الرياض وعاد إلى الكويت.

(*) أبقى الشمريون على الأمير السعودي محمد كرئيس ديني إسمي لوهابيي نجد، علماً بأنه كرس حياته لزرع الأزهار والعناية بها .ـ المؤلف.

وفي صيف 1901 بلغ الشمريون تخوم الكويت. إلّا أنه كانت هناك سفن حربية إنكليزية، ولذا تقهقهر الشمريون تحت فوهات المدافع الإنكليزية. ومرّوا بنجد والقصيم حيث شبّت انتفاضات ضدهم مراراً. وقد أمدّ الإنكليز الثوار بالسلاح والمال. وفي كانون الأول/ديسمبر 1901 سلّحوا مفرزة وهابية صغيرة توجّهت إلى الرياض بقيادة ابن سعود. وكان سكان الرياض الذين قاسوا من نير آل رشيد الإقطاعيين على استعداد لمساندة أي عمل من شأنه أن يحررهم من الشمريين. ولهذا فعندما بلغت مفرزة ابن سعود الصغيرة الرياض، استولت عليها بسهولة في 15 كانون الثاني/جانفي 1902.

ويتحدث فيلبي عند الكلام عن الاستيلاء على الرياض عن قصة خيالية لا يمكن تصديقها رويت عن ابن سعود نفسه. وهي كأسطورة شرقية ممتعة تذكّرنا بأسلوب أقاصيص «ألف ليلة وليلة».

ويقول فيلبي بأن ابن سعود أخذ معه 60 بدوياً من الشجعان. وترك 30 خيالاً فوق الهضاب على مقربة من الرياض آمراً إياهم بالإسراع إلى الكويت طلباً للنجدة فيما لو لم تصلهم أنباؤه بعد مرور يوم واحد. وأبقى 20 خيالاً في الأحراج على تخوم واحة الرياض. ومع الرجال العشرة الباقين هرع ليلاً إلى الرياض. وبلغ قلعتها، حيث كان يمضي الليل عجلان حاكم الرياض من آل رشيد. فطرق ابن سعود باب الدار المجاورة لمدخل الحصن مباشرة. ففتحت الباب امرأة أمرها بالصمت مهدداً إياها بالموت وساق سكان الدار إلى غرفة في مؤخرتها. وأقام ابن سعود وأتباعه عند شباك الدار وتناولوا القهوة طوال الليل وسردوا القصص الحربية وقرأوا القرآن، وهم يراقبون من الشباك باب القلعة. وعند الفجر فتح باب القلعة وخرج عجلان وحاشيته واتجهوا نحو المسجد لأداء الصلاة. فقفز البدو من الشباك فوق رؤوس المارين فأهلكوا الحاشية وقتلوا عجلان نفسه. وانتهزوا فرصة فتح باب القلعة للاستيلاء عليها وثبتوا أقدام آل سعود فيها.

وحصّن ابن سعود المدينة بعد استيلائه على الرياض مباشرة وشرع بالكفاح ضد شمّر. وفي 1902 ـ 1903 استرجع القسم الجنوبي من داخل الجزيرة برمته (الخرج والأفلاج ووادي الدواسر). وقبيل صيف 1904 أخضع الوشم وسودير والقصيم. وهكذا بعث ابن سعود الإمارة الوهابية السعودية إلى تخومها السابقة.

وأصبح ابن سعود قوياً إلى درجة أن آل رشيد طلبوا-المعونة في 1904 من

الأتراك. وفي أيار/ماي 1904 وصلت إلى نجد ثماني كتائب تركية بقيادة أحمد فيضي باشا. وهلك القسم الأكبر من الجنود الأتراك في الصحراء من جرّاء الحرّ والعطش والجوع والأوبئة. وفي نهاية 1904 انتقل إلى اليمن فيضي باشا نفسه قائد فيلق الحملة التركية ومن بقي من جيشه. وبعد أن بقي الشمريون لوحدهم، واصلوا الكفاح أيضاً لمدة من الزمن. إلّا أن آل سعود كبدوهم هزائم منكرة في نيسان/أفريل 1906. وفي المعركة لقي مصرعه عبد العزيز ـ أمير آل رشيد. وهرع خليفته معتب إلى عقد الصلح والاعتراف بحقوق آل سعود في نجد والقصيم. وعن طريق تبادل الرسائل ثبّت عبد الحميد سلطان تركيا هذه الاتفاقية. وهكذا بعثت الدولة الوهابية برئاسة آل سعود.

سياسة ابن سعود الخارجية والداخلية

كان الأتراك وحلفاؤهم بنو شمّر الأعداء الرئيسيين لابن سعود الذي واصل كفاحه ضدهم حتى قضى على إمارة آل رشيد الشمرية قضاء مبرماً. وسانده الإنكليز في كفاحه إلّا أن تقدم وتطور الدولة الوهابية السريعين أصبحا يقلقان الإنكليز الذين لم يكونوا راغبين في توحيد الجزيرة العربية. فعادوا إلى سياستهم التقليدية «فرّق تسد». إذ أسندوا في كل مكان صغار الأمراء وأشعلوا الانفصالية الإقطاعية والقبيلية. وبغية التحكم في الجزيرة، كان يتحتم عليهم التعامل مع الإمارات الضعيفة. وقد أصبح ابن سعود قوة ولم يخف طموحه إلى توحيد داخل الجزيرة العربية والقضاء على إمارة شمّر. ولذا نشأ وضع شاذ عندما شرع الإنكليز بمساندة جميع التمردات الإقطاعية المختلفة في داخل الدولة السعودية المنبعثة.

وإن الشيوخ والأمراء الإقطاعيين الذين وقفوا مع ابن سعود، عندما شرع الكفاح لبعث الدولة السعودية، ثاروا الآن ضده وألّفوا أحلاف تمرد. وتغلغل عملاء الإنكليز في المعسكرين. إذ كان ليتشمن وهو ضابط برتبة قبطان وأحد عملاء الاستخبارات الإنكليزية، على اتصال بابن سعود وقدم له المعونة. بينما كانت غرترووده بل على اتصال بأمير شمّر وقامت بإسناده. وهي الأخرى عميلة في الاستخبارات الإنكليزية ولعبت فيما بعد دوراً كبيراً في بلاد ما وراء النهرين وبلغت رتبة كولونيل عام 1920.

على أن الدسائس الإنكليزية والأحلاف والتمردات ضد الوهابيين لم تقض على الدولة السعودية التي بقيت قائمة. إلّا أن الحروب والانتفاضات المتواصلة أعاقت تطورها. ولم يكن بوسع ابن سعود التغلب على إمارة شمّر حتى الحرب العالمية

الأولى بل وحتى عام 1921. واسترجع جبل شمّر عقب الحرب العالمية الأولى عام 1921. ثم أفلح، بالاتفاق مع الإنكليز، في توسيع ممتلكاته إلى الخليج العربي شرقاً. واستولى الوهابيون في عام 1913 على منطقة الأحساء التي كانت منذ 1871 تحت الاحتلال التركي، وضمّوها إلى الدولة السعودية.

وكان الإنكليز يتوخون هدفين في إسنادهم الحملة الوهابية ضد الأتراك. أولهما، القضاء على بؤرة النفوذ الألماني ـ التركي في الخليج العربي. فإن الحرب العالمية كانت على الأبواب. وكانت تركيا، الخاضعة لسلطة أنصار تركيا الفتاة، إلى جانب ألمانيا. وإن وصول القوات التركية إلى الأحساء دلّ على وجود القوات الألمانية هناك أيضاً. وكان من الواجب تصفية هذه البؤرة وذلك لا يمكن أن يتم إلّا على أيدي ابن سعود. وثانيهما، إبقاء نجد الوهابية طيلة مدة الحرب تحت حماية إنكلترا. وقد وعد ابن سعود بأن يكون تحت حمايتها ويسندها طيلة مدة الحرب. وكلّفه وعده هذا ثمناً غالياً للاستيلاء على الأحساء. وعليه عقد اتفاقاً في كانون الأول/ديسمبر 1915 تعهد بموجبه بأن لا يهاجم إنكلترا وأن يوفّق سياسته الخارجية معها وأن لا ينقل ملكية بلاده إلى دولة ثالثة ويحترم سلامة الممتلكات الإنكليزية في الجزيرة العربية. وبقيت هذه الاتفاقية نافذة المفعول حتى عام 1924. وكانت نجد الوهابية طيلة ذلك الوقت كله تحت حماية انكلترا.

ولم تكن الحماية الإنكليزية عقبة كبيرة في سبيل ابن سعود الذي كان يسعى إلى تأسيس دولة إقطاعية موحدة مركزية في داخل الجزيرة.

ولم يتدخل الإنكليز في نمط الحياة الداخلية للإمارة السعودية. وأقبل الوهابيون بقوة مضاعفة على نشر مبادىء التوحيد وكأنهم كانوا يعوّضون عن هفوة ارتكبوها. وساند ابن سعود المبشّرين الوهابيين الذين وجد فيهم وسائل طيعة لمكافحة الانفصالية الإقطاعية القبيلية، ولإعادة تنظيم المجتمع الإقطاعي ـ البدوي التقليدي للجزيرة العربية بصورة جذرية.

وفي السياسة الداخلية حارب ابن سعود متعمداً بقايا نمط المجتمع المشاعي البدائي. واعتبر القبائل البدوية أكبر العناصر المخربة التي تعيق توحيد الجزيرة العربية. وبغية الكفاح ضدهم، وسّع حركة الإخوان عام 1911 وفق نصيحة المبشرين الوهابيين. وأخضع القبائل إلى تنظيم شديد، وحرّم عليهم شن الغزوات وجباية المدفوعات الإقطاعية من القبائل التابعة. ورفع الحواجز بين القبائل الحرة والخاضعة، معتبراً إياهم كإخوان متساوين فيما بينهم.

وفي الوقت ذاته، شرع ابن سعود بإنشاء قرى للبدو الذين أجبرهم على الاستيطان. وقد بلغت هذه السياسة نطاقاً واسعاً، عقب الحرب العالمية الأولى. وحتى 1918 لم تنشأ إلّا بضع قرى للبدو. وبعدما تحضّر الإخوان البدو، قطعوا جميع علاقاتهم بالقبائل السابقة. وتكوّنت في داخل مشاعيات الإخوان علاقات جديدة، مبنية لا على صلات القربى في العشيرة، بل على مصالح الجوار والمصالح الاقتصادية المتبادلة.

وكانت روحية التعصب الديني متغلغلة في حياة مشاعيات الإخوان، بل وفي الدولة الوهابية برمتها. وكان يتوجب على الوهابيين أن لا يكوّنوا علاقات متينة مع غير الوهابيين، حتى ولو كانوا من أقرب أقربائهم. ولا يجوز لهم مخالطة الأجانب، ويجب عليهم المحافظة بصرامة على قواعد الآداب والأخلاق الوهابية. وتدريجياً أصبح المجتمع الوهابي مسدوداً في وجه جميع التأثيرات الأجنبية وعاش في ظروف الانعزال الخاص.

بقيادة المبشرين أضحى الإخوان أدوات أساسية للسياسة الداخلية والخارجية التي يتّبعها ابن سعود. وكانت قرى الإخوان قواعد استند إليها ابن سعود لتشكيل جيشه الجديد. وبمساندة الإخوان، قمع التمردات وكشف المؤامرات وجرّد القبائل المتمردة من السلاح. واعتماداً عليهم أيضاً، خاض ابن سعود الكفاح لتوحيد الجزيرة العربية ولتأسيس دولة وهابية موحدة.

انتفاضات في اليمن وعسير

بعد فتح قناة السويس، وطّد الأتراك سلطتهم ثانية في اليمن وعسير. وإن خطوط المواصلات البرية الممتدة عبر سهوب وصحارى الجزيرة العربية كانت قد حرمت تركيا فعلاً من إمكانية إمداد وتموين قواتها في جنوب الجزيرة. وكانت الحاميات التركية مرابطة في بعض المراكز من ساحل تهامة فقط، أما اليمن وعسير فكانتا مستقلتين في الواقع. وإن فتح القناة مكّن الأتراك من تكوين خطوط مواصلات بحرية. وفي 1869 أرسلت تركيا حملة مكوّنة من فيلق أخضعت بفضلها تهامة في اليمن وعسير.

وقد استغل هذا الوضع علي بن المهدي ـ إمام صنعاء ورئيس الزيدية الديني والدنيوي، فإنه طلب النجدة من القوات التركية بعد أن كان قد عجز عن التغلب على القبائل المتمردة. وفي 1872 توغّل الأتراك في جبل اليمن واحتلوا عاصمته صنعاء

وأقاموا حاميات تركية في كل مكان. وأعلنت اليمن كولاية تركية وحكمها الباشا التركي. وهكذا فقد اليمن استقلاله ثانية بعد مرور 230 عاماً على طرد الأتراك لأول مرة منه، وأصبح ولاية من الولايات التركية. واستولى الأتراك في طريقهم، على عسير، فسلّم حاكمها نفسه إلى الأتراك إلّا أنه أعدم فيما بعد.

وفي سنة 1891 نشبت في اليمن انتفاضة شعبية كبيرة ضد السيطرة التركية. وقاد الانتفاضة الإمام محمد بن يحيى، أحد ممثلي الأسرة الزيدية الحاكمة من آل حميد الدين. وحاصر الثوار صنعاء وأحاطوا الحاميات التركية في عدد من المدن الأخرى. واضطر الأتراك إلى إرسال نجدات قوية بقيادة أحمد فيضي باشا الذي شقّ طريقه إلى صنعاء بحد السيف ثم رفع الحصار عنها. ولإفساد صفوف الثوار، رشا فيضي باشا شيوخ القبائل ووعدهم بالعفو العام. وقضى بوحشية على من لم يخضع له. وعند قمع الانتفاضة دمّر الأتراك حوالى 300 قرية وأهلكوا سكانها. ومنذ 1891 حتى 1897 أخضع أحمد فيضي البلاد مستخدماً سياسة الإرهاب.

وفي أيار/ماي 1904 أصبح إمام الزيدية يحيى حميد الدين بعد وفاة والده محمد. ولم يكد يحيى يتربع على العرش حتى دعا إلى انتفاضة جديدة. فاستجابت إلى هذه الدعوة بابتهاج القبائل التي كانت تقاسي من الجفاف والجوع ومن ابتزازات الموظفين الأتراك، وهبّت كأنها شخص واحد. فحوصرت المدن والقرى مع حامياتها التركية واستولى عليها الواحدة تلو الأخرى واستسلمت العاصمة صنعاء إلى الإمام يحيى، الذي اقترف غلطة كبيرة بإخراج الحامية التركية منها.

وبينما كان الإمام يحيى يحاول حل المشاحنات القبيلية، أرسلت الحكومة التركية إلى اليمن قوات جديدة بقيادة أحمد فيضي باشا نفسه. فبلغ مناخة دون أن يواجه عراقيل خاصة وانضمت إليه القوات التركية التي كانت قد أخرجت من صنعاء واحتلّ بعدها صنعاء دون قتال. ومع ذلك اضطر الباشا التركي إلى الاصطدام بحقيقة جديدة غير متوقعة إطلاقاً. إذ امتنع الجنود العرب في الجيش التركي من محاربة إخوانهم اليمنيين. وتآخوا مع الثوار وانحازوا إلى جانبهم. ونشبت انتفاضات في الوحدات التي أرسلت لمحاربة اليمنيين. وإذا أضيف إلى كل ما مرّ التدمير الذي أحدثته القوات التركية في اليمن والجفاف والجراد، وكذلك الجوع الشديد الذي أهلك على أقل تقدير نصف سكان المدن وأصاب الجيش التركي نفسه، فيمكن فهم الأسباب التي ألزمت الأتراك إلى طلب الصلح مع الإمام يحيى.

وفعلاً، عقد الصلح في 1908. وقبل الباب العالي بالشروط الأساسية التي وضعها الإمام يحيى، ووافق في الواقع على استقلال اليمن الداخلي. ومع ذلك استؤنفت الأعمال العسكرية بعد سنتين. وفي 1911 استولى الإمام يحيى مرة أخرى على صنعاء وأجبر الأتراك على عقد الصلح. ولم يكن في وسع الأتراك إيلاء أهمية كبيرة إلى اليمن بعد انفجار الحرب الإيطالية ـ التركية، واعتبروا أنه من غير المجدي مواصلة الكفاح ضد اليمنيين. واعترفوا باستقلال اليمن الذاتي التام، وتعهّدوا بعدم التدخل في شؤونه الداخلية. واعترف الإمام يحيى من جانبه بسيادة السلطان ووافق على وجود الباشا التركي في اليمن وعلى مرابطة وحدة صغيرة فيها من القوات التركية. وتبيّن بأن الصلح كان ذا فائدة للطرفين. فاستناداً إلى معونة الأتراك شرع الإمام يحيى بالكفاح لإحباط دسائس الإنكليز على تخوم اليمن الجنوبية. ومن جهة أخرى، جلب الصلح مع إمام صنعاء فوائد خاصة للأتراك. إذ كان اليمن واحداً من البلدان العربية القليلة التي ساندت الأتراك في الحرب العالمية الأولى.

ونشأ وضع مغاير في عسير. إذ تحوّلت هذه المنطقة بعد الاحتلال التركي لعام 1872 إلى سنجق تركي (متصرفية) تابع لولاية اليمن. وفي 1909 نشبت فيها انتفاضة كبيرة ضد الأتراك بمساندة الإمام يحيى. وقاد الانتفاضة الأمير محمد الإدريسي وهو من أسرة مراكشية حكمت عسير منذ نهاية القرن الثامن عشر. وفي 1910 طهّر الثوار تهامة من الأتراك ومن ثم زحفوا إلى أبها عاصمة عسير الجبلية. وبعد حصار بضعة أشهر استسلمت أبها. وفي صيف 1911 استطاع الأتراك إخضاع عسير، ملتمسين المساعدة من الحسين الثاني شريف مكة. ومع ذلك قام الإدريسي في خريف 1911 بانتفاضة ثانية بمساندة الإيطاليين. وبقيت مفارزه تواصل الأعمال الحربية حتى انفجار الحرب العالمية الأولى وأسهمت مساهمة فعّالة في العمليات الحربية إلى جانب الإنكليز الذين عقدوا معه اتفاقية «صداقة وتحالف» في عام 1915.

الحجاز

أصبح الحجاز بعد إقصاء المصريين واحدة من الولايات التركية. ومع أنه كان نائياً من مناطق الأمبراطورية العثمانية، إلّا أن الأتراك شعروا بالأمان فيه أكثر منه في أي قسم آخر من الجزيرة العربية. وكانت في البلاد حاميات تركية وموظفون أتراك.

وإن الطغمة الحاكمة الإقطاعية برئاسة الشريف الكبير ـ الحاكم الديني للحرمين كانت مخلصة نوعاً ما في تعاونها مع السلطات التركية. واحتفظ الأتراك بشريف مكة، إلّا أنهم جعلوا منه تابعاً لتركيا. وكان الوالي التركي يعيّن ويعزل الشرفاء حسبما يقتضيه الوضع.

وفي الوقت الذي كان فيه الشرفاء يتظاهرون بالخضوع إلى الأتراك، كانوا يسعون إلى تقوية مراكزهم الخاصة في البلاد. ولهذه الغاية، قاوموا الأتراك سرّاً وساندوا خفية انتفاضات القبائل الموجهة ضد السلطات التركية. ويسيطر البدو فعلاً على بعض أنحاء الحجاز وهدّدوا وضع الأتراك الموجودين في تلك الأقسام.

ولتقوية السلطة التركية في الحجاز، قرر الأتراك في 1900 اتخاذ التدابير لمدّ سكة حديد الحجاز. وكان المفروض أن تبدأ السكة من دمشق ثم تقطع شرقي الأردن وتبلغ المدينة ومكة. كما كان من المفروض أن يمدّ الأتراك السكة إلى الجنوب حتى صنعاء. وشكلياً كانت الغاية من مدّ سكة حديد الحجاز خدمة الحجاج. وصوّر ذلك وكأنه عمل في سبيل اللّه. فجمعت الأموال لمدّها من جميع الأقطار الإسلامية عن طريق التبرعات. واعتبرت السكة ملكاً لدائرة الأوقاف، إلّا أن المهندسين الألمان قاموا بمدّها برئاسة المهندس ميسنر، الذي كان يلقب في الحجاز بميسنر باشا. وتوخّت سكة حديد الحجاز هدفاً استراتيجياً معيناً وأدّت إلى توطيد النفوذ الألماني في الحجاز واليمن والبحر الأحمر.

وقد فهم الإنكليز حق الفهم الغاية من هذه السكة واتخذوا جميع الوسائل الممكنة لعرقلة مدّها. وبدأت عمليات البناء في 1904 وواجهت مقاومة ضارية من قبل البدو وشريف مكة عون الرفيق (1882 ـ 1905). وأسند الإنكليز سرّاً دسائس عون وانتفاضات البدو. وكان أحد مطاليب الثوار الأساسية وقف مدّ السكة الحديدية.

وفي 1905 توفي الشريف عون الرفيق. ولربما يكون قد أزيح عن الطريق عمداً. وواصل وريثه الشريف علي (1905 ـ 1907) سياسة إقامة العراقيل التي انتهجها سلفه. فخلعه الأتراك من منصبه وأبعدوه إلى القاهرة.

وفي 1908 مدّ الأتراك السكة حتى المدينة ولم يفلحوا في مدّها إلى مكة وصنعاء. إذ عمل الحسين الثاني شريف مكة، كل ما في وسعه لوقف أعمال مدّ السكّة.

وأصبح الحسين الثاني الهاشمي شريف مكة في 1908 وعندها كان يناهز عمره حوالى الستين عاماً. وقد أمضى سنوات حياته الأولى بين جموع البدو في الحجاز، وقضى معظم حياته في القسطنطينية كرهينة لدى السلطان.

وكان يتوق إلى أن يصبح حاكماً مستقلاً على الحجاز وأن يوسّع سلطته إلى مناطق أخرى من الجزيرة العربية. وإن طموحه الجموح إلى الاستقلال أغاظ الأتراك. فنشأت بينه وبين السلطات التركية خلافات متواصلة، تفاقمت مع مرّ الزمان.

وكان الحسين الثاني قد عقد النية على أن يستند في كفاحه ضد الأتراك إلى القوميين العرب وإلى الإنكليز. وفي 1914، استأنف فيصل ـ أحد أولاده، الصلات مع أعضاء العربية الفتاة ومع المصلحين العرب في دمشق. ومن ناحية أخرى، زار ممثلو حزب اللامركزية الحسين الثاني، وبعض حكام الجزيرة العربية الآخرين. وفي ربيع 1914 جرى لقاء في حائل ـ عاصمة إمارة شمّر، بين ممثلي القوميين العرب وحكام الجزيرة العربية. وأجريت محاولة لتشكيل جبهة عربية موحدة بغية الإعداد لانتفاضة ضد الأتراك.

وفي شباط/فيڤري ونيسان/أفريل 1914 أجرى ولد آخر من أولاد الحسين الثاني وهو عبد اللّه، مفاوضات مع الجنرال كيتشنر ـ المعتمد الإنكليزي العام في مصر وستورس ـ المعتمد الدبلوماسي الإنكليزي. ورغم أن الإنكليز قد امتنعوا من أي وعود ملموسة فإن الاتصالات نفسها كانت فاتحة للتقارب بين الإنكليز والهاشميين، مما لعب دوراً هاماً أثناء الحرب العالمية الأولى وفي الثورة العربية الكبرى.

الفصل السابع والعشرون

الأقطار العربية خلال الحرب العالمية الأولى
1914 ـ 1918

موقف الأقطار العربية خلال الحرب العالمية الأولى

إنجرت جميع الأقطار العربية عام 1914 إلى الحرب العالمية الإمبريالية التي كانت تستهدف إعادة تقسيم العالم ومناطق النفوذ. وكان الكفاح من أجل الحيازة على الأقطار العربية عاملاً من عوامل هذه الحرب. إذ أرادت ألمانيا أن تثبّت أقدامها في ممتلكات السلطان التركي وتهدّد المواقع الإنكليزية في الشرق الأدنى. وطمعت فرنسا في اقتطاع سوريا وكيليكيا من الأتراك. أما إنكلترا فكانت تنوي الاستيلاء على العراق وفلسطين وتثبّت أقدامها كلياً في مصر.

وبهذا الصدد كتب لينين عام 1917: «كان من دواعي الحرب التطاحن في سبيل إعادة اقتسام العالم بين فئتين جبارتين أكثر جبروتاً لأصحاب المليارات وهما الفئة الأنكلو ـ فرنسية والفئة الألمانية.

وكانت تريد فئة الرأسماليين الأنكلو ـ فرنسية قبل كل شيء، أن تنهب ألمانيا بانتزاع مستعمراتها (وقد انتزعت جميعها تقريباً) وثم أن تنهب تركيا.

وكانت تريد فئة الرأسماليين الألمانية اغتصاب تركيا لنفسها والاستيلاء على الدول المجاورة الصغيرة (بلجيكا وصربيا ورومانيا) للتعويض عمّا فقدته من المستعمرات»(*).

(*) لينين، رسائل من بعيد، مجموعة المؤلفات الكاملة، الطبعة الروسية، المجلد 31، ص 50.

وقد استخدم الطرفان المتحاربان أراضي وقواعد وطرق مواصلات الأقطار العربية التابعة لهما، وكذلك مواردها الطبيعية والبشرية. إذ استغل المعسكر الأنكلو - فرنسي أراضي وموارد مصر والسودان والجزائر وتونس ومراكش والممتلكات الإنكليزية في الجزيرة العربية. أما المعسكر الألماني - التركي فقد وضع تحت تصرّفه الموارد المادية والبشرية في فلسطين وسوريا ولبنان والعراق وجزء من الجزيرة العربية.

ومع ذلك فإن المساهمة الشكلية في الحرب إلى جانب هذا المعسكر الاستعماري أو ذلك، لم تكن لتحدد الموقف الحقيقي للشعوب العربية. وفي حقيقة الأمر، كانت هذه الشعوب معادية لكلا الطرفين المتحاربين. أما مؤخرة المعسكرين، سواء الأنكلو - فرنسي أو الألماني التركي، فكانت غير مستقرة. وكانت الشعوب العربية تضمر الكره للمستعبد الأجنبي، وقد استغلّ مقتهما هذا بلباقة من قبل المعسكرين الاستعماريين الواحد ضد الآخر.

وقد أثار وأسند كلّ طرف متحارب الحركات والانتفاضات الوطنية التي حدثت في مؤخرة العدو، وسعى للانتفاع منها في صالحه. كما توسّع الكفاح في مصر والسودان وبلدان شمالي أفريقيا ضد مستعمري إنكلترا وفرنسا وإيطاليا. وبلغ هذا الكفاح أوجه في مراكش وليبيا. وغالباً ما كان الفرنسيون يطلقون على مراكش اسم «الجبهة الثانية»(*). فإن القبائل العربية والبربر كانوا قد طردوا المحتلين من المناطق الجبلية. وقبيل 1915 احتفظ الإيطاليون تحت قبضتهم ببعض المراكز الساحلية المتفرقة في ليبيا فقط. وفضلاً عن ذلك، استغلت ألمانيا وتركيا العرب في ليبيا لخوض الكفاح ضد إنكلترا. إذ نظمتا سلسلة من الغزوات التي شنّها البدو الليبيون على القطر المصري.

واستغلت إنكلترا وفرنسا الحركة القومية في الأقطار العربية التي كانت خاضعة لتركيا، للكفاح ضد تركيا وألمانيا. وقاد القوميون العرب الأعمال الاستطلاعية والتخريبية في مؤخرة الأتراك وقاموا بانتفاضات ضدهم.

الوضع الاقتصادي والسياسي في الولايات العربية التابعة لتركيا

وفي 29 تشرين الأول/أوكتوبر 1914 دخلت الأمبراطورية العثمانية الحرب

(*) كانت الجبهة الغربية هي الجبهة الرئيسية بالنسبة للفرنسيين .ـ المؤلف.

العالمية التي أدّت إلى تدميرها. ورحّبت القيادة الألمانية بخطة تركيا العسكرية التي تقضي بالقيام بعمليات الهجوم على القفقاس ومنطقة قناة السويس. وتنحصر تقديرات الأتراك المتّسمة بطابع المغامرات في الاستيلاء على مصر ونقل العمليات الحربية إلى شمالي وأواسط أفريقيا. وكان الجيش الرابع التركي يتألف من القوات التي خصّصت للهجوم على منطقة القناة. وقد وضع هذا الجيش تحت قيادة أحمد جمال باشا وهو واحد من ثالوث تركيا الفتاة. وكانت القيادة الحقيقية للعمليات الحربية في أيدي الضباط الألمان، أعضاء البعثة العسكرية الألمانية بقيادة ليمان فون ساندرس. وكان الكولونيل كريس فون كريسنشتاين ـ الملحق العسكري الألماني في دمشق، رئيس أركان الحرب في الجيش الرابع بل وقائد الجيش في الواقع. بينما كلّف جمال باشا بـ «حماية المؤخرة» بصورة خاصة.

وقد عسكر الجيش الرابع في سوريا وفلسطين، البلدين اللذين لم يكونا قد أعدّا إطلاقاً لحرب طويلة الأمد واللذين قاسيا الأمرّين من رداءة الطرق. إذ أن جمال باشا بدأ السير عبر بحر من الأوحال بعد أن كان قد وعد أصدقاءه بالعودة إلى إستانبول بحراً عبر الإسكندرية، حتى حمله الجنود على الأكتاف في محطة حلب تخلّصاً من هذه الأوحال. ولم تكن الطرق في المدن الأخرى بأقل رداءة.

ولم يتحمّل اقتصاد سوريا وفلسطين محن الحرب. وتحت ستار الضرورة العسكرية، شرعت السلطات التركية في نهب السكان الآمنين بصورة مباشرة. فجرت مصادرة شاملة للماشية والمواد الغذائية الخاصة بالفلاحين. وفي 1915 تمّت مصادرة تسعة أعشار محاصيل الحبوب في سوريا ولبنان. وأصاب نظام الريّ الخراب. واستخدم العمل بالسخرة إلى أقصى حدّ. وانتزع آلاف الفلاحين من أعمالهم وألزموا بالقيام بشتى الأعمال الاستراتيجية ـ العسكرية.

وتقلّصت الزراعة والصناعة تقلصاً كبيراً. ولم يكن القمح كافياً لسدّ حاجات سوريا حتى قبل الحرب، وها قد توقف استيراده من الخارج بصورة نهائية تقريباً أثناء الحرب. ولم تتخذ السلطات التركية أية تدابير فعلية لمكافحة المجاعة الوشيكة الوقوع. وبالإضافة إلى ذلك، نظّمت السلطات تصدير المواد الغذائية إلى ألمانيا.

وارتفعت أسعار المواد الضرورية أضعافاً مضاعفة. واختفى من الأسواق بصورة عامة الكثير من البضائع. وجنى ثروات طائلة ملوك «السوق الأسود» الذي استفحل أمره.

وفي 1915 ـ 1916 كان مئات الآلاف من سكان لبنان وسوريا وفلسطين والعراق، ولا سيما سكان المدن الكبيرة في هذه الأقطار، على وشك الهلاك من الجوع. وهنا وهناك انتشرت أوبئة التيفوس مع أمراض أخرى. وفي ربيع 1915 و1916، توفي عشرات الآلاف من الناس في سوريا ولبنان. وفي 1917 هلك عُشر سكان سوريا من الجوع والأمراض. وتوفي في لبنان وحده لا أقلّ من 100 ألف شخص. وهلك عشرات الآلاف في ولايتي بغداد والموصل.

وأثارت الحرب والصعوبات الاقتصادية والتدهور الاقتصادي موجة واسعة من التذمّر العفوي في كل مكان. وكانت الدولة التركية تخشى الشعب العربي في الأمبراطورية ولا تثق به. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1914 قلّدت الدولة التركية جمال باشا صلاحية خاصة. فبالإضافة إلى قيادة الجيش الرابع، حصل جمال باشا على حقوق المفوض فوق العادة وحصرت في يده السلطة المدنية والعسكرية المطلقة. فأعلن الأحكام العرفية في الولايات العربية وألغى مجالس الولايات والمحاكم المدنية. وقضى على الاستقلال الذاتي لجبل لبنان وأبطل جميع الحقوق والامتيازات التي كانت تتمتع بها الطوائف الدينية المختلفة وفق الاتفاقيات الدولية. وقمع جمال الحركات الوطنية التحررية العربية، وانتهج سياسة التتريك الرجعية وكافح بقسوة الثقافة العربية.

وكان معظم السكان العرب في تركيا معادين للحرب، ويضمرون الكره للأتراك، ولم يكترثوا بمنشور السلطان الذي يدعو إلى الجهاد. وقد ابتهج العرب علانية بالهزيمة التي مُني بها الجيش التركي ـ الألماني، واستجابوا بكل سرور لدعوة مراكز المهاجرين التي كانت تحضّ على إحباط الجهود العسكرية التركية.

واضطر جمال باشا إلى إبقاء حوالى نصف جيشه في المؤخرة لاستخدامه في حالة وقوع الانتفاضات. إلّا أنه كان جيشاً لا يعوّل عليه. إذ كانت فرقتان منه تتألفان من الأكراد ومن عرب الموصل، والفرقة الثالثة من السوريين. ولهذا طلب جمال إمداده بوحدات تركية. وسريعاً ما انتشرت الاتجاهات ضد الحرب بين الجنود العرب المجندين في الجيش التركي. وكانت من الظواهر المألوفة حالات الفرار من الجندية بالجملة والتسليم طواعية والتقاعس عن الاشتراك في المعارك. ولوحظت تمردات الجنود في جملة من الأماكن.

وفي نيسان/أفريل 1916 حدثت انتفاضة حامية مدينة الموصل وحاميات أخرى، كانت مكوّنة كلياً من الجنود العرب.

وفي 1915 حدثت تظاهرات في بعض مدن سوريا وفلسطين. وطالب المتظاهرون بالسلام والخبز. وقامت انتفاضات عفوية بصورة متكررة. وفي 1916 نشطت في جبل الدروز وشمالي لبنان ودمشق مفارز الأنصار، التي كانت تكافح الأتراك بحدّ السيف. وفي 1915 حدثت انتفاضات في مدينتي الشيعة المقدستين ـ النجف وكربلاء. وفي ربيع 1916 قامت في هاتين المدينتين انتفاضات جديدة ضد الأتراك.

موقف القوميين العرب من الحرب

في بداية الحرب، انقسم القوميون العرب إلى معسكرين بالنسبة لموقفهم تجاه الطرفين المتحاربين. وكان أمامهم مخرجان: فإما مؤازرة الوفاق واحتمال الاحتلال الأنكلو ـ فرنسي، وإما الإسهام في الحرب إلى جانب تركيا واحتمال تلبية المطاليب الوطنية العربية في نطاق الأمبراطورية العثمانية.

ووقف معظم القوميين العرب إلى جانب إنكلترا وفرنسا. ولم تدرك بوضوح الخطر الناجم عن الاحتلال الأنكلو ـ فرنسي إلّا فئة صغيرة نسبياً، منهم تضمّ عبد الرحمن الشهبندر ومحمد كرد علي وغيرهما، وكانت تتمتع بنفوذ لا بأس به. وآثرت هذه الفئة مؤازرة تركيا تحت شعارات الجامعة الإسلامية المنادية إلى «الجهاد المقدس». وأقام جمال باشا اتصالات وثيقة بهذه الفئة واعداً بمنحها استقلالاً ذاتياً واسعاً بعد الحرب. فتكون ما يشابه الكتلة العربية التركية القائمة على أساس الكفاح ضد إنكلترا وفرنسا. وساندت الصحف العربية شعار الجهاد وقامت بدعاية واسعة لصالح الأتراك.

ومع ذلك فقبيل ربيع 1915، تصدّعت هذه الكتلة العربية ـ التركية. فالهزيمة في الجبهات وسياسة الأتراك الشوفينية والجوع الناشب واتجاه الجماهير ضد الحرب، كل ذلك بدّد معاً الأوهام التي بناها الشهبندر وأصدقاؤه على العثمانيين. فنشأت لديهم شكوك في سلامة نية جمال باشا والحكومة التركية. وأخيراً، كان لعجز تركيا وتحوّلها السريع إلى مستعمرة ألمانية أثره الرديء في أنفسهم.

واستغلت الاستخبارات الإنكليزية تذبذب هذه الفئة وشعور معظم القوميين العرب ضد تركيا. واعتمدت الاستخبارات على الفروع المحلية لحزب اللامركزية وعلى

الجمعيات السرّية المعادية للأتراك. وكان قادة حزب اللامركزية القاطنون في القاهرة يدعون إلى الانفصال التام والفوري عن تركيا وبدأوا يستعدون إلى الانتفاضة ضدها. فأرسلوا أعوانهم ومواد دعايتهم إلى سوريا وفلسطين. ووزعت الطائرات الإنكليزية المناشير التي دعت العرب إلى الفرار من الجندية وعدم دفع الضرائب وغير ذلك.

وإن الدعاية ضد تركيا لقيت صدى أكبر بين السكان العرب، الذين أخذوا يسمعون أكثر فأكثر إلى ما كان يصدر عن القاهرة. إلّا أن جمال نفسه هو الذي سدّد الضربة الأخيرة بالأوهام العثمانية. ففي ربيع 1915 لجأ إلى الاضطهاد بالجملة ضد القوميين العرب. وإذا كان العرب يخشون في بداية الحرب أن يخطئوا في الاختيار فإنهم انحازوا في خاتمة المطاف لجهة تضاد مصالحها مصالح تركيا.

وفي الأشهر الأولى للحرب، أخذ جمال باشا يتجسّس على المثقفين والضباط العرب. وأجرى تحريات في دوائر القناصل الفرنسيين فعثر على مواد أساءت إلى سمعة الكثيرين من الشخصيات المرموقة للحركة الوطنية العربية. وفي حزيران/جوان 1915 شرع جمال باشا بكفاح دموي ضد القوميين، عندما تبين له بأن شعار الجهاد قد فشل وأن العرب مستعدون لمساندة الانتفاضة ضد الأتراك. فأغلق عدداً من الصحف العربية وأجرى توقيفات بالجملة للأشخاص الذين كانوا ينتسبون إلى المنظمات العربية الوطنية. وفي 1916 نكّل جمال تنكيلاً شاملاً بالحركات الوطنية التحررية العربية.

وفي 1915 ـ 1916 مثّلت أمام المحاكم العسكرية جماعات عديدة من القوميين العرب. واتهم بالخيانة العظمى قادة حزب اللامركزية و«الجمعية العربية الفتاة» وجمعية «النهضة اللبنانية» وغيرهم من الشخصيات المرموقة للحركة الوطنية العربية، كما اتهموا بالاتصال بالإنكليز والفرنسيين وبالتحريض على الثورة. وفي مجرى التحقيق طبّق على المتهمين أسلوب التهديد والتعذيب. وتجاهل القضاة جميع قواعد المرافعات مسترشدين بتعاليم جمال باشا حصراً. وفي غضون هذه المحاكمات، حكم على مئات من القوميين بالموت شنقاً، وعلى آخرين بالسجن لمدد مختلفة. وشنق في ساحات بيروت ودمشق عبد الكريم الخليل ورضا الصلح ومحمد المحمصاني والشيخ الزهراوي وشفيق المؤيد وعبد الغني العريسي وسليم الجزائري وكثيرون آخرون. وبلغ مجموع الذين شنقوا بموجب أحكام المحاكم العسكرية حتى أواسط عام 1916 أكثر من 800 شخصية نشيطة من أعضاء الحركة الوطنية التحررية العربية.

وبالإضافة إلى التنكيل عن طريق المحكمة، أبعدت السلطات التركية بصورة

شاملة العرب المشكوك في إخلاصهم تجاه الحكومة التركية. وأبعد إلى المعتقلات الصحراوية عشرات الآلاف من الأشخاص، وقبل كل شيء ممثلو المثقفين العرب ورجال الدين الشيعة والمسيحيين وأفراد عوائل القوميين المعروفين. ورافق هذه الإبعادات النهب والقتل والاغتصاب. وفي المعتقلات هلك الكثير من المبعدين من الجوع والمرض.

وبنتيجة الاضطهادات الشاملة، استطاع جمال باشا سحق المنظمات الوطنية العربية بصورة تامة وإبادة قادتها البارزين، واستخدم الإرهاب ضد سكان لبنان وسوريا وفلسطين والعراق. وفي 1916 أنزل الأتراك ضربة قوية بالحركة الوطنية التحررية العربية. إذ أفلحوا بإبادة كوادرها ومنظماتها مما أخّر الثورة العامة المنتظرة ضد الأتراك في الولايات العربية التابعة للباب العالي.

فرض الحماية الإنكليزية على مصر

كانت المؤخرة الإنكليزية في مصر، وهي القاعدة الرئيسية للقوات الإنكليزية في الشرق الأدنى، غير مستقرة أي كما هو الحال في المؤخرة الألمانية ـ التركية في فلسطين وسوريا فالعراق. وكانت تعتبر مصر قسماً من الأمبراطورية العثمانية، احتلتها القوات الإنكليزية لمدة «مؤقتة» فقط. ومع ذلك فإن إنكلترا ورّطت مصر في دخول الحرب كباقي المستعمرات الإنكليزية. ففي 5 آب/أوت 1914 أجبر الإنكليز حسين رشدي باشا ـ رئيس وزراء مصر، على إصدار بيان عن قطع جميع العلاقات مع الدول المعادية لإنكلترا. ومنع هذا البيان سكان مصر من مراسلة رعايا هذه الدول أو المتاجرة أو إقامة أي علاقات أخرى معها. كما حظر على السفن المصرية دخول مرافىء الأعداء. وفي الوقت ذاته، دعا البيان جميع سكان مصر إلى مدّ يد المساعدة إلى إنكلترا بكل ما يمكن من الوسائل بينما منحت القوات الإنكليزية البرية والبحرية حق استخدام أراضي مصر ومرافئها للعمليات الحربية.

وبهذا الصدد قال الكاتب الإنكليزي ألغود، الذي كان يخدم في سنوات الحرب كليفتنانت كولونيل في فيلق الاحتلال الإنكليزي، «إن الشكوك العميقة إزاء الدولة المحتلة، والتي كانت قد عمّت جميع طبقات سكان مصر، نمت وتحوّلت» بنتيجة هذا البيان «إلى شعور مقت واسع لا يزال حتى الآن مخفياً. وبسبب الروابط القسريّة مع بريطانيا العظمى، انجرّت مصر إلى حرب لم يكن منشؤها واضحاً ولا أهدافها معروفة بالنسبة لها».

وبعدما خاضت إنكلترا الحرب، احتلت منطقة قناة السويس خلافاً لمعاهدة 1888 واتخذت جملة من الإجراءات السياسية الاستثنائية. وأصدرت الحكومة المصرية مرسوماً في 18 تشرين الأول/أوكتوبر 1914 أجّلت بموجبه اجتماع الجمعية التشريعية لمدة شهرين، التي كان يمكن أن تغدو في ظروف الحرب، منصة للتعبير عن استياء الشعب. ثم أجّلت السلطات فيما بعد اجتماعها مرات عديدة. وهكذا لم تلتئم الجمعية طيلة مدة الحرب.

كما أصدرت الحكومة في 20 تشرين الأول/أوكتوبر 1914 مرسوماً عن «الاجتماعات الممنوعة» ينصّ على معاقبة كل من اشترك من المصريين في اجتماع عقد دون إذن السلطات المختصة إذا تجاوز عددهم الأربعة.

وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1914 أعلنت الأحكام العرفية في مصر. وغدت السلطة العليا في البلاد بيد الجنرال مكسويل ـ قائد القوات الإنكليزية في مصر. واقترن نظام الدكتاتورية العسكرية بأعمال إرهابية شديدة. فألقي في غياهب السجون والمعتقلات بآلاف المساهمين في الحركة الوطنية، من مثقفين بورجوازيين وأطباء ومحامين ومعلمين وضباط وطلاب، أو أبعدوا إلى الواحات النائية أو إلى جزيرة مالطة. واحتجز علي كامل ـ قائد «الحزب الوطني» وأغلقت صحف الوطنيين. ووضعت جميع الصحف الأخرى تحت رقابة صارمة.

وقررت إنكلترا، مستغلّة الحرب، أن تضفي صبغة شرعية على استيلائها على مصر. ففي 18 كانون الأول/ديسمبر 1914، أعلنت وزارة الخارجية الإنكليزية انفصال مصر عن تركيا ودخولها تحت الحماية الإنكليزية. وترأس المندوب السامي الإدارة الاستعمارية عوضاً عن القنصل العام البريطاني الذي اعتبر «معتمداً دبلوماسياً» رغم كونه قد حكم البلاد كطاغية مطلق. وفي 1914 عيّن في هذا المنصب مكماهون، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1916 حلّ محله ريجنالد ونغايت. وبحكم الأحكام العرفية، كان هؤلاء الموظفون خاضعين فعلاً إلى قائد القوات البريطانية ولم يكونوا إلّا مجرد آلات طيّعة في أيدي الدكتاتورية العسكرية. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 1914 خلع الإنكليز الخديوي المصري عباس حلمي الثاني، الذي كان في القسطنطينية آنذاك لأنه لم «يتفاهم» مع السلطات الاستعمارية. واستعاضوا عنه بصنيعتهم الأمير حسين كامل باشا، منعمين عليه لقب السلطان. وفي 1917 رفض كمال الدين حسين، بعد وفاة والده، حسين كامل، التربّع على العرش، غير راغب

في أن يكون صنيعة بيد الإنكليز. وعندئذ فتّش الإنكليز عن الأمير أحمد فؤاد ـ ابن الخديوي إسماعيل الأصغر. وقد ترعرع أحمد فؤاد في إيطاليا وخدم في الجيش الإيطالي. وفي عشية الحرب قدّمته إيطاليا كملك ألباني. وفي 9 تشرين الأول/ أوكتوبر 1917 عرضت عليه إنكلترا عرش مصر. وكتب فالنتين تشايرول بهذا الصدد: «لقد أسرعت الحكومة البريطانية في اختيار أحمد فؤاد لا لأنه كان حائزاً على مؤهلات خاصة بل لوجود أصدقاء قلائل له في مصر، مما جعله يضطر إلى الاعتماد على معونتنا».

الحرب والاقتصاد المصري

أعلنت إنكلترا رسمياً، بعد خوض الحرب ضد تركيا، أنها تتحمل «أعباء الحرب الحالية على عاتقها» ولا تسعى إلى التماس المعونة من مصر. إلّا أن الواقع كان منافياً لهذه الأقوال. إذ استغلت إنكلترا موارد مصر المادية والبشرية استغلالاً واسعاً. ومنذ الأيام الأولى للحرب، وجّه الإنكليز المدفعية المصرية للدفاع عن قناة السويس. كما استغلوا، طيلة مدة الحرب، المصريين للعمل في القوات الإضافية التي تعرف بفيالق العمل.

وكان الحشد في فيالق العمل يجري ما بين ثلاث إلى أربع مرات في العام، ويتطلب في كل مرة 135 ألف شخص. ومن حيث الشكل، كان يعتبر طوعياً ويتم عن طريق التعاقد الاختياري. إلّا أن الواقع كان بخلاف ذلك، إذ كانت الإدارة تمارس الضغط أثناء الحشد مع أعمال تعسفية شاملة. وكان العمد يقومون بإعفاء الفلاحين من الخدمة مقابل رشوة، ويرسلون الآخرين غير المرغوب فيهم إلى الفيالق. وفي 1917 ألغي نظام «التعاقد الاختياري» هذا وتابع المجندون الإنكليز عملهم بصورة إجبارية مكشوفة.

فما هي فيالق العمل هذه؟ ولِمَ كان يهرب إلى الصحراء جميع البالغين سنّ الرشد من رجال القرية عند دنوّ موعد مجيء رجال التجنيد إليها؟ ولِمَ كان آلاف الناس الجياع يفرون ويختفون لئلا يصبحوا «متطوعين» ذلك الشرف المشكوك فيه؟ ولِمَ كان الجنود والشرطة يطوفون البلاد بحثاً عن «المتطوعين» الهاربين ويجبرونهم على العودة إلى الثكنات تحت الحراسة؟ الجواب هو أن الخدمة في فيالق العمل كانت من أسوأ أنواع الأعمال الشاقة. وقد خصصت فيالق العمل بجميع الأعمال العسكرية القذرة. وكان أفرادها يحفرون الخنادق ويقيمون الاستحكامات ويمدّون السكك

الحديدية وأنابيب المياه عبر الصحراء وينقلون الأثقال. وبذلك فإنهم غالباً ما كانوا يتحملون ضربات العدو الأولى. وعند هجوم الإنكليز على فلسطين عبر صحراء سيناء، سار في الطليعة فيلق العمل المصري الذي لم يكتف أفراده بتمهيد السبيل للجيش البريطاني بعملهم وحده بل وبأجسادهم أيضاً. وكتب الليفتنانت كولونيل ألغود قائلاً: «من وجهة نظر السلامة الجسدية، لم يكن غالباً أي فرق بين الخدمة في الوحدات البريطانية في المراكز الأمامية والخدمة في فيالق العمل. فكان هؤلاء وأولئك معرّضين على حدّ سواء لإطلاق النار والقصف من جانب العدو». وقد جاوز عدد ضحايا فيالق العمل 30 ألف شخص. وجاوز مجموع من عانى منهم من هذه الأعمال الشاقة مليون فلاح وعامل مصري. وكانت مدة الخدمة في فيالق العمل 6 أشهر. وإن ظروف الأعمال الشاقة حوّلت الناس بسرعة إلى مقعدين وأنهكتهم إلى درجة كان الإنكليز يفضلون معها الاستعاضة عنهم بأيد عاملة جديدة.

ولم يستغل الإنكليز فيالق العمل المصرية في جهة قناة السويس فقط. إذ كان من الممكن أن يصادف المرء الفلاحين المصريين بمجارفهم في غاليوبولي وفي بلاد ما بين النهرين واللورين النائية. وتشير المعطيات الرسمية إلى أنه أرسل في عام 1916 فقط ما يربو على 10 آلاف فلاح إلى فرنسا وما يزيد على 8 آلاف إلى بلاد ما بين النهرين.

ووضعت الموانىء المصرية والمواصلات والصناعة والزراعة تحت تصرّف الجيش البريطاني. وقد أعيد تماماً تنظيم اقتصاديات البلاد. واتخذت السلطات العديد من الإجراءات الاستثنائية لتموين السكان و275 ألف جندي إنكليزي، كانوا مرابطين في مصر. ففي 2 آب/أوت 1914 منعت تصدير كافة المواد الضرورية إلى الخارج وانتهجت سياسة المراقبة على الأسعار. وجعلت الحرب استيراد القمح أمراً عسيراً. فجوبهت السلطات بخطر أزمة غذائية مما جعلها تعجّل في إنتاج الحبوب. وبغية توسيع مساحة الأراضي المزروعة بالقمح والرز، لجأت السلطات الإنكليزية عام 1915 بصورة إجبارية، إلى تحديد مساحة الأراضي المزروعة بالقطن فقلّصتها من 1755 ألف فدان في عام 1914 إلى 1186 ألف فدان في 1915.

ومع ذلك، فسرعان ما أخذ الإنكليز يشعرون بنقص في القطن لتزويد الصناعة العسكرية، ولذلك ألغوا الإجراءات التحديدية. فارتفع إنتاجه مرة أخرى كما ارتفعت أسعاره نحو ثلاثة أضعاف: أي من 14 ريالاً للقنطار الواحد في 1913 إلى 38 ريالاً

في 1917. وبسبب موجة التضخم العارمة التي حدثت في إنتاج القطن العسكري، أثرى كبار منتجي القطن والتجار والمضاربون وكل أنواع الوسطاء الذين كانت لهم صلة بتجارته.

وأدّت الحرب وقطع الصلات التجارية الخارجية إلى النهوض في تطوير الصناعة المصرية المحلية. وكانت الحرب، بالنسبة للرأسمال الوطني بديلاً مؤاتياً عن الحواجز الجمركية الوقائية. إذ آلت إلى توقيف استيراد البضائع الصناعية من الخارج. ولإملاء الفراغ الناجم عن عدم وصول هذه البضائع، بدأ الرأسمال الوطني بتوسيع المشاريع الخاصة على نطاق واسع. وفتحت عشرات بل ومئات المشاريع الصناعية اليدوية وشبه الصناعية في مجالات المنسوجات والخياطة والأحذية والجلود والسكر والمشروبات الروحية والأثاث المنزلي وما شابه ذلك من الفروع الصناعية اليدوية الصغيرة. وازداد عدد الأشخاص الذين كانوا يزاولون الصناعة من 376 ألف عامل في 1907 إلى 489 ألف عامل في 1917، وبوجه خاص بلغ عدد العمال المأجورين 231 ألفاً.

وأدّت الحرب إلى إثراء الملاكين والتجار وأصحاب المشاريع المصريين إلى درجة لم يسبق لها مثيل، وإلى تقوية المراكز الاقتصادية للرأسمال المصري تقوية محسوسة.

ومع ذلك فإن إثراء البورجوازية المصرية لم ينقذها من وصاية رأس المال المصرفي الإنكليزي ووصاية السلطات الكولونيالية. وعلى العكس، فقد اشتدت درجة تبعيّة مصر المالية والاقتصادية في سنوات الحرب. وفي 2 آب/أوت 1914 منعت السلطات الإنكليزية تحويل الأوراق المالية إلى ذهب في البنك الأهلي المصري وأدخلت في التداول الأوراق النقدية بصورة إجبارية. وأودع في الخزينة الإنكليزية الرصيد الذهبي الخاص بالبنك الأهلي المصري. وانتزعت السلطات الإنكليزية العملة الذهبية والفضية من التداول واستبدلتها بأوراق نقدية صغيرة. وفي تشرين الأول/أوكتوبر 1916 تمّ تبديل ضمان الأوراق المالية المصرية. فعوضاً عن الذهب أصبحت السندات المالية الإنكليزية تكفل الأوراق المالية المصرية. وهكذا أضحى الجنيه المصري يعتمد رسمياً على الباون الإنكليزي، وهذا يعني في الواقع انضمام مصر إلى المنطقة الإسترلينية. وحصلت إنكلترا على إمكانية تسديد نفقاتها العسكرية في مصر بأوراق نقدية، دون أن تنفق غراماً واحداً من الذهب.

وفي سنوات الحرب، ازدادت كثيراً كمية الأوراق النقدية المتداولة. فإذا كان

مقدارها 8250 ألف جنيه إسترليني في نهاية عام 1914 فإنه ازداد في نهاية 1919 إلى أكثر من ثمانية أضعاف. وأدّى التضخم النقدي إلى ارتفاع الأسعار ولا سيما أسعار اللوازم الضرورية. وارتفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة من مئة في عام 1913 إلى 211 في عام 1918.

وفي الدرجة الأولى قاست الجماهير الكادحة المصرية من ارتفاع الأسعار. وتتحدث التقارير الإنكليزية الرسمية عن «ارتفاع الأسعار المستمر بصورة لم يسبق لها مثيل، ولا سيما أسعار الحاجيات الضرورية كالخبز والملابس والوقود، مما أحدث عبئاً شديد الوطأة على كاهل الطبقات السفلى التي كانت تتقاضى أجوراً غير كافية بالمقارنة إلى ارتفاع أسعار المعيشة». «وفاق» الحد الأدنى للمعيشة «مستوى الأجور الاعتيادية إلى درجة كبيرة».

وكان وضع الفلاحين صعباً. إذ شرعت السلطات الإنكليزية في الأشهر الأولى للحرب، بمصادرة الحبوب والعلف من الفلاحين. وقد سدّدت المحاصيل المصادرة بأثمان منخفضة عن السوق ومؤجلة. ولم يكن في الإمكان تحاشي تعسّف السلطة. فقد استحصل جباة الحكومة عنوة من الفلاحين كمية من القمح تربو عما كان مخصصاً للتوزيع، وباعوه إلى السوق بأسعار المضاربات. وأدّت مصادرة حيوانات العمل، كالحمير والجمال، إلى خراب الفلاحين بصورة خاصة. وكان الحصول على «تعويضات» عن هذه الحيوانات المصادرة أمراً بحكم المستحيل تقريباً. وحتى عند الحصول عليها بعد بذل جهود كبيرة، فإنها كانت غير كافية لشراء حيوانات جديدة.

وقد أدّت الجبايات القسرّية لصالح جمعية الصليب والهلال الأحمرين إلى إثارة شعور المقت الشديد لدى الفلاحين. وحاول كل موظف إنكليزي ضرب الرقم القياسي في الابتزازات، مع العلم بأن المبالغ المستحصلة قسراً، لم تصل إلى الصليب الأحمر بل تسرّبت إلى جيوب المبتزين أنفسهم.

الحركة الوطنية ـ التحررية في مصر في سنوات الحرب

إن مصادرة القمح والماشية والابتزازات القسرّية والتجنيد ونهب الريف المصري ونظام الإرهاب والدكتاتورية العسكرية، كل ذلك كان من العوامل التي أدت إلى إثارة سخط عميق في البلاد.

ولم يكن بوسع هذا السخط أن يتحوّل إلى كفاح سياسي منظّم. فواجهت الحركة الوطنية التحررية في مصر أزمة عميقة. وأثرت البورجوازية المصرية الكبيرة والملاكون

من الحرب، ودافعوا «عن إنكلترا». وهادنت صحفهم وأحزابهم السياسية، ولو إلى أمد معين، السيادة الإنكليزية، وامتنعت عن أي كفاح ضد المحتلين. بل ولم تحاول الحكومة ولا أعضاء الجمعية التشريعية حتى الاعتراض على فرض الحماية البريطانية على مصر.

ومن حيث الأساس، واصلت الكفاح ضد الاستعمار البورجوازية الصغيرة مع قسم من المثقفين ذوي النزعات القومية الذين التفوا حول الحزب الوطني. ومع ذلك فإن نظام الإرهاب العسكري والتوقيفات والإبعادات وغلق الصحف القومية، ضيّقت إمكانية الوطنيين إلى درجة محسوسة. وفي الواقع حصر الوطنيون نشاطهم على الدعاية من الخارج (جنيف وبرلين) والاستعداد للأعمال الإرهابية. وفي 8 نيسان/أفريل و9 تموز/جويليه 1915، قاموا بمحاولتين للقضاء على حياة السلطان حسين كامل ـ صنيعة الإنكليز. وتمت في 10 آب/أوت 1915 محاولة اغتيال حسين رشدي باشا ـ رئيس الوزراء، ثم في 4 أيلول/سپتمبر 1915، محاولة اغتيال وزير الأوقاف.

ولم تبدّل سلسلة الأعمال الإرهابية الفاشلة شيئاً في واقع مصر. وانطوى الوطنيون على أنفسهم أكثر فأكثر وانعزلوا عن الشعب وحاجاته اليومية. وفي الواقع لم يوجِّه أحدُ مظاهر السخط العفوية، بل ولم تستغل لصالح النضال ضد الاستعمار.

وسبّبت مشاعر السخط العفوية نمواً سريعاً في الاتجاهات القومية في مصر، حتى بلغت مدى خطيراً حقيقياً في السنوات الأخيرة للحرب. وحسب تعبير المؤرخ الإنكليزي يانغ «أصبح كل معهد علم وكلية مركزاً لدعاية عنيفة ضد بريطانيا. إذ فهم المصريون ـ يقول يانغ ـ أكثر فأكثر أن الحرب التي أعلنت لتحرير الأمم الصغيرة، قد جرت في الواقع لاقتسام هذه الأمم بين الدول الغربية. بل وأن مصر لم تحصل على وعد بالحرية لقاء إخلاصها. وبالعكس فإن فرض الحماية عليها أدّى إلى زيادة تبعيتها».

وقد كوّنت لدى قلم الجاسوسية الإنكليزية في مصر هيئة عرفت بـ «المكتب العربي» لمكافحة الحركة الوطنية المصرية. وكان يتألف هذا المكتب من رجال استخبارات معروفين كالكولونيل لورنس، الذي كان حينئذ ليفتنانتاً؛ ومراسل «التايمس» السابق في إستانبول فيليب غريفز الذي استغلّ في عشية الحرب قربه إلى الأوساط الحاكمة لتركيا الفتاة لتزويد الاستخبارات الإنكليزية بمعطيات وافية عن الجيش

التركي؛ واللورد لويد ـ أحد المقربين إلى ونستون تشرشل والمندوب السامي البريطاني في مصر فيما بعد؛ وهوغارت الخبير في الشؤون العربية؛ والماجور نيوكومب الذي قام في عشية الحرب بمساحة طوبوغرافية لجنوبي فلسطين، أي المسرح المقبل للعمليات العسكرية. وترأس وكر الجاسوسية هذا الكولونيل كلايتون. ولم يكتف «المكتب العربي» بملاحقة القوميين المصريين، بل وقام أيضاً بأعمال تخريبية في المؤخرة التركية بتشكيله علاقات مع القوميين في سوريا وفلسطين. وفضلاً عن ذلك فإنه شرع في إجراء مفاوضات مع حاكم مكة الشريف الحسين الهاشمي، ونظم في 1916 ثورة عرب الحجاز ضد الأتراك.

سير العمليات الحربية خلال الأعوام 1914 ـ 1916

بدأت العمليات الحربية في الشرق الأدنى في تشرين الثاني/نوڤمبر 1914. وفي 7 تشرين الثاني/نوڤمبر 1914 أي بعد مرور يومين على إعلان الحرب بين إنكلترا وتركيا، نزلت في مصبّ شط العرب قوات إنكليزية ـ هندية وبدأت بالهجوم من الجنوب. واستولت في 21 تشرين الثاني/نوڤمبر على البصرة وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 1914 على القرنة وبهذا أتمت احتلال جنوبي العراق. ومع ذلك كان هذا آخر انتصار أحرزه الإنكليز في هذه الفترة. إذ قد باءت بالفشل محاولاتهم في 1915 للهجوم على بغداد. وفي تشرين الثاني/نوڤمبر 1915 انهزم الإنكليز عند طيسفون (طاق كسرى)، وفي كانون الأول/ديسمبر 1915 حاصر الأتراك قوات الجنرال تونشند البالغة 10 آلاف جندي والمرابطة في كوت العمارة. وفي 29 نيسان/أڤريل 1916 استسلم تونشند بعد حصار استمر 5 أشهر. إلّا أن الإنكليز استعادوا سريعاً قواهم وبدأوا بالهجوم مرة أخرى في النصف الثاني من عام 1916.

وفي جبهة سيناء، كانت المبادرة في أيدي القيادة الألمانية ـ التركية. وقد بدأ الأتراك بعد تهيؤ متقن، بهجوم واسع على منطقة قناة السويس. وفي 10 كانون الثاني/جانڤي 1915 بدأت ثمان فرق تركية الزحف عبر شبه جزيرة سيناء متجهة في قولي السير نحو غزة ـ القنطرة ومعان ـ السويس. وكان عليها أن تقطع 400 كيلومتر. وزحفت صفوف مشاة الأتراك واحتلوا بعد 16 يوماً موقعاً على الساحل الشرقي للقناة.

وواجه الإنكليز الأتراك بجيش بلغ عدده 50 ألف محارب، كان قوامهم من الإنكليز أنفسهم ومن سكان زيلانده الجديدة والأوستراليين والوحدات الأنكلو ـ

هندية. وأسهمت في الدفاع عن القناة أيضاً بواخر الأسطولين الإنكليزي والفرنسي والطائرات المائية. وتخلّت القيادة الإنكليزية عن خوض المعارك الدفاعية في شبه جزيرة سيناء متخذة ما يعرف بالخطة الدفاعية القرباء، التي كانت تتألف من خوض المعارك على خط قناة السويس نفسها.

وفي ليلة الثالث من شباط/فيفري 1915 شرع الأتراك في الهجوم على القناة، إلّا أنه باء بفشل تام. وقد سحق جنود الإنزال الأتراك الذين نزلوا في ساحل القناة الغربي. وأخذت الذخائر والمواد الغذائية تنضب لدى الأتراك، فعادوا بعد انصرام أسبوعين إلى قواعدهم التي انطلقوا منها في غزة ومعان.

وبعد هذا الفشل الأول الذي منيت به القيادة الألمانية التركية في هجومها على القناة، نظّمت غزوات قام بها البدو على مصر من الجهتين الغربية والشرقية. إلّا أن هذه الغزوات لم تؤد عسكرياً إلى أية نتيجة. ومن المستبعد أن تكون مؤاتية سياسياً. وحارب بعدم الرضى البدو الذين كانوا يؤلفون الجيش الرابع التابع لجمال باشا، ولم يحظوا بأية مساندة في مصر. وفشلت آمال الأتراك المعقودة على مساندة العرب.

وقد قوّى الإنكليز منطقة قناة السويس إلى درجة كبيرة، وقبيل 1916 عسكر فيها جيش بلغ عدده 275 ألف محارب. وفي نيسان/أفريل وآب/أوت 1916 قامت القيادة التركية أيضاً بمحاولتين للهجوم على قناة السويس. وقاد العمليات الحربية الضباط الألمان بقيادة كريس فون كريسنشتاين. وأسهمت في الحملة بصورة مباشرة قوات ألمانية ـ نمساوية إلّا أن الإنكليز دحروا هذا الهجوم أيضاً.

وباءت بالفشل أيضاً عمليات الأتراك الحربية في البحر. إذ كان الأسطول الأنكلو ـ فرنسي يمخر عباب الماء في محاذاة السواحل السورية وأنزلت منه في مؤخرة العدو جماعات ومفارز مخربة صغيرة. وحاصرت البواخر الإنكليزية سواحل البحر الأحمر للجزيرة العربية حصاراً قوياً.

وفي شبه الجزيرة العربية، نجح الإنكليز عام 1915 بمعونة أسطولهم في صدّ جميع محاولات القوات التركية ـ اليمنية للاستيلاء على عدن. وقدّمت إلى الإنكليز مساعدة كبيرة مفارز الثوار التابعة إلى محمد الإدريسي التي كانت تنشط في عسير. وشاغلت هذه المفارز فرقتين أو ثلاث فرق تركية وضغطت على اليمن من الناحية الشمالية. كما كلّلت عمليات الإنكليز بالنجاح في شمال الجزيرة. ففي طريق إثارة المنازعات الداخلية، نجح الإنكليز في دفع آل رشيد الشمريين إلى اتخاذ موقف

الحياد، وهكذا أمّنوا الجناح الأيسر للفيلق البريطاني الذي كان ينشط في العراق.

وكانت لجبهة سيناء أهمية حاسمة بالنسبة إلى الإنكليز إذ كانوا ينوون في بادىء الأمر، تقرير مصير معركة قناة السويس عن طريق إنزال الجنود في منطقة الإسكندرونة وإشعال لهيب الثورة في سوريا. ولكنه نكّل جمال باشا بقادة القوميين، ومن جهة أخرى اعترضت فرنسا بشدة على الاحتلال الإنكليزي الوحيد الطرف لمناطق النفوذ الفرنسية. وعندئذ التجأت القيادة الإنكليزية إلى أسلوب آخر، هو الهجوم عبر شبه جزيرة سيناء. واكتسب أهمية كبيرة في هذا الصدد موقف الهاشميين، الذين كانوا يتهيأون إلى الثورة في الحجاز. فإن هذه الثورة استرعت انتباه القوات التركية، وإضافة إلى ذلك أمّنت الجناح الأيمن للجيش الإنكليزي، وخففت بصورة ملموسة مهمّته في حالة الهجوم على فلسطين.

التهيؤ للثورة العربية في الحجاز

وفي 1915 ـ 1916 نجحت الاستخبارات والدبلوماسية الإنكليزية في إعداد الثورة في الحجاز. وأقيمت قبل الحرب اتصالات أولية بين الإنكليز وعبد اللّه الهاشمي. وعاجلاً، استؤنفت هذه الاتصالات بعد بداية الحرب. وبإلحاح نصح الإنكليز الهاشميين باستغلال الوضع لإضرام نار الثورة. وكان الوضع في الحجاز ملائماً لخطط الإنكليز. فسرعان ما توترت العلاقات بين الحسين الهاشمي ـ شريف مكة الكبير، والحكومة التركية. وكان الحسين ينوي على كل حال استخدام الحرب لتحقيق مآربه الطموحة. فامتنع عن إعلان الجهاد وأحبط تنفيذ الإجراءات الدفاعية. وساندته القبائل الحجازية، التي كانت في 1915 قد شنّت حرب الأنصار ضد الأتراك.

ومع ذلك تردّد الحسين. إذ فهم حق الفهم مطامع الإنكليز الخاصة ولم يثق بهم. وفضلاً عن ذلك فإنه شعر وكأنه بين المطرقة والسندان. إذ كانت توجد في الحجاز وحدات كبيرة نسبياً من القوات التركية، بينما كانت تمخر عباب البحر الأحمر بواخر الأسطول البريطاني وباستطاعتها أن تحاصر في أية لحظة مرافىء الحجاز وتقطع عنه الإمدادات بالمواد الغذائية. ولذلك تمهّل الحسين وانتهج سياسة مراوغة لمدة عام ونصف. فتاجر مع الإنكليز وفي الوقت ذاته بعث مندوبيه إلى رؤساء القبائل والقوميين السوريين.

وفي ربيع 1915 ذهب فيصل وهو أحد أولاده، إلى دمشق واستقبله جمال باشا.

وفي الوقت ذاته أقام صلات سرّية مع القوميين السوريين. وأجرى مفاوضات، بصورة خاصة، مع ممثلي الجمعية العربية الفتاة ومع جمعية الضبّاط السرّية «العهد»، التي كان ينتمي إليها. وبحكم الأقدار كان على هذا القومي النبيل أن يحضر كـ «ضيف كبير» عند شنق فئة من قادة القوميين السوريين.

فنصح القوميون السوريون فيصل بالوقوف إلى جانب الإنكليز، ضد الأتراك. ووضعوا شروط التعاون الأنكلو ـ عربي التي عرفت باسم بروتوكول دمشق. وبموجب هذه الوثيقة التي وضعت في أيار/ماي 1915 كان ينبغي أن يتعهّد الإنكليز بالاعتراف باستقلال الدولة العربية في «حدودها الطبيعية». وهي تشمل الأراضي التي يحدها من الشمال خط العرض 37 والتي تضم سوريا وفلسطين والعراق وجميع الجزيرة العربية ما عدا عدن. وكان على إنكلترا أن تتعهد بإلغاء نظام الامتيازات أيضاً. ووافق القوميون لقاء ذلك على توقيع حلف دفاعي بين بريطانيا العظمى والدولة العربية المقبلة وعلى منح إنكلترا أفضلية اقتصادية لمدة 15 عاماً.

وكان «بروتوكول دمشق» نقطة تحوّل هامة في تاريخ الحركة الوطنية التحررية العربية. إذ أنه دلّ على نشوء حلف بين الإقطاعيين العرب وبورجوازية سوريا والعراق وفلسطين. وقد تقوّى مركز الهاشميين في العالم العربي بنتيجة هذا الحلف الذي أعطاهم أوراقاً رابحة إضافية في اللعبة السياسية مع الإنكليز.

ولم يكد يعود فيصل إلى الحجاز ويقدّم تقريراً عن مكوثه في دمشق، حتى استأنف الحسين المفاوضات مع إنكلترا. وكانت على شكل رسائل متبادلة مع مكماهون ـ المندوب السامي البريطاني في مصر. واقترح الحسين في رسالته المؤرخة 14 تموز/جويليه 1915، تعاون العرب بموجب الشروط التي وردت في «بروتوكول دمشق». فأذهلت مطاليب الحسين، لا سيما مطامعه بشأن الأراضي، الإنكليز الذين كانوا يجرون مفاوضات في ذلك الوقت مع الحلفاء حول تقسيم تركيا بعد الحرب. فردّوا عليه برفض دبلوماسي.

وقد أصرّ الحسين على عقد اتفاقية أنكلو ـ عربية وطالب بالاعتراف بحدود الدولة العربية المقبلة كشرط أساسي لهذه الاتفاقية. وفي نهاية 1915، أصبح الوضع غير ملائم لإنكلترا في جبهات الشرق الأدنى، فمن حصار عدن إلى الفشل في بلاد ما بين النهرين وفي الدردنيل. وجعل هذا الوضع تعاون العرب ومعونتهم ثمينة جداً، فقررت إنكلترا تلبية بعض مطاليب الهاشميين. وفي 24 تشرين الأول/أوكتوبر 1915

وجّه مكماهون، بعد مشورة لندن، رسالة جديدة إلى الحسين. وأصبح يشار إلى هذه الرسالة فيما بعد، باتفاقية مكماهون ـ الحسين. وفي هذه الرسالة تعهّد مكماهون باعتراف باستقلال الدولة العربية للهاشميين في الحدود التي ذكرها الحسين، أي التي تتفق مع «بروتوكول دمشق» ولكن باستثناء الأراضي التالية: أ) المحميات الإنكليزية في الجزيرة العربية؛ وب) الأراضي الواقعة غرب خط حلب ـ حماة ـ حمص ـ دمشق، أي غربي سوريا ولبنان وكيليكيا، التي ادّعت بها فرنسا. وكان من المقرر أن تبقى ولايتا البصرة وبغداد تحت سيادة الدولة العربية، مع وضعها تحت الإدارة الإنكليزية. وأخيراً، أصرت إنكلترا على الحصول على حق استثنائي وهو إرسال المستشارين الأجانب إلى الدولة العربية و«حمايتها» من الهجوم الخارجي.

ولم ترض الحسين رسالة مكماهون المؤرخة في 24 تشرين الأول/أوكتوبر 1915. فبقي مصرّاً على حلّ القضايا المتنازع عليها (حدود الدولة العربية وعلاقاتها المقبلة مع إنكلترا). إلّا أنه اضطر في آخر المطاف إلى التنازل وتأجيل مناقشة هذه القضايا إلى ما بعد الحرب. والتزم الإنكليز بتقديم الأسلحة والإمدادات إلى الحسين، وأن يدفعوا له ولأولاده أيضاً إعانة شهرية تبلغ 60 ألف جنيه إسترليني.

وبددت أعمال الأتراك آخر تردد لدى الهاشميين. إذ رفض الباب العالي الاعتراف بالحسين حاكماً مستقلاً ووراثياً على الحجاز. ورفضوا طلبه بخصوص العفو العام عن القوميين العرب. وفي نيسان/أڤريل 1916 اتخذت المحكمة العسكرية التركية سلسلة متوالية من أحكام الإعدام، وجاء دور الحسين نفسه. فتهيأ الأتراك لإرسال إمدادات كبيرة إلى الحجاز يصاحبها شريف كبير جديد في مكة.

ثورة عام 1916 في الحجاز

وفي هذه الظروف تغلّب الحسين على آخر ما بقي لديه من تردد. فدعا العرب إلى إشعال لهيب الثورة ضد الأتراك. وفعلاً شبّت هذه الثورة في 5 حزيران/جوان 1916. وقاد أولاده الأربعة، الأمراء علي، وعبد اللّه، وفيصل، وزيد، مفارز القبائل الثائرة واستولوا على جدة وكذلك على مينائي ينبع وأم لج. واضطروا الأتراك الذين كانوا في مكة إلى اللجوء إلى القلعة، حيث استسلموا بعد شهر واحد. كما استسلمت حامية الطائف التركية في أيلول/سبتمبر 1916. وقبيل هذا الوقت حوصر قسم من القوات التركية في المدينة، بينما كان القسم الآخر يحمي سكة حديد الحجاز. فأصبحت القوات التركية، المرابطة في عسير واليمن في عزلة تامة.

وتُعزى إلى عامل المباغتة الانتصارات الأولى التي أحرزها الحسين. إذ قد أخذ الأتراك على حين غرة. ولم يكن لديهم في الحجاز أكثر من 10 آلاف جندي مقابل 50 ألف بدوي ثائر. إلّا أن الثوار كانوا قد درّبوا تدريباً سيئاً ونظّموا تنظيماً ضعيفاً، وحاربوا وهم على صهوة الخيل فقط. ولم يعرفوا القتال بالسلاح الأبيض، وكانوا عديمي الحيلة أمام المدافع والرشاشات. وكانت مفارز البدو تفتقر إلى الانضباط. ولم تكن لديها لا مشاة ولا مدفعية، وكان البدو مسلحين حصراً بعشرة آلاف بندقية من الطراز القديم. وحارب الكثيرون منهم بالقرب من ديارهم، ولم تنضمّ بعض العشائر إلى الثورة بصورة عامة.

وعقب الانتصارات الأولى استقر الوضع إذ طرد الأتراك الثوار من المدينة التي قاومت طيلة مدة الحرب. وأرسلت الإمدادات من سوريا بواسطة سكة حديد الحجاز، فكوّن الأتراك منها فيلق الحجاز الخاص بعدما حسبوا حساب حرب الخنادق الطويلة الأمد. وعندئذ التجأ الحسين إلى الإنكليز. إلّا أنهم لم يسارعوا إلى نجدته لأنهم فكّروا بأن الثورة يجب أن تجلب انتباه الأتراك إلى الحجاز وليس القوات الإنكليزية.

وفضلاً عن ذلك، فإن إنكلترا لم تكن راغبة البتة في تقوية الثوار الذين قد يجبرونها على أن تأخذ بعين الاعتبار مطاليب العرب الوطنية فيما بعد.

وقد رفض طلب الحسين بإمداده بالطيارات والمدفعية والتماسه بإرسال فرقة مشاة إلى الحجاز وبعد المماطلات لم يستلم الحجاز إلّا كمية صغيرة من الأسلحة الخفيفة ومن الطراز القديم.

ولهذا خصصت في نهاية 1916 بندقية واحدة لكل خمسة من محاربي قوات فيصل وزيد. وبدل الأسلحة أرسل مدربون ومستشارون عسكريون من الإنكليز والفرنسيين. وقد توصّل هؤلاء الخبراء إلى استنتاج مآله أن العرب لا يصلحون إلّا لحرب الأنصار. ولهذا وضعت لهم خطة هدفها شن الأنصار هجوماً دائماً على سكة حديد الحجاز، وأما فكرة الاستيلاء على المدينة فنبذت جانباً. وبعدما كشفت تركيا هذه المناورة، أمرت قواتها بمغادرة الحجاز والتوجه إلى فلسطين. إلّا أن فخري باشا ـ قائد الحامية التركية في المدينة، لم ينفذ هذا الأمر، فبقي كل شيء كما كان عليه سابقاً.

ولم تلطف ثورة الحجاز النزاع السياسي الدائر بين إنكلترا والحسين. إذ نشب

بينهما فعلاً خلاف حاد بعد بضعة أيام من اندلاع الثورة. وفي 27 حزيران/ جوان 1916 قدّم الحسين بياناً إلى العالم الإسلامي كله أعلن فيه استقلال العرب ونشر خطته الخاصة. وقد منعت إنكلترا نشر هذا البيان خشية من أن يؤدي إلى اشتداد المطامح التحررية ولا سيما في ممتلكاتها. إلّا أنه لم يكن هنالك مبرر لمخاوف إنكلترا. فبيان الحسين بجوهره كان غارقاً في الرجعية وغريباً على الحركة الوطنية التحررية العربية. وقد اتهم الشريف الكبير الأتراك بنشر «البدع» التي زعم أنها دخيلة على جوهر الإسلام، ووعد ببعث المبادىء والتعاليم الإسلامية التقليدية القائمة على الشريعة.

ثم حاول الحسين تحقيق فكرة تأسيس دولة عربية. ودون أن ينتظر نهاية الحرب عقد في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1916 اجتماعاً للرؤساء الإقطاعيين العرب الذين بايعوه ملكاً على الأمة العربية. فنظمت الحكومة العربية وكان مقرّها مكة. ووفق التقاليد المرعية، شغل أولاد الشريف المناصب الرئيسية: فأصبح علي رئيساً للوزراء، وعبد اللّه وزيراً للخارجية.

وإن إعلان مملكة عربية مستقلة وتنظيم حكومة عربية وضعا الإنكليز في موقف حرج. فأرسل مكماهون رسالة إلى الحسين أعرب فيها عن سخطه ومنع نشر الأخبار عن الحكومة العربية في الصحف وغير ذلك من الأوامر. وأعلنت حكومتا إنكلترا وفرنسا أنهما لا تعترفان بلقب الحسين الجديد، وبذلك أفهمتاه بأنهما لا تميلان إلى اعتبار الحكومة الهاشمية كحكومة تمثل جميع العرب في الأمبراطورية العثمانية.

وفي نهاية المطاف، تمّت بروح المساومة، تسوية الخلاف الناشب. إذ اعترفت إنكلترا وفرنسا بالحسين ملكاً على الحجاز. وهذا أمر لا ضير فيه عليهما لا سيما وأن الحجاز المتأخر بسكانه البالغ 600 ألف نسمة، لم يكن ليهددهما. وقد تركت المملكة الجديدة وراءها 95% من المواطنين العرب التابعين للباب العالي. ولم يكن بمقدورها البقاء دون أن يكون لها اتصال وثيق بالأقاليم العربية الأخرى. إلّا أن الحكومتين الإنكليزية والفرنسية قد ضمنتها إسهام الحسين في الحرب إلى جانب دول الوفاق كمقابل للاعتراف به ملكاً وحليفاً.

وفضلاً عن ذلك فغالباً ما كان الوضع في الجبهات لصالح إنكلترا. إذ كانت قوات الأتراك الرئيسية قد صرفت انتباهها إلى القفقاس والبلقان. واحتل الجيش الإنكليزي، الذي أخذ يزحف بالتدريج، جميع شبه جزيرة سيناء تقريباً. وقام جنود

فيلق العمل المصري بمدّ سكة حديدية وأنابيب المياه عبر الصحراء. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 1916 دخل الإنكليز العريش وأخذوا يستعدون لشنّ هجوم واسع على جبهة فلسطين.

وأنشأ الأتراك خطاً دفاعياً قوياً بين غزة وبير السبع. وقد حاول الإنكليز مرتين، في آذار/مارس ونيسان/أفريل 1917، اقتحام هذا الخط الدفاعي، إلّا أنهم لم يفلحوا. وقرّرت القيادة الإنكليزية نقل حرب الأنصار العرب من الحجاز إلى الشمال، أي إلى فلسطين وشرقي الأردن، بغية تسهيل مهمة القوات الإنكليزية في الجبهة. وتحقيقاً لهذه الغاية أرسل الليفتنانت لورنس ـ الجاسوس الإنكليزي لمقابلة الأمير فيصل. وقد حاز لورنس على ثقة فيصل وأصبح مستشاره العسكري والسياسي الرئيسي. وإنه قاد في الواقع العمليات الحربية التي قامت بها جميع الوحدات الشمالية من قوات الحجاز. وفي أيار/ماي ـ حزيران/جوان 1917 قام لورنس بغارة بعيدة عبر الصحراء، وفي 5 تموز/جويليه 1917 استولى على العقبة من الخلف، وهي مرفأ ملائم ومركز استراتيجي عام، أمّن الجناح الأيمن للهجوم الإنكليزي على فلسطين وباحتلال العقبة، أخلى العرب سواحل البحر الأحمر من الأتراك تماماً وتراصوا بجيش إنكليزي في جبهة واحدة.

ومما يسترعي الاهتمام، أن القوميين العرب اقترحوا على لورنس بالتقدّم حالاً إلى دمشق. وكانوا يعتقدون أن من شأن هذا التقدّم أن يؤدي إلى اندلاع ثورة عامة في سوريا ضد الأتراك، فيحررها من النير التركي. وبهذا يكون العرب قد حرّروا أنفسهم بجهودهم الخاصة، متفادين احتلال البلاد من قبل قوات أجنبية. فوقف لورنس ضد هذا الاقتراح لأنه كان منافياً تماماً لمخططات رجال السياسة الإنكليز والقيادة العسكرية البريطانية. وكان لورنس يعمل وفقاً لتعليمات الاستخبارات الإنكليزية وقد حوّل جيش الثوار العرب إلى فيلق مساعد كان يعمل في جناح الجيش الإنكليزي.

المفاوضات السرّية حول اقتسام البلدان العربية

بينما كان الثوار العرب يحاربون بحد السيف باذلين الجهود للاعتراف بحقوقهم في تأسيس دولة عربية مستقلة، كانت تجرى سرّاً مفاوضات في مكاتب وزارات بلدان الوفاق حول اقتسام البلدان العربية. ولم تكن مطامع الدول الكبرى بحدّ ذاتها شيئاً جديداً: وكان الفرق الوحيد عند انفجار الحرب هو ظهور حاجة إلى التوفيق بين هذه المطامع والوصول إلى اتفاق حول التزامات ملموسة بين الحلفاء.

وفي بداية الحرب بالذات، شعرت الحكومة الإنكليزية بضرورة إبلاغ الروس عن موافقتها على حل قضية المضايق وفق رغبات روسيا. وبعد استلام هذه المذكرة قدّم سازونوف ـ وزير خارجية القيصر، رسالة في 4 آذار/مارس 1915 إلى السفيرين الإنكليزي والفرنسي في بطرسبورغ مقترحاً عليهما تزويده بموافقة خطية على تقديم المضايق إلى روسيا. وتقبّل الحلفاء هذا الاقتراح بكل سرور، ولا سيما الفرنسيون. فأعلن سفير فرنسا باليولوغ في 8 آذار/مارس عن موافقة الحكومة الفرنسية على مطاليب روسيا لقاء موافقة الأخيرة بالاعتراف بحق فرنسا في سوريا ولبنان وكيليكيا.

وكانت روسيا مستعدة للأخذ بهذه المساومة. ومع ذلك وضعت تحفظاً حول «مطامع الأرمن في كيليكيا»، كما أثارت قضية «الأماكن المقدسة» في فلسطين. أما إنكلترا فتصرفت بحيطة أشد إذ أنها طالبت بأن تؤخذ اعتبارات خاصة في المستقبل في قضية تأسيس دولة عربية، وبأن تقرر حدودها فيما بعد.

وفي 10 نيسان/أفريل 1915 وقّعت اتفاقية بين إنكلترا وفرنسا وروسيا. فمنحت المضايق بموجبها إلى روسيا ونظر في قضية تأليف دولة إسلامية مستقلة في الجزيرة العربية. أما قضية مصير سوريا وفلسطين فبقيت معلّقة. وأجريت مفاوضات إضافية حول هذه القضية بين إنكلترا وفرنسا في نهاية 1915 وبداية 1916. وبمناسبة هجوم الروس على القفقاس في بداية 1916، أسرع في إنهاء هذه المفاوضات. فوافقت إنكلترا على التنازل إلى فرنسا عن الأراضي الواقعة غرب خط حلب ـ حماة ـ حمص ـ دمشق. وأصرّ الفرنسيون على اعتبار هذه المنطقة كمستعمرة فرنسية مقبلة، وشرقي سوريا كمنطقة نفوذ فرنسية.

وقبيل ذلك الوقت قدّمت روسيا خطة جديدة لحل القضية العربية، بعد أن كانت قد حصلت على أدلّة على احتدام النزاعات بين جمال باشا والحكومة المركزية في الآستانة. وتتلخص هذه الخطة بما يلي: يطلب من جمال باشا أن يقطع علاقاته كلياً مع الباب العالي وأن يفتح الجبهة للحلفاء. واقترح لقاء ذلك وضع جمال باشا على رأس سلطنة مستقلة مؤلفة من 6 ولايات ذات حكم ذاتي (بضمنها أربع ولايات عربية). وعلى هذا الأساس، اقترح سازونوف إجراء مفاوضات سرّية مع جمال باشا. إلّا أن الدول الغربية لم تكن مستعدة إطلاقاً لتقديم البلدان العربية إلى جمال. ولهذا أعلنت فرنسا أنه لا يمكن تحقّق هذه الخطة إلّا في حالة عدم تقديم المناطق التي

خصّصت لها إلى جمال. وقدّمت إنكلترا نفس الشرط بخصوص بلاد ما بين النهرين والجزيرة العربية. وبنتيجة رفض الدول الغربية فشلت الخطة الروسية.

وفي آذار/مارس 1916 قدم إلى بطرسبورغ المبعوثان الخاصان، سايكس عن إنكلترا وبيكو عن فرنسا. وفي مجرى المفاوضات التي قاما بها، وضعت الاتفاقية المعروفة بـ «اتفاقية سايكس ـ بيكو» والتي تكوّنت كمذكرات متبادلة بين فرنسا وروسيا (9 أيار/ماي 1916) وفرنسا وإنكلترا (15 أيار/ماي 1916). وأخذت هذه الاتفاقية بعين الاعتبار قضية استيلاء فرنسا على غربي سوريا ولبنان وكيليكيا والجزء الجنوبي الشرقي من الأناضول (الذي يشار إليه بالمنطقة الزرقاء)، وإنكلترا على جنوبي وأواسط العراق ومينائي فلسطين ـ حيفا وعكا (أي المنطقة الحمراء). وأصبح الجزء الباقي من فلسطين (أي المنطقة البنية) منطقة تقوم فيها إدارة دولية، وذلك بموجب الاتفاقية المعقودة مع روسيا والدول الأخرى. ودخل شرقي سوريا وولاية الموصل في منطقة النفوذ الفرنسية (منطقة أ)، وشرقي الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد ـ في منطقة النفوذ الإنكليزية (منطقة ب). وحصلت إنكلترا وفرنسا كل في منطقتها، على حق الأفضلية في حقل التجارة ومدّ السكك الحديدية واستيراد الأسلحة وتعيين المستشارين الأجانب وغير ذلك من الحقوق.

ولم يكن لروسيا، التي تبادلت المذكرات اللازمة مع إنكلترا في خريف 1916 فقط، مطامع في الأقطار العربية. ولقاء انضمامها إلى اتفاقيتهم وعدها الحلفاء بالولايات الأرمنية في تركيا وشمالي كردستان وأكّدوا «حقّها» في القسطنطينية وفي الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في فلسطين فظهرت على الخريطة «منطقة صفراء»، أي منطقة بحيرة «فان».

وبعد مرور بعض الوقت، علمت إيطاليا بالاتفاقية فنشأت عن ذلك «منطقة خضراء» ضمّت الجزء الجنوبي الغربي من الأناضول، و(منطقة ج) وهي الجزء الغربي وأواسط الأناضول. وفي 20 نيسان/أفريل 1917 جرى تبادل المذكرات اللازمة بين فرنسا وإيطاليا. ووضعت إنكلترا تحفظاً مفاده: يجب أن يتمّ بمصادقة روسيا دخول إيطاليا في عداد المساهمين في الاتفاقية.

وإن ما قامت به إنكلترا من تنازل خطير عند تقسيم الولايات العربية التابعة للباب العالي يمكن تفسيره بالقاعدة الدبلوماسية الإنكليزية التالية: «يمكن إعطاء ما يحلو من الوعود، فالوضع يتغيّر فيما بعد».

احتلال العراق، التناقضات الأنكلو ـ فرنسية في الشرق الأدنى

كانت تخمينات الدبلوماسية الإنكليزية حول إمكانية التملص من الالتزامات السرّية التي تعهدت بها كالحليفة قائمة على حقيقة بسيطة وهي أن الجيش الإنكليزي أخذ يستولي على بلد عربي تلو الآخر. ففي كانون الأول/ديسمبر 1916 بدأت القوات الإنكليزية في الهجوم على بلاد ما بين النهرين. واقتحمت مراكز التحصينات المتينة التركية في منطقة كوت العمارة، وحطمت الأسطول النهري التركي. ودحرت القوات التركية في المعارك التي جرت على نهر دجلة وبدأت بالزحف السريع إلى الشمال، فاستولت في 25 شباط/فيفري 1917 على كوت العمارة، ثم دخلت بغداد في 11 آذار/مارس. وفي أيلول/سپتمبر 1917 استأنفت الهجوم. وفي 28 أيلول/سپتمبر احتلت القوات الإنكليزية الرمادي (على نهر الفرات)، وفي 6 تشرين الثاني/نوڤمبر 1917 احتلت تكريت (على نهر دجلة).

ونتيجة لهذا الهجوم أصبحت جميع بلاد ما بين النهرين تقريباً تحت سيطرة الإنكليز. وقد برهن احتلال العراق بصورة ساطعة على أن المستعمرين الإنكليز كانوا يسعون إلى تحرير الأقطار العربية من النير التركي بالأقوال فقط. إلّا أنهم في الواقع، مارسوا سياسة الاستيلاء الاستعمارية. وبعدما استولى الإنكليز على العراق، أقاموا فيه نظام احتلال استعماري. إذ كانت السلطة المطلقة في أيدي القيادة العسكرية الإنكليزية والإدارة المدنية التي كانت خاضعة إلى الحكومة الأنكلو ـ هندية. وترأس هذه الإدارة برسي كوكس الموظف القديم في الخدمة الإنكليزية الاستعمارية في الهند، المقيم البريطاني في الخليج العربي. وفي 1917 حلّ محله الجاسوس الإنكليزي أرنولد ولسن ـ الضابط في الجيش الأنكلو ـ هندي. وقد خضع «الضباط السياسيون» الإنكليز الذين كانوا يمارسون السلطة في الأقاليم، إلى هذين المفوضين المدنيين، برسي كوكس وأرنولد ولسن. كما حلّ محل الموظفين الأتراك السابقين موظفون من الإدارة الأنكلو ـ هندية. واستبدلت العملة التركية بالعملة الإنكليزية. وأُعيد تنسيق نظام الإدارة والقضاء على الطراز الهندي. وقصارى القول، تحوّل العراق فعلاً إلى أحد أقاليم الهند البريطانية.

وقد انحاز الملاكون العراقيون والبورجوازيون الكومبرادوريون إلى جانب الإنكليز مباشرة. وأسندوا بنشاط جميع مشاريع السلطات الإنكليزية المحتلة وتعاونوا معها.

وقد أدخل الإنكليز في إدارة العراق، بغية دعم مراكزهم السياسية، ممثلي الملاكين ـ الإقطاعيين ووجهاء العشائر والقبائل. ووزعوا عليهم الإعانات المالية

وشارات الاستحقاق والمناصب والوظائف التي تعود عليهم بالربح. ولم يبق في صفوف المعارضة إلّا عدد قليل من الإقطاعيين.

وأولت السلطات الإنكليزية اهتماماً خاصاً بالسياسة القبيلية. ولم يكن البدو متّحدين فيما بينهم. وكان بعضهم يؤازر الإنكليز، وآخرون متجهين نحو الأتراك. وقد غيَّر شيوخ القبائل صبغتهم السياسية عدة مرات. وأرسل الإنكليز ضد القبائل العاصية حملات تنكيلية، غالباً ما تحوّلت إلى معارك حقيقية بين القوات الإنكليزية والبدو. إلّا أن الاستخبارات الإنكليزية استطاعت بصورة عامة أن تضمن ولاء قبائل العراق لها طيلة مدة الحرب كلها.

وكان انتقال المناطق العربية المحتلة إلى سيطرة إنكلترا مصدر قلق شديد للأوساط الحاكمة الفرنسية. إذ كانت تخشى أن يستولي الإنكليز على سوريا غير آبهين بالتزاماتهم تجاه الحلفاء. ولذلك خفّ الفرنسيون إلى اتخاذ عدة تدابير أظهرت اهتمامهم في شؤون المشرق، قبيل دخول القوات الأنكلو ـ عربية فلسطين وسوريا.

وقد أصرّ المقيمان الفرنسيان في الشرق، أي بريمون رئيس البعثة الفرنسية في الحجاز وبيكمو الذي وصل إلى القاهرة كـ «مندوب سام عن الجمهورية الفرنسية في الشرق»، على إرسال قوات فرنسية إلى فلسطين. وطلب بيكو إرسال فيلق عسكري إلى الشرق ولو أنه يبلغ 10 آلاف شخص. وأردف قائلاً «وإلّا فإنهم لن يبقوا لنا شيئاً».

وبالإضافة إلى ما مرّ، بدأ الفرنسيون بنشاطات سياسية واسعة بين المهاجرين السوريين واللبنانيين. فتألّفت في باريس لجنة سورية مركزية ترأسها المهاجر اللبناني الدكتور ميشال سامنه، الذي عمل لصالح التقارب الفرنسي ـ السوري. وفي نيسان/ أفريل 1917، دعا بيكو إلى عقد اجتماع في القاهرة للمهاجرين اللبنانيين وأبلغهم عن نية فرنسا فرض الحماية على لبنان.

وقد سبّبت مشاريع فرنسا هذه، وكذلك الإشاعة الدائرة حول إرسال قوات فرنسية وإنزال جنود فرنسيين في لبنان، قلقاً شديداً للقوميين العرب وبعدما وقف الأمير فيصل على الخطط الفرنسية، أعلن بأسى أنه يتوجب على العرب خوض المعارك ضد الفرنسيين بعد أن شنوها ضد الأتراك. وطالب قادة الثورة العربية بتقديم توضيحات.

وبدأ الحلفاء، الذين شرعوا بالتهيؤ لهجوم حاسم على فلسطين، بتطمين العرب

بمختلف الوسائل. ففي أيار/ماي 1917، جاء إلى الحجاز سايكس وبيكو وأجريا مفاوضات مع الحسين وفيصل. وجرت هذه المفاوضات بصورة سرّية للغاية، وكانت تتعلق بمصير فلسطين وسوريا والعراق. وقد ذكر بريمون في كتابه الكثير من المعطيات الممتعة التي تُلقي ضوءاً على المفاوضات الأنكلو ـ فرنسية ـ حجازية. إذ تبين بأن الحسين وفيصل قد أعطيا معلومات كاذبة عن المعاهدات والاتفاقيات الأنكلو ـ فرنسية حول القضية العربية. وبعدما حصل الحسين على تأكيدات كاذبة، قرر مواصلة الحرب إلى جانب الوفاق.

هجوم عام 1917 في فلسطين، بيان («وعد») بلفور

وفي تموز/جويليه 1917 استلم الجنرال اللنبي قيادة القوات الإنكليزية في فلسطين. كما أعطيت له قيادة وحدات الجيش العربي التابعة لفيصل ـ لورنس.

وإن الخطة التي وضعها أللنبي للعمليات الحربية أخذت بعين الاعتبار الهجوم المشترك في الجبهة الموسعة المؤلفة من القوات الإنكليزية والعربية. إذ كان يتوجب على الإنكليز، بمعونة الطيران وسفن الأسطولين الإنكليزي والفرنسي، القيام بعمليات حربية في غرب نهر الأردن، والعرب في شرقه. وكان على الجيش العربي، الذي يحمي الجناح الأيمن للإنكليز، أن يتعاون مع فرق الأنصار المحليين ويحتل شرقي الأردن وحوران ويفتح طريقاً إلى دمشق.

وكان لدى الإنكليز تفوق عددي هام. فقد حشدوا في جبهة غزة ـ بير السبع 95 ألف بندقية و20 ألف سيف و500 مدفع. بينما كان لدى الأتراك 50 ألف بندقية و1,5 ألف سيف و300 مدفع وكان الجيش التركي جائعاً وعديم الروح المعنوية.

ولإمداد جبهة فلسطين، شرع الأتراك بإرسال جيش المغاوير (جيش الصاعقة، أو «يلدرم» بالتركية) إلى هناك، وهو جيش مؤلف من نخبة الوحدات التركية، وكذلك الفيلق الألماني الآسيوي. إلّا أن رداءة الطرق وفوضى المؤخرة، أخرتا نقل هذه الوحدات تأخيراً كبيراً.

فقرر أللنبي الإسراع بشن هجوم قبلما يصل جيش المغاوير التركي «يلدرم». وفي 31 تشرين الأول/أوكتوبر 1917، اقتحم الإنكليز الجبهة في منطقة بير السبع، وسرعان ما تغلّبوا على الدفاع التركي بأسره على خط غزة ـ بير السبع. وإن الإنكليز نظراً إلى تفوقهم العددي وحيازتهم على أجود أنواع المعدات وتنظيم التموين على نحو أحسن من الأتراك وبفضل نظام مواصلاتهم المضمون، استطاعوا دحر

الأتراك نهائياً محققين انعطافاً حاسماً في جبهة فلسطين، وشرعوا بالزحف إلى الشمال. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، احتلت القوات الإنكليزية يافا، وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 1917، دخلت القدس.

وإن اختراق الإنكليز الجبهة واحتلالهم فلسطين جعلا قضية مصير هذا البلد العربي في غاية الأهمية. وبموجب المعاهدات التي عقدت بين الحلفاء، ارتبط الإنكليز بنوعين من الالتزامات. فباتفاقية مكماهون ـ الحسين لعام 1915، وعد الإنكليز بجعل فلسطين جزءاً من الدولة العربية. بينما تعهدوا في الاتفاقية المعقودة مع روسيا عام 1916، بإقامة إدارة دولية في فلسطين. إلّا أنهم بعد أن احتلوا هذه الأخيرة، لم يكونوا مستعدين لتنفيذ أي واحد من هذين الوعدين. بل سعوا بكل قواهم إلى إبقاء هذا القطر تحت سيادتهم.

وبغية تفادي الالتزامات التي تعهدت بها إنكلترا سابقاً، قررت استغلال الحركة الصهيونية، التي أخذت تنشط بشدة في نهاية القرن التاسع عشر. وكانت جماعة يهودية من مهاجري روسيا قد أنشأت منذ 1882 أول جالية زراعية يهودية بالقرب من يافا. وفي 1908 تأسست في يافا وكالة صهيونية كانت منهمكة بتنظيم المهاجرين إلى فلسطين الذين كانوا يفدون إليها من جمعيات ومنظمات صهيونية مختلفة. ومع ذلك، فرغم تبرعات روتشيلد السخية والاعتمادات المالية الصهيونية المختلفة، ورغم حياد السلطات التركية العطوفة التي لم تكن عقبة في سبيل الاستعمار اليهودي، لم يحصل الصهاينة في غضون الثلاثين عاماً التي سبقت الحرب العالمية الأولى على أية نتائج ملموسة. ولم يكن في فلسطين في عشية الحرب إلّا 43 قرية يهودية بلغ عدد سكانها 13 ألف معمّر. وخلال الأعوام 1882 ـ 1914، دخل البلاد حوالى 45 ألف مهاجر، وفي 1914 لم يكد يبلغ سكان فلسطين اليهود 90 ألف شخص.

ومنذ 1897 أصبحت المنظمة الصهيونية العالمية المركز التنظيمي والسياسي للحركة الصهيونية. وفي البحث عن محام لها، حاولت إقامة اتصالات مع حكومات عدد من الدول الكبرى. وقبل الحرب العالمية الأولى اتجه الصهاينة نحو أمبراطور ألمانيا من حيث الأساس، وأملوا بمعونته تحقيق خططهم لاستعمار فلسطين. واتجهت جماعة صغيرة صهيونية بقيادة الدكتور وايزمان نحو الإنكليز واعتمدت على تعاون الإمبريالية الإنكليزية.

وفي بداية 1917، أي بعد أن تمّ الاستعداد للاستيلاء على فلسطين، تذكرت

الحكومة الإنكليزية مطامع الصهاينة وقررت استغلال خدماتهم بغية تبرير سلخ فلسطين من الدولة العربية. وفي شباط/فيفري 1917 قام سايكس، بتكليف من الحكومة الإنكليزية بإجراء اتصالات مع قادة الصهاينة. وفي صيف 1917 استمرت المفاوضات. وفي مجرى المفاوضات ظهر توافق تام بين وجهات النظر، فنشرت الحكومة الإنكليزية في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917 بياناً عن سياستها في فلسطين. وكان البيان بشكل رسالة من بلفور ـ وزير خارجية إنكلترا، إلى روتشيلد، الصيرفي الإنكليزي ـ اليهودي، وجاء في بيان بلفور أن «حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسوف تبذل كافة جهودها لتسهيل بلوغ هذا الهدف».

وسرعان ما أسندت حكومة أمريكا بيان بلفور وعملت كثيراً على إنجاح المفاوضات الأنكلو ـ صهيونية. وفي 1918 انضمت حكومتا فرنسا وإيطاليا إلى بيان بلفور.

فضح المعاهدات السرّية

أثار بيان بلفور سخط العرب الذين صعقهم غدر إنكلترا. ولم يكن لسخطهم حدّ، عندما وقفوا على حقيقة اقتسام الأقطار العربية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1917 نشرت حكومة روسيا السوفياتية المعاهدات السرّية الخاصة باقتسام الأمبراطورية العثمانية، بضمنها اتفاقية سايكس ـ بيكو. وبالطبع لم يستطع العرب التساهل مع خطط تحويل أراضيهم من ولايات تركية إلى مستعمرات للدول الإمبريالية الأوروبية. كما كان لنداء حكومة روسيا السوفياتية صدى كبير لديهم. وقد وجهت الحكومة السوفياتية هذا النداء إلى جميع الكادحين المسلمين في روسيا والشرق بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 1917، ودعت فيه مسلمي الشرق إلى أخذ مصيرهم بأيديهم.

وبعد الحصول على معلومات عن بيان بلفور واتفاقية سايكس ـ بيكو، بدأت الاتجاهات المعادية للإنكليز تتوسع في جيش الثوار. وأخذ العرب، من أنصار وجنود جيش الثوار التابعين لفيصل، يرفضون الإسهام في الحرب إلى جانب الإنكليز. وأعرب ضباط الجيش العربي جهاراً عن سخطهم على نفاق إنكلترا. وشرع قادة الثورة العربية في مفاوضات مع تركيا وهددوا بعقد صلح منفرد معها.

وقد بدأت الاتصالات العربية ـ التركية الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 1917. وأرسل جمال باشا بالنيابة عن الباب العالي، مبعوثه إلى العقبة ودعا فيصل إلى زيارة

دمشق لإجراء مفاوضات الصلح. وفي صيف 1918 استمرت المفاوضات، إلّا أنها لم تؤد إلى نتائج إيجابية بسبب صلافة الأتراك ورفضهم الاعتراف بمطاليب العرب القومية. ولم توافق الحكومة التركية على اقتراحات العرب الخاصة بشروط صلح منفرد إلّا في أيلول/سبتمبر 1918 وكان ذلك بعد فوات الأوان. إذ انهار الأسطول التركي وأصبح انتصار الوفاق حقيقة واقعية.

وبغية إخماد صوت الحق، التجأ حكام الدول الإمبريالية مرة أخرى إلى المراوغات الدبلوماسية وإلى الوعود المغرية. فقد أعلن بلفور عقب نشر الحكومة السوفياتية اتفاقية سايكس ـ بيكو مباشرة بأن هذه الاتفاقية «تلفيق عن البلاشفة». وسرعان ما تبعه ولسن ـ رئيس الولايات المتحدة الذي صرّح في الكونغرس بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 1917 بأنه سيمنح حق تقرير المصير لشعوب الأمبراطورية العثمانية. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر 1917 جاء دور بيشون ـ وزير خارجية فرنسا، الذي تكلّم أيضاً عن سياسة تقرير المصير وعن عطفه على الشعوب المضطهدة في تركيا ـ كالأرمن والعرب وغيرهما. وفي 5 كانون الثاني/جانفي 1918 خطب لويد جورج ـ رئيس وزراء بريطانيا وتحدث عن «أهداف الحرب» وأشار مراراً إلى «الأوضاع القومية الخاصة» بالعرب والأرمن.

وفي 8 كانون الثاني/جانفي 1918 قدّم الرئيس ولسن رسالة إلى الكونغرس وضع فيها «بنوده الأربعة عشر» المعروفة. وإن البند الثاني عشر من شروط الصلح هذه كان يقضي ببسط السيادة التركية على الأراضي التي يسكنها الأتراك فقط. ونوّهت بنود ولسن أيضاً بتأسيس عصبة أمم تعنى بحقوق الشعوب الصغيرة.

وفي 1918 جاء إلى جدة هوغارت الأستاذ في جامعة أوكسفورد والخبير الإنكليزي بالشؤون العربية، الذي عهد إليه بأن يهدئ الحسين وأن يوضح للقادة العرب سياسة إنكلترا في الشرق الأوسط. وفي 4 كانون الثاني/جانفي 1918 سلّم هوغارت إلى الحسين مذكرة أعلنت فيها إنكلترا أن دول الوفاق تنوي منح العرب إمكانية «إشغال مكانة تستحق الذكر في العالم» وتأسيس دولتهم. وذكرت إنكلترا فيها أيضاً بأنه سيحلّ في فلسطين نظام إدارة خاص وبأنه «سوف لا يخضع أي شعب إلى آخر».

ومع ذلك، نصح هوغارت الحسين بتطوير التعاون مع الصهاينة وأعلن أن السلطات الإنكليزية سوف لا تعرقل الهجرة اليهودية «بما ينسجم مع الحرية الاقتصادية

والسياسية للسكان الموجودين». وفي الواقع، كان المقصود بالتعابير السلسة المنمّقة الواردة في مذكرة هوغارت، تمويه الواقع وإسدال النقاب على حقيقة اقتطاع فلسطين من حظيرة الدول العربية.

وقد عملت مذكرة هوغارت وبيانات الحلفاء الأخرى عملها. إذ لم يهجر العرب ساحة المعركة. إلّا أنه بقي لديهم شعور بعدم اطمئنان وعدم ثقة عميقين تجاه سياسة إنكلترا. وفي حزيران/جوان 1918، قدّمت جماعة من القوميين السوريين في القاهرة وعلى رأسها رفيق العظم وعبد الرحمن الشهبندر، طلبا إلى الحكومة الإنكليزية بتحديد موقفها النهائي تجاه الأقطار العربية. فاضطرت الحكومة الإنكليزية إلى الردّ وأصدرت بياناً عن سياستها في الشرق العربي في 16 حزيران/جوان 1918. وقد جزأت فيه الأراضي العربية إلى ثلاثة أجزاء: 1) الأراضي التي حررها العرب أنفسهم (أي الحجاز)، 2) الأراضي التي حررتها القوات الإنكليزية (أي جنوبي فلسطين والعراق)، 3) الأراضي التي ما زالت تحت سيطرة الأتراك (وهي سوريا ولبنان وشمالي العراق). ووعدت إنكلترا باهتمام أراضي المجموعة الأولى، وبتقرير مصير أراضي المجموعة الثانية وفق رغبات سكانها المحليين، والسعي إلى تحرير أراضي المجموعة الثالثة. وهكذا رفضت إنكلترا في الواقع أن تضمن وحدة واستقلال الأراضي العربية التي احتلتها.

ولم يرض بيان إنكلترا بأي شكل من الأشكال القوميين العرب. فطلبوا من الحسين إعلان استقلال الدولة العربية، التي تضم جميع الأراضي العربية الواقعة شرق قناة السويس. واستناداً إلى ذلك طلب الحسين في 30 آب/أوت 1918 إلى ريجنالد ونغايت المندوب السامي في مصر تنفيذ الالتزامات التي اتخذها مكماهون بشأن تأسيس دولة عربية بعد الحرب وضمان حدودها. وطلب في الوقت ذاته تبديد «الافتراءات» الشائعة حول تآمره مع إنكلترا. وكان تذمّر الحسين مقترناً بالتهديد. إذ لمّح عن إمكانية نشوب ثورة ضد إنكلترا فيما لو لم تتم المصادقة على اتفاقيته مع مكماهون.

ومع ذلك فلم يكن لتذمر الحسين أي تأثير، بل ولم يؤدّ إلى أية نتيجة واقعية. وإن جزءاً هاماً من هذا الذنب يقع على عاتق الحسين وفيصل نفسيهما، فإنهما رغم عدم ثقتهما بالإنكليز، ألزما العرب في الوقت ذاته بالوثوق بموقف الإنكليز الودّي تجاههم.

إنهيار تركيا العسكري والاحتلال الأنكلو ـ فرنسي للأقطار العربية

وبفضل مراوغة الدبلوماسية الإنكليزية، ظل العرب حتى النهاية إلى جانب الوفاق ولعبوا دوراً كبيراً في المرحلة الأخيرة من الحرب وقبيل 1918 أصبح وضع الأتراك في حالة كارثة. وإن عزل جمال باشا (كانون الأول/ديسمبر 1917) وانتقال جميع السلطة العسكرية والسياسية إلى أيدي الألمان المباشرة لم يغيّرا من الوضع شيئاً.

وانهارت المؤخرة التركية انهياراً تاماً ونشطت فصائل الأنصار العرب في كل مكان. إذ هاجموا القوات التركية في حوران وفي الغوطة وفي منطقة بعلبك. وقبيل صيف 1917 هبّت فعلاً جميع قبائل سوريا وشرقي الأردن ضد الأتراك. وهرب الجنود العرب من الجيش التركي وانضموا أفواجاً إلى الأنصار. وغادرت المفارز غير النظامية العربية والكردية في العراق الجبهة وصوّبت سلاحها ضد الأتراك. وهجمت عشائر الفرات الأعلى والأوسط بصورة منتظمة على المواصلات التركية. وساد الجوع والدمار في كل مكان. وكان أفراد الجيش التركي، الذين ما زالوا يحاولون الاحتفاظ بالجبهة، عراة وحفاة بكل معنى الكلمة. وكان نظام تموين الجيش رديئاً جداً. وحسب أقوال المؤرخ الإنكليزي لِدّل هارت، «لم يبق لأللنبي إلّا أن يمدّ يده لكي يخرّ الجيش التركي على أقدامه كما يتساقط الثمر اليانع».

وفي أواسط 1918 احتل معان الجيش العربي التابع لفيصل ـ لورنس. وكان في نية فيصل نقل العمليات الحربية إلى سوريا وإثارة انتفاضة عامة فيها. إلّا أن الإنكليز وقفوا بحزم ضد ذلك، لأنهم كانوا يخشون أكثر من أي شيء آخر تحرير الأقطار العربية عن طريق العرب أنفسهم. وقد تمّ القرار في آخر المطاف، على أن تقترن الانتفاضة في جبل الدروز بدخول القوات الإنكليزية إلى سوريا. وقد أعدّ هذه الانتفاضة في غضون بضعة أشهر مبعوث فيصل، البكري وسلطان الأطرش ـ شيخ الدروز المعروف. فنشبت الانتفاضة في أيلول/سبتمبر 1918 وصادف ذلك في وقت شروع جميع قوات الوفاق بالهجوم العام على جبهتي سلانيك وفلسطين.

وكان لدى الأتراك في فلسطين ثلاثة جيوش ووحدات الفيلق الألماني الآسيوي. وكان الجيش الثامن التركي يقوم بحماية القطاع الغربي للجبهة، والجيش السابع تحت قيادة مصطفى كمال معسكراً في الوسط، والجيش الرابع في شرقي الأردن. وكان الجنرال الألماني ليمان فون ساندرس، يمارس القيادة العامة. وكان يقابل القوات الألمانية ـ التركية فيلقان إنكليزيان مع الخيالة وسلاح الطيران والجيش العربي بقيادة

فيصل في شرقي الأردن. وكانت نسبة القوى العامة 3: 1 لصالح دول الوفاق. إلّا أن أللنبي لم يكن مكتفياً بذلك وكان يسعى إلى بلوغ تفوّق مطلق في قوات القطاع الغربي الحاسم للجبهة.

وقد أفلح في اجتذاب قسم من القوات التركية في شرقي الأردن وفي تحويل ميزان القوى في القطاع الحاسم إلى نسبة 5: 1.

وفي 19 أيلول/سپتمبر 1918 شرع الإنكليز في الهجوم فاقتحموا الجبهة في جنوب نابلس. وبعد مضي 24 ساعة دخلت الطليعة الإنكليزية الناصرة، حيث كان مقر القيادة الألمانية ـ التركية، وكادت تأخذ ليمان فون ساندرس نفسه أسيراً. وشرعت الوحدات التركية في التراجع إلى الشمال وهي في حالة هرج ومرج. ونفذت قوات فيصل في منطقة درعا (الواقعة بين عمان ودمشق) فقطعت طريق الرجعة على الجيش الرابع التركي. وكانت الوحدات التركية الكبيرة والفرعية مشتتة فيما بينها ومطوّقة. وقد أسر الإنكليز 72 ألف جندي تركي وحوالى 4 آلاف ألماني. وقضى سلاح الطيران الإنكليزي والأنصار العرب على المفارز الصغيرة والجماعات المنفردة من الأتراك، التي كانت تحاول أن تشق طريقها إلى الشمال.

وقد زحفت القوات الإنكليزية والعربية باندفاع نحو الشمال، بعدما تعقبت الأتراك المغلوبين. وفي 30 أيلول/سپتمبر 1918، وقبل الإنكليز بيوم واحد دخلت مفارز فيصل دمشق. واحتل الإنكليز في 8 تشرين الأول/أوكتوبر بيروت، وفي 18 منه طرابلس وحمص. وفي 26 منه 1918، دخلت القوات الإنكليزية حلب ـ أكبر مدن شمالي سوريا.

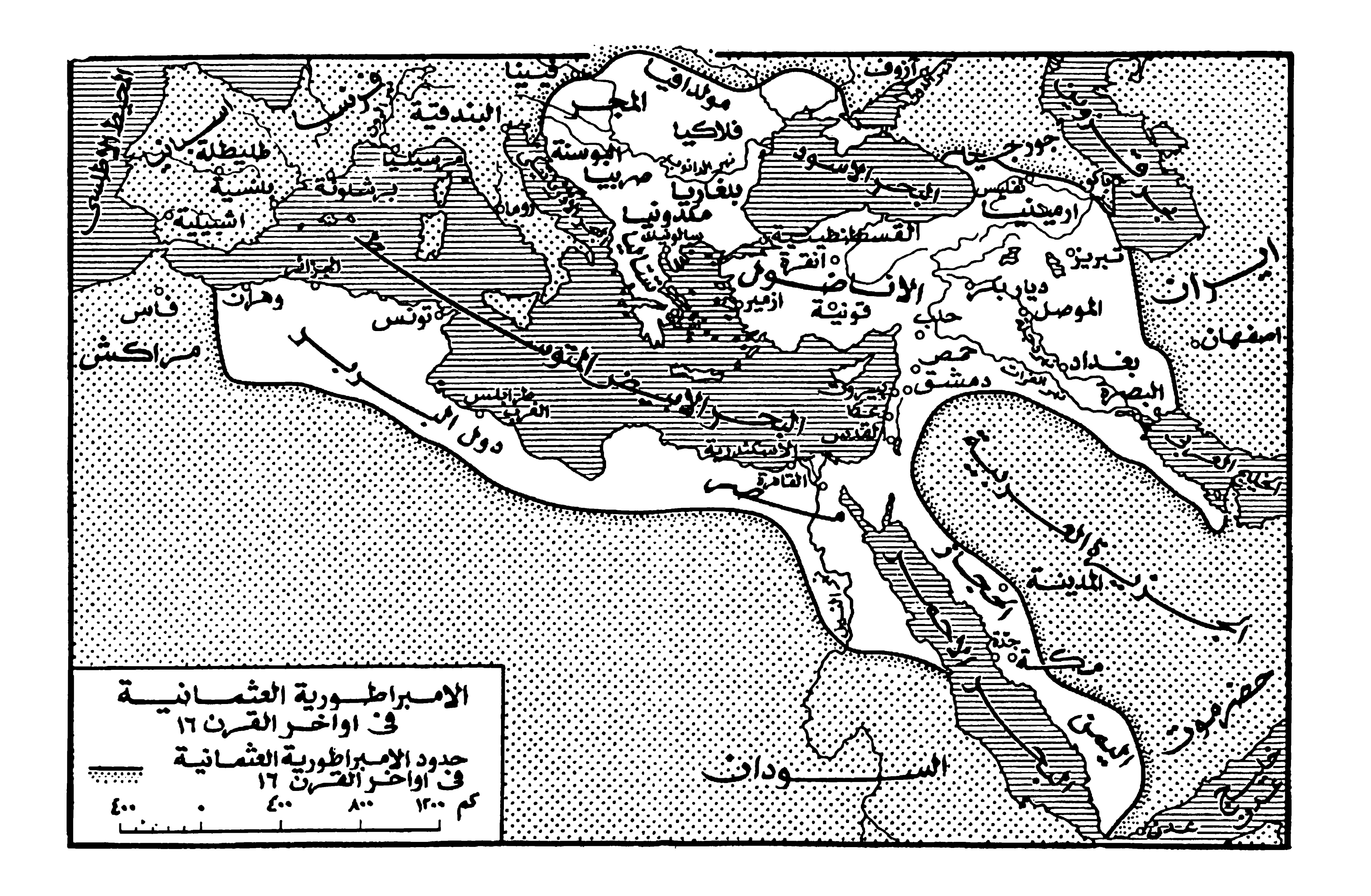
وعلى ظهر الدارعة البريطانية «أغاممنون» التي رست في مودروس (ميناء جزيرة ليمنوس في بحر إيجه) وقّع ممثلو الباب العالي في 30 تشرين الأول/أوكتوبر 1918 شروط الهدنة التي أملاها عليهم الأميرال الإنكليزي. ونصّ البند السادس عشر من هدنة مودروس على استسلام جميع القوات التركية إلى الحلفاء وعلى التصفية التامة للإدارة التركية في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق والحجاز وعسير واليمن. وهكذا قضي على سيطرة الأتراك على البلاد العربية بعد أن استغرقت أربعة قرون.

ومع ذلك لم يكن باستطاعة العرب الاستفادة من ثمار هذا الانتصار. ففي 30 أيلول/سپتمبر 1918، أي يوم دخول القوات العربية دمشق، وقّعت في لندن الاتفاقية الأنكلو ـ فرنسية حول نظام احتلال الشرق العربي. وعهدت السلطة العليا في

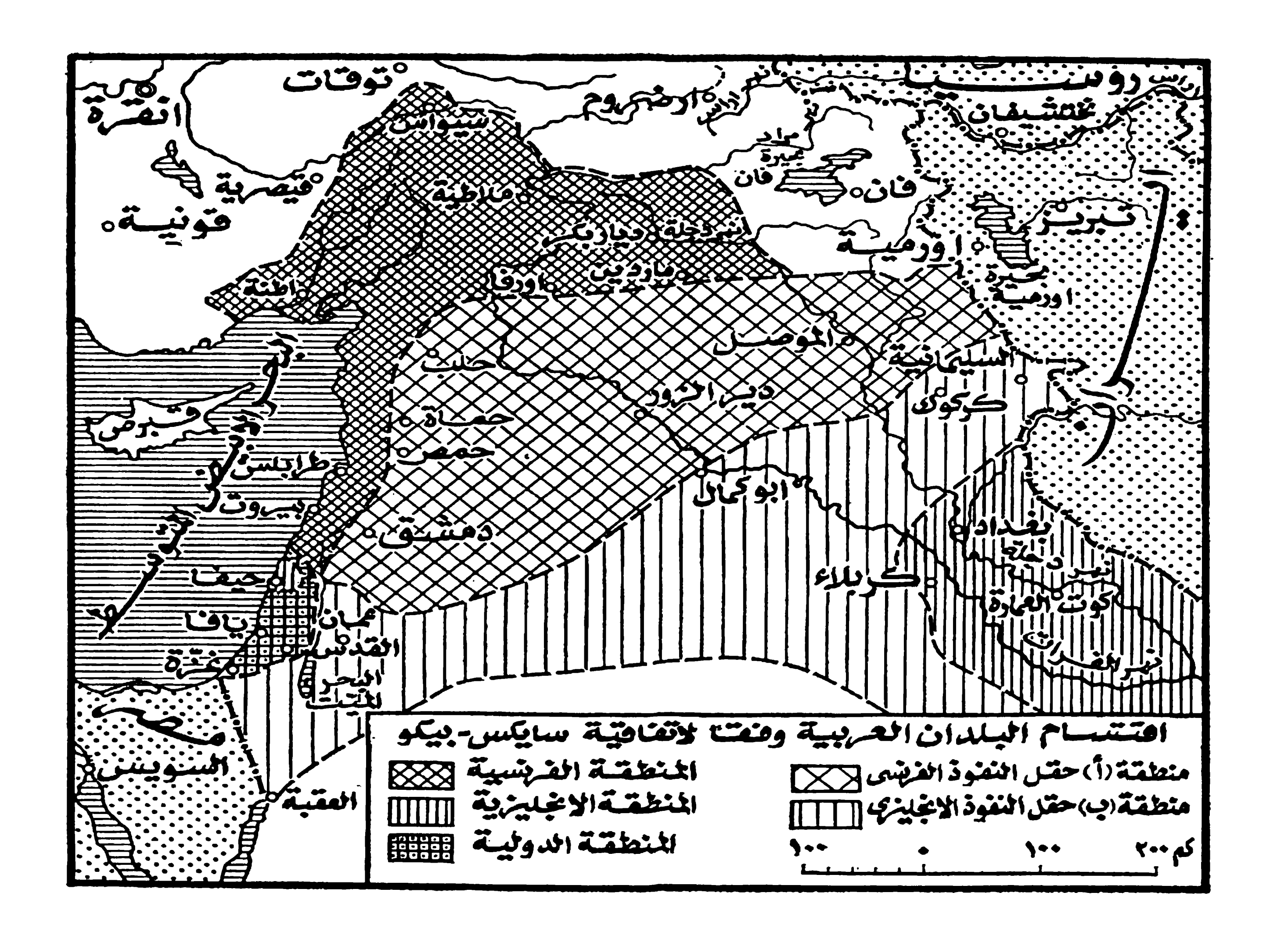
الأراضي العربية المحتلة إلى المشير أللنبي. وكان المفروض أن يسري فيها مفعول القوانين العسكرية الإنكليزية حتى يتم الوصول إلى تسوية سلمية. وقد جزأت الإدارة المدنية للأراضي المحتلة بين الحلفاء. فأصبح لبنان وغربي سوريا («المنطقة الزرقاء» حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو) تحت الإدارة الفرنسية برئاسة بيكو ـ المندوب السامي الفرنسي. وحسب الاتفاقية ذاتها عهدت إدارة شرقي سوريا وشرقي الأردن، التي كانت ضمن منطقتي «أ» و«ب» إلى الأمير فيصل الذي كان يعمل باسم الملك الحسين. وكانت السلطة المدنية في الأراضي الباقية، بما فيها «المنطقة البنية» (أي فلسطين) في أيدي الإنكليز. وبقي الحجاز تحت سيطرة الحسين.

وكان العرب ساخطين على الوضع. إذ قد أثارتهم بوجه خاص تصرفات السلطات الفرنسية، التي أنزلت الأعلام العربية في منطقة نفوذها، وطردت الحاكم العربي من بيروت، وأجبرت العرب على إخلاء اللاذقية والمناطق الشمالية الغربية من سوريا، والتي كانت قد حرّرتها القوات العربية نفسها. وقد تبيّن بأن الحلفاء لم يكونوا مستعدين إطلاقاً لتنفيذ اتفاقية مكماهون ـ الحسين التي تنصّ على تأسيس دولة عربية موحدة.

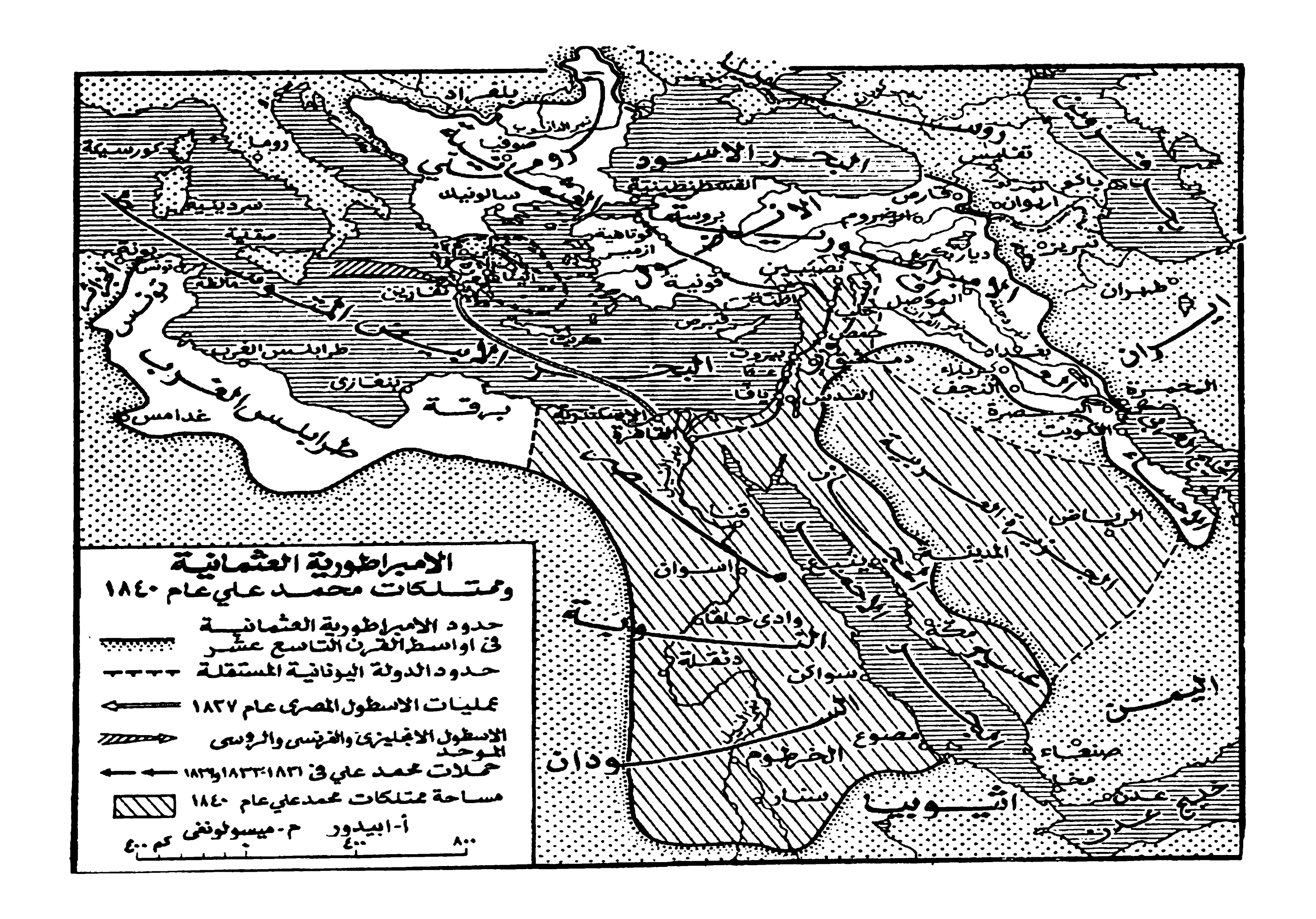
ولم يحصل العرب، بعد تحررهم من النير التركي، على الحرية التي كانوا يتوقون إليها مدة طويلة. بل وقعوا في تبعية المستعمرين الإنكليز والفرنسيين. وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الشعوب العربية، وهي مرحلة الكفاح ضد الإمبريالية الإنكليزية والفرنسية في سبيل تحرير الأقطار العربية الوطني تحريراً تاماً.



الامبراطورية العثمانية
في اواخر القرن ١٦
حدود الامبراطورية العثمانية
في اواخر القرن ١٦
كم ١٢٠٠ ٨٠٠ ٤٠٠ ٠ ٤٠٠
مولدافيا
المجر
فلاكيا
البوسنة
صربيا
بلغاريا
مكدونيا
البحر الاسود
القسطنطينية
أنقرة
الاناضول
قونية
ازمير
البندقية
فرنسا
طليطلة
بلنسية
اشبيلية
برشلونة
روما
فاس
مراكش
وهران
تونس
دول البربر
البحر الابيض المتوسط
طرابلس
القدس
الاسكندرية
القاهرة
مصر
حلب
حمص
دمشق
الموصل
ديار بكر
تبريز
بغداد
البصرة
اصفهان
ايران
جورجيا
ارمينيا
آزوف
جزيرة العرب
المدينة
الحجاز
مكة
جدة
اليمن
حضرموت
السودان



اقتسام البلدان العربية وفقا لاتفاقية سايكس-بيكو
المنطقة الفرنسية
المنطقة الانجليزية
المنطقة الدولية
منطقة (أ) حقل النفوذ الفرنسي
منطقة (ب) حقل النفوذ الانجليزي
كم ٢٠٠
١٠٠
٠
١٠٠
روسيا
توقات
انقرة
قيصرية
قونية
سيواس
ارضروم
ملاطية
فان
تبريز
اورمية
نهر دجلة
ديار بكر
ماردين
اورفا
اطنة
الموصل
السليمانية
كركوك
حلب
دير الزور
حماة
حمص
قبرص
طرابلس
بيروت
ابو كمال
دمشق
بغداد
كربلاء
كوت العمارة
نهر الفرات
حيفا
يافا
عمان
القدس
غزة
البحر الميت
مصر
السويس
العقبة



الامبراطورية العثمانية
وممتلكات محمد علي عام ١٨٤٠
حدود الامبراطورية العثمانية في اواسط القرن التاسع عشر
حدود الدولة اليونانية المستقلة
عمليات الاسطول المصري عام ١٨٣٧
الاسطول الانجليزي والفرنسي والروسي الموحد
حملات محمد علي في ١٨٣١-١٨٣٣ و١٨٣٩
مساحة ممتلكات محمد علي عام ١٨٤٠
أ-ابيدور
م-ميسولونغي
٤٠٠ كم
٨٠٠
البحر الاسود
روسيا
بلغراد
صوفيا
سالونيك
القسطنطينية
بروسة
ارضروم
كوتاهية
ازمير
قونية
نصيبين
الموصل
حلب
حمص
بيروت
عكا
يافا
القدس
دمشق
بغداد
كربلاء
النجف
البصرة
الكويت
المحمرة
طهران
ايران
تفليس
الرياض
المدينة
ينبع
مكة
اسوان
وادي حلفا
دنقلة
سواكن
مصوع
الخرطوم
سنار
السودان
اليمن
صنعاء
مخا
عدن
اثيوبيا
الاسكندرية
القاهرة
برقة
بنغازي
طرابلس الغرب
غدامس
تونس
مالطة
صقلية
سردينية
كورسيكا
روما
نافارين
قبرص

فهرس الأعلام

(ش)

(ن)

فهرس الأماكن

(ش)

(ص)

(ط)

(و)

(ي)

إن كتاب لوتسكي لزاخر بمشاعر التعاطف الحار والفياض مع شعوب الأقطار العربية وكفاحها من أجل التحرر الوطني والتخلص من ربقة الباشوات الأتراك والمستعمرين الأوروبيين. وأن لوتسكي يتعاطف بعمق مع المكافحين ضد الاضطهاد الأجنبي ومع جميع أولئك الذين يذودون عن استقلال أوطانهم وهم شاهرو السلاح. وهو يؤمن إيماناً راسخاً بمستقبل الشعوب العربية وبمقدرتها على تقرير مصائرها بنفسها.

إن كتاب لوتسكي هو حصيلة عمل متواصل وعنيد. وهو في شكله الحاضر سلسلة محاضرات جامعية أعدها خلال أعوام كثيرة.

ISBN 978-9953-71-031-0

